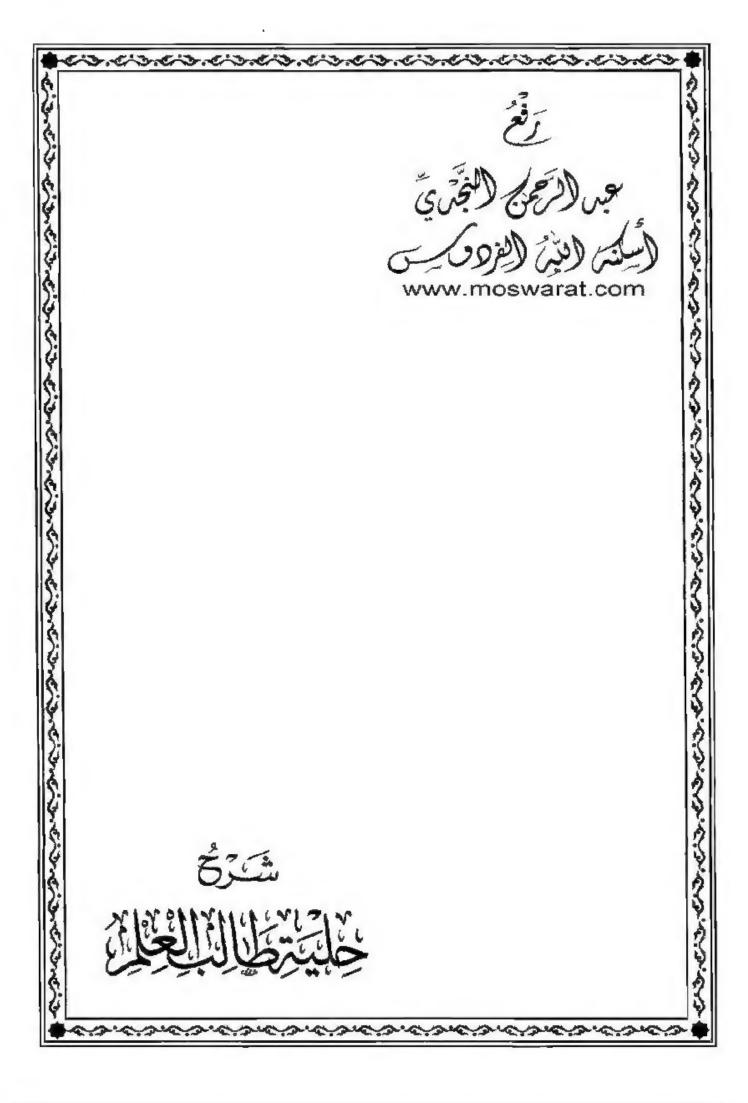


رَفَعُ معبر (لرَّحِمْ إِلَّهِ الْمُجَرِّي يُّ السِلِيمَ (البُرَّرُ (الِفِرُورُ مِرْسِي (سِلِيمَ (البُرُّرُ (الِفِرُورُ مِرْسِي www.moswarat.com



#### ع مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٤هـ فهرسة مكتبة الملك فهاد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح حلية طالب العلم. / محمد بن صالح العثيمين . - الرياض ، ١٤٣٤ هـ ٢٩٧ ص ؛ ١٧ × ٢٤٣ سم . - (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين ؛ ١٢١) ردمك : ٢ ـ ٣ ـ ٣٠٢٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ الإسلام والعلم ٢ ـ الأخلاق الإسلامية ٣ ـ الموعظ والإرشاد أ. العنوان ديوي ٢١٩،٧
 ٢١٩,٧

のからからからからからからからから

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيرياً بعد مراجمة المؤسسة

الطبعة الأولى ربيع الأول ١٤٣٤ هـ

يُطلب الكتاب من:
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
المملكة العربية السعودية
القصيم \_ عنيزة \_ ١٩٢٩ ص. ب: ١٩٢٩
هاتف: ١٦/٣٦٤٢١٠٧ \_ ناسوخ: ١٥٥٣٦٤٢٠٠٠
جوّال: ١٥٥٣٦٤٢١٠٧
www.ibnothaimeen.com
info@binothaimeen.com

المفرق المعرفي المعجدي المسكن العزز العزودك من www.moswarat.com

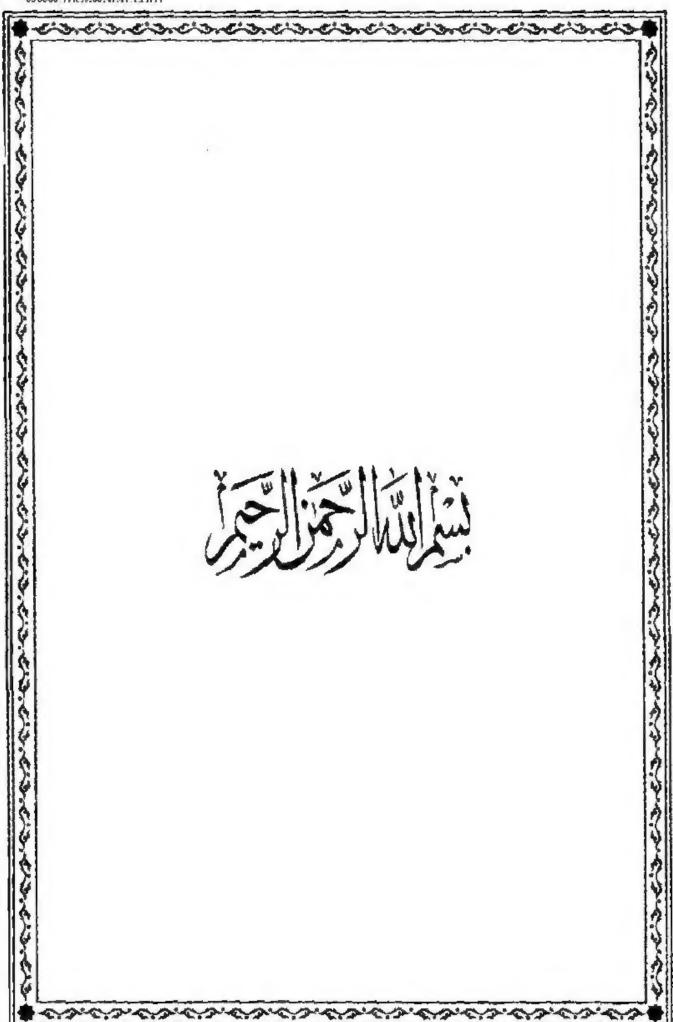
سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٦)

المُن المُن

نالیف معَالی ہشیخ الدَّکنور بکرِبُرعِسَدِاللَّهِ أَبُورِکِد دِکرِبُرعِسَدِاللَّهِ مَعَالی)

شَيْحُ مُصَيِّلَة الشَّيِّخ العَلَمَة محر برض الج العثيمين عَمَر برض الج العثيمين عَمَر الله لَهُ ولوالدَّبْ وَالمُسُلِمِين

مِن إِصْدَا لِات مُوسَّسة النَّبِحُ مُحَدِّينِ صَالِحِ العثيمِيْنِ الخيرِّيةِ يَوْنَ الْمِوْنَيَ مِنْ الْمُوْنِيَ مِنْ الْمُونِي مِنْ الْمِوْنِي مِنْ الْمِوْنِي مِنْ الْمِوْنِي مِنْ الْمِو (مَنْ الْمِوْدِي مِنْ الْمِوْدِي مِنْ الْمِوْدِي مِنْ الْمِوْدِي مِنْ الْمِوْدِي مِنْ الْمِوْدِي مِنْ الْمِوْدِي



#### تقسديم

\_ أَللَّهُ ٱلرَّحْمَٰزُ ٱلرِّحَ

إنَّ الحمد لله، نحمدُ ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شُرور أنفسِنا وسيئاتِ أعمالِنا، مَن يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، أرسله الله بالهُدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغ الرسالةَ وأدَّى الأمانةَ ونصحَ الأمَّة وجاهَد في الله حقَّ بالهُدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغ الرسالةَ وأدَّى الأمانةَ ونصحَ الأمَّة وجاهَد في الله حقَّ جهاده حتَّى أتاه اليَقينُ، فصلواتُ الله وسلامُه عليه وعلى آله وأصحابِه ومَن تَبعهم بإحسانِ إلى يوم الدِّين. أمَّا بعدُ:

فقد اعتنى صاحبُ الفضيلة العلَّامة شيخُنا محمد بن صالح العُثَيمين رحمه الله تعالى عناية خاصة بتقرير الشُّلوك التربويِّ الأفضل وترسيخه لدى الدَّارسين في حلقاته ومجالسه العلمية، وإرشادهم إلى المنهج الجادِّ في طلب العلم وتحصيله، والتَّحلِي بالآداب التي قرَّرها العلماء المخلِصين في هذا الشَّان.

ولهذا كان من الدُّروس العلميَّة المسجلة صوتيًا والتي عقدها رحمه الله تعالى في هذا المجال بجامعه في عنيزة ذلك الشَّرح القَيِّم على كتاب (حِلْية طالِب العِلم) لمؤلِّفه: مَعَالَي الشيخ الدُّكتور بَكْر بن عبد الله أبو زيد (١) -رحمه الله تعالى- وذلك خلال الفترة (٢٣/ ٧/ ١٤١٥هـ-٢٤ / ١٤١٦هـ).

<sup>(</sup>۱) من العلماء البارزين الذين تميَّزوا في مؤلفاتهم بالتحقيق والتنقيق والنظر في المستجدات والنوازل المعاصرة؛ كان عضوًا في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية وتقلَّد منصب وكيل وزارة العدل فيها، توفي تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته في السابع والعشرين من شهر محرم عام ١٤٢٩هـ.

انظر: موقع الشيخ على الشبكة العالمية العالمية http://s.sunnahway.net/bakrabozaid

ومِن أجل تَعْميم الفائدة؛ وإنفاذًا للقواعد والضَّوابط التي قرَّرها شيخُنا محمد بن صالح العُثَيمين رحمه الله تعالى لإخراج تُراثه العلميِّ تَمَّ -بعون الله تعالى وتوفيقه -إعداد هذا الشَّرح وتجهيزه للطِّباعة والنَّشر.

نسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكتبَ لشيخِنا جزيلَ المُتُوبة والأجر، ويُعْلِي درجتَه في المَهْديين إنَّه جواد كريم.

وصلًى الله وسلَّم وبارك على عبدِه ورسولِه خاتَم النَّبيين وإمام المتَّقين وسيِّد الأُوَّلين والآخِرين، نبيِّنا محمدِ وعلى آلِه وأصحابِه والتابعينَ لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين. الدِّين.

> القِسْمُ العِلْمِيُّ فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ محمَّد بن صَالْح العُثَيْمِين الخيريَّة (١٤٣٤ هـ ٢٩/ عرم/ ١٤٣٤ هـ



#### مُقَدِّمَةُ الشَّارِح

إن الحمدَ لله، نَحْمَدُهُ ونَسْتَعِينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ بالله من شُرورِ أَنْفُسِنَا، وسيئات أعمالنا، من يهدِهِ الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هادِي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وَحْدَهُ لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ، صلى الله عليه وعلى آله وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيهًا كثيرًا.

أمَّا بعدُ:

فقد قَرَّرْنَا شَرْحَ كتاب «حِلْيَةُ طَالِبِ الْعِلْمِ»، بعد مُشَاوَرَةٍ واقتراح الطلبة لدينا في الجامع؛ وذلك لأنَّ طالبَ العلم إذا لم يَتَحَلَّ بالأخلاقِ الفَاضِلَةِ فإن طَلبَهُ لِلْعِلْمِ لا فائدة فيهِ، لكنْ يَجِبُ على الإنسان كُلَّمَا عَلِمَ شَيْتًا من الْفَضَائِلِ أو العِبَادَاتِ أن يقومَ بِهِ، فإذا لم يفعل فهو والجاهلُ سواءٌ، بَلِ الجُاهِلُ أَحْسَنُ حَالًا منه، لأنَّه تَرَكَ الفَضْلَ عن عَمْدٍ بخلافِ الجاهل، ولأنَّ الجاهل رُبَّا يَنْتَفِعُ إذا عَلِمَ، بخلاف من عَلِمَ ولم يَنْتَفِعُ .

أما مؤلفٌ هذه الجِلْيَةِ: فَهُو أخونا الشيخ بكر أبو زَيْدٍ، وهو مِن أكابر العلماءِ، ومِنَ المَعْرُوفِينَ بالحَزْمِ والضبطِ والنَّزَاهَةِ، لأنه تَوَلَّى مناصب كثيرةً، وكلُّ عمله فيها يدل على أنَّهُ أَهْلٌ لمَا تَوَلَّاه، وهو مع جَنْةِ الفَتْوَى التي يرأسها سهاحةُ

الشيخ عبد العزيز بن باز في الرياض، ومع هيئة كبار العلماء، فنسأل الله لنا وله التوفيق، ثم إنَّ كَلَامَهُ في غَالِبِ كُتبِه يدُلِّ على تَضَلَّعِهِ في اللغة العربية، ولهذا يأني أحيانًا بألفاظٍ تحتاجُ إلى مُرَاجَعَةِ قواميسِ اللغة، والذي يظهر أنه لا يَتكلَّفُ ذلك، لأنَّ الكلامَ سَلِسٌ ومستقيم، وهذا يدل على أن الله تعالى أَعْطَاهُ غَرِيزَةً في اللغة العربية لم يَنَلْهَا كثيرٌ من العلماء في وَقْتِنَا، حتى إنك تَكادُ تقول: إن هذه الفُصُولَ كمقاماتِ الحَربِرِيِّ، وهي مَقَامَاتُ معروفةٌ جيدةٌ، فيها كثيرٌ من المواعظ، وكثيرٌ من الكلمات اللَّغويّة التي يستفيد منها الإنسان.

نسألُ اللهَ التَّوْفِيقَ للصَّوَابِ، والعملَ بها يُرْضِيهِ، وأَنْ يُوفِّقَنَا جميعًا للعلم النَّافع والعمل الصالح. وصلى الله وسَلَّمَ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. يَرَفَّغُ مور ((فرايزي (المؤثري) (أسكان ((بر (الإوكاس)) ممال ((مرايزي (الإوكاس)))

# بِسُـــِ اللَّهُ الرَّمُ الرَّمُ الرَّهُ الرَّمُ الرَّمُ الرَّمُ الرَّمُ الرَّمُ الرَّمُ الرَّمُ المُولِفُ مقدمة المؤلف

قال المؤلف معالي الشيخ الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله تعالى: «الحمدُ لله، ويَعْدُ:

فأُقَيِّدُ معالِمَ هذه "الجِلْيةِ" المُبارَكَةِ عامَ ١٤٠٨ هـ، والمسلمون - ولله الحمدُ عابِشُونَ يَقَظَةٌ عِلميَّة، تَتَهَلَّلُ هَا سُبُحَاتُ الوجوه، ولا تزال تُنشَطُ - مُتَقَدِّمةً إلى التَّرَقِّي والنُّضُوجِ - في أَفْئِدَةِ شباب الأُمَّةِ تَجُدْهَا وَدَمَهَا الْمُجَدِّدَ لَجَيَانِها؛ إذ نرى الكَتَائِبَ الشَّبَابِيَّةُ تَتْرَى، يَتَقَلَّبُون في أعطافِ العِلم، مُثْقَلِين بحَمْلِه، يَعُلُّونَ منه ويَنْهَلُون، فلدَيْهم من الطَّموح، والجامِعِيَّةِ، والاطِّلاع المُدْهِش، والعَوْص على مَكنونات المسائل، ما يَفْرَحُ به المسلمون نَصْرًا، فسبحانَ مَن بُحْيى ويُمِيتُ قُلوبًا.

لكنْ؛ لا بُدَّ لهذه النواة المباركةِ من السَّقْي والتَّعَهُّدِ في مَسَارَاتِهَا كَافَّةً؛ نَشْرًا للضهانات التي تُكُفُّ عنها العَثَارَ والتعثَّرَ في مثاني الطَّلَبِ والعَمَلِ؛ مِن ثَمَّوُّجَاتٍ للضهانات التي تُكُفُّ عنها العَثَارَ والتعثَّرَ في مثاني الطَّلَبِ والعَمَلِ؛ مِن ثَمَّوُّجَاتٍ فِكُريَّةٍ، وعَقَدِيَّةٍ، وطَائِفيَّةٍ، وجِزْبِيَّةٍ...[1]

#### الشرح

[1] قال الشيخ العلّامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى: ما ذُكَرَهُ المؤلفُ صحيحٌ؛ فإنّه في الآوِنَةِ الأَخِيرَةِ حصل -ولله الحمد- من الشبابِ طُموحاتُ واسعةٌ في شَتَّى المَجَالاتِ، لكنَّها تحتاجُ -كما قال- إلى ضَمَانَاتٍ وكوَابِحَ، تضمنُ بَقَاءَ هذه النَهْضَةِ وهذا الطُّموحِ؛ لأنَّ كلَّ شيء إذا زاد عَن حَدِّهِ فسوف يرجع إلى جِذره إذا لم يُضْبَط ويُكبَح، فيكون دَمَارًا في المجتمع، وعلى قَلْبِ صَاحِبِهِ.

وقد جعلتُ طَوْعَ أيديهم رسالةً في «التَّعَالُـم»، تَكْشِفُ الْمُنْدَسِّينَ بينهم خشيةَ أن يُرْدُوهُم، ويُضَيِّعُوا عليهم أمْرَهم، ويُبَعْثِرُوا مَسيرَتَهم في الطلبِ، فيَسْتَلُّوهم وهم لايَشْعرونَ. [1]

واليومَ أَخوك يَشُدُّ عَضُدَك، ويأخُذُ بيدِك، فأَجْعلُ طَوْعَ بَنانِك رسالةً تَحمِلُ «الصَّفة الكاشِفةَ» (١) لِـجِلْيَتِك، فها أَنَا ذا أجعلُ سِنَّ القـلم على القِرْطاس،

أرأيتمُ الخوارجَ؟! عندهم من الإيهانِ بِمَحَبَّةِ أَن يكون المسلمون على الحق ما لا يُوجد في غيرهم، لكنَّ هذا قَدْ زَادَ حتَّى كَفَّروا المسلمين، وأَئِمَةَ المسلمين، وخَرَجُوا عليهم؛ فصاروا كها قال النبي -عليه الصلاة والسلام-: «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، كُمَا يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ» (").

فاضْبِطْ قلبكَ إذا رأيت أنّه سوف ينفر بعيدًا، ويَسْلُكُ مَسْلَكًا صَعبًا، فعليك أن تَرُدَّه، وأَن تعرف أن المقصودَ إقامةُ دِين الله، لا الانتصار للغَيْرَةِ وثَوْرَةِ النفس، ومعلومٌ أنه إذا كان هذا هو المَقْصُودَ -أعني الانتصارَ لدِين الله- فإنَّ الإنسان سوف يَسْلُك أقربَ الطُّرُق إلى حُصُولِ هذا المقصودِ، ولو بالمُهَادَنَةِ إذا دَعت الحاجةُ إلى ذلك.

[1] يشيرُ المؤلفُ إلى أنَّه ألف هذا الكتابَ احلية طالب العلم العدَ كتاب التَّعَالُم .

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: «الصفة الكاشفة: هذه من مصطلحات كُتب المواذ لـ «لسان العرب». ومنه ما في مادة (ظباً) من «القاموس»، قال الزَّبِيدِيُّ في «تاج العروس» (١/ ٣٣٢): «الظباة هي: الضَّبُع (العرجاء) صفة كاشفة». اهـ وهذا الوجه من الصفة هو الذي يُراد به تمييز الموصوف الذي لا يُعدَم؛ ليُّميز من سائر الأجناس بها يكشفه. انظر حرف الصاد من «الكليات» (٣/ ٩٢)».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿ تَعَرُّجُ ٱلْمُلَيِّكِ عَالَى أَوْتَعُ إِلَيْهِ ﴾، رقم (٢٠٩٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج، رقم (٢٠٦٤).

فاتْلُ ما أرقُمُ لك أَنْعَمَ اللهُ بك عَيْنَا(١):[١]

لقد توارَدَتْ مُوْجِباتُ الشَّرعِ على أنَّ التَّحلِّي بمحاسنِ الآداب، ومكارم الأخلاقِ، والهَدْي الحَسَنِ، والسَّمْتِ الصالح: سِمَةُ أهلِ الإسلام، وأنَّ العلمَ الأخلاقِ، والهَدْي الحَسَنِ، والسَّمْتِ الصالح: سِمَةُ أهلِ الإسلام، وأنَّ العلمَ وهو أَثْمَنُ دُرَّةٍ في تاجِ الشرع المُطَهَّر - لا يصلُ إليه إلا المُتَحلِّي بآدابه، المُتَخلِّي عن آفاتِه اللهُ ولمَدا عَنَاها العلماءُ بالبحثِ والتَّنبِيهِ، وأَفْرَدُوهَا بالتَّاليف، إمَّا على وَجْه العموم لكافَّةِ العلوم، أو على وَجْه المخصوصِ؛ كآدابِ حَمَلةِ القرآنِ الكريم،...

[1] يقول: «اليوم أخُوك يَشُدُّ عَصُدك، ويأخُذ بيدك، فأجعلُ طَوْع» فيها التِفَاتُ من الغَيْبَةِ إلى الحضور، وهذا ليس معتادًا عند العلماء في مؤلفاتهم العلمية، فالشيخ يعتمد على البلاغات النَّغَويَّة كها نَبَّهْنَا في المقدمة، ومَعْلُومٌ أن الانتقال في الأسلوب من غَيْبَةٍ إلى خِطَابٍ، أو من خِطاب إلى غَيْبةٍ، أو من مفردٍ إلى جمع حيث صحّ الجمع، من المعلوم أنَّ هذا سوف يُوجِب الانتباة؛ لأن الإنسان إذا كان يتكلمُ بأسلوبٍ معيَّنٍ مستمرًا عليه انسابَتْ نفسُه، لكنْ إذا تغيَّر الأسلوبُ فسوف يتوقَف المستمعُ ويَنْتَبِهُ.

كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَكَ آللَهُ مِيثَنَقَ بَنِي إِسْرَهِ بِلَ وَبَعَشْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَى عَشَرَ نَقِيبٌ ﴾ [المائدة:١٢]، فقال: ﴿أَخَكَذَ آللَهُ ﴾ هذا غَيْبَةٌ، أما قوله: ﴿وَبَعَشْنَا ﴾ فهو خُضورٌ.

[۲] قوله: «الْمُتَحلِّي...، الْمُتَخَلِّي...» فيهما جناسٌ ناقصٌ؛ الاُخْتِلَافِ بعضِ الحروفِ.

 <sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: أوضحت في حرف الألف من «معجم المناهي اللفظية» أن هذا اللفظ:
 (أنعم الله بك عينا) لا يصح النهى عنه.

وآداب المُحَدِّثِ، وآداب المُفْتِي، وآداب القاضي، وآداب المُحْتَسِب، وهكذا... والشأنُ هنا في الآدابِ العامَّةِ لِمَن يسلُكُ طريقَ التعلُّمِ الشرعيِ. [1]

وَقَدْ كَانَ العلمَاءُ السَّابِقُونَ يُلَقِّنُونَ الطَّلَابَ فِي حِلَقِ العلم آدابَ الطَّلَبِ، وَأُدركتُ خَبَرَ آخِرِ العِقْد فِي ذلك فِي بعض حَلَقَاتِ العِلم فِي المسجد النبويِّ الشريف؛ إذ كان بعضُ المُدَرِّسين فيه، يُدَرِّسُ طُلَّابَه كتاب الزَّرْنُوجِي (م سنة الشريف؛ إذ كان بعضُ المُدَرِّسين فيه، يُدَرِّسُ طُلَّابَه كتاب الزَّرْنُوجِي (م سنة ٥٩٣ هـ) - رحمه الله -، المُسَمَّى: «تَعْلِيم المُتَعَلِّم طريقَ التعلَّم» (۱).

فعسى أن يَصِلَ أهلُ العلمِ هذا الحَبْلَ الوثيقَ الهادِيَ لأقومِ طريق، فَبُدْرَجَ تدريسُ هذه المادّةِ فِي فواتح دُرُوسِ المساجد، وفي موادّ الدراسة النَّظَامِيَّةِ، وأرجو أن يكونَ هذا التَّقْييدُ فاتحة خَيْرٍ في التنبيهِ على إحياءِ هذه المادة التي تُهَدِّبُ الطالب، وتَسْلُكُ به الجادَّة في آداب الطَّلَبِ وحملِ العلمِ، وأدبه مع نفسِه، ومع مُدَرِّسِه، ودَرْسِه، وزَمِيلِهِ، وكِتَابِهِ، وثَمَرَةِ علمه، وهكذا في مراحل حياته.

فإليك حِلْيَةً تحوي مجموعة آداب، نواقِضُهَا مجموعةُ آفاتٍ، فإذا فَاتَ أُدبٌ منها؛ افترف المُفَرِّطُ آفةً من آفَاتِه، فَمُقِلَّ ومُسْتَكْثِرٌ، وكها أنَّ هذه الآدابَ دَرَجاتٌ صاعدةٌ إلى السَّنَةِ فالوجوبِ؛ فنواقضُها دَرَكاتٌ هابطةٌ إلى الكراهةِ فالتحريمُ. [1]

[1] قوله: «لَن يسلُكُ طريقَ التعلُّمِ الشرعيِ» يشمل أيضًا من يَسْلُك طريق التعليم والآداب، ولِلْمُعَلِّم والمتعلِّم آدابٌ يجب أن يُعتَنَى بها.

[٢] «نواقضها» يعني ضلها، ومعناه: أنه إذا ذُكرت الآداب فيكون ضدُّها

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: «طُبِع مِرارًا، وهو مع إفادته فيه ما يقتضي التَّنَبُّهَ، فلْيُعْلَمْ، والله أعلم ٠.

"ومنها ما يشملُ عُمومَ الحَلْقِ مِن كلِّ مكلَّف، ومنها ما يُختَصُّ به طالبُ العِلْم، ومنها ما يُذرَك بضَرُورَةِ الشَّرع، ومنها ما يُعرَف بالطبع، ويدلُّ عليه عمومُ الشَّرع؛ من الحَمْلِ على مَحَاسِنِ الآداب، ومكارم الأخلاق، ولم أَعْنِ الاستيفاء، لكنَّ سِياقَتَها تجري على سبيل ضَرْبِ المثال؛ قاصِدًا الدلالة على المُهيَّاتِ، فإذا وافَقَتْ نفسًا صالحةً لها؛ تناولت هذا القليلَ فَكَثَّرَتْهُ، وهذا المُجْمَل ففصَّلَتْهُ، ومَن أخذ بها انْتَفَع ونَفَعَ، وهي بدورِها مأخوذةً مِن أدب مَن

الآفات، فإن كانت هذه الآداب مسنونةً فيكون ضدُّها مكروهًا، وإن كانت واجبةً فيكون ضدُّها مكروهًا، وإن كانت واجبةً فيكون ضدُّها محُرَّمًا، ولكن هذا ليس على إطلاقه؛ لأنه ليس تركُ كُلِّ مَسْنُونٍ يكونُ مكروهًا، وإلا لقُلْنا: إنَّ كلَّ من لم يأتِ بالمَسْنُونَاتِ في الصلاةِ يكون قد فعل مَكْرُوهًا، لكن إذا ترك طالبُ العلم آدابًا من الآداب الواجبةِ فإنه يكون فَاعِلًا عُرَّمًا في نفس ذلك الأدب فقط؛ لأنه ترك فيه واجبًا.

وكذلك إذا كان الأدب مَسْنُونًا وتَرَكه، فيُنظَرُ: إذا تضمَّن تركُه إساءةَ أدبٍ مع المُعلِّم، أو مع زملائِه فهذا يكون مَكْرُوهًا؛ لا لأنَّه تركَه، ولكن لأنَّه لزِم منه إساءةُ الأدب.

والحاصل: أنه لا يستقيم أن يُقَالَ على سبيل الإطلاق: كلُّ مَن تَرَكَ مَسْنُونًا فقد وقع في مُحرّوه، أو كُلُّ من تَرَكَ واجبًا فقد وقع في مُحرّم، بن يُقَيَّدُ هذا.

باركَ اللهُ في عِلْـمِهم، وصــاروا أَتُمَّـةً يُهتدَى بهــم، جَمَعــنا اللهُ بهــم في جَنَّتهِ، آمين»(۱).

بكر بن عبد الله أبو زيد في ٥/٨/٨هـ

非条条

<sup>(</sup>۱) قال المؤلف في الحاشية: من هذه الكتب: «الجامع» للخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى-، و «الفقيه والمتفقه» له، و «تعليم المتعلم طريق التعليم» للزَّرْنوجي، و «آداب الطلب» للشوكاني، و «أخلاق العلماء» للآجري، و «آداب المتعلمين» لشخنون، و «الرسالة المفصلة لأحكام المتعلمين» للقابسي، و «تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة، و «الحث على طلب العلم» للعسكري، و «فضل علم السلف على الحلف» لابن رجب، و (جامع بيان العلم» لابن عبد البر، و «العلم فضله وطلبه للأمين الحاج، و «فضل العلم» لمحمد أرسلان، و «مفتاح دار السعادة» لابن القيم، و «شرح الإحياء» للزبيدي، و «جواهر العقدين» للسمه و «آداب العلماء و المتعلمين» للحسين بن منصور -منتخب من الذي قبله -، و «قانون التأويل» لابن العربي، و «العزلة» للحطابي، و «من أخلاق العلماء» لمحمد سليان، و «مناهج العلماء» لفاروق و «العزلة» للخطابي، و «الرشاد» لبدر لدين الحلمي، و «الذخيرة» للقرافي، الجرء الأول، والأول من «المجموع» للنووي، و «شخذ الجمم إلى العلم» لمحمد ابن إبراهيم الشيباني، و «رسائل الإصلاح» لمحمد الخضر حسين، و «آثار محمد البشير الإبراهيمي»، وغيرها كثير، أجزل الله الأجر للجميع آمين.





## الفصل الأول: آداب الطالب في نفسه

#### ۱- العلم عبادة <sup>(۱)</sup>:

أصلُ الأُصُول في هذه «الجِلية»، بل ولكلِّ أمرٍ مطلوبٍ: عِلْمُك بِأَنَّ العلمَ عبادةُ؛ قال بعضُ العلماءِ: «العِلْمُ صَلاةُ السِّرِّ، وعِبادَةُ القلب» (\*). [1]

[1] العدمُ عِبَادَةُ بلا شَكَّ بل هو من أَجَلِّ العِبَادَاتِ وأفضلها، حتى إن الله تعالى جعله في كِتَابِهِ قَسِيمًا للجهاد في سبيل الله فقال -جل وعلا-: ﴿وَمَا كَاكَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَسْفِرُواْ كَفَةٌ فَلْوَلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةِ مِنْهُمْ طَآيِفَةٌ لِيَسْفَقَهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُسْذِرُواْ فَوْمَهُمْ مِن كُلِّ فِرْقَةِ مِنْهُمْ طَآيِفَةٌ لِيَسْفَقَهُواْ فِي الدِينِ وَلِيسُنِورُولُ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَآيِفَةٌ لِيسَنَفِقُواْ فِي الدِينِ وَلِيسُنِورُولُ عَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْدَرُونَ ﴾ [التونة: ١٧٢]، يعني بذلك الطائفة القاعدة ﴿لِيسَنَفَقَهُواْ فِي الدِينِ وَلِيسُنِورُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْدَرُونَ ﴾، وقال النَّبِي وَلِيسُنَورُوا فَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْدَرُونَ ﴾، وقال النَّبِي وَلِيسُنَورُوا فَوْمَهُمْ فِي الدِينِ وَلِيسُنَورُوا فَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْدَرُونَ ﴾، وقال النَّبِي وَلِيسُنَورُوا يُقَمِّهُ فِي الدِينِ ""). والفِقْهُ هو: العِلْمُ بالشَّرْعِ، فيدخل في الدِينِ وَالتَوْحِيد وغير ذلك.

فإذا رأيتَ أن الله مَنَّ عليك بهذا فاسْتَبْشِرْ خيرًا بأن الله تعالى أرادَ بِكَ خيرًا. وقال الإمام أحمد: «العلم لا يَعْدِلُهُ شيءٌ لَمَنْ صَحَّتْ نِيَّتُهُ، قالوا: وكيف تَصِحُّ النَّيَّةُ

<sup>(</sup>۱) قال المؤلف في الحاشية: فتاوى ابن تيمية (۱۰/ ۱۱، ۱۲، ۱۶، ۱۵، ۶۹–۶۵ و ۳۱۱/ ۱۱۳ و۲۰/ ۷۷–۷۷).

<sup>(</sup>٢) فيض القدير (٦/ ١٨٣).

 <sup>(</sup>٣) أحرجه البخاري: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا، رقم (٧١)، ومسلم: كتاب الزكاة،
 باب النهي عن المسألة، رقم (٣٧٧).

#### وعليه، فإنَّ شرطَ العِبادةِ:

١ - إخلاص النية لله -سبحانه وتعالى-؛ لقوله: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ عُنْلِصِينَ لَهُ ٱللِّينَ حُنَفَاتَهَ ... ﴾ [البينة: ٥] ... الآية.

وفي الحديث الفَرْدِ المشهور عن أميرِ المؤمنين عمرَ بْن الخطاب -رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إنَّهَا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ...»(١) الحديث.

فإنْ فَقَدَ العِلمُ إخلاصَ النّيةِ؛ انتقلَ من أفضلِ الطَّاعَاتِ إلى أَحَطُّ المخالَفاتِ، ولا شيءَ يُحَطِّمُ العِلمَ مِثْلُ الرِّبَاء؛ رباءِ شِركِ، أو رباءِ إخلاصٍ، ومِثْلُ التَّسْمِيع؛ بأن يقول مُسَمِّعًا: علِمتُ وحفِظتُ...

وعليه؛ فالتزم التخلُّصَ من كل ما يَشُوبُ نِيَّتُكَ في صدق الطلب،[١].....

يا أبا عبد الله؟ قال: يَنْوِي رَفْعَ الجَهْلِ عن نفسه وعن غيره (٢).

[١] إذا قال قائل: بِمَ يكونُ الإخلاص في طلب العلم؟

قلنا: الإخلاص في طلب العلم يكون بأن تنوي أمورًا:

الأَمْرَ الأول: امتثالُ أمرِ الله؛ لأن الله تعالى أمرَ بذلك، فقال: ﴿ فَأَعْلَمُ آلَهُۥ لَآ إِلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [ممد:١٩]... الآية. وحَثَّ –سبحانه وتعالى– على العِلم، والحَثُّ على الشيء يستلزمُ مَحَبَّتَهُ والرِّضَا به والأَمْرُ بِهِ.

الأمر الثاني: حفظُ شَرِيعَةِ الله؛ لأنَّ حِفْظَ شريعةِ الله يكون بالتَّعَلُّم، والحفظِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: ﴿إِنهَا الأعمال بالنيات، رقم (١٩٠٧).

<sup>(</sup>٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ٤٥).

في الصُّدُورِ، ويكون بِالْكِتَابَةِ.

الأمر الثالث: حِمَايَةُ الشريعةِ والدِّفَاعَ عنها؛ لأنَّهُ لولا العلماء ما مُحِيَتِ الشريعةُ ولا دافع عنها أحد، ولهذا نَجِدُ مثلًا شيخ الإسلام ابن تيمية وغبره من أهل العلم الذين تَصَدَّوْا لأهل البدع وبَيَّنُوا بطلان بدعهم، نرى أنهم حصلوا على خيرٍ كثيرٍ.

الأمر الرابع: اتباعُ شريعةِ محمد على الأنك لا يمكنُ أن تَتَبعَ شريعتَه حتى تعلمَ هذه الشريعة.

فهذه أمورٌ أربعةٌ كُلُّهَا يَتَضَمَّنُهَا قولنا: إنه يجب الإخلاصُ لله في طَلَبِ العلم.

[1] ما قاله المصنف من رجوب حِمَايَةِ النَّيَةِ من هذه المُقَاصِدِ السيئة صَحِبِحٌ، ويَدُلُّ لذلك قوله -عليه الصلاة والسلام-: "مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا عِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجُهُ الله، لا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمَ يَجِدُ عَرْفَ الجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، (١). نسأل الله العافية.

ثم إن هذه المَحْمَدَة، والجاه، والتَّعْظِيم، وانْصِراف وجوه الناس إليك سَتَجِدُهُ

 <sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٣٨)، وأبو داود: كتاب العلم، باب طلب العلم لغير الله،
 رقم (٣٦٦٤).

إذا حَصَّلْتَ العلمَ مع سلامة نِيَّتِكَ، بل إذا كانت نِيَّتُكَ سَلِيمَةً كنت أقرب لحصول هذا لك.

وقوله: «تَخْمِي الحِمَى» أي: تَخْمِي النَّيَةَ، وتَخْمِي مَ حَوْلَهَا، وحِمَى الشيء ما حوله كما في الحديث: «أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكِ حِمَى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى الله تَحَارِمُهُ»(١).

فإن قال قائل: ما الفرقُ بَيْنَ حُبِّ الظُّهُورِ وحُبِّ نَفْعِ الناس؟ فالجواب: إنَّ حُبَّ الظُّهُورِ لا يريدُ مِنْهُ إلا أن يظهرَ أمامَ الناسِ.

أما إذا أَحَبَّ نفعَ الناس ثم أتى من بعد ذلك حبَّه الظهورَ فلا يَضَرُّ، ومن يجب الظُّهُورَ يطمح أن يظهرَ ويشارَ إليه بالأصابع، وتُثْنِى عليه الألسِنَةُ وما أشبه ذلك، أما مَن أراد النفعَ فلا يهمه سواء ظهرَ عند الناس أو لم يظهرٌ.

#### وهل الأمران متلازمان؟

نقول: ليسًا مُتَلَازِمَيْنِ، لكنَّ مَنْ أَحْسَنَ النَّيَةَ حَصَلَ لَهُ تعظيمُ الناس له، وتصديرُهم إياه، واعتبارُ قوله وما أشبه ذلك إذا كانت النية سليمة، فَفَرْقٌ بَيْنَ مَنْ يريدُ النَّتَائِجَ الحَاصِلَةَ من مظاهرِ الدنيا، وبين مَنْ يريدُ الآخرة ثم تأتي هذه النتائج الحاصلة من مظاهر الدنيا.

لكن لو قال قائل: هل بدخلُ فيها ذَكَرْتُمْ المنافسةُ في العلمِ؟ فالجواب: المنافسةُ غيرُ هذا، فالمنافسة هي: أن يُحِبَّ أن يَسْبِقَ لا ليكون فوق

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، بات فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩).

وللعُلماءِ في هذا أقوالُ ومواقفُ، بَيَّنْتُ طَرَفًا منها في المبحث الأول من كتاب «التعالمُ»، ويُزادُ عليه نَهْيُ العلماءِ عن «الطُّبُولِيَّاتِ»، وهي المسائلُ الني يُرادُجا الشُّهْرَةُ. [1]

وقد قيل: «زَلَّة العَالِم مضروبٌ لهَا الطَّبْلُ»<sup>(۱)</sup>.

وعن سُفيانَ رحمه الله تعالى أنه قال: «كُنْتُ أُوتيتُ فَهْمَ القُرْآنِ، فلمَّا

صاحبه فيكون أعلى مِنْه، بل يحبُ أن يتفوق عليهم للعلم، فالفَرْقُ دَقِيقٌ بين من بقول: ﴿أَنَا أَرِيدُ أَنْ أَطلَبَ العلمَ لأكونَ فوقَ الناسِ، وأَفُوقَ أَقْرَانِي فقط»، وبين من يُحبُ أن يَتفَوَّقَ عليهم في العلمِ للعلمِ، فبينهما فرقٌ واضحٌ، وإلا فهذا عُمَرُ رضي الله عنه - ثَمَنَّى أن ابنه عبدَ الله أجاب النبيَّ ﷺ عندما سأل الصحابة رضوان الله عليهم - في قوله -عليه الصلاة والسلام -: ﴿إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لأَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثُلُ المُسْلِمِ، فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ؟ " قال: فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ البَوَادِي، قال عبد الله بن عمر -رضي الله عنها -: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَهَا النَّخْلَةُ، ثُمَّ البُوادِي، قال عبد الله بن عمر -رضي الله عنها -: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَهَا النَّخْلَةُ، ثُمَّ قَالُ: ﴿هِيَ النَّخْلَةُ اللهِ فَحَدَّثُتُ أَبِي بِهَا وَقَعَ فِي نَفْسِي، قَالُ: ﴿هِيَ النَّخْلَةُ اللهِ عَنْهَا وَكَذَا وَكَذَا اللهِ عَنْهَا أَحَبُ إِلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا وَكَذَا اللهِ الْمَالِي اللهُ قَالَ: ﴿ هِي النَّخْلَةُ اللهِ عَنْهَا وَكَذَا اللهِ عَنْهَا أَحَبُ إِلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ قَالَ: ﴿ لَكُونَ قُلْوَالُ اللهِ قَالَ: ﴿ فَوَقَعَ فِي نَفْسِي اللهِ عَنْهَا أَحَبُ إِلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا اللهِ اللهِ اللهُ عَنْهَا أَحَبُ إِلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا اللهِ اللهِ اللهُ عَنْهَا أَحَبُ إِلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَنْهَا أَوْكَذَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهَا أَمْ يَكُونَ لَيْ يُونِ اللهُ عَنْهَا أَوْكَذَا اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهَا أَحْدُى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهَا أَوْقَعَ فِي اللّهُ عَنْهَا أَوْلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهَا أَوْلَا اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

[1] الطَّبُولِيَّاتُ: هي المسائل التي يُرَادُ بها الشُّهْرَةُ، سُمِّيَتْ طُبُولِيَّاتِ؛ لأنها مثل الطَّبْلِ لَمَا صَوْتٌ ورَنِينٌ، فإذا جاء في مسألة غَرِيبَةٍ على الناس، واشُتْهِرَتْ عنه صارت كأنها صَوْتُ الطَّبْلِ، ولم أسمع بهذا، ولكنَّ وَجْهَهَا واضِحٌ.

 <sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الصوارم والأسنة لأبي مدين الشنقيطي السلفي -رحمه الله تعالى-.
 وانظر: شرح الأحياء، وعنه كنوز الأجداد (ص:٢٦٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحياء في العلم، رقم (١٣١).

فَبِلْتُ الصَّرَّةَ؛ سُلِبْتُهِ \*(١).[١]

فَاسْتَمْسِكُ -رَحِمَكَ اللهُ تعالى- بالعُروة الوُثْقَى العاصمةِ من هذه الشَّوَائِبِ؛ بأن تكونَ -مع بَذْل الجهدِ في الإخلاص- شَدِيدَ الحوف من نواقضِه، عظيمَ الافتقارِ والالتجاءِ إليه سبحانه.

[1] الصُّرَّة: يَعْنِي العطاءَ من السلطان، لمَّا قَبِلَه سُلِبَ فَهْمَ القرآن، وهؤلاء هم الذين يُدْرِكُونَ الأمورَ، ولهذا كان السلف يَتَحَرَّزُونَ من عَطَايا السلطانِ، ويقولون: إنهم لا يُعطُونَنا إلا لِيَشْتَرُوا دِينَنَا بِدُنْيَاهُمْ، فلذلك لا يقبلونها. ثم إن السَّلَاطِينَ فيها سَبَقَ قد تكونُ أموالهُم مأخوذةً من غَيْرِ حِلِّهَا فيتورَّعون عنها لهذا السبب أيضًا.

ومِن المعلوم أَنَّهُ لا يجوز للعالم أن يَقْبَلَ هَدِيَّةَ السُّلْطَانِ، إذا كان السُّلْطَانُ يريد أن تكون هذه العطبة مَطِيَّةً له يَرْكَبُهَا متى شاء لهذا العَالِم؛ لِيَوَافِقَهُ في أقوالهِ وأفعاله، أما إذا كانت أموالُ السُّلْطَانِ نَزِيهَةً، ولم يكن يقبل الهدية منه لِيَبِيعَ دِينَهُ بها، فقد قال النبي ﷺ لعمر: «مَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا المَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ، وَلَا سَائِلِ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُنْبِعُهُ نَفْسَكَ \*(٢).

وغرضٌ شَفْيان -رحمه الله- التَّحْذِيرَ من هذا، وتَبْكِيتُ نفسه على ما صَنَعَ.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: تذكرة السامع والمتكلم (ص:١٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من أعطاً الله شيئًا من غير مسألة، رقم (١٤٠٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة، رقم (١٠٤٥).

ويُؤْثَرُ عن سفيانَ بن سعيد الثَّوْري -رَجِمَهُ اللهُ تعالى- قوله: «ما عَالَجْتُ شيئًا أَشَدَّ عليَّ من نِيَّتِي »(١) إ١]

وعن عُمر بنِ ذَرِّ أَنه قال لوالِده: يا أبي! ما لَك إذا وعظتَ الناسَ أخذهم البكاءُ، وإذا وَعَظَهم غيرُك لا يَبْكُونَ؟ فقال: يا بُنَيَّ، ليستِ النائحةُ الثَّكْلَى مثلَ النائحةِ المُسْتَأْجَرَةِ، وَفَقَكَ اللهُ لِرُشْدِكَ، آمين »(١) [٢]

[1] وفي معنى ذلك -لا أدري هل هو قولٌ آخرُ أو نَقُلٌ بالمعنى؟ - قول بعض السلف: «مَا عَالَجَتُ نَفْسِي عَلَى شَيءٍ أَشدٌ مِن مُعَالِجَتِهَا عَلَى الإِخْلاصِ» (")، وهذا بمعنى كلام شَفْيانَ؟ لأن الإخلاص شديدٌ، ولهذا جاء في الحديث الصحيح عن أبي هريرة -رضي الله عنه - أنه قيل: يَا رَسُولَ الله! مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ عَنْ أَلْ وَهِذَا الله عَنْ أَلْ عَنْ أَلْ عَنْ أَلْ عَنْ أَلْ وَهُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، مَنْ قَالَ يَوْمَ القِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ (").

[٧] الله أكبر، هذا مَثَلٌ عَظِيمٌ، فالنَّائِحَةُ الثَّكْلَ هي التي فَقَدَتْ وَلَدَهَا. فهي تبكي من القَلْبِ، وأما النَّائِحَةُ المستأجرةُ فلا يُؤَثِّرُ نَوْحُهَا ولا بكاؤها؛ لأنها تصطنع البكاء.

وليس مِثْلَ هذا الكلامِ الذي يَرِدُ عن السَّلَفِ يُقْصَدُ به مَدْحُ أنفسهم. بل يـجب أن نُحْسِنَ الظَّنَّ بِهِمْ، وأنهم لا يريدون بذلك مَـدْحَ أنفسهم، وإنَّها يريدون

 <sup>(</sup>١) الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع، للخطيب البغدادي (١/٣١٧)، الإخلاص والنية،
 لابن أبي المدنيا (ص:٧٣)

 <sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: «العقد الفريد» لابن عبد ربه.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٥، و ٦٢)، وفيه كلمة النمسي، بدل كلمة النيتي».

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (٩٩).

٣- الْحَصْلَةُ الجامعةُ لَجَيْرَيِ الدنيا والآخِرة: عبّةُ الله تعالى وعبةُ رسوله
 قَيْنِ وَتحقيقُها بتمخُضِ المتابعةِ، وقَفْوِ الأَثْرِ لِلْمَعْصُومِ.

بذلك حَتَّ الناسِ على إخلاص النَّيَّةِ، والبعد عن الرِّيَاءِ، وم أشبه ذلك، وإلا لكان هذا تَزْكِيَةً للنَّفْسِ واضحةً، والله –عز وجل– يقول: ﴿ فَلَا تُزَكِّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ آتَقَى ﴾ [النجم: ٣٢]، لكنَّ السَّلَفَ –رحهم الله تعالى– لعلْمِنا بمَقَامِهِمْ وإخلاصهم يجب أن نَحْمِلَ ما وردعنهم في هذا الصدد على المعنى الصحيح.

وهنا مسألة واردةٌ وهي أن بعض الناس يقول: إنَ إِخْلَاصَ النَّيةِ في عَصْرِنَا الحاضر صعبٌ أو قد يكونُ مُسْتَحِيلًا؛ لأن الذين يطلبون العلمَ يطلبونه لِقَصْدِ نَيْلِ الشهادةِ، فالجواب على ذلك أن نقول:

إذا كنت تَطْلُبُ العلمَ لِنَيْلِ الشهادة فإنْ كُنْتَ تُرِيدُ من هذه الشهادة أن تُرْتَقِيَ مُرْتَقَى دُنْيَوَيًا فالنَيَّةُ فاسدة، أما إذا كنت تريد أن تَرْتَقِيَ إلى مَرْتَقى تَنْفَعُ الناس به؛ لأنك تعرف اليومَ أنه لا يُمَكَّنُ الإنسان من ارتقاء المناصب العالية النافعة للأمة إلا إذا كان معه شهادةً، فإذا قَصَدْتَ بهذه الشهادةِ أن تَنَالَ ما تَنْفَعُ به الناسَ، فهذه نِيَّةٌ طَيِّبَةٌ لا تُنَافِي الإخلاصَ، ولهذا لو وُجِدَ عالمٌ جَيِّدٌ في شتى فنون العلم لكن ليس معه شهادةٌ فإنه لا يتمكن من تَدْرِيسِ الثانوي، هذا هو الواقعُ، مع أن الأقل منه يقبل في الجامعة ما دام يحمل شهادةً، فالإنسان حسب نِيَّتِهِ، والامتيازات التي تأتي من جرَّاءِ هذه الشهادة كلها لا تضر وتدخل في قوله عَيْدُ مُشْرِفٍ، وَلَا سَائِلِ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُشْمِعْهُ مَنْ مُشْرِفٍ، وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُشْمِعْهُ الْمُعْمَالُ الْمَاكِ الْمُعْمَالُ اللهُ الله

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تَعِيَّونَ اللَّهَ فَاتَيِعُونِ يُحْيِبَكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]». [1]

[1] لا شكَّ أن المحبة لَمَا أَثَرٌ عظيمٌ في الدَّفع والمَنْع، إذ أنَّ المُحِبَّ يَسْعَى غاية جُهْدِهِ في الوصول إلى مَجَّوبِهِ فيطلبُ ما يُرْضِيهِ وما يُقَرِّبُه منه، ويسعى غاية جُهْدِهِ في اجْتِنَابِ ما يَكْرَهُهُ مَجُهُوبُه ويبتعد عنه، ولهذا ذكر ابنُ القيم -رحه الله - في كتابه (روضة المحبين): أن كل حركاتِ الإنسانِ مَبْنِيةٌ على المَحَبَّةِ (1). وهذا صحيحٌ الأن الإرادة لا تقع من شَخْصِ عاقلِ إلا لشيء يَرْجُو نَفْعَهُ أو دَفْعَ ضَرَرِهِ، وكلُّ إنسانِ بجب ما يَنفَعُهُ، ويَكْرَهُ ما يَضُرُّهُ، فالمحبة في الواقع هي القائدُ والسائقُ إلى الله الله الله عن وجل-.

انظر إلى الَّذِين كرهوا ما أنزل الله كيف قال الله -تعالى- فيهم: ﴿ وَالِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللهُ فَأَخَبَطَ أَغْمَلُهُمْ ﴾ [عمد:٩]، صارت نَتِيجِتُهُمُ الكفرَ؛ لأنهم كَرِهُوا ما أنزل الله، فالمحَبَّةُ كها قال المؤلف: «الجامعةُ لَخِيْرَي الدُّنْيَا والآخِرة».

أما محبةُ الرَّسُولِ ﷺ فإنَّهَا تَحْمِلُكَ على مُتَابَعَتِهِ ظَاهِرًا وباطنًا، لأن الحبيبَ يُقلِّدُ عَبُوبَهُ حتى في أمور الدنيا، فنَجِدُهُ يُقلِّدُهُ في اللِّبَاسِ والكَلَامِ، بل في الحَطَّ، ونحن نَذْكُرُ بَعْضَ الطلبة في زماننا كانوا يُقلِّدُونَ خَطَّ شبخنا عبد الرحمن بن سَعْدي -رحمه الله - لا يُعْتَبَرُ جميلًا، وهذا من شِدَّةِ مَحَبَّتِهِمْ له، فالإنسانُ كلَما أحبَّ شخصًا حاول أن يكونَ مِثْلَهُ في خصاله، فإذا أَخْبَبَتَ الله وسلامُه عليه -.

ثم ذكرَ المؤلفُ الآيةَ التي يُسَمِّيهَا علهاء السلف آية المِحْنِةِ يعني: الامتحان؛

<sup>(</sup>١) روضة المحين (ص:٥٥).

وبالجُملة؛ فهذا أصلُ هذه «الجِلْيةِ»، ويَقَعَانِ منها موقعَ التَّاجِ من الْحُلَّة.

فيا أيُّها الطلابُ، ها أنتم هؤلاء تربَّعتْم للدرسِ، وتعلَّقْتُم بأنفَس عِلْقِ «طَلَبِ العِلم»؛ فأُوصِيكُم ونَفْسِي بِتَقْوَى الله -تعالى- في السِّرِّ والعَلَانِيَةِ؛ فهي المُدَّة، وهي مَهْبِطُ الفضائل، ومُتَنَزَّلُ المحامِد، وهي مَبْعَثُ القُوَّة، ومِعْراج السُّمُوِّ، والرابطُ الوثيقِ على القلوب عن الفِتَن، فلا تُفَرِّطوا. [1]

لأن قومًا ادَّعَوْ أنهم يُحِبُّونَ الله فقال الله -تعالى-: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُعِبُّونَ ٱللهَ فَاتَبِعُونِي ﴾ [آل عمران:٣١] الآية.

والجواب المتوقّع: فاتَّبِعُونِي تَصْدُقُوا في دَعْوَاكم؛ لأنَّ الشَّرْطَ والمشروطَ في قوله: ﴿إِنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَأَتَّبِعُونِي ﴾، وهذا جوابُ الشرطِ، لكن جاء الجوابُ: ﴿وَاللّٰهُ وَإِنْ كُنتُمْ اللهُ ﴾ إشارةً إلى أن الشأنَ كُلَّ الشأن أن يُجِبَّكَ الله -عز وجل-، وهذه هي الثَّمَرَةُ والمَقْصُودُ، جعلَنَا اللهُ وإياكم من أَحِبَّائِهِ.

[1] صَدَقَ -رَجِمَهُ الله وعَفَا عنه-، ويدل هذا قول الله -تعالى-: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّذِينَ ءَامَنُوّا إِن تَنَعُواْ اللّهَ يَجْعَل لَكُمْ فَرْقَانا ﴾ [الانفال:٢٩]، أي: يَجْعَلَ لكم ما تُفَرِّقُونَ به بين الحقّ والباطل، والضّارِّ والنَّافع، والطَّاعةِ والمعصية، وأولياءِ الله وأعداء الله، إلى غير ذلك، وتارة يَحْصُلُ هذا الفُرْقَانُ بوسيلةِ العلم، فيفتح الله على الإنسانِ مِن العلوم، ويُيسِّرُ له تَحْصِيلَها أكثرَ عِنْ لا يَتَقِي الله. وتَارَة يَحْصُلُ بها يُلْقِيهِ الله تعالى في العلوم، ويُيسِّرُ له تَحْصِيلَها أكثرَ عِنْ لا يَتَقِي الله. وتَارَة يَحْصُلُ بها يُلْقِيهِ الله تعالى في قليهِ من الفِرَاسَةِ، قال النبي ﷺ: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِيهَا قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمْمِ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُ فَي أَمْتِي أَحَدٌ، فَإِنَّهُ هُمَرُ ﴾ (أ). فالله -تعالى - يَعَعْلُ لمن اتَقَاهُ فِراسة يتَفَرَّسُ بها، فتكون موافقة للصواب.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر رضي الله عنه، رقم (٣٤٨٦).

فقوله -تعالى-: ﴿ يَعْمَلُ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ يشمل الفُرْقَانَ بوسائلِ العِلْمِ والنَّعَلَّمِ، والفُرْقَانَ بوسائلِ الفِراسَةِ. والإلهام: أن يُلْهِمَ اللهُ -تعالى- الإنسانَ التَّقِيَّ ما لا يُلْهِمُ غيرَه، وربها يظهر لك هذا -أيها الطالبُ- في طلب العلم، عَمَّرُ بك أيامٌ تَجِدُ قَلْبَكَ خَاشِعًا مُنيبًا إلى الله، مُقْبِلًا إليه، مُتَّقِيًا له، فَيْفَتْحُ الله عليك مفاتيحَ ومعارف كثيرة، وأحيانًا تَمَرُّ بك غَفْلَةٌ فَيَنْغَلِقُ قَلْبُكَ، وكلُّ هذا تحقيقٌ لقول الله -تبارك كثيرة، وأحيانًا تَمَرُّ بك غَفْلَةٌ فَيَنْغَلِقُ قَلْبُك، وكلُّ هذا تحقيقٌ لقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ يَتَأَيُّهُ اللّهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ إلى اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ الله

فهذه ثلاثُ فوائدَ تتحقق لمن اتقى الله -تعالى- مستنبطة من الآية:

١ - يجعلُ لكم فُرْقَانًا.

٧- يُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّنَاتِكُمْ.

٣- يَغْفِرْ لَكُمْ.

فإذا غَفَرَ الله لِلْعَبْدِ فَتَحَ الله عليه أبوابَ المَعْرِفَةِ، قال الله -تعالى-: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا لَلَّهُ وَلَا تَكُن لِلنَّايِدِينَ خَصِيبَا ﴾ إِلَّكَ ٱلْكِنَبَ بِٱلْمَحَقِّ لِتَحَكَّمُ بَيْنَ ٱلنَّايِدِ مِمَّا أَرَدْكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِلنَّايِدِينَ خَصِيبَا ﴾ [النساء:١٠٥]، قال بعض العلماء: ﴿ وَأَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ﴾، ولهذا قال بعض العلماء: ﴿ وَأَسْتَغْفِرِ ٱلله حَتَّى يُبَيِّنَ له الحَقَّ ﴾؛ لأن الله قال: ﴿ وَأَسْتَغْفِرِ ﴾. ﴿ وَأَسْتَغْفِرِ ﴾.

### ٢ - كُنْ على جادّة السَّلَف الصالح:

كُنْ سَلَفيًّا على الجادَّة؛ طريقُ السَّلَفِ الصالحِ منَ الصَّحابةِ -رضي الله عنهم-، فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَّ قَفَا أَثَرَهم في جميع أبوابِ الدِّينِ؛ منَ التَّوْجِيدِ والعِباداتِ ونحوِها، مُتَمَيِّزًا بالتزام آثارِ رسولِ الله ﷺ، وتَوْظِيفِ السَّنن على نفسِك، وتَرْك الجدالِ والمِراءِ، والحوضِ في عِلم الكَلامِ، وما يَجلُبُ الآثام، ويَصُدُّ عن الشرع. [1]

[١] هذه الوَصِيَّةُ من أَهَمٌّ ما يجب، وهو أن يكونَ الإنسانُ على طَرِيقِ السَّلَفِ الصَّالِحِ في جميع أبوابِ الدِّينِ، مَنَ التَّوْحِيدِ، والعِباداتِ، والمُعَامَلَاتِ، وغيرها.

كذلك عليك -أيها الطالب- أن تَثُرُكَ الجِدَالَ والمِرَاءَ؛ لأن الجِدَالَ والمِرَاءَ؛ لأن الجِدَالَ والمِرَاءَ هو الباب الذي يُغْلِقُ طَرِيقَ الصَّوَابِ، فإنهما يَحْمِلَان المرءَ على أَنْ يَتَكَلَّمَ لِيَنْتَصِرَ لِنَفْسِهِ، حَتَّى لو بَانَ له الحَقَّ تَجِدُهُ إِمَّا أَنْ يُنْكِرَهُ، وإمَّا أَن يُؤَوِّلَهُ على وَجْهِ مُسْتَكْرَهِ، انتصارًا لنفسه، وإزْغَامًا لِخَصْمِهِ على الأخذ بقوله، فإذا رأيتَ من أُخِيكَ جِدَالًا ومِراءً حين يكون الحَقُّ وَاضِحًا ولكنه لم يَتَبِعْهُ فَفِرَّ مِنْه فِرَارَكُ من الأسد، وقل: ليس عندي إلا مَا ذَكَرْنُهُ لكَ منَ الحَقِّ.

كذلك الحوضُ في عِلْمِ الكلام مَضْيَعَةٌ للوَقْتِ؛ لأنه مُتَعَلِّقٌ بأشياءَ هِي من أوضحِ الأشياءِ، وقد مَرَّ عليَّ في تدريس بعض الطلبة من يسأل ويقول: ما هو العَقْلُ لُغَةً، واصْطِلاحًا، وشَرْعًا، وعُرْفًا؟

والعقل معنّى واضحٌ لا يحتاج إلى تَعْرِيفٍ، لكنَّ علمَ الكلام أَدْخَلَ عَلَيْنَا هذهِ الأشياءَ، وأَهْلُ الكَلامِ صَـدُّوا الناسَ عن الحقَّ، وعن المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ السَّهْلِ

الْمُسَرِ، بها يُورِدُونَهُ من الشَّبَهَاتِ والنَّعْرِيفَاتِ والحُّدودِ وغيرها، وانظر كلام شيخ الإسلام –رحمه الله– في كِتَابِهِ (الرَّدُّ على المَنْطِقِيينَ)، أو في كتابه (نَقُضُ المَنْطِقِ)، وهو مختصَرٌ واضح لطالب العلم، وفيهها بيانٌ ما هُمْ عليه من الضَّلَالِ.

وعِلْمُ الْكَلَامِ هو الذي حَمَلَ علماءَ جَهَابِذَةَ على أَن يَسْلُكُوا بابَ التأويل في باب الصِّفَاتِ، فيقول أهلُ الكلامِ: لو كان كذا لكان كذا، لو كان مُسْتَوِيًا على العَرْشِ حَقِيقَةً لَزِمَ أَن يكون تَحَدُّودًا. ولو كان يُرى لَزِمَ أَن يكونَ في جِهَةٍ، وإذا كان في جِهَةٍ لَزِمَ أَن يكونَ في جِهَةٍ، وإذا كان في جِهَةٍ لَزِمَ أَن يكونَ جِسْمًا، وهَلُمَّ جَرَّا من هذا الكلام الذي يُضِلُّ، وهم يَظُنُّونَ أَنهم يَهْدُونَكَ سواءَ السَّبِيلِ.

فمن اللهم لطالب العلم: أن يَتْرُكَ الجِدَالَ والمِرَاءَ، ويَتْرُكَ ما يَرِدُ على ذِهْنِهِ من الإيرَادَاتِ، وأن لا يَتَنَطَّعَ، بل يَجْعَلُ عِلْمُهُ سَهْلًا مُيسَّرًا، فهذا الأعرابيُّ يجيءُ ببَعِيرِهِ يسألُ النَّبِيَّ –عليه الصلاة والسلام – عن مَسَائِلَ الدِّينِ، ويَنْصَرِفُ دون مُنَاقَشَةٍ؛ لأنه ليسَ عِنْدَهُ إلا التَّسْلِيمَ، أما المُنَاقَشَاتُ والمِرَاءُ والجِدَالُ فهذا يَضُرُّ الإنسانَ، ويَجْلِبُ الآثَامَ، ويَصُدُّ عن الشرع.

«قال الذهبيُّ -رحمه الله-(۱): «وصحَّ عنِ الدارَقُطْنِيِّ أنه قال: ما شيءٌ البغضَ إليَّ من عِلمِ الكَلامِ ولا أبغضَ إليَّ من عِلمِ الكَلامِ (۲). قلتُ: لم يدخُلِ الرَّجُلُ أَبَدًا في عِلْمِ الكَلامِ ولا الجِدَالِ، ولا خَاضَ في ذلك، بل كان سَلَفِيًّا». اهـ.[۱]

[1] يعني بالرجل: الدَّارَقُطْنِيَّ -رحمه الله-، فَهُو يَبْغَضُ عِلْمَ الكلام مع أنه لم يَدْخُلُ فيه لما له من نتائج سَيِّئَةٍ، وتَطْوِيلٍ بِلا فَائِدَةٍ، وتَشْكِيكٍ لما هو مُتَيَقَّنَ، وإرباكٍ للأَفْكَارِ، وهجر للآثَارِ، ولهذا ليس شيءٌ -فيها أَرَى- أَضَرَّ على المسلمين في عَقَائِدِهِمْ منْ عِلْمِ الكَلامِ والمَنْطِقِ، وكثير من علماء الكلام الكبار أَقَرُّوا في آخر حياتهم بأنهم ينَمَنَّوْنَ الموتَ على دِينِ العَجَائِزِ، ورَجَعُوا إلى الفِطْرَةِ الأُولَى.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله- في الفتوى الحموية (٢): "وأَكْثَرُ مَنْ يُخَافُ عليه الضَّلَالُ هم المُتُوسُطُونَ منْ عُلَهَاءِ الكلام؛ لأن مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فيه فهو في عَافِيَةٍ منه، ومَنْ دَخَل فيه وبلَغَ غَايَتَهُ فقد عَرَفَ فَسَادَهُ وبُطْلَانَهُ ورَجَعَ ٤. وصدق -رحمه الله- ومَنْ دَخَل فيه وبلَغَ غَايَتَهُ فقد عَرَفَ فَسَادَهُ وبُطْلَانَهُ ورَجَعَ ٤. وصدق -رحمه الله- وهذا هو الذي يُخَافُ في كل علم، يُخَافُ من المُتَوسِّطِينَ الذين هم في عَرَضِ الطَّرِيقِ؛ لأنهم يرون أنهم دخلوا في العلم، فلا يتركونه لغيرهم، وهم في الحقيقة لم يبلغوا غاية العلم، والرُّسُوخَ فيه؛ فيَضِلُونَ ويُضِلُّون.

لهذا فعلمُ الكَلاَمِ خَطِيرٌ؛ لأنه يتعلق بذات الرب -عز وجل- وصفاته، ولأنه يُبْطِلُ النَّصُوصَ تَمَامًا ويُحكِّمُ العقل.

وهذا كان من قواعدهم: أن ما جاء في النصوص من صفات الله ينقسم إلى

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: السير (١٦/ ٤٥٧).

<sup>(</sup>٢) الصفات للدارقطني (ص: ١٢).

<sup>(</sup>٣) الفتوى الحموية الكبرى (ص:٥٧).

#### ثلاثة أقسام:

١ - قِسْمٌ أَقَرَّهُ العَقْلُ؛ فهذا يُقَرُّ بدَلَالةِ الْعَقْلِ لا بِدَلَالةِ السَّمْعِ.

٢- قِسْمٌ نَفَاهُ العَقْلُ؛ فيَجِبُ نَفْيُهُ دُونَ تَرَدُّدٍ؛ لأنَّ العَقْلَ نَفَاهُ. ولكن عَقْلُ مَنْ؟ قال الإمام مالك -رحمه الله-: «لَيْتَ شِعْرِي! بِأَيِّ عَقْلٍ يُوزَنُ الكِتَابِ والسُّدِّ، أَوَكُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلِ أَجْدَلُ من رَجُلٍ أَخَذْنَا بقوله، وتَرَكْنَا من أَجْلِهِ الكِتَابَ والسُّنَّةَ؟! (١) وهذا لا يمكن.

٣- وقسم ثالث وهو: مَا لَمْ يَرِدِ الْعَقْلُ بِنَفْيِهِ ولا إِثْبَاتِهِ.

فمن قال: إنَّ شَرْطَ الإِثْبَاتِ دَلَالَةُ الْعَقْلِ فإنه يَرُدُّهُ، لأن العقلَ لم يُثْبِتْهُ.

ومن قال: إنّ مِن شَرْطِ قَبُولِهِ أَلَّا يَرُدَّهُ العَقل، قال: إنه يُقْبَلُ.

وأكثرهم يقول: إنه يُرَدُّ ولا يُقْبَلُ؛ لأنَّ مِن شَرْطِ إِنْبَاتِهِ أَن يدُلُّ عليه العَقْلُ.

وبعضهم توقف، وقال: إذا لـم يُثْبِتْهُ العَقْلُ ولـم يَنْفِهِ، فالواجب علينا أن نتوقف.

وكل هذه قواعد ما أنزلَ اللهُ بِهَا من سُلْطَانِ، ضَلُوا بها وأَضَلُوا -والعياذ بالله-، وارْتَبَكُوا وشَكُّوا وتَحَبَّرُوا، ولهذا أكثرُ النَّاسِ شَكَّا عند الموت هم أهل الكلامِ -والعِياذُ بالله-، فهم يَتَرَدَّدُونَ: هل الله جَوْهَرٌ أو عَرَضٌ؟ هل هو قائم بنَفْسِهِ أو بِغَيْرِهِ؟ هل يَفْعَلُ أو لا يَفْعَلُ؟ هكذا عند الموت، فيموت وهو شَاكُ، نَشْأَلُ الله السَّلَامَة والعَافِيَة.

<sup>(</sup>١) الشرف (٥)، وذم الكلام (٢٠٧)، والإبانة (٢/ ٣/ ٥٠٧/ ٥٨٢)، وأصول (١/ ١٦٣/ ٢٩٤).

وَهؤلاء هم «أهلُ السُّنَّة والجهاعة»، المُتَبِعون آثارَ رسول الله ﷺ، وهم كها قال شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّة –رحمه الله–(۱): «وأهلُ السُّنَّة: نَقَاوةُ المسلمين، وهم خيرُ النَّاسِ للنَّاسِ». اهـ [۱]

[١] من الْمَتَأَخِّرِين من قال: إنَّ أهلَ السُّنَّة يَنْقَسِمُونَ إلى قِسْمَيْن: مُفَوِّضَةٍ، ومُؤوِّلَةٍ، وجَعَلُوا الأَشَاعِرَةَ والمَاتُرِيدِيَّةَ وأَشْبَاهَهُم من أهل السُّنَّةِ.

وجَعَلُوا المُفَوِّضَة هم السَّلَفُ، فأخطَنوا في فَهم السَّلَفِ، وفي مَنْهَجِهِمْ اللهُ السَّلَفَ لا يُفَوِّضُونَ المَعْنَى إِطْلَاقًا، بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «إِنَّ الْفَوْلَ بِالتَّفْوِيضِ مِنْ شَرِّ أَقُوالِ أَهلِ البِدَعِ والإلحادِه (٢). واستدل لذلك بأننا إذا كُنَّا لا نَدْرِي مَعَانِيَ ما أَخْبَرَ الله به عن نفسه من أسهاء وصفاتٍ، جاءنا الفلاسفة وقالوا: أَنْتُمْ جُهَّالٌ، نحنُ الذينَ عِنْدَنَا العلمُ، ثم تَكَلَّمُوا بها يُرِيدُونَ، وقالوا: المُرَادُ بالنَّصِّ كَذا وكذا، ومَعْلُومٌ أَنَّ وُجُودَ مَعْنَى للنَّصِّ خَيْرٌ من التوقف فيه.

ومن الضَّلَالِ قولهم: إن طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ وطَرِيقَةُ الحَّلَفِ أَعْلَمُ وأَحْكُمُ. فسبحان الله! كيف يكون طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم؟! وهل يمكن أن تَكُونَ طَرِيقٌ أعلمُ وأحْكَمُ وليست بأسلمَ؟! هذا تَنَاقُضُ عَظِيمٌ، ولهذا كان القول الصحيح في هذه العبارة: "إن طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ وأَعْلَمُ وأَحْكَمُ» (أ)، جعلنا الله وإياكم على هذه الطريق (أ).

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية منهاج السنة (٥/ ١٥٨)، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود.

<sup>(</sup>٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

<sup>(</sup>٣) الفتري الحموية الكبري (ص:١٨٥)، ودرء التعارض (٣/ ٩٥)، ومجموع الفتاوي (٤/ ١٥٧).

<sup>(</sup>٤) انظر شرح العقيدة الواسطية (ص:٧٣).

فَالْزَمِ السبيلَ، ﴿ وَلَا تَنَيِعُوا ٱلسُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَيِيلِهِ . ﴾ [الانعام:١٥٣]. [1]

النَّحَلِّى بِعِهَارِةِ الظَّاهِرِ والْبَاطِنِ بخشيةِ الله -تعالى-؛ تُحَافِظًا على شَعَائرِ الإسلامِ، وإظْهَارِ السُّنَّةِ ونَشْرِهَا بالعَمَل بها والدَّعْوَةِ إليْهَا؛ دَالًا على الله بعِلْمِكَ وسَمْتِكَ وعَمَلِكَ، مُتَحَلِّيًا بالرُّجُولَةِ، والمُسَاهَلَةِ، والسَّمْتِ الصَّالِحِ.

ومِلاكُ ذلكَ خَشْيةُ الله -تعالى-، ولهذا قال الإِمام أَحمدُ -رحمه الله-: «أَصْلُ العِلْمِ خَشْيَةُ الله -تعالى»(١) [١]

[1] إن مما يلزم من حَثِّ الطَّلَبَةِ على منهجِ السَّلَفِ -رحمهم الله- دَفْعُهُمْ إلى مَعْرِفَةِ مَنْهَجِهِمْ، بِمُطَالَعَةِ الكُتُبِ المؤلَّفة في هذا كـ(سير أعلام النبلاء) وغيره، حتى نَعْرِفَ طَرِيقَهُمْ ونَسْلُكَ ذلك المَنْهَجَ القَوْيمَ، أمَّا أن يُقَالَ: «اتَّبِعِ السَّلَفَ». ولا نَدْرِي ماذا يقولون، فهذا نَقْصٌ بِلَا شَكَّ.

[٢] لأن أصلَ العِلْمِ خَشْيَةُ الله -تعالى-، والحَشْيَةُ هي: الحُوفُ المَبْنِيُّ على العلم والتَّعْظِيمِ، ولهذا قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا يَغْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلْمَـٰتُوْا ﴾ [ناطر:٢٨]، فالإنسان إذا عَلِمَ اللهَ -عز وجل- حَقَّ العِلْمِ، وعَرَفَهُ حَقَّ المَعْرِفَة، فلا بُدَّ أَن تَقَعَ في قَلْبِهِ خَشْيَةُ الله؛ لأنه إذا عَلِمَ ذلك عَلِمَ عن رَبُّ عَظِيم، قَوِيُّ، فلا بُدَّ أَن تَقَعَ في قَلْبِهِ خَشْيَةُ الله؛ لأنه إذا عَلِمَ ذلك عَلِمَ عن رَبُّ عَظِيم، قَوِيُّ، قاهرٍ، عالم بِمَا يُسِرُّ ويُحْفِي الإنسان، فتجده يقومُ بِطَاعَةِ الله -عز وجل- أَتَمَّ قِيَامٍ.

قال العلماء: الفَرْقُ بين الخَشْيَةِ والخَوْفِ: أنَّ الخَشْيَةَ تكونُ من عِظَم المَخْشِيِّ،

 <sup>(</sup>۱) جامع العلوم والحكم (۱۱/۱۱)، وبيان فضل علم السلف عن علم الخلف لابن رجب (ص:۵۱).

فالزمْ خشيةَ الله في السِّرِّ والعَلَنِ؛ فإنَّ خَيْرَ البَرِيَّةِ من يخشى اللهَ -تعالى-، ومَا يَخْشَاهُ إِلَّا عَالَمُ إِذَنْ فَخَيْرُ البَرِيَّةِ هو العَالَمُ ولا يَغِبُ عن بالِكَ أنّ العالمَ لا يُعَدُّ عالمًا إلا إذَا كَانَ عَامِلًا، ولا يَعْمَلُ العالمُ بعِلمِه إلا إذا لَزِمَتْهُ خَشْيَةُ اللهُ». [1]

وأَسْنَدَ الْخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ -رحمه الله- بسندٍ فيه لَطِيفةٌ إِسْنَادِيَّةٌ برِواية آباءٍ تسعةٍ، فقال<sup>(۱)</sup>: أخبرنا أبو الفَرَج عبدُ الوهَّابِ بنُ عَبْدِ العَزِيز بنِ الحَارِثِ بنِ أَسَـدِ بن اللَّبْثِ بنِ سُليهانَ بنِ الأسـودِ بن سفيانَ بن زيد بن أُكَيْنَةَ بن عبد الله

وأنَّ الحنوفَ من ضَعْفِ الحنائفِ، وإن لم يكن المَخُوفُ عَظِيمًا. ولهذا يخافُ الصَّبِيُّ من فَتَى أكبرَ منه قَلِيلًا، ولهذا يخافُ بعضُ الناس من لا شيء؛ لأنه رِعْدِيدٌ جَبانٌ، يخافُ من كُلِّ شيء؛ لأنه رِعْدِيدٌ جَبانٌ، يخافُ من كُلِّ شيءٍ، ولهذا يُضْرَبُ المثلُ بالرجل يخاف من ظِلِّه؛ يمشي -مثلًا- في القمر فَيْرَى ظِلَّهُ، فيقول: هذا طالبٌ لِحِقَنِي، ثم يَهْربُ؛ لأنَّه جبان.

فالحاصل: أن الخشية أعظمُ من الحَوف، ولكن قد يقال: خفِ الله كما قال --سبحانه وتعالى-: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران:١٧٥]، وهذا في مقابل الفعل، وهو فعلُ هؤلاء الَّذين يخافون من الناس.

[1] قول المصنف: «لَا يُعَدُّ عَالًا» يعْنِي: عَالًا رَبَّانِيَّا، وأما كونه عَالًا ضِدُّ الجَّاهِلِ فهذا صحيح، فالذي أَلَف كتابَ (المُنْجِدِ) رَجَلٌ نَصْرَانِيُّ، وفيه الشيءُ الكثير من معرفة اللغة العربية، وإن كانَ فيه أخطاء كثيرة، وأشياء تُوْخَذُ عليه من النَّاجِيَةِ الدِّينِيَّةِ، لكنَّ العَالِم الذي يَعْمَلُ بعِلْمِهِ هو العَالِمُ الرَّبَّانِيُّ؛ لأنه يُرَبِّي نَفْسَهُ أَوَلًا، ثم يُرَبِي غَيْرَهُ ثَانِيًّا.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: «الجامع» للخطيب، و «ذم من لا يعمل بعدمه» (رقم ١٥) لابن عساكر. وراجع لإسناده: «لسان الميزان» (٤، ٢٦-٢٧) للحافظ بن حجر.

التَّمِيمِيُّ من حِفْظِهِ؛ قال: سمِعت أبي يقول: سمِعت أبي يقول: سمِعت أبي يقول: سمِعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمِعت أبي يقول: سمِعت أبي يقول: سمِعت أبي يقول: «هَتَفَ العِلمُ بالعَمَلِ، فإنْ أبي طَالِبٍ يقول: «هَتَفَ العِلمُ بالعَمَلِ، فإنْ أَجَابَهُ، وإلَّا ارْتَحَلَ». اهـ.

### وهذا اللفظُ بنحوه مَرْوِيٌّ عن سُفْيانَ الثَّوريِّ -رحمه الله-».[١]

[١] لا بُدَّ منِ العَمَلِ بها عَلِمَ؛ لأَنَّهُ إذِا لم يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ صَارَ مِنْ أَوَّلِ من تُسَعَّر بِهِمُ النَّارُ يوم القيامة، وكها قيل<sup>(١)</sup>:

### وعَالُمْ بِعِلْمِهِ لِم يَعْمَلَ نُ مُعَذَّبٌ مِنْ قَبْلِ عُبَّادِ الْـوَثَنْ

فَوْذَا عَمِلَ بِعِلْمِهِ وَرَّثَهُ الله -تعالى- عِلم ما لم يَعْلَمْ، ولهذا روي عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أنه قال: «هَتَفَ العِلمُ بالعَمَلِ، فإنْ أَجَابَهُ، وإلَّا ارْتَحَلَ»،

<sup>(</sup>١) الزبد لابن رسلان (ص:١).

#### ٤ – دوامرُ المراقبة :

التَّحَلِّي بِدَوَامِ الْمُراقَبةِ للهِ -تعالى- في السِّرِّ والعَلَنِ، سَائِرًا إلى ربِّك بِينَ الخوفِ والرَّجَاءِ؛ فإنَّهُمَا للمسلم كالجَنَاحَيْنِ للطَّائِرِ.

فَأَقْبِلْ عَلَى الله بِكُلِّيْتِكَ، وَلْبَمْتَلِيْ قَلْبُك بِمَحَبَّتِه، ولسانُكَ بِذِكْرِهِ، والاسْتِبْشَارِ والفَرَحِ والسُّرُورِ بأحكامِه وَحِكَمِه ﴿ سبحانه-.[١]

وتُرْوَى هذه اللفظة بلفظ: «العِلْمُ يَهْتِفُ بالعَمَلِ -يعني: يدعوه-، فَإِنْ أَجابَ، وإلَّا ارْتَحَلَ (أ) ، أي: العِلْمُ، وذلك لأنَّكَ إذا عَمِلْتَ بالعِلْمِ تَذَكَّرْتَهُ، وأَضْرِبُ لهذَا مَثَلًا بِرَجُلٍ عَرَفَ صِفَةَ الصَّلَاةِ مِن السُّنَّة، وصارَ يعملُ بها كُلَّمَا صَلَّى، فإنه لا يَنْسَى مَا عَلِمَ اللهُ يَتَكَرَّرُ عليه، لكنْ لو تَرَكَ العَمَلَ به نَسِي، وهذا دليلٌ مَحْسُوسٌ على أن العملَ بالعلم يُوجِبُ ثَبَاتَ العِلْمِ وعدم نِسْيَانِهِ.

[1] إِنَّ مِن ثَمَرَاتِ خَشِية الله دَوَامُ الْمُرَاقَبَةِ لله وكهالها، والمراقبة: أن يَعْبُدُ اللهَ كَأَنَّهُ يَرَاهُ، يقوم للصلاة فيتوضأ امتِثَالًا لقوله -تعالى-: ﴿ يَثَا أَبُهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا فَمُتُدَ إِلَى الصَّلَوْةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة:٦]، يقومُ يتوضَّأ، وكأنّه ينظر إلى رسول الله عَلَيْهُ وهُو يَتَوضَّأ عندما قال -عليه الصلاة والسلام-: المَنْ تَوضَّا نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا) (٢)، وهذا أمرٌ مُهمَّ.

وقوله: «سَائِرًا إلى ربِّك بينَ الخوفِ والرَّجَاءِ؛ فإنَّهُمَا للمسلمِ كالجَنَاحَيْنِ للطَّائِرِ»؛ هذا أحدُ الأقوالِ في هذه المسألةِ، والمسألة هي: همل الْأَوْلَى للإنسان أن

<sup>(</sup>١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٧٠٧، رقم ١٢٧٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثًا ثلاثً، رقم (١٥٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء، رقم (٢٢٦).

يسيرَ إلى الله بينَ الحَوفِ والرَّجَاءِ، أو يُغَلِّبَ جانبَ الحَوفِ، أو يُغَلِّبَ جانب الرجاءِ؟

الجواب: يقول الإمام أحمد -رحمه الله-: اليَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ خَوفُهُ ورَجَاؤُهُ وَاحِدًا، فَأَيُّهُمَا غَلَبَ هَلك صَاحِبُهُ اللهِ .

ومن العلماء من يُفَصِّلُ، ويقول: «إذا هَمَمْتَ بِطَاعَةٍ فَغَلَّبُ جانبَ الرَّجَاءِ أَنَّكَ إذا فَعَلْتَهَا قَبِلَهَا الله مِنكَ، ورَفَعَكَ بها درجات، من أجل أن تَتَقَوَّى، وإذا هَمَمْتَ بمَعْصِيَةٍ فَغَلِّبُ جانبَ الحوفِ، حتى لا تَقَعَ فيها»، فعلى هذا يكون التَّغَلُّبُ في أحدهما بِحَسَبِ حالِ الإنسانِ.

ومنهم من قال: إنه بحسب الحَالِ، ففي حالِ المَرْضِ يُغَلَّبُ جانبَ الرَّجَاءِ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ قال: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِالله -عَزَّ وَجَلّ-»(٢)، لأنه إذا غَلَّبَ في حال المرض جانبَ الخوفِ فرُبَهَا يَدْفَعُهُ ذلك إلى القُنُوطِ من رَحْمَةِ الله.

أما في حال الصحة فيُغَلِّبُ جانبَ الخوفِ؛ لأن الصحة مَدْعَاةً لِلْفَسَادِ؛ كما قال الشَّاعِرُ الحَكيمُ ("):

إنَّ الشَّبَابَ والفَرَاغَ والجِدَهُ مَفْسَدَةٌ للمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَهُ للمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَهُ يعنِي: مَفْسَدةً عظيمةً.

الفتارى الكبرى(٤/٣٤٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنة، باب الأمر بحسن الظن بالله تعلى عند الموت، رقم (٢٨٧٧).

<sup>(</sup>٣) البيت لأبي العتاهية، في نهاية الأرب في فنون الأدب (١/ ٢٧٣)، ومعجم الأدباء (٢/ ٢٣١).

#### ه- خفضُ الجَنَاحِ ونَبِّذُ الخُيَلاءِ والكِبرِياءِ:

اتَحَلَّ بآدَابِ النفسِ؛ من العفافِ، والجِلْم، والصبرِ، والتواضُعِ للحَقُّ، وسكونِ الطائرِ؛ من الوَقارِ والرَّزانةِ، وخَفْضِ الجَناحِ؛ مُتَحَمِّلًا ذُلَّ التعلَّمِ لعِزَّة العلمِ، ذَلِيلًا للحقِّ.[1]

وأحسن مَا أَرَاهُ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ الحَطِيرَةِ العظيمةِ أَن يُعَامِلَ الإنسانُ حالَه بها تَقْتَضِيهِ الحال، وأن أَقْرَبَ الأقوالِ في ذلك أنه إذا عَمِلَ خَيْرًا فليُغَلِّبُ جانب الرجاءِ، وإذا هَمَّ بِسَيئَ فليُغَلِّبُ جانبَ الخوفِ.

فإذا قال قائل: تَغْلِيبُ جَانِبِ الرَّجَاءِ هل يجب أن يكونَ مَبْنِيًّا على سبب صالحِ للرَّجَاءِ، أو يكون رجاءَ المُقْلِسِينَ؟

فالجواب: أن يُغَلِّبَ جَانِبَ الرَّجَاءِ إذا كان مَبْنِيًّا على سببِ صَالِحِ للرَّجَاءِ، فلو كان يَعْضِي الله دَائمًا وأَبَدًا ويقول: رَحْمَةُ الله أوسعُ. فهذا غَلَطَّ؛ لأَن إِحْسَانَ الظَّنِّ، الله، ورجاءه لا بُدَّ أن يكون هناك سببٌ يَنْبَنِي عليه الرجاءُ وإحسانُ الظَّنِّ، وإلا كان مجردَ أمنيةِ رجل مفلس.

[1] قوله: «ثَعَلَّ بِآذَابِ النفسِ؛ من العفافِ، والجِلْمِ، والصبِر، والتواضَّعِ للحَقِّ»؛ وذلك لأنَّ اللَقَامَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عندَ طَالِبِ العلم عِفَّةٌ عَمَّا في أيدي الناس، وعِفَّةٌ عن النَّظَرِ المُحَرَّمِ، وحِلمٌ لا يُعَاجِلُ بالعُقُوبَةِ إذا أساءَ إليه أَحَدٌ، وصَبْرٌ على ما يَخْصُلُ له من الأَذَى عِمَّا يَسْمَعُهُ، إمّا من عامَّة النَّاس، وإمّا من أَقْرَانِهِ، وإمّا من أَقْرَانِهِ،

والتَّوَاضُعُ لِلْحَقِّ وكذلك للخَلْقِ، فالتَّوَاضُعُ للحَقِّ بمعنى: أَنَّه مَتَى بانَ لَهُ الْحَقُّ خَضَعَ لَهُ، ولم يَبْغِ سِوَاهُ بَدِيلًا. وكذلكَ لِلْخَلْقِ؛ فَكَمْ من طَالِبٍ فَتَحَ عَلى وعليه؛ فاحْذَرُ نواقضَ هذه الآدَابِ؛ فإنّها مع الإثمِ تُقِيمُ على نَفْسِك شَاهِدًا عَلَى أَنَّ فِي العَقْلِ عِلَّةً، وعلى حِرْمَانٍ من العلمِ والعملِ به، فإيَّاكَ والحُيكاءَ؛ فإنّه نِفاقٌ وكِبْرِياءُ، وقد بَلَغَ من شدَّة التوقي منه عند السَّلَف مَبْلَغًا.[1]

مُعَلِّمِهِ أَبُوابًا ليست على بَالٍ مِنْهُ، فلا تَحْقِرَنَّ شَيْئًا.

وقوله: «سكونِ الطائرِ؛ من الوقارِ والرَّزَانةِ، وخَفْضِ الجَناحِ».

هذه آدَابٌ، فيَنْبَغِي لطَّالِبِ العِلم أَن يَبْتَعِدَ عَنِ الجِفَّةِ سواء أَكَانَتْ في مِشْيَتِهِ، أو في تَعَامُلِهِ مع الناس، وأَلَّا يُكْثِرَ من القَهْقَهَةِ التي تُميتُ القلبَ، وتُذْهِبُ الوَقَارَ، بل يكونُ خَافِضًا للجَنَاحِ، مُتَأَدِّبًا بالآدَابِ التي تَلِيقُ بطالبِ العلم.

وقوله: «مُتَحَمِّلًا ذُلَّ التعلُّمِ لعِزَّة العلمِ»؛ هذا قَوْلُ جَيِّدٌ، يعنِي: أَنَّكَ لو أَذْلَلْتَ نَفْسَكَ بالتَّعَلُّمِ، فإنها تَطْلُبُ عِزَّهَا بالعِلْمِ، فيكون تَذْلِيلُهَا بالتعلم؛ لأنه يُنْتِجُ ثَمَرَةً طَيِّبَةً.

[1] رُبَّهَا تَخْصُلُ الحُيَّلاءُ لطالب العلمِ ولكثير المالِ، ولسَدِيدِ الرَأْي، وكذلك في كل نِعْمَةٍ أَنْعَمَ الله بها على العبد.

والْحَيَلاءُ هي: الإعجابُ بالنَّفْسِ مع ظهور ذلك على هيئةِ البَدَنِ، كها جاء في الحديث: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ، لَمْ يَنْظُرِ الله إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»(''. فالإعْجِابُ يكونُ بالقَلْب فَقُط، فإنْ ظَهَرَتْ آثَارُهُ فهو خُيَلاءُ.

وقوله: «إنه نفاق وكبرياء»؛ أمَّا كَوْنُهُ كِبْرَياءَ فَوَاضِحٌ، وأمَّا كَوْنُهُ نِفَاقً فيلأَنَّ

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب لو كنت متخذًا خليلًا، رقم (٣٤٦٥)، ومسلم:
 كتاب اللباس، باب تحريم جر الثوب خيلاء، رقم (٢٠٨٥).

وَمِنْ دَقِيقِهِ مَا أَسْنَدَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرجَّة عَمَرُو بِنِ الأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ الْمَتُوفَّى فِي خِلافَةِ عَبْدِ الملك بِنِ مَرُّوان –رحمه الله–؛ أنه كَانَ إذا خَرَجَ مِن المَسْجِدِ قَبَضَ بيَمِينِه على شِهَالِهِ، فَشُئِلَ عَن ذلك، فقال: يَخَافَةَ أَن تُنافِقَ بَدِي<sup>(۱)</sup>.

قلتُ (۱): «يُمْسِكُهَا خَوفًا مِنْ أَن يَخْطِرَ بِيَدِهِ فِي مِشْيَتِهِ؛ فإنَّ ذلك من الخُيَلاء»(۱). اهـ [۱]

اوهذا العارِضُ عَرَض للعَنْسيِّ -رحمه الله-.

واحْذَر داءَ الجَبَابِرَةِ: «الكِبْرَ»؛ فإنَّ الكِبْرَ والجِرْصَ والحَسَدَ أُولُ ذَنْبٍ عُصِيَ اللهُ به، فتَطَاولُك على مُعَلِّمِك كِبرياءُ، واسْتِنْكَافُكَ عَمَّنْ يُفِيدُكَ مِنَّ هُو دُونَك كبرياءُ، وعنوانُ حرمانٍ. [1] دُونَك كبرياءُ، وعنوانُ حرمانٍ. [1]

الإنسان يَظْهَرُ بِمَظْهَرِ أَكْبَرَ من حَجْمِهِ الْحَقِيقِيِّ، وهكذا الْمَنَافِقُ يَظْهَرُ بِمظهر المُخْلِصِ النَّاصِح، وهو ليس كذلك.

[1] الله أكبر، هذا صحيح، ومَعْنَى «يَخْطِرُ بِيَدِهِ»: يُحَرِّكُهَا تَخْرِيكًا مُعَيَّدٌ يَدُلُّ على الكِبْرَيَاءِ واخْيَلاءِ، فيقبضُ بيَمِينِهِ على شِهَالِهِ؛ لِثَلَّا تتحركَ؛ كَافَةَ أن يقع في هذا المَخذُورِ.

[٧] احذَرْ دَاءَ الجَبَابِرَةِ وهو الكِبْرُ، وقد فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بأجمع تَفْسِيرٍ وأَبْيَنِهِ

<sup>(</sup>١) (فهرس الفتاوي) (٣٦/ ١٩٣).

<sup>(</sup>٢) أي الذهبي -رحمه الله-.

 <sup>(</sup>٣) رواه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/ ٨٠-٨١)، وتاريخ الإسلام له (٥/ ٤٩٢)، وهو في تاريخ دمشق (٤١٧/٤٥).



وأوضحه، فقال: «الْكِبْرُ بَطَرُ الْـحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ» (١)، وبَطَرُ الحَقِّ هو: رَدُّ الحَقِّ، وغمطُ الناس يعنِي: احْتَقَارَهم وازْدَرَاءَهُمْ.

وقوله: «فإنَّ الكِبْرَ والجِرْصَ والحَسَدَ أُولُ ذَنْبٍ عُصِيَ اللهُ به»؛ يربد -فيها نعلم-: أنَّ أُوّلَ مَنْ عَصَى الله -عز وجل- هو الشيطان حين أمره الله -تعالى- أن يسجدَ لآدم، ولكن منعه الكبرياء، فأبى واسْتَكْبَرَ وقال: ﴿مَأَسْجُدُ لِمَنْ خُلَقْتَ طِيبَنَا ﴾ [الإسراء. ٢٦]، وقال لما أمره ربه أن يسجد: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خُلَقَانِي مِن نَارٍ وَخَلَقْنُهُ مِن طِينٍ ﴾ [الإسراء. ٢٦]، وقال لما أمره ربه أن يسجد: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خُلَقَانِي مِن نَارٍ وَخَلَقْنُهُ مِن طِينٍ ﴾ [ص: ٧٦].

فقوله: ﴿ أُولُ ذُنْبِ عُصِيَ الله به ﴾ يعني باعتبار ما نعلم، وإلا فإن الله -تعالى قل للملائكة: ﴿ إِنِّ جَاءِلُ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةٌ قَالُوٓا أَتَجَعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الله للملائكة : ﴿ إِنِّ جَاءِلُ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةٌ قَالُوٓا أَتَجَعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الله الملائكة وَنَفَيْ نُسَيِّحُ بِحَسِّدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [البنرة: ٣٠]، قال أهل العلم: إنَّهَا قال اللائكة ذلك، لأنه كان على الأرض أُمَّةٌ من قَبْلِ آدم وبنيه، يُفْسِدُون في الأرض ويسْفِكُونَ الدماء (٣).

ثم ذكر المؤلف أمثلة، فقال: «تَطَاولُك على مُعَلِّمِك كِبرياءً»؛ والتطاول يكون باللَّسَانِ، ويكون أيضًا بالانْفِعَالِ، فقد يَمْشِي مع مُعَلِّمِهِ وهو يَنْبَخْتَرُ ويقول: فعلتُ وفعلتُ.

وكذلك أيضًا: "واسْتِنْكَافُكَ عَمَّنْ يُفِيدُكَ مِنَّن هـو دُونَك كبرياءً"، وهـذا

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١).

 <sup>(</sup>٢) ذكر الشارح -رحمه الله وغفر له- الأقوال في معنى الآية، والفوائد منها في تفسير سورة البقرة
 (١/ ١١ - ١١٣ - ١١٣).

# العِلمُ حَربٌ لِلفَتَى المُتَعَالِي اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ العَالِي (١)

فالْزَم -رحمك الله - الله المؤرق إلى الأرض، والإِزْرَاءَ على نفسِك، وهَضْمَها، وهُراغَمَتَها عند الاستشراف لكبرياء أو غطرسة، أو حُبِّ ظهورٍ أو عُجْبِ... ونحو ذلك من آفاتِ العلم القاتلةِ له، المُذْهِبَة لَهُيْبَتهِ، المُطْفِئةِ لنورهِ، وكلَّما ازْدُدْتَ علمًا أو رفعة في ولايةٍ؛ فالْزَم ذلك؛ تُحْرِزْ سعادة عظمى، ومقامًا يَعْبِطُكَ عليه الناسُ..

وعن عبدالله ابن الإمام الحُجَّة الراوية في الكُتُب السِّقَة بكر بن عبد الله المُزَنِيّ -رجِمها الله تعالى- قال(١): «سَمِعْتُ إنسانًا يُحَدِّث عن أبي أنه كان واقفًا بعَرَفة، فَرَقَّ، فقال: لـولا أَنِّ فيهم لقلتُ: قد غُفِرَ لـهم». خَرَّجَه الذَّهَبِيُّ (٢)، ثم

أيضًا يقع من بَعْضِ الطلَبة، إذا أخبره أحدٌ بشيء وهو دونه في العلم، قد تجده اسْتَنْكَفَ ولم يَقْبَلْ.

ومنه «تَقْصِيرُك عنِ العَمَلِ بالْعِلْمِ حَمْآةً كِبْرٍ، وعنوانُ حرمانٍ»؛ نسأل الله العافية؛ لأن من أنواع الكِبْرِ ألا تَعْمَلَ بالعلم.

[1] وقوله: «العِلمُ حَربٌ لِلفَتَى المُتَعَالِي»؛ يعنِي: أن الفتى المتعالي لا يمكن أن يُذرِكَ العِلْمَ، لأن العلم حَرْبٌ له، «كَالسَّيلِ حَربٌ لِلمَكَانِ العَالِي» وهذا صحيح؛ لأن المكانَ العَالِي يَنْفَضُ عنه السيل يمينًا وشهالًا، ولا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ.

<sup>(</sup>١) البيت غير منسوب في إحياء علوم الدين (١/ ٥٠).

<sup>(</sup>٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٠٩).

 <sup>(</sup>٣) قال المؤلف في الحاشية: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٣٤)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٣٤)، وانظر كلامًا
 نفيت لشيخ الإسلام بن تيميه رحمه الله تعالى «مجموع الفتاوى» (١٤/ ١٦٠).

قال: «قلتُ: كَذَلِكَ يَنْبَغِي للعَبْدِ أَن يُزْرِي على نفسهِ ويَهْضِمَهَا». اهـ. [1] - القناعة والزهادة:

التَّحَلِّي بالقَنَاعَةِ والزَّهادةِ. وحقيقةُ الزُّهدِ<sup>(۱)</sup>: «الزُّهْدُ بالحَرَامِ، والانْتِعَادُ عن حِمَاه؛ بالكَفَّ عن المُشْتَبِهاتِ، وعنِ التَّطَلُّعِ إلى مَا في أيدِي النَّاسِ». [۲]

[1] وهذه العبارات التي تُطْلَقُ عن السَّلَفِ يريدون بها التواضع، لا يُريدون أنهم يُعَلِّبُونَ جَانِبَ سُوءِ الظَّنَّ بالله -عز وجل-، لكنَّهم إذا رَأُوا ما هُمْ عليه خَافُوا، وحَذِرُوا، وجَرَتْ مِنْهُمْ هذه الكلمات، وإلا فإنَّ الأَوْلَى للإنسان أن يُحْسِنَ الظنَّ بالله، ولا سِيِّما في مقام عَرَفَة الذي هو مَقَامُ دُعَاءِ وتضرع إلى الله -عز وجل-، ويقول مثلًا: إن الله لم يبسر لي الوصول إلى هذا المكانِ إلَّا من أجل أن يَغْفِرَ لي لأَنِّ أستَجِبَ لَكُو اعفر: ١٠]. أَسَأَلُهُ المَعْفَرَة، والله تعالى يقول: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ انْعُونَ آستَجِبَ لَكُو ﴾ [عفر: ١٠]. لكن تطهر مثل هذه العبارات من السَّلَفِ من بَابِ التَّوَاضُعِ، وسُوءِ الظَّنِ بالنَّفْسِ، لا بالله -عز وجل-.

[٧] التَّحَلِّي بالقَنَاعَةِ من أهم خِصَالِ طَالِبِ العلم.

ومعناه: أَن يَقْتَنِعَ بِهَا آتَاهِ الله -عز وجل-، ولا يَطْلُبَ أَن يكون في مَصَافً الأغنياءِ والْمُتْرَفِينَ؛ لأَن بعض طلبة العلم وغير هم تَجَدْهُ يريد أَن يكون في مصافً الأغنياءِ والمترَفِين، فيَتَكَلَّفُ النَّفَقَاتِ في المَأْكُل والمَشْرَبِ والمَلْبَسِ والمَقْرَشِ، ثم يُنْقِلُ كَاهِلَهُ بِالدُّيُونِ، وهذا خطأً، بل عليك بالقَنَاعَةِ؛ فإنها خيرُ زادٍ للمسلم.

وأما الزهادة فيقول: ﴿الزُّهْدُ بِالْحَرَامِ، والابْتِعَادُ عن حِمَاه؛ بالكَفَّ عن

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: تعليم المتعلم للزرنوجي (ص٢٨٠).

ويُؤْثَرُ عن الإمام الشافعيِّ -رحمه الله-(١): «لَوْ أَوْصَى إنسانٌ لأَعْقَلِ الناسِ؛ صُرِفَ إِلَى الزُّمَّادِ»(٢).[١]

وعن محمد بنِ الحَسَن الشَّيْبانيِّ -رحمه الله-(٢) لَــيًّا قيل له: أَلَا تُصَنِّفُ كتابًا

الْمُشْتَبِهَاتِ،؛ كَأَنَّهُ أَرَادَ بِالزُّهِدِ هِنَا الوَرِعَ؛ لأن هِنَاكُ وَرَعَا وَزُهْدًا، وَالزُّهْدُ أعلى مَقَامًا مِنَ الوَرَعِ؛ لأنَّ الوَرَعَ: ترك مَا يَضَرُّ فِي الآخرة. وَالزَّهَد: تَرْكُ مَا لا يَنْفَعُ فِي الآخرة.

والفرق بينهما في المرتبة التي ليس فيها ضَرَرٌ وليس فيها نَفْعٌ، فالوَرعُ لا يَتَحَاشَاهَا، والزاهد يَتَحَاشَاهَا ويتركها؛ لأنه لا يريد إلا ما ينفعه في الآخرة.

[١] يعنِي لو قال في الوَصِيَّةِ: أَوْصَيْتُ لأَعْقَل النَّاسِ يُصْرَفُ إلى الزُّهَّادِ؛ لأنَّ الزهادَهم أعقل الناسِ، حيث تَجَنَّبُوا ما لا يَنْفَعُهُمْ في الآخرة.

وهذا الذي قَالَه الإمامُ الشَّافِعِيُّ -رحمه الله- ليس على إطلاقِهِ؛ لأن الوَصَايه، والأَوْقَافَ، والهِبَاتِ، والرُّهُونَ، وغيرَها ترجع إلى مَعْنَاهَا في العُرْفِ، فإذَا كان أعقلُ الناس في عُرْفِنَا هم الزُّهَّادُ صُرِفَ لهم ما أَوْصَى بِهِ للزُّهَّادِ، وإذا كان أعقلُ الناس هُمْ ذَوُوا المُرُوءَةِ، والوَقَارِ، والكَرَمِ في المال والنَّفْسِ، صُرِفَ إليهم.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: تعليم المتعلم للزرنوجي (ص:٢٨).

 <sup>(</sup>۲) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص:۱۲)، ومدقب البيهقي (۲/ ۱۸۳، ۱۸٤)،
 وتهذيب الأسهاء واللخات (۱/ ۵۵).

<sup>(</sup>٣) محمد بن حسن الشيبانى أخذ العلم عن أبي حنيفة، وتتلمذ لأبي يوسف، تَفَقَّه بفقه أهل الحديث وأهل الرأي معًا، له لفضل في تدوير فقه أبي حنيفة، وله العديد من المصنَّفات، وروايته لِمُوطَّأ الإمام مالك مشهورة، أصله من حَرَسْتا بدِمَشق، نشأ بالكُوفَة وتُوفي بالرَّيُ عام ٨٩ هـ/ ٨٠٥م.

فِي الزُّهْدِ؟ قال: «قد صَنَّفْتُ كتابًا فِي البُيوعِ» (١).

يعنى: «الزَاهِدُ مَن يَتحرَّزُ عن الشُّبُهاتِ والمَكْرُوهَاتِ في التَّجَارَاتِ، وكذلك في سائرِ المعاملاتِ والجِرَفِ». اهـ. [١]

وعلبه؛ فَلْيَكُن مُعتدِلًا في مَعَاشِه بِهَا لا يُشِينُه، بحيثُ يصونُ نَفْسَه وَمَن يَعُولُ، ولا يَرِدُ مواطنَ الذَّلَّةِ والْهُونِ.

وقد كان شَيخُنا محمدُ الأمين الشّنقيطيُّ المتوفَّى في ١٣٩٣/١٢/١٧هـ -رحمه الله تعالى - مُتَقَلِّلًا من الدُّنيا، وقَدْ شَاهَدْتُه لا يَعْرِفُ فئاتِ العُملةِ الورقيةِ، وقد شافَهَني بقولِه: "لقد جئتُ من البلاد -شِنْقِيط - ومعي كَنْزٌ قلَّ أن يُوْجَدَ عِنْدَ أحدٍ، وهو "القَنَاعَةُ»، ولو أردتُ المَناصِبَ لعَرَفْتُ الطَّرِيقَ إليها، ولَكِنِّي لا أُوثِرُ الدُّنيا على الآخرةِ، ولا أَبْذُلُ العِلمَ لنيلِ المآربِ الدنبويةِ». فرحمه الله رحمةُ واسعةً، آمين. [1]

[1] أي: لما طُلِبَ من محمد بن الحسن -رحمه الله- أن يُصَنَفَ في الزهد، قال: قَدْ صَنَّفْتُ كتابًا في البيوع؛ لأن مَن عَرَفَ البيوع وأحكامَها وتَحَرَّزَ من الحَرَام، واسْتَحَلَّ الحَلالَ، فهذا هو الزَّاهِدُ.

[٢] هذا الكلام من الشيخ الشُّنْقِيطِيِّ وأَشْبَاهِهِ من أَهْلِ العِلْمِ؛ فإنَّهُمْ -رحمهم الله - لا يُرِيدُونَ بذلك تَزْكِيَةَ النَّفْسِ، وإنها يريدون نَفْعَ الخلق، وأن يقتدِيَ النَّاسُ بهم، وأن يكونوا على هذا الطريق، لأَنَّنَا نَعْلَمُ أن هذا من أحوالهم وأحوالِ العلهاء؛ فهم لا يريدون بذلك تَزْكِيَةَ النَّفْسِ، بل هم أبعدُ الناس عن ذلك.

<sup>(</sup>١) (تعليم المتعلم) للزرنوجي (ص:٢٨).

### ٧ – التَّحَلِّي بِرَوْنَقَ العِلْم:

التَّحَلِّي بـ «رَوْنقِ العِلْمِ»، حُسْنُ السَّمْت، والهَدْي الصالحِ، من دَوَامِ السَّكِيكَةِ، والوَقَارِ، والخُشُوعِ، والتَّوَاضُعِ، ولُزُومِ المَحَجَّةِ؛ بِعِبَارَةِ الظَّاهِرِ والبَاطِنِ، والتَّخَلِّي عن نَوَاقِضِها. [1]

وعن ابن سِيرِينَ -رحمه الله- قال: «كَانُوا يَتَعَلَّمُون الْهَدْيَ كَمَا يَتَعَلَّمُون العلم.

والشيخُ الشَّنْقِيطِيُّ -رحمه الله كها ذَكَرَ المؤلف كان من الزُّهَّادِ، إذا رأيتَه لا تقول إلا أنه رجل من أهل البَادِيَةِ، حتى عَبَاءَتَهُ -رحمه الله- عباءةٌ ليس فيها شيء من التَّنَعُمِ، وكذلك حاله في الثياب، لا تَجِدْهُ يَهْتَمُّ بَهَنْدَمَةِ نَفْسِهِ وثِيَابِهِ -رحمه الله تعالى-.

فلو قال قائل: بعضُ طَلَبَةِ العِلْمِ يَمْدَحُ أَحَدُهُمْ الآخرَ، فالمَمْدُوحُ يقول: لو تَعْلَمُ ما عِنْدِي ما جَلَسْتُ معي، فهل هذا سَائِغٌ؟

فَالْجُوابِ أَن نَقُولَ: إِذَا كَانَ حَقًّا فَلَا بِأْسَ، كَمَا قَالَ الْمَزِنِي فِي الْوَقُوفِ بِعَرَفَةَ: «لُولَا أَنِّي مَعْهِم لَرَجُوْتُ أَنْ يُغْفَرَ لِهُم». وقال القحطانيُّ –رحمه الله– في نونيته:

والله لَوْ عَلِمُ وَا خَبِيءَ سَرِيـرَتِي لَأَبَى السَّلَامَ عـليَّ مَـنْ لَاقَــاني(١)

[1] هذا قد يكونُ فَرْعًا لما سبق، فإنَّ حُسْنَ السَّمْتِ والهَدْي الصالح من دوام السَّكِينَةِ، والوَقارِ، والخُشُوعِ، والتَّوَاضُع، وقد سبق الإشارة إليها، وأنه ينبغي لطالب العلم أن يكون أُسْوَةً صَالِحَةً في هذه الأمور.

<sup>(</sup>١) نونية القحطاني (ص:٩).

وعن رَجَاءِ بنِ حَيْوَةَ -رحمه الله- أنه قال لرجلٍ: «حَدِّثْنا، ولا تُحَدِّثْنا عن مُتهاوتٍ ولا طَعَّانِ».

رواهما الخطيب في «الجامع» (١)، وقال: «يجبُ على طَالِبِ الحَدِيثِ أَن يَتَجَنَّب اللَّهِبَ والعَبَثَ. والتبذُّلُ في المجالسِ بالسُّخْفِ والضَّحِكِ والقهقهةِ، وكثرة التَّنَادُرِ، وإدِمَّانِ المُزَاحِ والإكثارِ منه، فإنها يُسْتَجَازُ من المُزاحِ بيسيرِه ونادرِه وطريفِه، والذي لا يُجَرِّج عن حَدِّ الأدب وطريقةِ العلم، فأمَّا مُتَّصِلُةُ وفاحشُه وسَخِيفُهُ وما أَوخَر منه الصَّدورَ وجَلَبَ الشرَّ؛ فإنه مذمومٌ، وكثرةُ المُزاحِ والضحِكِ يَضَعُ من القَدْرِ، ويُزيلُ المروءةَ». اهـ. [١]

هذا من أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي آدَابِ طَالِبِ العلم أَن يَنَجَنَّبَ اللَّعِبَ والعَبَثَ؟ 
إلا ما جاءت به الشريعة، كما ورد في الحديث عنه ﷺ أنه قال: «لَيْسَ مِنَ اللَّهْوِ إِلَّا 
ثَلَاثٌ: تَأْدِببُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ، وَرَمْيُهُ بِقَوْسِهِ وَنَبْلِهِ (٢)؛ لأنَّ ذلك 
يُعِينُهُ على الجهادِ في سَبِيلِ الله، وكَذَلِكَ في وَقْتِنَا الحَاضِرِ اللَّعِبُ بالبَنَادِقِ الصَّغِيرَةِ، 
لا بأسٌ به كذلك.

والعَبَثُ هو: أَن يَفْعَلَ فِعْلًا لا دَاعِيَ لَهُ، أَو يقولَ قَوْلًا لا دَاعِيَ لَهُ.

وكذلك التَّبَذُّلُ في المَجَالِسِ بالسَّخَفِ والضَّحِكِ والقَهْقَهَةِ، وكَثْرَةُ التَّنَدُّرِ، ولِخَدْرةُ التَّنَدُّرِ، وإدمانُ المِزَاحِ والإكثارِ مِنْهُ؛ لا سيها عند عَامَّةِ النَّاسِ، أما عند أصحابك، وأقرانِكَ فالأمرُ أَهْوَنُ، وإياك أن تَفْتَحَ على نفسك باب الامْتِهَانِ، فإن ذلك يُذْهِبُ هَيْبَتَكَ من قُلُوبِ الناس، فلا يَهَابُونَ و لا يَهَابُونَ الْعِلْمَ الذي تأتي به.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الجامع (١/١٥٦).

<sup>(</sup>٢) أخرحه أبو داود: في كتاب الجهاد، باب في الرمي، رقم (٢٥١٣).

«وقد قِيلَ: «مَنْ أكثَرَ مِنْ شيءٍ عُرِفَ به» (١).

فتجنَّبْ هاتِيكَ السَّقَطاتِ في مُجالَسَتِكَ ومُحادَثَتِك. وبعضُ مَن يَجْهَلُ يَظُنُّ أن التبسُّطَ في هذا أَرْيَجِيَّةً.

وعن الأَحْنَفِ بنِ قَيْسِ قال: «جَنَّبُوا نَجَالِسَنَا ذِكْرَ النساءِ والطعامِ؛ إنَّي أُبْغِضُ الرَّجُلَ يَكُونُ وصَّافًا لِفَرْجِهِ وبَطْنِهِ» (١٠] ال

[1] هذا صَحِيحٌ؛ لأنَّهُ يُشْغِلُ عن طَلَبِ العِلْمِ، مثل أن يقول: أَكَلَتُ البَّارِحَةَ أَكْلًا حتى ملأتُ البَطْنَ. ومَا أشبه ذلك من أشياء لا دَاعِي لها، أو يَتَكَلَّمُ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسَاءِ بها يكون بينه وبين أهله، فذلك إنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ، عَنْدَ الله مَنْزِلَةً يَوْمَ الْفِيامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى الْمَرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا (").

وهنا مسألة: لو قالَ قَاثِلٌ: هَلْ اللَّعِبُ بِكُرَةِ القَدَمِ يَدْخُلُ فيها ذَكَرَهُ المُؤَلِّفُ؟ فنجيب بقولنا: كرةُ القدم لا بأس بها؛ بشروط:

١ - أَنْ يَكُونَ اللِّبَاسُ سَاتِرًا لَمَا يَـحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِ.

٢- وأَلَّا تُلْهِي عَنْ وَاجِبٍ.

٣- وألَّا تَشْتَمِلَ عَلَى سَبٌّ وشَتْمٍ.

٤ - وَأَلَّا تَكُونَ دَيْدَنًا للإِنْسَانِ، كَحَالِ مَنْ يَلْعَبُ كُلَّ النَّهَارِ.

 <sup>(</sup>١) المعجم الأوسط (٢/ ٣٧٠)، وشعب الإيهان (٧/ ٥٩)، من كلام أمير المؤمنين عمر -رضي الله عنه-، والإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٥٣١) منسوبًا للأصمعي، قال: سمعت أعرابيا، يقول: فأورده ضمن كلام.

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٩٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب تحريم إفشاء سر المرأة، رقم (١٤٣٨).

وفي كِتَابِ المُحَدَّث المُلْهَمِ أميرِ المؤمنين عُمَرَ بن الحُطَّاب –رضي الله عنه– في القَضَاءِ: "ومَنْ تَزَيَّنَ بها لَيْسَ فيه؛ شانَهُ الله"، وانظُر شَرْحَه لابن القيِّم –رحمه الله–(۱)» [۱]

أما أحيانًا فَلَا بَأْسَ أَن تُرَفِّهَ عن نَفْسِكَ، وكُرَةُ القَدَمِ لا شَكَّ أَنَّهَا تُنَشِّطُ البَدَنَ وتُقَوِّيهِ.

وليس مَعْنَى اللَّعَبِ بالكُرَةِ أَن يَقُومَ طَالِبُ العِلْمِ فِي الأَسْوَاقِ، ويَضَعَ مَلْعَبًا أَمَامَ الناس، فَهَذَا لا يَلِيقُ، لكنْ إذا خَرَجَ فِي نُزْهَةٍ ولَعِبَ بِالْكُرَةِ فلا نَرَى بَأْسًا، ولا يُنْقِصُ من قَدْرِ طَالِبِ العِلْم،

فلو قال قائل: قد يُوضَعُ لِبَعْضِ الشَّبَابِ أَنْشِطَةٌ تَرْفِيهِيَّةٌ تَرْغِيبًا لهم، فَهَلْ يَتَعَارَضُ مَعَ آدابِ طَالِبِ العِلْمِ؟

والجواب نقول: لا بأسَ بهذا؛ بالشُّرُوطِ التِّي ذَكَرْنَاهَ، لأنَّ هذا من بَابِ التَّأْلِيفِ.

وقَدْ اشْتَبَهَ على بَعْضِ الإِخْوَانِ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الدَّعْوَةِ، وقالوا: إِنَّ الرَّسُولَ وَقَدْ اشْتَبَهَ على بَعْضِ الإِخْوَانِ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الدَّعْوَةُ بِمِثلِ هذا بِدْعَةً يُنْهَى عنها، والصَّوَابُ وَلَيَّ لِمَا لَمَ النَّبِيُ اللَّعْوَةِ، بل من بَابِ التَّأْلِيفِ كها فعل النَّبِيُ عَلَيْ بالحَبَشَةِ حِينَ مَكَّنَهُمْ من اللَّعِبِ بِرِمَاحِهِمْ فِي المَسْجِدِ (۱).

[1] يقول المؤلِّف: «وفي كِتَابِ المُحَدَّث المُلْهَمِ»؛ يعنِي به عمر بْنَ الْحَطَّابِ

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: إعلام الموقعين (٢/ ١٦١-١٦٢).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب اللهو باحراب، رقم (٢٩٠١)، ومسلم: كتاب العيدين،
 باب الرخصة في النعب الذي لا معصية فيه أيام العيد، رقم (٨٩٣).

-رضي الله عنه-؛ لأن النَّبِي ﷺ قال: "إِنْ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدَّثُونَ فَعُمَرُ" (أَ)، والمراد بالمُلْهَمِ: الذي يُلْهِمُهُ الله -عز وجل-، وكَأَنَّهُ يُحَدَّثُ بِالْوَحْي، وقد أَشْكَلَ هَذَ، على بعضِ العُلْهَاءِ؛ حيثُ قَالُوا: إِنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ عُمَرَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ؛ لأنه قال: "إِنْ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدَّثُونَ فَعُمَرُ".

وقد أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بأنَّ عُمَرَ إِنَّهَا يَتَلَقَّى الإِصَابَةَ بِوَاسِطَةٍ، أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَيَتَلَقَّاهَا بلا وَاسِطَةٍ "، وعلى هذا فيكونُ أَبُو بَكْرٍ أَفْضَلَ مِن عُمَر، ومن رَأَى تَصَرُّفَ أَبِي بكر -رضي الله عنه - في مَوَاقِعِ الشَّدَّةِ علم أَنْهُ أَقْرَبُ إلى الصَّوَابِ من عمر -رضي الله عنهم أجمعين -، فَفِي كِتَابِ الصُّلْحِ الذَّي وَقَعَ بَيْنَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم - وقُريش، ورَاجَعَ عُمَرُ فِيهِ رَسُولَ الله -صلى الله عليه وسلم - وأَجَابَهُ، ثم رَاجَعَ أبا بكرٍ فَأَجَابَ بِي أَجَابَ بِهِ رَسُولُ الله -صلى الله عليه وسلم - وأَجَابَهُ، ثم رَاجَعَ أبا بكرٍ فَأَجَابَ بِي أَجَابَ بِهِ رَسُولُ الله -صلى الله عليه وسلم - حَرْفًا بِحَرْفٍ (")، وفي قِتَالِ أَهْلِ الرُّدَّةِ (")، وكذلك في إِنْفَاذِ جَيْشِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ (")، وكذلك في تَثْبِيتِ النَّاسِ يومَ وفَاةِ النبي صلى الله عليه عليه عليه عليه عليه عليه عَدْ الله عليه عليه عليه عليه عليه عَدْ الله عليه عَدْ الله عليه عليه عليه عليه عليه عليه عَدْ الله عليه عَدْ الله عليه عليه عليه عليه عليه عَدْ الله عليه عَنْ عَدْ الله عليه عَدْ الله عليه عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ (")، وكذلك في تَشْبِتِ النَّاسِ يومَ وفَاةِ النبي صلى الله عليه عليه عَنْ الله عليه عَنْ الله عليه عَنْ الله عليه عَنْ الله عَلْ الرَّهُ عَنْ الله عليه عَنْ الله عَنْ الله عليه عَنْ الله عليه عَنْ الله عليه عَنْ اللهُ عَنْ الله عَلْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عليه عَنْ الله عليه عَنْ الله عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب مناقب عمر بن الحقطاب -رضي الله عنه ، رقم (٣٦٨٩)، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة -رضي الله عنهم-، باب من فضائل عمر -رضي الله عنهم-، رقم (٢٣٩٨)، من حليث عائشة -رضي الله عنها-.

 <sup>(</sup>۲) أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص:٥٢)، و الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٦٨)، و درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البحاري: كتاب الشروط، البرالشروط في الجهاد، رقم (٢٥٨١).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم (١٣٩٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، رقم (٣٢).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث النبي علي أسامة بن زيد بن أوقم، رقم (٤٤٦٩).

وسلم-(١)، فكل هذا يَدُلُّ على أن أبا بَكْرٍ أَصْوَبٌ رَأْيًا من عُمر.

لَكنَّ الذِّي أَظْهَرَ عُمَر -رضي الله عنه- هو طُولُ خِلَافَتِهِ، وتَفَرُّغُهُ لأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ العامَّةِ والحَّصَّةِ، فكان مشتهرًا بذلك -رضي الله عنه-.

وهنا مسألة: أَيُّهُمَا أَكْثَرُ رِوَايةً للحَدِيثِ، أبو بَكْرٍ أو أبو هُرَيْرَةَ-رضي الله عنهما-؟

فالجواب: إن أبا هُرَيْرَةَ أكثرُ رِوَايَةٍ للحديث من أبي بكر -رضي الله عنه ، ولا يَعْنِي ذَلك أن أبا هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه - أَكْثَرُ تَلَقِّيًا للحديث من أبي بكر -رضي الله عنه - أَكْثَرُ تَلَقِّيًا للحديث من أبي بكر -رضي الله عنه -، وإلا فأبو بكر صَاحِبُ رَسُولِ الله ﷺ صَيْفًا وشتاءً، ليلًا ونهارًا، مَنْ الله عنه، فهو أكثر الناس تَلَقِّيًا عنه، وأعلم النَّاسِ بأَحْوَالِهِ، لكن لم يتفرغ ليجلس للناس يُحَدِّنُهُمْ بها رواه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وبهذا يتبين الجواب عن الحديث: ﴿إِنْ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدَّثُونَ فَعُمَرُ».

قال المؤلف: "وفي كِتَابِ المُحدَّث المُلْهَمِ أميرِ المؤمنين عُمَرَ بن الخطَّاب حرضي الله عنه - في القضاء: "ومَنْ تُزيَّنَ بها لَيْسَ فيه؛ شانَهُ الله ". الله أكبر، هذا حَقِيقَةٌ إذا تَزيَّنَ الإنسانُ بأنَّهُ طَالِبُ العِلْم، وقَامَ يَضْرِبُ الجَبَلَيْنِ بعضها ببعض، وكُلَّمَا أَتَاهُ مَسْأَلَةٌ من مسائل العلم شَمَّرَ عن أَكْمَامِهِ وقال: أنا صاحبها، هذا حلال، وهذا حرام. وهذا واجب، وهذا فَرْضُ عَيْنِ، وهذا يشترط فيه كذا وكذا، وهذا ليس له شروط، وقام يُفَصِّلُ ويُجْمِلُ، ولكن يأتيه طالبُ علم صغير فيقول: أخبرني عن كذا، فإذا بالله يَفْضَحُهُ، ويبين أنه ليس بعالم، وكذلك من تَزَيَّنَ بعبادةٍ وأَظْهَرَ للناس أنه عابدٌ، فلا بُدَّ أن يَكْشِفَهُ الله -عز وجل -، أعاذنا الله وإياكم من الرياء.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، رقم (٢٦٦٨).

#### ٨- تحلُّ بالمروءة:

التحلِّي بـ (الْمُرُوءَةِ)، وَمَا يَخْمِل إليها؛ من مَكَارِمِ الأخلاقِ، وطَلَاقَةِ الوَجْهِ، وإِفْشِاءِ السلام، وتحمُّلِ الناس، والأَنْفَةِ من غيرِ كِبْرَياءِ، والعِزَّةِ في غيرِ جَبَروتٍ، والشهامة في غير عَصَبِيَّةٍ، والحَمِيَّةِ في غير جاهليةٍ.[١]

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئِ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالْهَا تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ (١)

ومَهْيَا يَكْتُمِ النَّاسُ فالله يَعْلَمُهُ، وسَيَفْضَحُ من لا يَعْمَلُ لأَجْلِهِ، فهذه العبارة من عمر -رضي الله عنه- زِنْ بها جَمِيعَ أَعْبَالِكَ.

«وانظُرُ شَرْحَهُ لابنِ القَيِّمِ -رحمه الله-»، شرحه ابنُ القَيَّمِ في كتاب (إِعْلَامِ المُوقَّعِينَ) شَرْحًا طَوِيلًا حَتَّى تَكَاد تَقُولُ إن جميع الكتاب وهو في ثلاثِ مُجَلَّدَاتٍ كان شَرْحًا لهذا الحديث! وإن لم يكن شَرْحًا لِأَلْفَاظِهِ لكنَّه شرحٌ لأَلْفَاظِهِ من وجهٍ، وشَرْحٌ لَمَانِيهِ وحِكَمِهِ، فلهذا أشار المصنَّف إلى النظر في هذا الشرح.

[1] يقول: «التحلّي بـ (المروءة)»؛ والمُرُوءَةُ حَدَّهَا الفقهاءُ -رحمهم الله- في كتاب الشهادات، فقَالُوا هي: فِعْلُ ما يُجَمِّلُهُ ويُزَيِّنَهُ، واجْتِنَابُ مَا يُكنِّسُهُ ويُشِينُهُ. وهذه عبارة عَامَّةً، كُلُّ شَيء يُجَمِّلُكَ عِنْدَ النَّاسِ، ويُزَيِّنُكَ ويَكُونُ سَبَبًا للثَّنَاءِ عَلَيْكَ فهو مَرُوءَةٌ، وإن لم يكن مِنَ العِبَاداتِ، وكلُّ شيء عَكْسُ ذلكِ فهو خلاف المروءة.

ثم ضربَ المؤلفُ للمَرُوءَةِ مَثَلًا، فقال: «من مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ».

فَكَرَمُ الحُلُقِ هو: أَنْ يَتَسَامَحَ في موضعِ التَّسَامُحِ، ويَأْخُذَ بالعَزْمِ في موضع

 <sup>(</sup>۱) هو البيت لثامن والخمسون لزهير بن أبي سلمى من جاهليته السائرة، شرح القصائد العشر
 (ص:۱۹۸) للتبريزي، وديوان زهير بن أبي سمى (ص:۸۸).

العَزِيمَةِ، ولهذا جاء الدينُ الإسلامِيُّ وسَطًا بينَ التَّسَامُحِ الذي تَضِيعُ به الحُقُوقُ، وبينَ العَزِيمَةِ التِّي قَدْ تَحْمِلُ على الجَوْرِ، فنضرب لذلك مَثَلًا بالقَصَاصِ، وهو قَتْلُ النَّفْسِ بالنَّفْسِ.

وقد انفسمت شرائعُ بني إسرائيل في القَصَاصِ إلى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ أَوْجَبَ القَتْلَ ولا خِيَارَ لأولياءِ المَقْتُولِ فيه، وهي شَرِيعَةُ التوراةِ، لأن شريعة التَّوراةِ تَمَيلُ إلى الغِلْظَةِ والشِّدَّةِ.

وقسم آخر أوجبَ العَفْو، وقال: إنه إذا قُتِلَ الإنسانُ عمدًا فالواجبُ على أَوْلِبَائِهِ التَّسَامُحُ، مع أن الأصل أن شريعة الإِنْجِيلِ هي شريعة التوراة، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَكَنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا آنَ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [المئدة:٤٥].

فجاءت شريعة الإسلام وسطًا، وجُعِلَ الجِيارُ لأولياءِ المَقْتُولِ، إن شاءوا قَتَلُوا قَصَاصًا ولهم الحُقُّ، وإن شاءوا عَفَوا، وإن شاءوا أَخَذُوا الدَّيَة، فصار الأمر واسِعًا؛ ومَعْلُومٌ أن كُلَّ عاقلٍ يُحَيَّرُ في مثل هذه الأمورِ سيخَتَارُ ما فيه المصلحةُ العامَّةُ، ويُقَدِّمُهَا على كلَّ شيءً.

فمثلًا إذا كان القاتلُ شِرِّيرًا وكان أولياءُ المقتولِ مُحْتَاجِينَ إلى المالِ وقالوا: نُرِيدُ الدِّيَةَ، نقول: هذا ليس من الجِكْمَةِ، فَلْيُقْتَلِ القاتِلُ، وانظروا للمصالح العامة، وإذا تَرَكْتُمْ شَيْتًا لله عَوَّضَكم الله خَيْرًا مِنْهُ.

ولهذا أَوْجَبَ شيخُ الإسلام ابن تيمية -تبعًا للإمام مالك -رحمه الله- قَتْلَ القاتلِ غِيلَةً حتى لو عَفَا أَوْلَيَاؤهُ (١)، وحتى لو كان له صِغَارٌ يَحْتَاجُونَ إلى مال، فإنه

<sup>(</sup>۱) مجموع الفتاوي (۱۳/ ۲۲).

يجب أن يُقْتَلَ؛ لأن قَتْلَ الغِيلَةِ لا يمكنُ التَّخَلُّصُ منه، وإذا اغتيل الإنسانُ في حال لا يمكن أن يدافع عن نَفْسِهِ، والمُغْتَالُ مُفْسِدٌ في الأرض، والله –سبحانه وتعالى يقول: ﴿ إِنَّمَا جَزَاوُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُفَتَّلُوا أَوْ يُصَكَلَّبُوا أَو تُقَلَّعُ أَلَا إِن يُفَتَلُوا أَوْ يُصَكَلِّبُوا أَو تُقَلَّعُ أَيْدِيهِ مَ وَأَرْجُلُهُم مِن خِلَافٍ أَوْ يُنفَوا مِن الْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣٢].

فمكارم الأخلاق هي: أن يَتَخَلَقَ الإنسانُ بالأخلاقِ الفَاضِلَةِ، الجامِعَةِ بين العَدْلِ والإحسانِ، فيأخذَ بالحَزْمِ في موضع الحَزْمِ، وباللِّينِ واليُسْرِ في موضع اللِّينِ واليُشرِ.

> وقوله: "طَلَاقَةُ الْوَجْهِ»؛ هي أيضًا من مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ. وهل يُطْلِقُ الوَجْهَ لكلِّ إنسانٍ ولو كَانَ منَ المُجْرِمِينَ؟

فالجواب هو: على حسب ما تَقْتَضِيهِ الحَالُ، وليَكُنْ سَمْتُكَ طَلَاقَةَ الوجْهِ، فهذا أحسنُ شيء تَجْذِبُ به النَّاسَ إليك، فيُحِبُّونَكَ ويُقْضُوا إليكَ من أَسْرَارِهم. أَمَّا إذا كُنْتَ عَبُوسًا هَابَكَ الناسُ، ولم يستطيعوا أن يَتَكَلَّمُوا معك، ولكن إذا أَمَّا إذا كُنْتَ عَبُوسًا هَابَكَ الناسُ، ولم يستطيعوا أن يَتَكَلَّمُوا معك، ولكن إذا أَمَّا إذا كُنْتَ عَبُوسًا هَابَكَ الناسُ، ولم يستطيعوا أن يَتَكَلَّمُوا معك، ولكن إذا أَمَّا إذا لا يُلامُ الإنسان على العُبُوسَةِ لَوْمًا مُطْلَقًا، ولا يُمْدَحُ على تَرْكِهَا مَدْحًا مطلقًا.

وقوله: ﴿إِفْشَاءُ السَّلَامِ»؛ يعني: نَشْرَهُ وإِظْهَارَهُ على من يَسْتَحِقُّ أَن يُسَلَّمَ عليه، وهو النَّسْلِمُ، وإن كان عَاصِيًا، أو زَانِيًا، أو سَارِقًا، أو مُرَابِيًا، أو شَارِبًا للخَمْرِ؛ لقول النبي ﷺ: ﴿لاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثٍ، يَلْتَقِيّانِ: فَيَصُدُّ

هَذَا وَيَصُدُّ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلاَمِ؛ (١). فإنْ فَعَلَ الْمُؤْمِنُ مُنْكَرًا ولا سِيَّا إذا كان مُنْكَرًا عظيمًا يُخْشَى مِنْهُ أَن يُفَتِّتَ الْمُجْتَمَعَ الإسلامي، فحينتذ يكون هَجْرُهُ واجِبًا إِن نَفَعَ الْهَجْرُ، وإنها أقول ذلك لِئَلَّا يُرَدُّ علينا بِقِصَّةِ كَعْبِ بنِ مَالك -رضي الله عنه-(٣)، حين تَخَلُّفَ عن غَزْوَةِ تَبُوكَ، فإن الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ أَن يَهْجُرَهُ الناس فَهَجَرُوهُ، وصاروا لا يتكلمون مَعَهُ، حتى إنه ذات يوم تَسَوَّرَ حَدِيقَةَ أبي قَتَادَةَ -رضي الله عنه-، وهو ابنُ عَمِّهِ، وأحبُّ الناسِ إليه فَسَلَّمَ على أبي قَتَادَةَ، فلم يَرُّدُّ عَلَيْهِ السَّلامَ، ثم سَلَّمَ ثَانِيَةً فلم يَرُدَّ عليهِ السَّلامَ، ثم سَلَّمَ ثالثة قَلَمْ يَرُدَّ عَلَيهِ السَّلامَ، فَقَالَ: أَنْشُدُكَ الله هل تَعْلَمُ أني أُحِبُّ الله ورسوله، فَكَيفَ تَهْجُرُنِي وأَمَا أُحِبُّ الله ورَسُولَهُ؟! ولم يَرُدَّ عليه، لم يقل: نعم، ولم يقل: لا. ثم قال: الله ورسوله أَعْلَمُ. ولم يُجِبُ لأنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَهُمْ، ولو أَمَرَهُمْ أن يَفْعَلُوا أكبرَ من ذلك لَفَعَلُوا، فالصحابة هَجَرُوهُ؛ لأنَّهُ تَخَلُّفَ عن غَزْوَةِ تَبُوكَ، وكان هَجْرُهُمْ بأمرٍ من رسول الله ﷺ، وكان كَعْبُ بن مالك يأتي ويُسَلِّمُ على الرسول -عليه الصلاة والسلام-، يقول: فلا أَدْرِي أَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ بِرَدِّ السَّلام أَمْ لَا؟ فَهُو لا يَسْمَعُ الرَّدَّ قطعًا، ولكن الرسول عِينَ نُحِبُهُ؛ لأنَّه إذا قامَ كَعْبٌ يُصَلِّي، جعل النَّبِيُّ عَلَيْ يُسَارِقُهُ النَّظَرَ، فينظر إليه.

فهل هذا الْهَجُّرُ الذي وَقَعَ من الصَّحَابَةِ -رضوان الله عليهم- لِكَعْبِ بن مالك -رضي الله عنه- أَثَرَ أم لم يُؤَثَّرُ ؟

 <sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (۲۰۷۷)، ومسلم: كتاب البر، باب تحريم الهجر فوق ثلاث، رقم (۲۵٦٠).

 <sup>(</sup>۲) أخرجها البخاري: كتب المغازي، باب غزوة تبوك، رقم (۱۸ ٤٤)، ومسلم: كتاب التوبة، باب
توبة كعب بن مالك، رقم (۲۷٦٩).

الجواب: نعم؛ أثَّرَ رجوعًا عظيمًا إلى الله -عز وجل-، وحَصَلَ بِه مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ، تُتَلَى قِصَّتُهُمْ في كتاب الله -عز وجل-، يقرَأُهَا المسلمونَ كُلُّهُمْ في صَلَواتِهِمْ وَخَلَوَاتِهِمْ، وَخَلَوَاتِهِمْ، وَخَلَوَاتِهِمْ، يَذْكُرُومَهُم كلما مَرُّوا بِذِكْرِهِمْ، وهذه فائدة عظيمة قال -تعالى-: ﴿حَتَّى إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتَ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّواْ أَن لَا مَلْحَا مِنَ اللّهِ إِلَا إِلَيْهِ فَاللّهِ الله عَنهم. إليَّه عَنهم.

ثم إنَّ في القصة محِنَّةُ عَظِيمةٌ لِكَعْبِ، حيث جاءَه كتابٌ مِنْ مَلِكِ غَسَّانَ، فقال له في الكتاب: "إنَّهُ بَلَغَنَا أَنَّ صَاحِبَكَ جَفَاكَ -يعني: أَبْغَضَكَ وَهَجَرَكَ وتركك-فالحَقْ بنا نُواسِكَ، يعني: اثت إلينَا نَجْعَلُكَ مِثْلَنَا، كأنه يُشِيرُ أن يجعله مَلِكًا على غَسَّانَ، فهاذا فعل؟ علم أنها فتنة عظيمة، ذهب بالورقَةِ فَسَجَّرَهَا بالنَّنُّورِ، يعني: أَحْرَقَهَا إحراقًا تامًّا، كراهةً لها، ولما تضمنته، لئلا تَغْلِبَهُ نَفْسُه في المستقبل؛ حتى يُجيبَ لهذا الطَّلَبِ، وهكذا يكون الإيهان، وهذه لا شك أنها عِنْنَةٌ عَظِيمَةٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم (٢١٦٧).

السَّامُ عَلَيْكُمْ. كما جاء ذلك مُصَرَّحًا به في حديث عبد الله بن عمر، قال: «إِنَّ السَّامُ عَلَيْكُمْ. فَقُلْ: وعَلَيْكُمْ»(١). النَّهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمُ: السَّامُ عَلَيْكُمْ. فَقُلْ: وعَلَيْكُم»(١).

وهنا مسألة: إنَّ بعض الطلبة لا يُفْشِي السلامَ مع إِخْوَانِهِ، وذلك لأن الخواطرَ طَيَّبَةٌ والقلوبَ سَلِيمَةٌ، والسلامُ تَحِيَّةٌ وبَشَاشَةٌ وتَقَبُّلُ وقَبُولٌ، فلا حاجة، بل يُغْنِي ما في القُلوبِ عن التَّعْبِيرِ.

وهذا ليس بصحيح، بل الطلبةُ فيهَا بَيْنَهُمْ أَحَقُّ الناسِ بإِفْشَاءِ السَّلَامِ.

وبعض الناس لا يُفشي السلامَ على من خالفه في المنهج، ووافقه في الهدف، لأنه يَنتَمِي إلى جَمَاعَةٍ دونَ الأخرى، وليتَ بَعْضَهُمْ سَلِمَ من بعض، بل العكس والعياذُ بالله مُتنَاحِرُونَ بالأَلسُنِ، يَسُبُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ويَنْفِرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، ويُنفِرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، ويُنفِرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، ويُنفِرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، ويُمْضِي أَوْقَاتًا كَثِيرَةً في مجَالِسَ عَدِيدةٍ لِلْقَدْحِ في الطَّائِفَةِ الأُخْرَى، مع أن الهدف واحدٌ، كُلُّهُمْ يريد الوصولَ إلى تَحْقِيقِ العِبَادَةِ، وإلى الإقبالِ على الله -عز وجل-.

ورُبَّمَا نجدهم لا يتكلمون على أهل البدع المصرِّحين بمخالفة السنّة، وهذه عِنْةٌ لمَسْنَاهَا في بعض الطوائف التي تَنْحَازُ إلى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أو إلى مَنْهَج مُعَيَّنِ، فتجد بعضُهم يُضَلِّلُ بَعْضًا، وهذه عِنْةٌ، فمثل هذه الطوائف يجب أن يُسَلِّم بعضُهم على بعض، ويجب أن يَنْصَحَ بَعْضُهُمْ بعضًا، وأن يُبَيِّنَ كلُّ واحدٍ لأَخِيهِ ما موطن الخطأ؛ حتى يُصَحِّحَ الخطأ، وتَأْتِلفَ القلوبُ، وأما أن تُشْرِبَ القُلُوبُ بعضُها ببعض، والعياذُ بالله من أجل اختلافِ في المَنْهَجِ مع اتحاد في الهدف، فَهذَا عَظَيم.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، رقم (٢١٦٣).

وعليه؛ فَتَنَكَّب (خَوَارِمَ المروءةِ)؛ في طَبْعٍ، أو قولٍ، أو عمل، من حِرُفة مَهِينةٍ، أو خَلَّةٍ رديئةٍ؛ كالعُجْب، والرِّياء، والبَطِّرِ، والحُيَلاءِ، واحتقار الآخرين، وغِشْيانِ مواطنِ الرِّيَب. [1]

[1] لمَّا ذكر المصنف المَرُوءَة، وأنَّه يَنْيَغِي لطالبِ العلمِ أن يَتَحَلَّى بها قال: التَكَلَّب، يعني: أَبْتَعِدْ عنْ خَوَارِمِ المروءة في طَبْع، أو قَوْلِ، أو عَمَن، فَحَاولْ أن تَكُونَ طَبَائِعُكَ مَلَائِمَة للمَرُوءَة، ومن المعلوم أنَّهُ ليس النَّكَحُّلُ في العَيْنَيْنِ كالكُحْلِ، وليس النَّطَبُّعُ كالطَّبْع، لكن الإنسان مع ممارَسَةِ الشيء ربها يكون الكسبُ غَرِيزَة، والتَّطَبُّعُ طَبِيعَة، وإلا فإنَّ لإنسان لو حاول ما يحاول من الأَخْلَاقِ وطَبْعُهُ ليس كذلك سَيَجِدُ صُعُوبَة، لكنه مع التّمَرُّنِ تَحَسَّنَ حَالُهُ، وهذا مُجَرَّبٌ، فقد سمعن عن كذلك سَيَجِدُ صُعُوبَة، لكنه مع التّمَرُّنِ تَحَسَّنَ حَالُهُ، وهذا مُجَرَّبٌ، فقد سمعن عن بعض الناس ممن كان بَعِيدًا عن العِلْم، وعن طَلَبِ العلم، له أخلاقٌ سَيِئَةٌ، ثم لمّا منَّ بعض الناس ممن كان بَعِيدًا عن العِلْم، وعن طَلَبِ العلم، له أخلاقٌ سَيِئَةٌ، ثم لمّا منَّ الله عليه بالعلم والهداية صَارَتُ أَخْلَاقُهُ طَيِّبَةً؛ لأَنَّهُ مَرَّنَ نَفْسَهُ على هذه الأخلاق؛ حتى صَارَتْ كَأَنْهَا من طَبَائِعِهِ وغَوَائِزِهِ.

وقوله: «مِنْ حِرْفة مَهِينةٍ، أو خَلَةٍ رديئةٍ»؛ الخَلَّةُ يَعْنِي: الخَصْلَةُ، والحِرْفَةُ اللَّهِينَةُ: كُلَّ مَا يَحْتَرِفُ به الإنسانُ من عَمَلٍ، ثُمَّ ضَرَبَ لِذَلِكَ أمثلة بقوله: «كالعُجْب»، أن يُعْجَبَ الإنسانُ بِنَفْسِهِ، فإذا اسْتَنْبَطَ فائدةً قال: هذه الفائدة لا يستنبطها أكبرُ عالم! ثُمَّ أُعْجِبَ بِنَفْسِهِ، ورَأَى نَفْسَهُ كَبِيرًا وانْتَفَخَ.

وقوله: «الرِّيَاءُ» أَنْ يُرَائِيَ الناسَ، بأن يتكلمَ في العُلُومِ أَمَامَهُمْ، حتى يَرَوْا أَنَّهُ عَالِمِ، فيقال: هذا عَالِمِ.

وقوله: «الْبَطَرُ» هو: رَدُّ الحَقِّ، وهذه تَحْصُلُ في الْمُجَادَلَاتِ، والتَّعَصُّبِ لِرَأْي من الآرَاءِ، أو لَمُذَهَبِ من اللَّذَاهِبِ، تَجِدُهُ يَغْمِطُ الآخرين، ويَرُدُّ الحَقَّ؛ لأنه خلاف ما يَرَى.

وقوله: «الخُيلاءُ» نَتِيجَةُ العُجْبِ، فيُظْهِرُ نَفْسَهُ بمظهرِ العَالِمِ الواسِعِ العِلْمِ، ومن ذلك أن يكون للعُلَمَاءِ في بَلَدِ مَا زِيٌّ خَاصُّ في اللَّبَاسِ، فيأتي الطالبُ المبتدئ بالْعِلْمِ فيَلْبَسُ لِبَاسَ كِبَارِ العُلَمَاءِ، ليَظُنَّ الظَّانُ أنه من كِبَارِ العلماء، فهذا من الخيلاء.

كذلك أيضًا احْتِقَارُ الآخَرِينَ ورَدُّ الحَقِّ، وهو الْكِبْرُ، كها قال النبي -عليه الصلاة والسلام-: «الْكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ»(١)، أي: احْتَقَارُهُمْ.

وقوله: «وغِشْيانُ مواطنِ الرِّيَبِ»؛ يعنِي: إِنْيَانَ المواطِنِ النَّي تكون نَجَلَّا للشَّكَ فيه وفي مَرُّوءَتِهِ وأَخْلَاقِهِ، فَعَلَيْه أَن يَنَجَنَّبَهَا، ورحم الله امرَّا كَفَّ الغِيبَةَ عن نَفْسِهِ، وإذا كان رسولُ الله ﷺ أَطْهَرُ الخَلْقِ قال للرَّجُلَيْنِ الأَنْصَارِييْنِ وهو مع زوجه صَفِيَّةً: «إِنَّهَا صَفِيَّةً» (٢)، فَكَيْفَ بِغَيْرِهِ؟!

فالحاصل: ألَّا تَثِقَ بِنَفْسِكَ، وتقول: إنَّ الناسَ لَنْ يَظُنُّوا بِي شيئًا، فأنت وإن كنتَ عندَ النَّاسِ بهذه المَثَابَةِ، لَكِنَّ الشيطانَ يُلْقِي في قُلُوبِهِم الشَّرَّ؛ حتى يَتَّهِمُوكَ بها أنتَ منه بَرِيء، فَنَجَنَّبْ مَوَاطِنَ الرِّيَبِ؛ حتى تَسْلَمَ من الرِّيبَةِ.

وقوله: «الأَنفَةُ مِنْ غَيْرِ كِبْرِيَاءٍ»؛ يعني: أن يَأْنَفَ الإنسانُ من الأشياءِ الْمُهِينَةِ التِّي تُوجِبُ ضِعَتَهُ عند الناس، لَكِنْ بدون كِبْرَياء.

وقوله: «العِزَّةُ في خَيْر جَبَرُوتِ»؛ أن يكون عَزِيزَ النَّفْسِ، قَوِّيًا، لكن من غَيْرِ جَبَرُوتِ»؛ أن يكون عَزِيزَ النَّفْسِ، قَوِّيًا، لكن من غَيْرِ جَبَرُوتٍ. ومعناه: أن لا يَذِلَّ أمامَ خَصْمِهِ عِنْدَ الْمُنَاظَرَةِ، أو غَيْرِ المُنَاظَرَةِ، بل يتصور

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم الكبر، رقم (٣١٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكف، بات زيارة لمرأة زوجها في اعتكافه، رقم (٢٠٣٨).

### ٩- التَّمَتُعُ بِخِصَالِ الرَّجُولَةِ ؛

تَمَتَّعْ بِخِصَالِ الرُّجُولَةِ؛ منَ الشَّجَاعَةِ، وشِدَّةِ الْبَأْسِ فِي الحَقِّ، ومَكَارِمِ الأَخْلَاقِ، والبَذْلِ فِي سبيل المعروف، حتى تَنْقَطِعَ دُونَكَ آمالُ الرجالِ.

وعليه؛ فاحْذَر نَوَاقِضَهَا؛ من ضَعْفِ الجَأْشِ، وقِلَّةِ الصَّبْرِ، وضَعْفِ المَكَارِم، فإنَّم وَعَلَمْ المَكارِم، فإنَّم المَعْفِ المَكَارِم، فإنَّم العلمَ، وتقطعُ اللِّسَانَ عن قَوْلَةِ الحَقِّ، وتأخُذُ بِنَاصِيَتهِ إلى خُصُومهِ في حالةٍ تَلْفَحُ بِسَمُومها في وجوه الصالحين من عباده. [١]

أنه غَالِبٌ. لكن بشرط: أن لا يُؤدِّيَ ذلك إلى الجبروت، فإن أَدَّى إلى الجبروت صار خُلُقًا ذَمِيًا، وعكس ذلك من يكون ذَلِيلًا، حتى وإن كان عِنْدَهُ عِلْمٌ كال يستطيع أن يُنَاظِرَ، ولا أن يُجَادِلَ، ولا أنْ يَتَكَلَّمَ مع الغير، فتجده يُهُزَمُ في مواطن الحقِّ التي أَصَابَ فيها.

وقوله: «الشَّهَامَةُ في غَيْرِ عَصَبِيَّةٍ»؛ معناها: أن يكونَ الإِنْسَانُ شَهْمًا مُعْتَزَّا بنَفْسِهِ، لكن من غيرِ عَصَبِيَّةٍ فلا يقول: أنا من القبيلة الفُلَانِيَّةِ ولي شَهَامَةٌ، أنا من تَمَيمٍ، أو أنا من قُرَيْشٍ، أو أنا من كذا وكذا.

وقوله: ﴿وَالْحَمِيَّةُ فِي غَيْرِ الْجَاهِلِيَّةِ﴾؛ أن يكون عندَ الإنسان حَمِيَّةٌ، لكن في الحَقِّ لا فِي الجَاهِلِيَّةِ.

[1] هذا الأدب كالتَّكْمِيلِ للأَوَّلِ؛ لأنَّ التَّمَتُّعَ بخصالِ الرجولة من المَّرُوءَةِ بلا شَكَّ، فإن الإنسانَ إذا نَزَّلَ نَفْسَهُ مَنْزِلَةَ الرِّجَالِ الذين هُمْ رِجَال بمعنى الكلمة، فإنَّهُ سوفَ يَتَمَتَّعُ بها ذكره من الشَّجَاعَةِ.

وقوله: «وشِدَّةِ الْبَأْسِ في الحَقّ، ومَكَارِمِ الأَخْلَاقِ، والبَذْلِ في سبيل المعروف،

حتى تَنْقَطِعَ دُونَكَ آمالُ الرجالِ ؟؛ يعني: حتَّى لا يَهِمَّ أحدٌ بأن يَسْبِقَكَ بِهَا أَنْتَ عليه من هذه الجنصَائلِ، فالشَّجَاعَةُ الإقدِامُ في عَجِلِّ الإقدِامِ، ويلزم أن تُسْبَقَ بِرَأْي وتَفْكِيرِ وحِنْكَةٍ، ولهذا قال المتنبى (۱):

الرأيُ قبلَ شَجاعةِ الشُّجْعانِ هُوَ أَوَّلُ وهْمِيَ المَحَلُّ النَّانِ فإذا هُما اجْنَمَعا لِنَفْسٍ مُرَّةٍ بَلَغَتْ مِنَ العلياءِ كُملَّ أمانِ

فلا بُدَّ من رأي؛ لأَنَّ الإِقْدَامَ في غَيْرِ رَأْي تَهَوَّرٌ، وتَكُونُ نَتِيجَتُهُ عَكْسَ ما يريده هذا المِقْدَامَ، وكذلك شِدَّةُ البَأْسِ في الحقّ؛ بحيث يكون قَوِيَّا فيه صَابِرًا على ما يحصل من أذى أو غيره في جانبِ الحقّ.

وقوله: «مَكَارِمُ الأَخْلَاقِ»؛ سَبَقَ الكَلَامُ عَلَيْهَا، وأَنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ خُلُقٍ كَرِيمٍ يُحْمَدُ الإنسانُ عَلَيْهِ.

وقوله: «الْبَذْلُ في سَبِيلِ الْمَعْرُوفِ». يَشْمَلُ بَذْلَ المَالِ والجَّنَاهِ والعِلْمِ، وكُلَّمَا يُنْذَلُ لِلْغَيْرِ، لكن في سبيلِ المعروفِ، أمَّا الْبَذْلُ في سَبِيلِ المُنْكَرِ فهو مُنْكَرُّ، والبَذْلُ فيها ليس بمعروفٍ ولا مُنْكَرٍ، قد يَكُونُ من إضَاعَةِ الوقتِ، أو من إضاعَةِ المالِ.

张格米

 <sup>(</sup>١) البيتان للمتنبي في مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة عند منصرفه من بلاد الروم سنة ٣٤٥.
 انظر: شرح ديوان المتنبي (٤/ ٣٠٧) للبرقوقي.

### ١٠- هُجُرُ التَّرَقُهِ :

لا تَسْتَرْسِلْ في (التنعُّم والرفاهية)؛ فإنَّ البَذاذةَ من الإِيهانِ<sup>(۱)</sup>، وخُذْ بِوَصِيَّة أمير المؤمنين عُمَرَ بنِ الحَطَّاب -رضي الله عنه- في كتابه المشهور، وفيه: «وَإِيَّاكم والتنعُّمَ وزِيَّ العَجَمِ، وتَمَعْدَدُوا واخْشَوْشِنُوا...» (۱) [1]

[1] قوله: «لا تَسْتَرْسِلُ في (التنعُّم والرفاهية)»؛ وهذه النَّصِيحَةُ ثَقَالُ لطالبِ العِلْمِ ولِغَيْرِهِ؛ لأنَّ الاسْتِرْسَالَ في ذلك مُخَالِفٌ لإرشادِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فقد كان يَنْهَى عن كَثْرَةِ الإِرْفَاهِ، ويَأْمُرُ بالاحْتِفَاءِ أحيانًا (")، والإنسانُ الذِّي يَعْتَادُ الرَّفَاهِيَةَ يَصْعُبُ عَلَيْهِ مُعَانَاةُ الأَمورِ؛ لأنه قد تَأْتِيهِ على وَجْهٍ لا يَتَمَكَّنُ معه من الرَّفَاهِيَةِ.

ولنَضْرِبْ لِذَلِكَ مَثَلًا بالحَدِيثِ الذَّي ذَكَرْنَاهُ أَنه ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بالالحُتِفَاءِ أَحْيَانًا، نَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ لا يَحْتَفِي، وإنها هو يَشْعِلُ دائيًا، ولو عَرَضَ له عَارِضٌ وقيل له: نمشي خُسِهِائَةِ منرِ بِدُونِ وقاية للرِّجْلِ لوجدت ذلك يَشُقُ عليه مَشَفَةً عظيمة، ورُبَّهَا تَدْمَي قَدَمُهُ من نُمَاسَّةِ الأرضِ، لكن لو عَوَّدَ نَفْسَهُ على الحُشُونَةِ وعلى تَرْكِ التَّرَفُّهِ دائيًا لحصل له خير كثير.

إِنَّ الْبَدَنَ إِذَا لَمْ يُعَوَّدُ على مِثْلِ هذه الأمورِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَنَاعَةٌ، فَتَجِدْهُ يَتَأَلَّهُ من أي شيءِ من ذلك، لكن مَنْ عِنْدَهُ مَنَاعَةٌ لا يَهْتَمُّ به، ولهذا تَجِدُ أيدِي العُمَّالِ

 <sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: كما صح عن النبي ﷺ، راجع له: «السلسة الصحيحة» (رقم ٣٤١)،
 و «تعظيم قدر الصلاة» (رقم ٤٨٤) لابن نصر المروزي.

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: قامسند على بن الجعدة (١/٥١٥) (رقم ١٠٣٠)، وعنه قالفروسية الابن القيم (ص:٩)، وقادب الإسلام والاستملامة (ص:١١٨). وأصله في الصحيحين وغيرهما.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب الترجل، باب النهي عن كثير من الإرفاه، رقم (١٦٠).

أقوى بكثير من أيدِي طلبة العلم؛ لأنَّهَا تَعَوَّدَتْ واعْتَادَتْ على ذلك، حتى إن بعضَ العُنَّالِ إذا صَافَحْتَهُ فَكَأَنَّهَا مَسَسَتْ حَجَرًا من خُشُونَتِهَا، ولو أَنَّهُ ضَمَّ أَصَابِعَهُ على يدِ غَيْرِهِ لآلَهُ كثيرًا؛ لأنه اعْتَادَ على ذلك، فَتَرْفِيهُ الإنسانِ نَفْسَهُ ضَرَرٌ كَبِيرٌ.

وقوله: «البَذَاذَةُ من الإِيهَانِ»؛ البَذَاذَةُ: عَدَمُ النَّنَعُمِ والتَّرَقُّهِ، وهناك فرقٌ بين البَذَاءَةِ والبَذَاءَةُ غَيْرُ مَحْمُودَةٍ.

وقوله: "وخُذْ بِوَصِيَّة أمير المؤمنين عُمَرٌ بنِ الخطَّابِ -رضي الله عنه - في كتابه المشهور، وفيه: "وَإِيَّاكُم والتنعُّمُ وزِيَّ العَجَمِ"؛ هذه جُمْلَةٌ تَحْذِيرِيَّةٌ، ففي لغة العرب جُمَلٌ تَحْذِيرِيَّةٌ، وجُمَلٌ إِغْرَائِيَّةٌ، فإن وردتْ في مَطْلُوبٍ فَهِي إِغْرَاءٌ، وإن وَرَدَتْ في مَطْلُوبٍ فَهِي إِغْرَاءٌ، وإن وَرَدَتْ في مَطْلُوبٍ فَهِي أَغْذِيرٌ، ومثاله لو قلت لشخص: الأسدَ الأسدَ المُسدَ. فَهَذَا تَحْذِيرٌ، ولم قلت لشخص: الأسدَ الأسدَ الناسدَ. فَهَذَا تَحْذِيرٌ، ولم قلت لي في للتحذير، قال ابن مالك:

### إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحُوهُ نَصَبْ مُحَدِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

"وَإِيَّاكُم" يَغْنِي: أُحَذِّرُكُمْ. "والتنعُّمَ" الواو للعَطْفِ، وقِيلَ: لِلْمَعِيَّةِ، والمعنى: أُحَذِّرُكُمْ أَن تكونوا مع التَّنَعُّم، والتَّنَعُّمُ يكونُ باللِّبَاسِ والبَدَنِ، وكل شيء، والمراد بذلك: كَثْرَتُهُ؛ لأنَّ التَّنَعُّمَ بها أَحَلَّ الله على وجْهِ لا إِسْرَافَ فيه من الأمور المَحْمُودَةِ بلا إِسْرَافَ فيه من الأمور المَحْمُودَةِ بلا شِنْ عَيْ فهو مذموم. بلا شك، ومن تَرَكَ التَّنَعُمَ بها أحل الله من غير سَبَبٍ شَرْعِيٍّ فهو مذموم.

وقوله: «وزِيَّ العَجَمِ»؛ زِيُّ العَجَمِ أي: شَكْلُهُ، سواءٌ أكان ذلك بالجِلْيَةِ، كَشَكْلِ شَعْرِ الرَّأْسِ، واللِّحْيَةِ، أو ما أشَبْهَ ذلك، أو كَانَ باللِّبَاسِ، يعني: بالتَّحَلِّي باللِّبَاسِ، فإنَّنَا مَنْهِيُّونَ عن زِيِّ العَجَمِ، وهو مَوْجُودٌ في هذا الزمن، فهم يَتَرَقَّبُونَ كل جديد يخرج حتى يقلدوه، وقَدْ أَتَعَبَتِ النِّسَاءُ رِجَالِمَا في هذا الباب، تأتي أول النهار بلِبَاسٍ من أَحْسَنِ الأَلْسِمَةِ، نظيفٍ، وساتِرٍ، وواسع، ثُمَّ تنزل إلى السوق في آخر النهار، وإذا بملابس جديدة نزلت الأسواق، فتَصِيحُ: أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِي هذا الثوب، مع أنه أَضْيَقُ من الأول، وأَسْوَأُ من الأول، وأَرْداً من الأول، ولأنه جديد لا بُدَّ أن تَأْخُذَهُ، خُصُوصًا مَن منَّ الله عليها بالمالِ، وهذا غَلَطٌ، ولهذا كثرت الآن بين أيدي النساءِ مِحِلَّاتُ تُسَمَّى (البُرْدَة)، تأخذها المرأة وتنظر ما يَرُوقُ لها، حَتَّى وإن كان لِبَاسًا لا يتناسب مع اللباسِ الشرعي لكنه جديد، نسأل الله السلامة والهداية.

وليس المرادُ بالْعَجَمِ أُمَّةَ إيران، بل المراد بالعَجَمِ: كُلُّ ما سِوَى العَرَبِ، فهو فيدخل فيه الأوربِّيُّونَ، والشَّرْقِيونُ في آسيا، وغيرها، فكل من سِوى العَرَبِ فهو عَجَمٌ، لكنَّ المُسْلِمَ من العَجَمِ الْتَحَقَ بالعرب حكمًا لا نَسَبًا؛ لأنه اقتدى بمن بُعِثَ في الأُمِّيِّينَ رسولًا -صلى الله عليه وسلم-.

وقوله: «تَمَعْدَدُوا»؛ المقصود: مَعْدُ بنُ عَدْنَانَ، وهذا أَعْلَى أجدادِ الرسول -عليه الصلاة والسلام- بعد عدنان، ولا شكَّ أنه من صَمِيمِ نَسَبِ العَرَبِ، فكأنه يقول: اتْرُكُوا زِيَّ العَجَم، وعَلَيْكُمْ بِزِيِّ العَرَبِ مَعْدِ بْنِ عَدنان.

وأما «الحُشَوْشِنُوا»؛ فهو من الحُشُونَةِ، ضِدُّ اللَّيُونَةِ والتَّنَعُم، وكل هذه وصايا نافعة من عمر -رضي الله عنه-، لو أن النَّاسَ عَمِلُوا بها سَواءٌ من طَلَبَةِ العِلْمِ أو غيرهم لكان في هذا خيرٌ كَثِيرٌ، ولكن الآن في البلاد التي مَنَّ الله عليها بالأَمْنِ، وطِيبِ العَيْشِ، وكَثْرَةِ المال صار الأمر فيها بالعكس عَامًا، فانتَنَعُمُ موجود لا يريد الإنسان إلا أن يَرْكَبَ مَرْكَبًا مُرِيحًا، ويَبْنِي قَصْرًا مَشِيدًا، ولا يناله شيء من الأذي،

وعليه؛ فَازُورً عن زَيْفِ الحضارة؛ فإنَّه يُؤَنِّثُ الطِّباع، ويُرْخي الأعصاب، ويُقَيِّدُكُ بخيط الأوهام، ويَصِلُ المُجِدُّونَ لغاياتهم، وأنتَ لم تَبْرَحْ مكانك، مشغولٌ بالتأنُّق في مَلْبَسِك، وإن كان منها شِيَاتٌ ليست محرَّمةً ولا مكروهةً، لكن ليست سَمْتًا صالَّحًا، والحِلْيَةُ في الظاهر كاللِّباسِ عنوانٌ على انتهاء الشخص، بل تحديدٌ له، وهل اللُّباسُ إلا وسيلة من وسائل التعبيرِ عن الذاتِ؟!

فكن حَذِرًا في لِباصِك؛ لأنه يُعَبِّرُ لغيرك عن تقويمِك في الانتهاء والتكوين والذوق، ولهذا قيل: الجِليةُ في الظاهر تَذُلُّ على مَيْلِ في الباطن، والناسُ يُصَنِّفُونك من لباسِك، بل إنَّ كيفيَّة اللَّبْسِ تُعْطي للناظرِ تصنيفَ اللابسِ من: «الرَّصانة والتعَقَّل، أو التمشيُخ والرهبنةِ، أو التَّصابي وحُبِّ الظُّهُورِ».

فَخُذْ مِنَ اللَّباسِ مَا يَزِينك ولا يَشِينك، ولا يَجْعَلْ فيك مَقالًا لقائل، ولا كَمْزًا للامزِ، وإذا تلاقى مَلْبَسُك وكيفية لُبسِك بها يلتقي مع شَرَف ما تحمِلُه من العلم الشرعيِّ؛ كان أدعى لتعظيمِك والانتفاع بعلمِك، بل بِحُسْنِ نِبَّتِك يكون قُربةً؛ إنه وسيلةً إلى هداية الخلق للحقّ.

## وفي المأثور عن أمير المؤمنين عُمَرَ بن الخطَّاب -رضي الله عنه-(١): «أَحَبُّ

لا بَرْدَ في بَرْدٍ، ولا حَرَّ في حَرِّ، ولا يريد أن يمسه شيء، فهو مُتَنَعِّمٌ تمامًا، ولهذا كثر فيهم الأوبئة التي لعَدَم الحَرَكَةِ، مثل: السِّمْنَةِ، والضَّغْطِ، وضِيقِ التَّنَفَّسِ، وعَدّم القُدْرَةِ، فبعض الناس تجده شَابًا صَعِدَ الجبل فلا ينتصف فيه إلى وقد ثَارَ نَفَسُه، وغيره أَكْبَرُ منه سِنًّا مُسْتَرِيحٌ؛ لأنه قَدْ تَعَوَّدَ، وهذا لم يَتَعَوَّدْ.

<sup>(1)</sup> قال المؤلف في الحاشية: الأحكام للقّرافي (ص: ٢٧١).

إِلَىّٰ أَنْ أَنظُرَ القارئ أبيضَ الثياب ؛ أي: لِيَعْظُمَ في نفوس الناس، فيُعَظَّمَ في نفوس الناس، فيُعَظَّمَ في نفوسِهم ما لَدَيْهِ من الحقِّ.

والناسُ -كما قال شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّةَ -رحمه الله- كأَسْرَابِ القَطَا، جُبُولُونَ على تَشَبُّه بعضِهم ببعض<sup>(۱)</sup>.

فإيَّاكُ ثم إيَّاكُ من لِباس التَّصابي، أمَّا اللباسُ الإِفرنجيُّ فغيرُ خافٍ عليك حُكْمُهُ، وليس معنى هذا أن تأتيَ بلِباسٍ مُشَوَّهِ، لكنه الاقتصادُ في اللَّباسِ بِرَسْم الشَّرع، تَـحُفُّه بالسَّمْتِ الصالح والهَدْي الحَسَن.

وتَطَلَّبُ دلائلِ ذلك في كُتُب السُّنَّة والرِّقاق، لا سيَّما في «الجامع» للخطيب (٢).

ولا تستنكِرْ هذه الإشارة؛ فما زال أهلُ العلم يُنَبِّهونَ على هذا في كُتُب الرِّقاقِ والآدَابِ واللِّباسِ (٢)، والله أعلم.[١]

[1] لما ذَكَرَ المؤلفُ هَجْرَ التَّرَفُّه أَطْنَبَ في ذِكْرِ اللَّبَاسِ؛ لأن اللباس الظاهر عنوانٌ على اللَّبَاسِ الباطِنِ، ولهذا يمرُّ بك رَجُلَانِ كلاهما عليه ثوب مثل الآخر، فتَزْدَرِي أحدهما ولا تهتم بالآخر، تَزْدَرِي مَنْ لِبَاسُهُ يَنْبَغِي أن يكون على غير هذا الوجه، إما بالكَيْفِيَّةِ، أو في اللَّوْنِ، أو بالخياطة، أو غير ذلك، والثاني لا ترفع به رأسًا، ولا ترى في لِبَاسِهِ بَأْسًا؛ لأن لكلِّ قَالَبِ ما يناسبه.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٥٠).

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: الجامع (١/١٥٣-٥٥١).

 <sup>(</sup>٣) قال المؤلف في الحاشية: أدب الإملاء والاستملاء (ص:١١٦-١١٩)، واقتضاء الصراط المستقيم، ومجموع الفتاوى (٣١/ ٥٣٩)، وانظر الرُّوح لابن القَيِّم (ص:٤٠).

مثلًا: لبس العُقَالِ؛ هو في الأصل لا بأس به، بل إن بعضهم يقول: إنَّهُ العِمَامَةُ العَصْرِيَةُ؛ لأن العهامة في عهد الرسول عَلِيَّةٌ كانت لِفَافَةٌ تُطُوّى على الرَّأْسِ، وتحتاج إلى تَعَبِ في طَيِّهَا ونَقْلِهَا، لكن هذا مَطْوِيٌّ جاهز، ليس عليك إلا أَنْ تَضَعَهُ على رأسك، فهو عِمَامَةٌ مُيَسَّرَةٌ، ولهذا كان بعض الناس فيها سبق يجعلون العُقُلَ بيضاء، لتكون كالعهامة تمامًا، وهذه العُقُلُ لا يلبسها كل الناس على حَدِّ سواء، فقد يمر بك رَجُلَانِ كلاهما قد لَيِسَ العُقَالَ، أَحَدُهُمَا تَزْدَرِيهِ، والنَّانِي لا تَهْتَمُ به؛ لأنَّ الأولَ لبس ما لا يَلْبَسُهُ مِثْلُهُ، والثَّانِي لَبِسَ ما يلبسه مثله ولا تهتم به.

وهناك أمثلة كثيرة من هذا النوع، منها: إذا مر بِكَ رَجُلانِ أحدهُمَا مِيكَانِيكُّي يلبس بِنْطَالا، ومَرَّ بكَ عالم كبير يلبسُ بِنْطَالا في بلد لا يلبس العلماء مثله، فإنك تَزْدَرِي النَّاني، ولا تَزْدَرِي الأول.

فالمؤلفُ يقولُ: إن بَعْضَ الناس يكونُ مَشْغُولًا بالتَّأَثُقِ فِي مَلَابِسِهِ، حتى إن كانت مُبَاحَةً، فلا ينبغي أن يكونَ أَكْبَرُ هَمِّهِ الهَنْدَمَةَ والتَّأْنُقُ فِي اللباس، والتأنقُ في لبس الغُثْرَةِ حسب الأذواق، فلا تَهْنَمَّ بِهَذَا، ولكن في المقابل لا تكن عكس ذلك لا تَهْنَمَّ بِنَفْسِكَ، ولا بِلِبَاسِكَ، ولقد سبقَ أنَّ التَّجَمُّلَ فِي اللّبَاسِ مما يُحِبُّهُ الله -عز وجل-، وهذا عمر -رضي الله عنه- يقول: «أَحَبُّ إليَّ أنْ أَنظُرَ القارئ أبيضَ الشاب»؛ لأنَّهُ جَمَالً.

وقول المؤلف: «إنَّهُ يُعَبِّرُ لِغَيْرِكَ عن تَقُويمِكِ فِي الانتهاءِ والتكوينِ والنَّوقِ». هذا أيضًا صحيح؛ لأنَّ كُلَّ إنسانَ قد يَزِنُ من لاقًاهُ بِحَسَبِ ما عَلَيْهِ من اللَّبَاسِ، كما أنَّهُ يَزِنُهُ بحَرَكَاتِهِ، وكَلَامِهِ، وأَقْوَالِهِ، وخِفَّتِهِ، ورَزَانَتِهِ. وذكر المؤلف كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله -وهو كلام مهم-حيث قال: «النَّاسُ كَأَسْرَابِ القَطَا، تَجْبُولُونَ على تَشَبُّهِ بِعْضِهِمْ بِبَعْضٍ»، هذا صحيح، ولذلك إذا ظَهَرَ نَوْعٌ من اللَّبَاسِ جَدِيدٌ تَجِدُ النَّاسَ يتَقَاطَرُونَ عليه، فها أن تلبث حتى يَسَعَ النَّاسَ كُلَّهُمْ.

أمَّا «لِبَاسُ التَّصَابِي» بأنْ يَلْبَسَ الشَّيْخُ الكَبِيرُ سِنَّا ما يَلْبَسُهُ الصَّبْيَانُ من رقيق الثيَّابِ وما أشبه ذلك، فهذا أيضًا من الأمورِ التِّي لا يَنْبَغِي للإنساذِ أن يفعلها.

أما اللَّبَاسُ الإفْرِنْجِيُّ، فقال المؤلف: «فَغَيْرُ خَافٍ عَلَيْكَ حُكْمُهُ»؛ فحكمه التَّحْرِيمُ؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْمٍ فَهُو مِنْهُمْ» (١).

#### ولكن ما هو اللباس الإفرنجي؟

هو المُخْتَصُّ بهم، بِحَيْثُ لا يَلْبَسُهُ غيرهم، وإذا رَآه الرَّائِي قال: إن لابِسَهُ من الإِفْرِنْجِ وغيرهم فهذا لا يكون فيه من الإِفْرِنْجِ وغيرهم فهذا لا يكون فيه التَّشَبُّهِ، لكن قد يَـحْرُمُ من جِهَةٍ أخرى مثل أن يكونَ حَرِيرًا بالنَّسْبَةِ للرجال، أو قَصِيرًا بالنَّسْبَةِ للرجال، أو قصِيرًا بالنَّسْبَةِ للرجال، أو قصِيرًا بالنَّسْبَةِ للرجال، أو

ثم لما خاف المؤلف أن يمضي بعيد، الذهن قال: «وليس معنى هذا أن تأتي بلِباسٍ مُشَوَّهِ ﴾؛ أي: ليس مَعْنَاهُ أن يَلْبَسَ الإنسانُ لِبَاسًا مُشَوَّهًا، ولا يَهْتَمَّ بِنَظَافَتِهِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/٥)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (١/٥)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: ﴿إسناده جيدٌ الفتاوى (٥/ ٣٣١)، وقال الحافظ في الفتح (٦/ ٩٦): ﴿إستاده حسن وله شاهد مرسل بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبةٌ مختصرًا، وذكره السيوطي في الجامع الصغير (١/ ٥٩٠)، وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١/ ٥٩٠).

### ١١- الإعراضُ عن مَجَائِس اللُّغُو:

لا تَطَأْ بِساطَ مَن يَغْشَوْنَ فِي ناديهمُ الْمُنْكَرَ، ويَهُتِكُون أستارَ الأدبِ، متغابيًا عن ذلك، فإن فعلتَ ذلك فإن جنايتَكَ على العلم وأهلهِ عظيمةٌ. [١]

إظهارًا للزهد، بن الإنساذُ مَأْمُورٌ أَن يَدْفَعَ الغِيبَةَ عن نَفْسِهِ، ورَحِمَ الله امرأَ كَفَّ الغِيبَةَ عن نفسه.

[1] أما قوله: «الإعْرِاضُ عن مَجَالِسِ اللَّغْوِ»؛ اللَّغْو نَوْعَانِ: لَغْو ليس فِيهِ فَاثِدَةٌ ولا مَضَرَّةٌ، ولَغُو فيه مَضَرَّةٌ.

> أما الأول: فلا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَن يُلْهِبَ وَقْتَهُ فيه؛ لأَنَّهُ خَسَارَةٌ. وأَمَّا الثَّانِي: فإنَّهُ يَخُرُمُ عليه أَن يُمْضِيَ وَقْتَهُ فيه، لأنه مُنْكَرٌ مُحَرَّمٌ.

والمؤلف كَأَنَّهُ حَمَّلَ النَّرْجَمَةَ على المَعْنَى الثاني، وهو اللَّعْوُ المُحَرَّمُ، ولا شَكَّ أَنَّ الله المَجَالِسَ التِّي تَشْتَمِلُ على المُحَرَّمِ لا يجوز للإنْسَانِ أَنْ يَـجْلِسَ فيها؛ لأن الله –تعالى عقول: ﴿ وَقَدْنَزَّلَ عَلَيْحَكُمْ فِي ٱلْكِنْكِ أَنَّ إِذَا شِمَعْنُمْ عَايَنتِ ٱللَّهِ يُكُفِّرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَانَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَى يَخُوضُوا فِي حَلِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذَا يَمِعْنُمْ عَايَنتِ ٱللَّهِ يُكُفِّرُ بِهَا وَيُسْتَهُزَأُ بِهَا فَلَانَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَى يَخُوضُوا فِي حَلِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذَا يَشْلُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤١].

فَمَنْ جَلَسَ عَبْلِسَ الْمُنْكَرِ وَجَبَ عليه أَن يَنْهَى عَنْ هذا الْمُنْكَرِ، فإن تَرَكُوهُ فَهَذَا الْمطلوب، وإن لم تَسْتَقِمْ وأَصَرُّوا على مُنْكِرِهِمْ فالواجِبِ أَن يَنْصِرِفَ، خِلَافًا لما يَتُوهَمُه بعضُ العامة من قول الرسول ﷺ: افإنْ لمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ (١). فيقول: أَنَا كَارِهٌ لهٰذَا الْمُنْكَرِ فِي قَلْبِي، وهو جَالِسٌ مع أَهْلِهِ.

فيقال له: لو كُنْتَ كَارِهًا له حَقًّا ما جَلَسْتَ مَعَهُمْ الأنَّ الإنسانَ لا يمكن أن

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم (٤٩).

#### ١٢- الإعراض عن الهَيْشَاتِ:

التَّصوُّن من اللَّغَطِ والهَيْشَاتِ؛ فإن الغَلَط تحت اللَّغَطِ، وهذا يُتَافِي أَدَبَ الطَّلَبِ.<sup>[۱]</sup>

َجَيْلِسَ على مَكْرُوهِ إلا إذا كَانَ مُكْرَهًا؛ أمَّا شَيْءٌ تَكْرَهُهُ وَتَجْلِسُ باختيارك، فإن دَعْوَاكَ كَرَاهَتَهُ ليستْ صحيحة.

وقوله: «فإنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ فإنَّ جِنَايتَكَ على العِلْمِ وأَهْلِهِ عَظِيمةٌ»؛ أما كونه جِنَابَة على نَفْسِهِ فالأَمْرُ ظَاهِرٌ، فلو رَأَيْنَا طَالِبَ عِلْمٍ يَجلس جَجَالِسَ اللَّهْوِ واللَّغُو واللَّغُو واللَّغُو واللَّغُو ، فجنايته على نفسه واضحةٌ وعظيمةٌ، وتكون جِنَايةٌ على العلم وأَهْلِهِ؛ لأن النَّاسَ قد يقولون: هؤلاء طلبة العلم، وهذه نَتِيجَةُ الْعِلْمِ، وما أشبه ذلك، فيكون قَدْ جَنَى عَلَى نَفْسِهِ وغَيْرِهِ.

[1] قول المصنف: «الهيشات»؛ يعني بذلك: هَيْشَاتُ الأسواقِ، كها جاء في الحديث التحذيرُ منها (١)؛ لأنَّهَا تَشْتَمِلُ على لَغَطٍ وسَبِّ وشَتْمٍ، وبعض طلبة العلم يقول: أنا أقعدُ في الأسواقِ من أجلِ النظر لما يَفْعَلُ النَّاسِ، وما يكون بينهم.

فنقول: هناك فرقٌ بين الاختبارِ والمُهارَسَةِ، يعني: لو ذُكِرَ لك أن في السوق الفلاني كذا وكذا، فهنا لا حرج عليك أن تذهب وتَخْتَبِرَ بنفسك، لكن لو كانَ جُلُوسُكَ في هذا السوق مُسْتَمِرًا تمارسه كل عَصْرِ لكان هذا خطأً منك؛ لأنه إهَانَةٌ لَكَ ولِطَلَبَةِ العلم عمومًا، وللعلم الشرعي.

<sup>(</sup>١) جاء في حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه - أن رسول الله على قال: اللَّيَلِني مِنكُمْ، أُولُو اللَّا خَلَامٍ وَالنَّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمُ ثَلَاثًا، وَإِيَّاكُمْ وَخَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ». أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (١٢٣).

ومن لطيف ما يُستَحْضَرُ هنا ما ذكره صاحبُ «الوسيط في أُدَبَاءِ شِنْقِيط»، وعنه في «معجم المعاجم»: «أنه وقع نِزَاعٌ بين قَبِيلَتَيْنِ، فسَعَتْ بينها تبيلةٌ أُخْرَى في الصَّلْح، فترَاضَوْا بحكم الشرع، وحَكَّموا عالِّا، فاستظهر قتلَ أربعةٍ من قبيلةٍ بأربعةٍ قتلوا من القَبِيلَةِ الأُخْرَى، فقال الشيخُ باب بن أحمد: مثلُ هذا لا قِصاصَ فيه. فقال القاضي: إن هذا لا يوجد في كتابٍ. فقال: بل لم بخلُ منه كِتَابٌ. فقال القاضي: هذا «القاموس» - يعنى أنه يدخل في عموم كتاب - فتناولَ صاحبُ الترجة «القاموس»، وأولُ ما وقع نظرُه عليه: «والهَيْشَةُ: الفِتنةُ، وأُمُّ حُبَيْن (الله) وليس في الهَيْشَات قَودٌ»؛ أي: في القَتِيلِ في الفِتْنَةِ لا يُدرَى قاتِلُه. فتعجّب الناسُ من مثلِ هذا الاستحضارِ في ذلك الموقف الحَرِج». اهـ مُلَخَّصًا. [٢]

[١] وأم حُبَيْن دُويبة من الحَشَرَاتِ تُشْبِهُ الْخُنْفُسَاء.

[٢] هانان قبيلتان جَرَى بَيْنَهُمْ فِتِنَةٌ فَقُتل من إحدى القبيلتَيْنِ أربعة رجال، فَحَضَرُوا إلى القاضي، فقال الشيخ -واسمه باب بن أحمد-: مثل هذا لا قَصَاصَ فيه. قال القاضي -أي: الحاكم-: إن هذا لا يُوجَدُّ في كتاب. أي: لا يوجد في أي كتاب أنه لا قصاص في ذلك. فقال الشيخ باب بن أحمد: بل لم يَخُلُ منه كِتَابٌ. فقال القاضي: هذا القامُوسُ يعني أنه يدخل في عُمُومِ قوله: «لم يَخُلُ مِنهُ كِتَابٌ»؛ لأن كلمة «كتاب» نكرة في مياق النفي فتكون للعموم، عَامَّةٌ تشمل كل الكتب، كتب الفِقْهِ والعَقِيدَةِ والنَّحُو والأدَب، وكل شيء. فقال القاضي: هذا القاموسُ ولا يوجد في القاموس حكم هذه المسألة، لأن القاموسَ كتابُ لغة وليس كتاب فقه.

فقال القاضي: هـ ذا القاموس، فتناول صاحبُ الترجمة القاموس، وأول ما

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: هي دويبة.

#### ١٢- التحلي بالرفق:

الْتَزِمِ الرفقَ في القولِ، مُجْتَنِبًا الكلمةَ الجَافِيَةَ، فإنَّ الخِطَابَ اللَّيِّنَ يَتْأَلَّفُ النفوسَ الناشزة، وأدلةُ الكتابِ والسُّنَّة في هذا متكاثِرةٌ. [١]

وقع نظره عليه: «والسهَيْشَةُ: الفِتنةُ، وأُمُّ حُبَيْن، وليس في السهَيْشَات قَـوَدٌ». وقِصَّةُ الجُنَهَاعَةِ المَذْكُورَةِ هَيْشَةٌ وفِئْنَةٌ، وليس في الهَيْشَاتِ قَوَدٌ، فأخذ من كتاب القاموس أن حكم القاضي بقَتْل أربعة من القبيلةِ الأُخْرَى خَطَأ. فهذا معنى القصة التي ذكرها المؤلف.

[1] هذا الأدب من أهم الأخلاق لطالبِ العلمِ سَواءً أَكَانَ طالبًا أَم مُعَلَّمًا، فَالرِّفُقُ كِمَا قَالَ النبي -عليه الصلاة والسلام-: "إِنَّ الله رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ"، وقوله -عليه الصلاة والسلام-: "مَا كَانَ الرِّفْقُ فِي شَيءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا نُزِعَ مُنْ مَنْيءٍ إِلَّا شَانَهُ"؛ لكن لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الإنسانُ رَفِيقًا مِنْ غَيْر ضَعْفِ، أَما أَن يكون رفيقًا يُمْتَهَنُ ولا يأخذ بقوله ولا يُهَتَّمُ بِهِ، فهذا خِلافُ الحَرُّم، لكن يكون رفيقًا في مَواضِعِ الرِّفْقِ، وعَنِيفًا في مَواضِعِ العُنْفِ، ولَا أَحَدَ أَرْحَمُ على الحلقِ من رَفِيقًا في مَواضِعِ الرِّفْقِ، وعَنِيفًا في مَواضِعِ العُنْفِ، ولَا أَحَدَ أَرْحَمُ على الحلقِ من الله -عز وجل-، ومع ذلك يَقُولُ في الزَّانِي والزَّانِيَةِ: ﴿فَأَشِلِدُوا كُلُّ وَمِوتِيَّهُمَا مِائَةً مِلْاً أَلَى وَالزَّانِيَةِ: ﴿فَأَشِلِدُوا كُلُّ وَمِوتِيَّهُمَا مِائَةً مِلْاً وَلَا أَحَدَ أَرْحَمُ على الحَلقِ من الله -عز وجل-، ومع ذلك يَقُولُ في الزَّانِي والزَّانِيَةِ: ﴿فَأَشِلِدُوا كُلُّ وَمِوتِيَّهُمَا مِائَةً مَلْدُولًا كُلُولُ مَقَالُ.

لو عَامَلَ الإنسانُ ابْنَهُ بالرِّفْقِ في كُلِّ شَيء، حَتَّى فِيهَا يَنْبَغِي فيه الحَرُّمُ لـم يستطع أن يُرَبِّيَهُ، فلـو كَسَرَ ابْنُهُ الزُجَـاجَ، وفَتَحَ الأَبْوَابَ، وشَـقَ الثَيَابَ، ثم جَـاءَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب استتابة المرتدين، باب إذا عرّض الذميّ وغيره بسبّ الرسول ﷺ، رقم (٢٥٢٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب البر، باب فضل الوفق، رقم (٧٨).

#### ١٤- التأمل:

التحلِّي بالتأمُّل؛ فإن مَن تأمَّل أدرك، وقيل: تأمَّلْ تُدْرِكْ.

وعليه؛ فتأمَّلُ عند التكلم: بهاذا تتكلمُ؟ وما هي عائدتُه؟ وخَحَرَّزْ في العبارة والأداء دون تَعَنَّت أو تَحَذْلُق، وتأمَّلْ عند الْمُذَاكَرَةِ كيفَ تَخْتَارُ القَالِبَ المُنَاسِبَ

الأَبُ وَوَجَدَهُ على هذه الحال، ثم حَاولَ أَنْ يُؤَدِّبَهُ بِكَلَامٍ لَيَّنِ غيرِ مناسب لحالته، وهو يَتَّصِفُ بِعَبَثٍ ظَاهِرٍ، فلا يكفي هذا الكلام من والده، بل لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٍ، كها قال عليه الصلاة والسلام: قَمُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا، وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ، وَفَرِّ قُوا بَيْنَهُمْ فِي المَضَاجِعِ (١)، لكنْ إِذَا دَارَ الأَمْرُ بِينَ الرَّفْقِ أَو العُنْفِ فَالأَفْضُلُ الرَّفْقُ؛ فإنْ تعيَّنَ العُنْفُ صَارَ هُوَ الحِكْمَةُ.

وقوله: «مُجْتَنِيًا الكلمةَ الجَافِيَةَ»؛ أي: عليه تَجَنُّبُ الكلِمَةِ الجَافِيَةِ، والفِعْلَةِ الجَافِيَةِ، والفِعْلَةِ الجَافِيَةِ أَيْضًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود. كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم (٤٩٥).

للمَعْنَى الْمُرَادِ، وتأمَّلُ عند سؤالِ السائلِ: كيف تَتَفَهَّم السُّؤالَ على وجهه؟ حتى لا يَحتمل وجهين، وهكذا. [1]

[1] ونزيدُ أمرًا رابعًا؛ وهو: التَّأَمُّل عِنْدَ الجَوَابِ: كيفَ يَكُونُ جَوابُك؟ هل هو واضحٌ لا لبس فيه، أو مُبْهَمٌ؟ وهل هو مُفَصَّلٌ أو مُجْمَلٌ؟ حسب ما تَقْتَضِيهِ الحَالُ، اللهِمُّ التَّأَمُّلُ. يُرِيدُ بِلَاكَ التَّأَنِّ، وألا تَتَكلَم حتى تَعْرِفَ ماذا تتكلم به، وماذا تكُونُ التَّيْبَجَةُ، ولهذا يقولون: لا تَضَعْ قَدَمَكَ إلا حيثُ عَلِمْتَ السَّلامَةَ، فالإنسان يخْطُو ولا يَضَعُ قدمه في شيء حَتَّى يَعْرِفَهُ، فالتأمل مُهِمَّ، ولا تَتَعَجَّلُ إلا إذا دَعَتِ الحَاجَةُ إلى ذَلِكَ، ولهذا قال الشاعر الناظم (۱۱):

قَدْ يُدْرِكُ الْمُتَأَنِّي بَعْضَ حَاجَتِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الزَّلَولُ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الزَّلَولُ وَرُبُّيَا فَاتَ قَوْمًا بَعْضَ أَمْرِهِمْ مِنْ التَّأَنِّي وَكَانَ الْحُزْمُ لَوْ عَجَلُوا فَرُبَّيَا فَاتَ قَوْمًا بَعْضَ أَمْرِهِمْ مِنْ التَّأَنِّي وَكَانَ الْحُزْمُ لَوْ عَجَلُوا فَرُبَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَجَلُوا فَإِذَا ذَارَ الأَمرُ بِينَ أَنْ أَتَأَنِّى وَأَصْبِرَ، أَو أَتَعَجَّلَ وَأَفْدِمَ؟ فأيهما أَقَدِّمُ؟ فإذا ذَارَ الأَمرُ بِينَ أَنْ أَتَأَنِّى وَأَصْبِرَ، أَو أَتَعَجَّلَ وَأَفْدِمَ؟ فأيهما أَقَدِّمُ؟

فَالْجُوابِ: أُقَدِّمُ الأول؛ لأنَّ القولة أو الفِعْلَة إذا خَرَجَتْ مِنْكَ لا يُمْكِنُ رَدُّهَا، لكن ما دمت لم تَقُلُ ولم تَفْعَلُ فأنتَ حُرُّ تَمْلِكُهَا، فتأمل بهاذا تتكلم به، وما هي فائدة الكلام؟ ولهذا قال النبي عَلَيْهُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» (٢).

ثم قال لمؤلف: «وتَحرَّر في العبارة والأداء»؛ وهذا أيضًا من أهمَّ ما يكون،

<sup>(</sup>١) هو القطامي والبيت ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٨/٤٦)، ونسبه الأصفهاني للنابغة في الأغنى (١١/٢٦).

 <sup>(</sup>٢) أحرجه البخاري: كتاب الرقائق، باب حفظ اللسان، رقم (٦٤٧٥)، ومسلم: كتاب الإيهاد،
 باب الحث على إكرام الجار، رقم (٧٤).

#### ١٥- الثَّباتُ والتثبُّت؛

نَحَلَّ بالنَّبات والتثبُّت، لاسِيَّتَا في المُلِثَّات والمُهِنَّات، ومنه: الصَّبْرُ والثَّباتُ في التلقِّي، وطيُّ السَّاعَاتِ في الطَّلَبِ على الأشياخ؛ فإنَّ مَن ثَبَتَ نَبَتَ.[<sup>٢]</sup>

فلا تُطْلِقْ العِبَارَةَ على وجْهِ تُؤْخَذُ عَلَيْكَ، بل تَحَرَّزْ إما بِقُيُودٍ تُضِيفُهَا إلى الإطلاق، وإما بِتْخَصِيصٍ تُضِيفُهُ إلى العُمُومِ، وإما بِشَرْطٍ تقول: إن كان كذا أو ما أشبه ذلك.

وقيدها المؤلف بقوله: «دون تَعَنَّت أو تَحَذْلُق»؛ التَّعَنُتُ معناه: أن تَشَقَّ على نَفْسِكَ مأخُوذٌ من العَنَتِ، أو تَحَذْلُق يعْنِي: أن تَدَّعِيَ أنك حَاذِقٌ، وهي مَأْخُوذَةٌ من الحِذق، مع زيادة اللام، وإلا فالأصل بدون اللام فيها اشتُقَّ منه.

وقوله: «وتأمَّلُ عند المُذَاكَرَةِ كيفَ تَخْتَارُ القَالِبَ المُنَاسِبَ للمَعْنَى الْمَرَادِ». لعله أراد: تَأَمَّلُ عند المُذَاكرة، فإذا كُنْتَ تُذَاكِرُ غيرَكَ في شيء وتُنَاظِرُهُ فاخْتَرُ القَالِبَ المُنَاسِبُ للمَعْنَى المراد.

وقوله: «وتأمَّلُ عند سؤالِ السائلِ كيف تَتَفَهَّم السُّؤالَ على وجهه حتى لا يَحتمل وجهين، وهَكَذَا». وكَذَلكَ أيضًا في الجواب وهُوَ أَهَمُّ؛ لأنَّ السؤال يَسْهُلُ على المسؤول أن يَسْتَفْهِمَ من السَّائِلِ ماذا تريد؟ أريدكذا وكذا، فيتبينُ الأمر لكن الجواب إذا وقعَ مُجْمَلًا فإنه يبقى عِنْدَ النَّاسِ على تفاسير متعددة، كل إنسان يفسر هذا الكلام بها يريد ويناسبه.

[٢] هذا أهم ما يكون في هذه الآداب، وهو التَّشُتُ فيها يُنْقَلُ من الأَخْبَارِ، والتَّشُتُ فيها يُنْقَلُ من الأَخْبَارُ والتَّشُتُ فيها يصدرُ مِنْكَ من الأحكام، فالأَخْبَارُ إذا نُقِلَتْ فلا بُدَّ أَن تَتَنَبَّتَ أُولًا: هل صَحَّتْ عَمَّنْ نُقِلَتْ إليه أو لا؟ ثم إذا صَحَّتْ فلا تَحْكُمْ بل تَشَتْ في الحُكم، فربها يكون الخبرُ مَبْنِيًّا على أَصْلِ تَجْهَلُهُ أَنْتَ، فتحكم أنه خطأ، والواقع أنه ليس خطأ.

#### ولكن كيف العلاج في هذه الحال؟

العلاج: أَن تَتَّصِلَ بمنْ نُسِبَ إليه الخَبَرُ، وتقول: نُقِلَ عَنْكَ كذا وكذا، فهل هذا صحيح؟ ثم تُنَاقِشُهُ، فقد يكون استِنْكَارُكَ ونُقُورُ نفسكَ منه أول وَهْلَةٍ سمعته؛ لأَنَّكَ لا تَدْرِي ما سَبَبُ هذا المنقول، ويقال: "إذا عُلِمَ السَّبَبُ بَطُلَ العَجَبُ».

فإن كان على حَقٌّ وصَوابٍ فترجع إليه.

أو يكون الصواب معك فيرجع إليك.

و «النبات والتثبت» سيتان مُتَشَابِهَانِ لفظًا، مُحْتَلِفَانِ معنى.

فالثّبَاتُ معناه الصَّبْرُ والْمُصَابَرَةُ وألّا يَمَلُّ، ولا يَضْجَرُ، وألا يأخذ من كل كتابٍ نُتْفَةً، أو من كل فَنِّ قِطْعَة ثم يترك؛ لأن هذا يَضُرُّ الطالب، ويقطع عليه الأيام بلا فائدة، إذا لم يثبت على شيء.

تجده مرة في الآجُرُّ ومِيَّةِ، ومرة في متن الفَطْرِ، ومرة في الألفية.

وكذلك في المصطلح مرة في النُّخْبَةِ، ومرة في ألفية العراقي.

ويتخبط في الفقه مرة في زَادَ المستقنع، ومرة في عُمْدة الفقه، ومرة في المُغْنِي، ومرة في المُغْنِي، ومرة في شرح المهذب، وهكذا يتنقل في كل كتاب، وهلم جرَّا، وهذا في الغالب لا يحصّل علمًا، ولو حصل عِلمًا فإنها يحصل مسائلَ لا أصولًا، وتَحْصِيلُ المسائلِ كالذي يَلْتَقِطُ الجرادَ واحدةً بعد الأخرى. لكنَّ التَّأْصِيلَ والرُّسُوخَ والثبات هو المهم.

فكن ثابتًا بالنسبة للكتب التي تَقْرَأُ أو تُرَاجِعُ، وثابتًا بالنسبة للشيوخ الذين تتلقى عنهم، ولا تكن ذَوَّاقًا كل أسبوع عند شيخ، وكل شهر عند شيخ. بل قَرِّرْ أولًا من ستتلقى عنده العلم. ثم إذا قررت ذلك فاثْبُتْ، ولا تَجَعَلْ كُلَّ شهر أو كلَّ أسبوع لكَ شيخًا.

ولا فرق بين أن تجعل لك شيخًا في الفقه، وتَسْتَمِرَّ معه في الفِقْه، وشيخًا آخر في النَّحْوِ تستمر معه في النَّحْوِ، وشيخًا آخر في العَقِيدَةِ والتَّوْحِيدِ وتستمر معه.

الْمِهِمُّ أَن تَسْتَمِرَ لا أَن تَتَذَوَّقَ وتكون كالرَّجُلِ المِطْلَاقِ كَلَّمَا تَزَوَّجَ امرأة وَجَلَسَ عندها سبعة أيام طَلَّقَهَا، وذَهَبَ يَطْلُبُ أُخْرَى، فَيَنْقَى طُولَ دَهْرِهِ لم يتَمَتَّعْ بِزَوْجَةِ، ولم يَخْصُلُ له أو لادٌ في الغالب.

والتثبت أيضا من أَهَمُّ الأمورِ إن لم يكن أَهَمُّهَا.

فَالنَّنَبُّتُ فَيهَا يُنْقَلُ عَنِ الغَيْرِ أَمْرٌ مُهِمٌ، لأَن النَّاقِلِينَ تَارَةً تَكُونُ لهم إرِادَاتُ سَيِّئَةٌ، يَنْقُلُونَ مَا يُشَوِّهُ سُمْعَةَ المَنْقُولِ عنه قَصْدًا وعَمْدًا، وتارة لا يكون عندهم إرادَاتُ سيئة، لكنهم يَفْهَمُونَ الشَّيْءَ على خِلَافِ مَعْنَاهُ الذي أُرِيدَ به.

ولهذا يجب التَّنَبُّتُ، فإذا ثَبَتَ بالسَّنَدِ ما نُقِل فحينئذ يناقش صاحب الكلام الذي نقل عنه قَبْلَ أَنْ تَحْكُمَ على هذا القول بأنه خَطَأُ أو غيرُ خطأ، وذلك لأنَّهُ رُبَّهَا يظهر لك بالمناقشة أن الصواب مع هذا الذي نُقل عنه الكلام.

وإلا فمن المعلوم أن الإنسان لو حكم على الشيء بمجرد السماع من أول وهلة لكان يَنْقُلُ أشياءُ عـن بعضِ العُلَمَاءِ الذين يُعْتَبَرُونَ مَنَارَاتٍ للعـلم تَنْفِرُ منها النُّقُوسُ، لكن عندما يَتَثَبَّتُ ويتَأَمَّلُ ويتصل بهذا الشيخ مثلًا يتبين له الأمر.

ولهذا قال المؤلف: «ومنه: الصَّبُرُ والنَّباتُ في التلقِّي، وطيُّ السَّاعَاتِ في الطَّلَبِ على الأشياخ»، فهذا داخل في الثَّبَاتِ، «فإنَّ مَنْ ثَبَتَ نَبَتَ»، ومن لم يَثْبُتْ لم يَنْبُتْ لم يَنْبُتْ ولم يحصل على شيء.

张泰米





# الفصل الثاني: كيفية الطلب والتلقي



#### ١٦- كيفيةُ الطلبِ ومراتبُهُ:

«مَن لَم يُتُقِنِ الأصولَ حُرِمَ الوُصُولَ» (١)، و «مَنْ رامَ العِلْمَ جُمُلةً ذَهَبَ عَنْهُ جُملةً (7)، وقيل أيضًا: «ازدِحَامُ العِلْمِ في السَّمعِ مَضَلَّةُ الْفَهْمِ» (7).

وعليه؛ فلا بُدَّ من التَّأْصِيلِ والتَّأْسِيسِ لِكُلُّ فَنِّ تَطْلُبُهُ، بِضَبْطِ أَصْلِهِ ومُحَتَصَرِهِ على شَيْخِ مُتْقِنِ، لا بالتَّحْصِيلِ الذَّاقِّ وحدَهُ، آخِذًا الطلبَ بالتدرُّج.

قال الله تعالى: ﴿ وَقُرْءَانَا فَرَقْنَهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَى مُكُثِ وَنَزَّلْنَهُ نَنزِيلًا ﴾ [الإسراء:١٠٦].

وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَبِهِدَةً صَكَذَالِكَ لِنُنَبِّتَ بِهِ ـ فُؤَادَكُ وَرَبَّلُنَهُ نَرْتِيلًا ﴾ [الفرفان:٣٢].

وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ ٱلْكِنَابَ يَتَلُونَهُ، حَقَّ تِلاَوَتِهِ = ﴾ [البقرة: ١٢١].

كَيْفِيَّةُ الطَّلَبِ مُهِمَّةٌ؛ ليَبْنِي الإنسانُ طَلَبَهُ على أُصُولِ، ولا يَتَخَبَّطَ خَبْطَ عَشواء، يقول المصنَّف: «مَن لم يُتْقِنِ الأصولَ حُرِمَ الوُصُولَ»، وقيل بعبارة أخرى: «مَنْ فَاتَـهُ الأُصُولُ هِي العِلْمُ، والمسائلُ فُرُوعٌ، «مَنْ فَاتَـهُ الأُصُولُ هِي العِلْمُ، والمسائلُ فُرُوعٌ،

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: تذكرة السامع والمتكلم (ص:١٤٤).

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: «فضل العلم» لأرسلان (ص: ١٤٤).

<sup>(</sup>٣) قال المؤلف في الحاشية: «شرح الإحياء» (١/ ٣٣٤).

<sup>(</sup>٤) قال المؤلف في الحاشية: الشرح الإحياء الا (١/ ٣٣٤).

كأصلِ الشَّجَرَةِ وأَغْصَانِهَا، إذا لم تكن الأَغْصَانُ على أَصْلِ جَيِّدٍ، فإنها تَذَبُلُ وَتَهلك، فلا بُدَّ من أن يَبْنِي الإنسانُ علمه على أصول، والأُصُولُ هِي الأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ والقَوَاعِدُ والضَّوَابِطُ، فتُبْنَي على أُصُولٍ من الكِتَابِ والشُّنَّةِ، وتُبنَي على قَوَاعِدَ وضَوَابِطَ مَأْخُوذَةِ بالتَّتَبُّعِ والاستقراءِ من الكِتَابِ والشُّنَّةِ، وهذه من أهمٌ مَا يَكُونُ لطَالِبِ العلم.

مَثَلًا قاعدة: «المَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّسِيرَ»، هَذَا أَصْلٌ من الأُصُولِ مَأْخُوذُ من الْكِتَابِ والسُّنَّةِ، أما الكتاب فمن قوله -تعالى-: ﴿وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُرُ فِالدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ الْكِتَابِ والسُّنَّةِ فمن قول النَّبِيِّ عَلَيْ لِعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنِ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ اللَّجِ: ٨٧]، وأما السُّنَةِ فمن قول النَّبِيِّ عَلَيْ لِعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنِ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» (أ)، وقال عَلَيْ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ (أ)، هذَا أَصْلُ لو جَاءتك أَلْفُ مَسْأَلَةٍ بِصِورٍ مُتَنَوِّعَةٍ لأَمْكَنَكَ أَن مَنْ عَلَى عَنْدَكَ هذا الأَصْل ، لكن لو لم يكن عِنْدَكَ هذا الأَصْل وتَأْتِيكَ مَسْأَلَتَه بِعِنور مُتَنَوِّعَةٍ لأَمْكُنَكُ أَن وتَأْتِيكَ مَسْأَلَتَه بِعَن عِنْدَكَ هذا الأَصْل ، لكن لو لم يكن عِنْدَكَ هذا الأَصْل وتَأْتِيكَ مَسْأَلَتَه بِعَن عِنْدَكَ هذا الأَصْل ، وتَأْتِيكَ مَسْأَلَتَه بِعَنْ عَنْدَكَ هذا الأَصْل ، لكن لو لم يكن عِنْدَكَ هذا الأَصْل وتَأْتِيكَ مَسْأَلَتَه فِي اللهُ عَلْمَةُ الْمُؤْرُد .

وكذلك أيضًا يقول: "مَنْ رَامَ العِلْمَ جُمْلَةً ذَهَبَ عَنْهُ جُمْلَةً»؛ وهذا القولُ له وجهٌ صَحِيحٌ، إذا أرادَ الإنسانُ أن يَأْخُذَ العِلْمَ جَيِعًا فإنَّهُ يَفُوتُهُ العلمُ جَيعًا؛ لأن هذا لا يُمْكِنُ، فلا بُدَّ أن تَأْخُذَ العِلْمِ شيئًا فشيئًا، كَسُلَّم تَصْعَدُ إليه من الأرض إلى السَّطْح، ليس العِلْمُ مَأْكُولًا جُعِعَتْ فيه العلومُ فَتَأْكُلَهُ، وتقول: هضمت العلمَ، فالعِلْمُ يَحْتَاجُ إلى مُرُونَةٍ وصَبْرِ وثَبَاتٍ وتَدَرُّج.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدًا صلى على جنب، رقم (١١١٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسوله ﷺ، رقم (٦٧٧٧)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ، رقم (١٣٣٧).

وقول المصنف: ﴿ ازْدِحَامُ الْعِلْمِ فِي السَّمْعِ مَضَلَّةُ الفَهْمِ ﴾؛ يعنِي: كَثْرَةُ مَا تَسْمَعُ مِنَ الْعُلُومِ تُوجِبُ أَنْ تَضِلَّ فِي فَهْمِكَ، وهذَا رُبَّمَا يكونُ صَحِيحًا؛ فالإنسان إذا ملا سَمْعَهُ أو بَصَرَهُ مما يَقْرَأْ، فَرُبَّمَا تَزْدَحِمُ العلومُ عليه، ثم تَشْتَبِكُ، ويَعْجَزُ عن التَّخَلُّصِ منها.

وقوله: "وعليه؛ فلا بُدَّ من التَّأْصِيلِ والتَّأْسِيسِ لِكُلِّ فَنُ تَطْلُبُهُ، بِضَبْطِ أَصْلِهِ وَمُحْتَصَرِهِ عَلَى شَيْخٍ مُتَّقِنٍ، ليس على شيخٍ أَعْلَى مِنْكَ بِقَيلٍ؛ لأن بعض النَّاسِ إذا رَأى طالبًا من الطلبة يَتَمَيَّزُ عنه بشيء من التَّمَيُّزِ جعله شيخَه، لأنه بَزَّهُ في شيء من المسائل العلمية، وعنده شيوخ أعلم من هذا بكثير، وهذا غَيْرُ صحيح، بل اختَرْ المشايخ ذَوِي الإتقانِ.

ونضيف إلى الإنتقانِ وصفًا آخر وهو الأَمَانَةُ؛ لأن الإِنْقَانَ قُوَّةُ، والقوة لا بُدَّ فيها من أَمَانَةٍ ﴿إِنَّ مَنِ السَّتَعْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْآمِينُ ﴾ [القصص:٢٦]، فَرُبَّا يكون العالمُ مُنْقِنًا، وَاسِعَ العلم، وعنده قُدْرَةً على التَّفْرِيعِ والتقسيم، لكن ليس عنده أمانة، فربها أَضَلَّكَ من حيثُ لا تَشْعُرُ.

وقوله: «لا بالتَّحْصِيلِ الذَّاتِيِّ وحدَهُ»؛ يعني: لا تَأْخُذِ الْعِلْمَ بالتَّحْصِيلِ الذَّاتِي، بأن تَقَرَأُ الكتبَ فقط دُونَ أنْ يَكُونَ لك شَيْخٌ مُعْتَمَدُ، ولهذا قيل: «مَنْ دَلِيلَهُ كِتَابُهُ كان خَطَوْه أَكْثَرَ من صَوابِهِ -أو غلب خطؤه صوابه-»(۱)؛ هذا هو الأَصْلُ، فالأصلُ أنَّ من اعتَمَدَ على التَّحْصِيلِ الذَّاتِي، وعلى مُرَاجَعَةِ الكُتُبِ، الغالبُ والأَصْلُ أن يَضِلَ الأنه يَجِدُ بَحْرًا لا سَاحِلَ له، ويَحِدُ عُمْقًا لا يستطيع الغالبُ والأَصْلُ أن يَضِلَ الذَه يَجِدُ بَحْرًا لا سَاحِلَ له، ويَحِدُ عُمْقًا لا يستطيع

<sup>(</sup>١) جامع بيان العدم وفضله لابن عبد البر القرطبي.

التَّخَلُّصَ منه، أما من أَخْذَ عَنْ عَالمِ عنْ شَيْخِ فإنَّهُ يَسْتَفِيدُ فَوَائِدَ عَظِيمَةً:

الفَائِدَةُ الأولى: قِصَرُ المُدَّةِ.

الفائدة الثانية: قِلَّةُ التَّكَلُّفِ.

الفائدة الثالثة: أن ذَلِكَ أَحْرَى بالصَّوَابِ.

لأن هذا الشَّبْحَ قَدْ عَلَمَ وتَعَلَّمَ ورَجَعَ وفَهِمَ، فَيُعْطِيكَ الشيءَ ناضِجًا، لكنَّه إِذَا كَانَ عِنْدَهُ شَيءٌ من الأَمَانَةِ، فإنَّهُ يُمَرِّنُكَ على المُطَالَعَةِ والمُرَاجَعَةِ، أما مَن اعْتَمَدَ على الكُتُبِ فإنَّهُ لا بُدَّ أن يُكرِّسَ جُهُودَهُ لَيْلًا وجَهَارًا، ثم إِذَا طَالَعَ الكُتُب التي يُقَارِنُ فِيهَا بَيْنَ أقوالِ العُلْمَاءِ فَسِيقَتْ أَدِلَّةُ هؤلاء، من يَدُلَّهُ على أصوب التي يُقَارِنُ فِيهَا بَيْنَ أقوالِ العُلْمَاءِ فَسِيقَتْ أَدِلَّةُ هؤلاء، من يَدُلَّهُ على أصوب الأقوال، فيَبْقَى مُتَحَيِّرًا، ولهذا نرى أن ابنَ الْقَيِّمِ -رحمه الله-عندما يُنَاقِشُ قَوْلَيْنِ لأهلِ العلمِ سواء في (زاد المعاد)، أو في (إعلام المُوقِينِ) إذا سَاقَ أَدِلَّةَ هذا لأهلِ العلمِ سواء في (زاد المعاد)، أو في (إعلام المُوقِينِ) إذا سَاقَ أَدِلَّةَ هذا القول وعِلَله تقول: هذا هو القَوْلُ الصَّوَابُ، ولا يَجُوزُ العُدُولُ عنه بأيِّ حَالٍ من الأحوال، ثم يَنْقُضُ ذَلك، فيَأْتِي بالقَوْلِ المُقابِلِ، ويَذْكُرُ أُدِلَّتَهُ وعِلَله، وتقول: هذا هو القول ما عنده علم، فلا بُدَّ من أن يكونَ قراءَتُكَ على شَيْحِ مُتْقِنٍ أَمِينٍ.

قال: «وآخذًا الطّلَب بالتَّدَرُّجِ»؛ ثم استدل بالآيات: ﴿وَقُرْءَانَا فَرَقَنَهُ لِنَقْرَآهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكَثِ وَنَزَلَنَهُ لَنزِيلًا ﴾ [الإسراء: ٢٠١]، ﴿ وَقَالَ الّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمُلَةً وَيَعِدَةً حَكَذَاكِ وَقُولُه: ﴿ لَوْلَا نُزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمُلَةً صَادِيهِ وَقُولُه: ﴿ لَوْلَا نُزِلَ عَلَيْهِ اللّهُ مُن اللّهُ مَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللل

فأمامك أموَّر لا بُّدَّ من مراعاتِهَا في كُلِّ فَنَّ تطلبُهُ:

- ١- حِفْظُ تُخْتَصَرِ فيه.
- ٢- ضبطة على شيخ مُتَقِنِ.
- ٣- عدمُ الاشتغالِ بالمطوَّلاتِ وتَفَارِيقِ المصنَّفَاتِ قبل الضبطِ والإتقان
   لأصلِه.
  - ٤- لا تَنْتَقِلُ من مُختَصَرِ إلى آخَرَ بلا موجِب، فهذا من باب الضَّجَرِ.
    - ٥- اقتناصُ الفوائِدِ والضوابطِ العلمِيَّة.

المعروف أن «نُزِّلَ» لِما يَنْزِلُ شيئًا فشيئًا، وأَنَّ «أُنزلَ» لما نَزَل جُمْلَةً واحدة؛ فلهاذا قال: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَلَا نُزِّلَ﴾، ولم يَقُلُ: لَوْلَا أُنْزِلَ علينا القرآن جملة واحدة، نقول: قالوا ذلك باعتبار واقع القرآن أنه مُنَزَّل شَيْئًا فشيئًا.

وقوله: ﴿كَذَلِكَ ﴾؛ الجَارُّ والمجُرُّورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، والتقدير: أَنْزَلْنَاهُ كذلك، وجملة ﴿لِنَّئَيِّتَ﴾ تَعْلِيل مُتَعَلِّقٌ بالفعلِ المَحْذُوفِ.

وقال تعالى: ﴿ اللَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِنَابَ يَتَلُونَهُ، حَقَّ تِلاَوَتِهِ الْوَلَتِكَ يُؤْمِئُونَ بِهِ وَمَن يَكُفُرُهِ وَ الْمَالَةِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللّ

جُمْعُ النَّفْسِ للطَّلَبِ والترقَّي فيه، والاهتهامُ والتحرُّقُ للتحصيل، والبلوغ إلى ما فوقَه حتى تفيضَ إلى المطوَّلاتِ بسابلةٍ مُوثَّقَةٍ. [١]

[١] هذه أُمُورٌ لا بُدُّ من مُرَاعَاتِهَا كما قال الشيخ:

اأولًا: حِفْظُ مُحْتَصَرِ فيه".

فإذا كُنْتَ تَطْلُبُ النَّحْوَ: فاحفظ مُخْتَصرًا فيه، فإن كُنْتَ مُبْتَدِئًا فَلا أَرَى أَحْسَنَ من مَثْنُ (الآجُرُّ ومِيَّةِ)؛ لأنه واضِحٌ وجَامِعٌ وحَاصِرٌ، وفيه بَرَكَةٌ، ثم مَثْنُ (أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالك)؛ لأنْهَا خُلَاصَةٌ علم النَّحْو كما قال هو نفسه:

أَحْصَى مِن الكَافِية الْخَلَاصَة كَمَا اقْتَضَى غِني لا خَصَاصَة

وأما في الفِقْهِ: فاحْفَظْ (زَاد المُسْتَقْنِع)؛ لأنَّ هذا الكتابَ له شُرُوحٌ وحواش، ودُرُّسَ كثيرًا، وإن كان بعضُ المُتُونِ الأُخْرَى أحسنُ مِنْهُ من وجه، لكن هو أحسنُ منها من وَجْهِ آخَرَ، وهو: كَثْرَةُ المَسَائلِ الموجودة فيه.

وأما في الحَدِيثِ: فمَتْنُ (حُمْدَةِ الأَحْكَام).

وإِنْ تَرَقَّيْتَ فَـ(بُلُوغُ الْمَرَامِ).

وإن خُبِّرَتْ بَيْنَهُما، فـ(بُلُوغُ الْرَامِ) أَحْسَنُ؛ لأنَّه أَكْثَرُ جَمَعًا للأَحَادِيثِ، ولأنَّ الحَافظ ابنَ حَجَر -رحمه الله- يُبَيِّنُ دَرَجَةَ الحَدِيثِ، وهذا غيرُ مَوْجُودٍ في (عُمْدَةِ الحَافظ ابنَ حَجَر -رحمه الله- يُبَيِّنُ دَرَجَةَ الحَدِيثِ، وهذا غيرُ مَوْجُودٍ في (عُمْدَةِ الأحكم)، وإن كان دَرَجَةُ الحَدِيثِ فيها مَعْرُوفَةً؛ لأنه لم يَضَعْ في هذا الكِتَابِ الأحكم)، وإن كان دَرَجَةُ الحَدِيثِ فيها مَعْرُوفَةً؛ لأنه لم يَضَعْ في هذا الكِتَابِ إلا ما اتَّفَقَ عليه الشَّيْخَانِ البخاريِّ ومسلم.

وأما في التَّوْجِيدِ: فمن أَحْسَنِ ما قَرَأْنَاهُ (كِتَابُ النَّوْجِيدِ الذي هو حَقُّ الله على العَبِيدِ)، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-. أما في تَوْجِيدِ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ: فمِن أَخْسَنِ مَا أُلَّفَ فيها قرأت (العَقِيدَةُ الواسِطِيَّةُ)، لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، فهو كِتَابٌ جَامِعٌ مُبَارَكٌ مُفِيدٌ. وهكذا خُذْ مِنْ كُلِّ فَنَّ تُرِيدُ طَلَبَهُ كِتَابًا مُحْتَصِرًا فيه واحفظه.

"ثانيًا: ضَبْطُهُ عَلَى شَيْحِ مُتْقِنِ"؛ لو قال المصنف: ضَبْطُهُ وشَرْحُهُ لكانَ أَوْلَى؛ لأنَّ المقصود ضَبْطُهُ وخَقِيقُ ٱلْفَاظِهِ، وما كَانَ زَائِدًا أو نَاقِصًا، وكذلك الشَّرُحُ إذا شَرَحَهُ لَهُ شَيْخٌ مُتْقِنٌ، وكها ذكرنا فيها سبق إنه يجب أن يُضَافَ إلى الإثقانِ صِفَةٌ أُخْرَى وهي الأَمَانَةُ؛ لأنها من أهم ما يكون، ومن المعلوم أن ذِكْرَ القُوَّةِ والأَمَانَةِ في القرآن مُتَعَدِّدُ؛ لأنَّ عليهِمَ مَدَارَ العَمَلِ، فقد قال تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتُ مِنَ الْجَنِ أَنَا فَي القرآن مُتَعَدِّدُ؛ لأنَّ عليهِمَ مَدَارَ العَمَلِ، فقد قال تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتُ مِنَ الْجَنِ أَنَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَي اللهُ وَاللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَقَالَ عِلْمَ مِن مُقَامِكً وَإِنِي عَلَيْهِ لَقَوِينُ أَمِينَ ﴾ [النمل ٢٩]، وقالت ابنةُ صَاحِبِ مَدْيَنَ الْقَوِي اللهُ وَي قُوْمَ عِندَ ذِى الْعَرْشِ مَكِي ﴿ مَنْ السَّتَعْجَرْتَ الْقَوِيُ اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمَالُ كُلُّهُ، فلا أبدً من شَيْخِ مُتُقِنِ أَمِنٍ.

«الثالث: عَدَمُ الاشْتِغَالِ بالمطولات»؛ وهذه الفقرةُ مُهِمَّةٌ جِدًّا لطالب العلم، فلا بُدَّ أن يُتُقِنَ المُخْتَصَرَاتِ أَوَّلًا؛ حتى تَرْسُخَ العُلْومُ في ذِهْنِهِ.

ثم بعد ذلك يَرْتَقِي إلى المُطَوَّلَاتِ، لكن بعض الطلبة قد يُغْرِبُ فَيُطَالِعُ المُطَوَّلَاتِ، ثم إذا جلس مجلسًا قال: قال صَاحِبُ (المُغْنِي)، قال صاحب (المَخْمُوع)، قال صاحبُ (المَخْمُوع)، قال صاحبُ (المَخْمُوع)، قال صاحبُ (الإِنْصَافِ)، قال صَاحِبُ (الحَاوِي)، ليُظْهِرَ أَنَّهُ واسِعُ الاطِّلَاع، وهذا خطأً.

نحن نقول: ابْدَأْ بِالْمُخْتَصَرَاتِ، حتَّى تَرْسُخَ العلومُ في ذِهْنِكَ، ثم إذا مَنَّ الله

عليك فاشتَغِلُ بالْمُطَوَّلَاتِ.

ولهذا «عدمُ الاشتغالِ بالمطوَّلاتِ وتَفَارِيقِ المصنَّفَاتِ قبل الضبطِ والإتقان لاصلِهِ»؛ أي: لأَصْلِ ذَلِكَ العِلْمِ، وليَنْتَبِهَ لهذه المسألة، ولا يَشْغَلُ طَالِبُ الْعِلْمِ نَفْسَهُ بالمُطَوَّلَاتِ قبل إِثْقَانِ ما دُونَهَا، وقياس ذلك في الأمر المَحْسُوسِ أن ينزل من لم يتعلم السباحة إلى بَحْرِ عَمِينِ، فإنَّه لا يَسْتَطِيعُ أن يتَخَلَّصَ من خوفه والأمواج، فضلًا عن أن يتقن السباحة.

"الرابع: لا تَنْتَقِلْ من مُحْتَصَرِ إلى آخَرَ بلا مُوجِب، فهذا من باب الضَّجَرِ»؛ وهذا -أيضًا- آفَةُ عَظِيمَةٌ تَقْطَعُ على الطَّالِبِ طَلَبَهُ، وتُنَصَّيعُ عليه أَوْقَاتَهُ، فإذا كان كلَّ يَوْمٍ له كِتَابٌ يَقْرَأُ فيه، بل كُلَّ سَاعَةِ لَهُ كِتَابٌ فَهَذَا خَطَأْ، فإذَا عَرَمْتَ على أَن تَقْرَأُ كِتَابًا مُعَيَّنًا فاسْتَمِرَّ فِيهِ، ولا تَقُلْ: أَقْرَأُ كِتَابًا أَو فَصْلًا من هذا الكتاب، ثم أَنْتَقِلُ إلى الآخِرِ، فإنَّه مَضْيَعَةٌ لِلْوَقْتِ.

ثم قال المؤلف: ﴿بِلَا مُوجِبٍ ﴾؛ أما إذَا كان هُنَاكَ مُوجِبٌ كأن لَا تَجِدَ أَحَدًا يَدْرُّسُكَ فِي هذا المُخْتَصَرِ، ورأيتَ شَيْخًا مَوْثُوقًا بإِثْقَانِهِ وأَمَانَتِهِ يُدَرُّسُ عُخْتَصَرًا آخَرَ فهذا مُوجَبٍ، ولا حَرَجَ عَلَيْكَ أن تَنْتَقِلَ من هذا إلى هذا.

«اقتِنَاصُ الفَوَائِدِ والضَّوَابِطِ العِلْمِيَّة»؛ وهذا من أَهَمِّ ما يَكُونُ فهناك الفوائدُ التِّي لا تَكَادُ تَطْرَأُ على الذِّهْنِ، أو التي يَنْدُرُ ذِكْرُهَا والتَّعَرَّضُ لها، أو الفوائد الشَّتَجَدَّةُ التي تَحتاج إلى بَيَانِ الحُكْمِ فيها، فهذه اقْتَنِصْهَا واضْبُطْهَا وقَيَّدْهَا بالكِتَابَةِ، ولا تَقُلُ: هذا أمرٌ مَعْلُومٌ عندي ولا حَاجَةَ أَنْ أُقَيِّدُهَا لاَنها شُرْعَانُ ما تُنْسَى، وكم من فائدةٍ تَحَرُّ بالإنسانِ فيقولُ: هذه مَسْأَلَةٌ سهلةٌ لا تَحْتَاجُ إلى قَيْدٍ، ثُمَّ

بعد مُدَّةٍ وَجِيزَةٍ يَتَذَكَّرُهَا ولا يَجِدُهَا، لذلك احرص على اقْتِنَاصِ الفَوَائدِ التي ينْدُرُ وقُوعُهَا، أو التي يتجدد وقوعها.

أما الضوابطُ فيجب الحرصُ على الاهتيَامِ بالضَّوابِطِ، ومن الضَّوابِطِ ما يَذْكُرُهُ الفَّفَهَاءُ تَعْلِيلًا للأَحْكَامِ، فإنَّ كُلَّ التَّعْلِيلَاتِ للأَحْكَامِ الفِقْهِيَّةِ تُعْتَبُرُ ضوابط؛ لأنها تَنْبَنِي عليها الأَحْكَامُ، فهذه أيضًا احتفظ بها، وقد تتبع بعضُ الطلبةِ هذه الضَّوابِطِ الوَارِدَةِ في (الروض المربع) وحرَّرَهَا من أوله إلى آخره. فإن تَقْبِيدَ كُلِّ عِلَّةٍ يَنْبَنِي عليهَا مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، إذ أن العِلَّة ضَابِطٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ جُزْتِيَاتُ كَثِيرَةٌ، فمثلًا: إذَا شَكَّ في طَهَارَةِ الماءِ أو نَجَاسَتِهِ فإنَّهُ يَبْنِي على الْيَقِينِ، وهذه تُعْتَبُرُ حُكْمًا وضَابِطًا يُعَلِّلُ؛ لأنَّ الأصلَ بَقَاءُ ما كانَ، فإذَا شَكَّ في نَجَاسَةِ طَاهِرِ فهو طاهرٌ، أو في طهارة نَجْسٍ فهو نَجِسٌ؛ فإنَّ الإنسانَ كُلَّهَا مَرَّ عليه مثل هذه التَّعْلِيلَاتِ حَرَّرَهَا وضَبطَهَا، ثُمَّ حَاولَ في المُسْتَقْبَلِ أن يَبْنِي عليها مسائلَ جُزِئِيَّةً، لكان فيه فائدةٌ كَبيرَةٌ لَهُ ولِغَيْرِهِ.

"سادسًا: بَمْعُ النَّفْسِ للطَّلَبِ والترقِّي فيه، والاهتهامُ والتحرُّقُ للتحصيل، والبلوغ إلى ما فوقه حتى تفيض إلى المطوَّلاتِ بسابلةٍ مُوَثَقَةٍ، هذا أيضًا مهمُّ أن يجمع الإنسانُ نَفْسَهُ للطَّلَبِ، فلا يُشَتَّتُهَا يمينًا ويَسارًا، يومٌ يَطْلُبُ العلم، ويومٌ يُفكِّرُ في أمورٍ أُخْرَى تَصْرِفُهُ عن الطَّلَبِ، بل اجمع النَّفْسَ على ذَلِكَ ما دُمْتَ مُفْتَنِعًا بأن هذا هو مَنْهَجُكَ وسَبِيلُك، واجمع نَفْسَكَ على التَّرَقِّي فيه، لا تَبْقَى سَاكِنًا، بل فكر فيا وصَلَ إليهِ عِلْمُكَ من المسائلِ والدَّلائلِ؛ حَتَى تَتَرَقَّى شيئًا فشيئًا، واسْتَعِنْ فِيهُ يَمُنْ تَثِقُ بِهِ من زملائك وإخوانك إذا احتاجت المسألةُ إلى اسْتِعَانَةٍ، ولا تَسْتَعِي

وكان من رَأْي ابن العربي المالكي<sup>(١)</sup> ألّا يخلطَ الطالبُ في التَّعْلِيمِ بين عِلْمَيْنِ، وأَنْ يُقَدِّمَ تَعليمَ العَرِبِيَّةِ والشَّعْرِ والحِسَابِ، ثم يَنْتَقِلُ منْه إلى القُرْآن.

لكن تَعَقَّبَهُ ابنُ خَلدون بأنَّ العوائدَ لا تُساعدُ على هذا، وأن المقَدَّم هو دِرَاسَةُ القُرآنِ الكريم وحِفْظِهِ؛ لأنَّ الوَلدَ ما دَامَ في الحِجْر؛ يَنْقَادُ للحُكْمِ، فإذا تَجَاوَزَ البُلُوغَ؛ صَعُب جَبْرُه.

أما الخَلْطُ في التَّعْلِيمِ بَيْنَ عِلْمَيْن فأكثرَ؛ فهذا يختلفُ باختلافِ المتعلَّمين في الفَهْم والنَّشَاطِ.[١]

أَن تقول: يَا فَلانُ سَاعِدْنِي عَلَى تَحْقَيق هَذَه المَسْأَلَة بِمَرَاجِعَة الْكَتَبِ الفُّلَانِيَّةِ أَو الفَلانية، الحياءُ لا يَنَالُ العلمَ بِهِ أَحَدٌ، فلا يَنَالُ العِلْمَ مُسْتَحِي ولا مستكبر.

وقوله: «والاهتهامُ والتحرُّقُ للتحصيل، والبلوغ إلى ما فوقَه»؛ مَعْنَاهُ أن يكون عند الإنسان شَغَفٌ شَدِيدٌ تَتَحَرَّقُ نفسُهُ؛ لِيَنَالَ ما فَوَّقَ مَنْزِلَتِهِ التي هو فيها، حتى تَفِيضَ إنى المُطَوَّلَاتِ بِسَابِلَةٍ مُوثَّقَةٍ.

[1] قوله: «ألَّا يُخلطَ الطالبُ في التَّعْلِيمِ بين عِلْمَينِ»؛ هذا لَيْسَ على إِطْلَاقِهِ، بَلْ يَجِبُ أَن يُقَيَّدَ، ولعل ابنَ خَلْدُونَ قَيَّدَها، فإنَّ النَّاسَ يَغْتَلِفُونَ في الفَهْمِ والاستعداد، فَقَدْ يَكُونُ سَهْلًا على المرءِ أَن يَجْمَعَ بَيْنَ عِلْمَيْنِ، وقَدْ يَكُونُ من الصَّعْبِ أَن يَجْمَعَ بَيْنَ عِلْمَيْنِ، وكلُّ إِنْسَانٍ طَبِيبُ نَفْسه، فإذا رَأَى من نَفْسِه قُدْرَةً وقُونًا فلا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْن عِلْمَيْنِ، ولكُلُّ إِنْسَانٍ طَبِيبُ نَفْسه، فإذا رَأَى من نَفْسِه قُدْرَةً وقُونًا فلا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بين عِلْمَيْنِ، ولكنْ لِيَحْذَرَ نَشَاطَ البَدْءِ؛ فإنَّ بعضَ النَّاس أَنْ يَجْمَعَ بين عِلْمَيْنِ، ولكنْ لِيَحْذَرَ نَشَاطَ البَدْء؛ فإنَّ بعضَ النَّاس أولُ ما يَبْدَأُ يَهِ العُلُومَ جميعًا، فإذَا بِهِ

 <sup>(</sup>۱) قال المؤلف في الحاشية: تراجم الرجال للخضر حسين (ص:١٠٥)، فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣/ ٥٤-٥٥) مهم.

وكانَ من أهلِ العِلْمِ من يُدَرِّسُ الفِقْهَ الْحَثْبَايَّ في «زاد المُسْتَقْنِع» للمُبْتَدِئِين، و المُقْنِع» للمُبْتَدِئِين، و المُقْنِع» لمن بعدَهم للخلاف المنالي، ولا يُسْمَحُ بالطَّبَقَةِ الأُولَى أن تجلسَ في درس الثانية... وهكذا؛ دفعًا للتَّشْوِيشِ. [1]

يَنْكُسُ إِلَى الْوَرَاءِ؛ لاَّنَه بَالَغَ وأَخْطَأ في التَّقْدِيرِ، والواجبُ أن لا يُكَلِّفَ نَفْسَهُ ما لا تُطِيقُ، بَلْ عَلَيْه أن يَتَّزِنَ في طَلَبِه؛ حتى يستمرّ.

وقول ابن العربي في تَقْدِيمِ تَعَلَّمِ العَرِبِيَّةِ، قَد يَكُونُ مُسَلَّمَ بالنسبة لمن لا يَنْطِقُ العَرَبِيَة، وَذَلِكَ لأَنَّهُ لا يمكنُ أَن يَعْرِفَ القرآنَ إلا إذا تَعَلَّمَ العَرَبِيَّةَ، لكنْ مَنْ كان عَرَبيًا فليس من المسلَّم أن نقول: تَعَلَّمِ العَرَبِيَّةَ وتَوَسَّعْ فيها، وتَعَلَّمَ الشَّعْرَ والجِسَابُ على القُرْآنِ؟!

[1] من أهْلِ العِلْمِ من يَهْعَلُ ذلكَ إذا كَانَ بُدَرِّسُ الفِقْهُ الحَنْبِي يُدَرِّسُ فِ (زاد المُسْتَقْنِع)؛ لأن (زادَ المُسْتَقْنِع) الْحِيْصَارُ (المُقْنَعِ)، ثم يَنْتَقِلُ إلى تَدْرِيسِ (المُقْنِع)؛ لأن (المُقْنِع)؛ لأن (المُقْنِع)؛ لأن (المُقْنِع) فيه ذِكْرُ الرَّوَايَتَيْنِ والوَجْهَيْنِ والقَوْلَيْن في المذهب بدون تعليل ولا دليل، ليَطَّلِعَ الطَّالِبُ على الخلاف في المسائل، وبعضهم يَنتقِلُ بعد (المُقْنِع) إلى (لكافِي) قَبْلَ (المُغْنِي)؛ لأنَّ (الكافي) يَذْكُرُ فيه خِلاقًا مَذْهَبِيًّا مع الأَدِلَّةِ، وبهذا يمتاز عن (المقنع)، فهو يَذْكُرُ الخِلاف ويذكرُ الأَدِلَّة منَ الكِتَابِ والشَّنَةِ والإِجْمَاعِ والقِيَاسِ الصحيح، أو أدلة عَقْلِيَّة من النَظْرِ، ثم بعد ذلك (المغْنِي)؛ لأن الخلاف في (المُغْنِي) ليس مع أدلة عَقْلِيَّة من النَظْرِ، ثم بعد ذلك (المغْنِي)؛ لأن الخلاف في (المُغْنِي) ليس مع أصحاب الإمام أحمد، بل مع عَامَّةِ المذاهب، فَيَثَرَقَّى من هذا إلى هذا، فالمُوقَّقُ ورحمه الله سلما التَّدَرُّجَ، ولَهُ كتاب قبل (المقنع) يعتبر سُلَّا للمُقْنِع، وهو (عُمْدَةُ الله عن وهو كتاب محتصر، أقل بكثير من (زَادَ المُسْتَفْنِع) من حيث المسائل، لكنَهَا الفقه) وهو كتاب محتصر، أقل بكثير من (زَادَ المُسْتَفْنِع) بل فيها أدلة.

واعْلَمْ أَن ذِكرَ المختصراتِ والمطوَّلاتِ التي يُؤَسَّسُ عليها الطَّلَبُ والتلقي لدى المشايخ تختلف غالبًا من قُطْرٍ إلى قطرٍ، باختلاف المذاهب، وما نشأ عليه عُلماءُ ذلك القُطْرِ من إتقانِ هذا المختصرِ والتمرُّسِ فيه دون غيره. [1]

الحاصلُ: أنه ينبغي أن يَرْتَقِيَ الـمُعَلِّمُ بالطَّلَبَةِ درجةً فدرجةً؛ حتى يُتْقِنُوا ما تَعَلَّمُوهُ.

قال المؤلف: "ولا يُسْمَحُ بالطَّبَقَةِ الأُولِى أَن تَجلسَ في درس الثانية... وهكذا؛ دفعًا للتَشْوِيشِ، أنا في هذه المسألة الأخيرة لا أستطيع، ولهذا أَجْمَعُ بِينَ الصَّغِيرِ والكَبِيرِ فيها نَدْرُشُهُ مِن الكُتُبِ، ونقول: هذا الصَّغِيرُ الآن يَحْبُو، ثُمَّ يَبْدُأُ يَمْشِي شيئًا فَشبئًا، حتَّى تُقِلَّهُ رِجْلَاهُ، وسببُ ذلك أن الطلاب عندنا يتوارَدُونَ شَيْئًا فَشبئًا، ولو رَاعَيْنَا الوَافِدِينَ لأَهْمَلْنَا حقَّ السَّابِقِينَ، لو قلنا مثلًا: إذا جاء أَناسٌ جُدُدٌ رجعنا في (زاد المستقنع) إلى كِتَابِ الطَّهارَة، ووصلنا مثلًا إلى كتاب الصلاة في هذه الفَثرَة، فإذا جاء العام الثاني وَفَدَ جَمَاعَةٌ جَدِيدَةٌ فرجعنا إلى الطهارة، كان في هذه الفَثرَة، فإذا جاء العام الثاني وَفَدَ جَمَاعَةٌ جَدِيدَةٌ فرجعنا إلى الطهارة، كان في هذا ظُلْمٌ للسَّابِقِينَ، ومعناه أننا سَنبَقى دَاثِمَ الأَبَدِ منْ أَوَّلِ النَّابِقِينَ من جَلَسَ للطلبة الوَافِدِينَ في بعض المُخْتَصَرَاتِ، وهذا والحمد لله وُجِدَ من الطَّلَبَةِ السَابِقِينَ من جَلَسَ للطلبة الوَافِدِينَ في بعض المُخْتَصَرَاتِ، وهذا والحمد لله مَن نعمة الله على الجميع.

[1] ما ذكره المؤلفُ في هَذِهِ الفَقْرَةِ صَحِيحٌ، فقَدْ يكونُ الإِنْسَانُ في بلدٍ مَذْهَبُهُمْ هو المَذْهَبُ الشَّفِعِيُّ، فَتَجِدُ العلماءَ يَدَرِّسُونَ أو يَبْنُونَ أصولَ تَدْرِيسِهِمْ على كُتُبِ الشَّافِعِي، وفي بلد يَنْهَجُ فيه أَهْلُهُ مَذْهَبَ الإمام أحمد، تَجِدُ العُلَهَاءَ يُذَرِّسُونَ كتب هذا المذهب، وهَلُمَّ جرَّا.

والحالُ هُنَا تَخْتَلِفُ من طَالِبِ إلى آخرَ باخْتِلَافِ القَرَائِحِ والفُهُومِ، وقوةِ الاستعدادِ وضعفِهِ، وبُرودة الذِّهن وَّتوقُّدِهِ.[١]

وقد كان الطَّلَبُ في قُطرنا بعد مرحلةِ الكتاتيب، والأخذِ بحفظ القرآن الكريم، يَمُرُّ بمراحلَ ثلاثٍ لدى المشايخِ في دروس المساجدِ: للمُبْتَدِثينَ، ثم المُتَوَسِّطِينَ، ثم المُتَمَكِّنِينَ.

ففي التوحيد: «ثلاثةُ الأُصُول وأَدِلَّتُهَا»، و «القواعدُ الأربعُ»، ثم «كَشْف الشُّبُهات»، ثم «كِتَاب التَّوْحِيد»؛ أربعتُها للشيخ محمد بن عبدالوهَّاب -رحمه الله تعالى-، هذا في توحيد العبادة.

وفي توحيد الأسهاء والصفات: «العقيدة الوَاسِطِيَّة»، ثم «الحَمَوية»، و «التَّدْمُرِيَّة»؛ ثلاثتُها لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة -رحمه الله تعالى-، فـ «الطَّحَاوِيَّة»، مع «شَرْحِهَا».

وفي النحو: «الآجُرُّومِيَّة»، ثم «مُلْحَة الإعرابِ» للحَريري، ثم «قَطْر النَّدَى» لابن هِشَام، و «ألفية ابن مالك مع شرحها» لابن عَقيل.

وفي الحديث: «الأربعين» للنووي، ثم «عُمَّدة الأحكام» للمَقْدِسي، ثم «عُمَّدة الأحكام» للمَقْدِسي، ثم «بُلُوغ المَرَام» لابن حَجَر، و «المُنْتَقَى» للمَجْد بن تَيْمِيَّة، رحمهم الله تعالى، فالدخول

<sup>[</sup>١] هُنَاكَ أَسْبَابٌ أُحْرَى أَيضًا، وهِي: قُوَّةُ الاستعدادِ بِالْعِلْمِ وتَلَقَّيهِ، وضَعْفُ ذلك، وكَذَلِكَ كَثْرَةُ المَشَاغِلِ وقِلَتُهَا، اللهِمُّ أَن الاختلافَ في القُدُرَاتِ، وضَعْفُ ذلك، وكَذَلِكَ كَثْرَةُ المَشَاغِلِ وقِلَتُهَا، اللهِمُّ أَن الاختلافَ في القُدُرَاتِ، وسُرْعَةُ التَّحْصِيلِ بِينَ الطلابِ واردٌ، لكن ما ذَكَرَهُ أُولًا -التَّدَرُّجُ- مَبْنِيٌّ على الغَالِبِ، فَقَدْ يَكُونُ مِن المُبْتَدِئِينَ مَن يُمْكِنُ أَنْ نُدَرِّسَةُ (المقنع).

## في قراءة الأُمَّات الستِّ وغيرها.[1]

[١] قوله: «الأُمَّات» لغير العُقَلاءِ، والأُمَّهَاتُ للعقلاءِ.

وعلى هذا فإذا قُلْتَ: تَجِبُ الزَّكَاةُ في السِّخَالِ<sup>(١)</sup> وأُمَّاتِهَا؛ كان صوابًا؛ لأنها لغير العقلاء.

يقول المصنف: «ففي النوحيد: «ثلاثةُ الأُصُول وأُدِلَّتُهَا»، و«القواعدُ الأربعُ»، ثم «كَشْف الشُّبُهات»، ثم «كِتَاب التَّوْحِيد»؛ أربعتُها للشيخ محمد بن عبدالوهَّاب -رحمه الله تعالى-، هذا في توحيد العبادة».

أي: يَبْدَأُ بِالأَصْغَرِ فَالأَصْغَرِ، فَيَبْدَأُ بِرِسَالَة (ثلاثةُ الأَصولِ)، وهي تدور على: مَنْ رَبُّك؟ وما دِينُك؟ ومَنْ نَبِيُك؟، وتدور على قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۞ إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَغِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَيِلُوا ٱلصَّلِحَنْتِ وَتَوَاصَوْا بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِيمِ وَاللَّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَيِلُوا ٱلصَّلِحَنْتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِيمِ وَلَوْاصَوْا بِالْحَقِيمِ وَلَوَاصَوْا بِالْحَقِيمِ وَلَوْا صَوْا الْعَلَيْدِ ﴾ [العصر:١-٣].

وأما كتاب (كَشْف الشُّبُهَاتِ)، فَعَرضَ لِشُبُهَاتِ بعضِ أهلِ الشُّرْكِ التي أوردوها وأجاب عنها الشيخ -رحمه الله- بها تَيَسَّرَ.

"وفي تَوْجِيدِ الأسهاءِ والصَّفَاتِ: "العقيدة الوَاسِطِيَّة"؛ وهِيَ مِنْ أَخْصَرِ كُتُبِ الْعَقِيدَةِ وَأَحْسَنِهَا، وسُمِّيَتْ الواسِطِيَّة نِسْبِةً إلى واسِط؛ لأن بعض قُضَاتِهَا قَدِمَ إلى شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- وطَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَكْتُبَ مَلْخُصًا في عَقِيدَةِ السَّلَفِ، فَكتب هذه العقيدة المباركة.

<sup>(</sup>١) يقال السَّخْلةُ لولد الغنم من الضأن والمعز ساعة وضعه ذكرا كان أو أنثى وجمعه سَخْلٌ بوزن فَلْس و سِخَالٌ بالكسر، مختار الصحاح (ص٣٢٦)، وانظر لسان العرب (١٢/ ٥٦).

قال المؤلف: "ثم "الحَمَوية"، و"التَّدُمُرِيَّة"؛ هُمَا رِسَالَتَانَ أُوسَعُ من الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ، لكنها أَجْمُ مِنْهُمَا؛ لأنه ذَكَرَ فيها الأسهاءَ والصَّفَاتِ، والكلام على الإيهانِ باليومِ الآخِرِ، وطريقةِ أهلِ السُّنَّةِ والجهاعةِ، ومَنْهَجِهِمْ في الأمرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْي عن المُنْكَرِ، وغيرِ ذلك، فهي أجعُ من (التَّدْمُرِيَّة) و(الحَمَوية)، لكن (التَّدْمُرِيَّة) و(الحَمَوية)، لكن (التَّدْمُرِيَّة) و(الحَمَوية) تَمْتَازَانِ بأنَّهُمَا أوسعُ منها في باب الصَّفَاتِ.

يقول: فـ «الطَّحَاوِيَّة» الفاء هنا للتَّرْتِيبِ، وهي مَعْرُوفَةٌ شَائِعَةٌ مُنْتَشِرَةٌ بين الناس.

﴿ فِي النَّحْوِ الآجُرُّومِيَّةُ ﴾؛ هي كِتَابٌ صَغِيرٌ فِي النَّحْو، وهو كتابٌ مباركٌ وجَامِعٌ مَقَسَّمٌ سَهْل، أنْصَحُ كُلَّ مُبْتَدِئ فِي النَّحْو أَن يَقْرَأَهُ.

قوله: «ثُنُمَّ «مُلْحَة الإعرابِ» للحَريريِّ، ثم «قَطْر النَّدَى» لابن هِشَام، و«أَلفية ابن مالك مع شرحها» لابن عقيل»؛ هكذا ذكر المؤلف، لَكِنِّي أقولُ: الآجُرُّومِيَّةُ ثُمَّ يَرْتَقِي الطالبُ إلى الأَلْفِيَّةِ، أَمَّا أَنْ نَحْشَوَ الأَذَهَانَ بكتب هي كالتَّكَرَادِ لأَوَّفِا فلا حاجة.

«ملحة الأعراب» وهي نَظْمٌ، وقد اشْتَهَرَ فيها بيتٌ عِنْدَ النَّاسِ، وهو قوله: وَإِنْ تَجِدْ عَيْبً فِيهِ رَعَلاً فَإِنْ تَجِدْ عَيْبً فِيهِ رَعَلاً فَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُـدًّ الخَلَلاَ فَجَلَّ مَنْ لاَ عَيْبَ فِيهِ رَعَلاَ

وهو مَشْهُورٌ بين كثير منَ الذينَ يَكْتُبُونَ الكتب العلميَّة فيها سبق، فإذا انتهى ذكر هذا البيت.

فالذي أَخْتَارُهُ لطالبِ العلم أن يبدأ بِالآجُرُّ ومِيَّةِ، ثم أَلْفِيَّةِ ابن مالك مع

حِفْظِهَا، وسَهَاعِ شَرْحِهَا من عَالمِ بالنَّحْوِ، وفيها الخير الكثير.

"وفي الحديث: "الأربعين" للنووي" هذا الكِتَابُ طَيَّبٌ! لأن فيه آدَابًا، ومَنْهَجًا جَيِّدًا، وقواعِدَ مُفِيدَةً جِدَّا، منها قوله -صلى الله عليه وسلم-: "مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ اللَّهِ عَلَيه والله عليه عليه إِسْلَامِ اللَّهِ عَلَيْهَا الطَّرِيقَ الذي تَمَّيْبِي عليه وتَسِيرُ عليه لكَانَتْ كَافِيَة، وفي النَّطْقِ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ وَتَسِيرُ عليه لكَانَتْ كَافِيَة، وفي النَّطْقِ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَرْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ" (").

قال المؤلف: «ثم «عُمْدة الأحكام» للمَقْدِسي، ثم «بُلُوغ الْمَرَام» لابن حَجَر»؛ وأَرَى أَنْ يَقْتَصِرَ على بُلُوغِ المَرَامِ؛ لأَن عُمْدَةَ الأَحْكَامِ دَاخِلَةٌ فِي بُلُوغِ المَرَامِ، وأكثرُ أحادِيثِهَا مَوْجُودَةٌ فِي بُلُوغِ المَرامِ، فبلوغ المرام أوسعُ مِنْهَا، وأَشَدُّ تَحْبِيرًا، لكن:

إِذَا لَم نَستَطع شَيْنَا فَدَعْمُ وجاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطيعُ (\*)

فإذا قال الطالب: أنّا لَا أَسْتَطِيعُ أَن أَخْفَظَ (بلوغَ الْرَامِ)، لا سِيًّا وأنه يَذْكُرُ الرواة، ويَذْكُرُ من صَحَّحَ الحِدِيثَ ومن ضَعَّفَهُ، فإذَا لم تَسْتَطِع (بلوغَ الْمَرَامِ) فعندك (عُمْدَةُ الأَحْكَامِ)؛ فهو كتاب مختصر، عامَّة أحَادِيثِهِ في الصحيحين، فلا يحتاج إلى البحث عن صِحَّتِهَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء فيمن تكلّم فيها لا يعنيه، رقم (٢٣١٨).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقائق، باب حفظ اللسان، رقم (٦٤٧٥)، ومسلم: كتاب الإيهان،
 باب الحث على إكرام الجار، رقم (٤٧).

 <sup>(</sup>٣) البيت لعمرو بن معد يكرب، في لباب الآداب لأسامة بن منقذ (ص:١١٦)، وحياة الحيوان الكبرى (١/٩٩).

وفي المُصْطَلَح: «نُنخبة الفِكر» لابن حَجَر، ثم «أَلْفِيَّة العِرَاقِي» -رحمه الله-.

وفي الفقه مثلًا: "آداب المشي إلى الصلاة" للشيخ محمد بن عبد الوهّاب، ثم «زاد المُسْتَقْنِع» للحِجَّاوي -رحمه الله-، أو «عُمْدَة الفقه»، ثم «المُقْنِع» للخلاف المذهبي، و «المُغْنِي» للخلاف العالى؛ ثلاثتها لابن قُدَامة -رحمه الله-. [1]

قوله: ﴿و﴿الْمُنْتَقَى، لَلْمَجْد بِن تَيْمِيَّة، رحمهم الله تعالى،؛ وهُوَ أَكْبَرُ مِن بُلُوغِ الْمَرَامِ بكثير، لكنَّه أَضْعَفُ مِنْهُ في بَيَانِ مَرْتَبَةِ الحديث، فلا يذكر –رحمه الله – بَيَانَ مَرْتَبَةِ الحديثِ.

ثم قال المؤلف: «فالدُّخُولُ في قِرَاءةِ الأُمَّات الستِّ وغيرها»؛ الأُمَّاتُ السَّتُ السُّتُ السُّتُ السُّتُ السُّتُ هي: البُخَارِيُّ، ومُسْلِمٌ، وأبو دَاودَ، والتَّرْمِذُيُّ، والنَّسَائِيُّ، وابنُ مَاجَه.

وسُمِّيَتْ أُمَّهَات لأَنَّهَا مَرْجِعُ الأَحَادِيثِ، ولهذا قال بعض العلماء: إذا رَأَيْتَ حَدِيثًا في غير الأُمَّهَاتِ فلا تَحْكُمْ عليه حَتَّى ثُحَرِّرَهُ تَغْرِيجًا؛ لأن هذه الأمهاتِ هي التي اشْتَهَرَتْ بينَ المسلمين، وأَخَذُوهَا وتَلَقَّوْهَا بالقَبُولِ وإن كان فيها الضَّعِيفُ، وربها المُوْضُوعُ.

[1] قول المؤلف: "وفي المُصْطَلَح: "نَخْبَة الفِكَر» لابن حَجَر، ثم "أَلْفِيَة العِرَاقِي" -رحمه الله-"؛ رِسَالَةُ (نُخْبَة الفكر) تقع في ثلاث صفحات تَقْرِيبًا؛ لكنها نُخْبَةُ إذا فَهِمَهَا طالبُ العلم غَامًا، وأَتْقَنَهَا، فهي تُغْنِي عن كتبِ كَثِيرَةٍ في المُصْطَلَح؛ لأنها مضبوطةٌ تَكَامًا، وطَرِيقَتُهُ في تَأْلِيفِهَا مفيدةٌ، وهي: السَّبُرُ والتَّقْسِيمُ، أكثرُ المُؤلَّفَاتِ يأتي الكلام فيها مُرْسَلًا، لكنه -رحمه الله- اخْتَارَ هذه الطريقة، ومثال ذلك قوله: "الحبر إما أن يكون له طُرُقٌ يَخْصُورَةٌ بعَدَدٍ، أو غَيْرُ يَخْصُورَةٍ، والله عَرْمُ الله عَرْدُ الإنسانَ إذَا قَرَأَهَا يَحِدُ والسَّمَحْصُورَةُ بِعَدَد كذا وكذا"، ثم يَذْكُرُ التقسيم، فتَجِدُ الإنسانَ إذَا قَرَأَهَا يَحِدُ

وفي أصول الفقه: «الورقات» للجُويني --رحمه الله-، ثم «روضة الناظر» لابن قُدامةً -رحمه الله-.

# وفي الفرائض: «الرَّحبِيَّة»، ثُمَّ مَعَ شُرُوحِهَا، و«الفَوَايِّدُ الجَلِيَّة».[١]

نَشَاطًا؛ لأنها مَبْنِيَّةٌ على إثَارَةِ العَقْلِ، وأقول: يحسنُ بطالب العِلْم أن يَخْفَظَهَا؛ لأنها مفيدةٌ في علم المصطلح.

ثم قال المؤلف: «ثُمَّ أَلْفِيَّة العِرَاقِي»؛ وهي منظومةٌ مُطَوَّلَةٌ؛ لكن أرى أن طَالِبَ الْعِلْمِ يَقْتَصِرُ على فَهْمِهَا، وأنه لا حاجةَ إلى حِفْظِهَا، فهناك متون أهم منها.

ثم قال المؤلف: "وفي الفِقه مثلًا: "آداب المشي إلى الصلاة" للشيخ محمد بن عبد الوهّاب، ثم "زاد المُشتَقْنِع" للجِجّاوي -رحمه الله-، أو "عُمْدَة الفقه"، ثم "المُقْنِع" للخلاف المذهبي، و"المُغْنِي، للخلاف العالي؛ ثلاثتها لابن قُدَامة سرحمه الله-"؛ قوله: "ثَلَاثَتُهَا"، يَعْنِي بِذَلِكَ (عُمْدَةَ الفِقْهِ)، و(المُقْنِعُ)، و(المُعْنِي)، لكنَّ غيرَهُ ذَكَرَ أربعة، وهي: (العُمْدَةُ)، ثم (المُقْنِعُ)، ثم (الكَافِي)، ثم (المُعْنِي) كما قبل:

كَفَى النَّاس بالكَافِي وأَقْنِعُ طَالبًا بِمُفْنِع فقه عن كِتَابٍ مُطَوَّلُ وأَغْنِى بمُغْنِي الفِقْهِ من كَانَ بَاحِثًا وعُمْدَثُه من يَعْتَمِدُهَا يُحصِّلُ

[١] ذكر المؤلف أصولَ الفِقْهِ فقال: "الوَرَقَاتُ" وهي اسمها وَرَقَاتٌ صغيرة؛ لكن ذكر بعدها "رَوْضَةَ النَّاظِر"، والفرق بينهما بعيد كبير.

لكن هناك كتبٌ مُخْتَصَرَةٌ في أصولِ الفِقْهِ جيدة، يمكن أن يَعْتَمِدَ الإنسانُ عليها، وربها تُغْنِيهِ أيضًا عن (روضة الناظر). وأصول الفقه هي: القَوَاعدُ والضَّوَابِطُ، التِّي يَتَوَصَّلُ الإنسان بها إلى مَعْرِفَةِ استنباط الأحكام الشرعية من أَدِلَّتِهَا التفصيلية.

ثم ذكر المؤلف الفرائض فقال: «الرَّحَبِيَّة» وهي للرَّحَبِيِّة» وهي للرَّحَبِيِّة، وشُرُوحُهَا مُتَعَدِّدَةٌ، وأما «الفَوَائِدُ الجلِيَّةُ» فهي للشبخ عبد العزيز بن باز.

لكن أرى أنَّ (البُرْهَانِيَّةَ) أحسنُ من (الرَّحَبِيَّةِ)؛ لأن (البُرْهَانِيَّةَ) أجمع من (الرَّحَبِيَّةِ) من وجه، وأَوْسَعُ معلومات من وجه آخر.

فَهِي مُقَدِّمَتِهَا ذِكْرُ الْحُتُقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّرِكَةِ، ولم تُذْكَرُ في (الرَّحَبِيَّةِ).

وذَكَرَ في (البُرْهَانِيَّةِ) أركانَ الإرْثِ وشُرُوطَ الإرثِ، ولم تُذْكَرْ في (الرَّحَبِيَّةِ).

وذكر في (البُرْهَانِيَّةِ) الرَّدَّ وذَوِي الأَرْحَامِ، ولم تُذْكَرْ في الرَّحَبِيَّةِ.

والبُرْهَانِيَّةُ أَخْصَرُ من الرَّحَبِيَّةِ وأجمعُ، فمثلًا في بابِ الثَّلْثَيْنِ ذَكَرَ الرَّحَبِيُّ أربعةَ أبيات. والبُرْهَانِيُّ ذَكَرَ بَيْتًا واحدًا فقال:

النُّلُسَانِ لاثْنَتَ إِن اسَتَونَا فَصَاعِدًا مِنَّ لَهُ النَّصُفُ أَنَّى

فكلُ واحد له النِّصفُ إذا صَارَ مَعَهَا نظيرُ ما صَارَ لهما الثلثان.

ولها شرح لابنِ سَلُّوم مُطَوَّلُ، ومُخْتَصَرٌّ مُفِيدٌ جدًّا.

فلذلك أرى أن البرهانية أحسنُ من الرحبية للوجوهِ التي ذَكَرْتُهَا.

وفي التَّفْسِيرِ: «تَفْسِيرُ ابنُ كَثِيرِ» -رحمه الله تعالى-.[1]

وفي أُصُولِ التَّفْسِيرِ: «المُقَدِّمَةُ» لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-.

وفي السيرة النبوية: «نُخْتَصَرُّهَا» للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأَصْلُهَا لابن هِشَام، وفي «زَادِ المَعَادِ» لابن القيم -رحمه الله تعالى-.[٢]

وفي لِسَانِ العَرَبِ: العِنَايَةُ بأَشْعَارِهَا كـ «المعلَّقات السبع»، والقراءة في «القاموس» للفَيْرُوزَ آباديِّ –رحمه الله تعالى-

... وهكذا من مراحل الطلب في الفنون.[٢]

[١] هو جَيِّدٌ بالنَّسْبَةِ للتَّفْسِيرِ بالأَثْرِ، لكنَّهُ قليلُ الفائدةِ في أَوْجُهِ الإعرابِ والبَلاغَةِ.

وخيرُ ما قَرَأْتُ في أوجه الإعراب والبَلاغَةِ (الكَشَّافُ) للزَّخَشَرِيِّ، وكلُّ من بَعْدَهُ عِيَالٌ عليه، فَتَجِدُ عِبَارَةَ الزَّخَشَرِيِّ مَنْقُولَةً نَقْلًا، لكن تفسير الزَّخَشَرِي فيه بَلَايَا في العقيدة لأنه معتزليٌّ.

[٢] لقوله: «المُقَدِّمَةُ» وهو كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ جَيِّدٌ مُفِيدٌ.

والسيرة النبوية المختصر، والأصلُّ مُجَّرَّدُ تَارِيخٍ.

أما (زاد المعاد) فإنَّهُ تَارِيخٌ وفِقْهٌ للسَّيرَةِ، قد يكون في التوحيد، وقد يكون في الفقه في الأمور العملية.

[٣] «المعلَّقَاتِ السَّبْعِ»، هي: قَصَاتِدُ من أَجْمَعِ القَصَائِدِ وأَحْسَنِهَا وأَرْوَعِهَا، اختَارَتْهَا قُرَيْشٌ لتُعَلِّقَ في الكعبة، ولهذا تُسَمَّى المعلقات.

ولما ذكر ابنُ كثير -رحمه الله- ﴿ اللَّامِيَّةَ ﴾ لأبي طالب قال (١): هذه اللَّامِيَّةُ يَجِقُّ أَنْ تَكُونَ مِع المعلقات، لأنها أقوى مِنْهَا، وأَعْظَمُ، وفيها يقول أبو طالب:

لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ ابْنَنَا لا مُكَذَّبٌ لَدَيْنَا وَلَا يُعْنَى بِقُوْلِ الْأَبَاطِلِ

يعنِي الرَّسُولَ -عليه الصلاة والسلام-، وهذه شَهَادَةٌ للرَّسُولِ -عليه الصلاة والسلام- بأنَّهُ صَادِقٌ، لكنَّ هذِهِ الشهادة من أبي طالبٍ لم تَسْتَلْزِمِ الْقَبُولَ والإِذْعَانَ، فلذلك لم تَنْفَعْهُ وخُذِلَ عِنْدَ مَوْتِهِ، فكان النَّبِيُّ -عليه الصلاة والسلام-يقول: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ». ولكنه لم يقل<sup>(٢)</sup>، نسألُ الله العَافِيَةَ.

ثم قال المؤلف: «الفِرَاءَةُ في القَامُوسِ»؛ المَقْصُودُ: مُرَاجَعَتُه، أَمَّا قراءة الْقَامُوسِ فَمَهُمَا قَرَأْتَ لا تَسْتَفِيدُ الْفَائِدَةَ الْمُرْجُوَّةَ، لكن فيه مُقَدِّمَات مَشْرُوحَة. جيدةٌ في الصرف، لو قرأها الإنسانُ يكون ذلك طيبًا.

وهنا مَسْأَلَةٌ تَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ النَّحْوِ واللُّغَةِ وهي: بعضُ طلبة العلم يَتَكَاسَلُ في تَعَلَّمِ النَّحْو لصُعُوبَتِهِ، والجواب أن نَقُولَ: لا بَأْسَ أن يَبْدَأَ بِغَيْرِهِ قَبْلَهُ ولا يَضُرُّ، وكم من علماءٍ فُقَهَاء يُشَار إليهم بالبنان، يَلْحَنُونَ في فِقْهِهم، لكن لا شك أن علم العَرَبِيَّةِ يُعِينَ على فهم القرآن والسُّنَّة، ويُجَمِّلُ الكلامَ، فلو سَمِعْتَ رَجُلًا يقول: «جاء زيدًا راكبٌ» لَجَجْتَ الكَلَامَ، مع أن المعْنَى واضحٌ عند المتكلم، وكثيرٌ من النَّاسِ يَضِيقُ صَدْرُهُ جدًّا إذا سمع قارئًا يَلْحَنُ.

البداية والنهاية (٣/ ٥٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا نَهْدِى مَنْ أَخْبَبْتَ﴾، رقم (٢٧٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل عي صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٣٩).

وكانوا مع ذلك بَأْخُذُونَ بِجَرْد المُطَوَّلات؛ مثل «تاريخ ابن جَرِير»، وابن كثير، وتفسيريها، ويُركِّزُونَ على كُتُب شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّةَ، وتلميذِه ابنِ الفَيِّمِ –رحمها الله تعالى–، وكتب أئمَّة الدعوة وفَتَاويهم، لا سيما تُحَرَّرَاتهم في الاعتقاد.[1]

ولكن كما قاله مشايخنا: إن النَّحْوَ بابُهُ من حَدِيدٍ وجَوْفُهُ من قَصَبٍ، يَعْنِي: أَنَّهُ سَهْلٌ فادْخُلِ الْبَابَ والباقِي يكون سَهْلًا عليك، وهذا حقيقةٌ لا سيماً إذا وُفِّقَ الإنسان لمعلم يُكْثِرُ ضَرْبَ الأمثلة، فإنه يُسَهِّلُ عليه علم النحو.

وهنا مسألة: قراءةً أَشْعَارِ العَرَبِ يَمُرُّ في بعض منها شيءٌ من الغَزَل، فها مَوْقِفُ طالبِ العِلْم؟

والجواب: الإنسان الذي لا يُحرِّكُهُ هذا الغزلُ فلا بأس من قراءتها، وأما الذي يُحرُّكُهُ ويَخْشَى على نفسه منه فليَتَجَنَّبُهُ.

[1] المؤلف في هذه الفقرة يتحدث عن طَلَبِ العلم في قُطْرِنَا، ليس عن طلب العلم في قُطْرِنَا، ليس عن طلب العلم عُمُومًا، فهذه الكُتُبُ التِّي عَيَّنَهَا، إنها هي في قُطْرِنَا، وقد يكون ما يُسَاوِيهَا أو يشَابِهُهَا في الأقطار الأخرى، على النَّمَطِ نفسه.

وأما قوله: ﴿ يُركِّرُونَ على كُتُب شيخِ الإسلامُ ابن تَيْمِيَّةَ، وتلميذِه ابنِ القَيِّمِ -رحمها الله تعالى - ﴿ فَهَذَا صَحِيحٌ ، فَعَالَبُ الْمُتَأَخِّرِينَ عليه ، وكان شيخُنَا عبد الرحمن بن سعدي -رحمه الله - يَحُثُنَا على قراءة كُتُبِ شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحمه الله تعالى - ؛ لأن فيها من التَّحْقِيقِ والتَّحْرِيرِ والتَّقْعِيدِ ما لا يوجد في غيرها ، وغُيسٌ وأنت تقرأ أن كلامَهُمَا يَنْبُعُ من القَلْبِ ، وهذا يُؤثّرُ في في الإيهانِ .

وهكذا كانت الأوقاتُ عامرةً في الطلب، ومجالِسِ العِلْمِ، فبعدَ صلاةِ الفجرِ إلى ارتفاع الضَّحَى، ثم تكونُ القيلولةُ قُبَيْلِ صلاة الظهر، وفي أعقابِ جَمِيع الصلوات الخمس تُعْقَدُ الدُّرُوسُ، وكانوا في أدب جَمِّ، وتَقْدِيرٍ بِعِزَّةِ نَفْسٍ من الطَّرَفَيْنِ على منهجِ السلفِ الصالح -رحهم الله تعالى-، ولذا أدركوا وصار منهم في عِداد الأثمةِ في العِلْمِ جَمْعٌ غفير، والحمد لله رب العالمين.

فهل من عودة إلى أَصَالَةِ الطَّلَبِ في دراسة المُختصَراتِ المُعتمَدةِ، لا على المُذكِّرات، وفي حفظها، لا الاعتباد على الفهم فحسب، حتى ضاع الطلاب فلا حفظ ولا فهم!<sup>[1]</sup>

وأما تَمُثِيلُ المؤلفِ بتَارِيخِ ابنِ جَرِير وابنِ كَثِيرٍ، فهذا لا بأس به عند المراجعة، أما كَوْنُ الإنسانِ يَجْعَلُهُ قراءةً يَقْرَأُهَا فَهَذَا طَوِيلٌ، ربها يقطع عليه وقتًا كثيرًا.

وقوله: «كُتُب أَئِمَّةِ الدَّعْوَةِ»، المرادُ بِهِمْ أئمة دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وبَنُوهُ وأَحْفَادُهُ ومن تتدمذ عليه.

[1] نوله: افهل من عودة إلى أَصَالَةِ الطَّلَبِ في دراسة المختصراتِ المعتمدةِ، لا على المذكِّرات المعتمدةِ لا على المذكِّرات المعرفة المن لا يَعْرِفُ من هذا الفَنِّ إلا المعرفة السَّطْحِيَّة، فتَجِدُهُ يلْتَمِسُ كَلِهَاتٍ من هذا أو كلمات من هذا، ولا يكونُ الكلامُ مُحَرَّرًا مُتَنَاسِقًا، لكن هذه الكتب القديمة الأصيلة محررة مُتَنَاسِقَة مُخدُّومَة .

وما ذكره المؤلف: «من الجِفْظِ»، فالحفظ هو الأصل، فَعِلْمٌ بلا حِفْظٍ يَزُولُ سَرِيعًا، وكانوا يَخْدَعُونَنَا لمَا كُنَّا في الطَّلَبِ بقولهم: لا تُتْعِبْ نَفْسَكَ بحِفْظِ المَتْنِ، عليك بالفَهْمِ، الفَهْمَ الفَهْمَ.

### وفي خُلوِّ التَّلْقِينِ من الزَّغَل والشَّوَائبِ والكَدَرِ، سَيْرٌ على مِنْهَاجِ السَّلَف؟ والله المُسْتَعَانُ.<sup>[1]</sup>

لكننا وجدنا أننا لم نحفظ شيئًا إلا ما كان عندنا من حفظ سابق، فنفَعنا الله العلم كثيرً، وتعالى - بِهَا حَفْظِنَا من المتون، ولولا أنَّ الله نَفَعَنَا بِذَلِكَ لَضَاعَ علينا علمٌ كَثِيرٌ، فلا تَغْتَرُ بمن يقول: الفهم، ولهذا هؤلاء الدعاة إلى الفَهْم لو سَأَلْتَهُمْ أو نَاقَشْتَهُمْ لو جدتهم ضعفاء في العلم ليس عندهم إلا عِلْمٌ ضَحْلٌ، قال -سبحانه وتعالى -: ﴿ كَثَرَكِ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْنَانُ مَا مُحَقَّ إِذَا جَاءَهُ لَوْ بَعِدْهُ شَيْئًا ﴾ [النور:٣٩].

[١] قوله: «خلو التلقين»؛ يعني: خُلُوَّ تَلْقِينِ العِلْم من الزَّغَلِ والشَّوَائبِ والكَدَرِ.

وقوله: «سَيْرٌ على مِنْهَاجِ السَّلَفِ»؛ يعْنِي: يَنْبَغِي للعَالِمِ والْمُتَعَلِّمِ أَن يكون التعليمُ والتَّعَلِّمُ منها، خَالِيًا من هَذِهِ العُيُّوبِ.

بل يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ صَافِيًا، فَيُوَصِّلُ المعلمُ العلومَ إلى الطَّلَابِ، دونَ الاسْتِعْلَاءِ عليهم، أو إطهارِ عِلْمِهِ عليهم، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وكذلك يَكُونُ التَّلْمِيدُ واثِقًا مُطْمَئِنًا إلى ما يقوله مُعَلِّمُهُ، لأنه إذا كان بتعلم وحالهُ: (أنا أَتَعَلَّمُ مِنْهُ الآن، ولكن إذا خرجتُ أبحث عن عَالمِ آخر)، فكأنَّهُ بقوله هذا لم يَأْخُذُ عن هَذَا العالمِ أَخْذَ وَاثِقِ أو مُسْتَلْهِم، وهذا يُضَيِّعُهُ بلا فَكَأَنَّهُ بقوله هذا لم يَأْخُذُ عن هَذَا العالمِ أَخْذَ وَاثِق، فإذَا كَبُرَ وتَرَعْرَعَ في العِلْم، مَنْ لَكن إذا أَخَذَ عَنِ العَالمِ أَخْذَ مُسْتَفِيدٍ واثِق، فإذَا كَبُرَ وتَرَعْرَعَ في العِلْم، وصَارَت عِنْدَهُ مَلكَةٌ فلا مَانِعَ أَن يُخَالِفَ شَيْخَهُ فيها يَرَى أن الصَّوَابَ في خِلَافِهِ، وصَارَت عِنْدَهُ مَلكَةٌ فلا مَانِعَ أَن يُخَالِفَ شَيْخَهُ فيها يَرَى أن الصَّوَابَ في خِلَافِهِ، لكن ما دام في زَمَنِ الطَّلَبِ فَلْيَتَكِئُ على مَنْ يَتَعَلَّمُ على بَدَيْهِ، وليَأْخُذُ كَلَامَه باطْمِثْنَانِ، حتى يَرْسُخَ.

وقال الحافظ عثمانُ بنُ خَرَّزَاذَ (م سنة ٢٨٧هـ) -رحمه الله-(١): «يَحْتَاجُ صاحبُ الحديث إلى خُس، فإن عُدِمَت واحدةٌ فهي نَقْصٌ: بحتاجُ إلى عَقْلٍ جَيِّدٍ، ودِينٍ، وضَبْطِ، وحَذَاقَةِ بالصناعة، مع أَمَانَةِ تُعْرَفُ منه».

قلتُ -أي الذهبيّ-: «الأمانةُ جزءٌ من الدِّينِ، والضبطُ داخلٌ في الحِذْقِ، فالذي بحتاج إليه الحَافِظُ أَنْ يَكُونَ: تَقِيَّا، ذَكِيًّا، نَحْوِيًّا، لُغَوِيًّا، زُكِيًّا، حَيِيًّا، سَلَفِيًّا، يَكْفيه أَنْ يَكُونَ: تَقِيًّا، ذَكِيًّا، نَحْوِيًّا، لُغَوِيًّا، زُكِيًّا، حَيِيًّا، سَلَفِيًّا، يَكْفيه أَنْ يكتُب بيتَدْيهِ مائتي مُجلَّدٍ، ويُحَصِّلَ من الدَّوَاوينِ المعتبرةِ خمسَ مِئةِ مُجلَّدٍ، وألَّا يَفْتُرَ من طلبِ العلم إلى المات، بنيَّةٍ خالصةٍ وتواضعٍ، وإلا فلا يَتَعَنَّ». اهـ [11]

[١] ما نقله المؤلف من شُرُوطِ الذَّهَبِيِّ، وهِيَ شُرُوطٌ ثَقِيلَةٌ، ولو اقتصرنا على كلام الحافظ عثمانُ بنُ خَرَّزَاذَ، لكانَ أَحْسَنَ.

فَالْأَمَانَةُ جُزْءٌ مِن الدِّينِ فَتَدْخُلُ فِي قوله: «يُحَتَاجُ إِلَى عَقْلٍ جَيِّدٍ». والضَّبْطُ داخِلُ فِ «الجِذْقِ»؛ وحِذْقُ الشيءِ بمعنى: فَهْمِهِ وإدْرَاكِهِ جَيَّدًا.

يبقى من الحمس ثلاثة، لكن الذهبي أضاف إلينا أكثر من الثَّلاثَةِ فيحتاج أن يكون: «تَقِيًّا»، والتَّقْوَى رَأْسُ كُلِّ عِبَادَةٍ، وهي الأصل، والتقوى: هِي فِعْلُ أُوَامِرِ الله واجْتِنَابُ نَواهِبهِ، لأن الوقايةَ من عذاب الله تكون بذلك.

وقوله: «ذَكِيًّا»؛ الذَّكَاءُ ضِدُّ الغَبَاءِ، وهو الفِطْنَةُ.

 <sup>(</sup>١) هو الحافظ، النّبَت، شيخ الإسلام، أبو عمرو بن أبي أحمد، وهو: عثبان بن عبد الله بن محمد بن خُرِّزَاذَ الطّبَري، ثم البصري، نزيل أَنْطَاكِية وعالمها. قال المؤلف في الحاشية: سِبر أعلام النبلاء
 (٣٧٨/١٣).

وكم مِنْ إنسان حَافِظٍ وليس ذكيًّا، وكان رجل ممن سَبَقَ حَافِظًا جِدًّا، سريعَ الحفظِ بطئ النَّسْيَانِ، حَفِظ (الفروع) لابن مُفْلِح، وهي ثلاثة مُجُلَّدَاتٍ كبار، وهو حاوِ لجميع الوِفَاقِ والجِلَافِ، وكان يَخْفَظُهُ كها يَخْفَظُ الفاتحة، لكن لا يَفْهَمُ منه شيئًا؛ لأنَّهُ غيرُ ذَكِيٍّ ولا يَنْتَفِعُ به، وكانوا يخرجون به، أو يأتون إليه على أنه نُسْخَةً، إذا اختلفوا في شيء رَاجَعُوهُ، ماذا قال ابن مفلح في المسألة الفلانية، فيسرد لهم فيكون كتابَ مُرَاجَعَةٍ.

وبعضُ الناس يكون عنده ذَكَاءٌ مُتَوَقِّدٌ، لكن ليس عنده حافظة.

وقوله: «نَحْوِيًّا لُغَويًّا» النَّحْوي هو: الذي يَعْتَنِي بالإعرابِ والبِنَاءِ، وهو مختَصُّ بأواخرِ الكلمات.

اللُّغَوِيُّ: يدخل فيه عِلْمُ الصَّرْ فِ وعلم مُفْرَدَاتِ اللُّغَةِ.

وعلى هذا فلا بُدَّ من مُرَاجَعَةِ كُتُبِ النَّحْو والصَّرْفِ، وكتب اللُّغَةِ كالقَامُوسِ، ولِسَانِ العَرَبِ، وغير ذلك.

وقوله: ﴿ زَكَيًّا ﴾؛ الزَّكِيُّ والتَّقِيُّ: معنَاهُمَا مُتَقَارِبٌ فإن اجتمعا فيَنْبَغِي أَن يُحْمَلَ التَّقِيُّ على من تَرَكَ اللَّحَرَّمَاتِ، والزَّكِيُّ على مَنْ قَامَ بِاللَّامُورَاتِ.

وقد قال شيخ الإسلام -رحمه الله- كلمةً في أَهْلِ الكَلَام (١): "إنَّهُمْ أُوتُوا فُهُومًا وما أُوتُوا عُلُومًا "؛ يَعْنِي: عِنْدَهُمْ فَهُمٌّ لكنْ ليسَ عِنْدَهُمْ علم، "وأُوتُوا ذَكَاءً ومَا أُوتُوا زَكَاءً». يعنِي: أَذْكِيَاءَ لكنَّهُمْ لَيْسُوا أَزْكِيَاء.

<sup>(</sup>١) العقود الدرية (ص:١١٠)، والفتوى الحموية الكبرى (ص:٥٧)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١١٩).

وقوله: «حَيِيًّا»؛ لكن بِشَرْطِ أَلَّا يَمْنَعهُ حَيَاؤُه من طَلَبِ العلم، ولهذا قَالَ بَعْضُهُمْ: «لا يَنَالُ العِلْمُ حَيِيٍّ ولا مُسْتَكْبِرٌ» (()، نَعَمْ يَكُونُ حَيِيًّا لكنَّه لا يَمْنَعُهُ ذلك من أن يَطْلُبَ الحَقَّ، قالت أم سُلَيْم للرسول ﷺ: إِنَّ الله لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الحُقِّ، فَهَلْ عَلَى المَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا احْتَلَمَتُ ؟ قال: «تَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتِ المَاءَ» (١).

وقوله: «سَلَفِيًّا»؛ يعْنِي: يَأْخُذُ بِطَرِيقِ انسَّلَفِ فِي العَقِيدَةِ والأَدَبِ والعَمَلِ والعَمَلِ والعَمَلِ والمَنْهَجِ وفِي كُل شيء؛ لأنَّ السَّلَفَ هم صَدْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ، الذين قال فيهم رسولُ الله ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، " .

وقوله: «يَكْفِيهِ أَنْ يَكْتُبَ بِيَدَيْهِ مَاثَتِي مُجَلَّدٍ»؛ نقول: نُعَزِّي أَنْفُسَنَا أَنَّ الْمَجَلَّدَاتِ عِنْدَهُمْ قليلةٌ قد يَكُونُ المجلد عندهم خَمْسِينَ صَفْحَةً، فإنْ كَانَ هَذَا هو الْمَرَادُ فَلَعَلَّ الله أَن يُعِينَنَا عليها.

وإن كانَ المرادُ المُجَلَّدُ المعروف الذي عدد صفحاته ستمئة صفحة، فالوَاحِدُ مِنَّا لو بَقِى لَيْلًا ونَهَارًا مَا أَظُنَّه يَكْتُبُ مئتي مُـجَلَّدٍ في ستمئة صفحة، فالمحصلة اثنا عشَرَ ألف.

وقوله: «ويُحَصِّلَ من الدَّوَاوينِ المعتبرةِ خمسَمِئةِ مُجَلَّدِ»؛ وأين الذَّي عِنْدَهُ مَكْتَبَةً فيها خسَمِئةِ مجلد؟! على كل حال هم يَقُولُونَ على قَدْرِ حَالِهِمْ، ونقول: الله المستعان.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحياء في العلم، رقم (١/ ٢٢٨) معلقًا.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحياء في العلم، رقم (١٣٠)، ومسلم: كتاب الحيض، باب
 وجوب الغسل، رقم (٣١٠).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور، رقم (٢٥٠٨)، ومسلم:
 كتاب فضائل الصحابة، باب أفضل الصحابة، رقم (٢٥٣٥).

وقوله: «وألّا يَفْتُرَ مِنْ طَلَبِ العلم إلى المات»؛ وهذا صحيحٌ، فينبغي لطالب العلم ألا يَفْتُر؛ لأنّه إذا عَرَّدَ نَفْسَهُ الفُتُورَ والكَسَل اعتاد ذلك، ومن طَلَب العُلَا سَهِرَ النَّبَالي، ويقال: «أَعْطِ العِلْمَ كُلَّكَ تُدْرِكْ بَعْضَهُ، وأَعْطِهِ بَعْضَكَ يَفُتُكَ كُلَّه» (١)؛ فالعِلمُ يُخْتَاجُ إلى تَعْبِ وعَنَاء، لكني أقول: إنّ الإنسان إذا ترَعْرَعَ في العلم سَهُلَ عليه أن يَعْلَمَ أشياءَ قد لا تكون في بُطُونِ الكُتُبِ، لا سِيبًا مع النيّةِ الحَالِصةِ وإرادَةِ الحَقِ والحكم بِشَرْعِ الله، فإنَّ الله -تعالى - يَهَبُهُ عِلْمًا لا يَطْرَأُ على بَالِهِ، ولا يَجِدُهُ في الكتبِ في مَظَائبًا ولا يَجِدُهُ في الكتبِ في مَظَائبًا ولا يَجِدُهُ في الكتبِ في مَظَائبًا ولا يَجِدُهُ أَن الله على الله عَلَيْ وَبَدْنَا الحَلَّ؛ لأنَّ بَرَكَةَ القُرْآنِ والسُّنَةِ لا يُضَاهِيهَا أيُّ بركة.

وقوله: «بنيَّةٍ خالصةٍ وتواضع»؛ التَّوَاضُعُ من أهمِّ ما يَكُونُ، أسألُ الله أن يَرُزُقَنِي وإِيَّاكُمْ التَّوَاضُعَ للحَقِّ والحَلْقِ.

إِن التَّوَاضُعَ من أهم الأشياء لطالبِ العلمِ، لأنَّ التَّوَاضُعَ خُلُقٌ من الأَخْلَقِ العَلمِ، لأنَّ التَّوَاضُعَ خُلُقٌ من الأَخْلَقِ العَظِيمَةِ التِّي قال الله تعالى فيها لرسوله -صلى الله عليه وسلم-: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [الفلم:٢]، فأعظمُ النَّاس تَوَاضُعًا رسولُ الله ﷺ، مع أنَّهُ أَشْرَفُهُمْ مَقَامًا عند الله ورُثْبَةً.

وقوله: «وإِلَّا فَلَا يَتَعَنَّ<sup>1</sup>؛ يعني: لا يُتْعِبْ نَفْسَهُ إذا لم يَتَّصِفْ بالصفات السابقة، ولكن نقول: عفا الله عنك يا ذَهَبِيًّا ارجع إلى قول الله تعالى: ﴿فَالنَّقُوااللهَ مَا اَسْتَطَعْتُمُ ﴾ [التغابن:١٦]، ولنُعَامِلِ لنَّاسَ بها يمكن أن يقومُ وا بِهِ، وإلَّا لَنَفَرَ النَّاسُ

<sup>(</sup>١) غذاء الألباب للسفاريني (٢/٢٤٤).

#### ١٧- تلقي العلم عن الأشياخ:

الأصلُ في الطَّلَب أن يكونَ بِطَرِيقِ التَّلقين والتَّلقِي عن الأَسَانِيذِ، والمُثانَنةِ (أُ للأَشياخِ، والأَخْذِ من أَفْوَاهِ الرِّجَالِ، لا مِنَ الصَّحُف وبُطُونِ الكُتُبِ، والأولُ من باب أَخْذِ النَّسيبِ عن النَّسيبِ الناطق، وهو المُعَلِّمُ، أما الثَّاني عن الكِتَابِ، فهو جمادٌ، فأنَّى له اتصالُ النَّسبِ؟ [1]

فلو قُلْنَا للطالب: يَكْفِيكَ أَن تَكْتُبَ مئتي مجلد بيديك، وهذا الكفاية وإلا فالأكمل خُسمئة أو ستمئة مجلد.

ويَكْفِيكَ أَن يَكُون عِنْدَك مِن الدَّوَاوِينِ خَمْسِمَتْه مُجَلَّدٍ، والأَكْمَلُ أَلَفُ مُجَلَّد.

فلو قلنا للطالب هذا، لثَقُلَ عليه الطَّلَبُ، لكن نقول: يَكْفِيكَ أَذْ تَكْتُبَ بِيَدِكَ مَا تَقْدِرُ عليه، بشرط الجِرْصِ والنَّشَاطِ في طَلَبِ العِلْمِ، والله الموفق.

[١] إِنَّ هِمَّا يَنْبَغِي لِطَالِبِ العلم مُرَاعَاتُهِ أَن يَتَلَقَّى العِلْمَ منَ الأَشْيَاخِ؛ لأنه يَسْتَفِيدُ بذلك فوائد عدة:

الفائدة الأولى: اختصارُ الطِّرِينُ؛ فَبَدَلًا من أَنْ يَذْهَبَ يُقَلِّبُ فِي بُطُونِ الكتب وما هو القول الضعيف وما من القرلُ الرَّاجِحُ وما سَبُّبُ رُجْحَانِهِ، وما هو القول الضعيف وما سَبَبُ ضَعْفِه، بدلًا من ذلك كُلِّه، يَمُدُّ إليه المُعلِّمُ ذلكَ بِطَرِيقٍ سَهْلٍ، ويَعْرِضُ له خلافَ أهلِ العلم في مسائل على قَوْلَيْنِ، أو ثلاثة، أو أكثر مع بيان الرَّاجِحِ والدَّلِيل، وهذا لا شك أنه نافع لطالب العلم.

الفائدة الثانية: الشُّرْعَةُ في الإِدْرَاكِ، فطَالِبُ العِلْمِ إِذَا كَانَ يَقْرَأُ على عَالمٍ فإنه

 <sup>(</sup>١) الثافنة: المجالسة، والمراد بها هنا معجالسة العلماء لتنقي العلم عنهم، وانظر لسان العرب
 (٧٨/١٣).

وقد قِيل: "مَن دَخَلَ فِي العِلْمِ وحُدَهُ خَرَجَ وَحُدَهُ" أَي: مَن دَخَلَ فِي طَلَبِ العِلْمِ العِلْمِ وحُدَهُ خَرَجَ وَحُدَهُ" أَي: مَن دَخَلَ فِي طَلَبِ العِلْمِ بلا شَيْخ خَرَجَ منه بلا عِلْم؛ إذ العِلمُ صَنْعَةٌ، وكُلُّ صَنْعَةٍ تَحُتَاجُ إلى صَانِعٍ، فلا بُدَّ إذًا لتعلَّمِهَا من مُعَلِّمِهَا الحَّاذِقُ. [1]

وهذا يكادُ يَكُونُ مَحَلَّ إِجْمَاعِ كلمةٍ من أهل العلم؛ إلا مَنْ شَذَّ مثل: علي بن رضوان المِصري الطَّبِيب (م سنة ٤٥٣هـ)، وقد رد عليه علماء عصره ومَنْ بَعْدَهُمْ.

يُدْرِكُ بِسُرْعَةٍ أَكثَرَ القراءة في الكتب؛ لأنَّهُ إذا قَرَأَ في الكُتْبِ رُبَّيَا تَمَّرُ عليه العِبَارَاتُ المُشْكِلَةُ والغَامِضَةُ، فيحتاج إلى التَّدَبَّرِ وتَكْرَارِ العبارة، مِمَّا يأخذ منه الوقتَ والجُهْدَ، وربها فَهِمَهَا على وَجْهِ خطأ وعَمِلَ بِهَا.

الفائدة الثالثة: الرَّبْطُ بين طُلَّابِ العلمِ والعُلْمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ، فيكون ارتباط بينَ أهلِ العلمِ من الصِّغَرِ إلى الْكِبَرِ.

فهذه من فوائد تلقي العلم عن الأشياخ، ولكن سبق أنَّ الوَاجِبَ أن يَخْتَارَ الإنسانُ من العلماء من هُوَ ثِقَةٌ أَمِينٌ قَوِيٌّ، وعنده عِلْمٌ وإِدْرَاكُ، ليس علمه سَطْحيًّا، وعندهُ أَمَانَةٌ، وعِنْدَهُ عِبَادَةٌ فإن الطالب يَقْتَدِي بِمُعَلِّمِهِ.

[1] هذا صحيحٌ، وقد قِيلَ: «إنَّ مَنْ كَانَ دَلِيلُهُ كِتَابُهُ فَخَطَؤهُ أكثرُ من صَوَابِهِ»، هذا هو الغالبُ بلا شَكَّ، لكن قد يَنْدُرُ من النَّاسِ مَنْ يُكرِّسُ جُهُودَهُ تَكْرِيسًا عِظِيبًا، ولا سيها إذا لم يكنْ عِنْدَهُ من يَتَلَقَّى العلم عنده، فيَعْتَمِدُ اعتهادًا كامِلًا على الله -عز وجل-، ويَذْأَبُ لَيْلًا ونهارًا ويُحَصُّلُ منَ الْعِلْمِ ما يُحَصِّلُ، وإن لم يكنْ لَهُ شَيْخٌ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الجواهر والدُّرَر للسَّخَاوي (١/ ٥٨).

قال الحافظُ الذهبيُّ -رحمه الله- في ترجمته له (۱): «ولم يكن له شبخٌ، بل اشْتَغَلَ بالأَخْذِ عن الكُتُب، وصنَّفَ كِتَابًا في تَحْصِيلِ الصِّنَاعَةِ من الكتب، وأَنَّهَا أوفقُ من المُعَلِّمِين، وهذا غلط». اهـ.

وقد بسط الصَّفَدِي في (الوافي) الردَّ عَلَيْهِ، وعنه الزَّبيديُّ في (شرح الإحياءِ) عَنْ عَدْدٍ من العُلَمَاءِ مُعَلِّلينَ له بعدَّةِ عِلَلٍ؛ مِنْهَا مَا قَالَهُ ابنُ بَطْلَان في الرَّدِّ عليه:

«السادسة: يُوجَدُ في الكِتَابِ أشياءُ تَصُدُّ عَن العِلْمِ، وهي مَعْدُومَةٌ عند المعلِّم، وهي التَّصْحِيفُ العَارِضُ من اشْتِبَاهِ الْحُرُوفِ مَعَ عَدَمِ اللَّفْظِ، والغَلَطُ بِزَوَ غانِ البَصَرِ، وقِلَّةُ الخِبْرَةِ بالإعرابِ، أو فَسَادُ الموجودِ منه، وإصلاحُ الكِتَاب، وسُقْم وكِتَابَةُ ما لا يُقْرأ، وقراءةُ ما لا يُكْتب، ومَنْهَبُ صَاحِبِ الكِتَابِ، وسُقْم النَّسْخِ، ورَدَاءَةُ النَّقْلِ، وإِدْمَاجِ القارِئ مواضع المقاطع، وخَلَّطُ مَبَادِئ التَّعْلِيم، وذِكر ألفاظٍ مُصطلح علَيْهَا في تلك الصناعةِ، وألفاظ يُونَانِيَّةٍ لم يُحْرِجُها الناقلُ من اللغة، كالنَّورُوس، فهذه كلها مُعوِّقة عن العلم، وقد استراح المتعلمُ من تكلُّفها عند قراءته على المعلِّم، وإذا كان الأمرُ على هذه الصورة، فالقراءةُ على العلماء أجدى وأفضلُ من قراءة الإنسان لنفسه، وهو ما أردنا بيانه...

قال الصَّفَدِي: ولهذا قال العلهاء: ﴿ لا تَأْخَذِ العلمَ مَن صَحَفِيٍّ ولا مَن مُصْحَفِيٍّ ولا مَن مُصْحَفِيً ولا الحديثَ مُصْحَفِيً ولا الحديثَ وغيرَه على من أخذ ذلك من الصُّحُف... ». اهـ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٠٥).

 <sup>(</sup>۲) اجرح والتعديل (۲/ ۳۱)، وتصحيفات المحدثين (۱/۷)، والتمهيد (۱/۲3)، وفتح المغيث
 (۲/ ۲۳۲).

والدليلُ الماديُّ القائم على بطلان نَظْرَةِ ابن رُضُوان: أَنَّك تَرَى آلاف النراجم والسِّيرِ على اختلاف الأزمان ومرِّ الأَعْصَارِ وتَنَوُّع المعارف، مشحونة بتسمية الشيوخ والتلاميذ، ومستقلُّ من ذلك ومستكثرٌ، وانظر شَذرة من المُكْثِرينَ عن الشيوخ حتى بلغ بعضهم الألوف كما في (العُزَّاب) من (الإسفار) لرَاقِمِهِ.

وكان أبو حَبَّان محمد يوسف الأندلسي (م سنة ٧٤٥ هـ) (١) إذا ذُكِرَ عنده ابنُ مالك يقول: (أين شيوخُه؟).

«وقال الوليد(٢): كان الأورزاعِي يقول: كان هذا العلمُ كريمًا يَتَلَقَّاهُ الرجال بينهم، فلها دخل في الكتب، دخل فيه غير أهله.

وروى مثلَها ابنُ المبارك عن الأوزاعي».

ولا ربب أن الأخذ من الصَّحُف وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيها في ذلك العصر، حيث لم يكن بعدُ نَقْطٌ ولا شَكْلٌ، فتتصحَّف الكلمة بها يُجِيل المعنى، ولا يَقَعُ مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم، بخلاف الرواية من كتابٍ مُحَرَّر». اهـ.

ولابن خَلدون مبحثٌ نفيسٌ في هذا، كما في «المقدِّمة»(٢) له. [١]

[1] هذه الكلمات فيها ما أشرنا إليه من قبل أن الأُخْذَ منَ العُلْمَاءِ والمُشَايِخِ أَفْضَلُ من الأُخْذِ من الْكُتُبِ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: مقدمة التحقيق لكتاب «الغنية» للقاضي عياض (ص:١٦-١٧).

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: السير (٧/ ١١٤).

<sup>(4) (3/0371).</sup> 

وبيَّن فيها نقله هنا في الرَّدِّ على ابن رضوان، فال: «يُوجَدُ في الكِتَابِ أشياءُ تَصُدُّ عَن العِلْمِ، وهي مَعْدُومَةٌ عند المعلِّم، وهِيَ التَّصْحِيفُ العَارِضِ من اشْتِبَاهِ الحُرُّوفِ مَعَ عَدَم اللَّفْظِ»، وكانوا فيها سَبَقَ بَكْتُبُونَ بلا نَقْطٍ، فيُخْطِئُ الإنسانُ.

فمثلًا رُبَّهَا تَجِدُ كلمةَ «بَزُّه اشتريتُ بَزَّا بِصَاعِ من تَمْرِ بُدُونِ مُقَايَضَةٍ، إذا لمَ يَكُنْ فِيهَا نَقْطَةٌ فَتَكُونُ برَّا. ومعلوم أنَّكَ إذَا اشْتَرَيْتَ برَّا بِتَمْرِ بِدُونَ مُقَايَضَةٍ، فالبيع غير صحيح، فتختلفُ الأحكامُ باختلافِ النَّقْطِ.

كذلك قوله: «الغَلَطُّ بِزَوَغَانِ البَّصَرِ»؛ يعني: يَزِيغُ البَصَرُ فَيرَى الكلمةَ على صُورَةٍ غيرِ حَقِيقَتِهَا؛ لا سِيَّما إذا كان الكتابُ ليسَ جَيْدًا.

فمثلًا بعض الناس: إذا كتب كلمةَ (زَيْن) رَبَطَ طَرَفَ النُّونِ بِطَرَفِهَا الأولُ، فتكُونُ كَأَنَّه (إِيهِ) فَيَحْصُلُ الحَطَأُ.

وكذلكَ قِلَّةُ الحِبْرَةِ بالإِعْرَابِ، والإعرابِ لَهُ أَثَرٌ فِي تَغَيُّرِ المَعْنَى فإذا قَرَأَ مثلًا: ﴿وَكَلَمَ اللهَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النسه:١٦٤] ورآها إنسان ولا يَعْرِفُ الإعراب، والكلمة ليست مَشْكُولَةً ربيا يقول: ﴿وكلمَ اللهَ موسى تكليبًا﴾، فَيَخْتَلِفُ المَعْنَى اخْتِلَافًا عظيمًا.

وقوله: ﴿ فَسَادُ الْمَوْجُودِ مِنْهُ ﴾، يعني: من الإعْرَابِ.

وقوله: (وإصْلَاحُ الكِتَابِ، وكِتَابَةُ ما لا يُقْرَأُ، وقِرَاءَةُ ما لا يُكْتَبُ ؟ كل هذا يَغْتَرِي من يَأْخُذُ العِلْمَ عن الكِتَابِ.

وقوله: «كذلك مَذْهَبُ صَاحِبِ الكِتَابِ»؛ ربها يكون مَذْهَبُهُ مَذْهَبَ المُعْتَزِلَةِ، أو الجَهْمِيَّةِ، أو غيره وأنت لا تدري.

وقوله: «كذلك سُقْمُ النَّسْخِ، ورَدَاءَةُ النَّقْلِ، وإِدْمَاجُ القارئِ مَوَاضِعَ المَقَاطِعِ»؛ كلُّ هَذا خَلَلٌ عَظِيمٌ، فإدْمَاجُ مَوَاضِعِ المَقَاطِعِ بأن تَكُونَ الْكَلِمَةُ لا بُدَّ أن نَقِفَ عليها، فيَأْتِي القارِئُ ليقرأ الكِتَابَ فَيقْرَأْهَا مع مَا بَعْدَهَا، ويَخْتَلِفُ المَعْنَى.

وقوله: «وخَلْطُ مَبَادِئ التَّعْلِيمِ»؛ بحيثُ لا يُمَيِّزُ بَعْضَهَا عن بَعْضٍ، بمَعْنَى: أن الْكَاتِبَ قَدْ لَا يَكُونُ مُتْفِنًا فِي تَحْرِيرِ الكِتَابِ، فيَخْلِطُ هذا مَع هَذا، والمُبْتَدِئُ لا يَعْرِفُ.

وقوله: "وذِكر الفاظ مُصطلح علَيْهَا في تلك الصناعةِ"؛ وهُوَ لا يَدْرِي، فَمَثَلًا: يَأْتِيهِ كَلِمَةٌ فِي المُصْطَلَحِ: "مُعْضَلٌ"، "مُنْقَطِعٌ" إذا لم يكُنْ عِنْدَهُ علم أَشْكَلَ عَلَيْهِ هذا الشيءُ.

وقوله: "فهذه كلها مُعوِّقة عن العلم، وقدِ اسْتَرَاحَ المتعلمُ مِنْ تَكَلُّفِهَا عند قراءَتِهِ على المُعلِّمِ، وإذا كان الأمرُ على هذه الصورة، فالقِرَاءَةُ على العلماءِ أَجْدَى وأَفْضَلُ من قِرَاءَةِ الإنسانِ لنَفْسِهِ، وهُوَ مَا أَرَدْنَا بَيَانَهُ ، ثم نقل عن بعض العلماء أنه قال: (لا تأخذِ العلمَ من صُحَفِي، ولا من مُصْحَفِي، يعنى: لا تَقْرَأ الْقُرْآنَ على من قَرأ من المُصْحَفِ، يعنى: المُشْحُفِ، وهذا من قرأ من المُصْحَفِ، ولا الحديث وغيرَه على من أخذ ذلك من الصَّحُفِ»؛ وهذا كُلُّهُ فِيها إذا كانت الكُتُبُ التي يَقْرَأُ مِنْهَا ليس فيها بَيَانٌ.

أما إذا كانَ فيها بَيَانٌ، كالمَوْجُودِ الآن من المصاحف –والحمد لله-، فهو واضِحٌ.

وقوله: «قراءة مَا لا يُكْتَبُ»؛ معناه: أن الإنسانَ يُلْحِقُ كَلِمَةٌ غيرَ مكتوبة، ظنًّا منه أن المَعْنَى لا يَتِمُّ إلا بها، فيقرأُ ما ليس مَكْتُوبًا.

رافخت معيد لاارسي الاختري المستثنر والإن الايووك ب

ولبعضهم<sup>(۱)</sup>:

مهن لم يشهافِهُ عالمُها بأصهولهِ

وكان أبو حَيَّان كثيرًا ما يُنشِد<sup>(٢)</sup>:

يَظُنُّ الْغَمْرُ أَنَّ الْكُنْبَ تَهْدِي وما يدرى الجَهولُ بأن فيها

إذا رُمْستَ العلسومَ بغسير شيخٍ

وتَلتبسُ الأمورُ عليك حتى

أخَا فَهُم لإدراكِ العلومِ فَوامضَ حَيَّرَتْ عَقْلَ الفَهيمِ فَوامضَ حَيَّرَتْ عَقْلَ الفَهيمِ ضَلَلْتَ عن الصراطِ المستقيمِ تصير أضلَّ من «تُوما الحكيمِ»[1]

[1] ثم ذكر المؤلف عددًا من الأبيات الشعرية منها:

من لم يشِافِهُ عالمًا بأصولهِ فيقينُـهُ في المشكلاتِ ظُنونُ

يعنِي: إذا وَرَدَتْ عليه مُشْكِلَةٌ، وقال: الحُنْكُمُ كَذَا وكذا يَقِينًا، فهو ظَنُّ حَتَّى

يَكُونَ عن عَالِمٍ.

وقول الشاعر:

بَطُّنُّ الغَمْرُ أَنَّ الكُتْبَ تَهْدِي

الغَمْرُ هو: الصَّغِيرُ.

وما يدرى الجَهولُ بأن فيها

أخَسا فَهْسِمٍ لإدراكِ العلسومِ

غوامضَ حَـيَّرَتْ عَقْـلَ الفّهـيـم

 <sup>(</sup>١) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص:١٦)، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب
 (٢١٩/٤).

<sup>(</sup>٢) الأبيات في الآداب الشرعية (٢/ ١٢٥).

إذا رُمْتَ العلسومَ بغبر شيخ ضلَلْتَ عن الصَّراطِ المستقيمِ وتَلتبسُ الأمورُ عليك حتى تصيرَ أضلَّ من «تُوما الحكيم»

تُومَا الْحَكِيمُ: مَشْهُورٌ بالغَبَاوَةِ لكنَّهُ يَدَّعِي العلمَ، وقال بعض الشعراء عن

قَــالَ حِمَـادُ الحَكِـيمِ تُومَـا لَـوْ أَنْصَـفُونِ لَكُنْـت أَرْكَـبُ لِأَنْدِـي جَاهِـلٌ مُرَكَّـبُ(۱) لِانْذِـي جَاهِـلٌ مُرَكَّـبُ(۱)

يقول: لو أَنْصَفَ الدَّهْرُ: وهذه الكلمةُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، لكنه قول الشاعر.

كنت أَرْكَبُ: يَعْنِي: أَنْ الحِهَارَ يَرْكَبُ على صاحبه، وليس العكس؛ لأنني جَاهِلٌ مُركَبُ.

وهنا يقول:

إذا رُمْتَ العُلومَ بِغَيْرِ شَيْخٍ وَنَلْتَ بِسُ الْعُلُومُ عَلَيْك حَتَّى وَنَلْتَ بِسُ الْعُلُومُ عَلَيْك حَتَّى تَصَدَّقُ بالبَنَاتِ على دِجَالٍ تَصَدَّقُ بالبَنَاتِ على دِجَالٍ

ضَلَلْت عَنْ الصِّرَ-اطِ المُسْتَقِيمِ تَصِيرَ أَضَلَّ مِنْ تُومَا الْحَكِيمِ يُرِيدُ بَلَاكَ جَنَّاتِ النَّعِيمِ

يعني: أَنَّهُ يُزَوِّجُ بلا مَهْرِ إذا رَأَى شَابَّا فَقِيرًا ليس عنده مَهْرٌ، قال: تَصَدَّفْتُ عليك بهذه الْفَتَاةِ، قال: كها أنك تنصدق -وانظر القياسَ العجيب- بالمَهْرِ الذي يُدْرِكُ به الزَّوْجَة، فَتَصَدَّقْ عليَّ بالزَّوْجَةِ بِدُونِ مَهْرِ.

<sup>(</sup>١) الآداب الشرعية (٢/ ١٢٥)، رنهاية الأرب في فنون الأدب (١٠/ ٦١).

والنكاح بدونِ مَهْرِ لا يجوز؛ لأنَّ الله قال في القرآن الكريم: ﴿وَآمَٰرَآهُ مُّوْمِنَةً إِن وَهَبَتُ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنَّ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِكُمُ اخَالِصَكَةً لَكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحراب: ١٥٠، ولهذا لو شَرَطَ عبى الزَّوْجِ أَلًا مَهْرِ عَلَيْهِ، فللعلماء في هذه المسألة قولان.

القول الأولُ: أَنَّهُ يَثْبُتُ لهَا مَهْرُ الْمِثْلِ. والقول الثاني: لا يَصِحُّ النِّكَاحُ أَصْلًا.

وهو اختيارُ شَيْخِ الإسلامِ ابن تيمية -رحمه الله- قال ('): لأنَّ الله اشْتَرَطَ في الحِلِّ أن يكونَ ذَلِكَ بِمَهْرِ فقال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمُ مَّا وَرَآةَ ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمُّولِكُمْ لَحُصْرِينَ غَيْرُ مُسَافِحِينَ ﴾ [النساء:٢٤]، فإذَا كَانَ عِنْدَكَ بِنْتٌ، ووَجَدْتَ فَقِيرًا يَطْلُبُ زُواجًا، فأَعْطِهِ المَهْرَ، ثم يَخْطِبُها مِنْكَ، وتُزَوِّجُهُ بالمَهْرِ الذي أعطيته.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الفتاوي الكبري (٣/ ٩٠)، ومجموع الفتاوي (٢٩/ ٣٥٢).

رَفَّحُ معِين الأَرْجِيُ الْمُخِثْرِيُّ السِّلَتِين الْافِئْرُ الْمِيْرُوفِي سِن www.moswarat.com





# الفصل الثالث: أدب الطالب مع شيخه 💸 😪



## ١٨- رعايةُ حُرْمَةِ الشَّيْخَ:

بها أن العِلْمَ لا يُؤخَذُ ابتداءً من الكُتُب، بل لا بُدَّ من شَيْخِ تُتقِنُ عليه مَفَاتِيحَ الطَّلَبِ، لِتَأْمَنَ من العِثَار والزَّلَ، فعليك إذًا بالتَّحَلِّي برِعَاية حُرْمَتِه؛ فإنَّ ذلك عُنُوانُ النجاحِ والفلاحِ والتَّحْصِيلِ والتَّوْفِيقِ، فليكُنْ شيخُك عَلَّ إِجْلالِ مِنْكَ وإكرام وتَقْدِيرٍ وتَلَطُّفٍ، فخُذُ بمجَامِعِ الآدَابِ مع شيخِكَ في جُلوسِك معه، والتحدُّثِ إليه، وحُسْنِ السُّوّالِ والاستاع، وحُسْنِ الأدبِ في تَصفُّحِ الكِتَابِ أَمَامَهُ ومع الكِتَابِ، وتَرْكِ التَّطَاوُلِ والْمَاراةِ أَمامَه، وعدم التقدُّمِ عليه الكِتَابِ أَمَامَهُ ومع الكِتَابِ، وتَرْكِ التَّطَاوُلِ والْمَاراةِ أَمامَه، وعدم التقدُّمِ عليه بكلام أو مَداخَلَيه في حديثِهِ ودَرْسِهِ بكلامٍ منك، أو الإلجاحِ عليه و جَواب، متجنبًا الإكثارَ من السُّوَال، لا سيَّا مع شُهُودِ المَلاِ فإن هذا يُوجِب لك الغُرُورَ وله المَلَلَ. [1]

[١] آداب الطَّالِبِ مع شَيْخِهِ من أَهَمِّ الآدَابِ لطَّالِبِ العِلْمِ، ومنها أَن يَعْتَبِرَ شيخَهُ مُعَلِّمًا يُلْقِي إليه الآدَابَ.

والتّلميذُ إذا لم يثِنْ بشيخِه في هذَيْن الأمرَيْن، فإنّه لن يستَفِيدَ منه الفائدة المُرجُوّة، فإذا كَانَ عنده شَكُّ في عِلْمِهِ، كيف يَنْتَفِعُ ؟ ا فأيُّ مَسْأَلَةٍ تَرِدُ على لِسَانِ الشيخ لن يَقْبَلَهَا حتى يسألَ ويَبْحَثَ ؛ وهو خطأ في التّقْدِيرِ من وَجُهِ، وخطأ في التّقَدِيرِ من وَجُهِ آخرَ،

أَمَّا كَوْنُهُ خَطَّاً فِي التَّقْدِيرِ: فإنَّ الشيخَ لن يجلس للتعليم إلا وهو يَرَى أَنَّهُ أَهْلٌ. أَهُلٌ، وأنَّ التَّلْمِيذَ أيضًا لم يأتِ إلى هذا الشَّيْخ إلا وهو يَعْتَقِدُ أَنَّه أَهْلٌ.

وأما كونُه خطاً في المنهج: فلأنَّ الطَّالِبَ إذا سَارَ هذا المَسِيرَ، وسَلَكَ هذا المَشِيرَ، وسَلَكَ هذا المَنْهَجَ فيكون علمُه مَبْنِيًّا على شَفَا جُرُفٍ هَارٍ؛ لأنَّ نَفْسَهُ قَلِقَةٌ، وليس واثِقًا كُلَّ الثُّقَةِ في الشَّيْخِ الذي قَرَأَ عَلَيْهِ، فلذلك يَضِيعُ عليه الوَقْتُ، ويَضِيعُ عَلَيْهِ التَّحْصِيلُ.

وقولُ الشَّيخ: «بها أنَّ العِلْمَ لا يُؤخَذُ ابتداءً من الكُتُب»؛ سَبَقَ الكَلَامُ عليه، وأَنَّهُ يَرَى أَنَّهُ لا يُدَّ من القراءةِ على شَيْخ.

ثم قال المؤلف: «بل لا بُدَّ من شَيْخ تُنقِنُ عليه مَفَاتِيحَ الطَّلَبِ، لِتَأْمَنَ من المِثَارِ والزَّلَ، فعليك إذًا بالتَّحَلِّي برِعَايةٍ خُرْمَتِه؛ فإنَّ ذلك عُنُوانُ النجاحِ والفلاحِ والتَّحْصِيلِ والتَّوْفِيقِ، فليكُنْ شيخُكَ مَحَلَّ إِجْلالٍ مِنْكَ وإكرامٍ وتَقُدِيرٍ وتَلَطُّفٍ». كُلُّ هَذَا صَحِيحٌ.

## وإذا كانَ الطَّالِبُ يَمُرُّ بِشَيْخِهِ ولا يُسَلِّمُ، فهل هذَا منَ الأَدَبِ؟

الجواب: أنه لَيْسَ من الأَدَبِ، فإذا حَاذَى شَيْخَهُ، مَرَّ مَرَّ السَّحَابِ، وعَجِلَ لَيُدُرِكَه، ونحن نذكر عِنْدَمَا كُنَّ طَلَبَةً، إذا رَأَيْنَا شَيْخَنَا مِنْ بعيدٍ نَقِفُ ونُسَلِّمُ.

فمثلًا: إذَا كَانَ عِنْدَ دُخُولِ المَسْجِدِ، ثُمَكَّنُهُ مِن الدخول قَبْلَنَا، وأنا لا أُرِيدُ مِن طُلَّابِي أَن يقِفُوا لِي وأَدْخُلُ قَبْلَهُمْ، فأنا أسمحُ به، إن كان حَقَّا لِي. لكنْ أُرِيدُ إفشاءَ السلامِ الذِي أمرَ الرسول ﷺ به (١)، وقَدْ أَعْجَبَنِي أحدُ الإِخْوَةِ فقد كان

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، رقم (٥٤).

يَمُرُّ بِأَحَدِ مِنَ الطَّلَبَةِ -ولو كَانَ بَعِيدًا- إلا ويُسَلِّمُ عليه، وهذا طَيُّبٌ.

فينبغي لطالبِ العِلْمِ -ولا سِيًّا مَعَ أَقْرَانِهِ- أَنْ يَكُونَ على أَحْسَنِ الآدَابِ.

ثم قال المؤلف: المُحذُ بِمَجَامِعِ الآدَابِ مَعَ شَيْخِكَ فِي جُلُوسِكَ مَعَهُ الْهُ هَذَا سُوءُ أَدَبِ، صحيحٌ، الجُلِسُ جَلْسَةَ الْمُتَأَدِّبِ، فلا تَكُ رِجُلَيْكَ بينَ يَدَيْهِ؛ لأن هَذَا سُوءُ أَدَبِ، ولا تَجْلِسُ مُتَكِنًا فَهَذَا سُوءُ أَدَبِ، لا سيها في مكان الطَلَبِ، أما إذا كُنْتَ في مكان آخرَ فإنَّ الأمرَ أهونُ، وكذلك لا تنحدث إلى شَيْخِكَ وكَأَنَّمَا تَتَحَدَّثُ مع قرينِكَ، بَلْ تَحَدَّ إلى شَيْخِكَ وكَأَنَّمَا تَتَحَدَّثُ مع قرينِكَ، بَلْ تَحَدَّ إلى شَيْخِكَ وكَأَنَّمَا تَتَحَدَّثُ مع قرينِكَ، بَلْ تَحَدَّ إلى أَبِيهِ باحترامٍ وتَوَاضَعِ.

وقوله: «وحُسْنِ السُّؤالِ والاستهاعِ»؛ أي: إذَا سَأَلَ يَسْأَلُ بِهُدُوءِ وِرِفْقٍ، وبعضُهُمْ عند السُّؤَالِ يقولُ: أحسنَ اللهُ إليك، وهذا طَيِّبٌ.

وحسنُ الاستاعِ مُهِمًّ؛ بحيثُ يكونُ قَلْبُكَ وقالَبُكَ مُتَّحِهَا إلى مُحَدِّثِكَ وَمُعَلِّمِكَ، ولا تكُنْ جَالسًا يبَدَنِكَ وقلبُكَ مَشْغُولٌ بغيرِ الدَّرْسِ، فإن هذا يُفَوِّتُ عَلَيْكَ مَشْغُولٌ بغيرِ الدَّرْسِ، فإن هذا يُفَوِّتُ عَلَيْكَ خَيْرًا كثيرًا، فوقتُ جُلُوسِكَ لا بدَّ أن يكونَ مملوكًا للدَّرْسِ، فكيف يذهب الطالبُ بقَلْبهِ يَهِينًا ويسارًا.

وليسَ مِن عَلامات خُضور القلب تَشِخِيصُ العَبْنِ، لَكُنَّهُ قد يَكُونُ قَرِينَةً، وإن كان قرينَةً هَشَّةً، لكنها أحسنُ من النَّظر في الكتاب، ولا تحس أنَّهُ مَعَكَ.

وقوله: «حُسْنُ الأدَبِ فِي تَصَفُّحِ الكِتَابِ أَمَامَهُ، ومَعَ الكِتَابِ! أَشَارِ المَامَةُ، ومَعَ الكِتَابِ! أَشَارِ المَصنَّفُ إِلَى أَدَيَيْنِ مع الكتابِ فِي وُجُودِ المُعَلِّمِ.

الأوَّل: إذَا تَصَفَّحْتَ الكِتَابَ أَن يكونَ بِرِفْقِ تَأَدُّبًا مع الشيخ.

والثَّاني: رِفْقًا بالكتابِ؛ لِئلًّا يَتَمَزَّقَ.

ولهذا قال: «أَمَامَهُ ومع المَحِتَابِ، وتَرْكِ التَّطَاوُلِ والْمُهَارِاةِ أَمامَه».

التَّطَاولُ ليسَ أَمْرًا تَحْسُوسًا مُدْرَكًا بالحِسِّ الظَّاهِرِ، لكنَّ النَّفْسَ تَشْعُرُ بأنَّ السَائِلَ مُتَطُّاولُ، وقد يكونُ هذا لسُوءِ ظَنِّ، وقد يكون لِفَرَاسَةٍ.

والمهاراةُ معناها: مُجَادَلَةُ الشيخِ؛ وصورتها: إذَا سألَ السائلُ فأجابَ الشيخ، قال السائل: وإذا كانَ كذا، فإذا أجاب الشيخُ قال السائل: وإذا كَانَ كَذَا.

فيسأل السائل عن مسألة من المَسَائِلِ فيُجِيبُ العالمُ، ثم يأتي بَمْسَأَلَةٍ فَرْضِيَّةٍ وهكذا، فهذا من الْمَارَاةِ.

أُمَّا الشيءُ الذِّي يُمْكِنُ إيرادُهُ وهو صَحِيحٌ فهذا واضحٌ أنه يُورِدُهُ لأجلِ إزالةِ الإشْكَالِ.

وقوله: «وعَدَم التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ بِكَلَامٍ أَو مَسِيرٍ اللَّهِ فِلا يَنْبَغِي للطَّالِبِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الشيخِ بِكَلَامٍ أَو مسير، ومن صُورٍ ذَلِكَ: أَنَّهُ إذا تَقَدَّمَ الشيخِ مثلًا يريد أن يَخرُجِ من المَسْجِدِ، وكَان جِذَاءُ الطَّالِبِ عن يمينِ الشيخ، والطَّالِبُ عن يسارهِ، مَرَّ يَخرُجِ من المَسْجِدِ، وكَان جِذَاءُ الطَّالِبِ عن يمينِ الشيخ، والطَّالِبُ عن يسارهِ، مَرَّ أَمَامَ الشيخِ ليَأْخُذَ الجِذَاءَ، فهذا تقدُّمُ في المسير، وإِعَاقَةٌ لِسَيْرِ الشَّيْخِ أيضًا، كأنه يقولُ لشَيْخِهِ: انْتَظِرُ حتَّى أَعْبُرَ وأَمُرَّ، وهذا ليسَ مِن الأدَبِ.

وقوله: «أُوْ إِكْثَارِ الكَلامِ عِنْدَهُ»، إكثارُ الْكَلامِ عنده فيه سوءُ أَدَبٍ، لكنَّ المَنَّ المَنَّ المَنَّ المَنَّ المَنَافِ، إذا كان جَالِسَ جِدُّ فَلا يُكْثِرِ الطَّالِبُ من الْكَلَام.

لكن إذا كان مَكَانَ نُزْهَةٍ فلا بأس أن يأتي أحدُ الطَّلَبةِ ويكثرَ الكلام،

ولا تُنادِه باسْمِه مُجَرَّدًا، أو معَ لَقَبِهِ كقولك: يا شيخُ فلان! بل قُلْ: يا شَيخُ فلان! بل قُلْ: يا شَيْخِي! أو يَا شَيْخَنَا! فلا تُسَمِّه؛ فإنه أرفعُ في الأَدَبِ، ولا تُخَاطِبْه بتاء الخطاب، أو تُنَادِيهِ من بُعدٍ من غَيْرِ اضْطَرَارٍ.[1]

ويُؤْنِسَ صَدْرَ الشَّيْخ وصَدْرَ الْحَاضِرِينَ.

وقوله: «أو مُدَاخَلَتِه في حَدِيثِهِ ودَرْسِهِ بكلامٍ مِنْكَ»؛ مداخلته معناها: أن يستمر الشيخُ في كلامه، فَتَأْتِي وتَدْخُلَ في كَلَامِهِ، لَتَقْطَعَ الكلامَ، وهذا لا يصحُّ لا في الدَّرْسِ، ولا خَارِجَ الدَّرْسِ؛ لأنه من شُوءِ الأَدَبِ.

وقوله: «أو الإلجِاحُ عَلَيْهِ في جَوابٍ»؛ الإلحاحُ بالجوابِ هو: أن يَسْأَلَ فيقولُ لهُ الشَّيْخُ: انْتَظِرْ. فيعيد عليه السؤالَ ويُكرِّره.

والصواب إذا قبالَ الشَّيْخُ: انْتَظِرْ، فَانْتَظِرْ حَتَّى يقول لك: مَا سُؤَالُكَ؟ ولا تُلِحَّ عَلَيْهِ.

وقوله: «مُتَجَنَّبًا الإكِثَارَ من السُّؤالِ»؛ لأنَّ بعضَ الناس يُحِبُّ الإكثارَ من السُّؤالِ، وقد يكونُ في غَيْرِ موضوع الدَّرْسِ، حتى يقولَ الشيخُ له: لا تُكْثِر.

وقوله: «لا سِيَّا مَعَ شُهُودِ اللَّاء فإن هذا يُوجِبُ لك الغُرُورَ وله اللَّلَاء وهذا صَحِيحٌ، فإذا كان الْعَالَمُ في مَجْلِسٍ كَبِيرٍ، وتسأل وتسأل، وبعضُ النَّاسِ يُكِيرُ، وتسأل الأولُ، وإذا انتهى بدأ يُكْثِرُونَ من الأَسْئِلَةِ على الشيخ حَتَّى على المَائِدَةِ، فيسأل الأولُ، وإذا انتهى بدأ الثَّانِي يسألُ، وإذا انتهى بَدأ الثالثُ يسألُ، وهكذا، فيخرجُ الشيخُ لم يَأْكُلُ من الطَّعام لأنه انْشَغَلَ بالأَجْوِبَةِ.

[1] مقصودُ المؤلف مما ذكر أنْ لا تُنَادِي الشيخَ، فلا تقول: يا محمدُ، يا عبدَ الله، يا عليُّ مُجُرَّدًا. أو مع لَقَبِهِ مثل: يا شيخُ عبدَ الله، يا شيخُ عليّ، يا شيخُ محمّد، لا تَفْعَلْ ذلك. بل قد يقال: ولا تَنَادِه بِلَقَبِهِ، فلا تقول: يا شيخ: بل قُلْ: مَا تَقُولُ أَحْسَنَ الله إليكَ، وما أشبه ذلك.

قوله: «يا شَيْخِي! أو يَا شَيْخَنَا! فلا تُسَمِّه؛ فإنه أرفعُ في الأَدَبِ»؛ ويقال مِثْلُ ذلكَ بالنَّسْبَةِ لمُنَادَاةِ الأب، يعني: لا تُنَادِه باسْمِهِ، ولكنْ هل يَجوزُ أن تُخْبِرَ عَنْهُ باسْمِه تقول: قال فلان؟

والجواب: جَاء عن الصحابة -رضي الله عنهم- أنهم يُسَمُّونَ آباءهم؛ فيقول ابن عمر: قال عمرُ -رضي الله عنهما-، وما أشبه ذلك من الكلام.

فيقال: إن الخبرَ أهرنُ من النِّدَاءِ، لأنَّكَ لو ناديت أباكَ فتقول: يا فلانُ، صار من سُوءِ الأَدَبِ، لكن لو قلت: قال فلان، وهو مَشْهُورٌ بعِلْمٍ، أو إِمَارَةٍ، أو ما أشبه ذلك؛ فإن ذلك لا يُعَدُّ سوءَ أدبٍ، فلِكُلِّ مقامٍ مَقَال، وبابُ الطَّلَبِ يجب أن يكون أشَدَّ في الاحترام.

قوله: «فلا تُسَمِّه؛ فإنَّهُ أرفعُ في الأَدَبِ، ولا ثُخَاطِبْه بتاءِ الجِطَابِ»؛ ومثالُه: أن تقولَ للعَالمِ: قلت كذا وكذا. وكذلك: قلت في اللَّرْسِ الماضي كذا وكذا؛ فلا ينبغي أن تُخاطِبَه بذلك لأنَّ فيه إساءةَ أدبٍ، وفيه إشعارٌ بعدم رضاك عن قوله، والطريقةُ الصحيحة أن يقال: نقول، قلنا كذا وكذا، أو مَرَّ عَلَيْنَا كذا وكذا.

أما: قلتَ كذًا وكذًا، فهذا لا يليق مع الشيخ.

وقوله: «أو تُنَادِيهِ من بُعدِ من غَيْرِ اصْعطَرَادٍ»؛ ومثالُه: لو كانَ الشيخُ في

وانْظُرُ مَا ذَكَرَهُ الله -تعالى- من الدَّلَالَةِ عَلَى الأَدَبِ مَعَ مُعَلِّمِ النَّاسِ الخَيرَ عَلَيْهُ فِي قُولُه: ﴿ لَا تَجْعَلُواْ دُعَكَآءَ ٱلرَّسُولِ يَنْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور: ٣٣]... الآيةً. [١]

أَقْضَى الشارعِ فتقول: يا فلان، يا فلان. فهذا لا يصلح، ولكن إذا وَصَلْتَ فلا بأس إلا من ضَرُورَةٍ، إذا كان هناك ضرورة بحيث يكون هنك خطر على الشَّيْخ؛ كأنْ تكون أَمَامَهُ حُفْرَة أو سَيَّارَةٌ أو أشياء لِجَافُ عليه مِنْها، فلا بأس أن تُنَادِيَهُ من بعيدٍ، وكذلك إذا كان الطالبُ مُضْطرًا للعالم كي يساعدَهُ في شيء من الأشياء، فلا بأس به.

وهنا مسألة؛ لو قال قائل: الإكثارُ من آدابِ الطالبِ مع شَيْخِهِ، هل يكونُ فيها مَدْخَلٌ للصُّوفِيَّةِ، وهل من ضابطٍ لهذه الآدابِ؟

والجواب: إن طلبةَ الْعِلمِ أقسامٌ:

قسم: طالب مُبْتَدِئ؛ فهذا يجب أَنْ يُقَلِّدَ شَيْخَهُ فِي كلِّ حالٍ، ولا يمكن أن ينالَ العلمَ إلا بهذه الطَّرِيقَةِ، ولا أقول: (يجبُ شَرْعًا)؛ لأنه لا أحدَ يَجِبُ تقليدُهُ شَرْعًا إلا الرَّسُول -صلى الله عليه وسلم-، لكنَّ كَلَامَنَا هنا من ناحية النتلمذ.

وقسم آخر: صار عندَهُ شيءٌ من العِلْمِ والمعرفة؛ فلا بأسَ أَن يُنَاقِشَ الشيخ. [1] هذه الآيةُ للعلماء في تفسيرها قَوْلانِ:

القول الأول: لا تُنَادُوه باسْمِهِ كما يُنَادِي بَعْضُكُمْ بعضًا، وهذا هو المعنى الذي ساقَها المؤلفُ من أَجْلِهِ.

وكها لا يليقُ أن تقولَ لوالِدِكَ ذِي الأُبُوَّةِ الطَّينِيَّةِ: «يا فُلان» أو: «يا والدي فُلان»؛ فلا يجمُلُ بك مع شيخك. [1]

والقول الثاني: لا تَجْعَلُوا دُعَاءَه إِيَّاكُم، كدعاءِ بَعْضِكُمْ بعضًا، بل عليكم أن تُجِيبُوهُ، وأن تَمْتَوَلُوا أَمْرَهُ وتَجْتَنِبُوا نَهْيَهُ، بخلاف غيره، فغَيْرُهُ إذا دَعَاكَ، إن شئتَ فَأَجِبُ وإنْ شَئْتَ فلا تُجِبْ.

لكن النبي على إذا دعاك يَجِبُ أَنْ تُجِيبَهُ.

ولهذا قال العلماء: إن النَّبِيَّ ﷺ إذا دَعَا الإنسانَ وهُو في صلاةٍ وجبَ عليه أنْ يُجِيبَهُ، ولو قَطَعَهَا.

فعلى القول بأن المعنى: لا تنادوه باسْمِهِ كما ينادي بعضكم بعضًا، يكون ﴿ دُعَاءَكُمُ الرَّسُولَ كدعاء بعضكم بعضًا.

وإذا قلنا: دعاء الرسول يعني: إذا دَعَاكُمْ الرسولُ فَأَجِيبُوهُ، تكون مضافة إلى الفاعل، يعني: لا تَجْعَلُوا دعاءَ الرسولِ إِيَّأَكُم كدعاء بعضكم بعضًا. بناءً على القَاعِدَةِ التَّفْسِيرِيَّةِ: أَنَّ الآيةَ إذا كانت تَحْتَمِلُ معنيَيْن لا منافاةَ بينهما، فإنها تُحْمَلُ على المَعْنَيَيْن.

[1] معنى ما ذَكَرَهُ المُؤلِفُ: أن لا تقول لأبيك من النسب: يا فلان. فكذلك أبوك في العلم لا تقل له: يا فُلان.

ومقصود المؤلف من التعبير بـ «ذي الأُبُوَّةِ الطَّينِيَّةِ» إشارة إلى حَقَارَتِهِ بالنَّسْبَةِ لأَبُوَّةِ العِلْمِ للمُعَلِّمِ.

والتَزِمْ توقيرَ المَجْلِسِ، وإظهارَ السُّرُورِ من الدَّرْسِ والإِفَادَةِ به. [1] وإذا بَدَا لَكَ خَطاً من الشيخِ أو وَهَمٌّ فلا يُسقِطْه ذلك من عَيْنِكَ؛ فإنه سَبَبٌ لِحِرْمَانِكَ من عِلْمِهِ، ومَن ذَا الذِّي يَنْجُو من الخطأ سَالمًا؟ [1]

[1] وهذا أيضًا مهمٌّ، أن تُبْدِيَ الشُّرُورَ من الدَّرْسِ، والإَفَادَةِ به، وأن تَرْتَقِبَهُ بِفَارِغِ الصَّبْرِ، أما أن تَتَمَلْمَلَ، فمرةً تَقْلِبُ الكِتَابَ، ومَرَّةً ثَخَطِّطُ في الأرضِ، ومَرَّةً ثُخُرِجُ الصِّبافِ اللَّرِيَّةِ العُنْرَةَ، وما أشبه ذلك، فهذا معناه المَلَلُ، فالذي ينبغي لطالب العلم أن يفرحَ، كأنَّه نَزَلَ في رِياضِ يَجْنِي ثِهَارَهَا.

[۲] لكن إذا بَدا وهَمٌ أو خطأ من الشيخِ فَهَلْ يَسْكُتُ الطالبُ أو يَنَبِّهُهُ في
 مكان الدَّرْسِ، أو في مكانٍ آخر؟

والجواب: هذا يَجِبُ الْتِزَامُ الأَدَبِ فيه، فنقول: لا يجوزُ لَكَ أَنْ تَسْكُتَ على الحَطَأ؛ لأن هذا ضَرَرٌ عَلَيْكَ وعلى شَيْخِكَ، فإنك إذا نَبَّهْتَهُ على الحَطَأ، وانَتَبَه أَصْلَحَ الحُطأ.

وكذلك الوَهَمُ فَقَدْ يَتَوَهَّمُ، وقد يَسْبِقُ لِسَانَهُ إلى كلمة لا يُرِيدُهَا فلا بُدَّ من التَّنْبِيهِ.

ولكن يبقى: هل أُنبِّهُهُ في مَكَانِ الدَّرْسِ، أو إذا خَرَجَ؟

الجواب: يُنْظُرُ للقَرَائنِ، فقَدْ تَقْتَضِي الحالُ أَنْ تُنْبِّهَهُ فِي الدَّرْسِ؛ كَحَالِ مَنْ عِنْدَهُ مُسَجِّلٌ، فإذا لم يُصْلِحِ الخَطَأَ في حِينِهِ، نُشِرَ هذا العلمُ على الخَطَأ، فلا بُدّ من التَّنْبِيهِ في مكان الدرس.

أما لو كانت المسألةُ لا يَحْضُرُهَا أولم يسمع هذا الوهمَ أو الخطأ إلا الطلاب،

واحذَرْ أن تُعامِلَه بها يُضْعِرُه، ومنه ما يُسمّيه الـمُوَلَّدُون: «حرب الأعصاب»(١)؛ بمعنى: امنحان الشيخ على القُدرةِ العِلْمِيَّة والتحمُّل.[١]

وإذا بدا لك الانتقال إلى شيخ آخرَ، فاسْتَأْذِنْهُ بذلك؛ فإنَّه أَدْعَى لُحُرْمتهِ، وأَمْلَكُ لقلبهِ في محبَّتك، والعطفِ عليك...[٢]

فإنَّ من الأَلْيَقِ أَن لا تُنَبَّهَ الشيخَ في مكان الدرس، بل إذا خَرَجَ تَلْتَزِمُ الأَدَبَ مَعَهُ، وتَمْشِي معه، وتقول: سَمِعْتُ كذا وكذا، فلا أَدْرِي أَوَهِمْتُ أَنَا في السَّمْعِ، أم أنَّ الشيخَ أخطأً.

فَالْتَنْبِيهُ عَلَى الْحَطَأُ وَالْوَهَمِ حُكْمُهُ وَاجِبٌ وَلَا بُدَّ مَنه؛ لأَنَّ السُّكُوتَ إضرارٌ بالطَّالِبِ، وإضرارٌ بالمُعْلَمِ.

لكن يكون التَّنْبِيهُ حَسب ما تَفْتَضِيهِ الحالُ، وعلى كل حالٍ كما قال المؤلف: لا يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يُشقِطَ الشيخَ من عَيْنِهِ بخَطَأ من ألفِ إِصَابَةٍ، أما لو كان كثيرَ الحَطَأِ، كُلَّمَا تَكَلَّمَ يُخْطِئُ، فهذا لا يَنْبَغِي أن يكونَ شَيْخًا، هذا ينبغي أن يكون مُتَعَلِّمًا قَبْل أن يكونَ مُعَلِّمًا.

[1] هذا صحيح، بعض الناس يقول: سَأَمْتَحِنُ الشيخَ، ثم يَأْتِي بأستلةٍ مُعْضِلَةٍ، ويَبْدَأُ يذهبُ يَمِينًا ويَسَارًا، كلها أجاب الشيخُ بالجواب، قال: وإذا كَانَ كَذَا، قال: إذا كَانَ كذا الحُكْمُ كذا، ويُصعِدُه منة درجةٍ جذه التَّقْدِيرَاتِ، لاختبارِ العالم هل يَضْجَرُ، ويَمَلُّ، ويَغْضَبُ، ولو غضِب الشيخُ في هذه الحال فإنه بحقُ له ذلك.

[٢] مِن آدابِ طالب العلم مع شيخِه: إذَا بَدَا له أن ينتَقِلَ إلى شيخِ آخرَ، أو أن يتعلَّمَ مِن شيخِ آخرَ عِلْمًا آخرَ غيرَ ما يَتَعَلَّمُ عِنْدَ شَيْخِه؛ فإنَّهُ مِن الأَدَبِ أن

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: معجم التراكيب لأحد أبو سعد (ص:٢٨٣)، تركيب مولد.

إلى آخرِ جملةٍ من الآدَابِ يَعْرِفُهَا بالطبع كلُّ موفَّقٍ مُبَارَكٍ وفاءً لِحَقِّ شيخك فِي «أُبُوَّته الدينيَّة»، أو ما تُسمِّيه بعضُ القوانين باسم «الرَّضاع الأدبي» (١٠)، وتسمية بعض العلماء له «الأُبوَّة الدينيَّة» ألبقُ، وتَرْكُهُ أَنْسَب.

واعلَمْ أنه بقَدْر رِعاية حُرمَتِه يكون النجاحُ والفلاحُ، وبقَدْر الفَوت يكونُ من عَلَامَاتِ الإِخْفَاقِ.

تنبيةٌ مُهِمٍّ:

أُعِبذُكَ بالله مِنْ صَنِيعِ الأَعَاجِمِ، والطُّرُقيَّةِ، والمبتدِعَةِ الخَلْفِيَّةِ، من الخُضُوعِ المخارجِ عَن آدابِ الشَّرْعِ، من لحسِ الأيدِي، وتَقْبِيل الأَكْتَافِ، والقبضِ على

تستأذِنَ للفَائِدَةِ التي ذَكَرَها المؤلفُ: «فإنه أَدْعَى لُحُرْمتهِ، وأملكُ لقلبهِ في محبَّنك والعطف علبكَ».

ثُمَّ إِنَّهُ قد يَعْلَمُ عن هذا الشيخ الذي تُرِيدُ الذَّهَابَ إليْهِ ما لا تَعْلَمُهُ أنتَ، فينُصَحُكَ، فيقول: احذَرْ مِنْهُ. أو: لا تَذْهَبْ إليه. لأنَّ كَثِيرًا من الشَّبَابِ الصَّغَارِ قد يَغْتَرُّونَ بأسلوبِ أحدِ مِنَ النَّاس وبَيَانِهِ وفَصَاحَتِهِ، فيظنُّونَه ذاك الرجلَ العظيمَ لكنَّه على خطرٍ.

وكَذَلِكَ أيضًا إِذَا أَرَادَ الإِنسانُ أَنْ يُسَافِرَ وهو يَعْرِفُ أَن شَيْخَهُ يَتَفَقَّدُ الطلاب، وأنه يَنْشَغِلُ قَلْبُهُ إِذَا فَقَدَ أحدًا، ولا سيّما إِنْ كَانَ مِن الْحَرِيصِينَ فيَنْبَغِي أَن تُؤْذِنَهُ، وتقول: أنني سأسافر. حتى لا يَنْشَغِلَ قلبُه، أو يَتَّهِمَكَ بالْحُمُولِ والكَسَلِ واللّكَسَلِ واللّكَسَلِ واللّكَسَلِ واللّكَسَلِ واللّكَسَلِ واللّكَسَلِ

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: مقاصد الشريعة لعلال الفاسي (ص:٣٣).

اليمينِ باليمينِ والشِّهَالِ عند السلام، كحالِ تَوَدُّدِ الكِبارِ للأطفال، والانحناءِ عند السَّلَامِ، واستعمالِ الألفاظِ الرَّخْوَةِ المُتَخَاذِلَةِ: سيِّدي، مَوْلايَ، ونحوِها مِنْ الفاظ الْحَدَمِ والعَبِيدِ.[1]

[1] قوله: "أليق". يعني: أليقَ من الرَّضَاعِ الأَدَبِيِّ.

قوله: «أعيدك بالله»؛ يُرِيدُ بهذهِ الجُمْلَةِ التَّحْذِيرَ "من صَنِيعِ الأَعَاجِمِ والطُّرُقِيَّةِ والمُبْتَدِعَةِ المَحَلَّفِيَّةِ من الخُصُّوعِ الْخَارِجِ عن آدابِ الشَّرْعِ: من لحْسِ الأيدي»، ولحس الأيدي لم نسمع به، وهو: أن يُخْرِجَ الإنسانُ لِسَانَهُ ويَلْحَسَ اليَدَ، لكنَّ تَقْبِيلَ الأَيْدِي كثير، ولا بأس به؛ ما لم يَخْرُجُ إلى حَدِّ الإِفْرَاطِ والزِّيَادَةِ، وتقبيلُ الأَكْتَافِ ليسَ مَذْمُومًا على كل حال، ولا تَحْمُودًا بِكُلِّ حَالٍ، عندما يأتي الإنسانُ من سَفَرٍ، فلا بأسَ أن يُقبَل جَبْهَتَهُ وهَامَتَهُ وأَكْتَافَهُ؛ لأنه لا يضر إلا إذا اقْتَضَى ذَلِكَ من سَفَرٍ، فلا بأسَ أن يُقبَل جَبْهَتَهُ وهَامَتَهُ وأَكْتَافَهُ؛ لأنه لا يضر إلا إذا اقْتَضَى ذَلِكَ الْحِنَاة.

وقوله: "القبْضُ عَلَى اليَمِينِ باليَمِينِ، والشَّمَالِ عِنْدَ السَّلَامِ»؛ هذا أيضًا لا نَرَى فيه بَأْسًا، فإنَّ ابنَ مسعود -رضي الله عنه - قال: "عَلَّمَنِي رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّشْهُدَ، كَفِّي بَيْنَ كَفَيْهِ " )، وهذَا يَدُلُّ على أنَّهُ يَجُوزُ أن يَفْبِضَ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّشْهُدَ، كَفِّي بَيْنَ كَفَيْهِ " )، وهذَا يَدُلُ على أنَّهُ يَجُوزُ أن يَفْبِضَ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّشْهُدَ، كَفِّي بَيْنَ كَفَيْهِ " )، وهذَا يَدُلُ على أنَّهُ يَجُوزُ أن يَفْبِضَ النَّهُ عَلُوا ذلك عِنْدَ السَّلَامِ ؛ فلا حَرَجَ ؛ لأنَّهُ لِيسَ فيه نَهْيٌ ، وإذا اعْتَادَ النَّسُ أن يَفْعَلُوا ذلك عِنْدَ السَّلَامِ ؛ فلا حَرَجَ ؛ لأنَّهُ ليس فيه نَهْيٌ ، صحيح أنَّ المُصَافَحَة باليدِ مع اليدِ فقط ؛ لكن هذا من بابِ إِظْهَارِ الشَّفَقَةِ والإكرام ؛ فلا نَرَى في ذَلِكَ بأسًا.

وقوله: «الانْجِنَاءُ عِنْدَ السَّلَامِ»؛ وهذا خُلُقٌ ذَمِيمٌ يُنْهَى عَنْهُ؛ لأنَّهُ وَرَّدَ

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري كتاب الاستئذان، باب الأخذ باليدين، رقم (٦٢٦٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٥٩).

وانظر ما يَقُولُهُ العَلَّامَةُ السَّلَفِيُّ الشيخ محمد البَشِيرِ الإِبْرَاهِيمِي الجَزَائِري (م سنة ١٣٨٠ هـ) –رحمه الله– في «البَصَائِرِ»؛ فإنَّه فَائِقُ السِّبَاقِ<sup>(١)</sup> [١]

19- رأسُ مالِكَ -أيها الطالب- مِنْ شيخِك:

القُدوةُ بصَالِحِ أَخْلَاقِه وكَرِيمٍ شَهَائِلِهِ، أما التَّلَقِّي والتلقينُ؛ فهو رِبْحٌ زائدٌ، لكن لا يَأْخُذْكَ الاندفاعُ في مَحَبَّة شَيْخِكَ فتَقَعَ في الشَّنَاعَةِ من حيثُ لا تَدْرِي، وكلَّ مَن يَنْظُرُ إلبكَ يَدْرِي، فلا تُقلِّدُهُ بصوتٍ ونَغَمةٍ، ولا مِشْيَةٍ وحَركةٍ وهَيْئَةٍ، فإنّه إنها صَارَ شَيْخًا جَلِيلًا بتلك، فلا تَسْقُطْ أنت بالتَّبَعِيّة له في هذه. [1]

النَّهِي (٢) عن ذلك.

وقوله: «واستعمالِ الألفاظِ الرَّخْوَةِ المُنخَاذِلَةِ: سَيِّدِي، مَوْلَاي »؛ هذه ليس لهَا دَاعٍ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لأنَّ الشَّيْخَ سيدٌ بالنِّسْبَةِ لِتِلْمِيذِهِ، لكن لا ينبغي أن يَتَخَاذَلَ أَمَامَهُ، حتى يقول: مَوْلَاي.

ولكن مع ذلك هو جَائِزٌ شَرْعًا، إلا أنَّهُ يقال بالنَّسْبَةِ للعَبْدِ المَمْلُوكِ يقول لِسَيِّدِهِ المَالك، كما جاء في الحديث: «وَلْيَقُلْ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ»(").

[1] أحالنا المؤلفُ على هذا المَصْدَرِ الْمُسَمَّى (البَصَائِر)؛ فإنَّهُ فَائِقُ السِّبَاقِ، وأنا لا أَعْرِفُ هذا الكِتَابَ ولا طَالَعْتُهُ.

[٢] قوله: «القُدوةُ بصَالِحِ أَخْلَاقِه وكريم شَهَائِلِهِ»؛ هذا من أَهَمٌ ما يكونُ إذا

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: آثاره (٤/ ٥٠ -٢٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأدب، باب المصافحة، رقم (٣٧٠٧).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب كراهة التطول على الرقيق، رقم (٢٥٥٢)، ومسلم: كتاب الأدب، باب حكم إطلاق لفظ العبد، رقم (٢٤٤٩).

كَانَ شَيْخُكَ على جانِبٍ كبِيرِ من الأَخْلَاقِ الفَاضِلَةِ، والشهائلِ الطَّيَّبَةِ، فاجْعَلُهُ قُدْوَةً، لكن قَدْ يَكُونُ الشَّيْخُ على خِلَافِ ذَلِكَ، أو عِنْدَهُ نَقْصٌ في ذلك، فلا تَقْتَدِ فِي هَذَا، ولا تَقُلْ إذا صَارَ شيخُك عِنْدَهُ خُلُقٌ سَيغٌ، فاقْتَدَيْتَ بِه: هَكَذَا كَان شَيْخِي يَفْعَلُ ذلك؛ لأن الشيخ يكونُ قُدُوةً في الأَخْلَاقِ الفَاضِلَةِ والشَّهَائِلِ الطَّيِّبَةِ، لا في مَسَاوِئِ الأَخْلَاقِ.

وقوله: «أما التَّلَقِّي والتلقينُ؛ فهو رِبْحٌ زائدٌ»؛ الواقِعُ أنَّ التَّلَقِّيَ والتَّلْقِينَ هما الأَصْلُ؛ لأنَّ التَّلْمِيذَ لم يأتِ للشَيْخِ لِيَتَعَلَّمَ مِنْهُ الأَخْلَاقُ فقطْ، بل لِيَتَعَلَّمَ العِلْمَ أولًا، ثم الأَخْلَاقَ ثَانِيًا.

فَالتَّلَقِّي وَالتَّلْقِينُ مَقَصُودَانِ لَذَاتِهَا، وَالاَقْتِدَاءُ بِهِ فِي أَخْلَاقِهِ مَقْصُودٌ لِذَاتِهِ أَنضًا.

ولهذا لو سألتَ طالبَ العلم: لماذا حضرتَ عند هذا الشيخ؟ لأَجَابَ بِقَوْلِهِ: لأَتَلَقَّى عِلْمَهُ، ولا يقول: لأَقْتَدِيَ به في الْأَخْلَاقِ.

وعَلَى كُلِّ فالشَّيْخُ شبخٌ في العِلْمِ والأَخْلَاقِ.

أما قوله: «لا تُقَلِّدُهُ بصوتٍ ونَغَمَةٍ»؛ فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لأنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَمْلِكُهُ الحبُّ لشَيْخِهِ، أو لَغَيْرِهِ من النَّاسِ فَيُقَلِّدُ صَوْتَهُ ونَغَمَتَهُ.

وكذلك قوله: «ولا مِشْيَةٍ وحَركةٍ وهَيْئَةٍ»؛ وهذا أيضًا ليسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بل يقال: إذا كانت مِشْيَةٌ كَمِشْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فاقْتَدِ بِ، لكن ليس لأنَّ الشيخَ قُدُوتُكَ، بل لأن رَسُولَ الله ﷺ قُدُوتُكَ. والحركةُ أيضًا، فقد تَكُونُ من بَعْضِ المُعَلِّمِينَ حَرَكَةٌ مَمْقُوتُةٌ، فمثلًا لو تكلم الكلمةَ، تُحرَّكَ أَيْ أَيْضًا، فقد تَكُونُ من بَعْضِ المُعَلِّمِينَ حَرَكَةٌ مَمْقُوتُةٌ، فمثلًا لو تَكلم الكلمةَ، تُحرَّكَ كُلُّ جِسْمِهِ، فهذا لا تَقْتَدِي به في الحَرَكَةُ اللهِ اللهِ تَكُونُ الحَرَكَةُ سَبَبًا الحَرَكَةُ اللهِ الطَّالِبِ، لأَنَّنَا نَجِدُ فَرْقًا بين مُعَلِّم يَكُونُ له حَرَكَاتٌ تُنْبِئُ عن المَعْنَى، وعمَّا في نَفْسِهِ من إحْسَاسَاتِ، وبينَ مُعَلِّم يَشُرُدُ الحَدِيثَ سَرْدًا.

وعندما كُنْتُ طَالِبًا في المعهدِ العِلْمِيِّ في الرَّياض، كان معلمُ النَّحْوِ يَتَحَرَّكُ في كُلِّ شَيْءٍ يَخْتَاجُ إلى حَرَكَةٍ، فَكُنَّا مُنْتَبِهِين مَعَهُ، نُتَابِعُهُ ثَمَّامًا، وهو بهذا يُوقِظُنا حتى لو كان بنا نومٌ، فإنَّ النَّوْمَ يَذْهَبُ عَنَّا، وقد يَجِيءُ معلمٌ آخَرُ يَنَكَلَّمُ يَسْرُدُ الحَدِيثَ سَرْدًا، فمثل هذا يُمِيتُ نَشَاطَ الإنسانِ ويُكْسِلُهُ.

فالمسألة فيها تفصيل.

وقوله: ﴿وهَيْئَةٍ»؛ فَلَا تُقَلِّدْ شَيْخُكَ فِي الْهَيْئَةِ، إِلا إِذَا كَانَتْ هَيْئَةٌ حَسَنَةٌ، فلا نقولُ: اثْرُكْ تَقْلِيدَهُ مُطْلَقًا، ولا قَلَّدْهُ مُطْلَقًا، وقد يكونُ الشَّيْخُ لا يُبَالِي بالهَيْئَةِ الجَمِيلَةِ، بالنَّيَابِ الحَسَنَةِ، كلُبْسِ الْعَبَاءَةِ على ما يَنْبَغِي، فَهَذَا لا تَقُلِّدُهُ.

وقد يكونُ الشَّيْخُ مُرَاعِيًا المَرْوءَةَ في ذَلِكَ، ويَسْتَعْمِلُ ما يُجَمِّلُهُ عِنْدَ النَّاسِ، ويُزَيِّنُهُ فهنا لا بأس أن تُقَلِّدَهَ.

وقوله: «فَلَا تَسْقُطُ أَنْتَ بِالتَّبَعِيَةِ لَهُ فِي هَذِهِ»؛ أَمَّا إِذَا اتَّبَعْتَهُ فِي أَمْرٍ مَحْمُودٍ فَلَبْسَ هَذَا بِسُقُوطٍ.

#### ٢٠ ـ نشاط الشيخ في درسه :

يَكُونُ على قَدْرِ مَدَارِكِ الطَّالِبِ فِي اسْتِهَاعِهِ، وجَمْعِ نَفْسِهِ، وتَفَاعُلِ أَحَاسِسِهِ مَعَ شَيْخِهِ فِي دَرْسِهِ، ولهذا فاحذَرْ أَنْ تَكُونَ وَسِيلةَ قَطْعٍ لعِلْمِهِ بِالْكَسَلِ، والفُتُورِ والاتِّكَاءِ، وانْصِرَافِ الذَّهْنِ وفُتُورِهِ.

قال الخطيب البغدادي -رحمه الله-(١): «حَقُّ الفَائِلَةِ أَنْ لَا تُساقَ إِلَّا إِلَى مُبْتَغِيهَا، ولا تُعْرَضُ إِلا على الرَّاغِبِ فِيهَا، فإذا رَأَى اللَّحَدِّثُ بعضَ الفُتُورِ من المُسْتَمِعِ؛ فليسكُتْ؛ فإنَّ بعضَ الأُدَبَاءِ قال: «نَشَاطُ القَائِلِ على قَدْر فَهُم المستمِع»(١).

ثم سَاقَ بِسَنَدِهِ عن زَيْدِ بنِ وَهْبِ، قال: «قال عبدُ الله: حَدَّثِ القومَ مَا رَمَقُوكَ بَأَبْصَارِهِمْ، فإذَا رأيتَ مِنْهُم فَتْرةً؛ فانْزِع »(٣) ا.هـ. [١]

[1] هذا أيضًا من حِلْيَةِ الطَّالِبِ؛ أَن يَكُونَ لَهُ هِمَّةٌ وقُوَّةٌ فِي الاسْتَهَاعِ إِلَى الشيخِ واتِّبَاعٍ نُطْقِهِ، حتى يَنْشَطَ الشيخُ، ولا يُظْهِرْ للشَّيْخِ أَنَّهُ قَدْ مَلَّ وتَعِبَ بِالاَتِّكَاءِ ترةً، والتَّلَقُّتِ يمبنًا ويسارًا تارةً، أو تَقْلِيبِ الأوراقِ تَارَة، أو ما أشبه ذلك.

ولهذا يَنْبَغِي للعَالَمِ أَلَّا يُلْقِيَ دَرْسَهُ بين الطَّلَبَةِ وعَامَّةِ النَّاسِ إلا وهُمْ مُتَشَوِّفُونَ له، حتى يكونَ كالغَيْثِ أَصَابَ أرضًا يابِسَةً، فَقَبِلَتْ، وأمَّا أن يُكْرِهَ أو يَفْرِضَ نَفْسَهُ فَهذا أمرٌ لا يَنْبِغِي؛ لعدة أسباب، منها:

أُولًا: الفائدةُ سَتَكُونُ قليلةً.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الجامع (١/ ٣٣٠).

<sup>(</sup>٢) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٣٣٠)، وتاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٣٨/ ٦٠).

<sup>(</sup>٣) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٣٣٠).

وثانيًا: رُبَّهَا يَقَعُ في قلبِ السَّامِعِ كَرَاهَةٌ، إمَّا للشَّخْصِ، وإما لمَا يُلِقْيهِ الشَّخْصُ، وكِلَا الأَمْرَيْنِ مُرُّ، وأَمَرُّهُمَا أَن يَكْرَهَ ما يُلْقِيهِ الشخصُ، وسببُ ذلك أنه أَكْرِهَ على سَمَاع هذه الكلمةِ.

الحخلاصة: مَتَى رَأَيْتَ النَّاسَ مُتَشَوِّفِينَ للكَلَامِ فَتَكَلَّمْ، وإذا رأيتَ الأَمْرَ لَا يُنَاسِبُ فَلا تَتَكَلَّمْ، ولا تُثْقِلْ على النَّاسِ.

وقد أخرج البخاريُّ من حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-، أنه قال: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ كَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا» (١).

وينقل هنا عن الحقطيب البَغْدَادِيِّ -رحمه الله- أنه قال: ﴿ حَقُ الْفَائِدَةِ أَنْ لَا تُسَاقَ إِلّا إِلَى مُبْتَغِيهَا، ولا تُعْرَضُ إلا على الرَّاغِبِ فِيهَا، فإذا رَأَى المُحَدِّثُ بعض الفُتُورِ من المُسْتَمِعِ ؛ فليسكُتْ ؛ فإنَّ بعض الأُدَبَاءِ قال: نَشَاطُ القَائِلِ على قَدْرِ فَهُم المُسْتَمِع \* ؛ وهذا صَحِيحٌ ، فالقَائِلُ المُتكَلِّمُ نَشَاطُهُ على قَدْرِ فَهُم المُسْتَمِع ، وإنْ شِبْتُ فَقُل ؛ على قَدْرِ انْتِبَاهِ المُسْتَمِع ؛ لأنَّ الفَهْمَ مَرْتَبَةٌ وراءَ الانْتِبَاهِ ، يَنْتَبِهُ الإنسانُ أُولًا ، ثُمَّ يَفْهَمُ ثَانِيًا .

والفَهُمُ أَمْرٌ خَفِيٌّ لا يُدْرَك بمجرَّد النظر، لكنَّ الإنسانَ يَنْشَطُ إذا رأى القومَ قد انْتَبَهُوا له، وأَحْسَنُوا الإِنْصَاتَ والإِصْغَاءَ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب ما كنا النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا.
 رقم (٦٨).

## ٧١- الكِتَابِةُ عِنْ الشَّيْخِ حَالَ النَّرْسِ وَالْلَاَاكُرَةِ:

وهِيَ تَخْتَلِفُ مِنْ شَيْخٍ إِلَى آخَرَ، فَافْهَمْ. [1] وَهَذَا أُدَبُّ وَشُرْطٌ:

أَمَّا الأَدَبُ؛ فَيَنْبَغِي لَكَ أَن تُعْلِمَ شَيْخَكَ أَنَكَ سَتَكُتُبُ، أَو كَتَبْتَ مَا سَمِعْتَهُ مَذَاكرةً.

وأما الشَّرْطُ؛ فتُشِيرُ إلى أَنَّكَ كَتَبْتَه من سَهَاعِهِ مِنْ دَرْسِهِ ١٠٠ [٢]

[1] وجْهُ الالْحِتِلَافِ أَن بَعْضَهُمُ سَرِيعٌ، وبَعْضَهُمْ يُمْلِي إِمْلَاءً، وبَعْضَهُم يُمْلِي إِمْلَاءً، وبَعْضَهُم يُلْقِي إِلْقَاءً، وبعضَهُمْ لا يَسْتَحِقُّ أَن بُكْتَبَ ما يَقُولُ، والصنفُ الأخيرُ بُضَيِّعُ الطَّالِبُ وَقْتَهُ بالجُلُوسِ إليه، والكلامُ هنا عن شَيْخ يأتِي الإنسانُ إلَيْهِ لَيَسْتَفِيدَ.

في مسألة الكتابة حالَ إلقاء الشيخ يجب أن يَنْتَبِهَ الإنسانُ لَمَسْأَلَةٍ مُهِمَّةٍ، وهي: آنَّهُ قَدْ يَفُوتُهُ بَعْضُ الكَلِيَاتِ من حيثُ لا يَشْعُرُ، فيَكْتُبُ خِلَافَ ما قالَ الشيخُ، ونحن الآن –والحمدُ لله – لا نَحْتَاجُ إلى أَنْ يَكْتُبَ الطَّالِبُ إلقاءَ الشيخِ؛ لوُجُودِ المُسَجِّلَاتِ؛ فَهِيَ تَنْقِلُ لَكَ كَلَامَ الشيخِ من أَوَّلِهِ إلى آخِرِهِ، وأنت تَسْتَمِعُ إليه وتُقَيِّدُ ما تَرَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بالتَّقْبِيدِ.

[7] قوله: «أمَّا الأَدَبُ؛ فيتُبَغِي لَكَ أَن تُعْلِمَ شَيْخَكَ أَنَكَ سَتَكُتُبُ، أو كَتَبْتَ ما سَمِعْتَه مذاكرةً».

لا بُدَّ أَن تُخْبِرَ الشَيخَ أَنَّكَ سَتَكْتُبُ، وإذا كُنْتَ تُرِيدُ أَن تُسَجِّلَ أَخْبِرُهُ بِأَنَّكَ سوف تُسَجِّلُ؛ لأنَّ الشَّبْخَ رُبَّهَا لا يَرْضَى أَن تَكْتُبَ عَنْهُ شَيْئًا، فبعض المشايخ سوف تُسَجِّلُ؛ لأنَّ الشَّبْخَ رُبَّهَا لا يَرْضَى أَن تَكْتُبَ عَنْهُ شَيْئًا، فبعض المشايخ

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الجامع (٢/ ٣٦-٣٨).

#### ٢٢- التلقي عن البُتَدِع:

احلَرْ (أَبَا الْجَهْلِ) المبتدِع، الذي مَسَّه زَيغُ الْعَقِيدَةِ، وغَشِيئَهُ سُحُبِ الْخُرافَةِ، بُحَكِّمُ الْهَوَى ويُسَمِّيهِ الْعَقَلَ، ويَعْدِل عن النَّصِّ، وهل الْعَقْلُ إلا في النَّصِّ؟! ويَسْتَمْسِكُ بالضَّعِيفِ ويَبْعُدُ عن الصَّحِيحِ، ويقال لهم أيضًا: (أَهْـلُ النَّصَّ؟! ويَسْتَمْسِكُ بالضَّعِيفِ ويَبْعُدُ عن الصَّحِيحِ، ويقال لهم أيضًا: (أَهْـلُ

لا يَرْضَى أَنْ يَكْتُبَ أَحدٌ عَنْهُ شيئًا، أَو يُنْقَلَ عَنْهُ بواسطةِ التَّسْجِيلِ، فلهذا كان من الأدب أَنْ تَسْتَأْذِنَ من الشيخ.

قوله: «وأما الشَّرْطُ؛ فتُشِيرُ إلى أَنَّكَ كَتَبْتَه من سَهَاعِهِ مِنْ دَرْسِهِ»؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ للقَارِئ؛ لأَنَّكَ لو لم تُشِرْ إلى هَذَا لَظَنَّ القَارِئُ أنَّ الشَّيْخَ أَمْلَاهُ عَلَيْكَ إملاءً.

وهناكَ فَرْقٌ بين الإملاءِ، وبينَ كِتَابَةِ الدَّرْسِ الذي يُلْقِيهِ الشيخُ من غير أن يَشْعُرَ أَنَّه يُمْلِي على الطَّلَبَةِ، فَرْقٌ بَيْنَ كِتَابَةِ التَّقْرِيرِ، وكِتَابَةِ الإِمْلَاءِ؛ لأنَّ الإملاءَ يَكُونُ مُحُرِّرًا ومُنَقَّحًا، والشَّيْخُ لا يُمْلِي كَلِمَةً إلا يَعْرِفُ مُتْتَهَاهَا، لكنَّ التَّقْرِيرَ يُلْقِي يَكُونُ مُحْرَدًا ومُنَقَّحًا، والشَّيْخُ لا يُمْلِي كَلِمَةً إلا يَعْرِفُ مُتْتَهَاهَا، لكنَّ التَّقْرِيرَ يُلْقِي الكَلامَ مُرْسَلًا، رُبَّهَا يَتَذَاخَلُ بَعْضُهُ مع بعضٍ، وربَّها يكونُ فيه كلمةٌ كُتِبَتْ سَهْوًا وغير ذلك.

فإن قال قائل: هل إقرارُ الشَّيْخِ إِذْنُ، بمعنى أنه إذا رَأى الطَّلَبَةَ يَكْتُبُونَ وسَكَتَ، هَلْ يُعْتَبَرُ إذن؟

والجواب: هو إِذْنُ بِشَرْطِ القُدْرَةِ على الإِنْكِارِ، فإن كانَ لا يَقْدِرُ على الإِنكار ويَخْشَى أَن تَصُولَ عَلَيْهِ الطَّلَبَةُ ويَهِيجون عليه؛ إذا قال: لا تَكْتُبُوا. فلا يُعْتَبَرُ سُكُوتُهُ إِقْرَارًا، أما بالنِّسْبَةِ لي فَسُكُوتِي إِقْرَارٌ، وأنا أرى البعض يَكْتُبُ ولا بَأْسَ، ليس فيه مانع، بشرط أَلَّا يَشْغَلَهُ عن الاسْتِهَاعِ. الشُّبُهات)<sup>(۱)</sup>، و(أَهْلُ الأَهْوَاء)، ولذا كان ابن المبارك<sup>(۲)</sup> -رحمه الله- يُسَمِّى المبتدِعَةَ: (الأَصَاغِرَ).

وقال الذهبي -رحمه الله-(٣): "إذا رأيت المُتكلِّمَ المبتدِعَ يقول: دَعْنَا من الكِتَابِ والأَحْادِيثِ، وهاتِ (العَقْلَ)، فاعلم أنه أبو جَهْلٍ، وإذا رأيت السالك التَّوْحِيدِيَّ يقول: دَعْنَا من النَّقْلِ ومن العَقْلِ، وهاتِ الذَّوْقُ والوَجْدَ، فاعلم أنه إبليس قد ظَهرَ بِصُورَةِ بَشَرٍ، أو قَدْ حلَّ فيه، إن جَبُنْتَ منه فاهرُب، وإلا فاصْرَعْه، وابرُكْ على صَدْرِهِ، واقرأ عَلَيْه آية الكرسيِّ، واخنُقه». اهـ.[1]

11] ما ذَكَرَهُ اللَّوَلَّفُ جَيِّدٌ، وقَوْلُهُ: «احْذَرْ أَبَا الجَهْلِ»؛ يعني: صَاحِبَ الجَهْلِ.

وقَوْلُهُ: "المبتدِع، الذي مَسَّه زَيغُ العَقِيدَةِ، وغَشِيَتُهُ سُحُبِ الخُرافَةِ، يُحَكِّمُ الْهَوَى وَيَسَمَّيهِ العَقلَ»؛ وهذَا التَّحْذِيرُ الذي قَالَهُ المصنف أَمْرٌ لَازِمٌ، يجب أَن نَحْذَرَ الْهَوَى وَيُسَمِّيهِ العَقلَ»؛ وهذَا التَّحْذِيرُ الذي قَالَهُ المصنف أَمْرٌ لَازِمٌ، يجب أَن نَحْذَرَ أَهُولَ البِدَعِ، وإن صَاعُوا البِدَعَ بِصِيَاغَةٍ مُغْرِيَةٍ مُزَخْرَفَةٍ فَإِنَّهَا هم كما قيل فيهم:

حُجَجٌ نَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ نَخَالْهُ اللَّهُ عَلَّمُ اللَّهُ كَالزُّجَاجِ نَخَالُهُ اللَّهُ عَلَّمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ مَكْسُود (1)

فَأَنْتَ كَالْظُمْآنِ يَرَى السَّرَابَ يَحْسَبُهُ مَاءً، والله يقول: ﴿حَقَّى إِذَاجَآهُ أَهُ لَرْ يَجِدْهُ شَيْئَاوُوَجَدَاللَّهَ عِندَهُ فَوَقَىنَهُ حِسَابُهُ ﴾ [النور:٣٩].

فَاحْذَرُ صَاحِبَ الْهُوَى، وهؤلاء الذِّينَ يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ في الْعَقِيدَةِ يُسَمُّونَ ذلك الْعَقْلَ، والحَقِيقَةُ أَنَّهُ عَقْلُ لَكنَّه عَقَلَهُمْ عن الهُدْى إلى اتّبَاعِ الْهَوَى، كما قال ابن

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الجامع (١/ ١٣٧).

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: في الزهد (٦١)، له: وانظر السلسلة الصحيحة (رقم ٦٩٥).

<sup>(</sup>٣) قال المؤلف في الحاشية: سير أعلام النبلاء (٤/٢٧٤).

<sup>(</sup>٤) قاله الخطابي في الرد على المتكلمين، انظر نقض المنطق (ص:٣٦)، ومجموع الفتاوي (٢٨/٤).

القيم في أمثالهم:

## هَرَبُوا مِنَ الرِّقِّ الذِّي خُلِقُوا لَهُ وبُلُوا بِرِقُ النَّفْسِ والشَّيْطَانِ (١)

يَعْدِلُ عن النَّصِّ، ويقول: دَلَّ العَقْلُ على خِلافِهِ -سبحانه الله-، العَقْلُ لا يُخَالِفُ النَّصَّ أَبَدًا، ولا يُمْكِنُ لأَيِّ عَقْلٍ صَرِيحٍ -أي: خَالٍ من الشُّبَهَاتِ والشَّهَوَاتِ- أَنْ يُخَالِفَ النَّقْلَ الصَّحِيحَ أبدًا.

لكنَّ العِلَّةَ إمَّا مِنَ النَّقْلِ إذا كان غَيْرَ صَحِيحٍ، وإمَّا مِنَ العَقْلِ إذا كان غَيْرَ صَرِيحٍ، أمَّا معَ صَرَاحَةِ العَقْلِ وصَحَّةِ النَّقْلِ فلا يُمْكِنُ أن يُوجَدَ تَعَارُضُ إِطْلَاقًا.

ولهذا يَنْعَى الله -سبحانه وتعالى- على الْمُخَالِفِينَ للرُّسُلِ عَلَيْهِمْ عُقُولَهُم فيقول: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ [يس:٦٨]، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [البفرة:٤٤]، ﴿لِقَوْمِ يَفْقَهُونَ ﴾ [الانعام:٩٨]، وما أَشْبَة ذَلِكَ.

فالعقل كما "وهل العَقْلُ إلا في النَّصِّ؟! ويَسْنَمْسِكُ بالضَّعِيفِ، ويَبْعُدُ عن الصَّحِيحِ»؛ وأكثرُ مَا يَكُونُ هذا في الوُعَاظِ والقُصَّاصِ، تَجِدُهُمْ يَذْكُرُونَ الأحاديثَ الضَّحِيفَةَ على النَّابِرِ لتَهْبِيجِ النَّاسِ تَرْغِيبًا أو تَرْهِيبًا، يتحدثُ الوَاعِظُ مثلًا عن سُورَةِ (الصَمد) فيقول: قال ﷺ: "إنَّ الله يَخْلُقُ بكُلِّ حَرْفٍ مِنْ سُورَةِ (الصَّمَدِ) أَلْفَ طَائرٍ، ولِكُلِّ طَائِرٍ، أَلْف لِسَانِ، كُلُّهَا تَدْعُو أو تُسَبِّحُ لهذا الذي قَرَأَهَا»(").

فَمِنْ أينَ جاء بهذا؟ وتُذْكَرُ أَشْبَاءُ عَجِيبَةٌ غَرِيبَةٌ في فَضَائِلِ الأعمال.

<sup>(</sup>١) الكافية الشافية بشرح أبن عيسى توضيح المقاصد، (٢/٢٦٤).

<sup>(</sup>٢) ذكره ابن القيم في (المنار المنيف) (ص:١٣٧).

ويُضاف لأسْهَاءِ أَهْلِ البِدَعِ: أَهْلُ الشُّبُهَاتِ مع أَهْلِ الجَهْلِ وأَهْلِ الأَهْوَاءِ.

وقوله: «وكانَ ابنُ المباركِ يُسَمِّي المُبْتَلِعَةَ: الأَصَاغِرَ»؛ وهذا وَصُفٌ مُطَابِقٌ لَوْصُوفِهِ؛ فَهُمْ أَصَاغِرُ وإِنْ عَظَّمُوا أَنْفُسَهُمْ، وكُلُّ من خَالَفَ النَّصَّ فهو صَغِيرٌ.

أما كلامُ الذَّهَبِيِّ فيقول: ﴿إِذَا رَأَيْتَ الْمُتَكَلِّمَ الْمِبْدِعَ يقول: دَعْنَا مِن الكِتَابِ وَالأَحْادِيثِ، وهاتِ (العَقْلَ)، فاعلم أنه أبو جَهْلٍ»؛ وليسَ أبَا عِلْم بل هُوَ جَاهِلٌ، ﴿وَلِيسَ أَبَا عِلْم بل هُوَ جَاهِلٌ، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ السَالَكَ التَّوْحِيدِيِّ يقول: دَعْنَا مِن النَّقْلِ ومِن العَقْلِ، وهاتِ الذَّوْقَ وَإِذَا رَأَيْتَ السَالَكَ التَّوْحِيدِيِّ يقول: دَعْنَا مِن النَّقْلِ ومِن العَقْلِ، وهاتِ الذَّوْقَ وَالْحَدُ، وهؤلاء هُم الصُّوفِيَّةُ، كُلُّ دِينِهِمْ ذَوْقٌ ووَجُدٌ.

يقول الذَّهَبِيُّ: «فاعلم أنه إبليس قَدْ ظَهَرَ بِصُورَةِ بَشَرٍ ١؛ الظَّاهِرُ أَنَّ الذَّهَبِيُّ -رحمه الله- لَقِي النَّكَدَ مِنْ هؤلاءِ، ولهذَا شَدَّدَ فِي تَقْبِيحٍ أَوْصَافِهِمْ.

ثم قال: «أَوْ قَدْ حَلَّ فِيه »؛ فَهُو إمَّا شَيْطَانٌ، أو حَلَّ به الشَّيْطَانُ.

ثم قال: «فإنْ جَبُنْتَ مِنْهُ فاهرُبْ»؛ يعني: إِنْ عَجَزْتَ أَنْ ثَجَادِلَهُ وتُنَاظِرَهُ فاهرُبْ، لأَنَّهُ الحِكْمَةُ، وإِن كُنْتَ تَسْتَطِيعُ أَن ثَجَادِلَهُ وتُفْحِمَهُ (فاصْرَعْهُ) صَرْعًا حِسِّيًا، «وابْرُك عَلَى صَدْرِهِ»؛ هَذَا يَدُلُ على أَنَّهُ حِسِّيًّ.

ثم قال الذهبي: «واقْرَأْ عَلَيْه آيةَ الكُرْسِيِّ»؛ حَتَّى يَذْهَبَ الشيطانُ واخْنُقْهُ، والإنسانُ حِينَهَا يَسْمَعُ كَلامَ الذهبي-رحمه الله- هذا، في ظَنِّي أنه إذَا صَرَعَهُ ثم بَرَكَ على صَدْرِهِ، ثُمَّ قَرَأَ عليه آيةُ الكُرْسِيِّ ثم خَنَقَه خَنْقًا شديدًا سَيَمُوتُ.

إنك لو ذَهَبْتَ إلى بعضِ البِلَادِ الإسلاميَّة لوجدتَ مِنْ هؤلاء القَوْمِ عَجَبًا؛ كما يَذْكُرُ عنهم العلماءُ السَّابِقُونَ واللَّاحِقُونَ، قد يَصِلُونَ إلى حَدِّ الجُنُونِ، يَضْرِبُونَ وقال أيضا -رحمه الله-(۱): "وقرأتُ بِخَطِّ الشيخ الموفَّق، قال: سمعنا درسه -أي: ابن أبي عَصْرُون- مع أخي أبي عمر، وانْقَطَعْنَا، فسمِعتُ أخي يقول: دخلتُ عليه بعدُ، فقال: لمُ انْقَطَعْتُم عَنِّي؟ قلتُ: إنَّ ناسًا يقولون: إنك أَشْعَرِيُّ. فقال: والله ما أَنَا أَشْعَرِيُّ. هذا معنى الحكاية». اهـ.[۱]

وعن مالك -رحمه الله- قال<sup>(۱)</sup>: «لا يُؤخَذُ العِلمُ عن أَرْبَعَةٍ: سَفِيهٍ يُعْلِنُ السَّفَة وإنْ كَانَ أَرْوَى الناسِ، وصَاحِبِ بِدْعَةٍ بَدْعُو إلى هَوَاهُ، ومَن يَكْذِبُ فِي خَدِيثِ النَّاسِ، وإن كنتُ لا أَتَهِمُهُ فِي الحديث، وصَالِحٍ عابدٍ فاضِلٍ إذا كان لا يَحْفَظُ ما يُحَدَّث به».

فيا أبها الطالب! إذا كنتَ في السَّعَة والاختيارِ؛ فلا تَأْخُذْ عن مُبْتَدِعِ: رَافِضِيٍّ، أو خَارِجِيٍّ، أو مُرْجِيٍّ، أو قَدَرِيٍّ، أو قُبُوريٍّ... وهكذا؛ فإنك لنْ تَبْلُغَ مَبْلَغَ الرجال -صحيحَ العَقْدِ في الدِّينِ، مَتِينَ الاتِّصالِ بالله، صحيحَ النظر، تَقْفُو

بالطُّبُولِ، ويَضْرِبُونَ بالعُصِيِّ على الأرض يُغَبِّرُونَ.

والتَّغْبِيرُ معناه: يَأْخُذُ كُلُّ واحِدٍ منهم سَوْطًا ويُهَلِّلُونَ بِتَهْلِيلَاتِهِمْ وأذكارهم، ثم يَضْرِبُ الإنسانُ الأرضَ، والذي يكون أَكْثَرَ غُبَارًا فهو أصدقُ إِرَادَةً؛ لأنه كان أكثرَ غُبَارًا، فَصَارَ أَشَدَّ وأَقْوَى؛ فيكون هذا دليلًا على أنه مُرِيدٌ حَقًّا.

[١] يُسْتَفَادُ من هَذَا الكَلَامِ: أَنَّهُ لا يَنْبَغِي أَنْ تَجْلِسَ إِلَى مُبْتَدِعٍ، ولو كَانَتْ بِدْعَتُهُ خَفِيفَةً كَبِدْعَةِ الأَشْعَرِيَّةِ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: السير (٢١/ ١٢٩).

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: كم في السير (٨/ ٦١).

الأَثْرَ- إلا بِهَجْرِ المبتدِعَةِ وبِدَعِهِمْ. [1]

وكُتُبُ السَّيَرِ والاعتصامِ بالسُّنَّةِ حافلةٌ بإجْهَازِ أَهْلِ السُّنَّة على البِدْعَةِ، وَمُنَابَذَةِ المبتدِعَةِ، والابتعادِ عَنْهُمْ؛ كها يَبْتَعِدُ السَّلِيمُ عن الأَجْرَبِ المريضِ، ولهم قِصَصٌ ووَاقِعَاتٌ يَطُولُ شَرْحُهَا (١)، لكن يَطِيبُ لِي الإشارةُ إلى رُؤوسِ المقبَّدات فيها:

[١] ظَاهِرُ كَلامِ المُصَنِّفِ أَنَّهُ لا يُؤْخَذُ عن صَاحِبِ البِدْعَةِ شيءٌ، حَتَّى فيها لا يَتَعَلَّقُ بِبِدْعَتِهِ.

فَمثلًا: إذا وَجَدْنَا رجلًا مُبْتَدِعًا لكنَّه قَوِيٌّ في عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ من بَلاغَةٍ ونَحْوِ وصَرْفٍ، فهل نَجْلِسُ إليه ونأخذُ مِنْهُ هذا العلمَ الذي هو قَوِيٌّ فِيهِ أو نَهْجُرُهُ؟

ظاهرُ كلام الشيخ أنَّنا لا نجيسُ إليه؛ لأنَّ ذَلكَ يُوجِبُ مَفْسَدَتَيْنِ:

المفسدة الأولى: اغْتِرَارُهُ بِنَفْسِهِ؛ فيَحْسِبُ أَنَّهُ على حقٍّ.

والمفسدة الثانية: اغترارُ النَّاسِ به؛ حيثُ يَتَوارَدُ عليه طُلَّابُ العِلْمِ ويتَلَقَّوْنَ منه، والعَامِّيُّ لا يُفَرِّقُ بينَ عِلْمِ النَّحْو وعِلْمِ العَقِيدَةِ.

لهذا نرى ألّا يجلس الإنسانُ إلى أَهْلِ الأَهْوَاءِ والبِدَعِ مُطْلَقًا؛ حتَّى وإن كان لا يَجِدُ عِلْمَ انعَرَبِيَّةِ والبلاغَةِ والصَّرْفِ -مثلًا- إلا فِيهِمْ، فسيجعلُ الله له خَيْرًا مِنْهُ؛ لأنَّ تَرَدُّدَ الطُّلَابِ عليهم -لا شك- يُوجِبُ غُرُورَهُمْ واغْتِرَارَ الناسِ بهم.

وهنا مسألة: هل يَجُوزُ تَلَقِّي القرآن عِنْدَ مُعَلِّمٍ مُبْتَدِعٍ؟ والجواب: لا يَقْرَأُ عَلَيْهِ.

<sup>(</sup>١) للمصنف في ذلك رسالة باسم (هجر المبتدع)، وله فيها أصول مهمة، فلتراجع.

فقدٌ كان السَّلَفُ -رحمهم الله تعالى- يَحْتَسِبُونَ الاسْتِخْفَافَ بهم، وتَحْقِيرَهم، ورفضَ المبتدِع وبدعتِه، ويُحَذِّرُون من مـخَالَطَتِهم، ومُشَاورتِهم، ومؤاكلَتِهم، فلا تتوارى نارُ سُنِّيٍّ ومُبْتَدِع.

وكان من السَّلَفِ من لا يُصَلِّى على جَنَازَةِ مُبْتَدِع، فينْصَرِفُ، وقد شُوهِدَ من العلَّامة الشيخ محمد بن إبراهيم (م سنة ١٣٨٩ هـ) –رحمه الله–، انصرافُه عن الصَّلَاةِ على مُبْتَدِع.

وكان من السَّلَفِ مَن ينهى عن الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ، وينهى عن حِكَايَةِ بِدَعِهم؛ لأنَّ القُلُوبَ ضَعِيفَةٌ، والشُّبَةُ خَطَّافَةٌ.

وكان سَهلُ بن عبد الله النُّسْتَرِيُّ لا يرى إباحة الأكلِ من المَيْتَةِ للمُبْتَدِعِ عند الاضْطِرَارِ؛ لأَنَّهُ بَاغ؛ لقول الله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣]... الأَية، فهو بَاغِ بِيِدْعَتِهِ (١).

وكانوا يَطْرُدُونَهُمْ مَنْ تَجَالِسِهِمْ، كَمَا فِي قِصَّةِ الإَمَامِ مَالَكَ -رحمه الله- مع مَن سَأَلَهُ عَن كَيْفِيَّةِ الاسْنِوَاءِ، وفيه بَعْدَ جَوَابِهِ المشهور: «أَظُنَّكَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ» (٢)، وأَمَرَ به فأُخْرِج.

وأَخْبَارُ السَّلَفِ مُتَكَاثِرةٌ فِي النَّفْرَةِ مِنَ الْمُبْتَدِعة وهَجْرِهِمْ؛ حَذَرًا مِن شَرِّهِمْ،

<sup>(</sup>۱) الفتاوي (۲۸/ ۲۱۸)، انظرها، فهو مهم.

<sup>(</sup>٢) الحلية (٦/ ٣٢٥، ٣٢٦). وأخرجه أيضا الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص:١٥١ من طريق جعفر بن عبد الله عن مالك وابن عبد الله في التمهيد ٧/ ١٥١ من طريق عبد الله بن نافع عن مالك والبيهقي في الأسهاء والصفات (ص:٢٠٨) من طريق عبد الله بن وهب عن مالك قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٤٠٦) ٤٠٠٠): إسناده جبد وصححه الذهبي في العلو (ص:١٠٣).

وَتَحْجِيبًا لانْتِشَارِ بِدَعِهِمْ، وكَسْرًا لنُفُوسِهِمْ حتى تَضْعُف عن نَشْرِ البِدَعِ، ولأنَّ في مُعَاشَرَةِ السُّنِّيُّ للمبتدِع تَزْكِيةً لَهُ لَدَىًّ الْمُبْتَدِئِ والعامِّيِّ، والعَامِّيُّ: مُشْتَقُّ من العَمَى، فهو بِبَدِ من يقودُهُ غَالِبًا.

ونرى في كُنُب المُصْطَلَحِ، وآدَابِ الطَّلَبِ، وأَحْكَامِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ: الأَخْبَارُ في هَذَا<sup>(۱)</sup> [۱]

[1] حذَّر المصنَّف هذا التَّحْذِيرَ البَلِيغَ من أهلِ البِدَع، وهُمْ جَدِيرُون بذلك، ولا مِنتَّمَا إذا كانَ المُبْتَدِعُ سليطَ اللِّسَانِ، فَصِيحَ البَيَانِ، فإنَّ شَرَّهُ يكونُ أَكْبَرَ وأَعْظَمَ، خَاصَّةً إذا كانت بِدْعَتُهُ مُكَفِّرَةً أو مُفَسِّقَةً تَفْسِيقًا بالغًا، فإنَّ خَطَرَهُ أَعْظَمُ، لا مِنتَمَا إذا كَانَ يَتَظَاهَرُ أَمَامَ الناسِ بأنَّهُ من أهلِ السُّنَّةِ؛ لأن بعضَ أهلِ البِدَعِ عِنْدَهُمْ فَاقَى، فتَجِدُهُ عندَ منْ يَخَافُ مِنْهُ يَتَمَسْكَنُ، ويقول: أنَا منْ أهلِ السُّنَّةِ، وأنا لا أَكْرَهُ فَلانًا من الصَّحَابَةِ، وأنا مَعَكُمْ. وهو كَاذِبٌ، فمِثْلُ هؤلاء يَجِبُ الحَذَرُ مِنْهُمْ.

وقَدْ سبق أن قُلْنَا: إذا كانَ عند الْمُبْتَدِعِ عُلُومٌ لا تُوجَدُ عندَ أَهلِ السُّنَّةِ وَلَا تَنَعَلَّقُ بالعَقِيدَةِ؛ كمسائل النَّحْو والبَلَاغَةِ وما أَشْبَهَهَا، فلا بأخذ منه؛ لأنه يَتَوَلَّدُ من ذلك مفسدتان:

الأولى: اغْتِرَارَهُ بِنَفْسِهِ.

والثاني: اغْتِرَارُ الناسِ به؛ لأنَّهُمْ لا يعلمون، فلذلكَ يَجِبُ الحَذَرُ.

وقوله: «وكان من السَّلَفِ مَن ينهى عن الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ»؛ إذا كَانَتِ البِدْعَةُ مُكَفِّرةً فلا شَتَّ أن الصلاةَ عَلَيْهِ لا تَجُوزُ؛ لقول الله تعالى لرسوله ﷺ في المُنَافِقِين:

<sup>(</sup>١) منها في: الجامع للخطيب، باب: تخيُّر الشيوخ إذا تباينت أوصافهم (١١/ ١٢٧)، وفي كتاب: مناهج العلماء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للسَّامُرَّ ائِيّ (ص:٢١٥–٢٥٥)، وهو مهمٌّ.

﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَندًا ﴾ [التوبة: ١٨٤]، فهذا لا يُصلَّى عليه.

أما إذا كانت غيرَ مُكَفِّرَةٍ فهذا يُنْظَرُ فيها يَثَرَثَّبُ على تَرْكِ الصَّلَاةِ عليه من المَّفْسَدَةِ أو عَدَمِهَا، فإذا كانَ أهلُ السُّنَّة أَقْوِيَاءَ، وكَانَ أَهْلُ البِدْعَةِ في عُنْفُوانِ دَعْوَتِهِمْ، فلا شكَّ أَنَّ تَرْكُ الصلاةِ عليهم أَوْلَى؛ فُرُبَّهَا إذا تَرَكْنَا الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ يَخْصُلُ بذلكَ رَدْعٌ عَظِيمٌ لهُمْ.

وما ذُكِرَ عن الشيخِ محمد بن إبراهيم -رحمه الله- مُفْتِي البلاد السعودية في زَمَنِهِ يَدُلُّ على قُوتِهِ -رحمه الله- وصَرَامَتِهِ؛ حيثُ انْصَرَفَ عن الصَّلَاةِ على مُبْتَدِع.

ويَدْخُل في ذَلِكَ من باب أولى الصلاةُ خَلْفَهُ، فيَحْذَرُ الإنسانُ منها، فَإِن كَانَتْ بِدْعَتُهُ مُكَفِّرَةً فالصلاةُ خَلْفَهُ مع العلمِ بِبِدْعَتِهِ الْمُكَفِّرَةِ لا تَصِحُّ؛ لأنَّه ائتَمَّ بمنْ ليسَ بإمام.

وإِنْ كانت دونَ ذلك فالصَّحِيحُ أن الصلاةَ خَلْفَهُ صَحِيحَةٌ، لكن لا ينبغي أن يُصَلِّي خَلْفَهُ.

أمَّا ما ذُكِرَ عن سَهْلِ بن عَبْدِ الله التَّسْتَرِيِّ الذي لا يُبِيحُ أَكْلَ المَيْتَةِ للمُبْتَدِعُ وَإِن اضطر إلى ذَلِكَ، فإنْ كَانَ هذا المُبْتَدِعُ كَافِرًا فإنّهُ لا يُبَاحُ له عِنْدَ الله أَكْلُ المَيْتَةِ، ولا أَكْلِ المُذَكَّاةِ؛ لقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ لَيْسَ عَلَى الّذِينَ مَامَنُوا وَعَيمُوا وَعَيمُوا الصَّلِحَتِ ثُمَّ النَّيُوا وَمَامَنُوا وَعَيمُوا الصَّلِحَتِ ثُمَّ النَّقُوا وَمَامَنُوا ثَمَا اللهُ عَنَا طَعِمُوا إِذَا مَا النَّقُوا وَمَامَنُوا وَعَيمُوا الصَّلِحَتِ ثُمَّ النَّقُوا وَمَامَنُوا ثُمَّ النَّقُوا وَمَامَنُوا ثُمَّ النَّقُوا وَمَامَنُوا ثُمَّ النَّقُوا وَمَامَنُوا ثُمَّ اللهُ وَعَيمُوا الصَّلِحَتِ ثُمَّ النَّقُوا وَمَامَنُوا ثُمَّ النَّقُوا وَمَامَنُوا ثُمَّ النَّقُوا وَمَامَنُوا ثُمَّ اللهُ وَعَيمُوا اللهُ الصَّلَحَةِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

لْغَيْرِ الْمُؤْمِنِين يوم القيامةِ، بل يُحَاسَبُونَ عَلَيْهَا.

فإذا كانَتْ بِدْعَتُهُ مُكَفِّرَةً فلا يحلُّ له أنْ يَأْكُلَ المَيْتَةَ عندَ الاضطرارِ، ولا المُذَكَّاةَ عِنْدَ الاختِيَارِ.

لكن نقول: تُب إلى الله من بِدْعَتِكَ الْمُكَفِّرَةِ، وكُلْ كُمَا يَأْكُلُ الْمُؤْمِنُونَ، وإن كانت مُفَسَّقَةً ففيها قاله -رحمه الله- نظرٌ؛ لأنَّ الصحيحَ في معنى الآية قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَ غَيْرَ بَاغٍ وَلَاعَادِ ﴾ [النحل:١١٥]، أي: غَيْر مُبْتَغ لأَكْلِ المَيْتَةِ، ولا عَادٍ أي: غَيْر مُبْتَغ لأَكْلِ المَيْتَةِ، ولا عَادٍ أي: غَيْر مُعْتَدٍ لأَكْلِ المَيْتَةِ، ولا عَادٍ أي: غَيْر مُعْتَدٍ لأَكْلِ ما لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، والدَّلِيلُ على أنَّ هذَا هُو الصَّحِيحُ قوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَ فِي مُخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْرِ فَإِنَّ ٱللّهَ غَفُورٌ تَحِيثٌ ﴾ [المائدة:١٢].

ومِنَ العُلَمَاءِ مَن قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بالبَاغِي: مَنْ بَغَى على الإمامِ وليسَ كُلُّ فَاعِلِ مَعْصِيَةٍ.

أمّّا طَوْدُ أهلِ البِدَعِ من المَجَالِسِ، نَعَمْ يُطْرَدُونَ من المَجَالِسِ، وللشيخِ أَنْ يَطْرُدَ من مَجْلِسِهِ ما دُونَ ذلكَ، فإذَا رَأَى مِنْ أَحَدِ الطَّلَبَةِ أَنَّه يُفْسِدُ الطَّلَبَ عِنْدَ رُمَلَائِهِ؛ بِحَيْثُ يَعْتَدُونَ على الشَّيْخِ ولا يَهَابُونَهُ ويَحْتَقِرُونَهُ فَلَهُ أَنْ يَطْرُدَهُ؛ لأنه يُعْتَبَرُ مُفْسِدًا فَيُطْرَدُ، والإمامُ مالك -رحمه الله - قال: «مَا أَرَاكَ إلا مُبْتَدِعًا» (١)؛ لأنَّ الدِّينَ يَسْأَلُونَ عن مثل ذَلِكَ هُمُ المُبْتَدِعَةُ، يَسْأَلُونَ: كَيْفَ اسْتَوَى؟ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إخرَاجَ أهلِ الشَّيَةِ فيقولُ المُبْتَدِعُ: أَخْبِرْنِي كَيْفَ اسْتَوَى؟

والبجواب عن ذلك سَهْلٌ: الله أَخْبَرَنَا آنَّـهُ اسْتَوى ولم يُحْبِرْنَا كَيْفَ اسْتَوى،

<sup>(</sup>١) الأسياء والصفات (٢/ ٣٠٥) ٢٠٠١).

فيَا أَيُّهَا الطَّالِبُ، كُنْ سَلَفِيًّا على الجَادَّةِ، واحذَرِ المبتدِعَةَ أَن يَفْتِنُوكَ؛ فإنَّهم يُوظِّفُونَ للاقْتِنَاصِ والـمُخاتَلةِ شُهُلا، يَفْتَعِلُونَ تَعْبِيدَهَا بالكَلامِ الـمَعْسُولِ -وهو (عَسَل) مَقْلُوبٌ - وهُطُولِ الدَّمْعَةِ، وحُسْنِ البَزَّةِ، والإغْرَاءِ بالخَيَالاتِ، والإِدْهَاشِ بالكَرَاماتِ، ولحْسِ الأيدِي، وتَقْبِيلِ الأَكْتَافِ.. وما وَرَاءَ ذلك والإِدْهَاشِ بالكَرَاماتِ، ولحْسِ الأيدِي، وتقْبِيلِ الأَكْتَافِ.. وما وَرَاءَ ذلك إلا وَحَمُ البدعةِ، وَرَهَجُ الفِتْنَةِ، يَعْرِسُها في فؤادِك، ويَعْتَمِلُك في شِراكِه، فوالله لا يَصْلُح الأَعْمَى لقِيَادَةِ العُمْيَانِ وإرشادهم. [1]

أمًّا الأَخْذُ عَنْ عُلَمَاءِ السُّنَّة؛ فالعَقِ العَسَلَ ولا تَسَلْ. وفَّقَكَ الله لرُشْدِكَ؛ لتَنْهَلَ من مِيرَاثِ النَّبُوَّةِ صَافِيًّا، وإلا فَلْيَيْكِ على الدِّين مَن كَانَ بَاكِيًّا.

ومَا ذَكَرْتُه لكَ هُو في حَالَةِ السَّعَة والاخْتِيَارِ، أمَّا إِنْ كُنْتَ في دِرَاسَةٍ نِظَامِيَّةٍ

وهل نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ شِيءٍ لم نَعْلَمْ بِهِ، وهو غَاثِبٌ عَنَّا.

فلو قَالَ لَكَ قَائِلٌ: إِنِي بَنَيْتُ بَيْتًا، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنه بَنَى بَيْتًا، وتَعْرِفُ كَيْفَ بنى البيت، لكن لا تعرف كَيْفِيَّة هذا البيت، وما فيه من الحُجَرِ والغُرَفِ إذا كُنْتَ لهم تَشَاهِدْهُ، وهكذا صِفَاتُ الله –عز وجل–، أَخْبَرَنَا عَنْهَا، ولم نُخْبَرُ عن كَيْفِيَّتِهَا.

وقوله: «العامِّيُّ من العَمَى»؛ لم ينبين ليَ اشتقاق «العَامِّي» من «العَمَى» إلا من كَلَامِ المؤلِّفِ، فينظر في ذلك هل هو من العَمَى، أو مِنَ العُمُومِ، أي: من عُمُومِ النَّاسِ، والعَامِّيُّ لا شَكَّ أنه هو الجَاهِلُ الذي لا يَعْرِفُ، والجهل عَمَى.

[1] قوله: ((عَسَلَ) مَقْلُوبٌ، أي: لَسَع.

وقوله: «فَوَالله لا يَصْلُح الأَعْمَى لَقِيَادَةِ الْعُمْيَانِ وإرشادهم»؛ فَضْلًا عَنْ قِيَادَةِ الْمُبْصِرِينَ. لا خَيَارَ لَكَ، فاحذَرْ مِنْهُ، مع الاسْتِعَاذَةِ مِنْ شَرَّه، ولا تَتَخَاذَلْ عن الطَّلَب، فأَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ التَّوَلِّي يومَ الزَّحْف، فما عَلَيْكَ إلا أَن تَتَبَيَّنَ أَمْرَه، وتَتَقِيَ مُرَّه، وتَتَقِيَ مُرَّه، وتَكْشِفَ سِتْره. [1]

[1] ما ذَكَرَهُ المُصنَفُ احْتِرَازٌ جَيِّدٌ، فَقَدْ يَلجأُ الإنسانُ إلى الآخذِ عن المُبْتَدِعِ، وذَلِكَ في الدَّرَاسَاتِ النِّظَامِيَّةِ، قد يُنْدَبُ مَنْ هو مَعْرُوفٌ أَنَّه من أَهْلِ البِدَعِ إلى التَّدْرِيسِ في علوم العربية مثلًا، أو في علوم أخرى، فهاذا تَعْمَلُ إذَا كُنْتَ لا بُدَّ أن تَدْرُسَ على هَذَا الشَّيْخِ؟ نقول: خُذْ مِنْ خَيْرِهِ ودَعْ شَرَّهُ، إن تَكلَّمَ أَمَامَ الطُّلابِ بها يَدُرُسَ على هَذَا الشَّيْخِ؟ نقول: خُذْ مِنْ خَيْرِهِ ودَعْ شَرَّهُ، إن تَكلَّمَ أَمَامَ الطُّلابِ بها يَعْلَمُ العَقِيدَةِ فَعَلَيْكَ بمُنَاقَشَتِهِ إن كُنْتَ تَقْدِرُ، وإلا فَارْفَعْهُ لمن يَقْدِرُ على مُنَاقَشَتِهِ إن كُنْتَ تَقْدِرُ، وإلا فَارْفَعْهُ لمن يَقْدِرُ على مُنَاقَشَتِهِ، وان كُنْتَ تَقْدِرُ، وإلا فَارْفَعْهُ لمن يَقْدِرُ على مُنَاقَشَتِهِ، واحذَرْ أن تَدْخُلَ مَعَهُ في نِقَاشِ لا تَسْتَطِيعُ التَّخَلُّصَ منه؛ لأنَّ ضَرَرَهُ ليسَ واحذَرْ أن تَدْخُلَ مَعَهُ في نِقَاشٍ لا تَسْتَطِيعُ التَّخَلُّصَ منه؛ لأنَّ ضَرَرَهُ ليسَ مَقْصُورًا عليك فَحَسبُ، بل ضَرَرُهُ يَتَعَدَّى إلى القَوْلِ الذِي تُدَافِعُ عَنْهُ؛ لأَنْكَ إذا فَشِلْتَ أَمام هذا الأستاذ مثلًا، كان كَسْرًا للحَقِّ ونَصْرًا للبَاطِلِ، فإذا كان عندك فَشِلْتَ أمام هذا الأستاذ مثلًا، كان كَسْرًا للحَقِّ ونَصْرًا للبَاطِلِ، فإذا كان عندك القدرةُ على مجادَلتِه وبيانِ بطلِه فافْعلْ.

وربها تكونُ فيه مَصْمَحَةٌ للجَمِيعِ، مَصْلَحَةٌ لكَ أنتَ بأن يَهْدِيَهُ اللهُ على يدِك، ومصلحةً لَهُ هُوَ أن يَهْدِيَهُ الله مِنْ بِدْعَتِهِ.

### وهل يقالُ مثلُ ذلك فِيمَنْ ابْتُلُوا بالدِّرَاسَةِ مع الاخْتِلَاطِ على وَجْهِ نِظَامِيٍّ؟

والجواب: يقالُ بالتَّفْصِيلِ: إنْ دَعَتِ الضَّرُورَةُ لِلَّالِكَ بحيثُ لا يوجد جامعاتُ أو مدارسُ خاليةٌ من الاختلاط، فتكونُ ضرورة، وفي هذه الحال يجب على الطَّالب أن يَبْتَعِدَ عن الجُنُوسِ إلى امْرَأَةٍ، والتَّحَدُّثِ معها، أو تَكْرَارِ النَّظَرِ إلىها، يَبْتَعِدُ عَنِ الفِئْنَةِ بِقَدْرِ ما يَسْتَطِيعُ.

ومِنَ النَّتَفِ الطَّرِيفَةِ أَنَّ أَبَا عَبدالرحمن اللَّقْرِئ حَدَّثَ عن مُرْجِي، فقيل له: لَمَ تُحَدِّث عن مُرَّجِئ؟ فقال: «أبِيعُكُمُ اللَّحْمَ بالعِظَامِ»(١).

فَالْمَقْرَئُ -رَحَمُهُ الله- حَدَّثَ بِلَا غَرْرٍ وَلَا جَهَالَةٍ إِذْ بَيَّنَ فَقَالَ: «وَكَانَ مُرْجِئًا».[۱]

اومَا سَطَرْتُهُ لَكَ هُنَا هُو مَنْ قَوَاعِدِ مُعْتَقَدِكَ، عَقِيدَة أَهْلِ السُّنَةِ والجَهَاعَةِ، ومنه ما في «العَقِيدَةُ السَّلَفِيَّةُ» لشَيْخِ الإِسْلَامِ أبى عُثان إِسْهَاعِيلَ بنِ عبد الرحمن الصَّابُونِي (م سنة ٤٤٩ هـ)؛ قال -رحمه الله-(٢): "ويُبغِضون أهلَ البِدَع اللَّبنَ الصَّابُونِي (م سنة ٤٤٩ هـ)؛ قال -رحمه الله-(٢): "ويُبغِضون أهلَ البِدَع اللَّبنَ الْحَدَثُوا فِي اللَّينَ مَا لَيْسَ مِنْهُ، ولا يُحِبُّونَهُمْ ولا يَصْحَبُونَهُمْ، ولا يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمْ، ولا يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمْ، ولا يَحْبَالِسُونَهُمْ، ولا يُجَادِلُونَهُمْ فِي الدِّينِ، ولا يُنَاظِرُونَهُمْ، ويَرَوْنَ صَوْنَ آذَانِهم ولا يَحْبَالِسُونَهُمْ، ويَرَوْنَ صَوْنَ آذَانِهم

فَأَمَّا إِذَا كَانَ بِاسْتِطَاعَتِهِ أَنْ يَدُرُسَ فِي مُدَارِسَ أُخْرَى خَالِيةٍ من الاخْتِلَاطِ، أو فِيهَا نِصْفُ اخْتِلاطٍ بأن تكون النِّساءُ في جانب والرِّجَالُ في جَانِبِ آخَرَ، وإن كَانَ الدَّرْسُ واحدًا فَلْيَتَّق اللهَ مَا اسْتَطَاعَ.

[١] قوله: «أبِيعُكُمُ اللَّحْمَ بالعِظَامِ» مَعْنَاهُ: أنَّه ما مِنْ لَحْمٍ إِلَّا وفِيهَا عَظْمٌ، فالبَاءُ هُنَا لَيْسَتْ لِلْبَدَلِ، بل للمُصَاحَبَةِ والمَعِيَّةِ.

كأنه يقول: فَأَنَا أَعْلِمُكُمْ أَو أَحَدِّثُكُمْ بِهَا حُدِّنْتُ بِهِ، لكن أَقول: وكَانَ مُرْجِئًا، فيكون العَظْمُ وسَطَ اللَّحْمِ، ولا شكّ أنَّهُ إذا دَعَتِ الحَاجَةُ إلى التَّحْدِيثِ عن صَاحِبِ بِدْعَةِ، لا شكّ أنه يُحَدَّثُ عنه، لكن مع تَبْيِينِ حَالِهِ ما لم تَكُنْ بِذَعَتُهُ مُكَفِّرَةً، فإنه لا يقبل منه حَدِيثٌ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الخطيب في جامعه (١/ ٢٢٤).

<sup>(</sup>٢) (ص: ۲۰۱).

عن سَمَاعِ أَبَاطِيلِهِمُ التي إذا مَرَّتْ بالآذَانِ وقَرَّتْ في القُلُوبِ، ضَرَّتْ، وجَرَّتْ إليها من الوَسَاوِسِ والحَطَرَاتِ الفَاسِدَةِ ما جَرَّت، وفيه أنزل الله -عز وجل-قوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَابَلِنَا فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ حَتَى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ [الأنعام: ٣٦]. اهـ. [1]

[1] كلام الصَّابُونِي -رحمه الله- يَخْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ.

فقوله -رحمه الله-: «ويُبغِضُونَ أهلَ البِدَعِ الذَّينَ أَحْدَثُوا فِي الدِّينِ مَا لَيْسَ مِنْهُ»؛ لا شك أنَّ هَذَا واجِبٌ على كُلِّ مُسْلِم؛ أنْ يُبْغِضَ مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِ الله ما ليس مِنْه، لكن إذا كَانَتْ بِدْعَتُهُ غَيْرَ مُكَفِّرَةٍ؛ فإنَّهُ يُبْغَضُ من وَجْهٍ، ويُحَبُّ من وَجْهٍ آخرَ، لكنَّ بِدْعَتَهُ تُبْغَضُ بِكُلِّ حَالٍ.

كذلك أيضًا قوله: «ولا يَصْحَبُونَهُمْ»؛ إذا صَحِبْتَهُ تَأْلِيفًا لَهُ؛ ودَعْوَةً لَهُ؛ فَلا بأسَ؛ لكنْ إذا أَيِسْتَ من صلاحِهِ ففارَقَه واتْرُكُه.

وقوله: ﴿ولا يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمْ ، ولا يُجَالِسُونَهُمْ ، ولا يُجَادِلُونَهُمْ في الدِّينِ ، ولا يُخَافِرُونَهُمْ ، ولا يُخَافِرُونَهُمْ ، إذا لم يكن ولا يُنَاظِرُونَهُمْ ، كُلُ هذه الأمور تَخْتَاجُ إلى قُيُودٍ ، فلا يَسْمَعُونَ كَلامَهُمْ ، إذا لم يكن في ذَلِكَ فَائِدَةٌ ، فإنْ كان فِيهِ فَائِدَةٌ ؛ كأن يَسْمَعَ كَلامَهُ لِيَرَى ما عِنْدَهُ من بَاطِلٍ ، حتى يَرُدَّ فإن السَمَاعَ في هذه الحَالَةِ والاسْتِمَاعِ واجِبٌ ؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُكَ أن تَرُدَّ على قَوْلٍ ، إلا بعدَ أنْ تَعْرِفَهُ ، إذ أنَّ الحُكْمَ على الشيءِ فَرْعٌ عن نَصَوَّرِهِ .

وهنا أمرٌ يبجب التنبية عليه وهو: لا تَسْمَعْ عَنْ أَقْوَالِ أَهْلِ البِدَعِ من أَعْدَائِهِمْ، بل يجب عليك أن تعرِفَ أقوالهَم من كُتُبِهِمْ؛ لأنَّهُ رُبَّهَا تُشَوَّهُ المَقَالَةُ، فإذَا قلتَ: أَنْتُمْ تقولون كذا وكذا. قالوا: أبدًا ما قلنا بهذا. أين هذا الكلامُ في كتبن؟

ولهذا يخطئ مَنْ يَحْكُمُ عَلَى شَخْصِ بِبِدْعَةِ، أَو بِفِعْلِ مُفَسِّنٍ، دُونَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الأَصْلِ؛ لآنَكَ إذا قُلْتَ لأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ: إلى الأَصْلِ؛ لآنَكَ إذا قُلْتَ لأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ: أَنْتُمْ قَلْتُم كذا وكذا. وقال: لم نَقُلْ هذا، هَذِهِ كُتُبُنَا، تَـخْسَرُ الـمُنَاقَشَةَ ولا يُوثَقُ بكَتُبُنَا، تَـخْسَرُ الـمُنَاقَشَةَ ولا يُوثَقُ بكَتَبُنَا، وَكذا وكذا.

وقوله: «ولا يُجَادِلُونَهُمْ في الدِّينِ». يجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ لأَن الله قال: ﴿وَحَدِلْهُمْ يُلِّيَ هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل:١٢٥]؛ فلا بُدَّ من المُجَادَلَةِ، فلن نَعْرِفَ تَمَيَّزَ الحَقِّ من البَاطِلِ إلا بالمُجَادَلَةِ والمُنَاظَرَةِ.

أما المجادَلةُ التِّي يُقْصَدُ بِها المِرَاءُ فهذه تُثْرَكُ، فإذا علِمْنا أن الرجلَ يُجادِل ولا يقصد الحتَّ، فهذا يُسَفَّهُ ويُثْرَكُ.

وانظرْ إلى قِصَّةِ أَبِي سُفْيَانَ حيث جَعَلَ يُنَادِي يومَ أُحُدِ: أَفِي الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ؟ أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ أَفِي القَوْمِ ابْنُ الحَطَّابِ؟ قال النبي ﷺ: «لَا تُجِيبُوهُ»؛ إهانةً له وإذِلْالًا، وعَدَمَ مُبَالَاةٍ بِهِ، فلها قال: أُعلُ هُبَلُ، وافْتَخَرَ بِصَنَمِهِ وشِرْكِهِ قال: «أَجِيبُوهُ»؛ فلا يمكن السكوتُ الآن، قالوا: ما نقول؟ قال: «قُولُوا: اللهُ أَعْلَى وأَجَلُّ»؛ فإذَا كَانَ صَنَمُكَ قَدْ عَلا اليوم، فالله أَعْلَى وأَجَلُّ، ثم قال: يَوْمٌ بِيتُومٍ بَدْرٍ، وَالحَرْبُ سِجَالٌ. أي: يومٌ بَدْرٍ لِلْمُسْلِمِينَ، ويومٌ أُحُدٍ للمشركين. قالوا له: لا سَوَاء، قَتْلَانَا فِي الجُنَّةِ، وقَتْلَاكُمْ فِي النَّارِ. (١)

فَالْمُجَادَلَةُ إِذَا كَانَ الْمَفْصُودُ بِهَا بَيْانُ الحق فهي وَاجِبَةٌ، ولا بدَّ منها، وكذلك المناظرة.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب ما يكره من التنازع، رقم (٢٨٧٤).

وعن سليهانَ بن يَسَارِ أنَّ رَجلًا يقالُ له: صَبِيغٌ، قدِم اللّهِ يَنَهُ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عن مُتَشَابِهِ القُرْآنِ؟ فأَرْسَلَ إليهِ عُمَرُ -رضي الله عنه-، وقَدْ أَعَدَّ له عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فقالَ: من أَنْتَ؟ قال أنا عبدُ الله صَبِيغٌ، فأخذَ عُرْجُونًا من تِلْكَ العَرَاجِينِ فَضَرَبَهُ حَتَى دَمِي رألُه، ثم تَركه حتَى بَرَأَ، فلُعِي به ليعود، حتَى دَالله، ثم تَركه حتَى بَرَأَ، فلُعِيَ به ليعود، فقال: إن كُنْتَ تُرِيدُ قَتْلِي فاقتُلْنِي قَتْلًا بَجِيلًا، فأذِنَ له إلى أرضِه، وكَتَبَ إلى أبي فقال: إن كُنْتَ تُرِيدُ قَتْلِي فاقتُلْنِي قَتْلًا بَجِيلًا، فأذِنَ له إلى أرضِه، وكَتَبَ إلى أبي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ باليَمَنِ: لا بُجَالِسُه أحدٌ من المُسْلِمِينَ». رواه الدارمي (۱).

وقيل: كَانَ مُتَّهَمَّا بِرَأْيِ الْحَوَارِجِ.[١]

وقوله: "ويَرَوْنَ صَوْنَ آذَانِهم عن سَهَاعِ أَبَاطِيلِهِمْ النّي إذا مَرَّتْ بالآذَانِ وقَرَّتْ فِي القُلُوبِ، ضَرَّتْ، وجَرَّتْ إليها من الوَسَاوِسِ والخَطَرَاتِ الفَاسِدَةِ ما جَرَّتُ؛ هَذَا صَحِيحٌ؛ فالإِنْسَانُ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ من سَمَاعِ البِدَعِ أن يَقَعَ في قَلْبِهِ شيءٌ، فالوَاجِبُ عليه البُعْدُ وعَدَمُ السَّمَاعِ.

وأما إذا كَانَ عِنْدَهُ من الْيَقِينِ والْقُوَّةِ والنَّبَاتِ، مَا لَا يُؤَثِّرُ عَلَيْهِ سَمَاعُهَا؛ فإن كان في ذلك مَصْلَحَةٌ سَمِعَهَا، واسْتَحْبَبُنَا لَهُ أَنْ يَسْمَعَهَا، وإن لم يكن في ذلك مصلحةٌ قُلْنَا: الأَوْلَى أَلَّا تَسْمَعَهَا، لما في ذلك من إضاعَةِ الوَقْتِ، والنَّغُوِ، وفيه أنزل الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَذِينَ يَحُوضُونَ فِي اَيَٰذِنَا فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ حَقَى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ أنزل الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَحُوضُونَ فِي اَيَٰذِنَا فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ حَقَى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ الانعام ٢٦٨، أمّا مَنْ كَانَ يُرِيدُ مَعْرِفَةَ ما هُمْ عليه من البَاطِلِ لِيَرُدَّهُ، فإنَّهُ لا يَدْخُلُ في الآية الكريمة.

[١] هذا الحديثُ إذًا صَحَّ سَنَدُهُ واتَّصَالُهُ، فهو يَدُلُّ على شِدَّةِ عُمر -رضي الله عنه- على أولئك الذين يُورِدُونَ المُتَشَابِهَ من القُرْآنِ؛ لأنَّهُ كان يُورِدُ آياتٍ

<sup>(</sup>١) أخرجه الدارمي: المقدمة، باب من هاب الفتيا وكره التنطُّع و لتبدُّعَ، رقم (١٤٨).

والنووي -رحمه الله- قال في كتاب (الأذكار): «باب التبرّي من أهل البِدَع والمعاصي»؛ وذكرَ حَدِيثَ أبي مُوسى -رضي الله عنه-: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَرِئَ

مُتَشَابِهَةً، مثلًا يقول: ﴿وَلَا يُؤَذَنُ لَمُتُمْ فَيَعَنَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٦]، ثم يَأْتِي بالآياتِ الأُخْرَى النِّي نَدَلُّ على أنهم يَعْتَذِرُونَ ولا يُقْبَلُ مِنْهُمْ.

ويأتي بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُنْنُونَ اللهَ حَلِيثًا ﴾ [النساء:٤٦؛ ثُمَّ يَأْتِي بآية أُخْرَى تَدُلُّ على إِقْرَارِهِمْ بِذُنُوبِهِمْ، وما أشبه ذلك، وهذا لا شَكَّ آنَّهُ سَعْيٌ في الأَرْضِ بالفَسَادِ وتَشْكِيكِ الىاسِ، وحُقَّ لمن هَذِهِ حَالُهُ أَن يَفْعَلَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ -رضي الله عنه-ما فَعَلَ.

وبعضُ النَّاسِ قد يُورِدُ الْمَتَشَابِهَاتِ، لاشْتِبَاهِهَا عليه حَقِيقَةً، وهذا لا يُلَامُ فقد يُورِدُ الْمُتَشَابِهَاتِ؛ لأَنَّه من الأَصْلِ لم يُعَوِّدْ نَفْسَهُ على الجَمْعِ بينَ النُّصُوصِ، فقد يُورِدُ الْمُتَشَابِهَاتِ؛ لأَنَّه من الأَصْلِ لم يُعَوِّدْ نَفْسَهُ على الجَمْعُ بين كذا وكذا؟ فتَجِدُهُ دائهًا يتتبع الأشياءَ المتشابهة، ثم يأتي ويقولُ: ما الجمعُ بين كذا وكذا؟ وأَذْكُرُ أَنَّ مُحَمَّدَ الحَلُوتِيَّ –رحمه الله – كان له حاشية على (متن المُنتَهَى)، وكان كُلَّهَا وَكَذَا وَكُولَا وَكُولُو اللهِ لا يَسْتَقِرُّ على رَأْي.

ولهذا يَنْبَغِي أَنْ تَتَخِذَ لِنَفْسِكَ طَرِيقًا، وهو أَنْ تبنيَ على الأُمُورِ الوَاضِحَةِ، ولا تَتَّبِعَ الْمُتَشَابِهَاتِ؛ لأَنَّكَ إِنْ تتبعتَ الْمُتَشَابِهَاتِ رُبَّهَا تَزِلُّ.

ومعنى عُرْجُونُ النَّخْلِ: العِذْقُ الذي فيه التَّمْرُ، قال الله -تعالى-: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَهُ مَنَاذِلَحَقَّىٰ عَادَ كَٱلْفَرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس:٣٩].

# مِنَ الصَّالِقَةِ، والحَّالِقَةِ، والشَّاقَّةِ»، متَّفق عليه (۱) [۱] وعن ابن عمر براءته من القَدَرِيَّة. رواه مسلم (۲) [۲]

[1] الصَّالِقَةُ: التِّي تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالنِّيَاحَةِ.

والحَالِقَةُ: التِّي تَخْلِقُ شَعَرَهَا تَسَخُّطًا، سَواءٌ حَلَقَتْهُ بِمُوسَى أَو نَتَفَتْهُ بِالْيَدِ. والشَّاقَةُ: التِّي تَشُقُّ الجَيْبَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ.

وإِنَّهَا بَرِئَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ هَوْلاءِ الثَّلاثِ؛ لِعَدِمْ رِضَاهُنَّ بالقَدَرِ، ومن فَعَل منَ الرِّجال مِثْلَهُنَّ فَحُكْمُهُ حُكْمُهُنَّ؛ لكنَّه ذكر ذلك لأنَّ الغالب وقوعُه من النِّسَاءِ؛ لأنَّ الرِّجَالَ أَشَدُّ تَحَمُّلًا من النساء.

[٢] لأنه لما ظهر قومٌ يقولون: «إنَّ الأَمْرَ أُنَف» (٢) يعْنِي: مُسْتَأْنَفٌ، وأَنَّ الله لَمْ يُقَدِّرْهُ مِنْ قَبْلُ.

قال ابن عمر -رضي الله عنهما- للَّذِي بَلَّغَهُ: ﴿ أَخْبِرُهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ اللَّهُ عِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنْهِمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنْهِمْ،

والقدرية: هم الذِّينَ يَنْفُونَ القَدَرَ، وهِي نِسْبَةٌ عَكْسِيَّةُ؛ لأنَّ الذِّي يَسْمَعُ كلمة (القدرية) يَظُنُّ أَنَّهُمْ الَّذِين يُثْبِتُونَ القَدَرَ، والأَمْرُ بِالْعَكْسِ، فهِي نِسْبَةُ سَلْبٍ لا إِيجَابٍ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجائز، باب ما يُنهى من الحلق عند المصيبة، رقم (١٢٩٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم ضرب الخدود، يرقم (١٦٦).

 <sup>(</sup>۲) قال المؤلف في لحاشية: وانظر أبحاثا مهمة في: مجموع لفتوى (۲/ ۱۳۲)، و(۵/ ۱۱۹)،
 و(٤١/ ٤٥٩ - ٤٦٠)، و(٣٦/ ١١٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (١١).

والأمرُ في هَجْرِ المبتدِع يَنْبَني على مُراعاة المصالحِ وتكثيرها ودَفع المفاسد وتقليلها، وعلى هذا تَنَنَزَّل المشروعيةُ من عدمها، كها حرَّره شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة -رحمه الله- في مواضعَ (١) [١]

وهؤلاء القَدَرِيَّةُ يُسَمُّونَ مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ، وقد وردت في ذلك أحاديث (٢).

ووَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُم جَعَلُوا لِلْحَوَادِثِ مُحْدِثَيْنِ، الْحَوَادِثُ الْكُوْنِيَّةُ التِّي مِنْ فِعْلِ الله أَحْدَثَهَا الله حز وجل- كإِنْشَاءِ الْغَيْم، وإِنْزَالِ المَطَرِ، وما أشبه ذلك.

والحَوَادِثُ النِّي تَكُونُ من فِعْلِ العَبْدِ، اسْتَقَلَّ بها العَبْدُ، فَهُمْ يَرَوْنَ أَن العبدَ مُسْتَقِلُّ بعِلْمِهِ، وأَنَّ الله تعالى لا عَلَاقَةَ لَهُ بِهِ إِطْلَاقًا، ولهذا شُمُّوا مَجُوسًا؛ لأنَّهُمْ كالمَجُوسِ الذِّينَ يَقُولُونَ: إنَّ لِلْحَوَادِثِ خَالِقَيْن، النَّورُ يَخْلُقُ الخَيْرَ، والظَّلْمَةُ تَخْلُقُ الشَّرَّ.

[١] عادَ الشيخُ إلى مَا ذَكْرَنَا سَابِقًا، وهو النظر إلى المصالح.

فإذا رَأَيْنَا أَنَّ مِنَ المَصْلَحَةِ أَلَّا نَهْجُرَهُ، ولَكِنْ نُبِيِّنُ الحَقَّ ولا نُدَاهِنَهُ ونُبُقِيهِ على بِدْعَتِهِ، ونَقُولُ: أَنْتَ على بِدْعَتِكَ،ونَحْنُ على سُنَّتِنَا.

فإذا رَأَيْنَا مِنَ المُصْلَحَةِ هَذَا، فَتَرْكُ الهَجْرِ أَوْلَى.

وإِنْ رَأَيْنَا مِنَ الْمُصْلَحَةِ الْمُجْرَ، بأَنْ يَكُونَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَقْوِيَاء، وأُولئك ضعفاء مَهْزُومِينَ فالهَجْرُ أَوْلَى.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: منها في: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٣،٢١٣، ٢١٦- ٢١٨)

<sup>(</sup>٣) منها حديث ابن عمر -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال: «الْقَدَرِيَّةُ نَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةِ: إِنْ مَرْضُوا فَلَا تَمُّودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ. أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب القدر (٢٩١٤)؛ وحديث حذيفة بن اليهان -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «لِكُلِّ أُمَّةٍ تَجُوسٌ وَتَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةِ اللَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ...؛ أخرجه الإمام أحمد (٢٥/٥).

والمبتَدِعَةُ إنها يَكُثُرُون ويظهَرُون إذا قلَّ العِلمُ، وفَشَا الجهلُ.

وفيهم يقولُ شيخُ الإسلام ابن تَيْمِيَّة -رحمه الله-: «فإنَّ هذا الصَّنفَ يَكْثُرُونَ ويَظْهَرُونَ إذا كَثُرتِ الجَاهِلِيَّةُ وأهلُها، ولم يكن هُنَاك من أهلِ العِلْمِ بالنُّبُوَّةِ والمُتَابَعَةِ لها مَن يُظْهِرُ آنُوارَها الماحِيةَ لِظُلمةِ الضلالِ، ويَكْشِفُ ما في خِلَافِهَا من الإفكِ والشَّرْكِ والـمُحَالِ». اهـ(۱).

فإذا اشْتَدَّ سَاعِدُك في العِلْمِ؛ فاقْمَعِ الْمُبْتَدِعَ وبِدْعَتَه بلسانِ الحُجَّةِ والبَيَانِ، والسَّلامُ.[۱]

[1] ما ذَكَرَهُ المَصَنِّفُ صَحِيحٌ، فإذا اشْتَدَّ سَاعِدُكَ في العِلْم، فَرُدَّ على أَهْلِ البِدَعِ، أَمَّا إذا لم يَكُنْ عِنْدَكَ العِلْمُ الوَاقِي في رَدِّ البِدْعَةِ، فإبَّاكَ أَن تُجَادِلَ؛ لأَنَّكَ إذا هُرِمْتَ فهِي هَزِيمَة للسُّنَّةِ.

ولذلك لا نَرْىَ أَنَّه يَجُوزُ للإنسانِ أَن يُجَادِلَ مُبْتَدِعًا إلا وعِنْدَهُ قُدْرَةٌ على مُجَادَلَتِهِ.

ومُجَادَلَةُ الكفَّار أيضًا، فلا نُجَادِلِهُمُّمْ إلا ونَخنُ على يَقِينٍ مِنْ أَمْرِنَا، وإلا كَانَ الأمرُ عَكْسِيًّا، فيكون الانتصارُ له ولما هُو عليه مِن ضلالٍ، وهزيمةٌ لما نحن عليه من توحيدٍ وسُنَّة.

ومن قُوَّةِ الحُجَّةِ: أَنْ يَكُونَ مَعَكَ مَنْ يُسَاعِدُكَ ويَشُدُّ عَضُدَكَ كَمَا قَالَ الشَّاعر:
لا تُنخَاصِمْ بِوَاحِدٍ أَهْلَ بَيْتٍ فَضَعِيفَانِ يَغْلِبَانِ قَوِيَّا (٢)

 <sup>(</sup>١) النبوات (٣/ ١٩)، ومنهاج السنة النبوية (١/ ٦).

 <sup>(</sup>۲) البيت غير منسوب في شرح مختصر الروضة (١/ ٥٦٢)، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص:١١٨)، وأضواء البياذ في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ١١٧).

فإِذَا صَارَ مَعَكَ أَحَدٌ فإنَّ حُجَّتَكَ سَوْفَ تَقْوَى؛ لأنه يَقْمَعُهُ من الحَدِّ الأَيْمَنِ، وَأَنْتَ تَقْمَعُهُ مِنَ الحَدِّ الأَيْمَنِ، وَأَنْتَ تَقْمَعُهُ مِنَ الحَدِّ الأَيْسَرِ؛ حَتَّى يَضِيعَ.

وهنا مسألة مهمة: وهي الوقوعُ في أَعْرَاضِ العُلَهَاءِ وتَبْدِيعِهِمْ وغَبْرِ ذلك من القَدْحِ فِيهِمْ.

فنقول: إن الوقوعَ في عِرْضِ العُلْمَاءِ مِنْ وَحْيِ الشيطانِ، فإذا وَقَعَ الإنسانُ في أَعْرَاضِ العُلْمَاءِ فإنَّهُ مُعْتَدِ ظَالِمِ وغِيبَةُ العُلْمَاءِ لَيْسَتْ كَغِيبَةِ العَامَّةِ؛ لأنَّ غِيبَةَ العُلَماءِ فيها: مَفْسَدَةٌ خَاصَّة، ومفسدةٌ عَامَّةٌ.

المَفْسَدَةُ الحَاصَّةُ للعَالِمِ، والمفسدة العامة لِمَا يَخْمِلُهُ من عِلْمٍ، فإنَّ الناسَ إذَا سَقَطَ الإنسانُ من أَعْيُنِهِمْ، لم يَفْبَلُوا مِنْهُ صَرْفًا ولَا عَدْلًا، فتكون الجِنَايَةُ على الشَّرِيعَةِ التِّي يَخْمِلُهَا هذا العَالمُ، والنَّاصِحُ الأَمِينُ هو الذي إذَا رَأَى مَا يُنْكِرُهُ يَتَصِلُ بالعَالمِ أو طَالِبِ العِلْمِ أو العَامِّي، ويَتَبَيَّنُ الأَمْرَ.

فقد يكونُ ما يَظُنَّهُ خَطَأً، وقَدْ يَكونُ صَوَابًا؛ لا لِعَيْنِ الفِعْلِ، ولكن لما يُلابِسُهُ من أَحْوَالٍ تَسْتَدْعِي أن يقوله العَالِمُ، أو أن يَفْعَلَهُ العالم، فقد يكونُ الشيءُ مُنْكَرًا في ذَاتِهِ، لكن يَفْعَلُهُ بعضُ النَّاسِ لمصلحةٍ أَكْبَر.

إن الذِّينَ يَقَعُونَ في أَعْرَاضِ العُلَهَاءِ جَنَوْا على العُلَهَاءِ، وعلى ما يَخْمِلُونَهُ مِنْ عِلْمٍ.

و لواجبُ تَوْقِيرُ العالِمِ، لا سِيُّمَا العَالَمُ الذي عُرِفَ أَنَّهُ يُرِيدُ الحَقَّ، ويَجْتَهِدُ في طَلَبِهِ، ولكنَّـهُ قَدْ يِزِلُّ، وهذا أَمْـرٌ لا يَسْلَمُ مِنْهُ بَشَــرٌّ، كل بَنِي آدم خطَّـاءً وخَيْرُ

الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ (١).

وهنا مسألة أخرى: هَلْ يَنْبَغِي لطَالِبِ العِلْمِ الذِّي يَعْرِفُ حَقِيقَةَ مَنْ يَقَعُ في أَعْرَاضِ العُلْهَاءِ أَنْ يُحَذِّرَ منهم؟

والجواب: الواجِبُ على طَلَبَةِ العلم -والزُّمَلاءُ يَعْلَمُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ مَا لَا يَعْلَمُ اللَّهِ اللهِ اللَّهُ اللَّعْلَمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

والشَّيْطَانُ إذا عَلِمَ من الإنسانِ التَّلَذُّذَ بِنُحُومِ العُلَمَاءِ، فَسَوْفَ يَزِيدُهُ ولا يَطْمَئِنُّ، ولا يَسْتَقِرُّ في أي تَجْلِسٍ إلا إذَا أَتَى بِعَالَمٍ مَن العلماءِ يجرِّحه، نَسْأَلُ الله العَافِيَةَ.

وَهَذَا شَيءٌ يَجِبُ الْحَذَرُ مِنْهُ، والتَّحْذِيرُ مَعَ بَذْلِ النَّصِيحَةِ لَهُ، لأنَّ الإنسانَ بَشَرٌ قَدْ يَغْتَرُّ، وتَخْمِلُهُ النفسُ الأمَّارةُ بالسُّوءِ على مَا فَعَلَه من السُّوءِ، والنَّصِيحَةُ رُبَّمَا تفيدُ.

وهنا مسألة: يُوجَدُ من يَتَعَمَّدُ البَحْثَ فِي أَشْرِطَةِ وكُتَيِّبَاتِ بعضِ العُلَماءِ عن الزَّلَّاتِ، فهل هذا الأمرُ سَائِغٌ؟

<sup>(</sup>١) وللشارح وصايا متعددة في التحذير من الوقوع في أعراض العلماء الربانيين وتوجيه لمن صار ديدنهم التجريح في العلماء وتنفير الناس عنهم والتحذير من طريقة من يتخذ من أخطاء العلماء طريقًا للقدح فيهم وجوابه عمن يرمي العلماء بعدم فقه الواقع في إجابات ووصايا مباركة من كتاب (العلم) في الصفحات (٣٠٢-٢١٤-٢٢٤).

والجواب أن نقول: تَتَبُّعُ عَوَرَاتِ المُسْلِمِينَ مُحَرَّمَةٌ، ولا مِيكَا العُلَمَاءُ، وقد جاء في الحديث: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قَلْبَهُ، لَا تَغْتَابُوا المُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنِ اتَّبَعَ عَوْرَاتِهِمْ يَتَبِعُ الله عَوْرَتَهُ، وَمَنْ يَتَبعِ الله عَوْرَتَهُ يَفْضَحُهُ فِي بَيْتِهِ» (١).

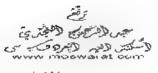
فلا يجوز تَتَبُّعُ العَوَرَاتِ، وتَتَبُّعُ العَوَرَاتِ عَوْرَةً، فهذا الذي ذهب يَتَتَبَّعُ عَوْرَاتِ النَّاسِ هو واقعٌ في عَوْرَةٍ.

والواجِبُ لمن صَدَرَ مِنْه ما يُنتَقَدُ عَلِيهَ، أَنْ يُدَافِعَ الإنسانُ عَنْ أَخِيهِ إذا سَمِعَ من يَنْتَقِدُهُ، ويقول: لْعَلَّهُ اشْتَبَة عليه الأَهْرُ، لَعَلَّ له تَأْوِيلًا، لا سيَّا مَن عرف بالصَّدْقِ والإِخْلَاصِ وحُبِّ نَشْرِ الْعِلْمِ.

\* \* \*

 <sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٤٢١)، والترمذي: كتاب صفات المنافقين، باب تحريش الشيطان، رقم
 (٢٨١٢).

رَفَحُ مجس ((رَّ عَمَى الْمُجَنِّسُ يَ (أَسِكْتُمَ الْمِنْرُرُّ الْمِنْرُودُ كُسِسَى (سُكِتُمُ الْمِنْرُرُّ الْمِنْرُودُ كُسِسَى (سُكِتُمُ الْمِنْرُرُّ الْمِنْرُودُ كُسِسَى (سُكِتُمُ الْمِنْرُرُّ الْمِنْرُودُ كُسِسَى





#### الفصل الرابع: أدب الزمالة



### 27- أحذر قرينَ السُّوءِ:

كُمَا أَنَّ العِرْقَ دَسَّاسُ<sup>(۱)</sup>؛ فإنَّ «أَدَبَ السُّوءِ دَسَّاسُ<sup>(۱)</sup>؛ إذ الطَّبِيعَةُ نَقَّالَةُ، والطِّباعُ سَرَّاقَةً، والناسُ كَأَسْرَابِ القَطَا جُبُولُونَ على تَشَبُّهِ بَعْضِهِمْ ببعضٍ، فاحَذَرْ مُعاشرةَ من كانَ كذلك، فإنه العَطَبُ، و«الدَّفعُ أَسْهَلُ من الرَّفْع».

وعليهِ؛ فتخبَّرُ للزَّمَالَةِ والصَّدَاقَةِ من يُعِينُكَ على مَطْلَبِك، ويُقرِّبُك إلى ربِّك، ويوافِقُك على شَرِيفِ غَرَضِكَ ومَقْصِدِكَ، وخُذْ نَقْسِيمَ الصَّدِيقِ في أَدَقَّ المعاہير<sup>(۱)</sup> بِ<sup>(۱)</sup>

[1] هَذِه الْكِلَمَاتُ مَأْخُوذَةٌ من قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: "إِنَّمَا مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ، وَالجَلِيسِ السَّوْءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ، وَنَافِخِ الْكِيرِ،(''. فَعَلَيْكَ بِالْحَتِيَارِ الصَّدِيقِ الصَّالِحِ، الذي يَذُلَّكَ على الخَيْرِ ويُبَيِّنُهُ لَكَ، ويَحُثَّكَ عليه، ويُبيِّنُ لَكَ الشَّرَّ ويُحَذِّرُكَ منه.

وإِيَّاكَ وجَلِيسَ السُّوءِ فـ (إن المرءَ على دِينِ خَلِيلِهِ» (٥)، وكم من إِنْسَانٍ

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: وفي ذلك حديث موضوع، انظر له: العلل المتناهية (٢/ ١٢٣، ١٢٧). وشرح الإحياء (٣٤٨/٥).

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: شرح الإحياء (١/ ٧٤).

<sup>(</sup>٣) قال المؤلف في الحاشية: محاضرات إسلامية لمحمد الخضر حسين (ص:١٢٥-١٣٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب في العطار وبيع المسك، رقم (١٩٩٥).

 <sup>(</sup>٥) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، رقم (٤٨٣٣)، والترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في أخذ المال بحقه، رقم (٢٣٨٧).

١ - صديقٌ مَنْفَعَةٍ.

٢ - صديقُ لَذَّةٍ.

٣- صديقُ فَضِيلَةٍ.

# فَالْأَوَّ لَانِ مُنْقَطِعَانِ بِانْقِطَاعِ مُوجِبِهِمًا، المَنْفَعَةُ فِي الأُولِ وِاللَّذَّةُ فِي الثاني.

مُسْتَقِيمٍ قُيِّضَ له شَيْطَانٌ من بَنِي آدَمَ فَصَدَّهُ عن الاسْتِقَامَةِ.

وكم من إنسانٍ جَائِرٍ قَاصِدٍ يُسِّرَ له صَاحِبٌ يَدُلُّهُ على الخَيْرِ.

وعلى هذا نَقُولُ: إذا كَانَ في مُصَاحَبَةِ الْفَاسِنِ سَبَبٌ لِهِدَايَتِهِ؛ فلا بأسَ أَنْ تَصْحَبَهُ وتَدْعُوهُ إلى بَيْتِك، وتَأْتِيَ إلى بَيْتِه، وتَخْرُجَ معه للتَّمَشِّي بشرط: أَلَّا يَقْدَحَ ذلكَ في عَدَالَتِكَ عند الناسِ.

وكمْ من إنسانٍ فَاسِقِ هَذَاه الله -تعالى- بها يَسَّرَ له من صُحْبَة الخَيِّر.

وقول المؤلف: «النَّاسُ كَأَسُرَابِ القَطَا». سبق بيانُ أن هذا، من كَلَامِ شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَةَ -رحمه الله-(¹)، وهو حَقِيقَةً، فالنَّاسُ يَتْبَعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

وقوله: «الدَّفعُ أَسْهَلُ من الرَّفْعِ». هذه قَاعِدَةٌ فِقْهِيَّةٌ ذَكَرَهَا ابنُ رَجب -رحمه الله - في (القواعد الفقهية)(١). وفي مَعْنَاهَا قولُ الأَطِبَّاءِ: «الوِقِايَةُ أَسْهَلُ من العَلَجِ»؛ لأنَّ الدَّفْعَ ابْتِعَادٌ عنِ الشَّرِّ وأَسْبَابِهِ، لكن إذا نَزَلَ الشَّرُ صَارَ من الصَّعْبِ أَن يَرْفَعَهُ الإنسانُ.

<sup>(</sup>١) الاستقامة (٢/ ٢٥٥)، ومجموع الفتاوي (٢٨/ ١٥٠).

<sup>(</sup>٢) وانظر البَدَائِع (٧/ ٣٥٢)، وبداية المُجْتَهِد (٢/ ٣٦٢).

وأمَّا الثالثُ: فالنَّعِويلُ عَلَيْهِ، وهو الذي بَاعِثُ صَدَاقَتِهِ نَبَادُلُ الاعتقاد في رُسُوخِ الْفَضَائِلِ لَدَى كُلِّ مِنْهُمَا.

وصَدِيقُ الْفَضِيلَةِ هذا عُمْلَةٌ صَعْبةٌ يَعزُّ الحصولُ عليها.

ومن نَفِيسِ كلامِ هِشامِ بنِ عبدِ الملكِ (م سنة ١٢٥هـ) قوله<sup>(١)</sup>: «ما بَقِي من لَذَّاتِ الدُّنْيَا شيءٌ إلا أخٌ أَرْفَعُ مُؤونَةَ التَّحَفُّظِ بَيْنِي وبَيْنَهُ». اهـ.

ومن لَطِيفِ ما يُفِيدُ قُولُ بَعْضِهِم (٢): «الْعُزْلَةُ من غَيْرِ عَيْنِ الْعِلْمِ: زَلَّةُ، ومِنْ غَيْرِ زَاي الزُّهْدِ: عِلَّةٌ.[١]

[١] قوله: «الْعُزْلَةُ من غَبْرِ عَيْنِ الْعِلْمِ: زَلَّةٌ، ومِنْ غَيْرِ زَاي الزُّهْدِ: عِلَّةٌ». يعني: احذفِ العَبْنَ من كَلِمَةِ العُزْلَةِ تَكُونُ: الزَّلَّة. واحْذِفِ الزَّاي مِنْهَا تكون: عِلَّة.

فلا بُدَّ مِنْ عِلْمِ وزُهْدٍ قَبْلَ أَنْ يَنْعَزِلَ الإنسانُ عن النَّاسِ.

وقد قسم الأصدِقاء إلى ثكاثة أقسام:

الأول: صَدِيقُ مَنْفَعَةٍ؛ وهو الذي يُصَادِقُكَ ما دامَ يَنْتَقِعُ مِنْكَ بهالٍ، أو جَاهِ أو غيرِ ذلك، فإذا انْقَطَعَ الانْتِفَاعُ فهو عَدُوَّكَ، لا يَعْرِفُكَ ولا تَعْرِفُهُ، وما أكثر هؤلاء الذين يَلْمِزُونَ في الصَّدَقَاتِ، إن أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا، وإن لم يُعْطُوْا مِنْهَا إذا هُمْ يَسْخَطُونَ، صَدِيقٌ لَكَ حَيِمٌ تَرَى أَنَّهُ من أَعَزِّ الناسِ عِنْدَكَ، وأَنْتَ مِنْ أَعَزِّ الناسِ عِنْدَكَ، وأَنْتَ مِنْ أَعَزِّ الناسِ عنده، يَسْأَلُكَ يومًا من الأيام فيقولُ: أَعْطِنِي كِتَابَكَ، فتقول: أنا مُحتَاجٌ إليه اليومَ، أُعْطِيكَ إيّاهُ غَدًا، فيُعَادِيكَ، فهذا صديقُ مَنْفَعةٍ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: طبقات النسابين (ص:٣١).

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: العزلة، للخطابي.

والثاني: صَدِيقُ لَذَّةِ؛ يعني: لا يُصَادِقُكَ إِلا لاَّنَهُ يَتَمَتَّعُ بالجُّلُوسِ إليك ومُحَادَثَتِكَ وللمُسَامَرَةِ والْمُؤَانَسَةِ، ولكنَّه لا يَنْفَعُكَ ولا تَنْتَفِعُ مِنْهُ، كلُّ واحدٍ مِنْكُمْ لا يَنْفَعُ الآخَرَ، بل ضَيَاعُ وقتٍ فقط، وهذا أيضًا صِنْفٌ يَجِبُ الحَذَرُ منه.

والثالث: صَدِيقُ فَضِيلَةٍ؛ يَحْمِلُكَ على ما يَزِينُ ويَنْهَاكَ عَمَّا يَشِينُ، ويَفْتَحُ لك أَبُوابُ الحَيْرِ، ويَدُلُّكَ عَلَيْهِ، وإذا زَلَلْتَ نَبَّهَكَ، على وَجْهٍ لا يَخْدِشُ كَرَامَتَكَ.

وصَدِيقُ المَنْفَعَةِ من أَكْثَرِ هذه الأَقْسَام؛ لأنَّ المَنفِعَ كَثِيرَةٌ جِدًّا، فإذا رَأَيْتَ هذا الرجل لا يُصَادِقُكَ إلا حيثُ يَأْخُذُ مَنْفَعَتَكَ، فاعْلَمْ أنَّه عَدُوُّ وليس بصديق.

وصَدِيقُ اللَّذَةِ يَشْغَلُكَ ويُلْهِيكَ بالتَّمَتُّعِ بالسَّمَرِ، وإِضَاعَةِ الوَقْتِ في الْمَتَزَهَات وغير ذلك، فهذا لا خَيْرَ فيهِ، والذِّي يَجِبُ أَن تَعَضَّ عَلَيْهِ بالنَّوَاجِذِ هو صَدِيقُ الفَضِيلَةِ، الذي يَحْمِلُكَ على كُلِّ فَضِيلَةٍ، ويَنْهَاكَ عنْ كُلِّ رَذِيلَةٍ.





### ٢٤- كِيَرُ الهمة في العلم:

من سَجَايَا الْإِسْلَامِ التَّحَلِّى بِكِبَرِ الْهِمَّةِ، مَرْكَزُ السَّالِبِ والْمُوجَبِ فِي شَخْصِكَ، الرَّقِيبُ على جَوَارِحِكَ، كِبَرُ الْهِمَّةِ يَجْلِبُ لَكَ -بإذن الله - خَبْرًا غَيْرَ جَنْدُوذٍ، لِتَرْقَى إلى دَرَجَاتِ الْكَهَالِ، فيَجْرِى في عُرُوقِكَ دَمُ الشَّهَامَةِ، والرَّكْضُ في عَنُوقِكِ دَمُ الشَّهَامَةِ، والرَّكْضُ في مَنْدَانِ العِلْمِ والعَمَل، فلا يَرَاكَ النَّاسُ واقِقًا إلا على أَبْوَابِ الْفَضَائِلِ، ولا بَاسِطًا يديك إلا أَبْهَاتِ الْأُمورِ. [1]

[١] عُلُوُّ الهِمَّةِ من أَهَمِّ ما يُعِينُ على طَلَبِ العِلْمِ، فطَالِبُ العِلْمِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لهُ هَدَفٌ من تَعَلَّمِهِ، ليس مُرَادُهُ إِضَاعَةَ الوقتِ بهذا الطلب.

ومِنْ أَهُمُّ هِمَ طَالَبِ العِلْمِ: أَنْ يُرِيدَ القِيَادَةَ والإَمَامَةَ للمُسلمين في عِلْمِهِ، ويَشْعُرَ أَن هَلِهِ مَرْتَبَةٌ يَرْنَقي إليها دَرَجَةٌ دَرَجَةٌ حتَّى يَصِلَ إليها، وإذا كانَ كذلك فسوفَ يَرَى أنه الوَاسِطَةُ بِينَ الله -عز وجل- والْعِبَادِ في تَبْلِيغِ الشَّرْعِ، وإذَا شَعَر بِهَذَا الشَّعُورِ فَسَوفَ يَحْرِصُ غاية الحِرْصِ على اتِّبَاعِ الكِتَابِ والسُّنَّة، مُعْرِضًا عن آرَاءِ النَّاسِ، إلا أنَّه يَسْتَأْنِسُ بها ويَسْتَعِينُ بها على مَعْرِفَةِ الحُقِّ؛ لأن ما نكلم فيه العلماءُ -رحمهم الله- من العِلْمِ هو الَّذِي يَغْتَحُ الأَبُوابَ لنَا، وإلا لمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَصِلَ إلى دَرَجَةِ اسْتِنْبَاطِ الأحكامِ من النَّصوصِ، أو نعرفَ الراجِحَ من المرْجُوحِ، وما أَشْبَة ذَلِكَ.

والنَّحَلِي بها يَسْلُبُ منك سَفَاسِفَ الآمالِ والأعهالِ، ويَجْتَثُ منكَ شَجَرَةَ النَّلُ والأعهالِ، ويَجْتَثُ منكَ شَجَرَةَ اللَّلُ والهَوَانِ والتَّمَلُّقِ والمُدَاهَنَةِ، فكَبِيرُ الْهِمَّةِ ثابتُ الْجَأْشِ، لا تُرْهِبُهُ المواقفُ، وفاقِدُها جبانٌ رِعْديدٌ، تُغْلِقُ فَمَه الْفَهَاهَةُ.[1]

[١] هَذَا صَحِيحٌ، فالتَّحَلِّي بِعُلُوِّ السِهِمَّةِ يَسْلُبُ عَنْكَ سَفَاسِفَ الأَمالِ والأَعْبَالِ.

والأمال هي: أَنْ يَتَمَنَّى الإنسانُ الشيءَ دونَ السَّعْي في أَسْبَابِهِ، فإنَّ المؤمِنَ كَيِّسٌ فَطِنٌ لا تُلْهِيهِ الآمَالُ، بل يَعْمَلُ الأعمالَ، ويَرْتَقِبُ النَّتَائِجَ.

وأما من تُلْهِيهِ الآمَالُ ويقول: إن شاءَ اللهُ أقرأُ هذا، وأُرَاجِعُ هذا، الآن سَأَسْتَرِيحُ، وبعدَ ذَلِكَ أُرَاجِعُ، أو تُلْهِيهِ الآمالُ فيها يَخْدُثُ للإنسانِ، فأحيانًا يَتَصَفَّحُ الكِتَابَ لُمُرَاجَعَةِ مسألةٍ من المَسَائلِ، فيَنْظُرُ في الفِهْرِس أو في الصَّفَحَاتِ، فتَمُرُّ به مسائلُ تُلْهِيهِ عن المَقْصُودِ الذي من أَجْلِهِ فَتَحَ الكتاب، وهذا يَقَعُ كثيرًا، فيَنْتَهِي الوقتُ، ولم يُرَاجِعِ المَسْأَلَةَ الَّتِي من أَجْلِهَا فَتَح الكتاب، وهذا يَقَعُ كثيرًا،

فإيَّاكَ والآمالَ المُخَيِّبَةَ، اجعَلْ نَفْسَكَ قَوِيَّةَ العَزِيمَةِ، عَالِيَةَ الحِمَّةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت، رقم (٤٢٥).

ولا تَغْلَطْ فَتَخْلِطْ بَيْنَ كِبَرِ الهُمَّة والكِيْرِ، فإن بينهما من الفَرْقِ كَمَا بَيْنَ السَمَاءِ ذات الرَّجْعِ والأرضِ ذات الصَّدْع.

كِبُرُ الهمَّةِ حِلْيةُ وَرَثْةِ الأنبياءِ، والكِبْرُ داءُ المرضى بِعِلَّةِ الجَبَابِرَةِ البُّؤسَاءِ.[1]

فيا طالب العلم! ارْسُم لنفسِك كِبَرَ الهمَّةِ، ولا تَنفِلتْ منْه، وقَدْ أَوْمَأَ الشَّرْعُ إليهَا في فِقْهِياتٍ تُلابِسُ حَيَاتَكَ؛ لتَكُونَ دائيًا على يَقَظَةٍ من اغْتِنَامِها، ومنها: إبَاحَةُ النيمُّمِ للمُكلَّفِ عند فَقْدِ المَاءِ، وعَدَمُ إلزامهِ بقَبولِ هِبَةِ ثَمَنِ المَاء للوضُوء؛ لمَا في ذَلِكَ من المِنَّةِ التي تَنَالُ مِنَ الْهِمَّة مَنَالًا، وعلى هذا فَقِسْ (۱)، والله أعلم. [1]

وقبل أَن يَجْلِسَ إِلَى القَوْمِ؛ لأَنه جاء لغَرَضٍ، فلا تَشْتَغِلْ عن الغَرَضِ الذي تُرِيدُهُ بأشياءَ لَا تُرِيدُهَا من الأَصْلِ؛ لأنَّ هَذَا يُضَيِّعُ عَلَيْكَ الوقتَ، وهو مِنْ عُلُوِّ الهِمَّةِ.

[1] نَعَمْ؛ كِبَرُ الهِمَّةِ أَنَّ يَخْفَظَ الإنسانُ وَقْتَهُ، ويَعْرِفَ كَيْفَ يَتَصَرَّفُ، ولا يُضِيِّعُ الوَقْتَ بَغَيْرِ فَائِدَةٍ، وإذا جَاءَهُ إنسان يَرَى أنَّ في مُجَالَسَتِهِ إِلْهَاءً لَهُ عَرَفَ كيفَ يَتَصَرَّفُ. كيف يَتَصَرَّفُ.

وأما كِبْرُ النَّفْسِ فهو: الذِي يَخْتَقِرُ غَيْرَهُ، ولا يَرَى النَّاسَ إلا ضَفَادِعَ، ولَا يَهَتَمُّ، ورا يَرَى النَّاسَ إلا ضَفَادِعَ، ولَا يَهَتَمُّ، وربيا يُصَعِّرُ وَجْهَهُ وهو يُخَاطِبُهُمْ، فكما قال المؤلف: «بَيْنَهُمَا مَنَ الفَرْقِ كما بَيْنَ السَمَاءِ ذات الرَّجْع والأرضِ ذات الصَّدْع».

[7] إِنَّ مِنْ عُلُوِّ الهِمَّةِ أَلَّا تَكُونَ مُتَشَوِّفًا لِمَا فِي أَيْدِي النَّاس؛ لأَنَّكَ إِذَا تَشَوَّفْتَ وَمَنَّ النَّاسُ عَلَيْكَ مَلَكُوكَ؛ لأَنَّ المِنَّةَ مِلْكٌ للرَّقَبَةِ، فلو أَعْطَاكَ الإنسانُ دِرْهَمًا لوَجَدَ أَنَّ يَدَهُ أَعْلَى مِنْ يَدِكَ، كها جاء في المحديث: "الْيَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: السعادة العطمي لمحمد الخضر حسين (ص:٧٦-٧٨).

الشُّفلَى»(١).

### واليدُ العُلْيَا هي: الْمُعْطِيَةُ.

والسُّفْلَى هي: الآخِذَةُ. فَلَا تَبْسُطْ يَدَكَ إِلَى الناسِ، ولا تَمَدَّ كَفَّكَ إِلَيهم، وإذا كَانَ الإِنسانُ عَادِمَ الماءِ لو وُهِبَ له الماءُ لمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ، بل يَعْدِلُ إِلَى التَّيَمُّمِ خوفًا من المِنَّةِ، مع أَنَّ الوُضَوءَ بالماءِ فَرْضٌ للقادرِ عَلَيْهِ.

ولهذا فَرَّقَ الفَّقَهَاءُ -رحمهم الله- بَيْنَ أَن تَجِدَ من يَبِيعُهُ ومَنْ يُهْدِيهِ، فقالوا: من يَبِيعُهُ اشْتَرِ مِنْهُ وُجُوبًا؛ لأنَّهُ لا مِنَّة لَهُ عَلَيْكَ، ومَنْ أَهْدَى إليكَ لا يَلْزَمُكَ قَبُولُهُ؛ لأَنَّ مِنَّتَه تَقْطَعُ رقبتَكَ.

لكِنْ إِذَا كَانَ مَنْ أَهْدَى إليكَ المَاءَ لا يَمُنُّ عَلَيْكَ به، بل يَرَى أَنَّكَ أَنْتَ المَانُ عليه بَقَبُولِهِ، أو مِمَّنْ جَرَتِ العَادَةُ بأَنَّهُ لا مِنَّةَ بينهم، مثل الأبِ معَ ابْنِهِ، والأخِ المُشْفِقِ مَعَ أَخِيهِ، وما أَشْبَة ذلك، فهُنَا تَرْتَفِعُ العِلَّةُ، وإذا ارتَفَعَتِ العِلَّةُ ارتَفَعَ الحُكْمُ.

الْمِهُمُّ أَنْ مِنْ عُلُوٌّ الْهِمَّةِ وَكِيرِهَا أَلَا يَكُونَ الْإِنسَانُ مُسْتَشْرِفًا لَمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ.

بعضُ الناسِ يَكُونُ عِنْدَهُ أَسْلُوبٌ في سؤالِ المالِ: إذَا رَأَى مَعَ الإنسانِ شيئًا يُعْجِبُهُ أَخَذَهُ بِيَدِهِ، وقامَ يُقَلِّبُهُ ويقول: ما أَحْسَنَ هذا! ما شاءَ الله! مَنْ أَينَ اشْتَرَيْتَهُ؟ هل يُوجَدُ في الشَّوقِ؟ كل هذا لتُعْطِيهُ إياه؛ لأن الكريم سوف يَخْجَلُ، ويقول: إنه لم بَسْأَلْ هذا السُّؤالَ إلا من أجل أن أقولَ: خُذْهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب النفقات، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال، رقم (١٠٤١).

### ٢٥- النَّهُمَةُ في الطَّلَب:

إذا عَلِمْتَ الْكَلِمَةَ المَنسوبةَ إلى الخليفةِ الراشدِ عليِّ بنِ أبى طَالِبٍ -رضي الله عنه-: قِيمَةُ كُلِّ الْمُرِيُ ما يُحْسِنُهُ (١). وقد قِيلَ: ليس كلمةٌ أَحَضَّ عَلَى طَلَبِ الله عنه-: قِيمَةُ كُلِّ الْمُرِيُ ما يُحْسِنُهُ (١) وقد قِيلَ: ليس كلمةٌ أَحَضَّ عَلَى طَلَبِ الله عنها، فاحْذَرْ غَلَطَ القائلِ: ما تَرَكَ الأولُ للآخرِ. وصوابه: كم ترك الأولُ للآخرِ (١) إ١١

فهذا الذي يَسْتَشْرِفُ أو يسألُ بطَرِيقٍ غَيْرِ مُبَاشِرٍ، يَحُطُّ مِنْ قَدْرِ طالبِ العِلم وقَدْرِ غيرهِ.

[1] قوله: ﴿إِذَا عَلِمْتَ الْكَلِمَةَ المَنسوبةَ إِلَى الخليفةِ الراشدِ عليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ -رضي الله عنه-: قِيمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُهُ ﴾؛ هَذَا صَحِيحٌ إذا كَانَ الإنْسَانُ يُحْسِنُ الفِقْهَ وَالشَّرْعَ صَارَ لَهُ قِيمَةٌ أَكثَرَ مِثَنْ يُحْسِنُ فَتْلَ الجِبَالِ؛ لأَنَّ كلَّا منهما يُحْسِنُ شيئًا، لكنَّ فرقًا بين هذا وهذا، فَقِيمَةُ كُلِّ امِرِئ مَا يُحْسِنُهُ.

وقول المؤلف: «وقد قيل: ليس كلمةٌ أَحَضَّ عَلَى طَلَبِ العلمِ مِنْهَا»؛ هذا القولُ ليسَ بِصَحِيحٍ، لأنَّ أَشَدَّ كَلِمَةٍ في الحَضِّ على طَلَبِ العِلْمِ قولُ الله -تبارك وتعالى-: ﴿ قُلْ هَلْ يَشْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْتَونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ١٩]، وقوله -تعالى-: ﴿ وَمُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْتَونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ١٩]، وقوله النبي عَلَيْ: ﴿ وَمَولُ النبي عَلَيْ: ﴿ وَمَولُ النبي عَلَيْهُ وَاللَّهِ مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي اللَّذِينِ ﴾ [المجادلة: ١١] وقول النبي عَلَيْ: ﴿ وَمَولُ النّبي عَلَيْهُ وَرَثَةً اللَّهِ مِنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي اللَّذِينِ ﴾ [المجادلة: ١١] وقول النبي عَلَيْهُ وَرَثَةً اللَّهُ مِنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي اللَّذِينِ ﴾ [المجادلة: ١١]

 <sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: انظر: البصائر (٢/ ٤٦٥)، والذريعة (ص:٢٤)، ونهج البلاغة
 (ص:٦٧٤)، وتفسير القرطبي (٦/ ٦٩).

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين (١/ ٢٦-٢٨).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا، رقم (٧١)، ومسلم: كتاب الزكاة،
 باب النهي عن المسألة، رقم (١٠٢٧).

الْأَنْبِيَاء "(١)، وأَشْبَاه ذلك مما جَاءَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ في الحَثِّ عي طَلَبِ العِلْمِ.

وكَلِمَةُ عَلِيِّ بنِ أبي طالب -رضي الله عنه-: «قِيمَةُ كُلُّ الْمُرِيِّ مَا يُحْسِنُهُ». هي كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ أَحْسِنَ مَا قِيلَ فِي الحَثِّ على طَلَبِ العِلْم.

وقوله: «احْذَرْ غَلَطَ القائلِ: ما تَرَكَ الأولُ للآخرِ. وصوابه: كم نركَ الأولُ للآخِرِ». معنى قوله: «ما تَرَكَ الأَوَّلُ للآخِر». إمَّا أن تَكُونَ «مَا» نَافِيَةً أو اسْتِفْهَامِيَّةً.

فإن كَانَتْ نَافِيَةً، فالمَعْنَى: ما تَرَكَ الأُوَّلُ للآخِرِ شَيْئًا.

وإِنْ كَانِتَ اسْتِفْهَامِيَّةً فَالْمَعْنَى: أَيُّ شَيءٍ تَرَكَهُ الْأَوَّلُ لِلآخِرِ؟

وكلا المعنيين يُثَبِّطُ هِمَّةَ الطَّالِبِ عن العِلْمِ، ويقول: كُلُّ العِلْمِ أُخِذَ من قَيْلِي فَلا فَائِدَةَ.

أمَّ إِذَا قِيلَ: كُمْ تَوَكَ الأَوَّلُ للآخِرِ. فالمَعْنَى: مَا أَكْثَرَ مَا تَرَكَهُ الأُولُ للآخِرِ. وهذا يحملك على البحث في أقوالِ الأَوَّلِينَ، ولا يَمْنَعُكَ من الزِّيَادَةِ على ما قَالَهُ الأَوَّلُونَ، ولا يَمْنَعُكُ من الزِّيَادَةِ على ما قَالَهُ الأَوَّلُونَ، ولا شك أن الصَّوَابَ قولُ القائلِ: كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ للآخِرِ.

فإن قيل: إن الشَّاعِرَ الجَّاهِلِيُّ يقول:

مَا أَرَانَا نَقُولِنَا مَكُرُورًا(\*) أَو مُعَادًا مِنْ قَوْلِنَا مَكْرُورًا(\*) فَهَلَ قُولِنَا مَكْرُورًا(\*) فَهَلَ قُولُ الشَّاعِرِ هذا صواب؟

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، رقم (٣٦٤٢).

<sup>(</sup>٢) البيت غير منسوب في العمدة لابن رشيق، (ص٢٥٨).

فَعَلَيْكَ بِالْاسْتِكْثَارِ مِن مِبرَاثِ النَّبِيِّ ﷺ، وابْذُلُ الوُسْعَ في الطَّلَبِ والتَّحْصِيلِ والتَّدْقِيقِ، ومَهْمَا بلغْتَ في الْعِلْمِ، فتذكَّرْ: «كَمْ تَرَكَ الأولُّ للآخِرِ» [[ا]

الجواب: لا، لَيْسَ بِصَوَابٍ.

وما أكثرَ الأَشْيَاءَ الجَدِيدَةَ التِي تَكَلَّمْنَا بِهَا ولم يَتَكَلَّمْ بها مَنْ قَبْلَنَا. فإنْ أَرَادَ بهذا حُرُوفَ الكَلِهَاتِ أو الكلمات، فهو صحيح.

أَمَّا إِنْ أَرَادَ المَعَانِيَ فَلا، بل هناك من الأشْيَاءِ الكَثِيرُ لَهُ مَعْنَى جَدِيد لم يَعْرِفْهُ السَّابِقُونَ، ولعل الشاعر الجاهلي أراد: أنَّ كُلَّ مَا يُقَالُ من الكَلِمَاتِ والحُرُّوفِ فَإِنَّهُ إما مُعَارٌ يعنِي: أَخَذْنَاهُ من غَيْرِنَا، وإما مُعَادٌ.

لكن إذا كَانَ البَيْتُ بِهَذَا اللَّعْنَى فقِيمَتُهُ ضَعِيفَةٌ جدًّا؛ لأن هذا معلوم لا يحتاجُ إلى أنْ يُنْشِئ الإنسانُ فيه بَيْتًا.

[1] قول المُصَنَّفِ: «عَلَيْكَ بالاسْتِكْثَارِ»؛ يَحُثُّكَ فيهِ على الاسْتِكْثَارِ من مِيرَاثِ النَّبِيِّ وَهُو العِلْمُ، لأنَّ الأنبياءَ عليهم الصلاة والسلام - لم يُورِّثُوا دِرْهَمًا ولا دِبنارًا، وإثَّمَا وَرَّثُوا العِلْمَ، فَمْنَ أَخَذَهُ فَقَدْ أَخَذَ بِحَظَّ وَافِرٍ (١) من مِيرَاثِ الأَنبياءِ -عليهم الصلاة والسلام-.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ ميراتَ النِّبِيِّ عِلَيْهِ: إمَّا أَنْ يَكُونَ بِالقُرْآنِ الْكَرِيمِ أو بِالسُّنَّةِ النَّبُوِيَّةِ.

فإنْ كَانَ بِالقُرآنِ الكَرِيمِ فَقَدْ كُفِيتَ إِسْنَادَهُ والنَّظَرَ فِيهِ؛ لأنَّ القُرْآنَ لا يَحْنَاجُ إلى نَظَرِ فِي السَّنَدِ، إِذْ أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ أَعْظَمَ لتَّوَاتُرِ.

 <sup>(</sup>۱) كما جاء في الحديث الذي أخرجه أبو داود: كتاب العدم، باب الحث على طلب العلم، رقم
 (٣٦٤٢).

أَمَّا إِذَا كَانَ فِي السُّنَّةِ النَّبُوِيَّةِ: فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَنْظُرَ أَوَّلًا: هَلْ صَحَّتْ نِسْبَتُهُ إلى رسولِ الله ﷺ أَمْ لَمْ تَصِحَّ؟ فإنْ كُنْتَ مسْتَطِيعًا أَنْ تُمُحِّصَ ذَلِكَ بِنَفْسِكَ، فَهَذَا هُوَ الأَوْلَى، وإلا فَقَلَّدْ:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْتًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ (١)

وقول المؤلف: «وابْذُلُ الوُسْعَ في الطَّلَبِ والتَّحْصِيلِ والتَّدْقِيقِ»؛ بَذْلُ الوُسْعِ مَعْنَاهُ: بَذْلُ الطَّاقَةِ في التَّدْقِيقِ،

وهو أَمْرٌ مُهِمٌّ؛ لأنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَأْخُذُ بِظَوَاهِرِ النُّصُوصِ، وبِعُمُومَاتِهَا دُونَ أَن يُدَقِّقَ هَلْ هَذَا الظَّاهِرُ مُرَادٌ، أَو غُيْرُ مُرَادٍ؟ وهل هذا العامُ مُخَصَّصُّ أَو غَيْرُ مُخَصَّصٍ؟ وهل هذا الْمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ أَو غُيْرُ مُقَيِّدٍ؟

فتَجِدْهُ يَضْرِبُ الشَّنَّةَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ؛ لأَنَّهُ ليسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ في هَذَا الأَمْرِ، وهذا يَغْلُبُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الشَّبَابِ اليومِ الذِينَ يَعْتَنُونَ بالشُّنَّةِ، تَجِدُ الواحِدَ منهم يَتَسَرَّعُ في الحُكْمِ المُسْتَفَادِ مِن الحَدِيثِ، أو في الحُكْمِ على الحَدِيثِ، وهذا خَطَرٌ عَظِيمٌ.

يقول: الومَهْمَا بلغْتَ في الْعِلْمِ، فتذكّر: كُمْ تَرَكَ الأولَّ للآخِرِ اا وهَذَا طَيِّبٌ، لَكِنْ نَقُولُ: إِنَّ أَحْسَنَ مِن ذَلِكَ، مَهَمًا بَلَغْتَ في العِلْمِ فَتَذَكَّرْ قَوْلَ الله –عز وجل–: ﴿وَفَوْقَ صَّكِلِ ذِى عِلْمٍ عَلِيحٌ ﴾ [بوسف:٧٦]، وتَذَكَّرِ الآيةَ الأُخْرَى: ﴿وَمَا أُوتِينُهُ مِنَ الْمِلْمِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

 <sup>(</sup>۱) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ط. بغداد جمعه هاشم الطعان والخزانة (۸/ ۱۸۵)،
 والأغاني: (۱۵/ ۲۰۷، ۲۲۵)

وفي تَرْجَمَةِ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ الجَلِيل من «تَارِيخ بَغْدَاد» للخَطِيبِ<sup>(۱)</sup> ذَكَرَ من قصيدة لَه:

لا ولا ذُو الذَّكَاءِ مثلَ الغَبِيّ عُ قضاءٌ من الإمامِ علي [1] لا يَكُونُ السَّرِيُّ مثلَ اللَّنِيِّ قيمةُ المرءِ كل ما أحسنَ المر

#### ٢٦- الرحلة للطلب:

"من لَمْ يَكُنْ رُحُلَةً لَنَ يَكُونَ رُحَلَةً" (")؛ فَمَنْ لَم يَرْحَلْ فِي طَلَبِ العِلْمِ؛ للمَّنْ عَن الشُّيُوخِ، والسِّبَاحَةِ فِي الأَخْذِ عَنْهُمْ؛ فيبعُدُ تأهُّلُهُ لِيُرْحَلَ إليه؛ لأَن هؤلاء العلماءَ الذين مَضَى وقتٌ في تعلُّمِهِمْ، وتَعْلِيمِهِمْ، والتَّلَقِّي عنهم: لَدَيْهِمْ

[1] قول الشاعر: «لا يَكُونُ السَّرِيُّ»؛ السَّرِيُّ: عَالِي الهِمَّةِ. «مثلَ الدَّنِيِّ»؛ نَفْي الْمُاثَلَةِ ظَاهِرٌ.

«لا ولا ذُو الذَّكَاءِ مثلَ الغَبِي»؛ ولا يَكُونُ الذَّكِيُّ مثلَ الغَبِيِّ.

ويَقِي: ولا ذُو العِلْمِ مِثْلَ الجَاهِل، إلَّا أَنْ يُؤْخَذَ من قَوْلِهِ: «لا يَكُونُ السَّرِيُّ مثلَ الدَّنِيِّ»؛ لأنَّ ذَا العِلْمِ سَرِيُّ.

أما قوله:

قيمةُ المرءِ كل ما أحسنَ المر ءُ قضاءٌ من الإمامِ عليّ قد سَبَقَ قِيمَةُ كُلِّ امْرئ ما يُحْسِنُهُ، وسَبَقَ تَعْلِيقُنَا عَلَيْهِ.

 <sup>(</sup>١) البيتان لم نجدهما في تاريخ بغداد ولكن وجدناهما في تاريخ الإسلام للذهبي (٦/ ٢٠)، و الجامع
 لأخلاق الراوي (٢/ ٢٧)

<sup>(</sup>٣) قال المؤلف في الحاشية: تذكرة السامع والمتكلم.

من التَّحْرِيرَاتِ، والضَّبْطِ، والنَّكَاتِ العلمية، والتَّجَارِب، ما يَعَزُّ الوقوف عليه أو على نَظَايْرِهِ في بُطُونِ الْأَسْفَارِ». [١]

واحذرِ الْقُعُودَ عن هَذَا على مَسْلَكِ الْمُتَصَوِّفَةِ البَطَّالِين، الذين يُفَضِّلُون "عِلْمَ الْوَرَقِ».

وقد قِيلَ لبعضهم: أَلَا تَرْحَلُ حتى تَسْمَعَ من عبد الرَّزَّاقِ؟ فقال ما يصنعُ بالسَّيَاعِ من عَبْدِ الرَّزَّاقِ من يَسْمَعُ من الْخَلَّاقِ (١)؟! [٢]

[١] التَّجَارِبُ مَكْسُورَةُ الراءِ؛ والتجارُب والتجرُبة بالضَّمِّ ليستْ لُغَةً عَرَبِيَّةً، مع أَنَّها هِي الشَّائِعَةُ عِنْدَ الناسِ الآن حتَّى عِنْدَ طَلَبَةِ العِلْمِ يقولون: تَجَارُب. مع أَنَّ الصَّوَابَ كَسْرُ الرَّاءِ قال الشاعر:

## قَدْ جَرَّبُوهُ فَهَا زَادَتْ تَجَارِبُهُم أَبَا قُدَامَةً إِلَّا الْمَجْدَ والْفَنَعَـا(٣)

ومعنى قوله: «مَنْ لَمْ يَكُنْ رُحْلَةً»؛ أي: مَنْ لم يَكُنْ له رِحْلَةٌ في طَلَبِ العِلْمِ، فلن يُرحَلَ إليهِ، والمعنى: أنَّ من لم يَبْلُغْ في العِلْمِ ما يَبْلُغُ، فإنه لن يُرحَلَ إليه، ولَنْ يَأْتِي الناسُ إليه.

وقوله: «الأَسْفَارُا؛ جَمْعُ سِفْرٍ، يعني: الكُتُبَ.

[٧] بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ يَدَّعُونَ أَنَّ الله يُخَاطِبُهُمْ، ويوُّحِي إليهِمْ، وأَنَّهُ -سُبْحَانَهُ-يَزُورُهُمْ ويَزُورُنَهُ، نَسَأَلُ اللهَ العَافِيَةَ، وهَذَا مِنْ خُرَافَاتِهِمْ.

<sup>(</sup>١) مدارج السالكين (٢/ ٦٨٤)، ويصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (ص:١٩٣٦).

<sup>(</sup>٢) البيت للأعشى الكبير في مدح هوذة الحنفي، وفي ديوانه (ص:٥٩).

وقال آخر:

إذا خساطَبُونِي بِعْلِسمُ السوَرَقُ بَرَزْتُ عليهم بعِلمِ الخِرَقُ (١)

فَاحْلَرْ هَوَلاء؛ فَإِنَّهُمْ لا للإِسْلَامِ نَصَرُوا، ولا لِلْكُفْرِ كَسَرُوا، بَسَ فِيهِمْ مَنْ كَانَ بَأْسًا وَبَلاءً على الإسلامِ.<sup>[1]</sup>

[1] ما ذَكَرَهُ المَصَنِّفُ صَحِيحٌ، وقوله: ﴿ فَإِنَّهُمْ لا للإسْلَامِ نَصَرُوا، ولا لِلْكُفْرِ كَسَرُوا، وَمَا الله فَي الْتَكَلِّمِينَ، قال (٧): كَسَرُوا، وَلا للهَلامِ اللهِ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وصِفَاتِهِ اللهُ وصِفَاتِهِ اللهِ اللهُ الل

ولا شك أن هَذِهِ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ للفَلَاسِفَةِ على هؤلاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ إذ لا فَرْقَ.

بل يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ما جَاءتْ بِهِ الرُّسُلُ من أسهاءِ الله وصِفَاتِهِ أكثرُ بَكَثِيرِ عِمَّا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ من أَمْرِ اليوم الآخِرِ.

<sup>(</sup>١) تلبيس إبليس (ص:٤٠٠).

<sup>(</sup>۲) الفتوى الحموية الكبرى (ص:۱۶)، وجرء التعارض (۳/ ۳٤٥)، ومحموع الفتاوى (٥/ ٣٣).

فإن جَازَ التَّأْوِيلُ في الأسهاءِ والصَّفَاتِ جَازَ التَّأُويلُ في المَعَاد، وإِنْكَارُ المَعَادِ كُفْرٌ، وإن لم يَجُزْ إنكارُ المَعَادِ فإنه لا يجوزُ إِنْكَارُ الصَّفَاتِ.

والمصَّنَفُ هَاجَمَ الصُّوفِيَّةَ وهُمْ جَدِيرُونَ بِالْمُهَاجَمَةِ؛ لأَن بَعْضَهُمْ يَصِلُ إلى حَدِّ الكُفْرِ والإلخَادِ والعياذُ بِالله، حَتَّى يَعْتَقِدَ أَنَّهُ هوَ الرَّبُّ كَمَا يقول بعضهم: «مَا فِي الجُبَّةِ إِلَّا الله»(۱)، يَعْنِي نَفْسَهُ.

ويڤول آخر (٢):

# السرَّبُ عَبْدُ والعَبْدُ رَبٌّ يَا لَيْتَ شِعْرِي مِنَ الْمُكَلَّفُ

يقول: «الربُّ عَبْدٌ والعَبْدُ رَبُّ»؛ لأنَّهُمَّا شَيءٌ واحد، «يَا لَيْتَ شِغْرِي»، يعنِي: لَيْتَنِي أَشْعُرُ من المُكَلَّفُ، إلى أمثال ذلك من الْـخُرَافَاتِ التِّي يَقُولُونَهَا.

لكن يَنْبَغِي أيضًا أن نُرَكِّزَ على مُهَاجَةِ أهلِ الْكَلَامِ الذِين سَلَبُوا الله -عز وجل- في كَمَالِهِ بِكَلَامِهِ، فأَنْكَرُوا الصَّفَاتِ، فمنهم من أَنْكَرَ الصِّفَاتِ رأسًا كالمُعْتَزِلَةِ، وأَثْبَتَ الأَسْمَاءَ، لكن جَعَلَهَا أَسْمَاءَ جَامِلَة لا تَذُلُّ على مَعْنَى.

وغَالَى بَعْضُهُمْ فقالَ: إنَّهَا واحدةٌ، وأن السَّمِيعَ هو البَصِيرُ، وأن السَّمِيعَ والبَصِيرَ هو العَزِيزُ، فهما شَيءٌ واحدٌ.

وبعضهم قال: أسهاء مُتَعَدَّدَةً، لكنَّهَا لا تَدُلُّ على مَعْنى، أي: مَسْلُوبَةُ المَعْنَى؟ لاَنَّهُمْ لو أَثْبَتُوا لها مَعْنى على زَعْمِهِمْ، لَزِمَ تَعَدُّدُ الصِّفَاتِ بِتَعَدُّدِهَا، وتَعَدُّدُ الصَّفَاتِ

 <sup>(</sup>۱) انظر مشكاة الأثوار (ص:۱۲۲)، وسير أعلام النبلاء (۱۳/۸۸)، وجاءت في غير موضع مسوبة لعدد من رؤوس الصوفية.

<sup>(</sup>٢) البيت لابن عربي الطائي، انظر المختار في أصول السنة (١/ ٢٧٨). ومجموع الفتاوي (٦/ ٨٢).

#### ٧٧- حِفْظُ العِلْمِ كِتَابَةٌ :

ابذُلِ الجُهْدَ في حِفْظِ العلم (حفظ كِتَابِ)؛ لأنَّ تَقْبِيدَ العِلْمِ بالكِتَابِةِ أَمَانٌ مِن الضَّيَاعِ، وقِصَرُ لَمَسَافَةِ البَحْثِ عِنْدَ الاحْتِيَاجِ، لا سِيَّا في مسائلِ العِلْمِ التي تَكُونُ في غَيْرِ مَظَائِبًا، ومن أَجَلِّ فَوَاتِدِهِ أَنَّهُ عندَ كِبَرِ السِّنِّ وضَعْفِ القُوَى يكونُ لَدَيْكَ مادةٌ تَسْتَجِرُّ منها مادةً تَكْتُبُ فيها بلا عَتَاءٍ في البَحْثِ والتَّقَصِّي. [1]

يَرَوْنَ أَنَّه شِرْكُ؛ لأنهم يقولون: يَلْزَمُ تَعَدُّدُ الصفاتِ القَدِيمَةِ كالعِلْمِ والسَّمْعِ والبَصَرِ، فَيَلْزَمُ من ذلك تَعَدُّدُ القُدَمَاءِ، وهذا أَشَدُّ شِرْكًا من النَّصَارَى، فالنَّصَارَى ثَلَّنُوا، وأَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ بالمثة والأَلْفِ.

### مسألة: هَلْ تُغْنِي الأَشْرِطَةُ السَّمْعِيَّةُ عِنِ الرِّحْلَةِ للعُلَمَاءِ؟

فالجواب: إنَّ العلماءَ -رحمهم الله- الذِينَ تَكَلَّمُوا عَنِ الرِّحْلَةِ لَم يُدْرِكُوا هذا الذِي أَدْرَكْنَا مِن الأَشْرِطَةِ الْمُسَجَّلَةِ، وهي تُغْنِي عَن الرِّحْلَةِ لَكنَّ الرِّحْلَةَ أَفْضَلُ؛ لَانَّ الرِّحْلَةَ إِلَى العَالمِ يَكْتَسِبُ فِيهَا الإنسانُ مِن عِلْمِهِ وأَدْبِهِ وأَخْلَاقِهِ، ورُوْيَتُكَ الرَّجُلَ يَنكَلَّمُ لِيس كَسَمَاعِكَ إِيَّاهُ فِي الشَّرِيطِ.

ومثال ذلك: إذَا كُنْتَ عِنْدَ رَجُل يَخْطُبُ وكَلَامُهُ جَيِّدٌ، فَسَتَتَأَثَّرُ بِهِ، لكن إذا سَمِعْنَهُ من الشَّرِيطِ لم تَتَأَثَّرُ به تَأَثَّرُكَ إذا كنت تُشَاهِدُ الخَطِيبَ.

[١] بَذْلُ الجُهْدِ فِي الْكِتَابَةِ مُهِمُّ، لا سِيَّما فِي نَوَادِرِ المُسَائِلِ، أو في التَّقْسِيَماتِ التي لا تَّجِدُهَا فِي بعضِ الكُتُبِ.

فكُمْ مِنْ مَسْأَلَةٍ نَادِرَةٍ مُهِمَّةٍ تَمَرُّ بالإنسانِ فلا يُقَيِّدُهَا اعْتِهَادًا على أَنَّه لَنْ يَنْسَاهَا، فإذا بِهِ يَنْسَاهَا ويَتَمَنَّى لَوْ كَتَبَهَا. ولذا فاجُعَلْ لَكَ (كُنَّاشًا) أو (مُذَكِّرةً) لِتَقْييدِ الفَوَائِدِ والْفَرَائِدِ والأبحاثِ النَّنُورَةِ فِي غَيْرِ مَظَانِّهَا، وإن اسْتَعْمَلْتَ غُلَافَ الكتابِ لِتَقْيِيدِ ما فيه من ذلك، فحَسَنٌ، ثم تَنْقُلُ ما يَجْتَمِعُ لَكَ بعد في مُذَكِّرةٍ، مُرَبَّبًا له عَلَى المَوْضُوعَاتِ، مُقَيَّدًا رأسَ المَسْأَلَةِ، واسمَ الكِتَابِ، ورَقَمَ الصَّفْحَةِ والمُجَلَّدِ، ثُمَّ اكتُبْ على مَا قَبَّدْتَهُ: «نُقِلَ»، حَنَّى لا يَخْتَلِطَ بها لم يُنْقَلْ، كها تَكْتُبُ: «بَلَغَ صَفْحَة كَذَا» فِيهَا وَصَلْتَ إِلَيْهِ مِنْ قراءةِ الكِتَابِ؛ حَتَّى لا يَفُوتَكَ ما لم تبلُغُهُ قراءةً.

وللعُلماءِ مُؤَلَّفَاتٌ عِدَّةٌ في هذا، منها: (بَدَائِعُ الفَوَائدِ) لابن القيم، و(خَبَايَا الزَّوَايَا) للزَّرْكَشِي، ومنها: كتاب (الإغْفِالِ)، و(بَقَايَا الخَبَايَا)، وغيرها.[١]

لكن احْذَرْ أَنْ تَكْتُبَ على كِتَابِكَ، عَلَى هَامِشِهِ، أَو بِينَ سُطُورِهِ كِتَابَةً تَطْمِسُ الأَصْلَ، فإذَا أَرَدْتَ أَن تَكْتُبَ على كِتَابِكَ فلتَجْعَلْهُ على الهَامِشِ البَعِيدِ من الأَصلِ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ هَذَا بَهَذَا.

فإنْ لَمْ يَتَيَسَّرُ هذا بأن كَانَ مَا تُرِيدُ تَعْلِيقَهَ أَكْثَرَ منَ الْهَامِشِ فلا ضَيْرَ عليكَ أَنْ تَجُعَلَ وَرَقَةً بَيضاءَ تَلْصِفُهَا بين الوَرَقَاتِ، وتُشِيرَ إلى مَوْضِعَهَا من الأَصْلِ وتَكْتُبَ ما شِئْتَ.

وكانَ طَلَبَةُ الشيخِ عبدِ الرَّحْمَنِ بن سَعْدِي -رحمه الله- يُحَدِّثُونَنَا أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مَنْ الله عَرْقَ الله عَنْ الله مَنْ الله عَنْ الله عَنْهَا الشيخَ فَيَقَيِّدُهَا فَاسْتَفَادُوا بِذَلِكَ كَثِيرًا. في خَاطِرِهِ، أو مسألةٌ يُرِيدُ أن يسألَ عَنْهَا الشيخَ فَيَقَيِّدُهَا فَاسْتَفَادُوا بِذَلِكَ كَثِيرًا.

[١] ومنها أيضًا: (صَبْدُ الحَاطِرِ) لابن الجَوْزِيِّ، لكنَّ أَحْسَنَ ما رأيتُ (بَدَائِعَ الفَوَائِدِ) لابن المَقيِّمِ في أربعةِ أَجْزَاءِ في مُجَلَّدُيْنِ، فيه من بَدَائعِ العُلومِ ما لا تَكَادُ تَجِدُهُ في كتابٍ آخَرَ في كُلِّ فَنِّ، كُلُّ مَا طَرَأَ على بَالِهِ قَبَّدَهُ.

ولهذا تَجِدُ فِيهِ فَوَائدَ فِي الْعَقَائدِ، والتَّوْحيدِ، والفِقْهِ، والنَّحْو، والبَلَاغَةِ، والتَّفْسِيرِ. أَحْيَانًا يَبْحَثُ فِي كَبِمَةٍ من الكَلِهَاتِ اللَّغُوِيَّةِ فِي صَفَحَاتٍ تَّحْلِيلًا وتَنْوِيعًا وإِحَالَةً واشْتِقَاقًا وغير ذلك.

وقد بَحَثَ بَحْثًا فَائِضًا فِي الفَرْقِ بَينَ المَدْحِ والحَمْدِ، كَتَبَ كِتَابَةً فَائِقَةً فِي ذلك، وقال<sup>(۱)</sup>: كَانَ شَيْخُنَا إذا بَحَثَ فِي مِثْل هَذَا أَتَى بالعَجَبِ العُجَابِ.

ولكنه كما قيل:

### إليكَ عَنِّي فإنِّي عَنْكَ مَشْغُولُ

تَأَلَّقَ البَرْقُ نَجْدِيًّا فَقُلْتُ لَـهُ

يعني أنه -أي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله- مُنْشَغِلٌ بها هُوَ أَعَمُّ من التَّحْقِيقِ فِي اللَّغَةِ العَرَبيةِ، وإلا فهو اعْنِي شيخَ الإسلامِ رحمه الله آيةٌ في اللَّغَةِ العَربيةِ، فإنه لمَّا قَدِمَ مصر واجْتَمَعَ بأي حَيَّانَ المصري الشهير صاحبِ (البَحْرِ المُحرِيةِ، فإنه لمَّا قَدِمَ مصر واجْتَمَعَ بأي حَيَّانَ المصري الشهير صاحبِ (البَحْرِ المُحرِيقِ) في التَّفْسِيرِ، وكان أبو حَيَّان يُثنِي على شيخِ الإسلام ثَنَاءً عَاطرًا ويَمْدَحُهُ بقَصَائِدَ عِصَامِيَّةٍ ومن جُمْلَةِ ما يقول فيه:

قَامَ ابنُ تَيْمِيةَ فِي نَصْرِ شِرْعَتِنَا مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُّ

يعْنِي أَبَا بكر -رضي الله عنه- يومَ الرِّدَّةِ.

فلها قَدِمَ شيخُ الإسلامِ مِصرَ اجْتَمَعَ بأبي حَيَّانَ وتَنَاظَرَ مَعَهُ في مَسْأَلَةٍ نَحْوية، واحَتَجَّ عليه أبو حَيَّانَ بقولَ سِيبَوَيْه في كتابه.

قال: إن سيبويه قال كذا وكذا، فَكَيْفَ ثَخَالِفُهُ؟

<sup>(</sup>١) بدائع الفوائد (٢/ ١٧٧)، ومفتاح دار السعادة (١/ ١٥٨).

وعليه؛ فَقَيِّدِ العلمَ بالكِتَابِ، لا سِيَّا بدائعَ الفَوَائِدِ في غَيْرِ مَظَانِّهَا، وخَبَايَا الزَّوَايَا في غيْرِ مَظَانِّهَا، وخَبَايَا الزَّوَايَا في غير مَسَاقِهَا، ودُرَرًا مَنْثُورَة تَرَاهَا وتسمعها تَخْشَى فَوَاتَها... وهكذا؛ فإن الحفظ يَضْعُفُ، والنِّسْيَانُ يَعْرِضُ. [1]

فقال له شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَةَ: وهل سِيبَوَيْهِ نَبِيُّ النَّحْو حتَّى يجبَ عَلَيْنَا اتَّبَاعَهُ؟!

ثم قال: لقد غَلِطَ في الكِتَابِ في أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِينَ مَوْضِعًا لا تَعْلَمُهَا أنت ولا هو، بعد ذلك أَخَذَ أبو حَيَّان عليه وهَجَاهُ، وأَنْشَأَ قَصِيدَةً يَهْجُو فيها شيخ الإسلام ابن تيمية (١)، نسألُ اللهَ العَافِيَةَ، عفا الله عنَّا وعَنْهُمْ جَيِعًا.

[١] قوله: «لا سِيَّمَا بَدِاتع»؛ الأَفْصَحُ في كلمة «بدائع» أَنْ تَكُونَ مَرُفُوعَةً، وبعدَ (لا سِيَّمًا) يجوزُ النَّصْبُ، ولكنَّ الرفعَ أَحْسَن.

ومعى الكلام: الحَتُّ على كِتَابَةِ الفوائدِ التي تَعْرِضُ للإنسانِ حَتَّى لا يَنْسَاهَا، ولا سِيَّمَا إذا كَانَتْ في غيرِ مَظَانِّهَ؛ لأَنَّكَ أحيانًا تَبْحَثُ عن مسألة تَظُنُّهَا -مَثَلًا-: في باب الصَّيْدِ، وهي مَذْكُورَةٌ في مَكانٍ آخرَ، فإذا ذُكِرَتْ في مكانٍ آخر فَقَيَّدْهَا.

وكذلك أيضًا قَوْلُهُ: «خَبَايَا الزَّوَايَا فِي خَبْرِ مَسَاقِهَا»؛ بمعنى الجُمْلَةِ الأُولَى يعني: ما اخْتَباً فِي الزَّاوِيَةِ فِي غير سِيَاقِهِ فاكْتُبهُ.

وقوله: «ودُرَرًا مَنْنُورَة تَرَاهَا وتَسْمَعُهَا تَخْشَى فَوَاتَهَا»؛ فالمسائل التِّي تَعْرِضُ لك، أو تُعْرَضُ في كُتُبِ أَهْلِ العلم، وهي مُنتَثِرَةٌ أو مَنْنُورَةٌ، يَنْبَخِي أَن تَجْمَعَهَا وتَجْعَلَهَا في مَكَانٍ في الكِتَابِ، وكذلك الدُّرَرُ المَنْنُورَةُ تَرَاهَا وتَسْمَعُهَا تَخْشَى فَوَاتَهَا.

 <sup>(</sup>١) وردت القصة في تقح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/ ٥٧٨)، والدرر الكامنة في أعيان
 المائة الثامنة (١/ ١٧٧).

قَالَ الشَّعْبِيُّ: ﴿إِذَا سَمِعتَ شَيْئًا؛ فَاكْتُبُهُ، ولو في الْحَائِطِ». رواه خَيَثَمَةُ (١).

وإذا اجْتَمَعَ لَدَيْكَ ما شاء اللهُ أن يَجتمعَ؛ فَرَقِّبُهُ في (تَذْكِرةٍ) أو (كُنَّاش) على المَوْضُوعَاتِ؛ فإنه يُسْعِفُكَ في أَضْيَقِ الأوقاتِ التي قد يَعْجَزُ عنِ الإدراك فيها كبارُ الأثباتِ. [1]

[1] يَنْبَغِي لَكَ إِذَا اجْتَمَعَ إِلَيْكَ مَا شَاءَ الله فَاجْمَعْهُ فِي تَذْكِرَةٍ، أَو مُفَكِّرَةٍ، أَو مَحْفَظَةٍ، أو مَا شَتْت فَسَمِّه، المهمُ أَن تَجْمَعَهَا.

والمؤلف يقول: «رَتِّبُهَا على المَوْضُوعَاتِ»؛ والأَوْلَى أَنْ تُرَتِّبَهَا على الحُرُّرفِ الْهِجَائِيَّةِ لأَنَّهُ أحسنُ، وذلك لأَنَّ تَرْتِيبَهَا على المَوْضُوعَاتِ تَخْتَلِفُ فيه كتبُ العلماءِ، تَجدُ تَرْتِيبَ الحَمَابِلَةِ غيرَ الشَّافِعِيَّةِ، ولا سِيَّا في المُعَامَلَاتِ، بل إن أهلَ المذهبِ المَتَابِلَةِ غيرَ الشَّافِعِيَّةِ، ولا سِيَّا في المُعَامَلَاتِ، بل إن أهلَ المذهبِ المُتَابِلَةِ غيرَ الشَّافِعِيَّةِ، ولا سِيَّا في المُعَامَلَاتِ، بل إن أهلَ المذهبِ المُواحِدِ يَخْتَلِفُ تَرْتِيبُ المُتَقَدِّمِينَ منهم والمَتَأَخِّرِين على الموضوعات.

فإذا رَتَّبْنَاهَا على ألف باء سَهُلَ، واتَّفَقَتِ المَوْضُوعَاتُ على هذا الترتيب. والمُصَنِّفُ يَحُثُّ على حِفْظِ العِلْم كِتَابَةً.

ومن العلماءِ من عَكَسَ فقال: يَنْبَغِي حِفْظُ العلمِ في الصُّدُورِ لا في السُّطُورِ. وقال: إن اعتهادَ الإنسانِ على الكتابة معناه أنَّه نَحَا حَافِظَتَهُ وأَهْمَلَهَا، ولَوْ عَوَّدَ نَفْسَهُ على الجِفْظِ حَفِظَ، وهذا له وجهة نظر.

ولذلك نرى أن الآلاتِ الحَاسِبَةَ والحَوَاسِبَ التي وُضِعَتْ فِيهَا العُلُومُ والْفُنُونُ قَدْ أَثَرَتْ على النَّاسِ.

 <sup>(</sup>۱) شرح صحيح البخاري لابن بطل (۱۸۸/۱)، والعلل ومعرفة الرجال (۲۱٦/۱)، والعلم
 لأبي خيثمة (ص:۴٤).

ولنضربْ مَثَلًا بِجَدُولِ الفَرَائضِ في الحَاسُوبِ، يَأْتِي إِنسانٌ يَعْرِفُ كيفَ يُشَغِّلُ الحَاسُوبَ، يُطْلِعُكَ على أَحْكَامِ المَوَارِيثِ وليس عنده علم، وهَذَا ضَرَرٌ عَظِيمٌ على الذَّاكِرَةِ وعلى الحِفْظِ.

ولا أَرَى استعمالَ هذا الشيءِ إلا عِنْدَ الحَاجَةِ: كمسألة فريضةٍ وَرَدَتْ على إنسانٍ تَتَطَلَّبُ العَجَلَةَ وحِسَابُهَا طَوِيلٌ عَرِيضٌ، فَهُنَا لا بَأْسَ أَن يُسْتَعْمَلَ.

أما إذا كُنْتَ تَسْتِطَيعُ أَن تَحْسُبَ الشيءَ من حافِظَتِكَ وذِهْنِكَ فَابْتَعِدْ عَنِ الكِتَابَةِ، فَالكِتَابَةُ بَحْتَاجُ إليها ضَعِيفُ الجِفْظِ، وإلَّا فَالاعْنِيَادُ عَلَى الجِفْظِ أَوْلَى.

ولهذا نَجِدُ أَنَّ أَكْثَرَ الصِحَابَة رضي الله عنهم - حَلُوا الحَدِيثَ حِفْظًا لا كِتَابَةً، وإنَّ مِنْهُمْ من يَكْتُبُ كَعَبْدِ الله بْنِ عَمرو بنِ العاص، وكان أَبُو هُرَيْرَةَ لا يَكْتُبُ ومع ذلك عنده مِن عِلْمِ الحَدِيثِ، ورَوَى ونَقَل عن رسولِ الله ﷺ مَا لَمَ يَنْقُلْهُ غَيْرُهُ مع تَأَخُّرِ إِسْلَامِهِ.

فلا نُفَضَّلُ الكِتَابَةَ مُطْلَقًا ولا الجِفْظَ في الصَّدْرِ مطلقًا، بل نقول إذا تَسَاوَيَا فالجِفْظُ أَفْضَلُ وأَحْسَنُ، وإن دَعَتِ الحَاجَةُ إلى هذا أو هذا فليُسْتَعْمَلْ، وفي وقتنا المعاصر لو اعْتَمَدْتَ على التَّلَقِّي حِفْظًا لحَفِظتُمْ أكثر مما تَعْتَمِدُونَ على المُسَجِّلَاتِ؛ لأنَّ الإنسانَ بالمُسَجِّل يَسْهُو، وإذا انتهى الدَّرْسُ فَتَحَ المُسَجِّلَ وسَمِعَ.

ومن الفروق بين الكتابة والحِفْظِ أنك تُسَافِرُ والكتاب في البيت، والحافظ كتَابُه في صَدْرِهِ مَعَهُ في حِلَّهِ وتِرْحَالِهِ.

# ٧٨- حِفْظُ الرُّعَايَةِ :

ابذُلِ الْوُسْعَ فِي حِفْظِ العِلْمِ (حِفْظَ رِعَايَةٍ) بالعَمَلِ والاتّبَاع؛ قال الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ –رحمه الله –(۱): «يَجِبُ على طَالِبِ الحَدِيثِ أَن بُخْلِصَ نِيَّتُهُ فِي طَلَبِهِ، ويكونَ قَصْدُهُ وجه الله شَبْحَانَهُ –.

وليحَذَرْ أَن يَجْعَلَهُ سَبِيلًا إلى نَيْلِ الأَعْرَاضِ، وطَرِيقًا إلى أَخذِ الأَعْوَاضِ، فَقَدْ جاء الوعيدُ لمن ابْتَغَى ذلك بِعْلِمِهِ. [١]

[١] نَعَمْ جَاءَ الوَعِيدُ<sup>(١)</sup> بذلك أَنَّ مَنْ طَلَبَ عِلمًا مما يُبْتَغَى بِهِ وجهُ الله لا يريد به إلا عرض الحياة الدنيا وزينتها لم بَجِدْ عَرفَ الجِنةِ أي: رِيحُهَا.

وما ذَكَرَهُ الحَطِيبُ البَغْدَادِيُّ رحمه الله حَقَّ، وهو أَن يُخْلِصَ الإنسانُ النَّيَّةَ في طَلَبِ العِلْمِ، بأَنْ يَنْوِيَ الْمِتِثَالَ أَمْرِ الله -تعالى-، والوُصُولَ إلى ثَوَابِ طَلَبِ العِلْمِ، وهِمَايَةَ الشَّرِيعَةِ واللَّبَ عنها، ورَفْعَ الجَهْلِ عن نَفْسِهِ، ورَفْعَ الجَهْل عن غَيْرِهِ. كل هَذِه تَدُلُّ على الإِخْلَاصِ.

«وألَّا يَكُونُ قَصْدُهُ نَيْلَ الأَعْرَاضِ»، جمع عَرَضٍ، يعني: نَيْلَ شَيءٍ من أَعْرَاضِ الدُّنْيَا، كالجَاهِ والرُّئَاسَةِ والمَرْتبةِ، «أو طريقًا إلى أخذِ الأَعْوَاضِ» كالرَّاتِب، لا يريد إلا هذا.

فإذا قال قائل: كل الذين يَطْلُبُونَ العلمَ في الْكُلِّيَّاتِ الآن إِنهَا يُرِيدُونَ الشَّهَادَةَ، ولذلك نَرَى بَعْضَهُمْ يَحاول الوصول إلى هذا الشَّهَادَةِ ولو بالبَاطِلِ، كَالشَّهَادَاتِ

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الجامع للخطيب (١/ ٨١، ٨٣، ٥٨، ٨٧، ١٤٢).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه الإمام أحمد بلفض: المن تَعَلَّمَ عليًا يُئنَنَى به وُجْهَ الله -عز وجل- لا يَتَعَلَّمُهُ إلا لِيُصِيبَ به عَرَضًا من اللَّنْيَا لم يُجِدُ عَرْفَ الجنةِ يوم القيامة» (٢/ ٢٣٨).

الْمُزَيَّفَةِ والغِشِّ، وما أَشْبَه ذَلِكَ.

فيقال: يمكنُ للإنسانِ أَنْ يُرِيدَ الشَّهادةَ في الكُلِّيَةِ مع إِخْلَاصِ النَّيَّةِ، لِيَصِلَ 
جَا إلى مَنْفَعَةِ الْحَلْقِ؛ لأَنَّ مَنْ لَم يَخْمِلْ الشَّهَادَةَ لا يَتَمَكَّنُ من أَن يكون مُدَرِّسًا أو 
مُدِيرًا أو مَا أَشْبَه ذَلِكَ مما يَتَوَقَّفُ على نَيْلِ هذه الشَّهَادَةِ، فإذا قال: آنَا أُرِيدُ أَنْ أَنَالَ 
الشهادة لأَكَكَنَ من التَّدْرِيسِ في الكلية مثلًا، ولو لا هذه الشهادة ما دَرَّسْنَا.

ومِثْلُهُ لو قَال قائلٌ: أُرِيدُ الشَّهَادَةَ لأكونَ دَاعِيَةٌ؛ لأنه لا يمكنُ أَنْ أَكُونَ دَاعِيَةً اللهُ الله إلا بِشَهَادَةِ وبِطَاقَةِ، وإلا عَرَّضَ نفسه للمُسَائلَةِ.

ومِثْلُهُ لو قَالَ قائل: أريدُ أن أكونَ مُدِيرًا لَمَصْلَحَةٍ تَخْدُمُ الناسَ، وهذا لا يُنَالُ إلا بشَهَادَةٍ، فإذا كانت هذه نِيَّةُ الإنسانِ فهي نِيَّةٌ حَسَنَةٌ لا تَضُرُّ إن شاء الله.

هذا في العلم الشَّرْعِيِّ أو ما يَخْدُمُهُ.

وأما العلمُ الدُّنْيَوِيُّ فانْو فيه ما شِئْتَ مما أَحَلَّ الله، لو تَعَلَّمَ الإنسان الهَنْدَسَةَ، وقال: أنا أُرِيدَ أن أكون مُهْنَدِسًا ليكونَ مُكَافَأَةٌ عَمَلي عشرة آلاف رِيالٍ، فهَذَا ليسَ حَرَامًا؛ لأن هَذَا عَمَلٌ دُنْيَوِي، كالتَّاجِر يتاجرُ لأجلِ الرُّبْح.

وكذلك لو تعَلَّم الإنسانُ عِلْمَ الِيكَانِيكَا وعلم الماكِينَاتِ وإِصْلَاحِهَا، وقَصَدَ بذلك أن يحصلُ عَلَى مَالِ، فهذا ليس حرامًا؛ لأنه ليس عِمَّا يُبْتَغَي به وَجْهُ الله، والنبي –عليه الصلاة والسلام – إنها قال: «من تَعَلَّمَ عليًا يُبْتَغَى به وَجْهَ الله –عز وجل–)(۱)؛ وهذا معنى قول الخطيب: «فَقَدْ جاء الوعبدُ لمن ابْتَغَى ذلك

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد برقم (٨٢٥٢)، وأبو داود: كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله تعالى، رقم (٣٦٦٤)، وابن ماجه: في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، رقم (٢٥٢).

وليتَّقِ المَفَاخَرةَ والمُبَاهَاةَ به، وأَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ نَيْلَ الرئاسةِ، واتخاذَ الأَتَبَاعِ، وعَقْدَ المجالس؛ فإن الآفَةَ الدَّاخِلَةَ على العُلْمَاءِ أكثرُها من هذا الوجه.[١]

وليجعل حِفْظةُ للحَدِيثِ حِفْظَ رِعَايةٍ لا حِفْظَ رِوَايةٍ؛ فإن رُواةَ العُلُومِ كثيرٌ، ورُعاتَهَا قلبلٌ، ورُبَّ حَاضِرٍ كالغَائِبِ، وعالم كالجَاهِرِ، وحامل للحَدِيثِ لبس معه منه شيءٌ إذ كان في اطراحِهِ خُكْمِهِ بمنزلةِ الذَّاهبِ عن معرفتهِ وعلمهِ.[1]

بِعُلِمِهِ ". أي: العِلمَ الشَّرْعِيَّ، أو ما يُسَانِدُهُ كعلمِ العَرَبِيَّةِ.

[1] هذا صَحِيحٌ، وقد جَاءَ الوَعِيدُ فيمنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلْمَاءَ أَوْ لِيُهَارِيَ بِهِ يُهُ السُّفَهَاءَ، أَوْ لِيُهَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ الله النَّارَ) (١)؛ فلا تَقْصِدْ بِعِلْمِكَ الشُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ الله النَّارَ) (١)؛ فلا تَقْصِدْ بِعِلْمِكَ الشُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إليْهِ أَدْخَلَهُ الله النَّارَ) (١)؛ فلا تَقْصِدْ بِعِلْمِكَ المُفَاخَرَةَ والمُبَاهَاةَ، وأنْ يكونَ قَصْدُكَ أن تَصْرِفَ وُجُوهَ النَّاسِ إليكَ وما أَشْبَهَ النَّاسُ إليكَ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هذه نِيَّاتٌ سِيئَةٌ، وإذَا نَوَيْتَ نِيَّةً صَالِحَةً صِرْتَ إمامًا، وصَرْتَ رَئِيسًا، الْجُهَ النَّاسُ إليكَ وأَخَذُوا بِقُولِكَ.

[٧] نعم؛ هذا أيضًا يَجِبُ أَن يُعْتَنَى به: حِفْظُ الحِدِيثِ رِعَايَةً.

ومعناها: رِعَايَةً فِقْهِ الْحَدِيثِ، والعملُ به، وبيانُه للناس؛ لأنَّ الحفظَ بِدُونِ فِقْهِ للمَعْنَى نَافِصُ جِدَّا، قال النبي ﷺ: «رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ (()) والمَقْصُودُ مِنْ القرآنِ والحَدِيثِ هو فِقْهُ مَعْنَاهُمَا؛ حَتَّى يعملَ بَها الإنسانُ ويَدْعُو إِلَيْهَا، ولكنَّ الله –سبحانه وتعالى – بِحِكْمَتِهِ جَعَلَ النَّاسَ أَصْنَافًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب قيمن يطلب بعلمه الدنيا، رقم (٢٦٥٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب الخطبة أيام مني، رقم (١٦٥٤).

منهم: الرَّاوِيَةُ الذي لا يَعْرِفُ من المَعْنَى شيئًا واضِحًا بَيِّنًا لا يحتاج الناس إلى المناقشة فيه، لكنه في الجِفْظِ والشَّبَاتِ قويٌّ جدًّا.

ومن الناس: من أَعْطَاهُ الله فَهُمَّا وفِقْهَا؛ لكنَّهُ ضَعِيفُ الحِفْظِ، إلا أَنَّهُ يُفَجِّرُ يَنَابِيعَ الْعِلْمِ مِنَ النُّصُوصِ.

ومن الناس: من يُعِطِيه الله الأَمْرَيْنِ، قَوَّةَ الجِفْظِ وقُوَّةَ الفِقْهِ، لَكنَّ هَذَا نَادِرٌ، وقد ضرب النَبِيُّ ﷺ مَثلًا<sup>(۱)</sup> لمنْ آتَاهُ الله -تعالى- من العِلْمِ والجِكْمَةِ كَمثلِ الغَيْثِ أَصَابَ أَرْضًا فَصَارَتْ الأرضَّ ثَلَاثَةَ أَقْسَام:

القسم الأول: قِيعَانٌ ابْنَلَعَتِ الماءَ ولم تُنْبِتِ الْكَلَأَ، فهذا مَثَلُ منْ آثَاهُ الله العِلْمَ والحِكْمَةَ، ولَكِنَّهُ لم يَرْفَعْ به رَأْسًا، ولم يَنْتَفِعْ بِه، ولم يَنْفَعْ غيره.

والقسم الثاني: أرضٌ أَمْسَكَتِ الماءَ ولَكِنَّهَا لَم تُنْبِتِ الكَلَأَ، هؤلاء الرُّوَاةُ أَمْسَكُوا الماءَ فَسَقَى الناسُ واسْتَقُوا وزَرَعُوا، لكن هم أَنْفُسُهُمْ ليس عِنْدَهُمْ إلا الجفْظُ.

القسم الثالث: أَرْضٌ رِيَاضٌ قَبِلَتِ المَاءَ فَأَنْبَتَتِ العُشْبَ والكَلَأ، فانْتَفَعَ النَّاسُ فَأَكَلُوا وأَكَلِتْ مَوَاشِيهِمْ، وهؤلاء الذِينَ مَنَّ الله عَلَيْهِمْ بالعِلمِ والفِقْهِ، فنَفَعُوا الناسَ وانْتَفَعُوا به.

 <sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب فضل من علم وعمل، رقم (۲۹)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب مثل ما بعث به النبي ﷺ، رقم (۲۲۸۲).

وينبغي لطالبِ الحديث أن يَتَمَيَّزَ في عامَّة أمورهِ عن طرائقِ العوَامِّ باستعمال آثار رسول الله ﷺ ما أَمْكَنَهُ، وتَوْظِيفِ السُّنَنِ عَلَى نَفْسِهِ، فإن الله –تعالى – يقول: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب:٢١]». اهـ.[1]

[١] قوله: "يَنْبَغِي لطَالِبِ الحَدِيثِ»؛ كلمة يَنْبَغِي أَحْيَانًا يُرَادُ بِها الوُجُوبُ، لكنَّ الشَّاتِعَ في اسْتِعْمَالِمِا أَنَّهَا للنَّدْبِ، والمقصود بطالب الحديث: العالم بالحديث.

وقول المصنف: «أن يَتَمَيَّزَ في عامَّة أمورهِ عن طرائقِ العوَامِّ باستعمال آثار رسول الله وَاللَّهِ مَا أَمْكَنَهُ»؛ هَذَا في الأُمُورِ التَّعَبُّدِيَّةِ ظَاهِرٌ، وأَنَّهُ يَنْبَغِي للإنسانِ أَن يَتَمَيَّزَ باشتِعُمَالِ آثارِ الرَّسُولِ –عليه الصلاة والسلام – في الأمورِ التَّعَبُّدِيَّةِ، أمَّا في الأُمُورِ الاَّقَاقِيَّةِ التِّي وَقَعْتَ اتَّفَاقًا مِنْ غَيْر قَصْدِ: هل يُشْرَعُ أَنْ يَتَبعَهَا الإنسان أو لا؟

والجواب: نَقُولُ كَانَ ابنُ عمر -رضي الله عنه وعن أبيه- يَتَنَبَّعُ ذَلِكَ حَتَّى إِنَّهُ ثَحَرَّى الله عنه وعن أبيه- يَتَنَبَّعُ ذَلِكَ حَتَّى إِنَّهُ ثَحَرَّى المكنَ الَّذِي نَزَلَ فيه الرَّسُولُ ﷺ وبَالَ فِيهِ، فَيَنْزِلُ ويَبُولُ، وإِن لم يكن محتاجًا للبول، كُلُّ هذا مِنْ شِدَّةِ تَحَرِّيهِ لاتِّبَاعِ الرَّسُولِ -عليه الصلاة والسلام-.

وهَذَا الأَمْرُ خَالَفَهُ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ فيه، ورَأَوْا أَنْ مَا وقَعَ اتَّفَاقًا فليس بمَشْرُوعِ أَنْ يَتَّبِعَهُ الإنسانُ.

ولهذا لو قال قائل: أيُسَنُّ لَنَا الآنَ أَلَّا نَقْدُمَ مَكَّةَ بِالحَجِّ إِلَا فِي اليومِ الرابعِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدِمَ فِي الْيَوْمِ الرابع؟

والجواب: ينبني على ما ذَكَرْنَا في الأُمُورِ الاتِّفَاقِيَّةِ، فقد وَقَعَ قُدُومَهُ في اليوم الرابع من ذِي الحَجَّةِ اتَّفَاقًا، لذا فالصَّحِيحُ أنَّهُ لا يُشْرَعُ.

# هِل يُشْرَعُ لَنَا أَن نَتَّبِعَه فيها وقع عَادَةً. مثل: العِيَامة والرِّدَاءِ والإِزَار؟

نقول: نعم يُشْرَعُ أَن نَتْبَعَهُ فِيهِ، ولكن مَعْنَى الاتّبَاع اتّبَاعُهُ فِي جِنْسِ ما لَبِسَ، يعني أَنَّ الرسول ﷺ لَبِسَ ذلك في ذَلِكَ الوَقْتِ؛ لأن النَّاسَ يَلْبَسُونَهُ واعْتَادُوا هذا؛ وعليه فنقول: السُّنَّة لُبْسُ ما يَعْتَادُهُ الناسُ ما لم يكن مُحَرَّمًا، فإن كَانَ مُحَرَّمًا وَجَبَ اجْتِنَابُهُ.

سؤال: هَلْ نَتَبِعُهُ ﷺ فِيها وَقَعَ مِنهُ على سَبِيلِ التَّشَهِّي، فَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَال: كان العَسَلُ (١)، وكان العَلَم الصلاة والسلام الحُبُوي، ويُجِبُّ الْعَسَلُ (١)، وكان العَبِي الصلاة والسلام التَّبَعُ الدُّبَّاءَ فِي الأكل، قال أَنْسٌ رضي الله عنه : «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَنَبَّعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوْلِ الصَّحْفَةِ (٢) والدُّبَاءُ هي: القَرْع - فَهَا زِلْتُ أَتَبَعُهَا مُنْذُ رأيتُ النَّبِي اللهُ يَتَبَعُهَا مُنْذُ رأيتُ النَّبِي اللهُ عَنه اللهُ يَتَبَعُهَا مُنْذُ رأيتُ النَّبِي اللهُ عَنه اللهُ يَتَبَعُهَا مُنْذُ رأيتُ النَّبِي اللهُ يَتَبَعُهَا مُنْذُ رأيتُ النَّبِي اللهُ يَتَبَعُهَا اللهُ اللهُ

فهل نَقُولُ مِنَ المَشْرُوعِ أَنْ نَتَبَّعَ الدُّبَّاءَ لأَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ كَان يَتَبَّعُهَا أُو لا نَتَبَّعها؟

والجواب: إِنَّ هَذَا قَدْ يَكُونُ الاتِّبَاعُ فيهِ أَحْرَى من الاتِّبَاعِ فِيهَا سَبَقَهُ، وهو ما وَقَعَ اتَّفَاقًا؛ لأَنَّ هذا لم يَقَعِ اتَّفَاقًا، إِذ أَنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ الرسولَ ﷺ تَتَبَّعْهَا قَصْدًا لا اتَّفَاقًا، ولا شَكَّ أَنَّ الإنسانَ إِذَا تَتَبَّعَ الدُّبَّاءَ من على ظَهْرِ القَصْعَةِ وهو يشعر أنه يَفْعَلُ كها فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ فَهَذَا يَزِيدُ من تَحَبَّتِهِ للرسول -علبه الصلاة والسلام- واتَّبَاع آثارِه.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب الحلواء والعسل، رقم (٣٦١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، بأب من أضاف رجلًا إلى طعامٍ وأقبل هو على عمله، رقم (٥٤٣٥).

وحِينَيْذِ نَقُولُ: إذا تَنَبَّعْتَ ذَلِكَ فإنَّكَ على خَيْرٍ، وقَدْ يَكُونُ في الدُّبَّاءِ مَنْفَعَةٌ طَيِّبَةٌ: ثُسَهِّلُ وتُلَيِّنُ، وتَكُونُ أُدْمًا للطَّعَامِ فَفِيهَا مَصَالِحُ، ولو أَنَّنَا رَجَعْنَا إلى أهلِ الطِّبِّ لَوَجَدْنَا أن في ذلك مَصْلَحَةً طَبِّيَّةً.

فقول المؤلف: «أن يَتَمَيَّزَ في عامَّة أمورهِ عن طرائقِ العوَامِّ باستعال آثار رسول الله على ما أَمْكَنَهُ»؛ فيه مِنَ النَّفْصِيلِ مَا ذَكَرْنَا سَابِقًا.

وقول المؤلف: ﴿باسْتِمْهَالِ آثَارِ﴾؛ لو قَالَ: اتَّبَاعُ آثَارِ، كَمَا عَبَّر بِذَلِكَ شَيْخُ الإسلامِ ابْنُ تَيْمِيَةَ فِي (الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ) قال: مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَّاعَةِ الْإسلامِ ابْنُ تَيْمِيَةَ فِي (الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ) قال: مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَّاعَةِ النَّامِ النَّامِ النَّامِ النَّامِ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّه

أمَّا اسْتِعْمَالُ الآثَارِ فَقَدْ يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ أَنَّ الْمُرَادَ اسْتِعْمَالُ ثِيَابِهِ وعِمَامَتِهِ وما أشبَهَ ذَلِكَ، لذا قُلْنَا: «اتِّبَاع الآثَارِ» أَحْسَنُ وأَوْضَحُ.

<sup>(</sup>١) العقيدة الواسطية مع شرحه للشارح (ص:٦٣٤)، وقد فصل رحمه الله في مسألة: «اتباع آثار الرسول ﷺ، وقسمها إلى اربعة أقسام ووصّح ذلك بالأدلة والأمثلة لكل قسم فرحمه الله وعفا عنه أمين.

#### ٢٩- تعاهد الحفوظات:

تعاهَدْ عِلْمكَ من وقتٍ إلى آخر؛ فإن عَدَمَ التَّعَاهُدِ عُنُوانُ الذَّهَابِ لِلْعِلْمِ مَهُمَا كَانِ. [1]

"عن ابنِ عُمرَ -رضي الله عنها- أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: "إنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ القرآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الإِبِلِ الـمُعَقَّلَةِ، إنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا؛ أَمْسَكَهَا، وإنْ أَطْلَقَهَا؛ ذَهَبَتْ» (أ)، رواه الشيخان، ومالك في الموطأ.

قال الحافظُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ -رحمه الله-(٢): «وفي هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أن

والبَدَلُ بإِعَادَةِ الْعَامِلِ شَائِعٌ، مثل: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ ﴾ االاعراف:٧٥]، في قِصَّةِ صَالِحٍ وبَعْدَهَا: ﴿لِمَنَ مِنْهُمْ ﴾، فَهَذِهِ بَدَلُ لإِعَادَةِ حَرْفِ الجَرِّ، أي: بإِعَادَةِ الْعَامِلِ. بإِعَادَةِ الْعَامِلِ.

[1] قول المصنف: «فإن عَدَمَ التَّعَاهُدِ عُنُوانُ الذَّهَابِ»؛ يعْنِي: دَلِيلَ الذَّهَابِ وَلَوْ عَبَرَ بِقَوْلِهِ: «فإنَّ عَدَمَ التَّعَاهُدِ سَبَبُ الذَّهَابِ لِلْعِلْمِ» لَكَانَ أَوْلَى؛ لقولِ النَّبِيِّ وَلَوْ عَبَرَ بِقَوْلِهِ: «فإنَّ عَدَمَ التَّعَاهُدِ سَبَبُ الذَّهَابِ لِلْعِلْمِ» لَكَانَ أَوْلَى؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَمَ الْمَعْرُ اللَّهِ فَي اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْل

 <sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، رقم (۵۰۳۱)،
 ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضائل القرآن وما يتعلق به، رقم (۷۹۰)

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: التمهيد (١٤/ ١٣٣ - ١٣٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتآب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، رقم (٣١،٥).

مَنْ لَمْ يَتَعَاهَدُ عِلْمَهُ؛ ذَهَبَ عَنْهُ أَيُّ مَنْ كان؛ لأَن عِلْمَهُمْ كان ذلك الوقتَ القرآنُ لا غَيْرَ، وإذا كان القرآنُ الْمُيَسَّرُ للذِّكْرِ يَذُهَبُ إِن لَمْ يُتَعَاهَدُ؛ فما ظَنَّكَ بِغَيْرِهِ مِن العُلُومِ المَعْهُودَةِ؟!

وخيرُ العلومِ مَا ضُبِطَ أصلُه، واستُذْكِرَ فَرْعُه، وقادَ إلى الله -تعالى-، ودَلَّ على ما يَرْضَاهُ». اهـ.

# وقال بعضهم (١): «كُلُّ عِزِّ لم يُؤَكَّدُ بعلمٍ؛ فإلى ذُلِّ مَصِيرُهُ». اهـ. ١١]

[1] هذا الحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ على أنَّ مَنْ لم يَتَعَاهِدْ عِلْمَهُ ذَهَبَ عَنْهُ، فَمَنْ لم يَتَعَاهَدْ حِفْظَهُ نَسِيَهُ، كمن لم يَتَعاهَدِ الشَّجَرَةَ بالماءِ تَمُوتُ أو تَذْبُلُ.

وكَذَلِكَ من لم يَتَعَاهَدْ أَغْصَانَهَا بالشَّتْلِ تَتَكَاثَرُ الأَغْصَانُ، ويَحْصُدُ بَعْضُهَا بَعْضًا، ولا تَسْتَقِيمُ، فكَذَلِكَ العُلُومُ.

وقول المؤلف: «وخَيْرُ العُلومِ مَا ضُبِطَ أَصلُهُ، واستُذْكِرَ فَرْعُه اللهِ يعني: كأنه يَحْتُ على القَوَاعِدِ والأُصُولِ المُحَتُّ دَائِمًا عَلَيْهَا، فَعَلَيْكُمْ بِالقَوَاعِدِ والأَصُولِ الْحَتُّ دَائِمًا عَلَيْهَا، فَعَلَيْكُمْ بِالقَوَاعِدِ والأَصُولِ الْحَرَّادِ مِن أَرضٍ صَحْرَاء تَضِيعُ عَلَيْهِ، لكنَّ لأَنَّ المَسَائِلَ الجُزُئِيَّةَ الْمُتُولِ هذا هو العَالمُ ومَنْ فَاتَتُهُ الأَصُولُ فَاتَهُ الوصولُ.

قوله: «كُلُّ عِزِّ لَم يُؤَكَّدُ بعلم؛ فإلى ذُلُّ مَصِيرُهُا؛ هَذه الْقُولَةُ على الأَغْلَبِ، وإلا قَدْ يَكُونُ الإنسانُ عَزِيزًا بِهَالِهِ وإِنْفِاقَهِ ونَفْعِ النَّاسِ به، فَيَبْقَى عَزِيزًا إلى أَن يَمُوتَ، لكنَّ الغَالِبَ أنَّ العِزَّ الذي لم يُؤَكَّدُ بالعِلْم يَزُولُ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية. شرح الإحياء (١/ ٩٣).

#### ٣٠- التفقه بتخريج الفروع على الأصول:

مِنْ وَرَاءِ الْفِقِهْ: التَّفَقُّهُ، ومُعْتَمِلُهُ هو الذي يُعَلِّقُ الأحكامَ بِمَدَارِ كِهَا الشَّرْعِيَّةِ.

وفي حديث ابنِ مَسْعُودِ -رضي الله عنه-: أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «نضَّرَ اللهُ امْرَأَ سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا، ووَعَاهَا، فأَدَّاهَا كُمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ
فِقْدٍ لِيسَ بِفَقِيدٍ، ورُبَّ حَامِلِ فِقْدٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ» (١٠). [١١]

[١] التَّفَقُّهُ مَعْنَاهُ: طَلَبُ الفِقْهِ، والفِقْهُ لَيْسَ العِلْمَ، بل هُوَ إِدْرَاكُ أَسْرَارِ الشَّرِيعَةِ، وكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ عِنْدَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ لَكِنَّهُ ليس بِفَقِيهٍ.

ولهذا حَذَّرَ ابنُ مَسعودٍ -رضي الله عنه- من ذَلِكَ بقَوْلِهِ: «إِذَا كَثْرَتْ قُرَّاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ نُقَهَاؤُكُمْ»(٢).

فَالْفَقِيهُ هُو: الْعَالَمُ بَأَشْرَارِ الشَّرِيعَةِ وَغَايَاتِهَا وَحِكَمِهَا؛ حَتَّى يَستطيعَ أَنْ يَرُدَّ الفُرُوعَ الشَّارِدَةَ إلى الأُصُولِ النَّابِتَةِ، ويَتَمَكَّنَ مِنْ تَطْبِيقِ الأشياءِ على أُصُولِمِا، فبحصلَ لَهُ بِذَلِكَ خيرٌ كَثِيرٌ.

وقوله ﷺ: «نضَّرَ اللهُ الهُرَأَ»؛ نَضَّرَهُ معناه: زَادَهُ حُسْنًا، والنَّضَارَةُ معناها: الحُسْنُ، ومنه قوله الحُسْنُ اللهُ ال

 <sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٣/ ٢٢٥، رقم ١٣٣٧٤)، وأبو داود: كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، رقم
 (٣٦٦٠)، والترمذي: كتاب العلم، باب في الحث على تبليغ السياع، رقم (٢٦٥٦)، وابن ماجه: أبواب في فضل أصحاب رسول الله ﷺ، رقم (٣٣٠). وهو حديث متواتر.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الدارمي: المقدمة، باب تغير الزمان وما يحدث فيه، رقم (١٨٩).

قال ابنُ خَبْر (١) -رحمه الله - في فِقْهِ هَذَا الحَدِيثِ: «وفِيهِ بَيانُ أَنَّ الْفِقْهُ هو الاسْتِنْبَاطُ والاسْتِدْرَاكُ في مَعَانِي الكَلَامِ من طَرِيقِ التَّفَهُمِ، وفي ضِمْنِهِ بيانُ وُجُوبِ التَّفَقُّهِ، والبحثُ على مَعَانِي الحَدِيثِ، واستِخْراجُ المَكْنُونِ من سَرِّهِ». اهد.

وللشيخين؛ شيخ الإسلام ابنِ تَيْمِيّةَ، وتَلْمِيذِهِ ابنِ قَيِّمِ الجوزية -رحمهما الله تعالى-، في ذلك القِدْحُ المُعَلَّى، ومَنْ نَظَر في كُتُب هذين الإمامين؛ سَلَكَ بِه النَّظَرُ فيها إلى التَّفَقَّه طَرِيقًا مُستقيًا. [1]

رُبَّمَا يَغْتَّمُ قَلْبُهُ وَوَجْهُهُ أعطاه الله نَضَارَةً، لكن سُرْعَانَ ما تَزُولُ، ومن الناسِ من يَحْصُلُ له يكونُ قَلْبُهُ مَسْرُورًا ولم يُعْطِهِ الله نَضَارَةً في الوَجْهِ، ومنَ الناسِ مَن يَحْصُلُ له الأَمْرَانِ: السُّرُورُ في القَلْبِ، والنَّضَارَةُ في الوجْهِ، وبذلِكَ تَيْتُمُ النَّعْمَةُ.

[1] لا شَكَّ أنَّ ما ذَكَرَهُ المصنف هُوَ الصَّوَابُ، وأنَّ الفِفْه هو: اسْتِنْبَاطُ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ من الأَدِلَّةِ؛ لكن لا ينبغي أن نَفْتَصِرَ على الحَدِيثِ، بل نَقُولُ: من الأَدِلَّةِ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ.

ودَلَالاتُ القُرْآنِ أَقْوى وأَثْبَتُ من دَلَالَاتِ السُّنَّةِ؛ لأَنَّهُ لا يَعْتَرِيهِ عَيْبُ النَّقْلِ بالمَعْنَى.

وأما السُنَّةُ فإنَّهَا تُنْقَلُ بالمَعْنَى؛ فاختلاف الألفاظ بين الثَّقَاتِ يَدُلُّ على أنهم كانوا يَنْقُلُونَهَا بالمعنى، ويضاف على ما نقله المصنف: «والبَحْثُ عَنْ مَعَانِي القُزآنِ والحَدِيثِ».

ومن أَحْسَنِ مَنْ رَأَيْتُ فِي اسْتِخْرَاجِ الأَحْكَامِ، مِنَ الآياتِ شيخنا -رحمه الله-

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: في فهرسته (ص:٩).

ومن مَلِيْحِ كَلام ابنِ تَيْمِيَةً -رحمه الله- قوله في مجلس للتَّفَقُهِ (أ): «أما بعدُ؛ فَقَدْ كُنَّا في مجلس التَّفَقُّهِ في الدِّينِ، والنَّظَرِ في مَدَارِكِ الأحكامِ المَشْرُوعَةِ؛ تَصْوِيرًا، وتَقْرِيرًا، وتَقْصِيلًا، وتَقْصِيلًا، فوقعَ الكلام في... فأقول: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله، هذا مَبْنِيًّ على أصلٍ وفصلين...

عبد الرحمن بن سَعْدِي، فإنَّه يَسْتَخْرِجُ أَحَيْانًا من الآيات منَ الفِقْهِ ما لا تَرَاه في كِتَبِ آخَرَ.

وطريقُ اسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ منَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ هو طَرِيقُ الصَّحَابَةِ؛ فكانوا لا يَتَجَاوَزُونَ عَشْرَةَ آياتٍ حَتَّى يَتَعَلَّمُوهَا وما فِيهَا منَ العِلْم والعَمَلِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ أَشَارَ المصنف إلى شَيْخِ الإسلامِ وتِلميذهِ ابنِ القِيِّمِ -رحمهما الله- ويَيَانِ ما يَتَوَصَّلَانِ إليه من الأَحْكَامِ الكَثِيرَةِ من الأَدِلَّةِ القَلِيلَةِ، وقد أَعْطَاهم الله -عز وجل- فَهُمَّا عَجِيبًا فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ.

ونضرب مَثَلًا للتَّفَقُّهِ واسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ: العُلَمَاءُ أَخَذُوا الحُكْمَ بِأَنَّ أَقَلَّ مُدَّةِ الحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرِ مِنْ قَوْلِ الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَجَمَلُهُ، وَفِصَالُهُ. ثَلَاثُونَ ثَهْرًا﴾ [الأحماف:١٥]، ومن قوله -تعالى-: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ [لقهاد:١٤]، فإنَّ ثَلَاثِينَ شَهْرًا عَامَان وسِتَّةُ أَشْهُرٍ، فإذا كَانَ حَمْلُهُ وفِصَالُهُ ثلاثون شَهْرًا، وفي الآية الأُخْرَى فِصَالُهُ في عَامَيْنِ، لَزِمَ أن بكونَ أَقَلُّ الحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: «مجموع العتاوى» (٢١/ ٣٤٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٠).

واعْلَمْ -أرشدك اللهُ- أَنَّ بَيْنَ يَدَيْ النَّفَقَّهِ: (التفكر) (١)؛ فإنَّ الله -سبحانه وتعالى - دَعَا عِبَادَهُ في غَيْرِ مَا آيَةٍ من كِتَابِهِ إلى التَّحَرُّكِ بإِجَالَةِ النَّظَرِ الْعَمِيقِ في (التفكر) في مَلكُوتِ السَّمَواتِ والأرضِ، وإلى أن يُمْعِنَ المرءُ النَّظَرَ في نَفْسِهِ، وما حَوْلَهُ؛ فَتْحًا لِلْقُوى الْمَقْلِيَّةِ على مِصْرَاعَيْهَا، وحَتَّى يَصِلَ إلى تَقْوِيَةِ الإيهانِ، ومَا حَوْلَهُ؛ فَتْحًا لِلْقُوى الْمَقْلِيَّةِ على مِصْرَاعَيْهَا، وحَتَّى يَصِلَ إلى تَقْوِيَةِ الإيهانِ، وتَعْمِيقِ الْأَحْكَمُ، والانتصارِ الْعِلْمِي: ﴿كَذَالِكَ يُبَيِّنُ أَللهُ لَكُمُ مَاينِهِ لَا لَمُعْرِيقِ الْأَحْكَامِ، والانتصارِ الْعِلْمِي: ﴿كَذَالِكَ يُبَيِّنُ أَللهُ لَكُمُ مَاينِهِ لَللّهُ لَكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٢]، ﴿قُلْ هَلْ بَسَتَوى ٱلأَعْمَى وَٱلبَصِيرُ أَفَلا تَنَفَكَرُونَ ﴾ [الانعام: ٥٠].

وعَلَيْهِ؛ فإنَّ «التَّفَقُّهَ» أَبْعَدُ مَدَّى من (التَّفَكُّرِ)؛ إذ هو حَصِيلَتُهُ وإنتاجُهُ، وإلا ﴿فَالِهُ فَاللهُ وَالنَّامُ وَإِناجُهُ،

لكن هذا النفقَّهُ تَحْجُوزٌ بِالْبُرْهَانِ، تَحْجُورٌ عن التَّشَهِّي والْهَوَى: ﴿وَلَهِنِ النَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللّهِ مِن وَلِيَ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]. [١]

### [١] مَرَاتِبُ الطَّلَبِ:

ثانيًا: الفَهُمُ.

أولًا: العِلْمُ.

رابعًا: التَّفَقُّهُ.

ثالثًا: التَّفَكُّرُ.

فمن لا علم عِنْدَهُ كيفَ يَتَفَكَّرُ؟ وكَيْفَ يَعْلَمُ؟ وكيفَ يَفْقَهُ؟ ومن عِنْدَهُ عِلْمٌ ولكن لبسَ عِنْدَهُ فَهْمٌ، فَكَيْفَ يَتَفَكَّرُ؟ فلا يستطيع، ولو

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: مفتاح دار السعادة (ص:١٩٦-٣٢٤)، ومدارج السالكين (١/٦٤٦)، والتفسير الإسلامي للتاريخ لعهاد الدين خليل (ص:٢١٠-٢١٥).



حَاوَلَ أَنْ يَتَفَكَّرَ وهُوَ لا يَفْهَمُ لا يمْكِنُ أَنْ يَتَفَكَّرَ؟ ثم بعد أَنْ تَفْهَمَ تَتَفَكَّرَ ما مَدْلُولُ هذه الآيَةِ؟ ما مَدْلُولُ هذا الحَدِيثِ؟ وتَتَفَكَّرَ في أنواع الدَّلَالَةِ.

وأنواع الدلالة ثلاثة:

١ - دَلَالَةُ مُطَابَقَةٍ.

٢ - دَلَالَةُ تَضَمُّنِ.

٣- دَلَالَةُ الْتِزَام.

فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ على جَمِيع مَعْنَاهُ دَلَالَةُ مُطَابَقَةٍ.

ودَلَالَتُهُ على بَعْضِ مَعْنَاهُ هو دَلَالَةٌ تَضَمُّنٍ.

ودَلَالَتُهُ عَلَى لَازِم خَارِج هو دَلَالَةُ الْتِزَامِ، وهذا النَّوْعُ الثَّالِثُ من الدلالة هو الذِي يَخْتَلِفُ فيه النَّاسُ اخْتِلَافًا عَظِيمًا، فقد يَلْتَزِمُ بعضُ النَّاسِ من الدَّلِيلِ ما لا يَلْزَمُ، وقد يَفُوتُهُ ما يلزمُ، وبين ذلك تَفَاوتٌ عَظِيمٌ، فلا بُدَّ أن يُعْمِلَ هذه الدلالات، فحينئذ يَصِلُ إلى دَرَجَةِ التَّفَقُّهِ واسْتِنْبَاطِ الأحكام مِنْ أَدِلَّتِهَا.

ويُذْكُرُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ -رحمه الله - نَزَلَ ضَيْفًا على الإمام أحمد بن حَنبل -وأحمد تُلْمِيذُ الشَّافِعِيِّ، وكان يُثْنِي على الإمامِ الشافعي عند أهلِ الإمام أحمد -رحمه الله -، فَقَدَّمَ له العَشَاءَ، فَأَكَلَهُ كُلَّهُ وَرَدَّ الصَّحْفَةَ خَالِيَةً، فَتَعَجَّبَ أهلُ أَحمدَ كَيْفَ يأكلُ الطَّعامَ كُلَّهُ ؟ والسُّنَّةُ أَن يأكلَ الإنسانُ قَلِيلًا للحديث: «حَسْبُ ابْنُ آدَمَ لُقَيْبَاتٍ الطَّعامَ كُلَّهُ ؟ والسُّنَّةُ أَن يأكلَ الإنسانُ قَلِيلًا للحديث: «حَسْبُ ابْنُ آدَمَ لُقَيْبَاتٍ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ: فَتُلُثُّ لِطَعَامِهِ وَثُلُثُ لِشَرَابِهِ وَثُلُثُ لِنَفَسِهِ \*(١).

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، رقم (٢٣٨١).

وانْصَرَفَ الإمامُ أَحْمَدُ إلى الْهَلِهِ وَنَامَ الشَّافِعِيُّ، فلما كَانَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ لَم يَقُمُ للتَهَجُّدِ، ثم أَذَّنَ الفَجْرُ فَخَرَجَ إلى الصَّلاةِ ولم يَطْلُبْ ماءً للوُضُوء، فلمَّا أصبحَ قال أهل الإمام أحمد له: كيف تَقُولُ في الشَّافِعِيِّ ما تَقُولُ، والرَّجُلُ أَكَلَ الطَّعَامَ، ومَلاَّ بَطْنَهُ وَنَامَ، وقَامَ ولم يَتَوَضَّأَ؟ قال: آتِيكُمْ بالحَيْرِ. فَسَأَلَهُ، فقال: أمَّا الطعامُ فلا أَجِدُ أَحَلَّ من طعام الإمام أحمدَ بنِ حَنبل، فَأَرَدْتُ أَنْ أَمْلاً بَطْنِي مِنْهُ، والإنسانُ أحيانًا لا بأسَ أَنْ يَمْلاً بَطْنِي مِنْهُ، فأبو هريرة -رضي الله عنه يقول له الرَّسُول -عليه الصلاة والسلام -: "اشْرَبْ مِنَ اللَّبَنِ"، ويقول: لَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا (۱).

وأما كَوْنِي لم أَنْهَجَّدُ فلأَنَ التَّفَكُّرَ فِي العِلْمِ أَفْضُلُ مِن التَّهَجُّدِ، وأَنَا جَعَلْتُ أَتَفَكَّرُ فِي العِلْمِ وَاسْتَنْبَطَتُ مِن قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: "يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ" ("). ويقال: إنَّهُ اسْتَنْبَطَ مِنْهُ أَكْثَرَ مِن أَلْفِ فَائِدَةٍ، وأَمَّا كَوْنِي لم أَنُوضًا حِينَ خَرَجْتُ إلى صلاة الفَجْرِ فلا أُحِبُّ أَن أَطْلُبَ مَاءً وأَكَلَّفَكُمْ وأَنَا على وضوئي مِنْ صَلاةِ العِشَاءِ، فَذَكَر ذَلِكَ لأهله فنَعَجَّبُوا.

والمقصود من ذَلِكَ التَّفَكُّرِ التَّدَبُّر؛ لأنَّ الواحِدَّ مِنَّا إِذَا أَتِي بَحَدِيثٍ يَسْتَنْبِطُ منهُ منه منه أنه من الفَوَائِدِ، ويَأْتِيهِ إنسانُ آخَرُ عَنْدَهُ غَوْرٌ فِي الاسْتِنْبَاطِ فَيَسْتَنْبِطُ منهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً، وفَضُلُ الله يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، فَصَارَتِ المَرَاتِبُ: العلمُ، ثُمَّ الفَهْمُ، ثُمَّ التَّفَكُّرُ، ثُمَّ الْتَفَقَّدُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الرقائق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه، وتحليهم عن الدنيا، رقم (٦٠٨٧).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الابساط إلى الناس، رقم (٦١٢٩)؛ ومسلم: كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته، رقم (٢١٥٠).

نيَا أَيُّهَا الطَّالِبُ! ثَحَلَّ بالنَّظِرِ والتَّفَكُّرِ، والْفِقْهِ والتَّفَقُّهِ؛ لَعَلَّك أَنْ تَتَجَاوزَ مِنْ مَرْحَلَةِ الْفِقَيهِ إلى (فَقِيهِ النَّفْسِ) كها يقولُ الفقهاء، وهو الذي يُعلِّقُ الأحكامَ بَمَدَارِكِهَا الشَّرْعِيَّةِ، أو (فقيهِ البَدَن) كها في اصْطِلَاحِ الْحَدِّيْنَ (١).[١]

[1] إِضَافَةً إِلَى مَا ذَكَرَهُ المصنف فَهُنَاكَ فِقْهُ ثَالِثٌ ظَهَرَ أَخِيرًا وهو: (فِقْهُ الواقِعِ) الذِّي عَلَقَ عَلَيْهِ بعضُ النَّاسِ، وقالوا: مَنْ لم يَكُنْ فَقِيهَا بالوَاقِعِ فليسَ بِعَالَم، ونَسُوا أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَال: "مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ ""، ثُمَّ غَفَلُوا عن حَقِيقَةٍ وَاقِعَةٍ وهِي: الاشْتِغَالُ بِفْقِه الوَاقِع يَشْغَلُ صَاحِبَهُ عن فِقْهِ الدِّينِ، بل رُبَّمَا يشغله عن التَّعَبُّدِ الصَّحِيحِ، وهو عِبَادَةُ الله وَحْدَهُ، وانْصِرافُ القَلْبِ إلى الله، والتَّفَكُّرُ فِي آيتِه الكَوْنِيَّةِ والشَّرْعِيَّةِ.

والحقيقة أنَّ إِشْغَالَ الشَّبَابِ بِتَفَقَّهِ الواقعِ صَدُّ لهم عَنِ الفِقْهِ في دِينِ الله؛ لأن القَلْبَ وِعَاءٌ إِذَا امْتَلَا بِشَيءِ امْتَنَعَ عن الآخرِ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَمْتَلِئَ بِهَذَا وهذا، فاشْنِغَلُ الإنسانِ بالفِقْهِ في الدِّينِ وتَخْقِيقِ العِبَادَةِ والتَّوْجِيدِ والإخلاصِ خَيْرٌ له فاشْنِغَلُ الإنسانِ بالفِقْهِ في الدِّينِ وتَخْقِيقِ العِبَادَةِ والتَّوْجِيدِ والإخلاصِ خَيْرٌ له من البَحْثِ عنِ الوَاقِع، وماذا عن فلانٍ؟ ومَاذَا عن فُلانٍ؟ ورُبَّهَا يَتَلَقَّوْنَ فِقْهَ الوَاقِعِ من البَحْثِ عنِ الوَاقِع، وماذا عن فلانٍ؟ ومَاذَا عن فُلانٍ؟ ورُبَّهَا يَتَلَقَّوْنَ فِقْهَ الوَاقِعِ من روَايَاتٍ ضَعِيفَةٍ أو مَوْضُوعَةٍ في وَسَائِلِ الإعْلامِ المَسْمُوعَةِ والمَقْرُوءَةِ والمَرْبَقِ، والمَرْبَقِ، ومَاذَا عن قُدْرِيرَاتٍ وتَخْمِينَاتٍ يُقَدِّرُهَا الإنسانُ.

وصاحب فقه الواقع يُعَلِّلُ بِتَعْلِيلاتٍ قد تَكُونُ بعيدةً من الوَاقِع، أو يَنْظُرُ إلى أشياءَ خَطَّطَ لها الأعداءُ من قَبْلُ على واقعٍ مُعَيَّنٍ، تَغَيَّر هذا الوَاقِعُ وزَالَ بالكُلِّيَّةِ، فأصَبْحَتْ هذه الخُططُ لا شَيءَ.

 <sup>(</sup>۱) قال المؤلف في الحاشية: وانظر عن قولهم: «فقيه لبدن» معالم الإيهان (۲/ ٣٣٦، ٣٤٠)،
 والثقات لابن حبان (۹/ ٢٤٢).

<sup>(</sup>٢) تقدم تخريجه (ص:٢١٤).

فَأَجِل النَّظرَ عِنْدَ الوَارِدَاتِ بِتَخْرِيجِ الفُرُوعِ على الأُصُولِ، وعَمَام العِنَايَةِ بالقَوَاعِدِ والضَّوَابِطِ.

وأَجْمِعُ للنَّظَرِ فِي فَرْعِ مَا بَيْنَ تَتَبُّعِهِ وإِفْرَاغِهِ فِي قَالَبِ الشَّرِيعَةِ العام من قَوَاعِدِهَا وأَصُوفِهَا الْمَطَّرِدَةِ؛ كَفُواعِدِ المَصَالِحِ، ودَفْعِ الضَّرَرِ والمَّشَقَّةِ، وجَلْبِ التَّيْسِيرِ، وسَدِّبابِ الجِيَلِ، وسَدِّ الذَّرَائعِ. [1]

والمهم أن الفقه: فِقْهُ النَّفْسِ والبَدَنِ، هذا هو المَطْلُوبُ أَنْ يُحَقِّقَهُ الإنسانُ.

فَفِقُهُ النَّفْسِ هو: صَلَاحُ القَلْبِ بالعَقِيدَةِ السَّلِيمَةِ، وَمَحَبَّةِ الخَبْرِ للمُسْلِمِينَ، وهذا يَنْبَنِي عليه فِقْهُ البَدَنِ الذي هو مَعْرِفَةُ الحَرَامِ أو الحَلال، وما أشبه ذلك.

أما فِقْهُ الواقِعِ: فالإنسان إذا ،حْتَاجَ إليهِ فلا بُدَّ أَنْ بَعْرِفَهُ، وأما أَنْ تُصْرَفَ الْهِمَمُ كُلُّهَا إلى فِقْهِ الوَاقِعِ، بأمورٍ في الحَقِيقَةِ غَيْرِ واقِعَةٍ كأن تَكُونَ كَذِبًا ودَجَلًا وتَقْدِيرَاتٌ وتَخْمِينَاتٌ ليست مبنية على أصل.

[1] قول المصنف: «أَجِلِ النَّظرَ عِنْدَ الوَارِدَاتِ بِنَخْرِيجِ الفُرُوعِ على الأُصُولِ»؛ فلا بُدَّ لطَالِبِ العِلْمِ من أُصُولٍ يَرْجِعُ إِلَيْهَا، والأصول ثلاثة:

١- الأَدِلَّةُ من الكِتَابِ.

٢- الأَوِلَّةُ مِنَ السُّنَّةِ.

٣- الضَّوَابِطُّ والقَوَاعِدُ المَأْخُوذَةُ من الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَدَى الإنسانِ عِلْمٌ بالضَّوَابِطِ والقَوَاعِدِ حَتَّى يُنَزِّلَ عليه الجُوْرِيَّاتِ.

وبَيْنَ الْقَاعِدَةِ والضَّابِطِ فُرُوقٌ هِي:

الضَّابِطُ: يكونُ لَسَائِلَ مَحْصُورَةِ مُعَيَّنَةٍ.

والقَاعِدَةُ: أَصْلُ يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ أَشْياءُ كَثِيرَةٌ.

فالضَّابِطُ: أَقَلُّ رُتْبَةً منَ القَاعِدَةِ، فالضَّابِطُ: يَضْبِطُ الأَشْيَاءَ ويَجْمَعُهَا في قَالَبٍ وَاحِدٍ.

والفَاعِدَةُ: أَصْلُ تُفرَّعُ عَنْهُ الجُزْئِيَّاتُ.

وقول المصنف: "فأجِل النَّظرَ عِنْدَ الوَارِدَاتِ بِتَخْرِيجِ الفُرُوعِ عَلَى الأُصُولِ، وَثَمَّامِ العِنَايَةِ بِالقَوَاعِدِ والضَّوَابِطِ»؛ من أهم ما يَكُونُ لِطَالِبِ العِلْمِ أَن يَجْعَلَ نَظَرَهُ وَفِكْرَهُ يَتَجَوَّلُ بِتَخْرِيجِ الفُرُوعِ على الأُصُولِ حتَّى يَتَمَرَّنَ؛ لأَنَّ بَعْضَ الناس قد يَفْهَمُ القاعِدَةَ ويَخْفَظُهَا كَمَا يَخْفَظُ الفَاتِحَة، لكن لا يَعْرِفُ كيف يُخَرِّجُ عَلَيهَا، وهذا يَقْصٌ في التَّفْكِيرِ، فَلا بُدَّ أَنْ يَجْتَهِدَ ويُجِيلَ نَظَرَهُ بِتَخْرِيجِ الفُرُوعِ على الأُصُولِ.

وقول المؤلف: ﴿وَأَجْمِعُ للنَّظَرِ فِي فَرْعِ مَا بَيْنَ تَتَبَّعِهِ وَإِفْرَاغِهِ فِي قَالَبِ الشَّرِيعَةِ العام من قَوَاعِدِهَا وأَصُولِهَا الْمَطَّرِدَةِ ؛ هذا أيضًا مُهِمٌّ، وهو عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ كَذَلِكَ، فمثلًا: يَأْتِي نَصِّ ظَاهِرُهُ الحُكْمُ بكذا، لكن إذا تَأَمَّلْتَ هذا النَّصَ وَجَدْتَهُ كُلْكَ، فمثلًا: يَأْتِي نَصِّ ظَاهِرُهُ الحُكْمُ بكذا، لكن إذا تَأَمَّلْتَ هذا النَّصَ وَجَدْتَهُ عُمَا للقواعِدِ العَامَّةِ فِي الشَّرِيعَةِ، فلا بُدَّ أَن نَرْجِعَ للقَوَاعِدِ التِي هي كالأُصُولِ، بل كالجِبالِ رواسٍ للأرض، ويُحْكَمُ عَلى هذا بِها تَقْتَضِيهِ الحَالُ.

وقد قال علماء الحديث: إذا خالف النَّقَةُ المَقْبُولُ النَّبَتُ مَنْ هُو أَرْجَحُ منه حِفْظًا وضَبْطًا وعَدَدًا، فإن حَدِيثَهُ هذا -وإن كَانَ مِنْ حَيْثُ النَّظَرِ إلى مُجُرَّدِ الطَّرِيق نَحْكُمُ بِصِحَتِهِ- يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِعَدَمِ الصَّحَةِ؛ لأَنَّهُ شَاذًّ. والذِي أَوْجَبَ لِكَثِيرِ من الْمُبْتَذِئينَ في طَلَبِ العِلْمِ أَن يَسْلُكُوا مَسْلَكًا شَاذًا عَدَمُ النَّظَرِ إلى الْقَوَاهِدِ والأُصُولِ النَّابِتَةِ.

وهذا أَمْرٌ مُهِمٌ وَذَلِكَ لأنَّ الشَّرِيعَةَ، كُنَّ الشَّرِيعَةِ، إِنَّهَا جَاءتَ لِـجَلْبِ الْمَصَالِحِ وَتَخْصِيلِ المَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ والدُّنْيَوِيَّةِ، وبِدَرْءِ المَفَاسِدِ أو تَقْلِيلِهَا، سواء كَانَتْ المَفَاسِدُ دِينِيَّةً أو دُنْيَوِيَّةً، ولهذا تَجِدُ أَنَّ الله –عز وجل– يُقَدِّمُ المَصْلَحَةَ العَامَّةَ على المَصْلَحَةِ العَامَّةَ على المَصْلَحَةِ الحَامَّة على المَصْلَحَةِ الحَامَّة على المَصْلَحَةِ الحَامَّة وهذا تَجُدُ أَنَّ الله عموم النَّفْع.

ومثال آخر: هذا الرَّجَلُ قَدْ وَدَّعَ أي: انْتَهى من السَّقْي، ومن المَعْرُوفِ: أَنْ الزَّرْعَ إِذَا أَصَابَهُ المَاءُ مطرًا كان أو سَقْيًا بَعْدَ أَنْ يُودِّعَ، فيَضُرُّهُ المَكنَّ العِبْرَةَ بالعُمُومِ.

فهذه مسائل ينبغي لطالب العلم أن يَنْتَبِهَ لها.

ولهذا «وأُصُولِهَا الْمَطَّرِدَة؛ كقواعِدِ المُصَالِحِ»؛ وبعض الأُصُولِيِّنَ أَتَى بِدَلِيلِ خَامِسٍ وهو المصالحُ المُّرْسَلَةُ فقال الأدلة:

١ - الكِتَابُ. ٢ - السُّنَّةُ.

٣- الإِجْمَاعُ. ٤ - القِيَاسُ الصَّحِيح.

٥ - المَصَالِحُ المُرْسَلَةُ.

ودَلِيلُهُمْ الحَامِسُ غَلَطٌ؛ لأنَّ هَذِهِ المَصَالِحَ التي يُسَمُّونَهَا مَصَالِح مُرْسَلَة إِن كان الشَّرْعُ قَدْ شَهِدَ بأنَّـهَا مَصَالِحُ فَهِي من الشَّرْعِ ودَاخِلَةٌ في عُمُومِ كِتَابٍ أَو سُنَّةٍ أو إجماعٍ أو قِيَاسٍ صحيحٍ، وإن لم تكن فِيهَا مَصَالِحُ شَرِعْيَّةٌ فَهِي بَاطِلَةٌ فَاسِدَةُ الاغْتِبَارِ.

وحِيتَنَذٍ لا نُؤَصِّلُ أَصْلًا ودَلِيلَا نَدِينُ الله بالنَّعَبُّدِ بِهِ بِدُونِ دَلِيلٍ من الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ فإن تَأْصِيلَ أَصْلِ معناه أَنَّكَ تَبْنِي دِينَكَ على هذا.

وعلى هذا فلا يصح ذكر المصالح المرسلة في الأدلة؛ لأَنْنَا نَقُولُ: إن شَهِدَ الشَّرْعُ بِهَذِهِ المَصْلَحَةِ فهي ثَابِتَةٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ بِعُمُومَاتِهَا وقَوَاعِدِهَا، وإن شَهِدَ بِبُطْلَانِهَا فَهِي بَاطِلَةٌ.

ومن أهلِ البِدَعِ من رَكَّبَ بِدْعَتَهُ على هَذَا الدَّلِيلَ، وقال: هذا من المَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ.

ومِثَالُ مَنْ رَكَّبَ بِدْعَتَهُ على المَصَالِحِ: بِدَعُ الصُّوفِيَّةِ، فَمَنْ يُحْيِي قَلْبَهُ بِبِدْعَةٍ صُوفِيَّةٍ، أَو مَا أَشْبَهَ ذَلك، وقال: نَحْنُ نَطْمَئِنُّ الآن إذا أَتَبْنَا بِهَذِهِ الأَذْكَارِ، وعلى هذه الصَّفَةِ إذا قال الإنسان: «لا إله إلا الله» وضَرَبَ الأرضَ حَتَّى غَبَرت فيقول: كأنَّ أَحَدًا يَحْمِلُنِي من الأرض، ولو ذَكَرَ الله ذِكْرً، عَادِيا لم يَحْصُلُ ذَلكَ.

فهذه مَصْلَحَةُ عَظِيمَةٌ ثَحُرِّكُ القلوب، فإذَا قُلْنَا باعتِبَارِ المَصَالِحِ المُرْسَلَةِ فَكُلُّ واحدٍ يَدَّعِي أن هذا مَصْلَحَةٌ، وأَصْلُ النَّزَاعِ الذي أَمَرَ الله –سبحانه– فِيهِ بالرَّدِّ إلى الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ أَصْلُهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَرَى أَن ما هُوَ عَلَيْهِ مَصْلَحَةٌ، ورُبَّهَا يُهَادِي ليَكُونَ قَوْلُهُ هُو المَقْبُولُ.

فقول المصنف: «كقواعِدِ المَصَالِحِ»؛ مُرَدُهُ بذَلِكَ المَصَالِحُ الشَّرْعِبَّةُ، فإن كانَ هَذَا مُرَادَهُ فَهُو حَقُّ. وإن كَانَ يُشِيرُ إلى المَصَالِحِ المُرْسَلَةِ -وهُوَ بَعِيدٌ-، لقوله بعد ذلك: «دَفْعِ الظَّرَر والمَشَقَّةِ»؛ فإذْ كَنَ يُشِيرُ إلى لَمَالِحِ المُرْسَلَةِ فَقَدْ تَبَيَّنَ فَسَادُ جَعْلِهَا دَلِيلًا مُسْتَقِلًا.

فَهَذَا دَفْعُ مَشْقَةٍ، فَقَدْ لَا يَهْلِكُ المَرِيضُ إِذَا اسْتَعْمَلَ المَاءَ لَكِنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ.

ومِنْ دَفْعِ المَشَقَّةِ: أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- رَأَى زِحَامًا وهُوَ فِي السَّفَرِ ورُجَلًا قَدْ ظُلِّسَ عليه فقال: «مَا هَذَا؟» قالوا: صَاثِمٌ. قال: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ» (٢).

<sup>(</sup>١) علقه البخاري: كتاب التيمم، باب إذا خاف الجنب على نفسه، رقم (٣٤٥)، ووصله الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٢٠٣)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب إذا خاف الجنب البرد، رقم (٨١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب ليس من البر الصوم في السفر، رقم (١٨٤٤)، ومسلم: كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في رمضان للمسافر، رقم (١١١٥).

مع أنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَصُّومُ وهُوَ مُسَافِرٌ ولا يفعل غَيْرَ البِرِّ، لكن إذا وَصَلَتِ الحالُ إلى المَشَقَّةِ فلا يكونُ منَ البِرِّ، وإذا انْتَفَى أنْ يَكُونَ من البِرِّ فَهُو إمَّا مِنَ الإِثْمِ، أو مِنْ: لا لَكَ ولَا عَلَيْكَ.

# فَنَنْظُرُ هِلِ هُوَ مِنِ الْإِثْمِ أُو يُمَّا لَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ؟

والجواب: وبالنظر في حديث أنه شُكي إلى الرسول أن الناسَ عِطَاشٌ، وقَدْ شَنَّ عَلَيْهِم الصِّيَامُ ولكنَّهُمْ يَنْظُرُونَ مَا يَفْعَلُ، فَدَعَا بِهَاءٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَالْغُرُوبُ قَرِيبٌ، ووَضَعَه -عليه الصلاة والسلام- على فَخِذِهِ الشَّرِيفَةِ وجَعَلَ النَّاسَ يَنْظُرُونَ، ثم قِيلَ له: إنَّ بعض النَّاسِ النَّاسَ يَنْظُرُونَ، ثم قِيلَ له: إنَّ بعض النَّاسِ قد صَامَ فقال: «أُولَئِكَ الْعُصَاةُ، أُولَئِكَ الْعُصَاةُ» (أ)، ولم يَرِدْ نَهْي خَاصُّ أنْ يَبْقُوا عَلَى صِيَامِهِمْ، لكنَّ الْعُمُومَ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا نَفْتُكُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [لنسه: ٢٩]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا نَفْتُكُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [لنسه: ٢٩]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا نَفْتُكُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [لنسه: ٢٩]،

فالشَّرْعُ يُرَاعِي قُوَاعِدَ المَصَالِحِ، ودَفْعَ الضَّرَرِ، ودَفْعَ المَشَقَّةِ، وجَلْبَ التَّيْسِيرِ، فُكُلُّ الإسلامِ يُشرِّ. لكنَّ اليُّشرَ مَا كَانَ باعْتِبَارِ العُمُومِ، ومَعَ ذَلِكَ لو حَدَثَ للإنسانِ مَا يَقْتَضِي التَّيْسِيرَ، يَصَلِّي قَائِيًا، فإن لم يستطع فَقَاعِدًا، فإن لم يستطع فَعَل جَنْب، هذا تيسير.

بل قال الرسولُ عَلَيْ: "إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌّ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدُّ إِلَّا غَلَبَهُ "".

<sup>(</sup>١) أحرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من أفطر في السفر ليراه الناس، رقم (١٨٤٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب جواز الصوم والقطر للمسافر، رقم (١١١٦)، ولفظه: «أولئك العصاة».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيان، باب الدين يسر، رقم (٣٩)

وكان إذا بَعَثَ البُّعُوثَ يقول -عليه الصلاة والسلام-: "يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا، وَلاَ تُنَفِّرُوا» (١)، وقال: «إِنَّهَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» (١)، فالحَمْدُ لله على هذا الدِّينِ الإسْلَامِيُّ دِينِ اليُسْرِ.

وبناء عبى ذَلِكَ لا يَتَعَمَّدُ الإنسانُ فِعْلَ العِبَادَةِ على وَجْهِ يَشْقُ عليه، بل يَفْعَلُهَا على مَا هُوَ أَيْسَرُ، وهذا أقرَبُ لَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ.

ولهذا لو أنَّ رَجُلَينِ فِي البَرِّ حَانَتْ صَلَاةُ الفَجْرِ وَعِنْدَهُمَا مَاءٌ أَحَدُهُمَا: بَارِدُ، والثاني: سَاخِنٌ، فقال أَحَدُهُمَا: أنا أريدُ أَنْ أَتَوَضَّا بالماءِ البَارِدِ حتَّى أَنَالَ إِسْبَاغَ الوُضُوءِ على المَكَارِهِ. وقال الثاني: أنَا أُرِيدُ أن أَتَوَضَّا بالماءِ السَّاخِنِ حَتَّى أُوَافِقَ مُرَادَ الله الشَّرْعِيِّ حيث قال: ﴿ يُرِيدُ اللهُ يُسَمِّمُ أَنْهُ سَرَ ﴾ [البقرة، ١٨٥].

فالصواب: مع الثَّانِي بالإِجْمَاعِ، ولا شَكَّ، وهو الْمُوَافِقُ للشَّرِيعَةِ؛ لأنَّ إسْبَاغَ الوُّضُوءِ على المَكَارِهِ لا يُرَادُ مِنْهُ أَن يَتَقَصَّدَ الإنسانُ مَا يَكْرَهُ، بل المراد: إذا لم يمكن الوضوء إلا بَمْكَرُوهٍ تَوَضَّاً.

وإلا لكان يقال: احْجُجِ البَيْتَ على قَدَمَيْكَ من بَلَدِكَ البَعِيدِ إلى مَكَّةَ، فإن لم تَفْعَلْ فَعَلَى سَيَّارَةٍ مُتَهَالِكَةٍ تَمْشِي قَلِيلًا وتَقِفُ كَثِيرًا لأَنْهَا أَشَقُ، فإنْ لم تَسْتَطِعْ فعلى سَيَّارَةٍ قَوِيَّةٍ، فإن لم تَسْتَطِعْ فعلى طَائِرَةٍ، وهذا غير صحيح. لكن إنْ اسْتَطَعْتَ فابْدَأَ بالطَّائِرَةِ لأَنْهَا أَسْهَلُ وأَيْسَرُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب ما كان النبي على يتخولهم بالموعظة، رقم (٦٨)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب الأمر بالتيسير، رقم (١٧٣٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتأب الوضوء، بب صب الماء على البول في المسجد، رقم (٢٢٠).

فالتَّيْسِيرُ هو المُوَافِقُ لُوُوحِ الدِينِ، من هُنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ عَالِمَانَ فِي رَأْيِ ولم يَتَبَيَّنْ لنَا الأَرْجَحُ من قَوْهِمَا لا من حَيْثُ الدَّلِيلِ، ولا من حَيْثُ الاشتِدْلَالِ، وكُلُّهُمْ عُلَمَاءُ ثَقَات في عِلْمِهِمْ وأَمَانَتِهِمْ. والأَدِلَّةُ ليستْ وَاضِحَةً، والاسْتِدْلَالُ كَذَلكَ، لكن اخْتَلَفَ رَأْيُهُمَ، أَحَدُهُمَا أَشَدُّ من الثَّانِي، فَمَنْ نَتَّبِعُ؟

الجواب: نَشَّعُ الأَيْسَرَ، وقِيلَ: الأَشَدَّ؛ لأَنَّهُ أَحْوَطُ؛ وهذا القَوْلُ فيه نَظَرٌ؛ لأَنَّ الأَحْوَطَ ما كَانَ أَوْفَقَ للشَّرْعِ، والأَيْسَرُ هُو الأَوْفَقُ للشَّرْعِ.

وهنا مسألة: لو قال قائلٌ: صَلَاةُ الفَجْرِ بِسُورَةِ (ق) أو (القمر) فيه مَشَقَّةٌ، فلو قرأ بِقِصَارِ الشُورِ لكانَ آيْسَرَ على المُصَلِّين؟

والجواب: الأيسرُ ما وَافَقَ الشَّرْعَ كَما تَقَدَّمَ، والأَيْسَرُ على كُلِّ واحدِ ما يُمْكِنُ وَلَانَ بعض النَّاسِ يَثْقُلُ عَلَيْهِ أَنْ تَأْتِيَ بِالسُّنَّةِ، والذِّي يَرَى أَن الأَيْسَرَ فِي الأَخَفِّ وإِنْ خَالَفَ السُّنَّةَ، اعْلَمْ أَنَّ فِي قَلْيِهِ مَرَضًا، لأَنَّ عَبَّةَ السُّنَة وقُوَّةَ عَبَيْهَا فِي قَلْبِ العَبْدِ ثَالَفَ السُّنَةَ، اعْلَمْ أَنَّ فِي قَلْيِهِ مَرَضًا، لأَنَّ عَبِيدًا خُعِلَتُهُ خَفِيفًا، ولو كان عَسِيرًا لجَعَلَتُهُ تُسِيرًا لجَعَلَتُهُ السَّنَةَ عَلَى السَّنَةُ فَاعِلَمْ أَن هذا من نِعْمَةِ الله عَلَيْكَ، والنَّيِيُ عَلَيْ يَقُول: العَبْدِ لو كَانَ عَرِيلَةً فاعلَمْ أَن هذا من نِعْمَةِ الله عَلَيْكَ، والنَّيِي عَلَيْ يَقُول: العَبْدِ لو كَانَتْ طَوِيلَةً فاعلَمْ أَن هذا من نِعْمَةِ الله عَلَيْكَ، والنَّيِي عَلَى يَقُول: العَبْدِ لو كَانَتْ طَوِيلَةً فاعلَمْ أَن هذا من نِعْمَةِ الله عَلَيْكَ، والنَّيِي عَلَى يَقُولَ السَّنَهُ عَلَى السَّنَعُ فَي الصَّلَاةِ "(")، وكان يُصَلِّي من اللَّيْلِ حَتَّى تَتَوَرَّمَ قَدَمَاهُ ")، ولا يَرَى ذَلِكَ طَوِيلًا حعليه الصلاة والسلام –.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۱/ ۱۲۸، رقم ۱۲۳۱)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، رقم (۱۶۹۶).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي على حتى ترم قدماه، رقم (١١٣٠)، ومسلم:
 كتاب صفات المنافقين، باب إكثار الأعيال، رقم (٢٨١٩).

وكذلك قول المؤلف: «وسَدِّ بابِ الجِيَلِ»؛ ذكر المُؤَلِّفُ بابَ الجِيَلِ، ومَعْلُومٌ أنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةِ اتَّبَعَتْ سَنَنَ من كَانَ قَبْلَهَا في مَسْأَلَةِ الجِيَلِ، وأَشَدُّ النَّاسِ حِيلًا ومَكْرًا في الطوائف هم اليَهُودُ، وفي هَذِهِ الأُمَّةِ من تَشَبَّهُ باليَهُودِ وتَحَيَّلُوا على مَحَادِمِ الله بِأَذْنَى الجِيَلِ.

وقوله: «سَد بَابِ الجِيَلِ»؛ الشَّرِيعَةُ الإِسْلَامِيَّةُ شَرِيعَةُ الجِدِّ والحَزْمِ وعَدَمِ التَّلَاعُبِ، وليس فيها شَيءٌ من الجِيَلِ أَبَدًا، كُلُّهَا صَرِيحَةٌ ولا يَلْجَأُ إلى الجِيَلِ إلا ضَعِيفُ الهِمَّةِ، ضَعِيفُ الإِرَادَةِ، فَتَجِدْهُ يَتَحَيَّلُ على شرع الله -عز وجل-.

والجِيلَةُ لغة: أَصْلُهَا «حِوْلَه» من: حَالَ يَحُولُ.

أما في الاصْطِلَاحِ فهي: التَّوَصُّلُ إلى إِسْقَاطِ واجِبٍ، أَو انْتِهَاكِ مُحُرَّمِ بها ظَاهِرُهُ الإِبَاحَةُ.

مثال ذلك: رجل سَافَرَ في نَهَارِ رَمْضان لِيُمْطِرَ في رمضانَ، ليسَ له قَصْدٌ في السَّفَرِ، لكن لِيُفْطِرَ، فَظَاهِرُ فِعْلِهِ أَنَّهُ صَحِيحٌ حَلَالُ، لكنَّهُ أَرَادَ بذلك أَنْ يَتَوَصَّلَ إلى إِسْقَاطِ وَاجِبِ وهو الصوم، فالشَّرِيعَةُ الإِسْلَامِيَّةُ لا تَأْتِي بالحِيَلِ أبدًا.

ومثالٌ آخَرُ: رَجُلٌ له صَاحِبٌ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثلاثًا، ورَآهُ مَحْزُونًا عَلَيْهَا، فَتَزَوَّجَهَا لِيُحَلِّلَهَا للزَّوْجِ الأَوَّلِ، وليسَ لَهُ غَرَضٌ فِي المَرْأَةِ، وإنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يُجَامِعَهَا لَيْخَلِّهَا للزَّوْجِهَا للزَّوْجِهَا الأولِ لَيْلَةً ثُمَّ يَدَعَهَا، فنقول: هذا تَحَيُّلُ على مُحَرَّمٍ، لأن هذه المرأة لا تَحِلُّ لزَوْجِهَا الأولِ الذي طَلَّقَهَا ثَلَاتًا لكن أراد أَنْ يُحَلِّلَهَا لَهُ.

فنقول: هذا مَمْنُوعٌ في الشَّرْعِ، ولهذا جاء في الحديث أن رسول الله عَلَيْ قال:

«أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالنَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ»، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «هُوَ اللَّحَلُّلُ، لَعَنَ اللهُ المُحَلُّلَ، وَالمُحَلَّلَ لَهُ»(")، فلو أنَّ إِنْسَانًا عِنْدَهُ غَنَمٌ تَّخْتَاجُ إلى تَيْسِ فاسْتَعَارَ من رَجُلِ تَيْسَهُ ليَنْزُو عَلى كُلِّ واحِدَةٍ من هَذِه الأَغْنَامِ، وفي الصَّبْحِ يَأْخُذُهُ صَاحِبُهُ. فالمحلل: هو نَيْسٌ مُسْتَعَارٌ.

ومن باب الجِيَلِ أيضًا: مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِن النَّاسِ اليومَ في مَسَائِلِ الرَّبَا: رَجُلٌ بَاعَ سِلْعَةً بِعَشَرَةِ آلافِ إلى سَنَةٍ، ثم اشْتَرَاهَا نَقْدًا بِثَهَانِيَةِ آلافٍ، فَهَذِهِ حِيَلَةٌ ليُعْطِيَ ثَهَانِيَةَ آلافٍ ويَأْخُذَ عَشَرَةً؛ لأنَّ هَذَا الْعَقْدَ صُورِيُّ.

ولهذا قال فيه عبدُ الله بنُ عَبَّاسِ -رضي الله عنهما-: «إنَّه دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمَ دَخَلَتْ بَيْنَهُمَا حَرِيرٌ» (٢)، يَعْنِي: قِطْعَةَ قُمَاشٍ.

«سَد الذَّرَاثِعِ»: الذَّرَائِعُ: جَمْعُ ذَرِيعَةٍ، وهي: الوَسِيلَةُ.

والفَرْقُ بِينَ اللَّرَائِعِ والجِبلَةِ: أَنَّ فاعلَ الجِيلَةِ قَدَ قَصَدَ التَّحَيُّلَ لِلْوقُوعِ في الْمُحَرَّمِ أُو إِسْقَاطِ الوَاجِبِ، وفَاعِلُ الذَّرِيعَةِ لم يَقْصِدْ لَكِنَّ فِعْلَهُ يَكُونُ ذَرِيعَةً إلى الشَّرِّ والفَسَادِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: بَعضُ النِّسَاءِ اليومَ صَارَتْ تَلْبَسُ النُّقَابَ بَأَنْ تَغَطِّيَ وَجُهَهَا بِالنُّقَابِ، لكنَّها لم تَنْ وَجُهِها إلا مِقْدَارَ العَيْنِ بالنُّقَابِ، لكنَّها لم تَنْرِ وَجُهِهِا إلا مِقْدَارَ العَيْنِ

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم (١٩٣٦).

<sup>(</sup>٢) هذا الأثر ذكره ابن حزم في المحلى (٩/ ٦٨٩)، وذكره ابن القيم في حاشيته على تهذيب السنن بقوله: «ثبت عن ابن عباس» وذكره في المغني (٦/ ٢٦١)، والزركشي في شرحه على مختصر الحرقي (٣/ ٢٠٢) ا.هـ. ملخصًا من حاشية عبد الله عبد الله بن جبرين -رحمه الله- على مختصر الحرقي طبعة عام ١٤١٤هـ.

وهكذا هُدِيتَ لِرُشْدِكَ أَبدًا؛ فإنَّ هذا يُسْعِفُكَ في مَواطِنِ المَضَايِقِ.

وعَلَيْكَ بِالنَّفَقُّهِ -كَمَا أَسْلَفْتُ- فِي نُصُوصِ الشَّرْعِ، والتَّبَصُّرِ فيها يَحُفُّ أحوالَ التَّشْرِيعِ، والتأمُّل في مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، فإن خَلَا فَهُمُكَ من هَذَا، أو نَبَا سَمْمُكَ؛ فإنَّ وقَتَكَ ضَائِعٌ، وإنَّ اسمَ الجَهْلِ عَلَيْكَ لَوَاقِعٌ.

وهذه المَخَلَّةُ بالذات هي التي تُعْطِيكَ التَّمْيزَ الدَّقِيقَ، والمعيارَ الصحيحَ، لِدَى التَّحْصِيلِ والْقُدْرَةِ على التخريج:

فالفقيهُ هو مَنْ تَعْرِضُ له النازلةُ لا نَصَّ فيها فيقتبسُ لها حُكمًا.

والبلاغِيُّ ليس مَنْ يذكُرُ لك أَقْسَامَهَا وتَفْرِيعَاتِهَا، لَكِنَّهُ من تَسْرِي بَصِيرَتُهُ البلاغيةُ في كتاب الله، مَثَـلًا، فيُخْرُج من مَكْـنُونِ علومهِ وُجَوهَهَا، وإن كَتَبَ أُو

فقط، فنَمْنَعُ النَّقَابِ؛ لأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ بُتَوَصَّلُ به إلى شَيءٍ مُحَرَّم، لكن التي تَلْبَسُ النَّقَابَ لا تُرِيدُ أَنْ تَصِلَ إلى المُحَرَّمِ لكنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَفْعَل شَيْثًا مُبَاحًا؛ لأن النَّقَابَ مُبَاحٌ، وكَانَ مَعْرُوفًا في عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ (١)، لكن إذا كَانَ ذَرِيعَةً إلى مُحَرَّمٍ كَانَ مَمْنُوعًا.

ونَضْرِبُ مِثَالًا آخَرَ يُوَضِّحُ ذلك: إذَا نُودِي للصَّلَاةِ من يومِ الجُمُّعَةِ وجَبَ على الإنسانِ أنْ يَثْرُكَ البَيْعَ والشَّرَاءِ وينْهَبَ إلى المسجدِ.

فإذا أتى إنسان بِسِلْعَةٍ قُبَيْلَ الأَذَانِ ووَضَعَهَا فِي السُّوقِ، وقال: منْ يَشْتَرِي؟ فنقول: نَمْنَعُ ما دَامَ سيكونُ ذَرِيعَةً إلى تَشَاعُلِ النَّاسِ به.

 <sup>(</sup>١) لحديث ابن عمر رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «لا تنتقب المرأة المحرمة...» والنهي يدل عنى وجوده في غير حال الإحرام والحديث، أخرجه البحاري: كتب الإحصار، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٧٤١).

شرح حلية طالب العلم

خَطَّب؛ نَظَمَ لك عِقْدَهَا.

وهكذا في العلوم كافَّةً.[1]

# ٣١- اللجوءُ إلى الله تعالى في الطلب والتحصيل:

لا تَفْزَعْ إِذَا لَم يُفْتَحْ لَكَ في عِلْم من العُلُوم؛ فَقَدْ تَعَاصَتْ بعضُ العُلوم على بَعْضِ الْأَعْلَامِ الْمَشَاهِيرِ، ومِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ كَمَا يُعْلَمُ مِن تَرَاجِهِمْ، ومِنْهُم: الأَصْمَعِيُّ في علم العَرُوضِ، والرُّهَاوِيُّ المحدِّثُ في الخَطِّ، وابنْ الصَّلَاح في المَنْطِقِ، وأبو مُسْلِمِ النَحْوي في عِلْمِ النَّصْرِيفِ، والسُّيُوطِيُّ في الحِسَابِ، وأَبو عُبَيْدَةً،

[١] الفَقِيهُ حَقِيقَةً هو: الذي يَسْتَنْبِطُ الأَحْكَامَ من النُّصُوص، ويُنِزِلُ الوَقَائِعَ عَلَيْهَا، وليسَ مَنْ يَقْرَأُ النُّصُوصَ، بل مَنْ يَقْرَأُ النُّصُوصَ هو نُسْخَةٌ مِنْ كِتَابِ، لكنَّ من يُشَقِّقُ النُّصوصَ ويُنَزِّلُ الوَقَائِعَ عَلَيهَا هو الفَقِيهُ، كالْبَلَاغِيِّ مثلًا، هل البَلَاغِيُّ، من يُبَيِّنُ لِكَ البَلَاغَةَ وأَقْسَامَهَا، والفَصَاحَةَ وأَقْسَامَهَا، أَمَّنْ يَكُونُ كَلَامُهُ بَلِيغًا.

والجواب: الثَّانِي مَنْ يَكُونُ كَلَامُه بَلِيغًا، حَتَّى وإن كَانَ لا يَعْرِفُ من قواعد البَلَاغَةِ شَيْتًا.

وكذلك الحال في النَّحْوِ، وقَوَاعِدِ الإعْرَابِ، منَ النَّاسِ مَنْ: يَكُونُ عَالًا بِهُوَاعِدِ النَّحْوِ عِلْمًا واسِعًا، لكنْ إِذَا قَرَأَ قال: قامَ زيدًا والرَّجُلَانِ والمُسْلِمينَ. فلا يقال: هذا نَحْوِيٌّ أُو لُغُويٌٌ.

ولهذا يَنْبَغِي للإنْسِانِ أَن يُطَبِّقَ المعْلُومَاتِ على الوَاقِع، وأنَّهُ إِذَا نَزَلَتْ نَازِلَةٌ يَعْرِفُ كَيْفَ يَتَصَرَّفُ فِي النَّصُوصِ حَتَّى يَعْرِفَ الحُكْمَ، وإذَاً عَلِمَ شَيْئًا يُمَرِّنُ نَفْسَهُ على تَطْبِيقِ هَذَا فِي حَيَاتِهِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ.

ونحمد بنُ عبدالبَاقِي الآنصَارِيُّ، وأبو الحَسَن القَطِيعِيُّ، وأبو زَكَرِيا يحيى بن زياد الفَرَّاءُ، وأبو حَامِدِ الغزالُُّ، خَسْتُهُمْ لم يُفْتَحْ لهُم بالنَّحْوِ. [1]

فيا أيها الطالب! ضاعِفِ الرَّغْبَةَ، وافزَعْ إلى الله في الدُّعَاءِ واللُّجُوءِ إلَيْهِ والانْكِسَارِ بَينَ يَدَيْهِ.

وكان شيخُ الإسلام ابن تَبْمِيَةَ -رحمه الله - كَثِيرًا مَا يَقُولُ في دُعَائِهِ إِذَا اسْتَعْصَى عليه نفسيرُ آية من كتاب الله -تعالى-: «اللهم يا مُعَلِّمَ آدمَ وإبراهيمَ

[١] عدم المعرفة بالنحو لا يَضُرُّ ما دُمْنَا نَطْلُبُ الفِقْهَ، فلا يَضُرُّنَا أَلَّا نَتَكَلَّمَ بِكَلامٍ فَصِيحٍ أَو أَلَّا نَعْرِفَ النَّحْوِ.

لكن لا شَكَّ أن طالب العلم إذَا تَكلَّمَ بِكلامٍ مُطَابِق لِلَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فإن كَلَامَهُ يَكُونُ مَقْبُولًا وَتَحَبُّوبًا للنَّفْسِ، والإنسان الذِي يَغْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ يَكْرَهُ سَمَاعَ اللَّحْنِ كَرُاهَةً عَظِيمَةً، ولهذا نَسْمَعُ لَخَنَّا لا يُتَحَمَّلُ مِنْ بَعْضِ الْقَارِئينَ، ولكِنَّنَا نَسْكُتُ؛ لأنَّ دَفْعَ المَفْسَدَةِ العُلْيَا بالدُّنْيَا أمرٌ مطلوب.

لكن على طَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَصْبِرَ ويَتَحَمَّلَ، ثم يَلْجَأَ إلى الله بَعْدَ أَنْ يَبْذُلَ اللهُ بَعْدَ أَنْ يَبْذُلَ الجُهْدَ فيها يَسْتَطِيعُ لإِدْرَاكِ الْعُلُومِ، ويَسْتَعِينَ بالله، والله -تعالى- يَسْتَجِيبُ لَهُ.

وقد حَدَّنَنِي شَيْخُنَا الْمُتَابِرُ عبدُ الرَّحنِ السَّعْدِي -رحمه الله- أنَّه ذُكِرَ عِن الكِسَائِيِّ إمامِ أهلِ الكُوفَةِ أنَّهُ طَلَبَ علمَ النَّحْوِ فلم يَتَمَكَّنْ، وفي يوم من الأيام وَجَدَ نَمْلَةً تَخْمِلُ طَعَامًا لهَا وتَصْعَدُ بِهِ إلى الجِدَارِ، وكُلَّمَا صَعِدَتْ سَقَطَتْ، ولكنها ثَابَرَتْ حَتَّى تَخَلَّصَتْ من هَذِهِ العَقَبَةِ وصَعِدَتِ الجِدْرَ، فقال الكِسَائي: هذه النَّمْلَةُ ثَابَرَتْ حتى وصلتِ الغَابَةَ، فثَابَرَ حَتَّى صَارَ إِمَامًا في النَّحْو.

# عَلَّمْنِي، ويا مُفَهِّمَ سليهانَ فَهِّمْنِي»، فيجدُ الفَتْحَ في ذلك(١).[١]

[١] دعاء شيخ الإسلام -رحمه الله- من بَابِ النَّوشُلِ بأفعالِ الله، وهُوَ جَائِزٌ؛ لأنَّ النَّوشُلَ منه مشروعٌ وغَيْرُ مَشْرُوعٍ.

فالتَّوَسُّلُ إلى الله -تعالى- بأَسْهَائِهِ وصِفَاتِهِ وأَفْعَالِهِ من التوسل المشروع، وكَذَلِكَ التَّوَسُّلُ إلى الله عَلَيْهِ، أي: بِذِكْرِ حَالِ الإنسانِ، وأَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إلى الله بأَسْهَائِهِ وصِفَاتِهِ وأَفْعَالِهِ من التَّوَسُّلِ المشروع، وكذَلِكَ التَّوَسُّلُ إلى الله بالإيهانِ بِهِ، والتَّوَسُّلُ إلى الله بالإيهانِ بِهِ، والتَّوسُّلُ إلى الله -تعالى- بِدُعَاءِ مَنْ وَالتَّوسُّلُ إلى الله -تعالى- بِدُعَاءِ مَنْ تُرْجَى إِجَابَةُ دُعَائِهِ، فكل هذه الأنواع مَشْرُوعَةٌ.

و لتَّوَسُّلُ إلى الله -تعالى- بأَسْمَائِهِ هُوَ الأَصْلُ؛ الأَنْكَ تَدْعُو الله تقول: اللهم.

والتَّوَسُّلُ بَأَفْعَالِهِ أَيضًا كَثِيرٌ مِثْنَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَى مُحَمَّدٍ وعَلَى آل مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ...». والكافُ هُنَا: لَيْسَتْ للتَّشْبِيهِ، بل هِي للتَّعْلِيلِ، فمعناه: كَمَا أنك فَعَلَتْ ذَلِكَ فِيمَنْ سَبَقِ فافْعَلْهُ بِمُحَمَّدٍ وآلِهِ.

ونحن إذا جَعَلْنَا الكَافَ للتَّعْلِيلِ؛ سَلِمْنَا مِنْ إِيرَادٍ يُورِدُهُ بَعْضُ العلماءِ حيثُ يقولُ: كَيفَ نَقُولُ: ﴿صَلِّ على مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ على إِبْرَاهِيمَ»، والقاعدة المعروفة في التَّشْبِيهِ: أنَّ المُشَبَّهُ بِه أَعْلَ.

فَذَهَبُوا إلى عِدَّةِ أَجُوِبَةٍ، والصواب أَنْ نَقُولَ: إِنَ الْكَافَ لَيْسَتْ لَلتَّشْبِيهِ ولَكِنَّهَا لَلتَّعْلِيلِ، كقوله -تعالى-: ﴿فَأَذْكُرُواْ اَللَّهَ كَمَا عَلَمَكُم مَا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٣٩]، يعني: لأنَّهُ عَلَّمَكُمْ ما لم تَكُونُوا تَعْلَمُونَ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: فتاوى ابن تيمية (٤/ ٣٨).

والتوسل إلى الله -تعالى- بصفاته كثيرٌ مثل: «اللَّهُمَّ إِنِّ أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ»(١).

والتَّوَسُّلُ إلى الله بالإيهانِ بِهِ أيضًا كَثِيرٌ: منه قوله -تعالى-: ﴿رَبُّنَا فَأَغُفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ [آل عمران:١٩٣].

والتَّوَسُّلُ إِلَى الله -تعالى- بالعَمَلِ الصَّالِحِ أَيضًا كَثِيرٌ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ، ومنه قِصَّةُ أصحابِ الغَارِ<sup>(۱)</sup> الثَّلاثَةِ الذي انْطَبَقَ عَلَيهِمْ، فَتَوَسَّلَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمْ بِصَالِحِ عَمَلِهِ،

والتَّوَشُّلُ إلى الله -تعالى- بِحَالِ الْعَبْدِ، مِثْلُ فُولُه -تعالى-: ﴿رَبِّ إِنِّ لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَى مِنْ خَيْرِ فَقِيرٌ ﴾ [القصص:٢٤].

والتَّوَسُّلُ إلى الله -تعالى- بِدُعَاءِ مَنْ تُرْجَى إِجَابَتُهُ، وهذه تَكُونُ في حَيَاةِ الدَّاعِي، أَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَلا يَجُوزُ لأَنَّهُ لا عَمَلَ لَهُ، فَقَد انْتُقَلَ إلى دَارِ الجُزَاءِ، ولذلك للنَّاجُدَبَ النَّاسُ في عهد عُمَر -رضي الله عنه- لم يَطْلُبُوا من النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَسْتَسْقِيَ لللهُ عَلْمُ بل امْتَسُقَى عُمَرُ بالعَبَّاسِ عَمِّ النَّبِي ﷺ أَنْ يَسْتَسْقِيَ اللهُ عَلْمُ بل امْتَسُقَى عُمَرُ بالعَبَّاسِ عَمِّ النَّبِي ﷺ أَنْ .

وأما التَّوَشُّلُ الْمَمْنُوعُ: فَهُو أَنْ يَتُوَسَّلَ الإنسانُ إلى الله - تعالى - بِهَا ليسَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب تقصير الصلاة، رقم (١١٦٦).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الأثبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٢٧٨)، ومسلم: كتاب الرقاق،
 باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣).

 <sup>(</sup>٣) أخوجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطواء رقم
 (١٠١٠).

#### ٣٢ - الأمانة العلمية :

يجِبُ على طالب العلم فَائِقُ التَّحَلِّي بِالأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ، فِي الطَّلَبِ، والتَّحَمُّلِ، والعملِ، والبَلَاغِ، والأَداء: «فإنَّ<sup>(۱)</sup> فَلاحَ الأُمَّةِ فِي صَلاحِ أَعْهَاهَا، وصَلاحَ أَعْهَاهِا فِي صَلاحِ أَعْهَاهِا فِي الْعَمْلِ، والبَلاغِ، والأَداء: «فإنَّ اللهِ فَلاحَ الأُمَّةِ فِي صَلاحِ أَعْهَاهِا وَصَلاحَ الْمُهَا فِي الْعِلْمَ بَعْرِهُ وَاللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَصِحَةً علومها في أن بكون رِجَاهًا أمناء فيها يَرْوُون أو يَصِخُون، فمن تَحَدَّثُ في العلم بغيرِ أَمَانَةٍ؛ فقد مَسَّ الْعِلْمَ بقرحةٍ، ووضع في سبيل فلاح الأمةِ حجرَ عثرةٍ». [1]

بِوَسِيلَةٍ مثل: أَنْ يَتَوَسَّلَ إِلَى الله بِالنَّبِيِّ –عليه الصلاة والسلام– فيقول: اللَّهُمَّ إِن أَسْأَلُكَ بِنَبِيِّكَ، أَو يَتَوَسَّلُ إِلَى الله –تعالى– بِجَاهِ النَّبِيِّ ﷺ، أو بمَنْزِلَةِ النَّبِيِّ ﷺ، أو بُقُرْبِ النَّبِيِّ ﷺ، وهَذَا كُلُّه لا يَجُوزُ.

وتَوَشَّلُ الْمُشْرِكِينَ بِأَصْنَامِهِمْ فإنَّهُ لا يَجُوزُ، ورُبَّهَا يَصِلُ هذا إلى الشِّرْكِ، وهو أَصْلُهُ شِرْكٌ لكنْ قَدْ يَكُونُ أَصْغَرَ، وقد يَكُونُ أَكْبَرَ، وإنَّهَا قُلْنَا: إنه شِرْكٌ؛ لأنَّهُ إِثْبَاتُ مَبَبِ لم يكن سَبَبًا شَرْعِيًّا، ولا حِسِّيًّا.

[1] هَذَا مِنْ أَهَمِّ مَا يَكُونُ فِي طَالِبِ العِلْمِ، أَنْ يَكُونَ أَمِينًا فِي عَمَلِهِ، فيكُونُ أَمِينًا فِي نَقْلِهِ، وأَمِينًا فِي وَصْفِهِ إِذَا وَصَفَ الحَالَ، وإذَا نَقَلَ فَلَيَكُنْ أَمِينًا فِي النَّقْلِ لا يَزِيدُ ولَا يُنْقِصُ.

وكَثِيرٌ منَ النَّاسِ تَنْقُصُهُ هذه الأَمَانَةُ، فَتَجِدُهُ يَصِفُ من الأَحْوَالِ ما يُنَاسِبُ رَأْيَهُ ويَحْذِفُ البَاقِي، ويَنْقُلُ أيضًا من أَقْوَالِ أَهْلِ العِلْمِ، بَلْ ومِنَ النَّصُوصِ ما يُوَافِقُ رَأْيِه، ويَحْذِفُ البَاقِي، فيكون كالذِي قال:

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: رسائل الإصلاح (١/ ١٣).

لا تَخْلُو الطَّوَائِفُ المُتَتَمِيَةُ إِلَى العُلُومِ مِن أَشْخَاصٍ لا يَطْلُبُونَ العِلمَ لِيَتَحَلَّوْا فِأَسْنَى فَضِيلَةٍ، أَو لِيَنْفَعُوا الناسَ بها عَرَفُوا مِن حِكْمَةٍ، وأمثالُ هؤلاءِ لا تَجِدُ الْأَمَانَةَ فِي نُفُوسِهِمْ مُسْتَقَرَّا، فلا يَتَحَرَّجُونَ أَن يَرُووا ما لم يَسْمَعُوا، أو يَصِفُوا ما لم يَعْلَمُوا، وهذا ما كَانَ بَدْعُو جَهَابِذَةَ أَهلِ العِلْمِ إِلى نَقْدِ الرِّجَالِ، وقَيْبِيزِ مِن يُسُوفُهُ على قَدْرِ ما يَعْلَمُ، حَتَى أَصْبَحِ طُلَّابُ العلم على يُسْرِفُ فِي القَوْلِ، مِن يَصُوغُهُ على قَدْرِ ما يَعْلَمُ، حَتَى أَصْبَحِ طُلَّابُ العلم على بَصِيرَةٍ مِن قِيمَةِ مَا يَقْرَقُونَهُ، فلا تَخْفَى عَلَيْهِمْ مَنْزِلَتُه، مِن القَطْعِ بِصِدْقِهِ أو كَذِبِهِ، أو رُجْحَانِ أو رُجْحَانِ أَحَدِهِمَا على الآخِرِ، أو منزلته من الفَطْعِ بِصِدْقِهِ أو كَذِبِهِ أو رُجْحَانِ أحدهما على الآخِرِ، أو احْتَمَاهُما على سَواءِ ». اهـ [1]

# مَا قَالَ رَبُّكَ وَيْلٌ لِلْأُولَى سَكِرُوا بَلْ قَالَ رَبُّكَ وَيلٌ لِلْمُصَلِّين (١)

نَعُوذُ بِالله مِنْ قَوْلِ هَذَا الشَّاعِرِ؛ حَيْثُ حَذَفَ قوله -تعالى-: ﴿ ٱلّذِينَ هُمْ عَن صَلاَ مِهُ سَاهُونَ ﴾ [الماعون:٥]. وهَذَا لا شَكَّ أَنَّهُ حَجَرُ عَثْرَةٍ، وأَنَّهُ تَدْلِيسٌ على العِلْمِ؛ لأن الوَاجِبَ النَّقُلُ بِأَمَانَةٍ والوَصْفُ بأَمَانَةٍ، ولا يَضُرُّكَ إذا كانَ الدَّلِيلُ على خِلافِ ما تَقُولُ، فإنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتُبَعَ الدَّلِيلَ، وأَنْ تَنْقُلُهُ للأُمَّةِ حَتَّى يَكُونُوا على بَصِيرَةٍ من الأمر، فعَدَمُ الأَمَانَةِ يوجِبُ أَنْ يكونَ الإنسانُ فَاسِقًا لا يُوثَقُ لَهُ بَخَيرٍ، ولا يُقْبَلُ لَهُ نَقْلٌ لا أَنَّهُ مُدَلِّسٌ.

[1] قول المصنف: «لا تَخْلُو الطَّوَائفُ الـمنْتَمِيَةُ إِلَى العُلُومِ من أَشْخَاصٍ لا يَطْلُبُونَ العِلْمِ لِيَتَحَلَّوْا بِأَسْنَى فضيلةٍ»؛ لأنَّ طَلَبَ العِلْمِ يُؤَدِّي إلى التَّحَلِّي «بَأَسْنَى فَضِيلَةٍ» لأنَّ طَلَبَ العِلْمِ يُؤَدِّي إلى التَّحَلِّي «بَأَسْنَى فَضِيلَةٍ» أي: بِأَعْلَاهَا وأَبْيَنِهَا وأَطْهَرِهَا، أو لِيَنْفَعُوا النَّاسَ بِمَ عَرَفُوا من

<sup>(</sup>١) البيت في مصادر عديدة، ولكنه غير منسوب لأحد، ونسبه بعض الباحثين لأبي نواس، ولكنه ليس في ديوانه المطبوع.

### ٣٣- الصدقُ<sup>(١)</sup> :

صِدْقُ اللَّهْجَةِ: عنوانُ الْوَقَارِ، وشَرَفُ النَّفْسِ، ونقاءُ السَّرِيرةِ، وسُمُوُّ الْهِمَّةِ، ورُجْحَانُ العقل، ورَسُولُ الْمَوَدَّةِ مع الْخَلْقِ، وسَعَادَةُ الجهاعة، وصِيَانَةُ الجِيانَةُ، ولهذا كانَ فَرْضَ عَيْنِ، فيَا خَيْبَةَ مَنْ فرَّطَ فيه، ومن فَعَلَ فَقَدْ مَسَّ نَفْسَهُ وعِلْمَهُ بأذى.

حِكْمَةٍ، وإِنَّهَا يَطْلُبُونَ العِلْمَ من أَجْلِ نَصْرِ آرَائِهِمْ، فَتَجِدُهُ يَبْحَثُ فِي بُطُونِ الكُتُبِ لِيَجِدَ شيئًا يُقَوِّي بِهِ رَأْيَهُ، سَوَاءٌ كان خَطَأٌ أو صَوَابًا، وهذا -والعياذ بالله- هو المِرَاءُ والجِدَالُ المَنْهِيُّ عَنْهُ.

أَمَّا مَنْ يُقَلِّبُ بُطُونَ الكُتُبِ لِيَعْرِفَ الحَقَّ ولِيَصِلَ إليه، فلا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الأَمِينُ المُنْصَفُ.

قوله: «وهذا ما كَانَ يَدْعُو جَهَابِذَةَ أَهلِ العِلْمِ إلى نَقْدِ الرِّجَالِ»؛ يَعْنِي: هَذَا هُوَ الذِي يَدْعُو جَهَابِذَةَ أَهْلِ العِلْمِ إلى نَقْدِ الرِّجَالِ؛ لِيُبَيِّنُوا أَحْوَالهَمْ، وأنَّه رَجُلُ يَتَّبِعُ الْهَوَى وَلَا يُرِيدُ الْهُدَى.

[١] الصِّدْقُ هُنَا قَرِيبٌ من مَسْأَلَةِ الأَمَانَةِ العِلْوِيَّةِ، لأن الأَمَانَةَ العِلْوِيَّةَ تكون بالصِّدْقِ.

والصِّدْقُ كَمَا قالَ: عُنُوانُ الوَقَارِ، وشَرَفُ النَّفْسِ، وطَرِيقُ النَّجَاةِ.

وإذا كَانَ الكَذِبُ يُنْجِي فإنَّ الصَّدْقَ أَنْجَى وأَنَّجَى، وإِنْجَاءُ الكَذِبِ لا يَدُومُ؛ لاَنَّهُ سُرْعان مَا يَتَبَيَّنُ الكَذِبُ ويُفْتَضَحُ الكَاذِبُ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: فتارى شيخ الإسلام (٢٠ / ٧٤-٨٥).

لَكنَّ الصِّدْقَ عَاقِبَتُهُ حَمِيدَةٌ، وإذا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ ذَلِكَ فَانْظُرْ فِي قِصَّةِ الثلاثة الذِينَ كَخَلَّفُوا عن غَزْوَةِ تَبُوكَ<sup>(۱)</sup>: كَعْبِ بنِ مَالكِ، وهلالِ بنِ أُمَيَّةَ، ومُرارةُ ابنْ الرَّبِيع –رضي الله عنهم– تَخَلَّفُوا عَنْهَا بِغَيْرِ عُذْرٍ.

ولَّمَا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الغَزْوَةِ طَيِّبَ السَّرِيرَةِ يَقْبَلُ ظَوَاهِرَهُمْ ويَكِلُ سَرَ ائِرَهُمْ إِلَى الله، فيَسْتَغِفُرُ لِمُمْ، ويَعْذُرُهُم، لكن من في السَّهَاءِ لا يَعْذُرُهُم –عز وجل- ﴿ يَخْلِفُونَ لَكُمُ لِتَرْضُواْ عَنْهُمٌّ فَإِن تَرْضُوّاْ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَـرْضَىٰ عَنِ ٱلْفَوْمِ ٱلْفَنْسِقِينَ﴾ [التوبة:٩٦]. أمَّا كَعْبٌ وصَاحِبَاهُ فَصَدَقَا وبَيُّنَا؛ فَكَانَ من شَأْنِهم أن النَّبِي ﷺ هَجَرَهُمْ، وأَمَرَ الصَّحَابَةَ أَنْ يَهْجُرُوهُمْ، فَصَارَ الصَّحَابَةُ لا بُكَلِّمُونَهُمْ، حَتَّى لُو سَلَّمُوا لَا يَرُدُّونَ عليهم، ولو تَكَلَّمُوا لا يَرُدُّونَ كَلَامَهُم، حتى إن كَعْبَ ابْنَ مَالِكٍ تَسَلَّقَ السُّورَ على أبي قَتَادَةَ وهُو ابْنُ عَمِّه، ومِنْ أَحَبِّ النَّاس إليه، وسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عليه السَّلَامَ، فقال: أَنْشُدُكَ بالله هل تَعْلَمُ أَنِّي أُحِبُّ الله ورَسُولَهُ؟ فَلَمْ يُحِبْهُ إِلا بقوله: «اللهُ أَعْلَمُ». ومع ذَلِكَ صَبَرُوا على هذه المِحْنَةِ العَظِيمَةِ، وبعد عَمَامِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً أُرسِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ إليهم أَنْ يَعتَزِلُوا النِّسَاءَ، فقال كعب للرَّسولِ: أَطَلُّقُهَا أَم لا؟ قال: لا أَدْرِي، النَّبِيُّ قال: اعتزلها، وقال لها كَعْبٌ: الحَقِي بأَهْلِكِ، وَيَقِيَ بِلَا زَوْجَةٍ مَعَ أَنَّهُ شَابٌّ، وكان -رضي الله عنه- أَشَبَّ النَّلَاتَةِ، يَأْتِي في . السُّوقِ ويَطُوفُ بالأَسْوَاقِ، ويأتي إلى النَّبِيِّ عَيْثُ ويُسَلِّمُ عليه، فَيَقُولُ: لا أَدْرِي أَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ بِرَدِّ السَّلَامِ أَمْ لَا؟ مَعَ أَنَّه -عليه الصلاة والسلام- أَحْسَنَ النَّاس خُلُقًا، لكن النَّبِيَّ ﷺ إذا قَامَ كَعْبٌ يُصَلِّي أَتْبَعَهُ بَصَرَهُ، فإذا تَفَطَّنَ لَهُ أَعْرَضَ، وهذا

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (۲۸ ٤٤)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، رقم (۲۷۷۲).

يَدُلُّ على أن الرَّسُولَ -عليه الصلاة والسلام- يُحِبُّهُ، لكنْ يُرِيدُ أنْ يَخْصُلَ عَلَى مَا أَرَادَ الله أن يَكُونَ من هذه المِحْنَةِ العَظِيمَةِ والعَاقِبَةِ الحَمِيدَةِ.

وبعد خَمْسِينَ لَيْلَةً أَنْزَلَ الله -جل وعلا- التَّوْبَةَ عَلَيْهِمْ، وانْفَرَجَ الكَرْبُ، وحَصَل بذلك لرِّفْعَةُ فِي الدُّنْيا والآخِرَةِ؛ حتى صَارَتْ قِصَّتُهُم تُتْلَى فِي الصَّلَوَاتِ، فِي الفَرِيضَةِ والنَّافِلَةِ، وعلى المنَابِر وفي المَحَارِيبِ، وفي كل مكان، يَتَعَبَّدُ النَّاسُ لله تعالى جذه القصة.

فعليك -يا طالب العلم- بالصِّدْقِ، ولو كُنْتَ تَظُنُّ أَنَّه يَضُرُّكَ فاصْبِرْ فقد قال النَّبِيُّ يَهِ اللَّهِ الْمِلْقِ الْمِلْقِ الْمِلْقِ الْمِلْقِ الْمِلْقِ الْمِلْقِ الْمِلْقِ الْمِلْقِ الْمُلَّاقِ الْمُلَّاقِ الْمُلَّاقِ الْمُلَّاقِ الْمُلَّاقِ الْمُلَّاقِ الْمُلَّاقِ الْمُلَّاقِ الْمُلَّاقِ اللَّالِقِ الْمُلَاقِ اللَّالَّذِ اللَّالَةُ فِي اللَّمَاءِ اللَّهُ اللهِ اللَّهُ اللهِ اللَّهُ اللهِ اللَّهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

فلا تَقُلْ: إِنَّ الله حَرَّمَ هَذَا. وهُوَ لم يُحُرِّمْهُ. ولا: أَوْجَبَ هَذَا. وهُوَ لَمْ يُوجِبْهُ. ولا تَقُل: قالَ فُلَانٌ كذا. وهو لم يَقُلْهُ. بل تَجَنَّبْ هَذَا كُلَّهُ.

وكان الإمام أحمد -رحمه الله- وغَيْرُهُ من الأَثِمَّةِ لا يُصَرِّحُونَ بالتَّحْرِيمِ أو الوُجُوبِ إلا بها جَاءتْ النُّصُوصُ بالتَّصْرِيحِ به، وإلا فَتَحِدُ الإمامَ أحمدَ -رحمه الله- يقول: أَكْرَهُ كَذَا. أو: لَا يُعْجِبُنِي، أو: لَا تَفْعَلْ. وما أشبه ذلك.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتب الأدب، باب قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَثُوا ٱللَّهَ وَكُونُوا مَعَ ٱلصَّدَقِينَ ﴾، رقم (٥٧٤٣)، ومسلم: كتاب البر، باب قبح الكذب وحسن الصدق، رقم (٢٦٠٧).

إلا فِيهَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ، فَهُو يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَرِّحَ بِالتَّحْرِيمِ، فيقول: المَيْتَةُ حَرَامٌ، ويقول: الصَّلَاةُ فَرِيضَةٌ. ونَحو ذلك.

ولهذا يقول المصنف: «ولهذا كانَ فَرْضَ عَيْنٍ» يعْنِي: كَانَ الصَّدْقُ فَرْضَ عَيْنِ لَا فَرْضَ كِفَايَةٍ.

فلا يقول: أنا أَكْذِبُ، والثاني يَصْدُقُ، فلا يَجُوزُ أَن تَكْذِبَ.

وقد اسْتَثْنَى بعضُ العُلماءِ ما جَاءَ عَنْ طَرِيقِ التَّوْرِيَةِ، ولَكِنْ لا حَاجَةَ للاسْتِثْنَاءِ؛ لأنَّ التَّوْرِيَةَ صَدْقٌ باعْتِبَارِ ما في نَفْسِ القائلِ.

فمثلًا: قُوْلُ إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- للمَيكِ الجَبَّارِ: «هَذِهِ أُخْتِي» (١) ، هُوَ صِدْقٌ بالنَّسْبَةِ لما في قَلْبِ إبْرَاهِيمَ عليه الصلاة والسلام-، فَهِي أَخْتُهُ في النَّسَبِ، وهذا ليس بِكَذِب، وإنْ كَانَ أَخْتُهُ في النَّسَبِ، وهذا ليس بِكَذِب، وإنْ كَانَ إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- اعْتَذَرَ عن الشَّفَاعَةِ بِأَنَّهُ كَذِبَ ثَلَاثَ كَذِبَات (١)، لكنَّهَا كَذِبٌ مَنْ وَجْهِ وهو: التَّلْبِيشُ على الظَّالِمِ المُعْتَدِي، وهي صِدْقٌ بحسبِ اعْتِبَارِ ما في نَفْسِ القَائِلِ.

واستثنى بعض العلماء أيضًا: ما جاء به الحديث: ﴿رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْكَذِبِ فِي ثَلَاثٍ: فِي الحَرْبِ، وَفِي الْإِصْلَاحِ بَبْنَ النَّاسِ، وَقَوْلِ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ ۗ (٣).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء الملوك من الحربي وهبته، رقم (٢١٠٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿ يُجُوُّهُ وَلَيْرَأُ ﴾، رقم (٧٠٠٧).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس، رقم (٢٥٤٦).
 ومسلم: كتاب البر، باب نحريم الكذب وبيان المباح منه، رقم (٢٦٠٥).

ولَكِنَّ بعضَ العُلَمَاءِ يقول: إنَّ هذا تَحَمُّولٌ على التَّوْرِيَةِ وليس على الحَقِيقَةِ، فالحَرْبُ خَدْعَةٌ بأَنْ تُرِيَ عَدُوَّكَ بأنَّكَ تُرِيدُ جِهَةً مَا وأنتَ تُرِيدُ الجِهَةَ الأُخْرَى.

أُو تُرِي عَدُوَّكَ كَثْرَةَ جُنُودِكَ بِأَن تُغَيِّرَ مُواقِعَ الجِيش، أَو تُحَرِّكَ الجِيش كَمَا فَعَلَ القَعْقَاعُ بِنُ عَمْرِو فِي إِحْدَى غَزَوَاتِهِ، قَسَّمَ الجيشَ بعضهم في هذه الجِهَةِ، وبعضهم في الجهة الأخرى، وهُمْ عَدَدٌ قَلِيلٌ، لكنَّ العَدُوَّ يَظُنُّهُ عَدَدًا كَثِيرًا.

وفي الإصْلَاحِ بَينَ النَّاسِ لا تَكْذِبْ، لكنْ تَأُوَّل إذا قال لك: فُلَان يَقُولُ فِيَّ كَذَا وكَذَا. وأنت تريد الإصلاحَ بينهما. تقول: لا لم يَقُلْ فِيكَ كذا، ولم يَقُلْ فِيكَ شَيْثًا غَيْر ما قلت، وبذلك تَسْلَمُ من الْكَذِبِ.

كذلك حَدِيثُ المرأةِ لزَوْجِهَا، وحَدِيثُ الرَّجُلِ لزَوْجَتِهِ، يكون على سَبِيلِ التَّوْرِيَةِ لا التَّصْرِيحِ.

وهذا القولُ ليس بِبَعْيدِ؛ لأنَّ الكَذِبَ كما قال الرسول -عليه الصلاة والسلام : «يَهْدِي إلى الخَيْرِ، فإذا اعْتَادَ الإنسانُ الْكَذِبَ، والسلام : «يَهْدِي إلى الخَيْرِ، فإذا اعْتَادَ الإنسانُ الْكَذِبَ، ولا سِيَّا مع الزَّوْجَةِ، وصَارَ كُلُّ مَا حَدَّنْهَا بِحَدِيثٍ بَحَثَتْ عَنْهُ وَجَدَنْهُ كَذِبًا، لم تَثِقُ به بَعْدَ هذا، وربها يكون سَبَبًا لِيُغْضِهَا إياه ولِلْفِرَاقِ.

والعامَّةُ يقولون: إن الْكَلِبَ الْحَرَامَ مَا كَانَ فِيهِ أَكُلُ للْبَالِ بِالْبَاطِسِ، وأمَّا مَا سَواهُ فَهُو كَذِبٌ أَبْيَضُ.

فيُقَسِّمُونَ الكَذِبَ إلى قِسْمَيْن: أبيض، وأسود؛ والأبيضُ -عندهم-: حَلالٌ،

<sup>(</sup>١) بفية حديث: «إن الصدق يهدي إلى البر»، وقد تقدم تخريجه.

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ -رحمه الله-: «تَعَلَّمِ الصِّدْقَ قَبْلَ أَن تَتَعَلَّمَ الْعِلْمَ»، وقال وكيع -رحمه الله-: «هَذِهِ الصَّنْعَةُ لا يَرْتَفِعُ فيها إلَّا صَادِقٌ»<sup>(۱)</sup>.

فَتَعَلَّمُ -رحمك الله- الصَّدْقَ قبل أَن تَتَعَلَّمَ الْعِلْمَ، والصَّدْقُ: إلقاءُ الكلامِ على وجهٍ مُطَابِقٍ للواقِعِ والاعتقادِ، فالصَّدْقُ من طريقٍ واحدٍ، أما نَقِيضُهُ الْكَذِبُ فَضُرُوبٌ وأَلْوَانٌ ومَسَالِك وأودية، يجمعها ثلاثة (٢):

والأسودُ: حَرَامٌ، لَكِنْ هَذَا دِينُ العَامَّةِ وليسَ شَرِيعَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وهذا الذِي قَسَّمُوهُ كَذِبٌ، والكَذِبُ حَرَامٌ، وليسَ فيه أبيض وأسود، بل كله أسود.

والعَجِيبُ أَنَّ بعضَ النَّاسِ مَن طَلَبَةِ العِلْمِ يقول: إِنَّ الكَذِبَ للمَصْلَحَةِ جَائِزٌ، لَكِنْ مَا مِيزَانُ المَصْلَحَةِ، هَلْ هُوَ مِزَاجُك؟! هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، يَعْنِي: حَتَّى بعضُ النَّاسِ إِذَا أَرَادَ أَن يُحْفِي عُيُوبَهُ وقِيلَ لهُ: فَعَلْتُ كَذَا وكَذَا. يقولُ: أَبَدًا لَمُ الْعَلْ. وهو مِنْ طَلَبَةِ العِلْمِ، هذا غَلَطُ، أَنْعُلْ. وهو مِنْ طَلَبَةِ العِلْمِ، هذا غَلَطُ، يَزْعُمُ أَن هَذَا مَصْلَحَةٌ لِنَرْءِ السُّوءِ عَنْهُ، ولكنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بل الوَاحِبُ يَزْعُمُ أَن هَذَا مَصْلَحَةٌ لِنَرْءِ السُّوءِ عَنْهُ، ولكنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بل الوَاحِبُ على الإنسانِ أَن يكونَ صَدُوقًا، كَمَا أَمْرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وحَثَّ فِي قَوْلِهِ: "عَلَيْكُمْ على الإنسانِ أَن يكونَ صَدُوقًا، كَما أَمْرَ النَّبِيُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وحَثَّ فِي قَوْلِهِ: "عَلَيْكُمْ بِالصَّدُقِ، فَإِنَّ الطَّدُقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبَرِّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا بَرَالُ الرَّجُلُ يَكُمْ بِالصَّدُقُ، وَيَتَحَرَّى الصَّدُقَ بَهْدِي إِلَى الْبَرِّ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكُمْ لَا الْبَحِنَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكُذِبُ، فَإِنَّ الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكُذِبُ اللهَ عُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكُذِبُ اللهَ عَنْدِي إِلَى الْنَارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكُذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ يَعْدِي إِلَى الْنَارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكُذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ عَنْدَ الله كَذَّابًا اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ الْمَذِبُ وَالْمَا يَوْلُ الْكَذِبُ عَنْدُ اللهُ كَذَابًا اللهِ اللهِ اللهِ السَالِ الْمَكِذِبُ وَلَا يَعْدُلُ اللهُ عَلَيْ اللهُ الْعُلِي النَّذِبُ وَى الْمُورِ الْمَعْدَلِ اللهُ عَلَى الْمُورِ الْمَورِ الْمُعْدِلُ الْمُولِ الْمُقْ الْمُؤْلِ الْمَلْكُونُ الْمُورِ الْمُؤْلِ الْمُعْرِلُ السَّلُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْعُرْالِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِلُ ا

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الحامع (١/ ٣٠٤)، و(٧/ ٧)، للخطيب البغدادي.

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشيه: رسائل الإصلاح (١/ ٩٥-٥٠١) مهم.

<sup>(</sup>٣) نقدم تخريجه (ص:٢١٤).

١- كَذِبُ الْمُتَمَلِّقِ: وهو ما يُخَالِفُ الوَاقِعَ والاعْتِقَادَ، كمن يَتَمَلَّقُ لمن
 يَعْرِفُهُ فَاسِقًا أو مُبْتَدِعًا، فَيَصِفُهُ بالاسْتِقَامَةِ.

٢- وكذب المُنَافِقِ: وهو ما يُخَالِفُ الاعتقادَ ويُطَابِقُ الواقع، كالمُنَافِقِ
 يَنْطِقُ بها يَقُولُهُ أهلُ السُّنَّةِ والهداية.

٣- وكَذِبُ الْغَيِيِّ: بها يُخَالِفُ الوَاقِعَ ويُطابِقُ الاعتقادَ، كمن يَعْتَقِدُ صلاحَ
 صوفيٌّ مبتدعٍ فيَصِفُهُ بالولاية. [١]

[1] الصَّدْقُ سَبِيلٌ وَاحِدٌ، والكَذِبُ سُبلٌ، وهَكَذَا الهِدَايَةُ والضَلَالَةُ، الهِدَايَةُ والضَلَالَةُ، الهِدَايَةُ سَبلٌ مُتَفَرِّقَةٌ قَالِ الله -تَعالى-: ﴿ وَأَنَ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا فَاتَبِعُوهٌ وَلَا تَنَبِعُوا الشَّبُلَ فَنَفَرَقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ [الانعام:١٥٣]، وأما قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ يَهْدِى بِهِ اللهُ مَنِ الشَّبَعَ رِضُونَكُ سُبُلَ السَّلَاهِ ﴾ [الانعام:١٥١]، فَقَدْ جَمَعَهَا ﴿ يَهْدِى بِهِ اللهُ مَنِ الشَّبَعَ رِضُونَكُ سُبُلَ السَّلَاهِ ﴾ [الانعام:١٦]، فَقَدْ جَمَعَهَا باغْتِبَارِ تَنَوَّعِ الشَّرَائعِ من صَلَاةٍ وزَكَاةٍ وصِيامٍ وحَجِّ وبِرِّ وصِلَةٍ وصَدَقَةٍ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فجَمْعُهَا بِاعْتِبَارٍ وتَفْرِيقُهَا بِاعْتِبَارٍ آخَر.

أما الكَذِبُ فَضُرُوبٌ، وألوانُهُ مُتَعَدِّدَةٌ، ويَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ أَغْرَاضِهِ، ويَجْمَعُهَا ثلاثة.

وهو قول المؤلف: «كَذِبُ الْمُتَمَلِّقِ: وهو ما نُخَالِفُ الوَاقِعُ والاغْتِقَادَ، كمن يَعْرِفُهُ فَاسِقًا أَو مُبْتَدِعًا فَيَصِفُهُ بِالاسْتِقَامَةِ»، وهَذَا كَذِبٌ، فإذَا كُنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ فَاسِقًا أَو مُبْتَدِعًا فَيَصِفُهُ بِالاسْتِقَامَةِ»، وهَذَا كَذِبٌ، فإذَا كُنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ فَاسِقٌ، ثُمَّ تَأْتِي إليه وتقولُ: مَا شَاءَ الله أَنْتَ رَجُّلُ مُسْتَقِيمُ الأَنْهَجِ. الأَخْلَاقِ، ومُسْتَقِيمُ الدِّينِ، ومُسْتَقِيمُ المَنْهَجِ.

وأنتَ تَعْرِفُ أَنَّهُ مِن أَفْسَقِ عِبَادِ الله، فَهَذَا يُقَالُ لَهُ: غَلَّقُ، وهَذَا أَكْثَرُ مَا يَكُونُ عِنْدَ الْمُلُوكِ والأُمراءِ، فَتَجِدُ الرَّجُلَ يَتَمَلَّقُ الأميرَ أو المَلِكَ، ويقول: أَنْتَ فِيكَ كَذَا وَأَنْتَ فِيكَ كَذَا وَأَنْتَ فِيكَ كَذَا وَهَذَا مِنَ النِّفَاقِ والعِيَاذُ بالله؛ لأنَّ الواجِبَ أن يُوصَفَ الإنسانُ بِمَا يَسْتَحِقُّ.

وهذا يُخَالِفُ الوَاقِعَ، ويُحَالِفُ الاعْتِقَادَ؛ لأنَّ الْتَمَلِّقَ يَعْتَقِدُ خِلَافَ ما يَقُولُ لِهِذَا الرَّجُلِ الذي تَمَلَّقَه. ويخالف الواقع؛ لأنَّ الوَاقِعَ ليس كَمَا قَالَ.

ثم قال المؤلف: «كذب المُنَافِقِ: وهو ما يُخَالِفُ الاعتقادَ ويُطَابِقُ الواقع». ومنه قوله -تعالى-: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾، فكوْنُهُ رَسُولُ الله مُطَابِقٌ للوَاقِع بِدَلِيلِ: ﴿ وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنَكَ لَرَسُولُهُ ﴾، لَكِنَّ شَهَادَتَهُمْ مُخَالِفَةٌ لا غَتِقَادِهِمْ ؛ لأن الله قال: ﴿ وَاللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَذِبُورَكَ ﴾ [المافقون:١]، أي بِقَوْهِمْ: نَشْهَدُ إِنَّكُ لرَسُولُ الله، فهذا يُخَالِفُ اعْتِقَادَهُمْ ويُطَابِقُ الوَاقِع، وهذا باعْتِبَارِ قَوْلِ المُنَافِقِ فِي غَيْرِهِ.

أما باغتِبَارِ قَوْلِهِ فِي نَفْسِهِ: فَهَذَا إِذَا قَالَ عَنْ نَفْسِهِ آنَّه صَالِحٌ، فهذا يُخَالِفُ الاعتقاد، ويُخَالِفُ الوَاقِعَ إِلا ظَاهِرًا، والرَّسُولُ ﷺ جَعَلَ الْكَذِبَ من آياتِ النَّفَاقِ، والمَنافِقُونَ قال الله فيهم: ﴿ وَإِنَا رَأَيْنَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجَسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُواْ مَسْمَعُ لِنَفَاقِ، والمَنافِقُونَ قال الله فيهم: ﴿ وَإِنَا رَأَيْنَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجَسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُواْ مَسْمَعُ لِنَفَوْدِنَ عَالَ الله فيهم: ﴿ وَإِنَا رَأَيْنَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجَسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُواْ مَسْمَعُ لِنَقَوْلُواْ مَسْمَعُ وَإِن يَقُولُواْ مَسْمَعُ لَعَيْقَ اللهُ وَعَلَيْهِ وَمَعْرَفَة، لَكُنَّ قُلُوبَهُمْ خَاوِيَةٌ مِن هذا والعياذ بالله، فَتَجِدُهُ يَتَسَاهَلُ فِي الكَذِبِ.

وأما قوله: «وكَذِبُ الْغَبِيِّ: بها يُخَالِفُ الوَاقِعَ ويُطَابِقُ الاعتقادَ»، فهو: أن يَقُولَ فِي الشَّيْءِ ما لَيْسَ فِيهِ؛ لِغَبَائِه، فيقولُ مَثَلًا عن أَهْلِ الكَلَامِ: إنَّهُمْ هُمُ العُقَلاءِ، فَالزَمِ الْجَادَّةَ (الصَّدْقَ)، فلا تَضْغَطْ على عَكدِ اللَّسَانِ، ولا تَضُمَّ شَفَتَيْكَ، ولا تَضُمَّ شَفَتَيْكَ، ولا تَفْتَح فَاكَ نَاطِقًا إلا على حروف تُعَبِّرُ عن إِحْسَاسِكَ الصَّادِقِ في البَاطِنِ؛ كَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ، أو إِحسَاسِكَ في الظَّاهِرِ؛ كَالَّذِي تُدرِكُهُ الْحَوَاشُ الْخَمْسُ: السَّمْعُ، والبَصَرُ، والشَّمُّ، والذوقُ، واللَّمْسُ.

# فالصادقُ لا يقول: «أَحَبَّبَتْكُ» وهو مُبّغِض، ولا يقول: «سمعت» وهو لم

وإنَّهُمْ أَهِلُ العِلْمِ والحِكْمَةِ، أمَّا أَهِلُ السُّنَّةِ: فَهُمْ أَغْبِيَاءُ؛ لأنَّهُمْ يُفَوِّضُونَ النَّصُوصَ، ولا يَعْرِفُونَ لها مَعْنَى. فنقُولُ: هذا غَبِيٌّ، ولهذا عَبَّرَ شيخُ الإسلامِ -رحمه الله- في كِتَابِهِ (الْفَتْوَى الْحَمَوَيَّةِ) عَبَّرَ بِهَذَا الوَصْفِ، فقال: قال بعضُ الأَغْبِيَاءِ: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وطَرِيقَةُ الحَلَفِ أَعْلَمُ وأَحْكَمُ (۱). لأن هَذَا غَبِيُّ.

وكَذَلِكَ من يُشَاهِدُ الصُّوفِيَّةَ وتَصْنُّعَهَمْ وعِبَادَامِهِمْ، فيقول: إنَّهُمْ من أَهْلِ الصَّلَاةِ وأَهلِ الوِلَايَةِ.

فنقول: أنت غبي، لا تَعْرِفُ حَقِيقَتَهُمْ، فلا تَحْكُمْ عَلَيْهِمْ بالصَّلَاحِ حتى تَعْرِفَ الحَقِيقَةَ، وإلا كُنْتَ غَبِيًّا، فَهَذَا كَاذِبٌ.

ولكن هَلْ يُعْذَرُ بِكَذِبِه؟

والجواب: نَقُولُ: إِنَّ فَرَّطَ فِي البَحْثِ؛ فإنَّهُ لا يُعْذَرُ.

وإن كان هَذَا مُنْتَهَى عِلْمِهِ، فإنَّهُ يُعْذَرُ؛ لأنَّهُ جَاهِلٌ.

أَمَّا الأَوَّلُ: وهو الْمُتَمَلِّقُ، والثاني: وهُوَ الْمُنَافِقُ، فَلَا عُذْرَ هُمَّا في ذَلِكَ.

 <sup>(</sup>۱) الفتوى الحموية (ص:٦)، وراجع الرد على هذه المفالة في شرح الواسطية للشارح (ص:٧٥)،
 ومجموع الفتاوى (٢٦/٤).

يَسْمَعْ، وهَكَذَا... واحْذَرْ أَن تَـحُومَ حولَك الظُّنُونُ، فَتَخُـونَكَ الْعَزِيمَةُ في صِدْقِ اللَّهْجَةِ، فَتُسجَّل في قائمة الكذابين.

وطريقُ الضَّمَانَةِ لهذا -إذا نَازَعَتْكَ نَفْسُك بكلامٍ غيرِ صادقٍ فيه-: أَنْ تَقْهَرَهَا بِذِكْرِ مَنْزِلَةِ الصِّدقِ وشَرَفِهِ، ورَذِيلَةِ الكَذِبِ ودَرَكِهِ، وأَنَّ الكَاذِبَ عن قَرِيبٍ يَنْكَشِفُ.

واستعنَّ بالله ولا تَعْجَزَنَّ.

ولا تَفْتَحْ للنَّفْسِ سَابِلَةَ الْمَعَارِيضِ في غير ما حَصَرهُ الشَّرْعُ.

فيا طالب العلم! احذر أن غَرُقَ من الصِّدْقِ إلى المَعَارِيضِ فالكذب، وأسوأُ مَرَامِي هذا المُرُوقِ (الكذبُ في العلم)؛ لِداءِ مُنافسة الأقرانِ، وطَيَرَانِ السُّمْعَةِ في الآفَاقِ. [1]

[1] هَذِهِ فَقْرَةٌ مُهِمَّةٌ جِدًّا، وهي: أنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَتَسَرَّعُ فِي الرُّقِيِّ إلى العُلْوُ بها يُلَفَّقُهُ ويُوهِمُ النَّاسَ بأن عِنْدَهُ علمًا واسعًا، وأنَّهُ عَبْقَرِيُّ، وأن له في كل فَنِّ بَدًا، وما أشبه ذلك، وهذا غلطٌ عظيمٌ، فهو مَعَ كَذِبهِ فِيهِ الحَيَانَةُ للنَّاسِ، وإيهَامُهُمْ خَلَاف الوَاقِع، وفيه أيضًا التَّغْرِيرُ بالنَّفْسِ، فيزهو الإنسانُ بِنَفْسِهِ حَتَّى يُكَبِّرُهَا، وهي دُونَ ذَلِكَ.

وكم من إِنْسَانِ هَلَكَ بِمِثْلِ هَذَا، سواءٌ في طَرِيقِ العِلْمِ، أو في طَرِيقِ العِبَادَةِ، ولكن سُرْعَان ما يَنْكَشِفُ، سرعان ما يَرِدُ عَلَيْهِ شَيءٌ يَعْجَزُ عَنْهُ، وحينئذ إما أن يقولَ ما هُوَ مَعْلُومٌ كَذِبُهُ فيَنْكَشِف، وإم أَنْ يَتَذَبْذَبَ ويَتَضِحَ أَمْرُهُ؛ ولهذا كان مِمَّا قَالَهُ عَبْدُ الله بن مسعودٍ -رضي الله عنه-: ق إِنَّ مِنَ العِلْمِ أَنْ تَقُولَ لِمَا لاَ تَعْلَمُ اللهُ

أَعْلَمُ (''). وذكر بعضهم: ﴿أَنَّ قَوْلَ القَائِلِ: لَا أَعْلَمُ. هِي نِصْفُ العِلْمِ ('\*). ولكن لا أعلم: هي العِلْمُ كُلُّهُ. والإنسانُ إذا عُرِفَ بالتَّحَرِّي وأنه يقول لَمها لا يعلم: لا أَعْلَمُ. وثَقَ النَّاسُ بِفَوْلِهِ، أما إذا كان يُجِيبُ عَنْ كُلِّ ما يُسْأَلُ حتى لو كَانَ لا يَعْرِفُ شَيْئًا مما سُئِل عنه أجاب به، فإنَّهُ سَوْفَ يَنْكَشِفُ أَمْرُهُ ولا يَثِقُ النَّاسُ بِقَوْلِهِ وإن كان حَقَّا.

لكن الذي يَخْمِلُ الإنسانَ على أن يقولَ مِثْلَ هذا طَلَبُ العُلُوِّ والتَّفَوُّقِ على أَثْرَانِهِ، أو طَلَبُ الصَّيتِ والشَّهْوَةِ.

بحيث يقال: فُلَانٌ العَلَّامَةُ الفَهَّامَةُ البَحْرُ الزَّاخِر، وما أشبه ذلك. وهذه لا شك فيها أنها من مكائد الشيطان.

فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْرِفَ قَدْرَ نَفْسِكَ، وَأَلَّا ثُنْزِ لَمَا فَوقَ مَنْزَلَتِهَا، ثم إِنَّ الْقَوْلَ فِي مَسَائلِ الدِّينِ أَخْطَرُ مَا يَكُونُ؛ لأَنَّهُ قَوْلٌ على الله بِلَا عِلْم، وقد قال الله حتبارك وتعالى -: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِي ٱلْعَوْجِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَأَلْإِنْمَ وَٱلْبَغَى بِغَيْرِ ٱلْحَقِي وَأَن ثَنْرِكُواْ مِاللهِ مَا لَمْ مُرَالِهِ مُ اللهِ مَا لَمْ مُرَدِّ اللهُ مَا لَا لَهُ اللهُ مَا لَا مُلْكُونَ ﴾ [الاعراف:٣٣].

إِنَّ بَعْضَ الناسِ إِذَا عَثَرَ على خَطَيْهِ قال: سبحان الله، سبحان الذي لا يَنْسَى. فَنَقُولُ له: سُبْحَان الذِي لا ينسى، لكنْ أَنْتَ في الأَصْلِ جَاهِلٌ ولم يَطْرَأُ عَلَيْكَ النِّسْيَانُ، فالواجِبُ على الإنسان أَنْ يَعْرِفَ نفسه.

 <sup>(</sup>١) أخرحه البخري: كتاب تفسير القرآن، تفسير سورة الدخان، باب قوله تعالى: الربنا اكشف عنا
العذاب إنا مؤمنون، رقم (٤٨٢٢)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب الدخان،
رقم (٢٨٠٠).

<sup>(</sup>٢) من كلام الشعبي -رحمه الله-، أحاديث في ذم الكلام وأهله (٣/ ١٦٧).

ومن تَطَلَّع إلى شُمْعَةٍ فوقَ مَنْزِلَتِهِ؛ فلْيَعْلم أن في الْمِرْصَادِ رِجَالًا يَحْمِلُونَ بَصَائِرَ نافذةً، وأَقْلَامًا نَاقِدَةً، فَيَزِنُون السُّمْعَةَ بالأَثْرِ، فتتم تَعْرِيَتُكَ عن ثلاثة معان:

١ - فَقْدُ الثَّقَةِ من القلوب.

٢ – ذهابُ عِلْمِكَ، وانْحِسَارُ القَبُول.

٣- ألَّا تُصَدَّق ولو صَدَقْتَ.

وبالجملة؛ فمن يحترفُ زُخْرفَ القولِ؛ فَهُو أَخُو السَّاحِرِ، ولا يُفْلِحُ السَّاحِرِ، ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حيثُ أتى. والله أَعْلَمُ. [1]

[١] ما ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ صحيحٌ؛ فالإنسانُ إذا تَطَلَّعَ إلى السُّمْعَةِ فقط، وأن يُنزَلَ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ فَسُرْعَانُ ما يَنْكَشِفُ.

ثم إن النّية في طَلَبِ العِلْمِ يَجِبُ فيها الإخلاصُ لله -عز وجل-، ولهذا وَرَدَ عن النّبِيِّ عَلَيْهِ: (مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا كِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ الله -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١). وقوله -علبه الصلاة والسلام-: «مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلْمَاءَ أَوْ لِيُهَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أَوْ يَصُرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ» (١). فالمسألة خَطِيرَة ولا سِيمًا النيَّةُ في العُلْمِ ما الشَّرْعِيَّةِ.

وذَّكَرَ المؤلِّفُ ثلاثةً مَضَارً:

<sup>(</sup>١) تقدم تخريجه.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب فيمن يطلب بعلمه الدنيا، رقم (٢٦٥٤).

أُولًا: فَقُدُ الثِّقَةِ من القُلُوبِ؛ فإذا تَبَيَّنَ أَنَّهُ تَكَلَّمَ عن جَهْلِ فلا يَثِقُونَ بِهِ ويَنْصَرِ فُونَ إلى غَيْرِهِ.

والثاني: ذَهَابُ عِلْمِكَ وانحِسَارُ القَبُّولِ؛ لأنَّهُ إِذَا فُقِدَتِ الثُّقَةُ لَمْ يَقْبَلُهُ النَّاسُ. والثالث: أنْ لا تُصَدَّقَ ولو صَدَقْتَ؛ فَحَتَّى لو حَدَّثْتَهُمْ بحديثٍ يَعْرِفُونَهُ، قالوا: هَذِهِ رَمْيَةٌ من غَيْرِ رَامٍ، وهُو لا يَعْرِفُ.

الحَاصِلُ: يَجِبُ على الإنسانِ أَنْ يَعْرِفَ قَدْرَ نَفْسِهِ، وأَنْ يَخْرَِمَ العِلْمَ، وأَلَّا يَخْرَمُ العِلْمَ، وأَلَّا يَخْطَهُ وَسِيلَةً للرُّقِيِّ الحَادِع.

مسألة: لو قال قائلٌ: يَقُولُ الْبَعْضُ -هداهم الله-: سَمِعْتُ بَعْضَ العُلْهَاءِ يقولُ كذا، أو يُفْتِي. فيَجْعَلُهُ مُسْتَنَدًا لقَوْلِهِ أو فِعْلِه؟

الجواب: الكَذِبُ على العُلَهَاءِ في الشَّرِيعَةِ خَطَرٌّ عَظِيمٌ، ولهذا جاء في الحديث عنه حليه الصلاة والسلام-: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(۱). فالْكَذِبُ على العُلْهَاءِ في الشَّرِيعَةِ خَطِيرٌ جِدًّا؛ لأَنَّهُ كَذِبٌ على الشَّرِيعَةِ.

وبعض الناسِ -هَدَاهُم اللهُ م إذا اسْتَحْسَنَ شَيئًا في نَفْسِه، وعَلِمَ أنَّ الناس لنْ يَقْبَلُوهُ منه، تَخَيَّرَ العَالمَ الذِّي يَثِقُ النَّاسُ به ثُمَّ تَفَوَّلَ عليه بها بحق أو بباطل.

بعضُ النَّاسِ يَفْهَمُ خَطَّا.

قبل سَنَواتٍ كُنَّا نَتَحَدَّثُ في خُطْيَةِ الجُمعة أن ليلةَ النَّصْف من شَعْبَان،

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (۱۰۷)، ومسلم: المقدمة، باب تغليظ الكذب على الرسول ﷺ، رقم (٣).

# ٣٤ - جُنَّةُ طالب العلم:

جُنَّة العَالِم (لا أدري)، ويَهْتِكُ حِجَابَهُ الاستِنْكَافُ منها، وقولُه: بُقال... وعليه؛ فإن نِصْفَ الجهل (يُقال) و(أظنُّ)(١).[١]

لَيْسَتْ الليلة التِي يُقَدَّرُ فيها ما يكون في السَّنَةِ، وتَسْمِيَةُ البَعْضِ لها: ﴿ لَيْلَةَ المَحْوِ وَالكَتْبِ ﴾، كَلَامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ.

فَخَرَجَ بِعَضُ الْعَوَامِّ يقولون: الشيخُ يَقُولُ: لِيلةُ النَّصْفِ من شَعْبَانَ هي لَيْلَةُ اللَّهِ وَالْكَتْبِ. ففهموا الأمر على عَكْسِ ما قُلْتُ.

مسألة: لو قال قائل: مَتَى تُسْتَخْدَمُ المَعَارِيضُ، وهل لها ضَوابِطُ؟

فالجواب: المَعَارِيضُ لا تُقَالُ إلا عِنْدَ الحَاجَةِ، أو المَصْلَحَةِ، وإلا فاخذَرْهَا؛ لأنَّ الناسَ إذا رَأَوْا كَلَامَكَ يُخَالِفُ الراقِعَ، لم يُصَدِّقُوكَ.

ولو سألك سائل: هَلْ رَأَيْتَ فُلَانًا؟

قلت: لم أَرَهْ، وتَقْصِدْ أَنَّكَ لم تَرَهُ الآن؛ لأنك رَأَيْتَهُ قَبْلَ قَلِيلٍ.

ثم يَتَبِيَّنُ للسَائِلِ أَنَّكَ وإِيَّاهُ تَمْشِيانِ جَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُكَ، فَسَيَعُلَّكَ حِينَئِذٍ كَذَّابًا.

والصحيح: ما ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلام -رحمه الله- أن التَّوْرِيَةَ حَرَامٌ إلَّا لضَرُورَةٍ، أو مَصْلَحَةٍ، وإلا فَهِي حَرَامٌ؛ لأنَّهَا تَجْعَلُ الإِنْسَانَ كَذَّابًا.

[١] هذا صَحِيحُ وهو تَتِمَّةٌ لما قَبْلَهُ، فيَجِبُ على الإنسانِ إِدَا لَمْ يَعْلَمُ أَن يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ. ولا يَضُرُّهُ بَلْ يَزِيدُهُ ثِقَةً بِقَوْلِهِ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: التعالم (ص ٣٦:).

# ٢٥ – المحافظة على رأس مالك (ساعات عُمُرك) :

الوَقْتَ الوَقْتَ اللَّهُ وَسَمَرٍ؛ فَالْحِفْظُ على الوقتِ، بِالْجِدِّ، والاجْتِهَادِ، وجِلْسَ مَعْمَلٍ لا جِلْس تَلَةً وسَمَرٍ؛ فالجِفْظُ على الوقتِ، بِالْجِدِّ، والاجْتِهَادِ، ومُلَازَمَةِ الطَّلَبِ، ومُثَافَنَةِ الأشباخِ، والاشْتِغَالِ بالعِلْم قِرَاءةً وإقراءً ومُطَالعةً وتَدَبُّرًا وحِفْظًا وبَحْثًا، لا سِيَّا في أوقات شَرْخِ الشَّبَابِ، ومُقْتَبَلِ العمر، ومَعْدِنِ العَافِيَةِ،

وأما قوله: «نِصْفُ الجهل (يُقال) و(أظنُّ)». وهَذَا صَحِيحٌ فَبَعْضُ العَامَّة تَسْأَلُهُ: هَذَا حَرَامٌ أو حَلَالٌ؟ فيُجِيبُ بِقَوْلِهِ: أَظُنُّهُ حَرَامًا.

أو يقول: يَقُولُونَ إِنَّه حَرَامٌ. وهذا أيضًا نِصْفُ الجَهْلِ.

ولكن لا أَيْقُ بِقَوْلِ العَّامِّي: أَظُنُّ كَذَا، ولا يَجُوزُ.

فكُمْ مِنَ النَّاسِ أَفْتَاهُم العَوامُّ بِفَتَاوَى خَاطِئِةٍ، ولا سِيَّما في أيامِ الحَبِّج يَكْثُرُ من يَدِّعِي العِلْمَ وأَنَّهُ منِ العُلْمَاءِ.

حتى قال أحدهم: إنَّ الذِي يَطُوفُ في السَّطْحِ، أو في الدور الثَّانِي يَكْفِيهِ ثلاثة أشواط، ثلاثة أشواط ونصف؛ لاتِّسَاعِ الدَّائِرَةِ! وكأنَّهُ قَاسَ الأَشْوَاطَ بالخُطُواتِ.

وعَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ فِإِنَّ الذِي يَطُوفُ فِي أَطْرَافِ الصَّحْنِ يَكْفِيهِ خَمْسَةُ أَشُواط؛ لأَنَّهُ لِيسَ كَالذِي عِنْدَ الكَعْبَةِ، فالذِي عَنْدَ الْكَعْبَةِ أقل، إلا أن يقال: مَشَفَّةُ هَذَا الذي عِنْدَ الكَعْبَةِ تُقَابِلُ كَثْرَةَ خُطُواتِ.

فلا يجوزُ الاعْتِهَادُ على فَتْوَى العَامَّةِ أَبَدًا، ولا تَسْتَفْتِ إلا عَالِمًا تَثِقُ بِهِ في عِلْمِهِ وأَمَانَتِهِ. روقتم محين الأمياكي الأعجاري المسكن الون الإموادي معمد المعمد المعمد

فَاغْتَنِمْ هَذَهُ الفَرْصَةَ الْغَالَيةَ؛ لَتَنَالَ رُتَبَ الْعَلْمِ الْعَالَيةَ؛ فَإِنهَا "وقتُ بَمْعِ الْقَلْبِ، واجتهاعُ الفكر»؛ لِقِلَّةِ الشَّوَاغِلِ والصَّوَارِفِ عن النِزَامِاتِ الحياة والتَّرَؤُس، ولِجْفَّةِ الظَّهْرِ والعِيالِ. أَا

يسعى إليهنَّ الفريدُ الفاردُ [1]

ما للمُعِيلِ ولِلْعَوَالِي إنَّها

[1] قال عُمَرُ -رضي الله عنه-: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَن تُسَوَّدُوا -وفي لَفْظٍ أَنْ تَسُودُوا» (١)؛ لأنَّ الإنسانَ إذا سَادَ في قَوْمِهِ، كَثُرَتِ المَشَاغِلُ، وكَثُرَتْ أَفْكَارُهُ وَتَفَرَّتُ، وكَثُرَتْ عَزِائِمُهُ، فقد يَغْزِمُ على شَيءٍ، فإذا حَاجَةٌ نَزَلَتْ بِهِ أَشَدَّ إِلْحَاحًا عِمَّا عَزَمَ عَلَيْهِ.

ولهذا الْجَتَهِدُ -طَالِبَ العِلْمِ- مَا دُمْتَ فِي زَمَنِ إِمْهَالٍ وَأَنْتِجْ، واعْمَلُ وابْحَثْ واجْمَلُ وابْحَثْ واجعل بُطُونَ الكُتُبِ صَدِيقَكَ، حتَّى تَعْتَادَ عَلَى الجِدِّ.

فإنَّكَ إِذَا اعْتَدْتَ على الجِدِّ والاجْتِهَادِ، صَارَ طَبِيعَةً لَكَ حَتَّى تَسْتَنْكِرَ نَفْسَكَ إِذَا كَسِلْتَ يَومًا مِن الأَيَامِ، وتَجِدَ الفَرَاغَ، وانْظُر إلى حَالِ الطُّلَّابِ إِذَا انْتَهَتْ الامْتِحَانَاتُ تَجِدُ عِنْدَهُمْ فَرَاغًا، فإذا عَوَّدتَ نَفْسَكَ الاجتهادَ والجِدِّ اعْتَدْتَ عَلَيْهِ، وليَكُنْ بَحْثُكَ مُرَكَّزًا، فلا تَقْطُفْ مِن كُلِّ زَهْرَةٍ جُزءًا، بل اجِعْلَ البَحْثَ مُرَكَّزًا، فلا تَقْطُفْ مِن كُلِّ زَهْرَةٍ جُزءًا، بل اجِعْلَ البَحْثَ مُرَكَّزًا، فلا تَقْطُفْ مِن كُلِّ زَهْرَةٍ جُزءًا، بل اجِعْلَ البَحْثَ مُرَكَّزًا، فلا تَقْطُفْ مِن كُلِّ زَهْرَةٍ جُزءًا، بل اجِعْلَ البَحْثَ مُرَكَّزًا، فلا تَقْطُفْ مِن كُلِّ زَهْرَةٍ تُسْتَطِيعُ أَن تُخَرِّجَ المَسَائِلَ على القَوَاعِدِ والفُرُوعَ على الأُصُولِ.

[٢] المعيل هو: كَثِيرُ العِيَالِ.

وقوله: «للعَوَالي». جَمْعُ عَالِيَة يعني: المَنَازِلَ العَالِيَة.

<sup>(</sup>١) تذكرة السامع (ص:١٣٥).

وإِيَّاكَ وتَأْمِيرِ التَّسُويفِ على نَفْسِكَ، فلا تُسَوِّفْ لنفسكَ بَعْدَ الفَرَاغِ من كَذَا، وبعد (التَقَاعُد) من العَمَلِ هذا... وهكذا، بل البَدَار قَبْلَ أن يصدُق عَسَيْكَ قولُ أبى الطَّحَّانِ القَبْنى (۱):

كَ أَنِّ خَاتِلٌ أَذْنُ و لِصَيْدِ وَلَسَتُ مَقَيَّدًا أَنَّى بِقَيْدِ [1] مَن تَنْنِي حَانِيَاتُ اللَّهْرِ حَتَّى قَصيرُ الخَطُوِ يَخْسِبُ مَنْ رَآنِي

وقوله: «إنَّمَا يَسْعَى إلَيْهِنَّ الفَرِيدُ الفَارِدُ». الفَارِدُ: الْمَتَفَرِّدُ، لكن إذا كَثُرت العِيالُ، وكَثُرَتِ الْمَشَاغِلُ، أَلْمُتْكَ لأنَّ الإنسانَ بَشَرٌ، والطَّاقَةَ مَحْدُودَةُ، فها دُمْتَ مُتَفَرِّغًا، فَلْتَكُنْ مُتَفَرِّدًا.

ولا تَظُنَّ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ يُرِيدُ بهذا: أَلَّا نَطْلُبَ العِيَالَ والنِّكَاحَ، بل إِنَّ النِّكَاحَ قَدْ يَكُونُ مِن أَسِبابِ الرَّاحَةِ إِذَا وُفَقَ الإنسانُ فيه ويُسِّرَثْ لَهُ امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ.

[١] وهَذَا تَشْبِيهٌ عَجِيبٍ فِي قُولُه:

حَنَتْنِي حَانِيَاتُ المدَّهْرِ حَتَّى كَأَنِّي خَاتِلٌ أَدْنُو لِصَيْدِ

الحَيِّلُ هُو: الذِّي يَدْنُو لِصَيْدِ يَهْصِرُ ظَهْرَهُ، كَأَنَّه رَاكِعٌ يَمْشِي رُويدًا رُويدًا على الأَرْضِ، يَخْشَى أَنْ يَشْعُرَ الطَهْرُ بِه فيَطِيرً.

وقوله:

قَصيرُ الْخَطْوِ بَحْسِبُ مَنْ رَآنِي وَلَسَتُ مَقَيَّسَدًا أَنَّسَى بِقَيْسَدِ يعنى: يَخْسِبُ أَنِّ مُقَيَّدٌ، ولَسْتُ مُقَيَّدًا، وهذا صحيح؛ لأن الله -عز وجل-

<sup>(</sup>١) العمر والشيب (ص٢٢)، والأمالي في لغة العرب (١/ ٩٠١).

وقال أُسَامةُ بنُ مُنْقِذ (١):

مَعَ الثَّمَانِيْنَ عَاثَ الضَّعْفُ فِي جَسَدِي إِذَا كَتَبْتُ فَخطِّي خطُّ مُضطربٍ فَاعجَبْ لضَعْفِ يَدِي عَنْ حَمْلهَا قَلَيًا فَقُلْ لِلْ لِلْ يَتَمَنَّى طلولَ مُدَّتِه:

وَسَاءَنِي ضَعْفُ رِجْلِي وَاضْطِرَابُ يَدِي كَحَطَّ مُسرْتَعِشِ الكَفَّ يْنِ مُرْتَعِد كَحَطُّ مُسرْتَعِشِ الكَفَّ يْنِ مُرْتَعِد مِنْ بَعْدِ حَطْمِ الفنا فِي لَبَّةِ الأَسَدِ مَنْ بَعْدِ حَطْمِ الفنا فِي لَبَّةِ الأَسَدِ مَذَى عَواقِبُ طولِ العمر وَالمُدَد

فإن أعملتَ الْبِدَارَ؛ فهذا شاهدٌ مِنْكَ على أنك تحملُ «كبر الهمة في العلم». [1]

قال في كتابه: ﴿ اللّهُ الّذِى خَلَقَكُم مِن ضَعْفِ ثُمّ جَعَلَ مِنْ بَعَدِ ضَعْفِ قُوَّةً ثُمّ جَعَلَ مِنْ بَعَدِ قُوَّةً وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴾ [الروم: ٥٤]. والإنسانُ في حَلِ شَبَابِهِ يَظُنُّ أَنَّهُ لَن يَتْعَب، ولنْ يَسْأَمَ، ولنْ يَمَلَّ، لكن إذا كَبِرَ فَكَمَا قال زكريا -عليه السلام-: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِي وَهُنَ الْعَظْمُ مِنِي وَالشَّعَلَ الرَّأْسُ شَيِّبًا ﴾ [مربم: ١٤]. فلا بُدَّ أن يَتْعَب الإنسانُ ويَمَلُّ، فلابد للإنسان أن ينتهز الفرصة، أي: فرصة الشباب والصحة.

[١] هذه كُلُّهَا أَبْيَاتُ حِكْمَةٍ، فإِنَّ الإنسان مآلهُ إلى هذا.

فقوله: «مَعَ الثَّمَانِين». يعني: أنَّهُ بَلَغَ ثَمَانِينَ سنة.

وقوله: «عَاثَ الضَّعْفُ فِي جَسَدِي» أي: انْتَشَرَ وشَاعَ في اليَدِ والرِّجْلِ والظَّهْرِ والصَّدْرِ والقَلْبِ والرَّأْسِ.

 <sup>(</sup>١) (٨٨٤-٤٨٨ هـ): أمير، من أكابر بني منقذ أصحاب قلعة شيزر بقرب حماة، ومن العلماء الشجعان. له تصانيف في الأدب والتاريخ، انظر: والبداية والنهاية (٢١/ ٣٣١).

وقوله: «وَسَاءَنِي ضَعْفُ رِجْلِي وَاضْطِرَابُ يَدِي». فالرِّجْلُ لا تَحْمِلُ الإنسانَ، ولهَذَا يَخْتَاجُ إلى عَصا يَتَوَكَّأُ عليها.

وقوله:

# إِذَا كَتَبْتُ فَخطِّي خطُّ مُضطَرِبٍ كخطٌّ مُرْتَعِشِ الكفَّيْنِ مُرْتَعِدِ

تَـجِدُ الإنسانَ يَرْتَعِشُ؛ لأنَّهُ ضَعُف، وهذا مُشَاهَدٌ في كِبَارِ السِّنِّ، إذَا كَتَبَ لا يَسْتَطِيعُ أن يَكْتُبَ حَتَّى ولو أَمْسَكَ يَدَهُ اليمُنَى باليُسْرَى فاليَدَانِ كِلْتَاهُمَا تَرْتَعِشُ.

وقوله:

فَاعجَبْ لضَعْفِ يَدِي عَنْ مُمْلَهَا قَلَمًا مِنْ بَعْدِ حَطْمِ القَنَافِي لَبَّةِ الأَسَدِ القَنَاةُ: هِي الرُّمْحُ الذِي يُرْمَى بِهِ في لُبد الأَسَدِ، وهُوَ أَثْقَلُ من القَلَمِ بِكَثِيرٍ. قوله:

فَقُسلْ لِمَسنَ يَتَمَنَّى طسولَ مُدَّتِه: هَذِي عَواقِبُ طولِ العمر وَالمُدَّدِ نَعَمْ هَذه هي الْعَاقِبَةُ، ولهذا قال الشاعر(١):

لاَ طيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَعَصَةً لذَّاتُهُ بِادِّكَ إِللَّهِ مِا دَامَ عَقْلُهُ بَاقِيًا وقَلْبُهُ ثَابِتًا، فإنَّهُ وإنْ بَلَغَ هذا لكِنَّ المُؤْمِنَ -والحمد لله - ما دَامَ عَقْلُهُ بَاقِيًا وقَلْبُهُ ثَابِتًا، فإنَّهُ وإنْ بَلَغَ هذا

 <sup>(</sup>۱) البيت من شواهد شرح عمدة الحافظ (ص:۲۰۲)، وتوضيح المقاصد (۱/۲۸۹)، و لمساعد (۱/۲۲)، وشفاء العليل (۱/۳۱۳)، والعيني (۲/۲۰)، والتصريح (۱/۷۸۱)، والهمع (۱/۷۲۱)، وشرح الأشموني (۱/۲۳۲).

# ٣٦- إجماء ُ النفس:

خُذْ من وَقْتِكَ سُوَيْعَاتٍ تجمُّ بها نفسَكَ في رِياضِ العِلم من كُتُبِ المُحَاضَرَاتِ (الثقافة العامة)؛ فإنَّ القلوبَ بُرَوَّحُ عنها ساعةً فساعةً.

المَبْلَغَ من العَجْزِ البَدَنِيِّ، فالقَلْبُ حَاضِرٌ ويَسْتَطِيعُ أَن يَسْتَغِلَّ وَقْتَهُ فِي ذِكْرِ الله –عز وجل–، ورَجَائِهِ والتَّفَكُّرِ فِي آياتِهِ، وغير ذلك؛ لأنَّ هَذا لا عَجْزَ عَنْهُ فِي الغَالِبِ، إلا الغَفْلَةَ.

والمصنف يَدْعُونَا إلى انْتِهَازِ الفُرْصَةِ، وأن لا نُضَيِّعَ الأوقات.

واعلم أنَّكَ إذا اعْتَدْتَ إِضَاعَةَ الوَقْتِ فَسَوْفَ تَعْجَزُ فيها بَعْدُ عن الحِرْصِ عليه والانْتِفَاعِ به؛ لأنك سَتَعْتَادُ على الكَسَلِ.

فإن قال قائل: أَلَيْسَ لِنَفْسِكَ عليك حَقًّا؟

فالجواب: بَل لِنَفْسِكَ عليك حَقَّ، ونحن لا نقول: إذَا تَعِبْتَ أو مَلَلْتَ اسْتَمِرَّ، بل اسْتَرِخ، فالإنسانُ الذِي يُصَلِّي فإذَا أَنَاهُ النُّعَاسُ فإنه مأمورٌ أَنْ يَدَعِ الصَّلَاة، ويَنَامَ.

لْكُنْ نَقُولُ: مَا دُمْتَ نَشِيطًا فَاحْرِصْ؛ فَفَرِّقْ بَيْنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ.

فالكَسَلُ: ضَعْفٌ في الإِرَادَةِ.

والعَجْزُ: ضَعْفٌ في البَدَٰذِ، وضَعْفُ البَدَٰذِ لَا حِيلَةَ فِيهِ.

لكنَّ الإرَادَةَ يَسْتَطِيعُ الإنسانُ أَنْ يُعَوِّدَ نَفْسَهُ على الهِمَّةِ العَالِيَةِ حتى يَسْتَغِلَّ الوقت. وفي المَأْثُورِ عن أميرِ المؤمِنين عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِب -رضي الله عنه- أنه قال: «أَجِمُّوا هَذِهِ القُلُوبَ، وابْتَغُوا لهما طَرَائِفَ الجِكْمَةِ، فإنها ثَمَلُّ كما ثَمَلُّ الأبدانُ»(١).

وقال شيخُ الإسلام ابن تبمية -رحمه الله- في حِكْمَةِ النَّهْى عن النَّطُوَّعِ في مُطْلَقِ الأَوْقَاتِ مصالحُ أُخر من إجْمِامِ مُطْلَقِ الأَوْقَاتِ مصالحُ أُخر من إجْمِامِ النَّقُوسِ بعضَ الأَوْقَاتِ مصالحُ أُخر من إجْمِامِ النَّقُوسِ بعضَ الأَوْقَاتِ، من ثِقَلِ العبادة، كها يُجَمَّ بالنومِ وغيرهِ، ولهذا قال معاذُ: إن لأحتسِبُ نَوْمَتِي، كها أَحْتَسِبُ قَوْمَتِي...»(").

وقال<sup>(٤)</sup>: "بل قَدْ قِيلَ: إنَّ من جُمْلَةِ حِكْمَةِ النَّهْى عن التطوُّع المطلقِ في بعض الأوقات: إجمامَ النُّفوس في وقتِ النَّهْى لتَنْشَطَ للصَّلَاة؛ فإنها تَنْبَسِطُ إلى ما كانت تَمْنُوعةً منه، وتنشطُ للصلاة بعد الرَّاحَةِ. والله أعلم». اهـ. [1]

[1] يجب أن نَعْلَمَ أَنَّ إِجْمَامَ النَّفْسِ، وإعطاءَهَا شَيْتًا منَ الرَّاحَةِ حتى تَنْشَطَ فِي المُسْتَقْبَلِ، أَنَّهُ من الأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ التي دَلَّ عليها قَوْلُ النَّبِي ﷺ: "إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا عَلَيْكَ حَقًّا وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا عَلَيْكَ حَقًّا وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًا وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًا وَلِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًا وَلِمَا مِن الزَائِر -، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ اللّهُ فَهَذَا الحَدِيثُ هُو اللّيزَانُ الحَقِيقِيُّ الذي يَطْمَئِنُ إليه النَّفْسُ.

ولو اسْتَدَلَّ الْمُصَنَّفُ جِذَا الْحَدِيثِ لَكَانَ أَظْهَرَ وأَوْلَى مِمَّا سَاقَهُ عن أَمِيرِ المؤمِنِينَ

<sup>(1)</sup> قال المؤلف في احاشية: ﴿ جامع بيان العلم وفضله ٩.

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: مجموع الفتاوي (٢٣/ ١٨٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤/ ١٥٧٩)، رقم (٨٨٠٤).

<sup>(</sup>٤) قال المؤلف في احاشية: مجموع الفتاوي (٢٢/ ٢٧).

 <sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من أقسم على أخيه ليفطر، رقم (١٩٦٨، ١٩٧٤)،
 ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم المدهر لمن تضرر به، رقم (١١٥٩).

ولهذا كانت العُطَلُ الأُسْبُوعِيَّةُ للطُّلابِ مُنْتَشِرةٌ مُنذ أَمَدٍ بعيدٍ، وكان الأُغلَبُ فِيهَا، يومَ الثُّلاثاء، ويوم الأُغلَبُ فِيهَا، يومَ الثُّلاثاء، ويوم الاثنين، وفي عِيدَي الفِطر والأَضْحَى من يومِ إلى ثلاثة أيام وهكذا...

ونجدُ ذلك في كُتُب آداب التعليم، وفي السَّيَرِ، ومنه على سبيل المثال: (آداب الـمُعَلِّمِين) لِشُحْنُون (ص:٢٠٤)، و(الرسالة المفصَّلة) للقَابِسي (ص:١٣٥–١٣٧)، و(الشَّقَائقُ النَّعُهَانية) (ص:٢٠)، وعنه في: (أَبْجَد العلوم)

عَبِيِّ بنِ أَبِي طَالَبٍ -رضي الله عنه-، وعَنْ شَيْخِ الإسلامِ ابن تَيْمِيَةَ -رحمه الله-. والنَّفْسُ إذا جَعَلْتَهَا دَائِيًا في جِدِّ، لا بُدَّ أَنْ تَمَلَّ وتَسْأَمَ.

وأما ما قيل: إنه من جُمْلَةِ حِكْمَةِ النَّهْيِ عن التَّطَوُّعِ المطلَقِ في بعض الأوقات، فصحيح، وليس هو الحِكْمَةُ، بل الحِكْمَةُ الحَقِيقِيَّةُ: مَا ذكره النبي -عليه الصلاة والسلام-: «أنَّ الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ الصلاة والسلام-: «أنَّ الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ فَرْنَيْ فَرْنَيْ فَاللهِ وَيَسْجُدُونَ لهَا الْكُفَّارُ» (أ). وكَذَلِكَ إِذَا غَرَبَتْ يَسْجُدُونَ لها، فَهُمْ يَسْجُدُونَ لها ودَاعًا.

أما وقت الزوال فإن الحكمة فيه «أنَّهُ الوَقْتُ الذِي تُسْجَرُ فِيهِ جَهَنَّمُ» ("). فيلُحَقُ النَّفْسَ مِنَ النَّعَبِ في الحُرِّ، لا مِنتَهَا في أيامِ الصَّيْفِ، فيننْهَى أَنْ يُصَلِّي الإنسان فيد، وليس الذِي ذَكَرَهُ المصنف مُعَارِضًا للحَدِيث، لَكِنّهُ من جُمْلَةِ الحِكْمَةِ، والله أعلم.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبلس وجنوده، رقم (٣٠٩٩)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الأرقات التي سي عن الصلاة فيه، رقم (٨٢٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فبها، رقم (٢٩٤).

(۱/ ۱۹۵-۱۹۹)، وكتاب (أليسَ الصَّبْحُ بقريب) للطاهر ابن عاشور، و(فتاوى شيخ و(فتاوى رشيد رضا) (۱۲۱۲)، و(معجم البلدان) (۳/ ۱۰۲). و(فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (۳۱۸/۲۵–۳۲۰، ۳۲۹).

# ٣٧- قراءةُ التصحيح والضبط:

احرِصْ على قراءةِ التَّصْحِيحِ والضَّبْطِ على شيخٍ مُتْقِنٍ؛ لتَأْمَنَ من التَّحْرِيفِ والتَّصْحِيفِ والْغَلَطِ والْوَهَم.

وإذا استَقْرَأْتَ تَرَاجِمَ العلماء -وبخاصةً الْحَفَّاظَ منهم - تَجِدُ عددًا غيرَ قليل من جَرَدَ الْمُطَوَّلَاتِ في مجالسَ أو أيامٍ قراءة ضبطِ على شيخٍ متقنٍ.[1]

[١] قوله: «ولهذا... وهكذا» صحيحٌ؛ فالعُطَلُ الأُسْبُوعِيَّةُ منذُ زَمَنِ، لكنَّ بعضَهُم يَقْتَصِرُ على الجمعةِ فَقَط.

وبعضَهم يُضِيفُ للجُمُعَةِ يومَ الخَميس.

وبعضَهُمْ يجعلُ الجمعةَ ونِصْفَ الأُسبوع، وكان شَيْخُنَا عبدُ الرحمن بن سَعْدِي -رحمه الله- يَفْعَلُ هذا، تَكُونُ العُطْلَةُ يومَ الجمعة ويومَ الثُّلَاثاء في وَسَطِ الأسبوع لِئَلَّا يَتَوَالَى يومَانِ كِلَاهُمَا عُطلة، ولِئَلَّا يَمَلَّ الإنسان.

وهذا يَرْجِعُ إِلَى أَحْوَالِ النَّاسِ والأَحْوَالُ تَخْتَافِ ، فيُجْعَلُ من العُطَلِ ما يناسب.

[٢] هَذِهِ الفَقْرَةُ من أَهَمِّ الفَقَرَاتِ وهي: إِثْقَانُ العِلْمِ، وضَبْطُهُ، وتَرْسِيخُهُ في القَلْبِ؛ لأنَّ ذَلِكَ هُو العِدْمُ، ولا بُدَّ أن يكونَ على شَيْخ مُتْقِنِ.

أما الشَّبْخُ الْمُتَمَشِّيخُ فإيَّاكَ وإياهُ فَقَدْ يَضُرُّكَ ضَرَرًا كَثِيرًا.

فهذا الحَافِظُ ابنُ حَجَر -رحمه الله- قرأَ (صَحِيحَ البُخَارِيِّ) في عَشَرَةِ مجالسَ، كل مجلسٍ عَشرُ ساعات.[١]

و (صحيح مسلم) في أربعةِ تَجَالسَ في نَحْو يَوْمَيْن وشيء من بُكرةِ النهار إلى الظُّهْرِ، وانتهى ذلك في يوم عرفة، وكان يومَ الجمعة سنة ١٣٨هـ.[١]

وقرأ (سُنَنَ ابنِ ماجه) في أَرْبَعَةِ مجالس، و(مُعْجَمَ الطَّبَرَانِيِّ الصغير) في

والإتقانُ يَكُونُ فِي كُلِّ فَنِّ بِحَسَبِهِ، قَدْ نَجِدُ رَجُلًا مُتْقِنَّا فِي الفَرَاتضِ مثلًا، غيرَ مُتْقِنِ فِي أَحْكَامِ الصَّلَاةِ.

ونَجِدُ رَجُلًا مُتْقِنًا فِي العُلُومِ العَرَبِيَّةِ غيرَ عَارِفٍ بِالعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ.

فَخُذْ مِنْ كُلِّ عَالَمُ مَا يَكُونُ مُتْقِنَا فيه، ما لم يَتَضَمَّنُ ذلكَ ضَرَرًا مثل: أن نَجِدَ رَجُلًا مُتْقِنَا في عُلومِ العُرَبِيَّةِ، لكنَّهُ مُنْحَرِفٌ في عَقِيدَتِهِ وسُلُوكِهِ، فهذا لا ينبغي أن نَجْلِسَ إليهِ؛ لأنَّنَا إذَا جَلَسْنَا إليه اغْتَرَّ بِهِ الآخَرُونَ، وظَنُّوا أَنَّه على حَقِّ.

فاطلُبِ العِلْمَ مِنْ غَيْرِهِ، وإن كان هُو أجودَ النَّاسِ في فَنَّه، لكن ما دَامَ مُنْحَرِفًا فلا يَنْبَغِي أن نَجْلِسَ إليه.

[1] يكونُ مجموعُ المجالس مِئَةَ سَاعَةٍ، والآن بعضُ الطَّلَبَةِ قَدْ يَجُلِسُونَ فيه مِئةَ يوم أو أَكْثَر، لكنها قِرَاءةٌ فَقَط، دون شرحٍ وتأملٍ.

[٢] هنا سؤال: أَيُّمُا أَكْثَر صحيح البُّخَاري أو صحيح مسلم، فَقَدْ ذَكَرَ في صَحِيحِ البُّخَارِيِّ عَشَرَةَ مَجَالِسَ، وصَحِيحِ مُسْلِم أربعةَ مَجَالس، وهذا مَجِلُ إشكال، فصَحِيحِ البُخاري مُسْلِم أدبعة مجالس، وهذا مَجلُ إشكال، فصَحِيح مسلم فصَحِيح مسلم في أَرْبَعَةِ مَجَالِس إلا إن كَانَ المُجلسُ عِشْرِين ساعة، وهذا بعيد.

مجلسٍ واحدٍ، بين صَلَاتَي الظهر والعصر.

وشيخُه الفيروزَ آبادي قرأ في دِمَشْق (صحيح مسلم) على شيخه ابن جَهْبَل قراءةَ ضبطٍ في ثلاثةِ أيامٍ.

وللخطيب البغدادي والمؤتمَنِ السَّاجي، وابن الأبَّار وغيرِهم في ذلك عجائبُ وغرائبُ يطولُ ذِكْرُها، وانظرها في: (السير) للذَّهَبي (١٨/ ٢٧٧ و ٢٧٧)، و(طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ) للشَّبْكي (٤/ ٣٠٠)، و(طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ) للشَّبْكي (٤/ ٣٠)، و(الجواهر والدُّرَر) للسَّخَاوي (١/ ٣٠١ – ١٠٥)، و(فَتْحِ المغيث) (٢/ ٢٤)، و(شَدَرَات الذهب) (١/ ١٠٢، ٢٠٦)، و(خُلَاصِة الأثر) (١/ ٢٧ – ٧٧)، و(فهرس الفهارس) للكناني، و(تاج العروس) (١/ ٥٥ – ٤٦).

فلا تَنْسَ حَظَّكَ من هذا.

#### ٣٨- جرد المطولات:

الجَرْدُ للمطوَّلاتِ من أَهَمِّ المهاتِ؛ لِتَعَدُّدِ المعارفِ، وتَوْسِيعِ المداركِ، والجَبْرَةِ من مَظَانِّ الأبحاث والمسائل، والخِبْرَةِ من مَظَانِّ الأبحاث والمسائل، ومعرفةِ طَرَائِقِ المُصَنِّفِين في تأليفهم واصطلاحِهم فيها.

وقد كان السَّالِفُونَ يكتبون عند وقوفهم: «بَلَغَ»، حتى لا يفوتَه شيءٌ عِنْدَ الْمُعَاوَدَةِ، لا سيها مع طول الزمن. [1]

<sup>[</sup>١] ما ذكره المصنف مِنْ جَرْدِ الْمُطَوَّلَاتِ فِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ يَكُونُ فيه مَصْلَحَةٌ للطَّالِب، وقد يَكُونُ فيه مَصَرَّةٌ.

فإذا كان الطالبُ مُبْتَدِتًا: فإن جَرْدَ المُطَوَّلَاتِ له هَلَكَةٌ، كرَجُلِ لا يُحسِنُ

السِّبَا حَةِ يَرْمِي نَفْسَهُ فِي البَحْرِ.

وإن كانَ عِنْدَ الإنسانِ عِلْمٌ، ولكنَّه أَرَادَ أن يَسْرُدَ الْمُطَوَّلَاتِ لِيَكْسِبَ فَوْقَ عِلْمِهِ الذِي عِنْدَهُ، فهذا يكون جَرْدُ الْمُطَوَّلَاتِ في حِقَّه أَحْسَنَ.

فهَذِهِ العِبَارَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا المؤلفُ تَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ.

فلو أَنْ رَجُلًا بَدَأَ بِالعِلْمِ وَقُلْنَا لَهُ: اذْهَبْ رَاجِعِ الْمُغْنِي، وراجِعْ شَرْحَ اللَّهَذَّبِ، وراجِع الحَاوِي الْكَبِير، وأَعْدَدْتَ له من الكُتُبِ الْمُوسَّعَةِ، فأَنْتَ أَهْلَكَتَهُ ورَمَيْتَهُ فِي بَحْدٍ لَجُنِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مَنْ فَوْقِهِ مَوْج.

أما كِتَابَةُ «بَلَغَ» فهي علامة التوقف في الكتاب.

لْتَسْتَفِيدَ فَائِدَتَيْنِ.

الفَائِدَةُ الأُولَى: أَنْ لا تَنْسَى ما قرأت؛ لأنَّ الإنسانَ رُبَّمَا يَنْسَى، فلا يَدْرِي هَلْ بَلَغَ هذا الصَّفْحَةِ أو لا، ورُبَّمَا يَفُوتُهُ بعضُ الصَّفَحَاتِ إذا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ في المُطَالَعَةِ.

والفَائِلَةُ الثَّائِيَةُ: أَنْ يَعْلَمَ الآتِ بَعْدَكَ الذِي يَقْرَأُ هذا الكتاب أنك قَدْ أَحْصَيْتَهُ وأَكْمَلْتَهُ فَيَئِقُ بِه أَكْثَرُ.

#### 29- حسن السؤال:

التَزِمْ أَدَبَ الـمُبَاحَثَةِ من حُسْنِ السؤال، فالاستهاع، فصِحَّةَ الفَهْمِ للجَوَابِ، وإيَّاكَ إذا حَصَل الجَوَابُ أن تقول: لكنَّ الشيخ فلاتًا قال لي كذا، أو قال كذا؛ فإن هذا وَهْنٌ في الأَدَبِ، وضَرْبٌ لأهل العلم بعضهم ببعضٍ، فاحْذَرْ هَذَا.

وإن كنت لا بُدَّ فاعِلَا؛ فكن واضحًا في السؤال، وقل: ما رأيك في الفتوى بكذا، ولا تُسَمِّ أحدًا.[1]

[1] هَذَا مِنْ أَهَمَّ ما يكونُ من آدَابِ طَالِبِ العِلْمِ.

أُولًا: أَن يَكُونَ عِنْدَهُ حُسْنُ سؤالٍ وإِلْقَءٍ مثل أَن يَقُولَ: أَحْسَنَ الله إليكَ ما تَقُولُ فِي كَذَا؟

وإن لم يَقُلْ بِهَذِهِ العِبَارَةِ، فليَكُنْ قَوْلُهُ رَقِيقًا بأَدَبٍ.

والثاني: حُسْنُ الاسْتِهَاعِ، أمَّا أَنْ تَقُولَ: يا شيخُ أحسنَ الله إليكَ ما تَقُولُ في كذا وكذا؟ وأنْتَ تَلْتَهِتُ لزَمِيلِكَ وتُحَدَّثُهُ فَهَذَا لا يصلح.

الثالث: صِحَّةُ الفَهْمِ للجَوَابِ، فَبَعْضُ الطَّلَبَةِ إذا سَأَلَ وأُجِيبَ تَجِدُهُ يَسْتَحِي أَنْ يَقُولَ: لم أَفهم.

ويقول: إِمَّا أَنْ أَلْتَقِيَ بِالشَّيْخِ مَرَّةً ثانية، أو لَيْسَ من اللَّازِمِ أن أَفْهَمَهَا، ولست مِمَّنْ لم يَفُتُهُ منَ العِلْمِ إلا هَذِهِ المَسْأَلَة.

والذِي يَنْبَغِي لطَالِبِ العِلْمِ أنه يقول: لم أفهم، لكنْ بأَدَبِ، هذه ثلاثة أشياء من آداب طالب العلم: أولًا: حُسْنُ السُّؤالِ، أي: حُسْنُ إِلْقَائِه صِيغَةً وكَيْفِيَّةً.

والثاني: حُسْنُ الاستهاعِ، بحَيْثُ يَفْهَمُ اللَّجِيبُ أَنَّكَ تَسْتَمِعُ إليه.

والثالث: صِحَّةُ الفَهْمِ.

ثم يَتْبَعُ هَذَا المَوْضُوعَ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ، وهي: أنَّ بعضَ النَّاسِ بَعْدَ ما يَفْهَمُ الجوابَ يقول: لكن قال الشيخُ الفُلَانِي كَذَا وكَذَا. في وَسَطِ لَحَلَقَةِ، وهذا من سُوءِ الأَدَبِ؛ لأن مَعْنَى هَذَا أَنَّكَ لم تَقْتَنِعْ بِجَوَابِهِ، وإِثَارَةُ البَلْبَلَةِ بينَ العُلَمَاءِ.

لَكُنَ إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ فَيَقُول: فإنْ قَالَ قَائِلٌ، ثُمَّ بُورِدُ مَا أَجَابِ بِهِ الشَّيخِ الثَّانِي، لأنَّ أَحَدًا لا يَفْهَمُ أَنَّهُ إِذَا قال: قال قائل أنه أَرَادَ بِذَلِكَ جَوَابَ شَيخِ آخَرَ.

ولهذا يقول: «وإن كنت لا بُدَّ فاعِلَا؛ فكن واضحًا في السؤال، وقل: ما رأيك في الفتوى بكذا». وهذا أيضًا ليسَ بِحَسَنٍ، أَحْسَنُ مِنْهُ أَن تقولَ: فإن قال قائل. لأَنَّكَ إذا قلت: ما رأيك في الفَتْوَى في كذا. وهِي خِلَافُ ما أَفْتَاكَ بِه، فيعني أَنَّكَ تُرِيدُ أَن تُعَارِضَ فَتُواهُ بِفتوى آخر.

## فعندنا الآن ثلاثة مراتب:

المرتبة الأولى: أَسْوَأُهَا أَن يقولَ بعد أَنْ يُجِيبَهُ العالمُ: لكنْ قالَ الشَّيْخُ الفُلَانِيُّ كذا وكذا. ولا سيها إن كان الشيخُ الفلاني أكثرَ قَبُولًا عِنْدَ الناس قَوْلًا من هذا الذي أَجَابَ؛ لأن هذا تَخطِيمٌ للمُجِيبِ تَمَامًا.

المرتبة الثانية: أن يقولَ: مَا رَأَيْكَ في الفَتْوَى بِكَذَا وكذَا، لأن هذَا يُشْعِرُ أَنَّ هذا السَائِلَ قَدْ اسْتَفْتَى وأُفتِيَ بخِلَافِ ما أَفْتَاهُ بِهِ هذا العَالمُ. قال ابن القيم  $-رحمه الله<math>-^{(1)}$ : «وقيل: إذا جَلَسْتَ إلى عالمٍ؛ فَسَلْ تَفَقُّهًا لا تَعَنَّتًا». اهـ $-^{[1]}$ 

المرتبة الثالثة: وهي أَحْسَنُهَا أَن يقول: فإنْ قالَ قائلٌ: كذا وكذا. لأن هذا لا يَفْهَمُ منه أحدٌ أنه جوابٌ لشيخ آخر، بل هُوَ إير دُ إِشْكَالٍ على الطالب، وهذا خير ما يكون.

ولو قال السائل: فإن قال قائل كذا وكذا. يَنْبَغِي أَن لا يَكُونَ عِنْدَنَا علمُ بِأَنَّ هَذِهِ الْفَتُوى مَشْهُورَةٌ، لأنه إذا كان عِنْدَنَا عِلْمٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْفَتُوى مَشْهُورَةٌ، صَارَ كالتَّصْرِيحِ بأنَّ فُلَانًا قَالْهَا، فلوْ سَأَلَهُ عن وُجُوبِ الوُضُوءِ من لحم الإبل، قال: يجب الوضوء من لحم الإبل.

فإن قال قائل: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: "كَانَ آخِرُ الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ تَرْكَ الوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ""، وكان مَشْهُورًا عِندَ النَّاسِ أن هناك قولا: أنَّ لحم الإبل لا يَنْقُضُ الوُضُوءَ "، فهذَا الاعتِرَاضُ على جوابِ هذا الذِي أَجَابَ.

فهذا ينبغي مَلَاحَظَتُهُ إِن كُنْتَ تَعْرِفُ أَن هذا القولَ مَشْهُـورٌ، لا تُورِدُهُ، ولا بصيغة الاستشكال.

[ ١ ] التَّفَقُّهُ يعْنِي: طَلَبَ الفِقْهِ.

والتَّعَنَّتُ يعْنِي: طَلَبَ المَشَقَّةِ على المَسْتُولِ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: مفتاح دار السعادة (ص:١٨٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مشت النار، رقم (١٩٢).

 <sup>(</sup>٣) وانظر بحث هذه المسألة في مجموع الفتاوى (١١/ ٢٠٤) للشارح، وشرح فضيلته -غفر الله له على زاد المستقنع (١/ ٢٧٠).

وقال أيضًا: «وللعلم ستُّ مراتبَ:

أولها: حُسْنُ السؤالِ.

الثانية: حسنُ الإِنْصِاتِ والاسْتِهَاع.

الثالثة: حُسنُ الفَهم.

الرابعة: الحِفْظُ.

الخامسة: التَّعْلِيمُ.

السادسة: وهي ثَمَرَتُهُ؛ العَمَلُ به ومُرَاعَاةُ حُدُودِه». اهـ.

ثم أَخَذَ فِي بَيَانِهَا بِيَحْثٍ مُهِمٍّ. [1]

فَبَعْضُ النَّاسِ قَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ عِلْمٌ، أَو لَيْسَ عِنْدَهُ عَلَم لَكِنْ لا يُرِيدُ التَّفَقَّهَ فَيَشَأَلُ العالمَ من أَجلِ الإِعْنَاتِ والمَشَفَّةِ وإظْهِارِ عَجْزِهِ، وما أَشْبَهَ ذلك من المَقَاصِدِ السَّيِّئَةِ.

[1] ترتيب مراتب العلم على هَذَا الوَجْهِ مُنَاسِبٌ، فَحُسْنُ السُّوَالِ إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ اللهُ السُّوَالِ إِذَا الْحَاجَةُ اللهُ السُّوَالِ السُّوَالِ السُّوَالِ السُّوَالِ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةُ فلا يَسْأَلُ اللهُ لا يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يَسْأَلُ إِلَّا إِذَا احْتَاجَ، أو ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ يَعْتَاجُ إِلَى السُّوَالِ، فَقَدْ يَكُونُ مَثَلًا فِي دَرْسٍ وهُو فَاهِمُ الدَّرْسِ، ولكن فيه مَسَائِل صَعْبَة تَعْتَاجُ إلى النَّوَلِي وَقَدْ يَكُونُ مَثَلًا فِي دَرْسٍ وهُو فَاهِمُ الدَّرْسِ، ولكن فيه مَسَائِل صَعْبَة تَعْتَاجُ إلى النَّبِي بَيَانِهَا لِبَقِيَّةِ الطَّلَبَةِ، فيسأَلُ لَحَاجَةِ غَيْرِهِ، والسَّائِلُ لَحَاجَةِ غَيْرِهِ كَالمُعلِّمِ، لأن النَّبِي بَيَانِهَا لِبَقِيَّةِ الطَّلَبَةِ، فيسأَلُ لَحَاجَةِ غَيْرِهِ، والسَّائِلُ لَحَاجَةِ غَيْرِهِ كَالمُعلِمِ، لأن النَّبِي يَكُمْ اللهُ عَن الإسلامِ و لإيهانِ والإحسانِ والسَّاعَةِ وأَشْرَاطِهَا قال: "هَذَا جِيْرِيلُ وسَأَلَهُ عن الإسلامِ و لإيهانِ والإحسانِ والسَّاعَةِ وأَشْرَاطِهَا قال: "هَذَا جِيْرِيلُ وسَأَلَهُ عن الإسلامِ و لإيهانِ والإحسانِ والسَّاعَةِ وأَشْرَاطِهَا قال: "هَذَا جِيْرِيلُ حَلَيْهِ السَّلَامُ – جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ". (").

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان أركان الإيهان والإسلام، رقم (٨).

فَإِذَا كَانَ البَاعِثُ عَلَى السُّؤَالِ حَاجَةَ السَّائِلِ فَسُؤَالُهُ وَجِيهٌ، أَو حَاجَةَ غَيْرِهِ وسَأَلَ لِيَعْلَمَ غَيرُهُ فهذا أَيضًا طَيِّبٌ.

أما إذَا سَأَلَ لِيقُولَ النَّاسُ: م شاءَ الله فُلَانٌ عِنْدَهُ حِرْصٌ على العِلْمِ، كَثِيرُ السُّؤالِ فَهَذَا غَلَطٌ، وابنُ عَبَّاسٍ -رضي الله عنها- يقولُ لما شُئِلَ: بَهَا أَدْرَكْتَ العِلْمَ؟ السُّؤالِ فَهَذَا غَلَطٌ، وابنُ عَبَّاسٍ عَقُولٍ، ويَدَنِ غَيْر مَلُولٍ اللهُ وعَلَى العَكْسِ من ذَلِكَ فال: «بِلِسَانِ سَؤُولٍ، وقَلْبٍ عَقُولٍ، ويَدَنِ غَيْر مَلُولٍ اللهُ وعَلَى العَكْسِ من ذَلِكَ من يَقُولُ: لا أَسْأَلُ حَيَاءً، فَالنَّانِي مُفَرِّطٌ والأول مُفرِطٌ، وخَيْرُ الأُمُورِ الوسَطِ.

فترتيب المسائل:

الأولى: حُسْنُ السُّوَالِ، ويَشْمَلُ الصَّيغَةَ والأَدَاءَ، وهو: كَيْفَيةُ صِيَاغَةِ السُّوَالِ، وكيفَ يُؤدِّيهِ، هَلْ باحْتِرَامٍ وتَعْظِيمٍ، أو بِغْطَرَسَةٍ وشُعُورٍ بأنَّه في مَنْزِلَةِ المَسْتُولِ.

الثانية: حُسْنُ الإنْصَاتِ والاسْتِهَاع.

الثالثة: حُسْنُ الفَهم.

الرابعة: الحِفْظُ، والحِفْظُ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَين:

القسم الأول: قِسْمٌ غَرِيزِيٌّ يَهَبُهُ الله -تعالى- لمن يَشَاء، فَتَجِدُ الإِنْسَانَ تَمَرُّ عَلَيْهِ المسألةُ والبَحْثِ فَيَحَفْظُهُ ولا يُنْسَاهُ.

والقسم الثاني: كَسْبِيُّ بِمَعْنَى: أَنْ يُمَرِّنَ الإنسانُ نَفْسَهُ على الحِفْظِ، ويَتَذَكَّرُ ما حَفِظَ، فإذَا عَوَّدَ نَفْسَهُ وتَذَكَّرَ ما حَفِظَ سَهُلَ عَلَيْهِ حِفْظُهُ.

<sup>(</sup>١) فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ لِأَخْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ ( ١٨٤٤ ) فيه انقطاع، وورد مثله عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، ودغفل، والشعبي.

#### ٤٠ - المناظرة بلا مُمَارَاة:

إِيَّاكَ وَالْمَهَارَاة؛ فإنَّمَا نِقْمَةٌ، أما المُنَاظَرَةُ في الحق؛ فإنها نِعْمَةٌ، إذ المناظرةُ الحَقَّةُ فيها إظهارُ الحقَّ على الباطل، والراجحِ على الْمَرْجُوحِ، فَهِي مبنيَّةٌ على الْمُناصَحِةِ، والحِلْم، ونشر العلم، أما المُهَارَاةُ في المُحَاوَرَات والمناظرات؛ فإنها لَحَجُجٌ ورياءٌ، ولَغَطٌ وكِيْرِيَاء، ومغالبَةٌ ومِرَاءٌ، واخْزِيالٌ وشَحْنَاءٌ، ومجاراةٌ للسُّفَهَاءِ، فاحذرها واحذر فاعلها؛ تَسْلَم من المَآثِم وهتكِ المحارمِ، وأَعْرِضْ تَسْلَم وتكْبِتُ المَأْنَم والمَغْرمَ. [1]

الخامسة: التَّعْلِيم، والذي أرى أن تكون هي السَّادِسَةُ، وأنَّ العَمَلَ بالعِلْمِ قَبْلَ التَّعْلِيم، فيَعْمَلُ بالعِلْمِ ليُصْلِحَ نَفْسَهُ قَبْلَ أن يَحاولَ إِصْلَاحَ غَيْرِهِ، ثم بعد ذلك يُعَلِّمُ النَّاسَ، قال النبي ﷺ: «ابْدَأ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ اللَّهِ فَالعَمَلُ به قَبْلَ يُعَلِّيهِ النَّهَ مَن العَمَلُ به قَبْلَ تَعْلِيمِهِ، بل قد نَقُولُ: إنَّ تَعْلِيمَهُ مِنَ العَمَلِ به الأنَّ من جُمْلَةِ الْعَمَلِ بالعِلْمِ أن تَفْعَلَ مَا أَوْجَبَ الله عَلَيْكَ فيه مِنْ بِثْهِ ونَشْرِهِ.

[1] لا شَكَ أن المُناظَرة شَحْدٌ للأَفْهَام، وتُعْطِي الإنسانَ فُدْرة على المُجَادَلَة والمُجَادَلَة بالحَق مأمورٌ بها كها قال الله -تعالى-: ﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِرَيِكَ بِالْمِحَكَمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ وَالْمَانَةُ وَحَدِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ النحل:١٢٥، فإذَا تَمَرَّنَ الإنسانُ على المُناظَرة والمُجَادَلَة، حَصَلَ على خَرْرِ كَثِيرٍ، وكَمْ من إنسانٍ جَادَلَ بالبَاطِلِ، فعَلَبَ صاحبَ الحَقّ، ولا نَقُولُ عَلَبَ الحَقّ، بل علب صَاحِبَ الحَقّ، لِعَدَم قُدْرَتِه على المُجَادَلَةِ.

## لكن المُجَادَلَةَ نوعان:

<sup>(</sup>١) أحرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنّى، رقم (١٣٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفى، رقم (١٠٣٤).

النوع الأول: مُحَادَلَةُ مُمَارَاةِ، يُمَارِي بِذَلِكَ السُّفَهَاءَ ويُجَارِي العُلْمَاءَ ويُوِيدُ أَنْ يَنْتَصِرَ لقَوْلِهِ، فَهَذِهِ مَذْمُومَةٌ.

والنوع الثّاني: مُجَادَلَةٌ لإِثْبَاتِ الحَقِّ وإن كانَ عَلَيْهِ، فَهَذِهِ مَحْمُودَةٌ مَأْمُورٌ بِهَا، وعَلَامَةٌ ذلك -أي: المُجَادَلَة الحقَّة- أنه إذا بانَ الحَقَّ للمُجَادِلِ افْتَنَعَ وأَعْلَنَ الرُّجُوعَ. الرُّجُوعَ.

أمَّا الْحَادَلَةُ التي يُرِيدُ بِهَ الانْتِصَارَ لنَفْسِهِ فَتَجِدُهُ لو بَانَ أَن الحق مع خَصْمِهِ، يُورِدُ إِيرَادَاتٍ يَقُولَ: لو قَالَ قائلٌ، ثم تَكُونُ سِلْسِلَةً لا مُنْتَهى لها، ومِثْلُ هذا عَلَيْهِ الحَطَرُ أَلّا يَقْبَلَ قَلْبُهُ الحَقَّ، لا بالنَّسْبَةِ للمُجَدَلَةِ مع الآخرِ، ولكن في خَلْوَتِه، ربيا يُورِدُ الشَّيْطَانُ عَلَيْه هذه الإيْرِادَاتِ فَيَبْقَى في شَكَّ وحَيْرَةِ كها قال الله -تبارك يُورِدُ الشَّيْطَانُ عَلَيْه هذه الإيْرِادَاتِ فَيَبْقَى في شَكَّ وحَيْرَةِ كها قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَنُفَلِّهُ الْخَيْدَةُ مُ وَالْمَكَرَهُم كَمَا لَا يُؤْمِينُوا بِهِ قَلْ مَنَّةٍ وَنَذَرُهُم في طُغْيَنِهِ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ بَا طَالَبَ العلمِ بَقَبُولِ الحَقِّ سَواءٌ مع مُحَادَلَةِ غَيْرِكَ، أو نُعْرِيم ﴾ [المائدة: ٤٩]، فَعَلَيْكَ يا طالبَ العلمِ بَقَبُولِ الحَقِّ سَواءٌ مع مُحَادَلَةِ غَيْرِكَ، أو مُعَ نَفْسِكَ، فمَتَى تَبَيَّنَ فَقُلْ: سَمِعْنَ وأَطَعْنَا، وآمَنَا وصَدَّقْنَا.

و لهذا تَجِدُ الصَّحَابَةَ -رضوان الله عليهم- يَقْبَلُونَ ما حَكَمَ بِهِ الرَّسُولُ -عليه الصلاة والسلام- أو مَا أَخْبَرَ بِهِ دُونَ أَنْ يُورِدُوا عَلَيْهِ الاعتِرَاضَاتِ.

ولهٰذا لمَا جَادَلَ رَجُلٌ عبدَ الله بنَ عُمر -رضي الله عنهما- وقال له: أَرَأَيْتَ. قال: «اجْعَلْ أَرَأَيْتَ في اليَمَنِ» (') لأنَّهُ من أَهْلِ اليمنِ.

<sup>(</sup>١)أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب تقبيل الحجر، رقم (١٦١١).

ولما سألَ أَهْلُ العِرَاقِ عبدَ الله بن عُمر -رضي الله عنهما- عن دَم بَعُوضَةٍ وهل يَجُوزُ أَن تُقْتُلُونَ البَعُوضَةُ؟ قال: «سبحانَ الله أَهْلُ العِراقِ يَقْتُلُونَ ابنَ بِنْتِ رَسُولِ الله ﷺ ويَأْتُونَ يَسْأَلُونَ عن دَمِ البَعُوضَةِ»(١). فهذا مجادلة ولا شك.

فَالْمُجَادَلَةُ إِذَا كَانَ الْمُفْصُودُ بِهَا إِثْبَاتَ الْحُقِّ وَإِيطَالَ البَاطِلِ فَهِي خَيْرٌ، وتَعَلَّمْهَا خَيْرٌ لا سِيَّمَا فِي وَقْتِنَا هذا فإنَّهُ كَثْرَ فيه الجِدَالُ والمِرَاءُ، حتى إِنَّ الشِّيءَ يكونُ ثَابِتًا فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ ثُمَّ يُورِدُ عَلَيْكَ إِشْكَالَاتٍ.

وهنا مسألة: بَعْضُ النَّاس يَتَحَرَّجُ من الْمُجَادَلَةِ -وإن كانت مُحِقًّا- اسْتِدْلَالاً بِحَدِيثِ: ﴿ أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا ﴾ (٣). فَيَنْرُكُ الْمَجادلة.

فالجواب: مَنْ تَرَكَ المِرَاءَ في دِينِ الله فليسَ بِمُحَقَّ إطلاقًا؛ لأنه هَزِيمَةٌ للحَقِّ، لكنْ قد يَكُونُ مُحِقًّا إذا كَانَ تَخَاصُمُهُ هو وصَاحِبُهُ بشيءٍ ليسَ لَهُ عَلَاقَةٌ بالدِّينِ أَصْلًا، قال: أنَا رأيتُ فُلَانًا في السُّوقِ، ويقول الآخر: بل رَأَيْتُهُ في المسجد. ويَخْصُلُ بينها مُجَادَلَةٌ وخِصَامُ فَهَذِهِ هِي المُجَادَلَةُ المذكورة في الحديث.

أما من تَوَكَ الْمُجَادَلَةَ فِي نُصْرَةِ الحَقِّ فليس بمُحَقِّ إطْلاقًا فلا يدخل في الحديث.

مسألة: بَعْضُ المبتدئينَ يَبدَأُ بِقِرَاءةِ (المُحَلَّى) لابن حزم -رحمه الله- بحُجَّةِ التَّمَرُّنِ على المُنَاظَرَةِ، فَهَلْ فِعْنُهُمْ صَحِيحٌ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله معانقته، رقم (٩٩٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب حسن الخلق، رقم (٤٨٠٠).

والجواب: مناظرة ابن حزم - رحمه الله - مُنَاظرة صَعْبة ، يُشَدّ على خَصْمِهِ ، وَخَصْلُ مِنْهُ أَحْيَانًا صَبُّ لُخَالِفِه فهو - رحمه الله - كان شَدِيدًا جِدًّا، وأخشى أنْ يَكُونَ طَالِبُ العِلْمِ الصَّغَيرُ إذَا تَعَوَّدَ على مِثْلِ ما كان عليه ابن حزم - رحمه الله اخْشَى عَلَيْهِ من الْمَارَاةِ، فلو سَلَكَ مَسْلَكًا سَهْلًا لكانَ أَحْسَنَ، وإذا حَصَلَ على قَدْرٍ كَبِيرٍ من العِلْمِ وعَرَفَ كَيْفَ يَسْتَفِيدُ من ابنِ حِزْمٍ فليُطَالِعْ كِتَابَهُ، لذلك قَدْرٍ كَبِيرٍ من العِلْمِ وعَرَفَ كَيْفَ يَسْتَفِيدُ من ابنِ حِزْمٍ فليُطَالِعْ كِتَابَهُ، لذلك لا أَنْصَحُ بمُطَالَعَ لِلقَالِبِ المُبْتَدِئِ، لكنَّ التَّمَرُّنَ على المُجَادَلَةِ لإِثْبَاتِ الحَقِّ أَمْرُ لا بُدَّ مِنْهُ، فكثيرٌ من الناسِ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَاسِعٌ لكنَّهُ عِنْدَ المُجَادَلَةِ لا يستطيعُ إِثْبَاتَ الحَقِّ أَمْرُ

مسألةً أُخْرَى: يحصُلُ بينَ بعضِ طَلَبَةِ العِلْمِ الْمُنَاقَشَةُ في المسائلِ العِلْمِيَّةِ للتَّمَرُّذِ على المُنَاقَشَةِ وإِثْبَاتِ الحَقِّ، فها الطريقةُ الصحيحة في ذلك؟

والجواب: نعم كان شَيْخُنَا عبدُ الرحمن بن سَعْدِي -رحمه الله- لَهُ اليَدُ الطُّولَى في هذه المسألة، أَلَفَ عِدَّةَ رَسَائِلٍ في المُناظَرَةِ بين المُسْتَعِينِ بالله والمُتَوكِّلِ على الطُّولَ في هذه المسألة، أَلَفَ عِدَّةَ رَسَائِلٍ في المُناظَرَةِ بين المُسْتَعِينِ بالله والمُتَوكِّلِ على الله، وكُلُّ واحدٍ يُدْلِي بها لَدَيْهِ، وكان يُمَرِّنُ الطَّلَبَةَ فيَجْعَلُهُمْ قِسْمَيْن قسمٌ يُنَاقِشُ عن قول الإمام أحمد -رحمه الله-، وقِسْمٌ عن قولِ شيخِ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-. فَهَذَا عِمَّا يَتَمَرَّنُ عليه الإنسانُ.

وذُكِرَ لِي عَنْ بَعْضِ النَّاسِ إذا كان عِنْدَهُ دَعْوَى فِي مِلْكٍ من الأَمْلَاكِ قال لصاحبه: تَعَالَ أَنْتَ خَصْمِي، كَانَّنَا بِينَ يَدَي القَاضِي، أَدْلِ بِحُجَّتِكَ فَيُدْلِي بِحُجَّتِهِ، ثم يدلي الآخر بِحُجَّتِهِ؛ ليُمَرِّنَهُ إذا حَضَرَ عِنْدَ القاضي.

# ٤١- مُذَاكَرُةُ العِلم:

عَتَّعْ مع البُصَرَاءِ بِالْمُذَاكَرَةِ والْمُطَارَحَةِ؛ فإنَّهَا في مَواطِنَ تَفُوقُ الْمُطَالَعَةَ، ونَشْحَذُ الذَّهْنَ، وتُقَوِّى الذَّاكِرَةَ؛ مُلْتَزِمًا الإنصافَ والمُلَاطَفَةَ، مُبْنَعِدًا عن الحَيْفِ والشَّغَب والْمُجَازَفَةِ.

وكُنْ على حَذَرٍ؛ فإنَّهَا تَكْشِفُ عَوارَ من لا يَصْدُقُّ.

فإن كانت مع قَاصِرٍ في الْعِلْمِ، بارِدِ النِّهْنِ؛ فَهِي داءٌ ومُنَافَرَةٌ، وأما مذاكرتك مع نفسك في تَقْلِيبِكَ لمسائلِ العلم؛ فهذا ما لا يَسُوغُ أَن تَنْفَكَ عنه.

وقد قيل: إحياءُ العلم مُذاكرتُهُ.[١]

[1] هذا أيضًا من الأمور التي يَنْبَغِي لِطَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَهْتَمَّ بها وهي المُذَاكَرَةُ. والمذَاكَرَةُ نوعان:

النوع الأول: مُذَاكَرةٌ مع النَّفْسِ، بأن تَجْلِسَ مَثَلًا جَلْسَةٌ وَحْدَكَ ثُمَّ تَعْرِضُ مسألةً من المَسَائِلِ أو مَسألةً قدْ مَرَّتْ عليك، ثم تَأْخُذُ في مُحَاوَلَةِ عَرْضِ الأَقْوَالِ وَتَرْجِيحِ ما قيل في هذه المَشْألةِ بعضها على بعض، وهذه سَهْلَةٌ على طَالِبِ العِلْمِ وثُسَاعِدُ على المُنَاظَرةِ.

النوع الثانية: المَذَاكَرَةُ مع الغَيْرِ، بأن يَخْتَارَ مِنْ إِخْوَانِهِ الطَّلَبَةِ من يَكُونُ عَوْنَا لَهُ على طَلَبِ العِيْمِ، مُفِيدًا لَهُ، فيَجْسِ مَعَهُ ويَتَذَاكُرُ فيَقْرَأُ مثلًا ما حَفِظاهُ، كُلُّ واحدٍ يَقْرَأُ على الآخِرِ قلِيلًا، أو يَتَذَاكرَانِ في مَسْأَلَةٍ من المَسْائِلِ بالمُرَاجَعَةِ أو بالمُفَاهَمَةِ إن قَدَرًا على ذلك، فإن هذَا ممَّا يُنمِّي العِلْمَ ويَزِيدُهُ، لكن إياك والشَّغَبَ بالمُفَاهَمَةِ إن قَدَرًا على ذلك، فإن هذَا ممَّا يُنمِّي العِلْمَ ويَزِيدُهُ، لكن إياك والشَّغَبَ والصَّلَفَ لأنَّ هَذَا لا يُفِيدُ، وأَنْتَ تَحُاجُه في مَقَامِ الإِقْنَاعِ، واعْلَمْ أَنَّهُ لَيُنْ يَقْتَنِعُ كُلَّمَا

اشْتَدَّ غَضَبُكَ عليه، بل رُبَّمَا إِذَا اشْتَدَّ غَضَبُكَ عليه اشْتَدَّ غَضَبُهُ عَلَيْكَ ثُمَّ ضَاعَ الحَقُّ بَيْنَكُمَا، نَعَمْ لَوْ عَلِمْتَ مِنْهُ الإعْنَاتَ مِثْل: أَنْ تَكُونَ أَعْلَمَ مِنْه، وتَفْهَمَ مِنَ العِلْمِ مَا لَا يَفْهَمُ، ولكن عَرَفْتَ أَنَّهُ يُرِيدُ العَنَتَ فحينئذ لَكَ أَن تَشْتَدَّ عَلَيْهِ، وأَن تَقُولَ: لَنْ أُفْهِمَكَ لقول الله -تعالى - للنَّبِي عَلِيْهُ: ﴿ فَإِن جَاهُوكَ فَأَمَكُم بَيْهُمْ أَوْ أَعْرِصَ عَنْهُمْ ﴾ [المندة ٤٢٠]، ولهذا قال المؤلف: "فإن كانت مع قاصِرٍ في الْعِلْمِ، بارِدِ الذَّهْنِ؛ فَهِي داءٌ ومُنَافَرَةٌ أَنْهُ.

إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ أَكْثَرُ عِلْمًا من الآخرِ، لكنَّ النَّانِي أَفَّهَمُ مِنْهُ فِي مَعْرِفَةِ النَّصُوصِ والثالثَ أعقلُ مِنْهُمْ في معرفة مَصَادِرِ الشَّرِيعَةِ ومَوَارِدِهَا؛ لآنَّهُ قَدْ يَفْهَمُ الإنسانُ فَهُمَّا كَامَلًا لكن ليس عِنْدَهُ العَقْلُ الذِي يَجْمَعُ بينَ أَدِلَّةِ الشَّرِيعَةِ، وبين مَقَاصِدِهَا وأَسْرَارِهَا.

فتَجِدُهُ يَأْخُذُ بِظَهِرِ اللَّفْظِ ولو كَانَ بَعِيدًا عن مَقَاصِدِ الشَّرْعِ وهَذَا خَلَلٌ عَظِيمٌ ومِثَالُهُ: قَوْلُ ابنُ حَرْمٍ في الشَّاةِ الثَّنِيَّةِ: لا تُجْزِئ. وفي الشاة الجَذَعَةِ: تُجْزِئ. وهَذَا بَعِيدٌ عن مَقَاصِدِ الشَّرِبعَةِ، فإذا كانت الجَذَعَةُ تُجْزِئ، فالثَّنِيَّةُ من باب أَوْلَى ولا شك.

أَو يَقُولُ بِعَضُ الظَّاهِرِيَّةِ: إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ البِكْرَ فِي أَنْ يُزَوِّجَهَا رَجُلًا فقالت: يَا أَبَتِ لَا أُرِيدُ إِلَّا هَذَا الرَّجُلَ وأَمْثَالَهُ، وأنا موافقة. فيقولُ الظَّاهِرِيَّةُ: هذا ليس بإِذْنٍ، فَلا يُزَوِّجُهَا.

والبنت الثَّانِيَةُ لِمَّا شَاوَرَهَا سَكَتَتْ ولم تَقُلْ شَيْئًا، فيَقُولُونَ: هَذِهْ تُزَوَّجُ، وتِلْكَ لا تُزَوَّجُ. مع أنَّها صَرَّحَتْ بِالرِّضَا.

# ٤٢- طالبُ العلم يَعِيشُ بِينَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وَعُلُومِهَا :

# فَهُمَا له كَالْجَنَاحَيْنِ للطائرِ، فاحْذَرْ أَن تَكُونَ مَهِيضَ الجَنَاحِ. [1]

والثانية: شُكُوتُهَا دَلِيلُ الرِّضَا، وليسَ هُوَ الرِّضَا.

فلا بُدَّ من عَقْلٍ، فقَدْ يَكُونُ بعضُ النَّاسِ أَكْثَرَ عِلمًا، لكنَّهُ لا يَفْهَمُ.

[١] من آدابَ طَالِبِ العدم العيش بين الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فَهُمَا كَاجُمُنَاحَيْنِ للطَّائِرِ، والطائِرُ لا يَطِيرُ إلا بِجَنَاحَيْنِ إذا انْكَسَرَ أَحَدُهُمَا لم يَطِرْ.

لذلك لا تَهْتُمَّ الشُّنَّةُ وتَغْفَلْ عن القُرْآنِ، أو تَهْتُمَّ القُرْآنَ وتَغْفَلْ عن السُّنَّةِ، فَكَثِيرٌ من طَلَبَةِ العِلْمِ يعْتَنِي بالسُّنَّةِ وشُرُوحِهَا ورِجَالِهَا، ومصْطَلَحَاتِهَا اعْتِنَاءً كَامِلًا، لكن لو سَأَلْتَهُ عن آيَةٍ من كِتَابِ الله لرَأَيْتَهُ جَاهِلًا بِها، وهذا غَلَطٌ كَبِيرٍ فلا بُدَّ أَن يَكُونَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ جَنَاحَيْنِ لَكَ يا طَالِبَ العِلْمِ.

وهناك شيء ثالثٌ مُهِمٌّ وهُوَ: كَلَامُ العُلَمَاءِ فلا تُهْمِلُ كَلَامَ العُلَمَاءِ ولا تَغْفَلُ عَنْهُ؛ لأن العُلَمَاءَ أَشَدُّ رُسُوخًا مِنْكَ في العِلم، وعِنْدَهُمْ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ وضَوَابِطِهَا وأَسْرَارِهَا ما ليسَ عندك.

ولهذا كانَ العُلَمَاءُ الأَجِلَّاءُ المُحَقِّفُونَ إذا تَرَجَّحَ عِنْدَهُم قَوْلٌ، يقولون: إذ كَنَ أَحَدٌ قَالَ بِهِ، وإلَّا فَلا نَقُولُ به، فمثلًا شيخُ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - على عِلْمِهِ وسِعَةِ اطِّلَاعِهِ إذا قال قولًا لا يَعْلَمُ به قَائِلًا قال: آنَا أَقُولُ بِهِ إِنْ كَانَ قَدْ قِيلَ به. فَلَا يَأْخُذُ بِرَأْبِهِ ويقول: آنَا فَهِمْتُ مِنَ القُوْآنِ كَذَا ولا عَيَّ مِنَ النَّاسِ. فَهَذَا غَلَطُّ، إذَا رَأَيْتَ أَكْثَرَ العُلَمَاءِ على قَوْلٍ فَلا تَعْدِلُ عَنْ قَوْلٍ أَكْثَرِ العُلمَاءِ، إلا بَعْدَ التَّمْجِيصِ والتَّحْقِيقِ لأَنَّهُ مِن المُسْتَبْعَدِ أَنْ يَكُونَ الأَقَلُ هُمُ أَهْلُ العِلْمِ، بمَعْنَى أَنْكَ إِذَا رَأَيْتَ مَسْأَلَةً مِنَ المَسَائِلِ اخْتَلَفَ فِيهَا العُلْمَاءُ، وأَكْثَرُهُمْ يَقُولُ بِكَذَا، والآخَرُونَ يَقُولُونَ بِكَذَا، وتَرَجَّحَ عِنْدَكَ القَوْلُ الأَقَلُ فَلا تَأْخُذْ بِهِ مُبَاشَرَةً، فَكُرْ ما هِي أَدِلَّةُ الآخَرِينَ؛ لأنَّ الأَكْثَرَ فِي الغَالِبِ يَكُونُ مَعَهُمْ الحَقُّ، فَفَكَّرْ أَوَّلًا، ثم إذا تَبَيَّنَ لَكَ أن الحَتَّ مع الأقل، فاتَّبع الحَقَّ.

لكن كَوْنُكَ تَأْخُذُ مُبَاشَرَةً بِهَا تَرَجَّحَ عِنْدَكَ، والجُمْهُورُ على خَلَافِهِ فَهَذا لا يَنْبَغِي أَبَدًا.

وكذلك أبضًا قَدْ تَأْتِي أَدِلَّةٌ شَوَاذٌ تَخَالِفُ الأَدِلَّةَ التِي هِي كَالجِبَالِ فِي الشَّرِيعَةِ والدَّلَالَةِ، فيَأْخُذُ الإنسانُ بهذا الدَّلِيلِ الشَّاذِّ ولَعَلَّهُ لا يَثْبُتُ عِنِ النَّبِيِّ ﷺ، أو ثَبَتَ وهو مَنْسُوخٌ، أو ثَبَتَ وهُوَ خَصُوصٌ، فنَقُولُ: ما دَامَ هَذَا يُخَالِفُ الأَدِلَّةِ التِي هِي كَالجِبَالِ للشَّرِيعَةِ، فَلَا تَتَعَجَّلْ فِي الأَخْذِبِهِ وَانْتَظِرْ وتَمَهَّلْ، فَهَذَانِ أَمْرَانِ أُنْبَهُ عَلَيْهِمَ لاَهَمُّيَتِهَما:

الأمر الأول: نُحَالَفَةُ الجُمْهُورِ.

الأمر الثاني: خَالَفَةُ القَوَاعِدِ في الشَّرَيِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ التِّي تُعْتَبَرُ كَالِجِبَالِ الرَّوَاسِي للأَرْضِ.

مسألة: هَلْ يُقَدُّمُ الكتِابُ على السُّنَّةِ في الاستدلال؟

الجواب: لا يُوجَدُ إِطْلَاقًا تَعَارُضٌ بَيْنَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ حتى نَقُولَ: يُقَدَّمُ. فَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ تَجِدَ سُنَّةً صَحِيحَةً صَرِيحَةً نُخَالِفَةً لآيَةٍ صَرِيحَةٍ.

مسألة: هَلِ المَرَادُ بِالأَمْرِ فِي قُولُه -تَعَالَى-: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ ثَنَيَّ ﴾ الأمرِ الشَّرْعي أم الأمر الكَوْنِ؟ أو كلاهما؟

## ٤٣- استِكْمَالُ أَدَواتِ كُلِّ فَنَّ:

لن تَكُونَ طالبَ علم مُتْقِنًا مُتَفَنَّنًا -حتى يَلِجَ الْجَمَلُ في سَمِّ الخياط- ما لم تَسْتَكْمِلْ أدوات ذلك الفَنِّ، فَفِي الفِقْهِ بين الفقه وأصوله، وفي الحديث بين عِلْمَي الروايةِ والدرايةِ... وهكذا، وإلا فلا تَتَعَنَّ.

قال الله -تعالى-: ﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِكْنَبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلاَوَتِهِ ۚ أُولَتِهِ كَوْمِنُونَ بِهِ ﴾ [البفرة: ١٢١]. فيستفاد منها أنَّ الطالبَ لا يَتْرُكُ عِلْمًا حتى يُتْقِنَه (١) [١]

الجواب: كِلَاهُمَا، حتَّى الأَمْرُ الشَّرْعِيُّ، إنها يَقُولُهُ النَّبِيُّ يَتَلِيُّهُ بَوْحِيٍّ من الله، أو إِفْرَارٍ من الله -سبحانه-، وليس له مِنَ الأَمْرِ شيءٌ، ولهذا لمَّا حَدَّثَ النَّبِيُ يَتَلِيُّ عن البَصَلِ والثُّومِ قال الصحابة: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ. قال: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمُ مَا البَصَلِ والثُّومِ قال الصحابة: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ. قال: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمُ مَا البَصَلِ والثُّومِ قال الصحابة: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ. قال: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمُ مَا أَخَلُ اللهُ لِي اللهُ لِي اللهُ فَي اللهُ مِن الأَمْرِ اللهُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ -عليه الصلاة والسلام- لَيْسَ لَهُ من الأَمْرِ النَّمْ وَاللهُ عَلَى النَّالَ النَّيْ عَلَى اللهُ عَلْهُ مَا يَفْعَلُهُ المَّر الله -عز وجل-.

[1] قول المصنف: «استِكْمَالُ أَدُواتِ كُلِّ فَنِّ». يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَكُونَ طَالِبَ عِدْم في فَنِّ مُعَيَّنٍ، وهو مَا يُعْرَفُ عِنْدَنَا بِالتَّخَصُّصِ.

فلا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُسْتَعْمِلًا أَدَواتِ ذَلِكَ الْفَنِّ، يَعْنِي: عِنْدَكَ إِلَمَامٌ بِهِ.

فَمَثَلًا فِي الفِقْهِ: إِذَا أَرَدْتَ أَن تَكُونَ عَالًا فِي الفِقْهِ، فلا بُدَّ أَنْ تَقْرَأَ الفِقْهَ وأُصُولَ الفِقْهِ؛ لتكُونَ مُتَبَحِّرًا مُتَخَصِّصًا فيه، وإلا فَيُمْكِنُ أَن تَعْرِفَ الفِقْهَ بِدُونِ عِلْمِ الفِقْهِ؛ لتكُونَ مُتَبَحِّرًا مُتَخَصِّصًا فيه، وإلا فَيُمْكِنُ أَن تَعْرِفَ الفِقْهِ وَتكونَ فَقِيهًا بُدُونِ عِلْم الفِقْهِ. الأُصُولِ، ولكن لا يُمْكِنُ أَنْ تَعْرِفَ أصولَ الفِقْهِ وتكون فَقِيهًا بُدُونِ عِلْم الفِقْهِ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: شرح الأحياء (١/ ٣٣٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب نهي من أكن ثومًا أو بصلًا، رقم (٥٦٥).

أي: أنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يَسْتَغْنِيَ الفَقِيهُ عنْ أُصُولِ الفِقْهِ، ولا يمكن أن يَسْتَغْنِيَ الأُصُولِيُّ عن الفقه إذا كانَ يُرِيدُ الفقه.

ولهذا اختلف علماء الأصول: هَلْ الأَوْلَى لِطَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَبْدَأَ بِأَصُولِ الفِقْهِ حَتَّى يَبْنِيَ الفِقْهُ عَلَيه، أو بالفِقْهِ لِدُعَاءِ الحَاجَةِ إنيه، يحتاجه الإنسان فِي عَمَلِهِ فِي عِبَادَاتِهِ ومُعَامَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُتُقِنَ أصولَ الفقه؟ والثاني هو الأَوْلَى، وهُوَ الْمُتَّبَعُ خَالِبًا.

والمؤلف استدل بقول الله -تعالى-: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِئَنَبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلاَوَتِهِ ۗ ﴾ [البفرة:١٢١]. ويُرَادُ بالتَّلاوَةِ هُنَا، التَّلاوَةُ اللَّفْظِيَّةُ والنُّلَاوَةُ المَعْنَوِيَّةُ.

التَّلَاوَةُ العَمَلِيَّةُ مَأْخُوذَةٌ من: تَلَاهُ إذا تَبِعَهُ، فالذِينَ أَتَاهُمُ الْكِتَابَ لا يُمْكِنُ أن يُوصَفُوا بأنهم أهلُ كِتَابٍ حَتَّى يَتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِه.

ووَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بالآية: إنَّهُ لا يُمْكِنُ أن تَتْلُوَ القُرْآنَ حَقَّ تِلَاوَتِهِ حَتَّى تَعْرِفَ الأدواتِ التِي يُمْكِنُكَ أن تَعْرِفَ القرآنَ بِهَا.

ثم قال المؤلف: «وفي الحَدِيثِ بينَ عِلْمَي الروايةِ والدرايةِ». يَعْنِي بذلك: الرِّوَايَةَ فِي أَسَانِيدِ الحَدِيثِ، والدِّرَايَةَ فِي فَهْمِ مَعْنَاهَ.





### الفصل السادس: التحني بالعمل



#### ٤٤ من عُلامًاتِ العلم النافع:

تَسَاءَلُ مَعَ نَفْسِكَ عن حَظِّكِ من عَلَامَاتِ الْعِلْمِ النَّافِعِ، وهي:

١ – العملُ به.

٢ - كَرَاهِيةُ التَّزْكِيَةِ، والمدح، والتَّكَبُّرِ على الخلقِ.

٣ تَكَاثُرُ تَوَاضُعِكَ كُلَّمَا ازددت عِلْمًا.

٤ -- الهربُ من حُبِّ الترؤُّسِ والشُّهْرَةِ والدُّنْيَا.

٥- هَجْرُ دَعَوَى العلم.

٦ - إساءةُ الظَنِّ بالنفسِ، وإحْسِانُهُ بالنَّاسِ، تَنَزُّهًا عن الوقوع بهم.[١]

[1] هذه السِّنَّةُ من عَلامَاتِ العِلْمِ النَّافِعِ.

أولًا: العَمَلُ بهِ؛ وهذا بعدَ الإيهانِ، أي: أَنْ تُؤْمِنَ بِهَا عَلِمْتَ ثُمَّ تَعْمَلَ به، إذ لا يُمْكِنُ عَمَلٌ إلا بإيهانِ، فإنْ لَمْ يَوَفَّقِ الإنسانُ لِذَلِكَ فلم يَعْمَل بِعْلِمِهِ فَعِلْمُهُ غيرُ نَافِع بل هو ضَارٌ؛ لأن النَّبِيَ ﷺ قال: «وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»(أ)، ولم يقل: لا لَكَ ولا عَلَيْكَ، فالعِلْمُ إِمَّا نَافِعٌ أو ضَارٌ.

ثَانيًا: يقول المصنف: «كَرَاهِيةُ النَّزْكِيَّةِ، والمدحِ، والتَّكَبُّرِ على الخلقِ»؛ وهذه

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٣٢٣).

يُنْتَلَى بِهَا بَعْضُ النَّاسِ فيُزَكِّي نَفْسَهُ، ويَرَى أَنَّ مَا قَالَهُ هُو الصَّوَابُ، وأَنَّ غَيْرَهُ إذا خَالَفَهُ فهو المُخْطِئُ، ومَا أشبه ذلك.

وكذلك حُبُّ المَدْحِ تَجِدُهُ يَسْأَلُ عَمَّا يُقَالُ عَنْهُ، فإذا وَجَدَ أُنَّهُمْ مَدَحُوه انْتَفَخَ وزَادَ انْتِفَاخُهُ حتى يَعْجَزَ جِلْدُهُ عن تَحَمُّلِ بَدَنِهِ.

وكذلك التَّكَبُّرُ على الحَلْقِ، فبعضُ النَّاسِ -والعياذ بالله- إذا آتاهُ الله علمًا تَكَبَّر، وكذلك الغَنِيُّ بالمَالِ رُبُّمَا بَتَكَبَّر، ولهذا جَعَلَ النَّبِيُّ وَ لَيْ الْعَائِلَ الْمُسْتَكْبِرَ من الذِينَ لا يُكلِّمُهُمُ الله يومَ القِيامَةِ، ولا يَنْظُرُ إليهم، ولا يُزَكِّيهِمْ ولهم عَذَابٌ الذِينَ لا يُكلِّمُهُمُ الله يومَ القِيامَةِ، ولا يَنْظُرُ إليهم، ولا يُزَكِّيهِمْ ولهم عَذَابٌ أَلِيمٌ (١)، لأنه لبس عِنْدَهُ مالٌ يُوجِبُ الكِبْرِيَاءَ، لكنَّ العَالِمُ لا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كالْغَنِيِّ أَلِيمٌ الْأَهُ الْذَادَ عِلْمًا ازْدَادَ تَوَاضُعًا؛ لأَنْ كُلُّمَا ازْدَادَ عِلْمًا ازْدَادَ تَوَاضُعًا؛ لأَنْ من العُلُومِ التِي يَقْرَؤَهَا أَخْلَاقَ النَّبِيِّ وَيَقِيَّةُ، وأَخْلَاقُهُ كُلُّهَا تَوَاضُعٌ للحَقِّ والحَلْقِ.

وإذاً تَعَارَضَ التَّوَاضُعُ للحَقِّ مع التَّوَاضُعِ للخَلْقِ يُقَدَّمُ التَّوَاضُعُ للحَقِّ، فمثلًا: لو كان هُنَاكَ إنسانٌ يَشُبُّ الحَقِّ ويَفْرَحُ بِمُعَادَاةِ من يَعْمَلُ بِهِ، فهُنَا لا تَتَوَاضَعْ لَهُ، بَلْ تَوَاضَعْ للحَقِّ وجَادِلْ هذا الرَّجُلَ حتَّى وإنْ أَهَانَكَ أو تَكَلَّمَ فِيكَ فلا تَهْنَمُ به؛ لأنه لا بُدَّ من نَصْرِ الحَقِّ.

وقوله: «تَكَاثُر تواضعك كُلَّهَا ازددت عِلْهَا»؛ هذا في الحَقِيقَةِ فَرْعٌ من النَّانِي، يَعْنِي: تَكْرَهُ النَّكَبُّرَ على الخَلْقِ، ويَنْبَغِي كُلَّهَا ازْدَدْتَ عِلهًا أَن تَزْدَادَ تَوَاضعًا.

وقوله: «الهربُ من حبِّ المترؤُّس والشُّهْرَةِ واللُّنْيَا»؛ هذه قَدْ تَكُونُ مُتَفَرَّعَةً على كَرَاهَةِ التَّزْكِيَةِ والـمَدْحِ، يعني: لا تُـحَاوِلْ أَنْ تَكُونَ رَئِيسًا لأجـل عِلْمِكَ،

<sup>(</sup>١) أخرحه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان تغليظ إسبال الإزار والمن بالعطية، رقم (١٠٧).

فلا تُحَاوِلُ أَن تَجْعَلَ عِلْمَكَ مِطِيَّةً إلى نَيْلِ الدنيا، فهذا معناه أَنَّكَ جَعَلْتَ الوَسِيلةَ غايةً، والغَايَةَ وَسِيلَةً.

فَإِن قَالَ قَائلَ: هَلُ الأَفْضَلُ عِنْدَ مُجَادَلَةِ شخصٍ لإِثْبَاتِ الْحَقِّ أَنْ تَشْعُرَ أَنَّكَ دُونَهُ أو أَنَّكَ فَوْقَهُ؟

فالجواب: يَنْبَغِي أَن تَعْتَبِرَ نَفْسَكَ فَوْقَهُ، لآنَكَ إِذَا شَعَرْتَ آنَكَ دُونَهُ لَمِ تستطع أَنْ تُجَادِلَهُ، لكنْ إِذَا شَعَرْتَ أَنَكَ فَوْقَهُ لأَنَّ الحَقَّ معك فإنَّكَ حِينَئِلِ تَسْتَطِيعُ أَن تُسَيْطِرَ عَلَيْهِ.

يقول المصنف: «هَجُرُ دَعُوَى العلم»؛ معناه: ألَّا يَدَّعِيَ العِلْمَ ولا يقول: أنَّا العَالِمِ، أو كقول الشاعر(١):

آنًا ابْنُ جَلا وَطَلَّاعُ النُّنَايَىا مَتَى أَضَعُ الْعِيَامَةَ تَعْرِفُونِ

فَكُلَّيَا كَانَ فِي مَجْلِسٍ تَصَدَّرَ اللَّجْلِسَ، وإذا أَرَادَ أَحَدٌ أَن يَتَكَلَّمَ قال: اسْكُتْ أَنَا أَعْلَمُ منك.

فَهَذَا لا يَنْبَغِي، واعْلَمْ أنَّ منِ ادَّعَى العِلْمَ فَهُو الجَاهِلُ، وربها يَفْشَلُ ويَخُزَى في مَكَانٍ يُحِبُّ أن يكونَ فِيهِ عَزِيزًا.

وقوله: ﴿ إِسَاءَةُ الظَّنِّ بِالنَّفْسِ، وإحْسِانُهُ بِالنَّاسِ ﴾؛ أن يُسِيءَ الظَّنَّ بِنَفْسِهِ ؛ لأنها رُبَّهَا تغُرُّهُ وتَأَمُّرُهُ بِالشَّوءِ، فلا يُخْسِنُ الظَّنَّ بِالنَّفْسِ، وكُلَّهَا أَمْلَتْ عَلَيْهِ أَخَذَ بِهِ.

 <sup>(</sup>۱) البيت لسحيم بن وثيل، في مؤتلف الآمدي (ص:۱۳۷)، والأصمعيات (ص:٦)، وشرح الحياسة للمرزوقي (٢٨/١).

أما قوله: «وإحسِانُهُ بالناس»؛ فهذا يَخْتَاجُ إلى تَفْصِيلِ:

الأَصْلُ إِحْسَانُ الظَّنِّ بالنَّاسِ، فَمَتَى وَجَدْتَ مَحْمَلًا لِكَلَامِ غَيْرِكَ على وَجْهِ حَسَنِ فاحْمِلْهُ عَلَيْه، ولا تُسِئ الظَّنَّ.

لكن إذا عُلِمَ عن شَخْصِ من النَّاسِ أَنَّهُ نَجِلُّ الإِسَاءةِ بالظَّنِّ، فَهُنَا لا حَرَجَ أن تُسِيءَ الظَّنَّ به لتَحْتَرِزَ مِنْهُ؛ لأَنَّكَ لو أَحْسَنْتَ الظَّنَّ به لأَطْلَعْتَهُ على ما في صَدْرِكَ، ولكن ليس الأمر كذلك.

ولعل قوله: «تَنَزُّهًا عَنْ الوُقُوعِ بِهِمْ»؛ أنه أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «إِحْسانُهُ بالنَّاسِ»؛ أنه أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «إِحْسانُهُ بالنَّاسِ»؛ أَلًا يَأْبُتُ عِنْدَهُ.

ويَنْبَغِي للْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ كَرِيًا سَخِيًّا فِي عِلْمِهِ يَبْذُلُهُ كُلَّمَا احْتَاجَ النَّاسُ إليه، ولا يَقُلْ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ ثَقِيلًا عَلَى النَّاسِ، فبَيِّنِ العِلْم مَا دَامَ النَّاسُ مُحْتَاجِينَ إليه، وإذَا عَلِمَ الله – تعالى – مِنْ نِيَّتِكَ أَنَّكَ تُرِيدُ فَشْرَ الْعِلْمِ وبَيَانَ مَا قَدْ يَكُونُ مُشْكِلًا على النَّاسِ، فإنَّ الله يُخَفِّفُ كَلَامَكَ على النَّاسِ ولا يَسْتَثْقِلُونَهُ.

مسألة: لو قال قائل: مَا المَسْلَكُ الصَّحِيحُ الذِي يَسْلُكُ الإنسانُ في مسألة هَجْرِ الرِّيَاسَةِ وحُبُّ الشَّهْرَةِ، والنَّبِيُّ يَظْلِيَّ يقول: ﴿إِنَّا وَالله لَا نُولِي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ هَجْرِ الرِّيَاسَةِ وحُبُّ الشَّهْرَةِ، والنَّبِيُّ يَظْلِيَّ يقول: ﴿إِنَّا وَالله لَا نُولِي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ ﴾ (أ)، ونَبِيُّ الله يوسف -عليه الصلاة والسلام- يقول: ﴿آجَعَلَنِي عَلَى خَزَابِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِ حَفِيطُ عَلِيمٌ ﴾ [بوسف.٥٥]؟

الجواب: الصَّحِيحُ أنُّه إذا كَانَ المَّرْكَزُ ليسَ فِيهِ مَنْ تَقُومُ به الكِفَايَةُ، فلا حَرَجَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمارة، رقم (٧١٤٩).

للإنْسَانِ أَن يَسْأَلَ هَذَا؛ ولهَذَا قَالَ عُثْمَانُ بنُ أَبِي الْعَاصِ: يَا رَسُولَ الله اجْعَلْنِي إمامَ قَوْمِي، قال: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ» (١). أمَّا إذَا كَانَ في المَكَانِ مَنْ يَكْفِي، فَهُنَا لا نَوَلِّي أَحَدًا أَحَدًا من أُمُورِ الدِّينِ إذَا سَأَلَ الوِلَايَةَ.

مسألة: لو قال قائل: مِنْ ثَمَرَاتِ العِلْمِ سَثْرُهُ بَيْنَ النَّاسِ، فلو قال أَحَدُ المَشَالِةِ؛ المَشَالِةِ؛ المَشَالِةِ؛ المَشَالِةِ؛

الجواب: إذا قال: لا تُسَجِّلُوا كَلَامِي؛ فهذا حَقُّه، لأنَّهُ رُبَّمَا يَزِلُ في كَلِمَةٍ وتَثْبُتُ في هَذَا الشَّرِيطِ فيَضِنُّ النَّاسُ بِها.

مسألة: هَلْ يَنْبَغِي للعَالِمِ، أو المُعَلِّمِ أَنْ يَقُول: لا تُسَجِّلُوا؟ وهل إذا قَالَ: لا تُسَجِّلُوا يَجِبُ أَنْ يُطَاعَ؟

أما الأُوَّلُ فَنَقُولُ: إنَّه لا يَنْبَغِي للعَالِمِ أن يَمْنَعَ مِنْ تَسْجِيلِ عِلْمِهِ؛ لأنَّ هذا مَعْنَاهُ انْحِسَار للعِلْمِ، والذِي يَنْبَغِي للإنْسَانِ أَنْ يَجْعَلَ عِلْمَهُ واسِعًا يَنْتَفِعُ النَّاسُ به. وأما الثاني: فإذا قَالَ: لا تُسَجِّلُوا عَنِّي فليسَ لنَا الحَقُّ أنْ نُسَجِّلَ عَنْهُ.

مسألة: لو قَالَ قَائِلٌ: اشْتَرَطَ أَحَدُ الْمُشْرِفِينَ عَلَى تَغْيِينِ الأَئِمَّةِ والْمُؤَذِّنِينَ واخْتِبَارِهِمْ شَرْطًا فيمَنْ يُوكُلُ إِلَيْهِ أَعْمَالُ المَسْجِدِ وهو: خَادِمُ المَسْجِدِ، فشَرَطَ أَنْ يَكُونَ حَافِظًا لِنقُرْآنِ كَامِلًا، فقيل له: هذا قَدْ يَكُونُ بَابَ إِهَائَةٍ لكِتَابِ الله، فقال: هذا من باب التَّوَاضُعِ فإذا كان عَالمًا يَتَوَاضَعُ ويكونُ خَادِمًا للمَسْجِدِ. فَهَلْ لِشَرْطِهِ وَجْهٌ؟

 <sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب أخذ الأجر على انتأذين، رقم (٥٣١)، والنسائي: كتاب
 الأدان، باب انخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أدانه أجرا، رقم (٦٧٢).

وقد كان عبدُ الله بنُ المبارك إذا ذُكِرَ أخلاقُ مَنْ سَلف يُنشِدُ:
لا تعْرِضَ نَ بِلِذِكْرِنا مع ذِكْرِهِم ليسَ الصَّحيحُ إِذَا مَشَى كالمُقْعَدِ(١)

#### ه٤- زكاة العلم:

الدّ (زكاة العلم): صَادِعًا بالحقّ، أمَّارًا بالمعروف، نهَّاءً عن المنكر، مُوازِنًا بينَ
 المصالح والمَضَارِّ، نَاشِرًا للعلم، وحُبِّ النفع، وبَذْلِ الجاه، والشفاعةِ الحسنة
 للمسلمين في نَوَائبِ الحقِّ والمعروفِ.

وعن أبى هريرة -رضي الله عنه- أن النّبِيّ ﷺ قال: ﴿إِذَا مَاتَ الْإِنسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ ۚ إِلّا مِن ثَلَاث: صَدَقَةٍ جَارِيةٍ، أو عِلْمٍ يُنْتَفَعُ به، أو ولدٍ صالحٍ يَدْعُو له». رواه مسلم (\*)وغيره.[۱]

والجواب: ليس لَشَرْطِهِ وَجْهُ، وخَادِمُ المَسجِدِ لا يَخْتَاجُ عَمُلُهُ لِحَفْظِ الفرآنِ، بل يَحْتَاجُ عَمَلُهُ إلى أَنْ يُعْرَفَ هَلْ هُوَ جَيِّدٌ في التَّنْظِيفِ وحَرِيصٌ أَم لا؟ ولا يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يُجِينَ نَفْسَهُ إلى هَذَا الحَدِّ إلا في ذَاتِ الله -عز وجل-.

## [١] زَكَاةُ الْعِلْمِ نَكُونُ بِأُمُورٍ:

الأمر الأولُ: نَشْرُ العِلمِ مِنْ زَكَاتِهِ، فَكَمَا يَتَصَدَّقُ الإِنسانُ بِشَيء مِن مَالِهِ، فَكَمَا يَتَصَدَّقُ الإِنسانُ بِشَيء مِن مَالِهِ، فالعَالِمُ يَتصَدَّقُ بشيءٍ من عِلْمِهِ، وصَدَقَةُ العِلْمِ أَبْقَى دَوَامًا وأَقَلُ كُلْفَةً ومُؤْوَنَةً، فَهِي أَبْقَى دَوَامًا، لأَنَّهُ رُبَّهَا تَكَلَّمَ العالمُ بكلمة يَنْتَفِعُ بِهَا أَجْيالُ من النَّاسِ، وما زِلْنَا فَهِي أَبْقَى دَوَامًا، لأَنَّهُ رُبَّهَا تَكَلَّمَ العالمُ بكلمة يَنْتَفِعُ بِهَا أَجْيالُ من النَّاسِ، وما زِلْنَا

 <sup>(</sup>١) البيت غير منسوب، في بيان فضل علم السلف على علم للخلف (ص:٨٦-٨٧)، وصفة الصفوة
 (٢٦٦/٤)، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٨/ ٢٦٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من النواب بعد وفاته (١٦٣١).

إلى الآن نَنْتَفِعُ بِأَحَادِيث أَنِي هُريرة -رضي الله عنه- ولم نَنَتْفِعْ بِدِرْهَمٍ واحدٍ من اللهَ الذِينَ كانُوا في عَهْدِهِ، وكَذَلِكَ العُلْمَاءُ نَنْتَفِعُ بِكُتُبِهِمْ وعُلُومِهِمْ وَمَعَهُمْ زَكَاةٌ وَأَيْ زَكَاةٍ . وَهَذَهِ الزَّكَاةُ لا تُنْقِصُ العِلْمَ بَلْ تَزِيدُهُ كَمَا قيل:

## يزيد بِكَنْرَة الْإِنْفَاق مِنْهُ وَيَنْقُصُ إِنْ بِهِ كَفًّا شَدَدْتَا(١)

والأمر الثاني: العَمَلُ بِهِ؛ لأنَّ العَمَلَ بِه دَعْوَةٌ إليه بِلا شَكَّ، وكَثِيرٌ من النَّاسِ يَتَأَسَّوْنَ بالعَالِمِ فِي أَخْلَاقِهِ وأَعْمَالِهِ أَكْثَرَ عِمَّا يَتَأَسَّوْنَ بَأَقْوَالِهِ، وهذا لا شَكَّ أَنَّه زَكَةٌ.

الأمر الثالث: أن يكونَ صَدَّاعًا بالحَقِّ، وهَذَا من جُمْلَةِ نَشْرِ العِلْمِ، لكنَّ النَّشْرَ قَدْ يَكُونُ في حَالِ الحَوْفِ قَدْ يَكُونُ في حَالِ الحَوْفِ على النَّفْسِ، وقد يكونُ في حَالِ الحَوْفِ على النَّفْسِ، وقد يكونُ في حَالِ الحَوْفِ على النَّفْسِ فيكون صدَّاعًا بالحق.

الأمر الرابع: الأمرُ بالمَعْرُوفِ والنَّهْي عن المُنْكَرِ من زَكَاةِ العِلْمِ، لأن الآمِرَ بالمَعْرُوفِ والنَّهْي عن المُنْكرِ، ثم قَائِمٌ بها يَجِبُ بالمَعْرُوفِ وعارفٌ للمَنْكرِ، ثم قَائِمٌ بها يَجِبُ عَلَيْهِ من هذه المعرفة وهو: الأمرُ بالمَعْرُوفِ والنَّهْي عن المُنْكَرِ.

ولا شَكَّ أَنَّ الأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ والنَّهْي عن المُنْكَرِ أُولُ من يُطَالَبُ بِه هُمْ أَهْلُ العِلْم، لأن الله -تعالى- حَمَّلَهُمُ العِلْم، والعِلْمُ لا بُدَّ لَهُ من زَكَاةٍ.

والمَعْرُوفُ هُو: كُلُّ مَا أَمَرَ الله به ورَسُولُهُ. والمُنْكَرُ هو: كُلُّ مَا نَهَى الله عَنْهُ ورَسُولُهُ.

<sup>(</sup>١) البيت لأبي الإسحاق الألبيري، ديوانه (ص:٢٦).

قَالَ بعضُ أَهْلِ العِلم: هذه الثَّلَاثُ لا تَجْنَمِعُ إلا للعَالِمِ الْبَاذِلِ لِعْلِمْهِ، فبَذْلُه صدقَةٌ، يُنتَفعُ بِهَا، والْمُتَلَقِّي لها ابنٌ للعالمِ في تَعَلَّمِهِ عليه.[1]

وقول المؤلف: المُوَازِنَا بِينَ المصالح والمَضَارِّه؛ أي: مَصَالِحُ الأَمْرِ ومَضَارُهُ؟ لأَنَّهُ قد تكُونُ الحِكْمَةُ أن لا تَأْمُرَ، وقَدْ تكُونُ الحِكْمَةُ أن لا تَنْهَى حَسْبَ ما تَقْتَضِيهِ المَصْلَحَةُ، فالإنسان يَنْظُرُ إلى المَصَالِح والمَضَارِّ.

ثُمَّ سَاقَ المصنفُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ﴿إِذَا مَاتَ الإِنسَانُ الْقَطَعَ عَمَلُهُ ﴾ إلا من ثلاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيةٍ ، أو عِلْم يُنْتَفَعُ به ، أو ولدٍ صالحٍ يَدْعُو له » . والشَّاهِدُ من هَذَا الحَدِيثِ قَوْلُهُ: ﴿أَوْ عِلْم يُنْتَفَعُ به ﴾ .

[١] الْمُرَادُ بالصَّدَقَةِ الجَارِيَةِ صَدَقَةُ المَالِ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ، وأما صَدَقَةُ العِلْمِ فَذَكَرَهَا بَعْدُ بِقَوْلِهِ: «أو عِلْمٍ بُنْتَفَعُ به».

وقوله: «أو ولد صالح، ؛ المُرَادُ بالوَلَدِ وَلَدُ النَّسَبِ، لَا وَلَدُ التَّعْلِيمِ.

فحَمْلُ الحَدِيثِ على: أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْعَالِمُ فَعِلْمَهُ يَكُونُ صَدَقَةً، ويَبْقَى عِلْمُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَنْتَفِعُ بِهِ، ويَكُونُ طُلَّابُهُ أَبْنَاءً لَهُ، فهذا تَقْصِيرٌ في تَفْسِيرِ الحَدِيثِ، والصوابُ أَنَّ الحَدِيثَ دَلَّ عِن ثَلَاثَةِ أَجْنَاسٍ مما يُنْتَفِعُ به الإنسانُ بَعْدَ مَوْتِهِ. فاحْرِصْ على هَذِهِ الجِلْيَةِ؛ فَهِي رأسُ ثَمَرةِ عِلْمِكَ.

ولشرفِ العلمِ؛ فإنه يزيدُ بِكَثْرَةِ الإِنْفَاقِ، ويَنْقُصُ مع الإِشْفِاقِ وآفَتُه الْكِتْمَانُ. [١]

ولا تَحْمِلُكَ دَعْوَى فسادِ الزَّمَانِ، وغَلَبَةُ الفُسَّاق، وضعفُ إفادةِ النَّصِبحَةِ عن وَاجِبِ الأَدَاءِ والبَلَاغِ، فإنْ فعلتَ؛ فهي فَعْلةٌ يسوقُ عليها الفُسَّاقُ الذَّهَبَ الأحرَ، لِيَتِمَّ لهم الحروجُ على الفَضِيلةِ، ورفعُ لواءِ الرَّذِيلةِ. [1]

وهي: الصَّدَقَةُ الجَارِيَةُ الْمُسْتَمِرَّةُ؛ لأنَّ الصَّدَقَةَ إمَّا جَارِية وإما مُؤَقَّتَة، فإذَا أَعْطَيْتَ فَقِيرًا يَشْتَرِي طَعَامًا فَهَلِهِ صَدَقَةٌ لكنَّهَا مُؤقَّتَةٌ، وإذا حَفَرْتَ بِئْرًا يَنْتَفِعُ بِه المسْلِمُونَ بالشُّرْبِ فهذه صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ.

[١] الأَّوْلَى أَنْ يُقَالَ: «ولِبَرَكَةِ العِلْمِ»، فإنَّ هَذَا أَنْسَبُ من كَوْنِهِ يَزِيدُ بِكَثْرَةِ الإِنْفِاقِ وَوَجْهُ زيادته:

١ الإِنْسَانُ إِذَا عَلَّمَ النَّاسَ مَكَثَ عِلْمُه بِقَلْبِهِ واسْتَقَرَّ، وإذا غَفَلَ نَسِي.

٢- إذَا عَلَمَ النَّاسَ فلا يَخْلُو هَذَا النَّعْلِيمُ مِنْ فَوَائِدَ كَثِيرَةٍ في مُنَاقَشَةٍ، أو سُؤالِ؛ فينتمِّي عِلْمَهُ ويَزْدَادُ.

وكَمْ مَنْ إِنْسَانٍ تَعَلَّمَ مَن تَلَامِيذِهِ، قد يَذْكُرُ التَّلْمِيذُ مَسَأَلةً لم تَأْتِ على بَالِ الأستاذِ، ويَنْتَفِعُ بها الأستاذُ، فلهَذَ، كانَ بَذْلُ العِلْم سَبَبًا لزِيَادَتِهِ وكَثْرَتِهِ.

[۲] كلام المصنف معناه: لا تَيْأَسٌ ولا تَقُلْ: إِنَّ النَّاسَ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الفِسْقُ
 والمُجُونُ والغَفْلَةُ ابدُٰلِ النَّصِيحَةَ ما اسْتَطَعْتَ؛ لأنَّكَ إذا تَقَاعَسْتَ واسْتَحْسَرْتَ
 فَهَذَا يُفْرِحُ الفُسَّاقَ والفُجَّارَ، كما ثبل:

## خَلاَ لَكِ الْجَوُّ فَبِيضِي واصْفِرِي وَنَقِّرِي مَا شِنْتِ أَن تُنَقِّرِي (١)

فلا تَيْأُس وكَمْ من إنسانٍ يئِسْتَ من صَلَاحِهِ فَفَتَح الله عَلَيْه وصَلْحَ.

مسألة: هَلْ مِنْ نَشْرِ العِلْمِ تَوْزِيعُ أَشْرِطَةِ العُلماء؟

فالجواب: نَعَم بِلا شَكُ، ونَشْرُ العِلْمِ في هَذَا الوَقْتِ لَهُ أَدَوَاتٌ كَثِيرَةٌ، ونَشْرُ العِلْمِ المُؤلِم بالشَّرِيطِ واضحٌ، ويَصِلُ إلى أَبْعَدِ الأَمَاكِنِ.

ومَنْ يُوزِّعُ الأَشْرِطَةَ وليسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ، يُؤْجَرُ على فِعْلِهِ، فالرسول ﷺ قال: «إِذَا أَنْفَقَتِ المَرْآةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَبْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِهَا أَنْفَقَتُ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِهَا كَسَبَ، وَلِلْخَارِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لاَ يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا»(٣)؛ والعِلْمُ من بَابِ أَوْلَى.

مسألة: في بعضِ البُلْدَانِ -لقَصْدِ نَشْرِ العِلْمِ- يُشَدَّدُ بعضُ الشَّبَابِ في بابِ الأَمْرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْي عن المنكرِ، فَهْلَ فِعْلُهُمْ صَحِيحٌ؟

والجواب: إنَّ هَوَلَاءِ الشَّبَابَ لم يُوَاذِنُوا بَيْنَ المَصَالِحِ والمَضَارِّ، ولو وَازَنُوا بَيْنَ المَصَالِحِ والمَضَارِّ، ولو وَازَنُوا بَيْنَهُمَا، لَعَرَفُوا كيفَ يَأْمُرُونَ، وكيفَ يَنْهَوْنَ.

والإنسانُ العَاقِلُ لا يُمْكِنُ أَبَدًا أَن يُحَوِّلُ النَّاسَ من فَسَادٍ إِلَى صَلَاحٍ بِينَ عَشِيَّةٍ وضُحَاهَا، وهذا غَيْرُ مُمكِنِ، وليسَ مِنْ شُنَّةِ الله -سبحانه وتعالى-،

 <sup>(</sup>۱) البيت لمحمد بن يوسف، في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (۲۲۷/۸)، وغير منسوب في تاريخ دمشق (٥٠/ ٢٣٣).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب مَنْ أمر خادمه بالصدقة، رقم (۱۳۹۵)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب أجر الخازن الأمين، رقم (۱۰۲٤).

## ٤٦ عِزَّةُ العُلْمَاءِ :

التَّحَلِّي بـ(عِزَّةِ الْعُلَمَاءِ): صيانةُ العلم وتعظيمُهُ، وحمايةُ جنابِ عِزِّهِ وشَرَنِهِ، وبقَدْرِ ما تَبْذُلُهُ في هذا يكونُ الكسبُ مِنْهُ ومن العَمَلِ بِهِ، وبقدر ما تُمْدِرُهُ يكون الفَوْتُ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العزيز الحكيم.

وعليه؛ فاحذر أن يَتَمَنْدَلَ بك الْكُبَرَاءُ، أو يَمْتَطِيَكَ السُّفَهَاءُ، فَتُلايِنَ في فتوى، أو قضاءٍ، أو خطاب...

## ولا تَسْعَ به إلى أهلِ الدُّنْيَا، ولا تَقِفْ به على أَعْتَابِهِمْ، ولا تَبذُلْهُ إلى غيرِ

بل النَّاسُ يَصْلُحُونَ شَيْئًا فشيئًا، فمثلًا: أَمَّةٌ مَضَى عليها قَرْنٌ من الزَّمَنِ، وهي تَرْزَحُ تَخْتَ الاسْتِعْمَارِ، وتُحْكَمُ بِغَيْرِ كِتَابِ الله وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ فيقالُ: أَصْلِحِي هَذَا بَيْنَ عَشِيَّةٍ وضُحَاهَا! هذا غَيْرُ مُمكِنِ، لكنْ يُؤْخَذُ الإِصْلِاحُ شَيئًا فشيئًا.

فنَحْنُ نَعْتِبُ على الَّذِينَ يُرِيدُونَ من النَّاسِ أن يَصْلُحُوا بَيْنَ عَشِيَّةٍ وضُحَهَا، فَهَذَا غَيْرُ ثُمْكِنٍ، والشَّوَاهِدُ على هَذَا من السُّنُنِ كَثِيرَةٌ، ومنَ الوَاقِع أيضًا، لو أَرَادَ الإنسانُ مَثَلًا أن يُغَيِّرُ قَانَونًا إلى مَا هُو أَصْلَحُ وأَقْرَبُ إلى الشَّرْعِ ثَارُوا عَلَيْهِ، فالأُمُورُ ثَخْتَاجُ إلى تَأَنَّ، وإلى حَلِّ المَشَاكِل شَيْئًا فشيئًا.

ولو قال قائل: أن هؤلاءِ الشَّبَابَ حُجَّتُهُمْ أَنَّهُ لا تَبْرَأُ الذِّمَّةُ، فها التَّوْجِيهُ الصَّحيح؟

والجواب: إِبْرَاءً الذَّمَّةِ لا بَحِّصُلُ إلا بِسُلُوكِ أَقْرَبِ الطُّرُقِ إلى الإِصْلَاحِ والصَّلَاحِ، وليسَ بَعَسْفِ النَّاسِ، وأن يَكُونُوا على الحَقِّ من أَوَّلِ وَهْلَةٍ، فَهَذَا ليسَ من بابِ الإِصْلَاحِ.

## أهلِه، وإن عَظُمَ قَدرُهُ.[١]

[1] قولُ المصنف ينقسم قسمين: صَوَابٌ، وفيه نَظَرٌ؛ فَصِيَانَةُ العِلْمِ وتَعْظِيمُهُ وَحِمَايَةُ جَنَابِهِ، لا شَكَّ أنه عِزٌ وشَرَفٌ، فإنَّ الإنسانَ إذا صَانَ عِلْمَهُ عن الدَّنَاءَةِ، وعنِ التَّطَلُعِ لما في أَيْدِي الناسِ، وعن بَذْلِ نَفْسِهِ فَهُو أَشْرَفُ لَهُ وأَعَزُّ.

ولكن كَوْن الإنسانِ لا يَسْعَى بِهِ إلى أَهْلِ الدُّنْيَا، ولا يَقِفُ عنى أَعْتَابِهِمْ، ولا يَبْذُلُهُ إلى غَيْرِ أَهْلِهِ، وإن عَظُمَ قَدْرُهُ فيه تَفْصِيل:

فيقال: إذَا سَعَيْتَ بِهِ إلى أَهْلِ النَّنْيَا، وكَانُوا يَنْتَفِعُونَ به، فَهَذَا خَيْرٌ وهو دَاخِلٌ فِي الأَمْرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْي عن المُنْكَرِ.

أما إذا كَانُوا يَقْفُونَ من هَذَا العَالِمِ الذي دَخَلَ عليهم، وجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ مَوْقِفَ لَسَّاخِرِ الْتَمَنْعِلِ، فَهُنَا لا يَنْبَغِي أَن يُهْدَى العِلْمُ إلى هَوْلاءِ؛ لأنَّه إِهَانَةٌ لَه و لِعْلِمِهِ.

فلو دَخَلَ رَجُلٌ على أَثَاسٍ من هَؤلاءِ الْمَثْرَفِينَ، وجَلَسَ وجَعَلَ يَتَحَدَّثُ إليهم بِأُمُورٍ شَرْعِيَّةٍ، ولكنَّهُ يُشَاهِدُهُمْ تَتَمَعَّرُ وُجُوهُهُمْ ويَتَمَلْمَلُونَ ويَتَغَامَزُونَ، فهؤلاء لا يَنْبَغِي أن يَذْهَبَ إليهِمْ؛ لأنَّ ذَلِكَ ذُلَّ لَهُ ولِعِلْمِهِ.

أما إذا دَخَل على هَوْلاءِ وجَلَسَ وتَحَدَّثَ ووَجَدَ نُفُوسَهُمْ تَهَشُّ وأَفْئِدَتَهُمْ تَطْمَئِنُّ، ووجد مِنْهُمْ إِقْبَالًا فَهُنَا يَنْبَغِي أَن يَفْعَلَ، ولكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

فلو دَخَلَ طَالِبٌ عِلْمٍ صَغِيرٍ على مِثْلِ هَوْلاءِ الْمُتْرَفِينَ، فلرُبَّمَا يَقِفُونَ معه مَوْقِفَ الاسْتِهْزَاءِ والسُّخْرِيَةِ.

لكن لو دَخَلَ عَلَيْهِمْ مَنْ لَهُ وَزْنٌ عِنْدَهُمْ وعِنْدَ غَيْرِهِمْ لكانَ الأمرُ بالعَكْسِ، فلكُلِّ مَقَام مَقَالٌ.

وَمَتِّع بَصِرَك وبصيرتك يقراءةِ النَّرَاجِمِ والسِّيرَ لأَثْمَةٍ مَضَوا، تَرَ فِيهَا بَذْلَ النَّفْسِ فِي سَبِيلِ هذه الجَهَايَةِ، لا سبها من جَمَعَ مُثُلًا فِي هذا؛ مثل كتاب (من أَخْلَاقِ العُلْمَاءِ) للحمد سليهان –رحمه الله–، وكتاب (الإسلام بين العلماء والحكام) لعبد العزيز البكري –رحمه الله–، وكتاب (مناهج العلماء في الأمر بالمعروف لعبد العنوز البكري –رحمه الله–، وكتاب (مناهج العلماء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) لفاروق السامُرَّائي.

وأرجو أن ترى أضعافَ ما ذكروه في كتاب (عِزَّةِ الْعُلَمَاءِ) يَسَّر اللهُ إِتمَامَهُ وطَبْعَهُ.<sup>[1]</sup>

وقد كانَ العُلَمَاءُ يُلَقِّنُونَ طُلَّابَهم حِفْظَ قصيدةِ البُحُرُجاني عَلِيٌّ بن عبد العزيز (م سنة ٣٩٢هـ) -رحمه الله-(۱)، كما نَبجدُها عِنْدَ عدد من مُتَرُجِيه ومطلعها:

فَإِذَا رَأَيْتَ مِن أَهِلِ الدُّنْيَا إِقْبَالًا عَلَى قَوْلِكَ، وَانْتِفَاعَهُمْ بِهِ، وَأَنَّهُمْ يَطْمَئِنُونَ إِلَيْهِ، فَلا حَرَجَ أَنْ تَذْهَبَ إِلِيهِمْ وتَذَعُوهُمْ وتُعَلِّمَهُمْ، والعَكْسُ بِالعَكْسِ.

[1] ومن أحسن ما رأيت كتاب (رَوْضة العُقْلَاءِ) لابن حِبَّان البُّستي -رحمه اللهُ كَيِيرًا من الفَوَائِدِ ومَآثِرِ العلماءِ الله – وهو كَتَابٌ مُفِيدٌ على اخْتِصَارِهِ، وجَمَعَ عَدَدًا كَبِيرًا من الفَوَائِدِ ومَآثِرِ العلماءِ والمُحْدِّثِينَ وغَيْرِهِمْ، وكَانَ مُقَرَّرًا في المَعَاهِدِ العِلْمِيَّةِ وقت دِرَاسَتِنَا في المَعْهَدِ، وانْتَفَعَ بهِ الكَثِيرُ.

أمَّا مَا ذَكَرَهُ المَصَنِّفُ فَهَذِهِ كُتُبٌ بَعْضُهَا اطَّلَعْنَا عَلَيْهِ وبَعْضُهَا لَم نَطَّلِعْ عَلَيْهِ، لكنَّ بعضها مُخْتَصَرُّ جِدًّا، ومُرَاجَعَةُ كِتَابِ (سِير أعلام النبلاء) للذَّهَبِيِّ مُفِيدٌ فَائِدَةً كَبِيرَةً، يَنْبَغِي لطَالِبِ العِلم أَنْ يَقْرَأُ فِيهِ ويُرَاجِعَهُ.

 <sup>(</sup>۱) انظر: أخباره في وفيات الأعبان (٣/ ٣٧٨)، وطبقات الشافعية (٣/ ٤٥٩)، ومعجم الأدباء
 (١٤/ ١٤).

رَأَوْا رَجُلًا عَنْ مَوْقِفِ النَّلُ أَخْجَمَا وَمَنْ أَكْرَمَتْهُ عِزَّةُ النَّفْسِ أُكْرِمَا وَلَى عُظَّمُوهُ فِي النَّفُوسِ لَعَظَّمَا

يَقُولُونَ لِي فِيكَ انْقِبَاضٌ وَإِنَّا أَرَى النَّاسَ مَنْ دَاتَاهُمُ هَانَ عِنْدَهُمْ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْم صَانُوهُ صَابَهُمْ

# (لعظًّا) بفتح الظَّاء المُعْجَمَةِ المُشَالَةِ[١]

[1] هذا الضَّبْطُ فِيهِ نَظَرٌ، والظَّاهِرُ: «ولو عَظَّمُوه فِي النَّفُوسِ لعظُّما»، معناه: لَكَانَ عِنْدَ النَّاسِ عَظِيمًا، لكنَّهُمْ لم يُعَظِّمُوهُ فِي النَّفُوسِ، بل أَهَانُوهُ وبَذَلُوهُ لِكُلِّ غَالٍ ورَخِيصٍ.

وهذه الأبيات مَرَّت عَلَيَّ في (البداية والنهاية) لاَبْنِ كَثِيرِ في تَرْجَمَةِ النَّاظِمِ الذِي نَظَمَهَا، وقَدْ تُوجَدُّ في غَيْرِهَا<sup>(۱)</sup>.

مسألة: بَعْضُ طَلَبَةِ العِلْمِ يكونُ في أَحَدِ مَجَالِسِ النَّاسِ فَيَتَحَدَّثُ بالعِلْمِ فَيُعْرِضُ عَنْهُ النَّسُ، فَهَلْ يَتَحَدَّثُ وهذا حَالِمُمْ؟

الجواب: يُنْظَرُ للحَالَةِ التِي هُوَ عَلَيْهَا، فَقَدْ يُعْرِضُونَ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ، ثم إذا دَخَلَ معهم فِي كَلَامٍ جَذَبَهُمْ، والإنسانُ العَاقِلُ يَعْرِفُ كيفَ يَدْخُلُ للنَّاسِ، قَدْ يَكُونُ مِن المُسْتَثْقَلِ أَنْ يَبْدَأَ الإنسانُ بِقِرَاءَةِ كِتَابٍ، أو يتكلمَ في المَوْعِظَةِ، لكنْ مِن السَّهْلِ أَن يُنْقِيَ عَلَيْهِمْ مَسَائِلَ، ولا سِيَّمَا المسائلُ التِي تَشُدُّ نُفُوسَهُمْ إليه، ومن أَمْثِلَةِ هَذَهِ المَسَائِلِ أَنْ يَقُولَ: هَل يُمْكِنُ أَنْ تَثْبُتَ الأُمُومَةُ فِي الرَّضَاعِ دُونَ الأُبُوَّةِ.

ومن أَمْثِلَتِهَا أَيضًا: هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ في صَلَاةٍ واحِدَةٍ سِتُّ تَشَهُّدَاتٍ؟

<sup>(</sup>١) انظر القصيدة في (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) (١/ ٣٧١)، وقد ضُبط قول الشاعر: «لَعُظِّياً» بالضم.

## ٤٧ - صِيَانَةُ العِلْمِ:

إِن بَلَغْتَ مَنْصِبًا؛ فتذكر أَن حَبْلَ الوصل إليه طَلَبُكَ للعِلْمِ، فبفضل الله ثُمَّ يِسَبَبِ عِلْمِك بلَغْتَ مَا بَلَغْتَ مَن وِلَايَةٍ فِي التَّعْلِيمِ، أَو الفَّتْيَا، أَو القَضَاءِ... وهكذا، فأعْطِ العلمَ قَدْرَه وحَظَّه من العَمَل به وإنْزَالَه منزلَته.

وهل يُمْكِنُ أَنْ تَبْطُلَ صَلَاةُ الإنسانِ بِمُرُورِ سَيَّارَةٍ؟

فالنَّاسُ يُحِبُّونَ الغَرَائِبَ، فإذَا أَتَيْتَ لمُّمْ بِمِثْلِ هذَا الَّجَهُوا إليك تمامًا.

وتوضيح المسألة الثانية وهي مسألة الست تَشَهُّدَاتٍ: التشهدات الست تَكُونُ في صَلَاةٍ و حِدَةٍ وهي المَغْرِبُ، فإذَا أَدْرَكَ المَسْبُوقُ منها رَكْعَةً واحِدَةً ودَخَلَ مع الإمم بعدَ رُكُوعِهِ في الركعة الثَّانِيَةِ فَهِيهِ التَّشَهُّدُ الأَوَّلُ للإِمَامِ ولا تحسب للمَسْبُوقِ، والتَّشَهُّدُ الثَّانِي للإمَامِ والإمامُ سَهَى سَهُوّا مَخَلَّ شُجُودِهِ بعدَ السَّلامِ على القَوْلِ بأنَّهُ يَتُبَعُ الإمامَ في هذه، فَتَبعَ الإمامَ وتَشَهَّدَ وسَجَدَ سُجُودَ السَّهْوِ مع إمَامِهِ تَاسِيّا، ثم قَامَ لِيَقْضِيَ فَجَلَسَ في أَوَّلِ رَكْعَةٍ للتَّشَهُدِ الأَوَّلِ، ومَامِهِ مَع إمَامِهِ تَاسِيّا، ثم قَامَ لِيَقْضِيَ فَجَلَسَ في أَوَّلِ رَكْعَةٍ للتَّشَهُدِ الأَوَّلِ، هذه أربعة، وجلسَ للتشهد الأَخِيرِ الحَامِسِ، ثم سَجَدَ للسَّهْوِ بعد السَّلامِ؛ لأنه مَلَم مَا مَامُ في السَّاهِ السَّامِ؛ لأنه مَلَم مَا السَّاهِ السَّاهِ السَّامِ السَّامَ فَامُ لِيَقْضِي فَا السَّامِ السَّهُ والسَّامِ؛ لأنه مَا أَمْ السَّامَ فَامُ السَّامَ قَبْلُ التَّام، فهذا هو السَّاهِ السَّامِ.

ولا يُتَصَوَّرُ هَذَا إِلا فِي الْمَغْرِبِ.

والمسألة الثالثة: هل تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِمُرُورِ سَيَّارَةٍ؟

وجوابه: هذا إنسانٌ مُتَيَمِّمٌ وقَدْ بَعَثَ من يَأْتِي لَهُ بالماءِ فَدَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وإذَا بِسَيَّارَةٍ تَمَرُّ وفِيهَا قِرَبُ الماءِ، فَيَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ، ثُمَّ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ.

واحلر مَسْلَكَ من لا يَرْجُونَ لله وَقَارًا، الذِينَ يَجْعَلُونَ الأَسَاسَ (حِفْظَ الْمَنْصِبِ)، فَيَطْوون أَلْسِنَتَهُم عن قَوْلِ الحَقِّ، ويَخْمِلُهُم حبُّ الولايةِ على الْمُجَارَاةِ.

فالزم -رحمك الله- المحافظة على قِيمَتِكَ بحفظِ دِينكِ، وعِلمِك، وشُرفِ نَفْسِكَ، بِحِكْمَةٍ ودِرَايَةٍ وحُسْنِ سياسةٍ: «احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ»(١)، «احْفَظِ اللهَ فِي السَّدَةِ..»(١). [١]

[١] إن أراد بهذا المحديث فلفظه: «احْفَظِ اللهَ يَمحْفَظُكَ، احْفَظِ اللهَ تَمحِدُهُ تُجَاهَكَ»؛ والجملة الثانية: «تَعَرَّفْ إلى الله فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشَّدَّةِ»(\*).

يريدُ المصنفُ بهذَا الأَدَبِ أَن يَصُونَ الإنسانُ عِلْمَهُ فلا يَجْعَلْهُ مُبْتَذَلًا، بل يَجْعَلْهُ مُـحْتَرَمًا مُعَظَّمًا، فلا يَلِينُ في جَانِبِ من لا يُرِيدُ الحَقَّ، بن يَنقَى طَوْدًا شَاخِمًا ثَابِتًا.

وأمَّا أَنْ يَجْعَلَهُ الإنسانُ سَبِيلًا إلى الْمَاهَنَةِ، وإلى المَشْي فَوْقَ بِسَاطِ المُلُوكِ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهذا آمرٌ لا يَنْبَغِي، ولا يكون الإنسانُ صَائِتًا لعِلْمِهِ، إذَا سَلَكَ هَذَا المَسْلَكَ.

والوَاجِبُ: قَوْلُ الحَقِّ، لكنَّ قَوْلَ الحَقِّ قَدْ يَكُونُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، والإنسانُ يَنْتَهِزُ الفُرْصَةَ فَلَا يُفَوِّتُهَا، ويَحْذَرُ الزَّلَّةَ فلا يقعُ فِيهَا.

فَقَدْ يَكُونُ مِن الْمُسْتَحْسَنِ أَلَّا أَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الْمَكَانِ بِشَيءٍ، وأَتَكَلَّمَ في مَوْضِع

 <sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (١/ ٢٩٣، رقم ٢٦٦٩)، والمترمذي: كتاب صفة القيامة، ياب ما جاء في صفة أو اني الحوض، رقم (٢٥١٦) وقال: أو اني الحوض، رقم (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح. والحاكم (٣/ ٦٢٣ رقم (٦٥٠) وقال: عال من حديث عبد الملك بن عمير عن ابن عباس. والضباء (١٥/ ٥٥)، رقم (١٥). وأبو يعلى (٤٣٠/٤)، رقم (٢٥٥١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو يعلى في معجمه، (١/ ١٠١)، برقم (٩٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٩٣، رقم ٢٦٦٩).

آخَرَ لأَنَّي أَعْرِفُ أَنَّ كَلَامِي في الموضِعِ الآخَرِ أَقْرَبُ إلى القَبُولِ والاسْتِجْابَةِ، فلِكُلِّ مَقَامِ مَقَالٌ.

ولهذا يقول المصنف: "بِحِكْمَةٍ ودِرَايَةٍ وحُسْنِ سياسةٍ».

فلا بُدَّ للإنْسَانِ أَن يَكُونَ عِنْدَهُ عِلْمٌ ومَعْرِفَةٌ وسِيَاسَةٌ، بِحَيْثُ يَتَكَلَّمُ إذا كان لِلْكَلامِ مِحِلٌّ، ويَسْكُتُ إذَا لم يَكُنْ لِلْكَلَامِ مِحِلٌّ.

وقوله ﷺ في الحديث: «احْفَظِ اللهَ يَعْفَظُكَ»؛ يعني: احْفَظْ حُدُودَ الله كما قال الله –تعالى– في سُورَةِ التَّوْبَةِ: ﴿وَٱلْحَنفِظُونَ لِلهُدُودِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:١١٢]. فَلا يَنتَهِكُوهَا بِفْعِلِ مُحَرَّمٍ، ولا يُضَيِّعُوهَا بِتَرْكِ وَاجِبٍ.

قوله ﷺ: ﴿ يَعْفَظُكَ \*؛ يعني: فِي دِينِكَ وَفِي دُنْيَاكَ وَفِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ.

فإن قال قائل: إنَّ نَرَى بعضَ الحَافِظِينَ لِحُدُودِ الله، يُصِيبُهُمْ ما يُصِيبُهُمْ.

فنقول: هذا زِيَادَةٌ في تَكْفِيرِ سَيِّئَاتِهِم ورِفْعَةِ دَرَجَاتِهِمْ، ولا ينافي قوله ﷺ: «احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ».

وقوله ﷺ «تَعَرَّفْ إِلَى الله فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشَّدَّةِ»؛ قوله: «يَعْرِفْكَ» لا تَظُنَّ أَنَّ الله -تعالى - لا يَعْرِفُ الإنسانَ إذا لَمْ يَتَعَرَّفْ إِلَيْهِ، لكِنَّهَا مَعْرِفَهُ خَاصَّةٌ، فهي كَالنَّظَرِ الْخَاصِّ المَنْفِيِّ عَمَّن نُفِي عَنْهُ في قوله -تعالى -: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللهُ وَلَا يُحَرِهِ فَهِي كَالنَّظُرِ الْخَاصِّ المَنْفِيِّ عَمَّن نُفِي عَنْهُ في قوله -تعالى -: ﴿وَلَا يُحَلِمُهُمُ ٱللهُ وَلَا يُخَلِمُهُمُ ٱللهُ وَلَا يَغِيبُ عَنْ بَصَرِهِ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ وَلَا يُزَكِيهِمْ ﴾ [آل عبران: ۷۷]، مع أن الله لا يَغِيبُ عَنْ بَصَرِهِ شَيءٌ، لكنَّ النَّظَرَ نَظَرَان: نَظَرٌ خَاصُّ، ونَظَرٌ عَامٌ .

وكذلك المعرفة: مَعْرِفَةٌ خَاصَّةٌ، ومَعْرِفَةٌ عَامَّةٌ.

وإنْ أَصْبَحت عَاطِلًا من قِلَادَةِ الولايةِ -وهَذَا سَبِيلُكَ ولَوْ بَعْدَ حَيْن-فلا بَأْسَ؛ فإنه عَزْلُ مَحْمَدَةِ، لا عَزْلُ مَذَمَّةٍ ومَنْقَصَةٍ. [1]

والمراد هنا: المَعْرِفَةُ الحَاصَّةُ.

وننبه هنا على مَسْأَلَةٍ وهي: المشْهُورُ عِنْدَ أَهلِ العِلْمِ أَنَّ الله -تعالى- لا يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَارِفٌ؛ فيقالُ: عَالمٌ، ولا يقال: عَارِفٌ.

وفَرَّقُوا بِينَ العِلْمِ والمَعْرِفَةِ:

١ - المَعْرِفَةُ تَكُونُ للعِلْمِ اليَقِينِيِّ وللظَّنِي.

٧- المعرفة انْكِشَافُ بعدَ خَفَاءٍ.

وأما العِلْمُ فليسَ كَذَلِكَ فنقول: ليسَ الْمُرَادُ بالمَعْرِفَةِ هنا مَا أَرَادَهُ الفُقَهَاءُ أَو الأُصُولِيُّونَ.

وإنها المُرَادُ بالمَعْرِفَةِ هنا زيادَةُ عِنَايَةِ الله -تعالى- بكَ، ورَحَمْتُهُ بِكَ مع عِلْمِه بأَحْوَالِكَ -عز وجل-.

والرَّخَاءُ هو: الغِنْي والصِّحَّةُ والأَهْلُ.

وقوله ﷺ: «يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ»؛ يَعْنِي: إِذَا افْتَقَرْتَ يَعْرِفُكَ فِي الشِّدَّةِ، وإِذَا فَقَدْتَ أَهْلَكَ يَعْرِفُكَ فِي الشِّدَّةِ، وكذلك إذَ مَرضَتْ.

[1] لا أَدْرِي هَلْ أَلَفَ الْمُصَنَّفُ هَذَا الكِتَابَ قَبْلَ أَنْ يَتْرُكُ وزَارَةَ العَدْلِ أَو بَعْدَهُ، فالله أَعْلَمُ (١).

 <sup>(</sup>١) ترك المصنف وزارة العدل عام ١٤١٣هـ، وعُيِّنَ عُضْوًا في الإفتاءِ بتاريخ ٢١/٦/٦١هـ.
 انظر مقدمة فتاوى لجنة الإفتاء (١/٦).

ومن العَجِيبِ أَنَّ بَعْضَ من حُرِمَ قَصْدًا كَبِرًا من التَّوْفِيقِ لا يكونُ عِنْدَهُ اللّانزامُ والإنابةُ والرجوعُ إلى الله إلَّا بَعْدَ (التَّقَاعُدِ)، فهذا وإن كانت تَوْبَتُهُ أَلْرُعِيَّةً؛ لكنَّ دِينَهُ ودِينَ العَجَائِزِ سَواءٌ، إذ لا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ، أما وَقْتُ وِلَايَتِهِ، طَلَ الْحَاجَةِ إلى تَعَدِّى نَفْعِه؛ فنجده من أعْظَمِ النَّاسِ فُجُورًا وضَرَرًا، أو بَارِدَ القلبِ، أخرسَ اللَّسَانِ عن الحَقِّ.

فنَعُوذُ بالله من الْخَذُلَانِ.[١]

إِنَّ هَذِهِ القَاعَدِةَ مُهِمَّةٌ وهي: إذا أَصْبَحَ الإنسانُ عَاطِلًا عن قِلَادَةِ الوِلَايَةِ، «وهَذَا سَبِيلُكَ ولَوْ بَعْدَ حَيْن»؛ يعني: سَوْفَ تَثْرُكُ الوِلَايَةَ ولو بِقِيتَ في الولايَةِ إلى المَوْتِ فإنَّكَ سَوْفَ تَثْرُكُهَا لا بُدَّ.

وقوله: «فلا بَأْسَ؛ فإنه عَزْلُ تَحْمَدَةٍ، لا عَزْلُ مَذَمَّةٍ ومَنْقَصَةٍ»؛ ليسَ على عُمُومِهِ؛ لأنَّ من النَّاسِ من يُعْزَلُ مَحْمَدَةً وعِزَّةً؛ لكَوْنِهِ يقُومُ بالوَاجِبِ عليه من اللَّلَاحَظَةِ والنَّزَاهَةِ، لكن يُضَيِّقُ على مَنْ تَحْتَهُ فَيْحِفِرُونَ لَهُ حَتَّى بُقَعَ، وهذا كثيرٌ مع الأسَفِ، ومن النَّاسِ منْ يُعْزَلُ لأَنَّه لَيْسَ أَهْلًا للوِلَايَةِ؛ فَهَذَا العَزْلُ عَزْلُ مَذَمَّةٍ.

ولا شكَّ أنَّ الأوْلَ عَزْلُ مَحْمَدَةٍ.

أما الثاني: فإنَّهُ عَزْلُ مَذَمَّةٍ.

فلْؤَلِّفُ أَرَادَ العَزْلَ الأَوَّلَ، الذِي يُعْزَلُ لأنَّه قَامَ بالوَظِيفَةِ ولم يُفَرَّطْ في المَسْؤُولِيَّةِ.

[١] هَذِهِ الْفَقْرَةُ شَدِيدَةٌ، وعِبَارَةٌ شَدِيدَةٌ، ومِنَ الْعَجِيبِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا عُزِلَ عِنِ الْوِلَايَةِ، وتَـرَكَ الْمُسْتُولِيَّةَ ازْدَادَ إِنَابَةٌ إِلَى الله –عز وجل–؛ لأنَّهُ إِن عُزِلَ في

#### ٤٨ - الْدَارَاةُ لا الْدَاهَنَةُ ؛

الْمُدَاهَنَةُ خُلُقٌ مُنْحَطَّ، أما المُدَارَاةُ؛ فلا، لَكِنْ لا تَخْلِط بينها، فتَحْمِلَك المُدَاهَنَةُ هي التِي تَمَسُّ دِينَك (١) [١] المُدَاهَنَةُ هي التِي تَمَسُّ دِينَك (١) [١]

حَالٍ يُحْمَدُ علَيْهَا، لِحَمَّا إلى الله وعَرَفَ أَنَّهُ لا يُغْنِيهِ أَحَدٌ عنِ الله -عز وجل-، وعَرَفَ افْتِقَارَهُ إلى رَبِّهِ -سبحانه وتعالى-، فَصَلُحَتْ حَالُهُ.

وإن كانَ انْفِصَالُهُ لغَيْرِ ذَلِكَ فإنَّه رُبَّهَا يَمُنُّ الله عليه بالتَّوْبَةِ، لتَفَرَّغِهِ وعَدَمِ تَحَمَّلِهِ المَسْئُولِيَّةِ، فيعودُ إلى الله سبحانه وتعالى-.

وأما قوله: «أما وَقْتُ وِلَايَتِهِ، حَالَ الْحَاجَةِ إلى تَعَدِّى نَفْعِه؛ فَتَحِدُهُ مِن أَعْظَمِ النَّاسِ فُجُورًا وضَرَرًا»؛ هذا الصِّنْفُ مَوْجُودٌ بِلا شَكَّ، لكِنَّهُ ليسَ كَثِيرًا في النَّاسِ والحَمْدُ للهِ، لكن منَ النَّاسِ من يَكُونُ مُتَهَاوِنَا فِي أَدَاءِ وَظِيفَتِهِ، فإذَا تَرَكَهَا رَجَعَ إلى الله -عز وجل-.

## [1] ما الفَرْقُ بينَ المُدَارَاةِ والمُدَاهَنَةِ؟

الجوابُ: المُدَاهَنَةُ: المُوَافَقَةُ، وأَنْ يَرْضَى الإنسانُ بِمَا عَلَيْهِ خَصْمُهُ، وأَنْ يَثْرَكَ خَصْمَهُ ومَا هُوَ عَلَيْه، ولا يحاولُ إِصْلَاحَهُ فيقُولُ: مَا دَامَ أَنَّهُ سَاكِتٌ عَنِي فأَنَا سَاكِتٌ عَنِي فأَنَا سَاكِتٌ عَنْه، قال -سبحانه وتعالى-: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩]، كأنه يقول: لَكُمْ دِينُكُمْ ولي دِينٌ، ويَتْرُكُهُ على مَا هُو عَلَيْهِ مِنَ المَعْصِيةِ والضَّلَالِ.

وأما المُدَارَاةُ: فَهُو أَنْ يَعْزِمَ بِقْلَبِهِ على الإِنْكَارِ عَلَيْهِ، ويريدُ بِمَا إصْلاحَ الخَصْمِ

 <sup>(</sup>۱) قال المؤلف في الحاشية: انظر: الغرباء للآجري (ص:۷۹-۸۰) مهم، وروضة العقلاء
 (ص:۷۰) لابن حبان.

#### ٤٩- الفرامُ بِالكُتُبِ<sup>(١)</sup> :

شَرَفُ العِلم مَعْلُومٌ؛ لِعُمُومٍ نَفْعِهِ، وشِدَّةِ الحَاجَةِ إلَيْهِ كَحَاجَةِ الْبَدَنِ إلى الْأَنْفَاسِ، وظهورُ النَّقْصِ بَقَدْرِ نَقْصِهِ، وحُصُولُ اللَّذَةِ والسرور بقدر تَحْصِيلِهِ؛ وخُصُولُ اللَّذَةِ والسرور بقدر تَحْصِيلِهِ؛ ولَهَا اشْتَدَّ غَرَامُ الطلاب بالطَّلَبِ، والغَرَامُ بِبَحَمْعِ الكُتُبِ مع الانتقاء، ولهم أخبارٌ في هذا تطولُ، وفيه مُقيَّدَاتٌ في (خَبَرِ الكتاب) بِسَرَ اللهُ إنمامَهُ وطبعَه.

وعليه؛ فأَحْرِزِ الْأُصولَ من الكُتُبِ، واعلم أنه لا يُغنْي منها كتابٌ عن كتابٍ، ولا نَحشُرُ مَكْتَبَتَكَ وتُشَوِّشُ عَلى فِكْرِكَ بالكُتُبِ الغُثَائِيَّةِ، لا سِيَّمَا كُتُبُ المبتدعة؛ فإنها سمَّ ناقعٌ. [1]

لكنْ بالجِكْمَةِ والتَّدَرُّجِ فِي الأُمُورِ، لكنَّهُ يُدَارِيهِ فَيَتَأَلَّفُهُ تَارَةً، ويُؤَجِّلُ الكَلَامَ مَعَهُ تَارَةً أُخْرَى، ويَشَتَدُّ أَخْبَانَا، ويَلِينُ أَخْبَانَا، ويَنْطِقُ أَخَيْانًا، ويَسْكُتُ أَخْبَانًا، والمَطْلُوبُ من طَالِبِ العِلْمِ المُدَارَاةُ، وهكذا تَتَحَقَّقُ المَصْلَحَةُ.

[1] جَمْعُ الكُتُبِ مما يَنْبَغِي لطَالِبِ العِلْمِ الاهتِيَامُ بِه.

أَوَّلَا: يَبْدَأُ بِالأَهَمِّ فَالأَهَمِّ، فإذَا كَانَ الإنسانُ قَلِيلَ ذَاتِ اليَدِ، فليسَ منَ الخَيْرِ وَالحِكْمَةِ أَنْ يَشْتَرِي كُتْبًا كَثِيرَةً يُلزِمُ نَفْسَهُ بِغَرَامَةِ قِيمَتِهَا، فإنَّ هَذَا من سُوءِ التَّصَرُّفِ، ولذَلِثَ لم يأمُرِ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ الذِي أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَهُ ولم يَجِدْ شَيْتًا لم يأمُرُهُ أَنْ يَقْتَرِضَ ويَسْتَدِينَ (٢)، وعِنْدَنَا في بِلَادِنَا -والحمد لله - إذَا لم تَتَمَكَّنْ من يَأْمُرُهُ أَنْ يَقْتَرِضَ ويَسْتَدِينَ (٢)، وعِنْدَنَا في بِلَادِنَا -والحمد لله - إذَا لم تَتَمَكَّنْ من

 <sup>(</sup>۱) قال المؤلف في الحاشية: انظر: روضة المحبين (ص:٦٨-٢٩) مهم، ومفتاح دار السعادة
 (ص:٨١) ففيهما أخبار ظريفة وحكايات طريفة.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الفرآن، باب القراءة عن ظهر قلب، رقم (٤٧٤٢)، ومسلم:
 كتاب النكاح، باب الصداق، رقم (١٤٢٥).

شِرَاءِ الكُتُبِ من مَالِكَ فيُمْكِنُكَ أن تَسْتَعِيرَ من أي مَكْتَبَةٍ.

ثانيًا: يَجِبُ عَلَى طَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَحْرِصَ على الكُتُبِ الأُمَّهَاتِ الأُصُولِ، دونَ الْمُؤَلَّفَاتِ الحَدِيثَةِ؛ لأَنَّ بعض المؤلِّفِينَ حديثًا ليس عِنْدَهُ العِلْمُ الرَّاسِخُ، ولهذا إذَا قَرَأْتَ مَا كَتَبُوا تَجِدُ أَنَّهُ سَطْحِيٍّ، قَدْ يَنْقُلُ الشيءَ بِلَفْظِهِ، وقد يُحَرِّفُهُ إلى عِبَارَةٍ طَويِلَةٍ لكَنَّهَا غُثَاءٌ، فعَلَيْكَ بالأُمَّهَاتِ، عليك بكُتُبِ السَّلَفِ فإنَّهَا خَيْرٌ وأَبْرَكُ بِكَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ السَّلَفِ اللَّهَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

ثَالثًا: احْذَرْ أَنْ تَضُمَّ مَكْتَبَتُكَ الكُتُبَ التِي لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ، لا أَقُولُ: التِي فِيهَا ضَرَرٌ. بل أَقُولُ: التِي فِيهَا خَيْرٌ؛ لأنَّ الكُتُبَ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَام:

١- نَحيْرِ. ٢- وَشَرُّ.

٣- ولا خَيْرَ ولا شَرَّ.

فَحْرِصْ أَنْ تَكُونَ مَكْتَبَتُكَ خَالِيَةً مِنَ الكُتُبِ التِي ليسَ فِيهَا خَيْرٌ أَو التي فيها شَرٌّ، فهنَاكَ كَتُبٌ يُقَالُ لها كُتُبُ أَدَبِ لكِنَّهَا تَقْطَعُ الوَقْتَ وتَقْتُلُهُ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ.

وهناك كُتُبُّ ضَارَّةٌ ذَاتُ أَفْكَارِ مُعَيَّنَةٍ ومَنْهَجٍ مُعَيَّنِ، فَهَذِهِ أَيضًا لا تَدْخُلِ الْمُكْتَبَةَ سَواء كَانَ ذَلِكَ فِي الْمَنْهَجِ، أو كان ذَلِكَ فِي الْعَقِيدَةِ كَكُتُبِ الْمُبْتَدِعَةِ التِي تَضُرُّ الْعَقِيدَةَ، والكتبِ الثَّوْرِيَّةِ التِي تَضُرُّ الْمُنْهَجَ.

فَكُلُّ كُتُبٍ تَضُرُّ فلا تَدْخُلْ مَكْتَبَتَكَ؛ لأنَّ الكُتُبَ غِذَاءٌ للرُّوحِ كالطَّعَامِ والشَّرَابِ للبَدَنِ، فإذَا تَغَذَّيْتَ بمثلِ هَذِهِ الكُتُبِ صَارِ عَلَيكَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ، واتَّجَهْتَ اتِّجَاهًا ثَخَالِفًا لمنهج طالبِ العِلْمِ الصَّحِيحِ.

#### رخع مور (افرنجه) (افخرش) السنتان (اول) (افزات کسری) السنتان (ایداندین استان استان)

#### ٥٠ قِوامُ مكتبتك:

عليك بالكُتُب المَنْسُوجَةِ على طريقةِ الاستِدْلَالِ، والتَّفَقُّهِ على عِلَلِ الأَّحْكَامِ، والتَّفَقُّهِ على عِلَلِ الأَّحْكَامِ، والغَوْصِ على أَسْرَارِ المَسَائِلِ؛ ومن أَجَلُهَا كُتُبُ الشَّيْخَيْنِ: شيخِ الأَّحْكَامِ، والغَوْمِيَةِ –رحمه الله–، وتلميذه ابن قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ –رحمه الله–.

وعلى الجادَّة في ذلك من قبلُ ومن بعدُ كتب:

١- الحافظُ ابنِ عبدِ البَرِّ (م سنة ٦٣ ٤ هـ) -رحمه الله-، وأجلُّ كُتُبه (التَّمْهِيدُ).

٢- الحافظُ ابن قُدَامَة (م سنة ٢٢٠هـ) -رحمه الله-، وأرأش كتبه (المُغْنِي).

مسألة: لو قَالَ قَائِلٌ: يُوجَدُ في وَقْتِنَا مِن الْمُتَأَخِّرِين مَنْ يَتَصَرَّفُ في كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ، ومن يُقَسِّمُ كُتُبَ الْمُتَقَدِّمِينَ إلى صَحِيحِ وضَعِيفٍ، فها المَنْهَجُ الصَّحِيحُ في ذلك؟

والجواب: أمَّا مَا اخْتَصَرَ طَالِبُ العِلْمِ لنَفْسِهِ، وكَتَبَ رُؤوسَ الأَقْلَامِ عِنْدَه فِي مُذَكِّرَةٍ، فهَذَا لا بأسَ بِهِ، ليَسْهُلَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ إلى الأَصْلِ.

وأما من تَصَرَّفَ وحَذَفَ مِنْهَا ما لا يَرَاهُ مُفِيدًا، فرُبَّهَا يكونُ غَيْرهُ يَرَاهُ مُفِيدًا، وهذا هو الواقعُ في بعضِ المُخْتَصَرَاتِ التي بَدَأَ بعضُ النَّاسِ في الآوِنَةِ الأَخِيرَةِ يَخْتَصِرُونَهَا، لكن إذا صَرَّحَ بأنه إِثَمَا يَنْقُلُ المُهِمَّ فَقَط فَهَذَا أَهْوَنُ.

مسألة: هل يَجُوزُ القَرْضُ لشِرَاءِ الكُتُبِ؟

فالجواب: الذي يُؤَمِّلُ الوفاءَ عَنْ قُرْبٍ، كَمَنْ يَنْتَظِرُ الرَّاتِبَ في آخر الشهر، فهَذَا رُبَّهَا يِقال: إنَّهُ لا بَأْسَ.

أما من ليسَ عِنْدَهُ شَيءٌ مُتَوَقّعٌ فيَشْتَرِي في ذِمَّتِهِ أو يَسْتَقْرِضُ من أَحَدِ فلا يَنْبَغِي.

- ٣- الإمامُ الحافظُ النَّوَوِيُّ (م سنة ٦٧٦هـ) -رحمه الله-.
  - ٤- الحافظُ اللَّـ هَبِيُّ (م سنة ١٤٧هــ) -رحمه الله-.
  - ٥- الحافظُ ابن كثير (م سنة ٤٧٧هـ) -رحمه الله-.
  - ٦- الحافظُ ابنُ رَجِب (م سنة ٧٩٥ هـ) -رحمه الله-.
    - ٧- الحافظُ ابن حَجَرٍ (م سنة ٨٥٧هــ) -رحمه الله-.
  - ٨- الحافظُ الشَّوْكَانِي (م سنة ١٢٥٠هـ) رحمه الله -.
- ٩- الإمامُ محمد بن عبد الوهاب (م سنة ١٢٠٦هـ) -رحمه الله-.
  - ١ كتبُ علماء الدعوة، ومن أجمعها (الدُّرَرُ السنية).
- ١١ العَلَّامة الصَّنْعَانِي (م سنة ١١٨٢هـ) -رحمه الله-، لا سِيَّمَا كتابه النافع (شُبُل السلام).
  - ١٢ العَلَّامَة صِدِّيق حسن خان القنَّوجْي (م سنة ١٣٠٧هـ) -رحمه الله-.
- ١٣ العَلَّامة محمد الأمين الشَّنْقِيطِيِّ (م سنة ١٣٩٣هـ) رحمه الله-، لا سيها
   كتابه: (أَضْوَاءُ البَيَانِ). [1]

[1] من المُهِمِّ أن يَخْتَارَ الإنسانُ لَمَكْتَبَتِهِ ومَرَاجِعِهَا أيضًا الكُتُّبَ الأَصِيلَةَ القَدِيمَةَ واللهُ اللهُ اللهُ الكُتُّبِ الْمُقَانِي، كَثِيرَةُ المَبَانِي، تَقْرَأُ صَفْحَةً كَامِلَةً القَدِيمَة واللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

ثُمَّ عرض المؤلفُ كُنْبًا مُعَيَّنةً، ووصفها بقوله: «المَنْسُوجَة على طريقة الاستِدْلَالِ،

والتَّفَقُّهِ على عِلَلِ الأحكام»؛ وهذا خَيْرُ مَا يَكُونُ لطَالِبِ العِلْمِ: أَنْ تَكُونَ المَسَائِلُ مَقْرُونَةً بِالدَّلَائِلِ.

والدلائلُ: إمَّا نُصُوصٌ، وإمَّا عِلَلٌ، والعِلَلُ مُسْتَنْبَطَةٌ منَ النُّصُوصِ، لكن قَدْ لَا يَكُونُ النَّصُّ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ بِعَيْنِهَا، لكنْ تَشْمَلُهَا الْعِلَّةُ.

واعلم أنه لا يُوجَدُّ حُكُمٌ من أَحْكَامِ الله -عز وجل- إلَّا وَلَهُ عِلَمٌ وَهَذِهِ فَاعِدَةٌ عَامَّةٌ؛ لأنَّ الله -تعالى- قال: ﴿ وَلَكُمُ حَكُمُ اللهِ عَعَلَمُ مِنْ كُمُ مَا الله عَلَمُ عَلَمُ مَكُمُ اللهِ عَامَّةٌ وَاللّهُ عَلَمٌ عَلَمُ عَلَمُ اللهِ عَامَّةٌ وَاللّهُ عَلَمُ عَلَيْهُ وَلَعُلَمُ عَلَيْهُ وَلَعُلَمُ عِلَيْهُ وَلَكُنْنَا وَإِنْ خَفِيتُ عَلَيْنَا العِلّةُ الحَاصَّةُ وَلَكُنْنَا وَإِنْ خَفِيتُ عَلَيْنَا العِلّةُ الحَاصَّةُ الحَاصَّةُ وَلَكُنْنَا وَإِنْ خَفِيتُ عَلَيْنَا العِلّةُ الحَاصَّةُ الحَاصَّةُ وهي التَّعَبُّدُ لله -عز وجل-؛ فإنَّ كَمَالَ التَّعَبُّدِ لله أن تَعْبُدُ مُ عز وجل- بِهَا أَمَرَ سَوَاءٌ عَلِمْتَ الحِكْمَةَ أَمْ لَمْ تَعْلَمْ، وَهَذَا أَبْلَغُ فِي الانْقِيادِ، أَن يَنْقَادَ الشَّخُصُ لَعَمَلٍ لا يَعْرِفُ حِكْمَتَهُ، وإنَّهَا يَقُومُ بِهِ لُمُجَرَّدِ التَّعَبُّدِ والتَّذَلُّلِ للله، وقوله بلسَانِ اللّهَالِ والحال: سَمِعْنَا وأَطَعْنَا.

فلو قال قائل: ما هِي العِلَّةُ في نَقْضِ الوُضُوءِ من أَكْلِ لَخَمِ الإبِلِ؟ فالجواب: إن فُتِحَ لنَا وفَهِمْنَاهَا وهِي عِلَّةٌ خَاصَةٌ مَثَلًا، فَهَذَا مَطْلُوبٌ، وإلا فَعِنْدَنَا العِلَّةُ العَامَّة وهي: التَّعَبُّدُ لله -تَعالى- بهَا أَمَر وكفَى بِها عِلَّة.

ومثال آخر: لماذا نَرْمِي هَذِه الجَمَرَاتِ فِي مَكَانٍ نَتَعَبَّدُ لله بِهِ؟ وَمثال آخر: لماذا نَرْمِي هَذِه الجَمَرَاتِ فِي مَكَانٍ نَتَعَبَّدُ لله بِهِ؟ والجواب: لأنَّ الله أمَرَنَا بِذَلِكَ فَقُلْنَا: سَمِعْنَا وأَطَعْنَا.

ولو كان هذا في غَيْرِ هَذَا المكانِ وفي غَيْرِ هذا آلزَّمَآنِ لَعُدَّ عَبَثًا أَو جُنُونًا.

لكن لمَّا وَقَعَ بَأَمْرِ الله صَارَ عِبَادَةً تُقَرِّبُ إِلَى الله -عز وجل-.

اعلم أنَّ الحُكْمَ الذِي تَقُومُ بِهِ مَبْنِيًّا على دَلِيلٍ تَطْمَئِنَّ إليه النَّفْسُ أَكَثْر، وتَلْتَزِمُ بِهِ، لأَنَّهُ بُنِي عَلى دَلِيلِ أو عِلَّةٍ دَلَّ عَلَيْهَا الشَّرْعُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ أَمْثِلَةَ للكُتُبِ، ومنْ أَجَلَّهَا كُتُبُ الشَّيْخَيْنِ شيخِ الإسلامِ ابن تيمية وتلميذه ابنِ القيِّم رحمهم الله ، وقَدْ حَثَّ شَيْخُنَا عَبْدُ الرحمن بن سَعْدي حرحه الله - عَلَى اقْتِنَاءِ كُتُبِ هَذَيْنِ الْعَالِيْنِ الْجُلِيلَيْنِ، ومن المعلوم أن كُتُبَ ابنِ القيَّمِ أَسْهَلُ وأَسْلَسُ؛ لأن شَيْخَ الإسلامِ ابن تيمية -رحمه الله - كَانَتْ عِبَارَاتُهُ قَوِيَّةً لغَرَارَةِ عِلْمِهِ وتَوَقَّدِ ذِهْنِه، وابن القيم -رحمه الله - وَجَدَ بَيْتًا مَعْمُورًا، فكانَ مِنهُ التَّحْسِينُ والنَّرْتِيبُ، وليس مَعْنَى الكَلَامِ أنَّ أبنَ القيِّم -رحمه الله - نُسْخَةً من ابنِ تيمية، بل ابن القيم مرحمه الله عنها - يرى أنَّه يَجِبُ على مَنْ لم يَسُقِ الحَجِّ إلى العُمْرة، وابنُ عَبَس -رضى الله عنها - يرَى أنَّهُ يَجِبُ على مَنْ لم يَسُقِ الحَجْ إلى العُمْرة، وابنُ عَبَس -رضى الله عنها - يرَى أنَّهُ يَجِبُ على مَنْ لم يَسُقِ المَدْي إذَا أَحْرَمَ بِحَجِّ أو قِرانِ أَنْ يَفْسَخَهُ إلى عُمْرَةٍ، وكان شيخ الإسلام يرَى أنَّ المَدْي إذَا أَحْرَمَ بِحَجِّ أو قِرانِ أَنْ يَفْسَخَهُ إلى عُمْرَةٍ، وكان شيخ الإسلام يرَى أنَّ المَثْ وَلِهِ أَمْيَلُ مِنِّي بلى قَوْلِ مَنْيِعَاه الله الله عَرْو أَنْ يُتَابِعَ شَيْخَة أَسَلُ مِنَّ مَنْ المَنْ يَعْرِفُهُ مِن تَدَبَّ وَلَهُ أَنْكُ إِنَا يَرَاهُ حَقًّا وصَوابًا، ولا شَكَ أَنْكَ إذَا تَأَمَّلُ مُتَعَلِبَ اخْتِيَارَاتِ شَيخِ الإسلام وَجْدَتَهَا هي الصواب، وهذا أمْرٌ يَعْرِفُهُ من تَذَبَّرُ كُتُبَهُمَا.

فنحن نوافق المؤلف كها أنَّنَا نَتَّبعُ بِذَلِكَ شَيْخَنَا -رحمه الله- بالجِرْصِ على اقْتِنَاءِ كُتُب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحمهما الله-.

<sup>(</sup>١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١٧٨/٢).

وكذلك كُتُب الحَافِظ ابنِ عَبْدِ البَرِّ -رحمه الله- وأَجَلُّ كُتُبِهِ (التَّمْهِيدُ شَرْحُ المُوطأ)، وهَذَا الكِتَابُ على جَلَالَتِهِ وغَزَارَةِ عِلْمِهِ يَصْعُبُ أَنْ تُحَصِّلَ مِنْهُ الفَائِدَةَ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مُرَتَّبِ، إِذَ أَنَّهُ رتبه على الأَسَانِيدِ -رحمه الله-، مُرَتَّبًا على شُيُوخِ الإمامِ مَالِكِ، وسَاقَ المُوطَّ على هَذَا المِنْهَاجِ، فصَارَ البحثُ فيه عَسِيرًا حتى غَصْلَ على مَسْأَلَةٍ من المَسَائِلِ، ونَرْجُو الله -تعالى- أَن يُيُسِّرَ بعضَ شَبَابِنَا من طَلَبَةِ العِلْمِ إلى مَسْأَلَةٍ من المَسَائِلِ، ونَرْجُو الله -تعالى- أَن يُيُسِّرَ بعضَ شَبَابِنَا من طَلَبَةِ العِلْمِ إلى تَنْسِيهِ تَوْتِيبًا كَامِلًا بِتَغْيِيرِ الكِتَابِ أَصلًا، أَو تَوْتِيبًا بالفهارس.

وأظُنُّ تَرْتِيبَهُ بالفَهَارِسِ يَكُونُ سَهْلًا، فَلَوْ رُتِّبَ على الأَبْوَابِ الفِقْهِيَّةِ فَخْدِمَ الكِتَابُ خِدْمَةً عَظِيمَةً، وخُدِمَ النَّاسُ الذِينَ يُرِيدُونَ الانْتِفَاعَ بِهِ.

يقول المؤلف: «الحافظُ ابن قُدَامَة -رحمه الله-»؛ لم أَسْمَعْ أَحَدًا وَصَفَ ابنَ قُدَامَة بِأَنَّهُ حَافِظٌ، لَكن لا شَكَّ أَنَّهُ فَقِيهٌ مِنْ أَكْبَرِ الفقهاءِ -رحمه الله-.

يقول المؤلف: «ورَأْسُ كُتُبِهِ المُغْنِي»؛ إنَّمَا قَالَ: رَأْسُ كُتُبِهِ المُغْنِي إِشَارَةً إلى أنَّهُ -رحمه الله- لَهُ كُتُبٌ على التَّرْتِيبِ لطَالِبِ العِلْم كما قال الناظم:

كَفَى النَّاس بالكَافِي وأَقْنِعْ طَالبًا بِمُقْنِع فقه عن كِتَابٍ مُطَوَّلُ وأَغْنِ بمُغْني الفِقْهِ من كَانَ بَاحِثًا وعُمْدَتُه من يَعْتَمِدْهَا يحصِّلُ وعُمْدَتُه من يَعْتَمِدْهَا يحصِّلُ

فهو كَتَبَ فِي الفِقْهِ (العُمْدَة) فِيهَا مَسَائِنُ ودَلَائِنُ للطَّالِبِ المُبْتَدِئ.

ثم (الْمُقْنِعُ) للطَّالِبِ الذِي تَرَقَّى بعضَ الشَّيءِ وكَانَ يَذْكُرُ فِيهِ القَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ الإمامِ أحمد -رحمه الله- إما الرَّوَايَنَيْنِ، وإما الوَجْهَيْنِ، وإما الاحتِهَالَيْنِ، لكن بدون ذِكْرِ الدَّلِيلِ.

ثم إذًا ارْتَفَعَ الإنسانُ إلى (الكَافِي)، وفِيهِ ذِكْرُ القَوْلَيْنِ أَو الاحْتِهَالَيْنِ أَو الوَجْهَيْنِ، مع ذِكْرِ الدَّلِيلِ أَو التَّعْلِيلِ.

والثَّالِثُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ -رحمه الله-، ولم يَذْكُرِ المؤلفُ شَيْئًا من كُتُبِهِ. ثم الحَافِظُ ابنُ كَثِيرٍ، ولَهُ (الأَحْكَامُ)، و(شَرْحُ البُّخَارِي -رحمه الله-).

ثم الحَافِظُ ابنُ رَجَبٍ، ولَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ في الحَدِيثِ والفِقْهِ، ومِنْ أَحْسَنِ ما الطَّلَعْنَا عليه (القَوَاعِدُ الفِقْهِيَّةُ)، حتَّى إنَّ بَعْضَ العُلَماءِ قال: إن هَذِهِ القَوَاعِدَ الفِقْهِيَّةَ ليست لابنِ رَجَبٍ لأنَها أَكْبَرُ مِنْ مُسْتَواه. ولكنَّ الصَّحِيحَ أَنَهَا لَهُ، قَدِ الشَّهَرَتُ وتَنَاقَلَهَا النَّاسُ، وفَضْلُ الله يُؤْتِيهِ من يَشَاءُ.

لَكُنَّهَا -أَعْنِي القواعد الفقهية- لطَّالِبِ العِلْمِ الذِي يُرِيدُ النَّبَحُّرَ فِي الفِقْهِ، منْ أَحْسَنِ ما رأيتُ؛ لأنَّهَا مَبْنِيَّةٌ على التَّعْلِيلِ والْمُنَاقَشَةِ، وفِيهَا فَوَاثِدُ كَثِيرَةٌ وهِي غَيْرُ مُرَتَّبَةٍ، لكن في الطَّبَعَاتِ رُتِّبتْ على أَبُوابِ الفِقْهِ فِي الفَهَارِس.

ثم قال المؤلف: «الحافظ ابن حَجَر-رحمه الله-»؛ ولَهُ (فَتْحُ الْبَارِي)، ولَهُ كُتُبٌ أُخْرَى حَدِيثِيَّةُ، ورُبَّهَا يَكُونُ لَهُ كُتُبٌ فِقْهِيَّةٌ.

ثم قال المؤلف: «الحَافِظ الشَّوْكَانِي -رحمه الله-»؛ وله كُتُبُّ حَدِيثِيَّةُ فِقْهِيَّةُ مِنْهَا: (نَيْلُ الأَوْطَارِ) جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ عِنْمِ الحَدِيثِ والفِقْهِ، و (السَّيْلُ الجَرَّارُ). ثم قال المؤلف: «الإمام مُحَمَّد بن عَبد الوهاب -رحمه الله-»؛ ولَهُ كُتُبٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي فُنُونٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وأَكْثَرُ مَا أَلَفَ فِيه هو التَّوْحِيدُ، لحَاجَةِ النَّاسِ إليه.

ثم قال المؤلف: «كُتُب عُلَماءِ الدَّعْوَةِ، ومِنْ أَجْمَعِهَا (الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ)»؛ (الدرر السنية) قَذ جُمعَ فيها لِكُلِّ شَيْخِ ما كَتَبَهُ، أو أَجَابَ عَنْهُ، أو أَجَابَ عَنْهُ، أو أَجَابَ عَلَيْهِ مِنْ أَسْئِلَةٍ، وجُمِعَتْ عَلَى وَجْهِ آخَرَ مُرَتَّبَةً على أَبْوَابِ الفِقْهِ والعَقَائدِ، وهي نَافِعَةٌ جِدَّا فِيهَا رَسَائلُ صَغِيرَةٌ، وفِيهَا أَجْوِبَةٌ كَثِيرَةٌ نَافِعَةٌ.

ثم قال المؤلف: «العَلَّامَة الصَّنْعَانِي -رحمه الله - لا سِيبًا كِتَابُهُ (سُبُل السَّلَام)»؛ وهو شَرْحُ بُلُوغ المَرَام، وهو جَامِعٌ بينَ الحَدِيثِ والفِقْهِ.

ثم قال المؤلف: «العَلَّامَة صِدِّيق حَسَن خَان القَنَّوجُي –رحمه الله تعالى–»؛ وله كُتُبٌ في الفِقْهِ والتَّفْسِيرِ، وتَفْسِيرُهُ من أَجْمَعِ التَّفَاسِيرِ للأَقْوَالِ مع اخْتِصَارِهِ، لَكِنَّهُ مُفِيدٌ جدًّا، وكان مَشَائِخُنَا يُوصُونَنَا بِتَفْسِيرِ صَدِّيقِ حَسَن خَان.

ثم قال المؤلف: «العَلَّامَة مُحَمَّد الأَمِين الشَّنْقِيطِي -رحمه الله- لا سِيَّا كِتَابُهُ (أَضُواء البَيَان)»؛ وهو في التفسير، لَكِنَّهُ في الحَقِيقَةِ جَامِعٌ بِينَ التَّفْسِيرِ والحَدِيثِ والفِقْهِ ولا سِيَّا حينها تَجَاوَزَ سُورَ البَقَرَةِ وآلِ عِمْرانَ والنَّسَاءِ، أما كَلَامُهُ في سور البَقَرةِ وآلِ عِمْرانَ والنَّسَاءِ فهو قليلُ لكنَّهُ بَعْدَ هَذِهِ السُّورِ انْفَجَرَ كَالْبَحْرِ، وتَكَلَّمَ بكلامِ قلَّ أَنْ تَجِدَهُ في غَيْرِهِ.

مسألة: لو قَالَ قائلٌ: هَذِه الكُتُبُ الكِبَارُ إِذَا بَدَأَ بِهَا طَالِبُ العِلْمِ فلنْ يَسْتَطِيعَ أَن يَجْمَعَ مَعَهَا الحِفْظ، فَمَا الطَّرِيقَةُ الصَّحِيحَةُ ؟

#### ٥١ - التعامُلُ مع الكِتَابِ:

لَا تَسْتَفِدْ مِنْ كِتَابٍ حَتَّى تَعْرِفَ اصْطِلَاحَ مُؤَلِّفَهِ فِيهِ، وكَثِيرًا مَا تَكُونُ الْمُقَدِّمَةُ كَاشَفِةً عِن ذَلِكَ، فَابُدَأْ مِن الكِتَابِ بِقِرَاءَةِ مُقَدِّمَتِهِ. [1]

والجواب: هَذِه الكُتُبُ الكَبِيرَةُ يَجْعَلُهَا الطَّالِبُ للمُرَاجَعَةِ، وكُوْئُهَا للدِّرَاسَةِ صَعْبٌ، والحِفْظُ لا بُدَّ مِنْهُ، ولم يَبْقَ عِنْدَنَا إلا مَا حَفِظْنَاهُ، ولا تُطِعْ مَنْ يَقُولُ: إنَّ الحِفْظَ لا حَاجَةَ إليهِ، ولو سَأَلْتَ هَذَا الذِي يَقُولُ هذه المَقُولَةَ عن مَسْأَلَةٍ من مسائلِ النَّحُو في أَوَّلِ أبوابِ النَّحْو وجَدْتَهُ لا يَعْرِفُ شَيْئًا؛ لأَنَّهُ نَسِيَ العِلْمَ.

## [1] التَّعَامُلُ مع الكِتَابِ يَكُونُ بأُمُورٍ:

الأُوَّلِ: مَعْرِفَةُ مَوْضُوعِهِ؛ حَتَّى يَسْتَفِيدَ الإنسانُ مِنْهُ، لأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إلى التَّخَصُّصِ، فرُبَّمَا يَكُونُ كِتَابَ شَعْوَذَةٍ أو سَحْرٍ أو بَاطِلٍ فلا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الكِتَابِ حَتَّى تَحْصُلَ الفَائِدَةُ مِنْهُ.

الثاني: مَعْرِفَةُ مُصْطَلَحَاتِهِ: لأَنَّ مَعْرِفَةَ المُصْطَلَحَاتِ يَخْصُلُ جِما حِفْظُ الْحُلَمَاتِ الكُتُبِ. الأَوْقَاتِ، وهَذَا يَفْعَلُهُ العُلَمَاءُ فِي مُقَدِّمَاتِ الكُتُبِ.

فَمثلًا صَاحِبُ (بُلُوغِ المَرَام) إذا قَالَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْه يَعْنِي: رواهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

وصَاحِبُ (الْمُنْتَقَى) على خِلَافِ ذَلِكَ فإذَا قَالَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، يعْنِي: رَوَاهُ الْإِمامُ أَحمدُ والبُّخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

كذلك في كُتُبِ الفِقْهِ يُفَرِّقُ كَثِيرٌ من العُلَمَاءِ بينَ القَوْلَيْنِ، والوَجْهَيْنِ، والوَجْهَيْنِ، والرِّوَايَتَانِ عن الإمامِ، والوَجْهَانِ عن الأَصْحَابِ، وهُمْ

أصحابُ المَّذْهَبِ الكِبَارِ أَهلِ التَّوْجِيهِ، والاخْتِهَالَانِ للتَّرَدُّدِ بينَ الْقَوْلَيْنِ، والقَوْلَانِ أَعَمُّ من ذَلِكَ كُلِّهِ.

وكذلك يَحْتَاجُ أَن تَعْرِفَ مَثَلًا؛ إذا قَالَ المؤلفُ (إِجْمَاعًا أُو وِفَاقًا).

فَإِذَا قَالَ: (إِجْمَاعًا) يَعْنِي بِينَ الأُمَّةِ.

وإذا قال: (وِفَاقًا) يَعْنِي مع الأَئِمَّةِ النَّلَاثَةِ، كَمَا هو اصْطِلَاحُ صاحبِ (الفُرُّوعِ) في فقه الحَنَابِلَةِ.

وكذلك بقيةُ أَصْحَابِ المَدَاهِبِ كُلُّ لَهُ اصْطِلَاحٌ، فلا بُدَّ أَن تَعْدِفَ اصْطِلَاحَ المُوَلِّفِ.

ثالثًا: يَكُونُ التَّعَامُلُ مَعَ الكِتَابِ بِمَعْرِفَةِ أَسْلُوبِهِ وَعِبَارَاتِهِ: فإذَا قَرَأْتَ الكِتَابَ أُولَ مَا تَقْرَأُ لَا سِيَّا فِي الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ المَمْلُوءَةِ عِلْيًا، عِبَارَاتُهَا تَحْتَاجُ إلى تَأْمُّلِ وَتَفْكِيرٍ فِي مَعْنَاهَا، لأنك لم تَأْلَفُهُ فإذا أَعَذْتَ قِرَاءَتَهُ أَلِفْتَهُ، وانْظُرُ مَثَلًا إلى كُتُبِ شيخ الإسلامِ ابن تيمية -رحمه الله-، فالإنسانُ الذِي لم يَتَمَرَّنُ فِي مُطَالَعَةِ كُتُبِهِ يَصْعُبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْهَمَهَا لِأَوْلِ مَرَّةٍ، لكن إذِا تَمَرَّنَ عَرَفَهَا بِيُسْرِ وسُهُولَةٍ.

وهناك أمرٌ خَـارِجٌ عنِ التَّـعَامُلِ مع الكِتَابِ، وهُو التَّـعَلِيقُ بالـهَوَامِشِ أو الحَوَاشِي.

فهذا مما يَجِبُ لِطَالِبِ العِلْمِ أَنْ بَغْتَنِمَهُ، وإِذَا مَرَّتْ بِهِ مَسْأَلَةٌ تَخْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ، أو إلى دَلِيلٍ، أو إلى تَعْلِيلٍ، ويَخْشَى أَن يَنْسَاهُ فإنَّهُ يُعَلِّقُ إِمَّا بِالْهَامِشِ –وهو الذِي عَلَى الْيَمِينِ أو الْيَسَارِ –، وإمَّا بِالْحَاشِيَةِ وهي: التِي تَكُونُ في الأَسْفَلِ. وكَثِيرًا مَا يَفُوتُ الإنسانُ مِثْلُ هَذِهِ الفَوَائِدِ التِي لَو عَلَّقَهَا لَم تَسْتَغْرِقُ إلا دَقِيقة أو دَقِيقتين، ثُمَّ إذَا عَادَ لِيَتَذَكَّرَهَا بَقِيَ مُدَّةً وهو يَتَذَكَّرُهَا، وقَدْ لَا يَذْكُرُهَا.

فَيَنْبَغِي عَلَ طَالِبِ العِلْمِ: أَنْ يَعْتَنِيَ بِذَلِكَ لا سِيبًا فِي كُتُبِ الفِقْهِ، نَمْرُ فِي الكُتُبِ مَسْأَلَةٌ وحُكْمُهَا، فَتَتَوَقَّفُ عندها، فإذَا رَجَعْتَ لِلْكُتُبِ الأَوْسَعِ من الكِتَابِ الذِي بَيْنَ يَدَيْكَ، ووجَدْتَ قَوْلًا يُوَضِّحُ المَسْأَلَةَ فَتُعَلِّقُ الْقَوْلَ لِنَرْجِعَ إليهِ مَرَّةً الذي بِينَ يَدَيْكَ، ووجَدْتَ قَوْلًا يُوضِّحُ المَسْأَلَةَ فَتُعَلِّقُ الْقَوْلَ لِنَرْجِعَ إليهِ مَرَّةً أُخْرَى إذا احْتَجْتَ إليه، دُونَ الرُّجُوعِ إلى أَصْلِ الكِتَابِ الذِي نَقَلْتَ مِنْهُ، فَهَذَا يُوفِّرُ عَلَيْكَ الوَقْتَ.

فإِذَا كَانَ الْكِتَابُ في فِقْه مَذْهَبٍ من الْمَذَاهِبِ، ورَأَيْتَ أَنَّهُ يُخَالِفُ المَذْهَبَ في خُكْمِ هذهِ الْمَشْأَلَةِ، فإنه من المُسْتَحْسَنِ أن تُقَيِّدَ المَذْهَبَ على الهَامِشِ، أو في الحَاشِيَةِ حَتَّى تَعْرِفَ أن هَذَا الْكِتَابَ خَرَجَ عن المَذْهَبِ، ولا سِيَّا إذَا كَانَ المَذْهَبُ أَقْوى مما ذَهَبَ إليهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ.

ومن التَّعَامُلِ معَ الكِتَابِ -وإنْ كَانَ خَارِجًا عن التَّعَامُلِ الدَّاخِلِيِّ- تَلْخِيصُ الكِتَابِ، أَمَّا تَلْخِيصُهُ على سَبِيلِ التَّأْلَيفِ والنَّشْرِ قَدْ يَجِدُ الإنسانُ في هَذَا حَرَجًا، لكنْه سيكون اسْتِخْرَاجَ فَوَائدَ مُبَعْثَرَةً، لا عَلَى سَبِيلِ التَّالْيِفِ، وهَذَا لا يَجِدُ الإنسانُ حَرَجًا فِيهِ لو نَشَرَهُ.

وأما الْحَتِصَارُهُ ونَشْرُ الكِتَابِ، فإنْ دَعَتِ الحَاجَةُ إلى ذَلِكَ فَلا بَأْسَ، وإلَّا فَلَا نَتْعَرَّضُ لَهُ، لأَنَّكَ إذا فَعَلْتَ ذَلِكَ، رُبَّهَا يَهْجُرُ النَّاسُ الأَصْلَ إلى هَذَا المَخْتَصَرِ، ورُبَّهَا تَخْذِفُ مَسَائِلَ أَهُمَّ مما تُشْبِتُ، أمَّا إذَا دَعَنِ الحَاجَةُ إلى ذَلِكَ لِكُوْنِهِ طَوِيلًا فلا حَرَجَ.

٥٢- ومنه:

إذا حُزْتَ كِتَابًا؛ فلا تُدْخِلْهُ فِي مَكْتَبَتِكَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ ثَمَّرٌ عَلَيْه جَرْدًا، أَو قِرَاءةً لِلْقَدِّمَتِهِ، وفهرسِهِ، ومَوَاضِعَ مِنْهُ، أَمَّا إِنْ جَعَلْتَهُ مع فنّه في المكتبة؛ فرُبَّها مرَّ زمانٌ وفات العُمُرُ دونَ النظرِ فيه، وهذا مُجَرَّبٌ، والله المَوَفِّقُ. [1]

٥٣- إعجامُ الكتابة:

إذا كَتَبَتَ فَأَعْجِم الكتابةُ بإزالةِ عُجْمَتِها، وذلك بأمور:

١ - وُضُوحُ الْخَطِّ.

٢ - رَسْمُهُ على ضوءِ قَوَاعِدِ الرَّسْمِ (الإملاء).

وفي هذا مؤلَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ من أهمِّها:

-(كِتَابُ الإملاء) لِحُسَيْن والي<sup>(١)</sup>.<sup>[٢]</sup>

[1] هذا صَحِيحٌ، وهُوَ حَاصِلٌ كَثِيرًا، فأَكْثَرُ مَا يَكُونُ في حَالِ الإنسانِ تَصَفَّحُ الكِتَابِ الجَدِيدِ، وإذا كَانَ كبيرًا فيَقْرَأُ الفِهْرسَ، فَقَلَ أَن تَجِدَ شَخْصًا يَأْتِيهِ الْكِتَابُ فَيَجْعَلَهُ في الرَّفِّ قبل أَن يَتَصَفَّحَهُ.

ولأنَّكَ إِنْ احْتَجْتَ إِلَى مُرَاجَعَتِهِ عَرَفْتَ أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تُرِيدُ.

فإذَا لَمْ تَجْرُدُهُ مُرَاجَعَةً ولو مُرُورًا فإنك قَدْ لا تَدْرِي مَا فِيهِ من المَسَائِلِ والفَوَائِدِ فَيَقُوتَكَ شَيءٌ كَثِيرٌ، وهو مَوْجُودٌ في هَذَا الْكِتَابِ الّذِي في رَفِّكَ.

[٢] قوله: "فَأَعْجِمِ الْكِتَابَةَ بِإِزَالَةِ عُجْمَتِهَا"؛ مَعْنَاهُ: أَزِلْ عُجْمَتَهُ، بإعْرَابِهِ

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: طبع ثم صور عام (١٤٠٥)، بيروت/ دار القلم.

«قواعد الإملاء» لعبد السَّلام محمد هارون<sup>(۱)</sup>. «المُقْرَدُ الْعَلَم» للهاشمي –رحمهم الله تعالى–<sup>(۲)</sup>. ٣- النَّقُطُ للمُعْجَم والإهْمَالُ للمُهْمَلِ<sup>(۲)</sup>.

وضَبْطِهِ بِالشَّكْلِ، وَنَقْطِهِ، حَتَّى لا يُشْكِلَ، وهَذَا منَ أَفعالِ الأَضْدَادِ، كها جاء في الحَدِيثِ أَن النبي ﷺ «كَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ، فَيَتَحَنَّتُ فِيهِ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ»<sup>(4)</sup>. فَيَتَحَنَّتُ يَعْنِي: يُزِيلُ الحِنْثَ.

ولا بُدَّ لطَّالِبِ العِلْمِ أَن يَكُونَ عَالمًا بِالنَّحْوِ وَالْإِمْلَاءِ، وَإِلَّا فَأَخْشَى أَنْ يَقَعَ في قول القَائِلِ:

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمَهُ (٥)

وإِذَا أَشْكَلَتَ عليكَ الكَلِمَةُ فارْجِعْ إلى مَظَائِهَا، وإذا أَشْكَلَ عَلَيك تَرْكِيبُ الكَلِمَةِ أو حَرَكَاتُهَا في تَرْكِيبِهَا لا في إعرابِهَا فارجع إلى كُتُبِ اللَّغَةِ.

مثلًا: يقولون: «تَجُرُبَة» و «تَجَارُب» بضم الرَّاءِ، والصحيح بكَسْرِهَا، فأَخْشَى أَن يَجِيءَ أَحَدٌ فَتَمُرُ بِهِ «تَجْرِبَة» فيَقُولُ: تَجْرُبة بضم الرَّاءِ، وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّهُ قد يَشْتَهِرُ بينَ النَّاسِ أشياء ليس لها أصل، فلا بُدَّ أَنْ يَرْجِعَ إلى الأصل.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: طبع الخانجي بمصر عام (١٣٩٩هـ)، الطبعة الرابعة.

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: الطبعة الثانية والعشرون، المكتبة البخارية الكبري بمصر.

<sup>(</sup>٣) قال المؤلف في الحاشية: لأن الترك يؤدى إلى الاشتباه.

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب من الوحي الرؤيا الصالحة (٣)، ومسلم في كتاب الإيهان، باب بدء الوحى (٢٥٢).

<sup>(</sup>٥) هذا البيت للحطينة في ديرانه (ص:١٣٦).

### ٤ - الشَّكْلُ لما يُشْكِلُ.

# ٥- تثبيتُ علاماتِ الترقيمِ في غير آيةٍ أو حديثٍ (١).[١]

[1] كُلُّ هَذِهِ قَوَاعِدُ إِمْلَاثِيَّةٌ يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهَا.

وهنا فَائِدَةٌ فِي مَعَانِي قولهم: بالطاءِ الْمُشَالَةِ أي: التِي تُشْبِهُ الظَّاءَ.

وبالضَّادِ المُعْجَمَةِ الَّتِي تُشْبِهُ الصَّادَ.

وبالدَّالِ اللَّهُ مَلَةِ التي تُشْبِهُ الذَّالَ.

وبالذَّالِ المُّعْجَمَةِ التِي تُشْبِهُ الدَّالَ.

مسألة: لو قال قائل: بعضُ الطُّلَابِ بَطِيءٌ في الْقِرَاءَةِ فَهَلْ يُسْرِعُ في الْقِرَاءَةِ ولو لم يَفْهَمْ بَعْضَ الْمَائلِ؛ أو يَتَأَنَّى ولو مَضَى عَلَيْهِ وَقْتُ كَثِيرٌ؟

والجواب: مُطَالَعَةُ الكُتُبِ على نَوْعَيْنِ:

١- مُطَالَعَةُ تَفَهُّم وتَدَبُّرٍ، وهَذِهِ لا بُدَّ أَنْ يَتَأَمَّلَ الإنسانُ ويَتَأَنَّى فيها.

٢- مُطَلَعَةُ استِطْلَاعٍ فَقَطْ، يَنْظُرُ من خِلَالهَا على مَوْضُوعِ الكِتَابِ وما فِيهِ من مَبَاحِث، ويَتَعَرَّفُ على مَضْمُونِ الكِتَابِ من حَلَالِ تَصَفُّحٍ وقِرَاءَةٍ سَرِيعَةٍ، مَن مَبَاحِث، ويَتَعَرَّفُ على مَضْمُونِ الكِتَابِ من حَلَالِ تَصَفُّحٍ وقِرَاءَةٍ سَرِيعَةٍ، فَهَذِهِ لا يَحْصُلُ فيها من التَّامَّلِ والتَّدَبُّرِ ما يحصُلُ في النَّوْعِ الأول.

والطريقة المثلى في قراءة الكتب: التَّكَبُّرُ والتَّفَكُّرُ في المَعَانِي والاسْتِعَانَةُ بِذَوِي الفَهْمِ من أهلِ العِلْمِ الصَّحِيحِ، ولا يَخْفَى أنَّ أَوْلَى الكُتُبِ بِذَلِكَ؛ كِتَابُ الله حعز وجل-، وعَلَيْكَ بالصَّبْرِ والمُثَابَرَةِ، فها أُعْطِيَ الإنسانُ عَطَاءً خَبْرًا وأوسعَ من الصَّبْر.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: "الترقيم وعلاماته"، أحمد زكى باشا، طبع عام ١٣٣٠ هـ.

مسألة: لو قال قائل: ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ قَوْلَهُ: «تَثْبِيتُ عَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ في غيرِ آيةٍ أو حديثٍ»؛ هذا واضح في الآيات، ولَكِنَّهُ غَيْرُ واضح في الأحاديث؟

والجواب: أصلُ الرَّقْمِ يُطْلَقُ على العَددِ.

لكنَّ وَضْعَ الْعَلَامَاتِ إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بِهَا وَضْعَ عَلَامَاتِ الترقيم، فالقرآنُ لا يَحْسُنُ وَضْعُ عَلَامَاتٍ فيه، مثلًا قوله -تعالى-: ﴿ أَفَرَهَ بَهُمُ اللَّتَ وَالْعُزَىٰ ﴾؛ لا تُكْتَبُ عَلامَاتُ اسْتِفْهَامٍ في نِهايةِ الآيةِ.

أما في الحديث: فكَثِيرٌ ممن يَطْبَعُ كُتُبَ الحَدِيثِ يَضَعُونَ علاماتِ الاسْتِفْهَامِ، وكذلك الفواصل في الأحاديث.

أما القرآن: فَفَوَاصِلُهُ فِي أَيَاتِهِ فَلا يَحْتَاجُ إِلَى تَرْقِيمٍ.

فإذا كان المراد بالتَّرْقِيمِ: العلامَاتِ دُونَ التَّرِقِيمِ العَدَدِيِّ، فهذا صحيحٌ القرآن تَرقِيمُهُ بفَوَاصِل آياتِهِ.

وأما الحَدِيثُ غَيْرُ مُسلَّم، فلا مَانِعَ أَنْ تَضَعَ علاماتِ التَّرِقيمِ، كعَلامَةِ استفهامٍ، وعلامة تَعَجُّبٍ، وعلامة الوَقْفِ؛ لأن هذا مما يُعِينُ على فَهْمِ المعنى.

والقرآن لولا احِثْرَامُنَا للرَّسْمِ العُثْمَانِ لقُلْنَا: أيضًا ضَعْ فيه التَّرِقيمَ فها المانع؟ لكن القرآن يَنْبَغِي أن يُحِّثَرَمَ وأن لا يُزَادَ فيه ولا يُنْقَصُ<sup>(١)</sup>.

<sup>(</sup>١) وقد صدر قرار هيئة كبار العلماء برقم (٧١) في ٢١/ ١٣٩٩/١٠ هـ بأن يبقى رسم المصحف على ما كان بالرسم العثماني، ولا ينبغي تغييره ليوافق قواعد الإملاء الحديثة، محافظة على كتابِ الله من النَّحْرِيفِ واتِّباعًا لما كان عليه الصحابة وأئمة السلف ~رضوان الله عليهم أجمعين-، وإذا لم يلتزم بالرسم العثماني في كتابة القرآن يُخْشَى أن يصير كتابُ الله ألعوبة بأيدي الناس كُلَّبًا

وهذه العلاماتُ يختلفُ الناسُ فيها.

فبعضُ النَّاسِ لا يَعْرِفُ الفَاصِلَةَ، ولا يَعْرِفُ علامَةَ الوَصْلِ، ولا عَلامة الاستفهام، ولا عَلَامَة التَّعَجُّبِ.

فمعنى هذا أنه يَنْبَغِي لنَا أَن نَقْرَأُ الكُتُبَ الْمُؤَلَّفَةَ في هذا الفن وهو فَنُّ التَّرْقِيمِ حَتَّى إِذَا أَرَدْنَا أَن نَكْتُبَ تكونُ الكِتَابَةُ على القَوَاعِدِ المَعْرُوفَةِ.

非格格

عَنَّتُ لإنسان فكرة في كتابته اقترح تطبيفها، فيقترح بعضهم كتابته باللاتينية، وهذا فيه من الخطر، والله الموفق. من أبحاث هيئة كبار العلماء (٧/ ٣٣٩).

رَفِحُ معِي ((رَجِي الْهَجَنِّ يُّ (يُسكِن (ونِيْرُ ((فِزون مِسِ (سيكي (ونيْرُ (افِزون مِسِ





### الفصل السابع: المحاذيس



#### ٥٤- خُلْدُ اليَقَطَةِ :

إِيَّاكَ و (حُلْمَ اليقظةِ)، ومنه بأن تَدَّعِيَ العِلمَ لَمَا لَمْ تَعلمُ، أو إِتقانَ مَا لَم تُنْقِن، فإنْ فَعَلْتَ؛ فهو حِجَابٌ كَثِيفٌ عن العلم. [١]

٥٥- احلَّرْ أَنْ تَكُونَ (أَيَّا شِيْرٍ)(1):

# فقد قيل: العلمُ ثَلاثَةُ أَشْبَارٍ، مَنْ دَخَلَ فِي الشِّبْرِ الأُوَّلِ تَكَبَّرَ، ومَنْ دَخَلَ فِي

[1] هَذَا صَحِيحٌ، فبعضُ النَّاسِ يُرِى الحَاضِرِينَ أَنَّه عَالمٌ مُطَّلِعٌ، فتجده إذا سئل يَسْكُتُ بعضَ الوقتِ كَأَنَّهُ يتَأَمَّلُ ويطَّلِعُ على الأَسْرَارِ، ثم يرفعُ رأسَهُ، ثم يقول: هذه المسألةُ فيها قَوْلَانِ للعماءِ، وإذا قلت له: ما القولان؟ إما أَنْ يَأْتِيَ بِالقَوْلَيْنِ من عِنْدِهِ، وإلا قال: غَنْتَاجُ إلى مُرَاجَعَةٍ.

المهم: لا تَدَّعِ العِلْمَ، ولا تُنَصِّبْ نَفْسَكَ عَالمًا مُفتِيًّا وأنتَ لا عِلْمَ عِنْدَكَ؛ لأن هَذَا من سَفَهِ العقل، وضَلَالٌ في الدِّينِ.

و لهذا قال المؤلف: «إنْ فَعَلْتَ فَهُو حِجَابٌ كَثِيفٌ عن العِلْمِ»؛ لأن الإنْسَانَ إذا فَعَلَ هذا قال: أنَا صِرْتُ عَالمًا لا حَاجَةَ لأنْ أَطْلُبَ العِلْم، فينُحِجَبَ عنِ العِلْمِ بسببِ هذا الاعْتِقَادِ البَاطِلِ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الذكرة السامع والمتكلم (ص:٦٥).

الشَّبْرِ الثَّانِي تَوَاضَعَ، ومَنْ دَخَلَ في الشَّبْرِ الثَّالِثِ عَلِمَ أَنَّهُ ما يَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.[١] ٥٦- التَّصَنَّدُ **قبلُ الثَّاَهُّل**؛

احذر التَّصَدُّرَ قبل التَأَهْلِ؛ هو آفةٌ في العِلْمِ والعَملِ. وقد قِيلَ: من تصدَّرَ قبلَ أَوَانِه؛ فَقد تَصَدَّى لِهَوَانهِ» (٢). [٢]

[١] الشِّبْرُ الأوَّلُ: يَتَكَبَّرُ، لأنَّهُ لم يَعْرِفْ نَفْسَهُ حَقِيقَةً.

والثَّانِي: يتَوَاضَعُ، وهُوَ يَرَى نَفْسَهُ عالمًا.

أَمَّا الأَوَّلُ فَيَرَى نَفْسَهُ عَالمًا لَكِنَّهُ مُتَكَبِّرٌ، والثَّانِي يَرَى نَفْسَهُ عَالمًا مُتَواضِعًا.

والثالث: يَرَى أَنَّه جَاهِلٌ لا يَعْلَمُ، فَهُو لنْ يَتَكَبَّرَ.

هل النَّوْعُ الثَّالَثُ تَحْمُودٌ أم لا؟

والجواب: إذَا رَأَيْتَ نَفْسَكَ جَاهِلًا، فاعلم أَنَكَ لن تُقْدِمَ عَلَى عَزْمٍ في الفُتْيَا مَثَلًا، ولهَذَا تَجِدُ بعض طَلَبَةِ العِلْمِ لا يُعْطِيكَ جَزْمًا، فيقولُ: الذِي يَظْهَرُ، أو يُخْتَمَلُ، فإذا فَتَحَ الله عَلَيْكَ وكُنْتَ عَالًا حقًا فاجْزِمْ بالمَسْأَلَةِ، لا تَجْعَلِ السائلَ طَرِيحَ الاحْتِيَالِ.

أما الذِي ليسَ عندَهُ علمٌ متمكن، فلا يَنْبَغِي أَنْ يَرَى نَفْسَهُ عَالمًا.

[٢] عمَّا يَنْبَغِي الحَذَرُ مِنْهُ: أَنْ يَتَصَدَّرَ الإنسانُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا للتَّصَدُّرِ؛ لأنَّهُ إذا فَعَلَ ذَلِكَ كانَ هَذَا دليلًا على أمور:

<sup>(</sup>١) من كلام الشعبي -رحمه الله-، من الذكرة السامع والمتكلمة، لابن جماعة الكتاني (ص: ٦٥).

<sup>(</sup>٢) من كلام الإمام أبي الطيب الصعلوكي، من «شعب الإيهان» للبيهقي (١٠/ ١٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٨/١٧).

الأمرُ الأُوَّلُ: إِعْجِابُهُ بِنَفْسِهِ، فيرَى نَفْسَهُ عَلَمَ الْأَعْلَامِ.

الأمرُ الثاني: عَدَمُ فِقْهِهِ ومَعْرِفَتِهِ للأُمُورِ، لأنه إذا تَصَدَّرَ، رُبَّهَا يقعُ في أَمْرٍ لا يستطيعُ الخَلَاصَ مِنْهُ، فتَرِدُ عليه من المَسَائِلِ ما يُبَيِّنُ عَوَارَهُ.

الأَمْرُ الثالثُ: التَقَوُّلُ على الله مَا لَا يَعْلَمُ، لأَنَّ الغَالِبَ أَن من كَانَ قَصْدُهُ التَّصَدُّرَ لا يُبَالِي، فيُجِيبُ عنْ كُلِّ ما سُئل، ويُدخَاطِرُ بِدِينِهِ وبقوله على الله –عز وجل–.

الأَمرُ الرابعُ: أنه لا يَقْبَلُ الحَقَّ في الغَالِبِ، فيَظُنُّ -بِسَفَهِهِ- أنَّه إذَا خَضَعَ لغَيْرِهِ لو كان مَعَهُ الحَقُّ كان دَلِيلًا على أنه ليسَ بِعَالمٍ.

فالتصدر فيه آفاتٌ عَظِيمَةٌ؛ ولهذا يُرْوَى عن عمر-رضي الله عنه- أنه قال: «تَفَقَّهُوا فَبْلَ أَنْ تَسُوُدوا»، أو «تُسَوَّدُوا»(١). وكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

يعني: اطْلُبُرا العِلْمَ، وتَفَقَّهُوا في دِينِ الله، قَبْلَ أَن يَجْعَلَكُمُ النَّاسُ سَادَةً؛ لأَن الإنسانَ إذا تَسَوَّدَ لم يكن لِنَفْسِهِ.

وكَمَا قِيلَ: أَنْتَ لِنَفْسِكَ مَا لَم تُعْرَفْ، فإذا عُرِفْتَ فَلَسَتْ لِنَفْسِكَ.

وهذا شَيَّ مُجُرَّبُ؛ فالإنسانُ قَبْلَ أن يُعْرَفَ وقَبْلَ أن يُسَوَّدَ يَكُونُ وقْتُهُ وَاسِعًا يَقْضِي حَاجَاتِهِ، لكن إذا عُرِفَ صارَ للنَّاسِ وليس لنَفْسِهِ.

ثم قال المؤلف: «وقد قِيلَ: من تصدَّرَ قبلَ أَوَانِه؛ فَقد تَصَدَّى لَجَوَانِه»؛ هذا سَجْعٌ طَيِّبٌ، وفيهِ أَيْضًا جِنَاسٌ غَيْرُ تَـامٌ، وابنُ رَجَبٍ –رحمه الله– في قَـوَاعِدِ الفِقْهِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري معلقا: كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة.

يقول: «مَنْ تَعَجَّلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عُوقِبَ بِحْرِمَانِهِ»(١).

ولهَذَا لو قَتَلَ الْمُوصَى لَهُ الْمُوصِي بَطُلُتِ الوَصِيَّةُ. فَلَوْ أَوْصَى إنسانٌ وقال: إذَا مِثُّ فَأَعْطُوا فُلانًا عَشْرَةَ آلافِ فَعَلِمَ الْمُوصَى له، وكَانَ هَذَا الْمُوصَى له مُحْتَاجًا وطَالَ بِهِ الزَّمَنُ، أطالَ الله عُمُرَ المُوصِي فَذَهَبَ المُوصَى لَهُ فَقَتَلَهُ فَلا يُعَطَى الوَصِيَّة، وتَبْطُلُ الوَصِيَّةُ؛ لأَنَّه تَعَجَّلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عَلَى وَجْهٍ مُحَرَّم، فَعُوقِبَ بِحِرْمَانِهِ وَلَمُذَا كَانَ مِن مَوَانِعِ الإرثِ الفَتْلُ لئلا يَتَعَجَّلَ الوَارِثُ مَوْتَ مُورِّتِهِ.

مسألة: لَوْ تَصَدَّرَ طَالِبُ العِلْمِ بِإِقَامَةِ بعضِ الكَلِيَاتِ والوَعْظِ والتَّذْكِيرِ بِغَيْرِ تَوَسُّعِ، فَهَلْ يَدْخُلُ فِي التَّصَدُّرِ المَّذْمُومِ؟

والجواب: التَّصَدُّرُ لَهُ أَشْكَالُ منها:

١- أَنْ يُبَادِرَ الإنسانُ بإلقاءِ الدُّرُوسِ عَلَنَّا، وهو لم يَنْضُجْ.

٢- إذا جَلَسَ في المَجْلِسِ جَعَلَ الكَلامَ لَهُ، ولم يَسْمَحْ لأَحَدِ أَن يَتكَلَّمَ، وكان شَيْخُنَا عَبْدُ الرحن بن سَعْدِي -رحمه الله - يُدَرِّسُ الطَّلَبَةِ كَمَا حَكَى لي بعضُ كِبَارِ الطَّلَبَةِ أَوَّلَ مَا بَدَأَ يُدَرِّسُ في زَاوَيةٍ بَعِيدَةٍ في المَسْجِدِ عنِ النَّظَرِ، فإذَا أَفْبَلَ أَحَدٌ قال: تَعَالُوا اجْلِسُوا جَانِبِي، ثم يَتبَادَلُ أَطْرَافَ الحَدِيثِ، كأنَّهُمْ جَالِسِينَ يَتَحَدَّثُونَ أو يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ أو ما أَشْبَة ذَلِكَ. خَوْقًا من التَّصَدُّرِ؛ لأنَّ التَّصَدُّرَ -في الحقيقة - يَكْمِلُ الإنسانَ على العُجْبِ، وعلى أن يقول: أنَا أنَا.

مسألة: لو قَالَ قَائِلٌ: في بَعْضِ البِلَادِ لا يُوجَدُ عُلَمَاءُ أو طَلَبَةُ عِلْم كِبَارٌ، فإذَا

<sup>(</sup>١) القواعد لابن رجب (ص:٢٦٢).

### ٥٧- التَّنَّمُّر بِالْعِلْمِ:

احذر ما يَتَسَلَّى به المَفْلِسُونَ من العِلْم، يُرَاجِعُ مَسْأَلَةً أو مسأَلَتَيْنِ، فإذَا كانَ في جَبْلِسِ فِيهِ منْ يُشَارُ إِلَيْهِ، أَثَارَ البَحْثَ فِيهِهَا، لَيُظْهِرَ عِلْمَهُ! وكمْ في هَذَا من سَوْءَةٍ، أَقَلُها أَنْ يعلمَ أَنَّ النَّاسَ يعلمونَ حَقِيقَتَهُ.

وقد بَينْتُ هَلِه مَعَ أَخُواتٍ هَا في كتابِ (التَّعَالَم)، والحمدُ لله رَبِّ العَالِمِن. [1]

كَانَ الطَّالِبُ عنده شَيْء من العِلْمِ، فَهَلْ له أَنْ يَتَصَدَّرَ لهَذِهِ العِلَّةِ؟

والجواب: التَّصَدُّرُ من غَيْرِ الْمَتَأَهِّلِ خَطَرٌ، وفِيهِ مَحَاذِيرُ فإذَا تَصَدَّرَ الإنسان ولَوْ بَيْنَ من دُونَهُ في العِلْمِ فَقَدِ اغْتَرَّ بِنَفْسِه فيقول: أنا شَيْخُ هَوَلاءِ، وفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ، وأنَا فَوْقَهُمْ، فيُصَدِّرُ نَفْسَهُ.

نعم لَوْ وَجَدْنَا الإنسانَ وَرِعًا يَجْلِسُ للنَّاسِ يُعَلِّمُهُم، لكن إذَا سُئِلَ عن مسألةٍ لا يَعْرِنُهَا قال: أَمْسِكُوا حَتَّى أَسْأَلَ العلماءَ فَهَذَا طَيِّبٌ.

[1] التَّنَمُّرُ بالعِلْمِ يعني: أَنْ يَجْعَلَ الإنسانُ نَفْسَه نَمِرًا.

فيَأْتِي منلًا لَمَسْأَلَةِ من المَسَائِلِ فيَبْحَثُهَا ويُحَقِّقُهَا بَأُدِلَّتِهِ أَو مُنَاقَشَتُهَا مع العُلَمَاءِ وإذا حَضَرَ المَجْلِسَ عَالمٌ يُشَارُ إليهِ بالبَنَانِ قال: ما تَقُولُ أَحْسَنَ اللهُ إلَيْكُمْ في كذا وكذا؟ فيقولُ العَالمُ مَثَلًا: هَذَا حَرَامٌ. قال له المُتَنَمِّرُ: كَيْف؟ بهاذَا نُجِيبُ عن قَوْلِه وكذا؟ فيقولُ العَالمُ مَثَلًا: هَذَا وعَنْ قَوْلِ فُلَانٍ كَذَا. ثم يأتي بأَدِلَّةٍ لا يَعْرِفُهَا العالمِ الله عليه وسلم - كذا؟ وعَنْ قَوْلِ فُلَانٍ كَذَا. ثم يأتي بأَدِلَّةٍ لا يَعْرِفُهَا العالمِ لأن العَالمِ ليسَ مُحِيطًا بِكُلِّ شَيْءٍ، ليُظْهِرَ نَفْسَهُ أَنَّهُ أَعْلَمُ من هذا العَالمِ، فيتَحَدَّثُ لأن العَالمِ ويقولون: فُلان جَلَسَ مع العَالمِ الكَبِيرِ، وأَفْحَمَهُ في مَسْأَلَةٍ، وقَدْ بَلَغَ مَبْلَغًا عَظِيمًا وصار من العلهاء.

#### ٨٥- تحبيرُ الكاغد:

كما يكونُ الْحَذَرُ من التَّأْلِيفِ اللَّحَالِي من الإبداعِ في مَقَاصِدِ التَّأْلِيفِ النَّمَانِيَةِ (أَ) ، فالحَذَرَ من الاشتغالِ بالتَّصْنِيفِ قبل الثَّمانِيَةِ (أَ) ، فالحَذَرَ من الاشتغالِ بالتَّصْنِيفِ قبل

#### مَا الدَوَاءُ الذِي يُبَيِّنُ عَوَارَهُ؟

والجواب: عند انتهاء المُنَاقَشَةِ نقول له: أَعْرِبْ قَوْلَ الشَّاعِرِ: كذا وكذا. وحينئذ يَتَبَيَّنُ أَنَّه مُدَّعٍ، أو نقول له: اقْسِمْ هَذِهِ المَسْأَلَةَ الفَرَضِيَّةَ، فيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ ليس بِشَيءٍ.

وهذا واقِعٌ فبَعْضُ طَلَبَةِ العِلْمِ يكونُ لَهُ اخْتِصَاصٌ في شَيء مُعَيَّنِ مثل: أن يَذْرُسَ كِتَابَ النَّكَاحِ ويُحَقِّقَ فِيهِ، لكن لَوْ خَرَجَ إلى كِتَابِ البَّيُوعِ وهو قَبْل كِتَابِ النَّكَاحِ في التَّرْتيب، لم تَجِدْ عِنْدَهُ شَيْئًا.

وبعض الناس في وقتنا يَتَنَمَّرُ في الحَدِيثِ فيَعْرِضُ الحَدِيثَ ويقولُ: رَوَاهُ فُلان عن فُلان، وفِيهِ انْقِطَاعُ وانْقِطَاعُهُ كذا، ولو سَأَلْتَهُ عن آيةٍ من كِتَابِ الله لم يُجِبْ.

والحَاصِلُ: أنه يَجِبُ على الإنسانِ أنْ يَكُونَ أَدِيبًا مَعَ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وإذا أخطأ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ فِي هذه المَشْآلَةِ فالحَطَأ يَجِبُ أن يُبَيَّنَ لكن بأَدَبٍ، أو يَنْتَظِرُ حَتَّى يَخْرُجَ العَالِمُ ويَتَكَلَّمَ مَعَهُ بَأَدَبِ.

والعالمِ الذِي يَتَّقِي الله إِذَا بَانَ لَهُ الحَقُّ فإنَّهُ سَيَرْجِعُ إليه، وسَوْفَ يُبَيِّنُ للنَّاسِ رُجُوعَه عن قَوْلِهِ.

 <sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: أول من ذكرها ابن حزم في: "نَقط العروس"، وانظر تسلس العلماء للدكرها في: "إضاءة الراموس" (٢/٨٨) مهم.

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: هو القرطاس: فارسى معرب.

استكمال أَدَوَاتِهِ، واكْتِمَالِ أَهْلِيَّتِكَ، والنَّضُوجِ على يَدِ أشياخك؛ فإنَّك تُسَجِّلُ به عَارًا، وتُبْدِى به شَنَارًا.

أما الاشتغالُ بالتأليفِ النافع لمن قَامَتْ أَهْلِيَّتُهُ، واسْتَكْمَلَ أَدَوَاتِهِ، وتَعَدَّدَتْ مَعَارِفُهُ، وتَمَرَّسَ به بحثاً، ومُرَاجَعة، ومُطَالعة، وجَرْدًا لِـمُطَوَّلاتِهِ، وجَفْظًا لـمختصراتِه، واستِذكارًا لمسائله؛ فهو من أفضلِ ما يقومُ به النُبلاءُ من الفُضلاءِ. [1]

[١] لعل قول المؤلف: "في مقاصد"؛ يَخْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ "من مَقَاصِدِ".

وهَذِهِ الشُّرُوطُ التي ذَكَرَهَا المُؤلِّفُ مُتَعَذِّرَةً فِي وَقْتِنَا الحاضر، فَتَجِدُ رَسَائِلَ في مَسْأَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ يَكْتُبُهَا أُنَاسٌ ليسَ لهُمْ ذِكْرٌ، ولا مَعْرِفَةٌ، وإذا تَأَمَّلْتَ ما كَتَبُوه وجَدْتَ أَنَّهُ ليسَ صَادِرًا عن عِلْمٍ رَاسِخٍ، وأن كثيرًا منه يَكُونُ نُقُولًا مَنْسُوبَةً إلى قَائِلِهِا، أو غير منسوبة.

ونَحْنُ لا نَتَكَلَّمُ فِي النَّيَّاتِ، فالنَّيَّةُ عِلْمُهَا عندَ الله -عز وجل- لكن نقول للطالب: انْتَظِرْ فِي التَّالِيفِ، وقد رَأَيْتُ من يَكُتُبُ رَسَائلَ فِي الصِّيَامِ، ويُوجَدُ فِي رَسَائِلِ الْكِبَارِ منَ العُّلَمَاءِ ما هو خير منها.

كذلك الحَالُ في الحَجِّ؛ فَقَدْ كَثُرَتْ كُتُبُ المَنَسِكِ في الحَجِّ كَثْرَةً عَجِيبَةً، بينها كُنَّا في زَمَنِ الطَّلَبِ لا نَعْرِفُ إلا مَا كَتَبَهُ الفُّقَهَاءُ في (زاد المستقنع) وغَيْرِه.

والكَاتِبُ الذِي يَكْتُبُ هذا المَنْسَكَ، تَجِدُهُ نَقَلَ العبارةَ بِرُمَّتِهَا، وشَكْلِهَا ونَقْطِهَا وإِعْرَاجِهَا من كتابِ آخر، ولا يقول: قال فلانٌ في الكتابِ الفُلَانِيِّ.

وهذه سرقة للعلم. فهؤلاء نَعْتَبِرُهُمْ سُرَّاقًا.

ولا تَنْسَ قولَ الْحَطِيبِ: «من صنَّفَ؛ فقد جَعَلَ عَقْلَه على طَبَقٍ يَعْرِضُهُ على الناس؛ (۱) [۱]

#### ٥٩- موقفك من وَهُم من سبقك:

إذا ظَفِرْتَ بِوَهم لعالم؛ فلا تَفْرَحْ به للحَطِّ منه، ولكن افرح به لِتَصْحِيحِ المسألةِ فقط؛ فإنَّ المُنْصِفَ يَكَادُ يَجْزِمُ بأنَّهُ ما من إمامٍ إلا وله أغلاطٌ وأوهامٌ، لا سيها المُكْثِرِين منهم.

ونقول لهم: رُوَيْدَكُمْ، هَذَا المَوْضُوعُ كَتَبَ فيهِ العُلَمَاءُ الكِيَار، فكتاب (التَّحْقِيق والإيضاح) للشَّيْخِ عَبْدِ العزيز بن بَازِ -رحمه الله · يُغْنِي عن كَثِيرٍ من الكُتُبِ.

فكونُ الإنسان كُلَّما عَنَّ لَهُ أَن يَكْتُبَ ويُؤَلِّفَ، لَيَقُولَ للنَّاسِ: هذا الكِتَابُ من أَحْسَنِ الكُتُبِ. فهذا ليسَ بِصَحِيحٍ.

بل نقول له: انْتَظِرْ، وإذا كَانَ لَدَيْكَ عِلْمٌ وقُدْرَةٌ فاشْرَحْ هَذِهِ الكُتُبَ المَوْجُودَةَ. لأنَّ كَثِيرًا مِنْهَا لا يَذْكُرُ بها الدَّلِيلُ على وَجْهٍ كَامِلِ فاشْرَحْهَا لتُفِيدَ النَّاسَ.

فيَنْبَغِي التأليفُ -كما قال المؤلف-: «لمن قَامَتْ أَهْلِيَّتُهُ، واسْتَكْمَلَ أَدَوَاتِهِ، وتَعَلَّدَتْ مَعَارِفُهُ، وتَمَرَّسَ به بحثًا، ومُرَاجَعة، ومُطَالعة، وجَرْدًا لِمُطَوَّلاتِهِ، وحِفْظًا لمختصراتِه، واستِذكارًا لمسائله»؛ وكلَّ هَذِهِ شُرُوطٌ لا تُوجَدُ الآن عندَ بعضِ المُؤلِّفِين.

[1] معنى كلام الخطيب: أن الذي يُؤَلِّفُ، ويَقْرَأُ النَّاسُ كُتُبَهُ كأنه يَقُولُ: انْظُرُوا إلى عَقْلِي في هَذَا الكِتَابِ. وهَذَا صَحِيحٌ.

<sup>(</sup>١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٨١)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٤١)، والمستفاد (ص:٥٩–٦٠)

وما يُشغِّبُ بهذا ويَفرحُ به للتَّـنَقُّصِ؛ إلا مُتَعَالِـمٌ يُرِيدُ أن يُطِبَّ زُكَاما فيُحْدِثُ به جُذَامًا.

نعم؛ يُنَبَّه على خَطَأ أو وَهم وَقَع لإمامٍ غُمِرَ في بَحْرِ عِلْمِه وفضله، لكن لا يُثيرُ الرَّهَجَ عليه بالتَّنَقُّصِ منه، والحطِّ عليه فيغترَّ بِهِ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ. [1]

[١] هذا أيضًا مُهِمٌّ جدًا وهُوَ مَوْقِفُ الإنسانِ مِنْ وَهمِ من سَبَقَهُ، أو مَنْ أَصَابُوا أيضًا، وهَذَا المَوْقِفُ لَهُ جِهَتَانِ:

الجِهةُ الأُولَى: تَصِحِيحُ الْحَطَأ: وهَذَا أَمْرٌ وَاجِبٌ، يَجِبُ على من عَشَرَ عَلى وَهمِ إِنسانِ -ولو كَانَ مِنْ أَكْبَرِ العُلَهَاءِ في عَصْرِهِ أو في عَصْرِ من سَبَقَهُ- أَنْ يُنَبُّهَ على هَذَا الوَهمِ والحُطأ، لأَنَّ بَيانَ الحُقِّ أَمْرٌ واجبٌ، والسُّكُوتُ قَدْ يُضَيِّعِ الحَقَّ لاحْتِرَامِ من قال بالبَاطِل؛ لأَنَّ احْتِرَامَ الحَقِّ أَوْلَى بالْرَاعَاةِ.

مَسْأَلَة: هَلْ يَجِبُ ذِكْرُ قَائِلِ الخَطَأ والوَهمِ؟ أم يقول: تَوَهَّمَ بعضُ النَّاسِ وقال: كَذَا وكذا؟

الجواب: يُنْظُرُ لَمَا تَقْتِضَيهِ المَصْلَحَةُ، قَدْ تَكُونُ مِنَ المَصْلَحَةِ أَلَا يُصَرِّحَ، فلو كان عالمًا مَشْهُورًا في عَصْرِهِ مَوثُوقًا عِنْدَ الناسِ، مَحْبُوبًا إليهم، فيقولُ: قال فُلان: كذا وكذا. وهذا خَطَأً. فإذَ العَامَّةَ لا يَقْبَلُونَ كَلَامَهُ، بل يَسْخَرُونَ مِنْهُ ولا يَقْبَلُونَ الحَقَّ.

فَفِي هَذِهِ الْحَالَ يَنْبَغِي أَن يُقَالَ: مِن الْخَطَّأُ أَنْ يَقُولَ القَائلُ كَذَا وكَذَا. وَلَا يَذْكُرِ اسْمَه، وقد يكونُ هَذَا الرَّجُلُ الذِي تَوَهَّمَ أَنه مَتْبُوعٌ، يَتْبَعُهُ شِرْذَمَةٌ مِن الناس، وليسَ لَهُ قَدْرٌ فِي المُجْتَمَعِ، فَحِينَئِذِ يُصَرَّحُ لِئَلَّا يَغْتَرَّ النَّاسُ بِهِ، فيقول: قال فُلَانٌ: كَذَا وكَذَا. وهُوَ خَطَأً. الوجه الثاني: أن يَقْصِدَ بَيَانَ مَعَايِبِهِ، لا بيانَ الحَقِّ من البَاطِلِ، وهَذِهِ تقع من إنسانٍ حَاسِدٍ -والعِياذ بالله- يَتَمَنَّى أَن يَجِدَ قَوْلًا ضَعِيفًا أو خَطَأً لشَخْصٍ ما فيَنْشُرَهُ بينَ الناس.

فأهْلُ البِدَعِ يَتَكَلَّمُونَ فِي شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَةَ -رحمه الله-، وينظرون إلى أَقْرَبِ شيءٍ يُمْكِنُ أَن يَقْدَحَ فِيهِ فَيَنْشُرُونَهُ ويَعِيبُونَهُ، مثلًا يقول: خَالَفْتُ الإجماعَ في أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاث واحِدَةً. فيَقُولُونَ: هَذَا شَاذٌ، ومَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ.

وكذلك يُفْتِي -رحمه الله- بأن الإنسانَ إذَا قَالَ لامرَأَتِهِ: إذَا فَعَلْتِ كذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ. يُكَفِّرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، مع أنَّه لم يَتَكَلَّمْ باليَمِينِ إطَلَاقًا. وإنها قال: إن فَعَلْتِ كذَا، فأنتِ طَالِقٌ.

وأبضًا يقولون: هُوَ يَقُولُ: إِنَّ الله -تَعَالَى- لم يَزَلْ فَعَالًا، ولم يَزَلْ فَاعِلًا. وهذا يَشْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مع الله قَلِيمٌ؛ لأن هَذِهِ الـمَفْعُولَاتِ الوَاقِعَةَ بِفِعْلِ الله إذا جَعَلَ فِعْلَ الله لَمْ يَزَلُ قَلِيمًا، لَزَمَ أَنْ تَكُونَ هذه الـمَفْعُولَاتُ قَلِيمَةً فيكون قَدْ قَالَ بإلهَيْنِ.

وما أَشْبَهَ ذَلِكَ من الْكَلِهَاتِ الَّتِي يَأْخُذُونَهَا على أَنَّهَا زَلَّةٌ من زَلَّاتِهِ يُشِيعُونَهَا بينَ النَّاسِ مع أنَّ الصَّوَابَ مَعَهُ.

فَيَجِبُ أَن يَكُونَ قَصْدُكَ الحَقُّ تَجِاهَ وَهَمِ مَنْ سَبَقَكَ، ومَنْ كَانْ قَصْدُهُ الحَقَّ وُفَقِ لِلْقَبُولِ.

أما مَنْ كَانَ قَصْدُهُ أَنْ يُظْهِرَ عُبوبَ النَّاسِ فإنه جَاءَ الْوَعِيدُ في قَوْلِهِ عَلَيْ:

«فَإِنَّهُ مَنْ تَتَبَّعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ»<sup>(۱)</sup>.

ثم قال المؤلف: "إذا ظَفِرْتَ بِوَهم لعالم؛ فلا تَفْرَحُ بِهِ لِلحَطِّ منه، ولكن افرح به لِتَصْحِيحِ المسألةِ فقط»؛ والحقيقة أني أقول: لا تَفْرَحْ بِهِ إِطْلَاقًا، فإذَا عَثَرْتَ على رَهمٍ عَالمٍ فَحَاوِلْ أَنْ تَرْفَعَ اللَّوْمَ عَنْهُ، وأَن تَذُبَّ عَنْهُ، لا سِيًّا إذا كان من العُلَماءِ المَشْهُودِ لَمُنْ بالعَدَالَةِ والخَيْرِ ونُصْحِ الأُمَّةِ، أما أَنْ أَفْرَحَ بِهِ فَهَذَا لا يَنْبَغِي حَتَّى وإنْ كَانَ قَصْدِي تَصْحِيحَ الخَطَأ.

فصَوَابُ العِبَارَةِ: «إِذَا ظَفِرْتَ بَوَهم لعَالَم فَلا تَفْرَحْ بِهِ للحَطِّ مِنْهُ، ولكنْ الْتَمِسْ العُذْرَ لَهُ، وصَحِّحِ الخَطَآ»؛ أمَّا أنْ أَفْرَحُ أنَّهُ أَخْطاً مِنْ أَجْلِ أنْ أُصَحِّحَ الْخَطَأَ، فَهَذَا لِيسَ بِصَوَابٍ.

ثم قال: "فإنَّ المُنْصِفَ يَكَادُ يَجْزِمُ بِأَنَّهُ مَا مِن إمامٍ إلا وله أغلاطٌ وأوهامٌ، لا سِيَّهَا الْمُكْثِرِين منهم"، الأَفْصَحُ أَنْ يَقُولَ: "لا سِيَّهَا الْمُكْثِرُونَ مِنْهُمْ"؛ والمُنْصِفُ: هو الذِي يَتَكَلَّمُ بالعَدْلِ ويَتَنَبَّعُ أَقُوالَ العُلْهَاءِ، فإنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَا مِنْ عَالِمٍ إلَّا ولَهُ أَوْهَامٌ وأَخْطَاء، ولا سِيَّهَا المُكْثِرُ منهم، ولهَذَا قال بَعْضُهُمْ: مَنْ كَثُرَ كَلامُه كَثُرَ سَقطُهُ، ومِن قلَّ كَلامُه قلَّ سَقطُهُ،

ثم قال المؤلف: "ومَا يُشَغِّبُ بِهَذَا»؛ يعني: يتخذه شغبًا، "ويَفرحُ به للتَّنَقُّصِ؛ إلا مُتَعَالِمٌ يُرِبدُ أن يُطِبَّ زُكاما فيتُحْدِثُ بِه جُذَامًا»، لا يَفْرَحُ بالتَّنَقُّصِ التَّنَقُصِ إلا إنسانٌ مُعْتَدِ، وليسَ مُتَعَاليًا، بل هوَ مُعْتَدِ يُرِيدُ العُدْوَانَ على الشَّخْصِ نَفْسِهِ،

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب البر، باب ما جاء في تعظي المؤمن، رقم (٢٠٣٢)

ويريدُ العُدْوَانَ عن ما عِنْدَهُ من العِلمِ الصَّحِيحِ، لأنَّ الناسَ إذا وَجَدُوا هذا العالمَ أَخْطَأ في مَسْأَلَةِ، ضَعُفتْ قُوَّةُ قَوْلِهِ عِنْدَهُمْ في المَسَائِلِ الصَّحِيحَةِ، والإنسانُ الذِي يُشَعِّبُ بَهَذِهِ الأشياءِ ويَتَتَبَّعُ زَلَّاثِ العُلْهَاءِ ويُشِيعُهَا بينَ الناسِ، لا شَكَّ أَنَّه مُعْتَدٍ لا على الشَّخْصِ وعَلى مَا يَحْمِلُهُ من صَحِيح القَوْلِ. لا على الشَّخْصِ وعَلى مَا يَحْمِلُهُ من صَحِيح القَوْلِ.

و فذا قال المؤلف: "يُرِيدُ أَنْ يَطُبُّ زُكَامًا فَيُحِدْثُ بِهِ جُلَامًا» يعني: يُرِيدُ أَنْ يَشْفِيه مِن الزُّكَامِ، ولكن يُحْدِثُ له جُذَامًا، والجُذَامُ أَشَدُّ فَهُو مرضٌ فَتَاكُ قَتَّالُ مُعْدٍ - أعاذنا الله منه -.

مسألة: البَعْضُ لا يأخُذُ من أَصْحَابِ العَقِيدَةِ الأَشْعَرِيَّةِ عِلْمًا، حَتَّى إن بعضَهُمْ تَرَكَ الأَخْذَ عَمَّن وَقَعَ في مَسْأَلَةٍ من مَسَائِلِ الأَشَاعِرَةِ، فها التَّوْجِيةُ؟

والجواب: تَرْكُ الأَخْذِ عَمَّن وَقَعَ فِي مَسْأَلَةٍ من مَسَائِلِ الأَشَاعِرَةِ خَطَأَ، وليس فيه إنصافٌ للعَالِم، فإذَا زَلَّ زَلَّةً وقال بقولٍ يُوافِقُ مَذْهَبَ الأَشَاعِرَةِ، يُحَطُّ من قَدْرِهِ، ويقال: إنه أشعري.

حتى بَلَغَنِي عن بعضِ الْمُتَعَالِينَ أَنَّه قَالَ: يَجِبُ إِحْرَاقُ (فَتْح البَّارِي)، و(شَرْح صَحِيح مُسْلِم)، وهذا -والعِياذُ بالله - كلام ليس بالهَيِّنِ، فالحق مقبول حتى وإن كَانَتْ أَقْوَالُ هَذَا الرَّجُلِ كُلُّهَا بِدَعٌ، وجاء بِحَقِّ وَجَبَ عَلَيْنَا قَبُولُهُ، قَبِلَ النَّبِيُّ عَلَيْقَ من الشَّيْطَانِ، لمَا قَال لأبِي هُرَيرَةَ -رضي الله عنه - اقْرَأْ أَبَةَ الكُرْسِيِّ فإنَّه لا يَزَالُ عَلَيْكَ من الله حَافِظٌ ولا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ. أَقَرَّهُ الرسول -صى الله عليه وسلم - الله حَافِظٌ ولا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ. أَقَرَّهُ الرسول -صى الله عليه وسلم - وقال: «صَدَقَكَ وَهُو كَذُوبٌ». فَصَدَّقَهُ الرَّسُولُ -عليه الصلاة والسلام - (۱).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة، رقم (١٠٥٠).

ولما قالَ اليَهُودِيُّ: يَا مُحُمَّدُ، إِنَّنَا نَجِدُ أَنَّ الله يَجْعَلُ السمواتِ عَلَى أَصْبُع، والأَرْضِينَ عَلَى أَصْبُع، والأَرْضِينَ عَلَى أَصْبُع، وذَكَرَ تَمَامَ الحَدِيثِ، فضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِبقًا لقولِ الحَبَرِ مَعَ أَنَّهُ يَهُودِيُّ ('').

ولما قَالَ الْمُشْرِكُونَ حَيْنَ فَعَلُوا الْفَاحِشَةَ: ﴿رَجَدُنَا عَلَيْهَا ءَابَاءَنَا وَاللَّهُ أَمْرَنَا بِهَا﴾. قال الله تعالى: ﴿فُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَلَةِ ﴾ [الاعراف:٢٨]. وسكتَ عَنْ قَوْلِهِم: ﴿رَجَدْنَا عَلَيْهَا ٓ مَابَاءَنَا ﴾؛ لأنَّه حَقُّ لَم يُبْطِلْهُ.

هل إذا رأى الإنسانُ مِنْ عَالمٍ زَلَّةً، تَمْخُو هَذِه الزَّلَّةُ جَمِيعَ أَقْوَالِهِ؟ هَذَا غَلَطُّ عَظِيمٌ، وليسُ من الإنْصَافِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ وَمَدَ قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾، سورة الزمر
 (٤٣٥٥)، ومسلم في كتاب صفات المنافقين، باب صفة القيامة (٢٧٨٦).

<sup>(</sup>٢) وقد صدرت فتوى لمشارح حرهه الله وغفر له فيها يحصل من البعض من قدح في الحافظين النووي وبن حجر حرحها الله وضّح فيها عنه ما للشيخين النووي وابن حجر حرحها الله من من قدم الصدق، ونَفْع الأله وأن ما وقع منها من خطأ في تأويل بعض بصوص الصفات لمَغْمُورٌ بها لهما من الفضائل والمنافع الجمة، وما نظن ما صار منها إلا عن اجتهاد وتأويل سائغ، وأرجو الله حتمالي أن يكون من الخطأ المغفور... كتاب العلم (١٩٩). وكلام فضيلته حرهه الله حول ما يحصل من بعض الطلبة من نقد للصحيحين (١٧٨) من كتاب العلم.

مسألة: قَدْ يَكُونُ عِنْدَ بَعْضِ الـمُبْتَدِعَةِ إِجَادَةٌ فِي أَحَدِ العُنُومِ فَهَلْ تُـحْضَرُ دُرُوسُهُ؟

الجواب: إذا كَانَ الْمُبْتَدِعُ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَاسِعٌ في بعضِ الفُنُونِ، والإنْسَانُ يَنْتَفِعُ مِنْهُ، فحُضُورُهُ لَجَالِسِهِ فِيهِ تَفْصِيلٌ:

إِنْ كَانَ يَخْشَى أَنْ يُتَّهَمَ الْحَاضِرُ بِبِدْعَةِ هَذَا الرَّجُنِ فَلا يَحْضُرْ.

وإِنْ كَانَ يَـخْشَى أَنْ يَنْخَـلِعَ النَّاسُ بِهَذَا الرَّجُلِ؛ لأَنَّ فُـلَانًا حَضَـرَهُ، فَلا يَـحْضُرْ أَيضًا.

وإن كَانَ يَخْشَى أَنْ يَتَرَفَّعَ هَذَا الْمُبْتَذِعُ ويَنْتَفِخُ ويقُولُ في مَجَالِسِه: حَضَر إليًّ فُلانٌ ونَاقَشَنِي في كذا. فلا يَحْضُرْ أَيْضًا، وإلَّا فَلا بَأْسَ بالحُضُورِ، لكنْ تَرْكُهُ في عَهْدِنَا أَوْلَى! لأَنَّ العِلْمَ الذِي نُرِيدُهُ مِنْهُ يُمْكِنُ أَن نُدْرِكَهَ بِوَاسِطَةٍ غَيْرِهِ، أو بَوَاسِطَةِ التَّسْجِيلِ.
التَّسْجِيلِ.

والغَالِبُ أَنَّ أَهْلَ لِبِدَعِ تَكُونُ بِدَعُهُمْ فِي العَقِيدَةِ، وإلا فَيُمْكِنُ أَنْ تَجِدَهُمْ فِي غير العقيدة لا بأسَ بِهِمْ، فَفِي الفِقْهِ تَجِدُهُمْ عَلَى مَذْهَبِ أَحْدَ بنِ حنبل، أو الإمام الشَّافِعِيِّ، أو الإمام مالكِ، والإمام أبي حَنِيفَةَ

ثم «نعم؛ يُنْبَّه على خَطَأ، أو وَهم وَقَع لإمام غُمِرَ في بَحْرِ عِلْمِه وفضله، لكن لا يُثيرُ الرَّهَجَ عليه بالتَّنَقُّصِ منه، والحُطِّ عليه؛ فيغترَّ بِهِ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ»، الخطأ لَا بُدَّ أَنْ يُبَيَّنَ، لكن على وجهٍ لَا مُحُذُّورَ فِيهِ.

### ٣٠ – دفع الشُّبُهات:

لَا تَجْعَلْ قَلْبَكَ كَالسِّفِنْجَةِ نَتَلَقَّى مَا يَرِدُ عَلَيْهَا، فَاجْتَنِبْ إِثَارَةَ الشَّبَهِ وإيرادَها على نَفْسِكَ أَوْ غَيْرِكَ، فالشُّبَهُ خَطَّافَةٌ، والْقُلُوبُ ضَعِيفَةٌ، وأكثرُ من يُلْقِيهَا حَمَّالَة الحطب –المبتدعة– فَتَوَقَّهُم. [١]

[1] نعم هذه الوصية «لا تَجْعَلْ قُلْبَكَ كَالسَّفَنْجَةِ»؛ أوصَى بِهَا شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية تِلْمِيذَهُ ابنَ القيم -رحمهما الله-: «لا تَجْعَلْ قَلْبَكَ إُسِفِنْجَةَ يَقْبَلُ ويَشْرَبُ كُلَّ ما وَرَدَ عَلَيْهِ، ولكنْ اجْعَلْهُ زُجَجَةً صَافِيةً تُبيّنُ ما وَرَاءَهَا، ولا تَتَأَثَّرُ بِهَا يَرِدُ عَلَيْهَا» (١). وهذا مثل جَيِّدٌ من شَيْخِ الإسلام -رحمه الله-؛ الزَّجَاجَةُ الصَّافِيةُ لَوْ وَرَدَ عَلَيْهَا ماءٌ قَذِرٌ أو غَيَّرُهُ ما يُكَدِّرُ الذِي فِيهَا، لكن مَا فِيهَا منَ الماءِ النَّافِعِ ظَاهِرٌ وَاضِحٌ.

فَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ قَلْبُهُ كَلَّإِ سُفِنْجَةِ، كُلُّ شَيءٍ يُشَكِّكِ فِيه، وتظهر: أرأيت اليمنية، التِي قَالْهَا ابنُ عُمَر –رضي الله عنهما – لأَهْلِ الْيَمَنِ، لمَّا سَأَلُوهُ عن مَسَائِلَ قال: يا أَبًا عَبْد الرَّحْنِ أرأيت إن كَانَ كَذَا وكَذَا، فقال: اجعَلْ أَرَأَيْتَ في اليَمِنِ ('').

كَثِيرٌ من النَّاسِ يَكُونُ قَلْبُهُ غَيْرُ مُسْتَقِرٌ، ويُورِدُ الشُّبُهَاتِ، وقَدْ قَال العُلَماءُ - رحمهم الله- قَوْلًا حَقَّا، وهُو: أَنَّنَا لَوْ طَاوَعْنَا الإِيرَادَاتِ الْعَقْلِيَّةَ لَم يبَق عِنْدَنَا نَصَّ إِلَّا وهُوَ مُحْتَمَلٌ ومُشْتَهِهٌ.

وهذا كَانَ الصَّحَابَةُ -رضي لله عنهم- يَأْخُذُونَ بِظَاهِرِ القُرْآنِ، وبِظَاهِرِ السُّنَّةِ، ولا يَقُولُونَ عِبَارَاتِ المُجَادِلِينَ: لو قَالَ قَائلٌ.

<sup>(</sup>١) مفتاح دار السعادة (ص: ١٤٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب تقبيل الحجر، رقم (١٦١١).

فإن كان الإيرادُ قَوِيًّا، أو كَانَ هَذَا الإيرَادُ قَدْ أُورِدَ مِنْ قَبْلُ، فحِبتَنَّذِ يَبْحَثُهُ الإنسانُ.

أما أن يُفَكِّرَ في حَدِيثِ: «إِنَّهَا الأَعْهَالُ بِالنَّيَّاتِ، وَإِنَّهَا لِكُلِّ امْرِيٍ مَا نَوَى اللهُ و ويقول: أَفَلا يُخْتَمِلُ أَنَّ المُرَادَ بِالأَعْهَالِ: العِبَادَاتُ الأُصُول كالصَّلَاةِ، والزَّكَاةِ، والصِّيَامِ، والحَجَّ، والباقي في العبادات الفُرُوعِ فَلا نِيَّةَ لَهُ، فهذا يمكن باحتمالٍ عقلي.

ثم يَبْنِي عَلَى هَذَا الاحْتِهَالِ الذي أَوْرَدَهُ عِي نَفْسِهِ احْتِهَا لَاتٍ أُخْرَى.

وما أَكْثَرَ هَذَا في بعضِ النَّاسِ، تَجِدُهُ دَائِهًا يُورِدُ إِيرَادَاتِ، وهَذَا في الوَاقِعِ ثَلْمٌ عَظِيمٌ في تَلَقِّي العِلْمِ، فاترُكْ هَذِهِ الإِيرَادَاتِ، وسِرْ على الظَّاهِرِ؛ فهو الأَصْلُ.

اقرؤوا سِيرَةَ النَّبِيِّ -عليه الصلاة والسلام - وسِيرَ الصَّحَابَةِ والأَحَادِيثَ عَجِدُونَ النَّبِيُّ -عليه الصلاة والسلام - عَجِدُونَ النَّبَيُّ -عليه الصلاة والسلام - عَجِدُونَ النَّمَّالَةَ على ظَاهِرِهَا، مَا يُورِدُونَ لما حَدَّثَ النَّبِيُّ -عليه الصلاة والسلام - عَجِدُونَ النَّهُ الليلِ الآخِرِ(١)، قالوا: يا أَصْحَابَهُ بأنَّ الليلِ الآخِرِ(١)، قالوا: يا رَسُولَ الله كَيْفَ يَنْزِلُ عَلَى السَّهَاءُ تَسَعُهُ ؟ وهَلْ يَخْلُو مِنْهُ العَرْشُ ؟ لم يَقُولُوا هذا الكلام أبدًا.

ولما قال ﷺ: إنَّه رَأَى في الرُّؤْيَا أنَّ الله تَعَالى-: «وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، برقم (١)، ومسلم في كتاب
 (١) الإمارة، باب: "إنها الأعمال بالنيات»، برقم (١٩٠٧).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم:
 كتاب الصلاة، باب الترغيب في الدعاء، رقم (٧٥٨).

وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَ ﴾ (١). هل قال الصحابة - رضي الله عنهم -: يا رَسُولَ الله ، كَيْفَ هَذَا؟ لم يقولوا ذلك.

ولَّا حَدَّتَهُمْ -عليه الصلاة والسلام- أن الموتَ يُؤتَى بِهِ يومَ القِيَامَةِ على صُورَةِ كَبْشِ بِينَ الجَنَّةِ والنَّارِ ويُذْبَحُ أَمَامَ أَهْلِ الجَنَّةِ والنَّارِ، ويقال: يا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ ولا مَوْتَ، ويُقَال: يا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ ولا مَوْتَ (٢). هَلْ قَالُوا -رضي الله عنهم-: كَيْفَ يَضِيرُ الموتُ كَبْشًا؟ لم يقولوا هذا.

فَأَنَا أَنْصَحُ نَفْسِي وإِيَّاكُمْ أَنْ لَا تُورِدُوا هَذَا على أَنْفُسِكُمْ، لا سِيًّا في أُمُورِ الغَيْبِ الْمُحْضَةِ؛ لأنَّ العَفْلَ يَحَارُ فيهَا ولا يُدْرِكُهَا، فَدَعْهَا عَلَى ظَاهِرِهَا.

وقَدْ بَأْتِي إِنْسَانٌ يقولُ: كَيْفَ يَكُونُ الْمُؤْمِنُونَ يومَ القِيَامَةِ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وبِأَيْهَانِهِمْ، والكَافِرُونَ في ظُلْمَةٍ؟ والمَقَامُ وَاحِدٌ، والمُكَانُ وَاحِدٌ، كَيْفَ يَكُونُ بعضُ النَّاس يُلْجِمُهُ العَرَقُ، وبَعْضُهُمْ عَرَقُهُ إلى كَعْبَيْهِ، كيفَ يَكُونُ هَذَا؟!

وكَذَلِكَ يَأْتِي آخَرُ ويَقُولُ: يَأْتِي الْمَلَكَانِ للإِنْسَانِ فِي قَبْرِهِ إِذَا دُفِنَ ويُقْعِدَانِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ هذا، واللَّبِنُ فَوْقَ رَأْسِهِ، فَلا يَقْدِرُ أَنْ يَقُومَ؟!

فَكُلُّ هَلِهِ إِيرَادَاتُ يُورِدُهَا الشَّيْطَانُ؛ فسَلِّمْ في الأُمُّورِ الغَيْبِيَّةِ المَحْضَةِ، تَسْلَمْ ولَا تُعَلِّلْ، قل: سَمِعْنَا وآمَنَّا وصَدَّقْنَا، وما ورَاءَنَا أَعْظَمُ مِمَّا نَتَخَيَّلُ.

فهَذَا مَّا يَنْبَغِي لطَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَسْلُكَهُ، ولهَذَا «لا تَجْعَلْ قُلْبَكَ كالسِّفِنْجَةِ

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣٤٣).

 <sup>(</sup>۲) أحرجه البخاري: كتاب النفسير، باب ﴿وَأَلِدِرْهُرْ بَوْمَ ٱلْمُسْرَةِ ﴾، رقم (٤٤ ٣٥). ومسلم: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، برقم (٢٨٤٩).

## ٦١- أحلَّر اللَّحْنَ :

ابْتَعِدْ عِنِ اللَّحْنِ فِي اللَّفْظِ والكَتْبِ، فإنَّ عَدَمَ اللَّحْنِ جَلَالَةٌ، وصَفَاءُ ذوقٍ، ووُقُوفٌ على مِلاحِ المَعَانِ لسَلَامَةِ الْبَانِي:

فعَنْ عُمَرَ -رضي الله عنه - أَنَّهُ قال: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ؛ فَإِنَّهَا تَزِيدُ فِي اللَّرُوءَةِ ((). وقَدْ وَرَدَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَضْرِبُونَ أَوْ لَادَهُمْ عَلَى اللَّحْنِ (٢).

تَتَلَقَّى مَا يَرِدُ عَلَيْهَا، فَاجْتَنِبْ إِثَارَةَ الشُّبَهِ وإيرادَهَا عَلَى نَفْسِكَ أَوْ غَيْرِكَ، فالشُّبَهُ خَطَّافَةٌ، والْقُلُوبُ ضَعِيفَةٌ».

فالشُّبَهُ خَطَّافَةٌ كالسَّهْمِ تَمْضِي فِيكَ وأَنْتَ لا تَدْرِي، والقُلُوبُ ضَعِيفَةٌ.

وقوله: «وأكثرُ مَنْ يُلْقِيهَا حَمَّالةً الحَطَبِ -المبتدعة- فَتَوَقَّهُم»؛ حَمَّالَةُ الحَطَبِ: الذِينَ يَأْتُونَ بالغُثَاءِ والعِيدَانِ والقَشَّ ويُورِدُونَهُ، ولهَذَا أَكْثَرُ النَّاسِ في الكَلَامِ هُمْ أَهْلُ الكَلَامِ.

ولهذا يُسَمَّوْنَ: أَهْلَ الكَلَامِ والمُتَكَلِّمَةَ، لأَنَّ هُمْ ليسَ عِنْدَهُمْ إلا الْكَلامُ والإِيرَادَاتُ.

وانْظُرْ إلى كُتُبِهِمْ، ومن ذَلِكَ مَثَلًا: تَفْسِيرُ الرَّازِي تَجِدُهُ إِذَا تَكَلَّمَ في الآيةِ، أَرْرَدَ عَلَيْهَا أَلْفَ سُؤالٍ، أو أَقَلَ.

فَكُلُّ هَذَا لا يَنْبَغِي لطَّالِبِ العِلْمِ؛ والعِلْمُ -والحَمْدُ للهِ- ظَاهِرٌ وبَيِّنْ سَهْلٌ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الجامع (٢/ ٢٥) للخطيب،

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: الجامع (٢٨/٢، ٢٩).

وأَسْنَدَ الْحَطِبِبُ<sup>(۱)</sup> عَنِ الرَّحَبِيِّ قال: «سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ: إذَا كَتَبَ لَّانٌ، فَكَتَبَ عن اللَّحَانِ لَّحَانٌ آخَرُ؛ صَارَ الْحَدِيثُ بالفَارِسِيَّةِ»!

وأَنْشَدَ الْمُبَرِّدُ (٢):

والمرء تُكْرِمُه إذا لَمْ يَلْحَسنِ فَاجلَها مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ (")

النَّحْوُ يَيْسُطُ مِنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ فإذَا أَرَدْتَ مِنَ العُلُومِ أَجلُها

وعليه؛ فلا تَخْفَلُ بقولِ القَاسِمِ بِنْ نَحْيَمِرَةَ -رحمه الله-: «تَعَلَّمُ النَّحْوِ: أَوَّلُهُ شُغْلٌ، وآخرهُ بَغْيٌ».

ولا بقول بِشْرِ الحَافِي -رحمه الله-: «لما قِيلَ لَه: تَعَلَّمِ النَّحْوَ قَالَ: أَضِلُ، قَال: قُل ضَرَبَه؟ قال: يا أَبَا نَصْرِ! مَا فَرَبَهُ وَإِنَّمَا هَذَا أَصْلُ وُضِعَ. فَقَالَ بِشْرٌ: هَذَا أَوَّلُهُ كَذِبٌ، لا حَاجَة لي فِيهِ».

رَوَاهُمَا الْحَطِيبُ في (اقتضاء العلم العمل).[1]

[1] قوله: «مُقِيمُ الأَلْسُنِ»؛ هو: النَّحْو والصَّرْفُ.

قول المؤلف: «احذر اللَّحْنَ»، واللَّحْنُ مَعْنَاهُ: ،لَيْلُ سَواءٌ في قَوَاعِدِ التَّصْرِيفِ، أو فِي قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ.

قَوَاعِدُ الإعْرَابِ يُمْكِنُ الإحَاطَةُ بِهَا، فيَعْرِفُ الإِنْسَانُ القَوَاعِدَ، ويُطَبِّقُ لَفْظَهُ، أو كِتَابَتَهُ عَلَيْهَا.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: الجامع (٢/ ٢٨).

<sup>(</sup>٢) قال المؤلف في الحاشية: الجامع (٢٨/٢).

 <sup>(</sup>٣) لبعض العلماء تعقيب على ما أنشده اللّبَرّد من أن أجل العلوم علم التوحيد لكن الجلالة هنا نسبة إلى علوم الآلة. والله أعلم.

وقَوَاعِدُ التَّصْرِيفِ هِي الْمُشْكِلَةُ، فأَحْيَانًا يَأْتِي الِمِيزَانُ الصَّرْفِيُّ على غَيْرِ القِيَاسِ فيأَتْيِ سَهَاعِيَّا بَحْتًا، وحِينَئِذٍ لا يَخْلُو الإنسانُ من الغَلَطِ فِيهِ، فجُمُوعِ التَّكْسِيرِ تَحْتَاجُ إلى ضَبْطٍ، وكَذَلِكَ أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ تَحْتَاجُ إلى ضَبْطٍ.

اللَّهِمُّ أَنْ تَـحْرِصَ عَلَى أَنْ لا يَكُونَ فِي كَلَامِكَ لَـحْنٌ فِي الإِعْرَابِ والصَّرف، وكَذِلَكَ فِي كَتَابَتِكَ.

وأنا مِنَ الذِينَ يَكْرَهُونَ أَن يَسْمَعُوا كَلَامًا مَلْحُونًا، يَكَادُ يكونُ كالصَّاعِفَةِ، لا مِبَيًا إِذَا كَانَ لِحُنَّ لا مُبَرِّرَ لَهُ إطْلَاقًا، أما اللَّحْنُ الذِي لَهُ وَجْهٌ فالإنسانُ يَتَصَبَّرُ، ويَقُولُ: ما دَامَ لَهُ وَجْهٌ ولَوْ كَانَ ضِعِيفًا فَيدْرَأُ، كَهَا لو قَالَ إِنسانٌ: قَامَ الرَّجُلَانِ فَيَقُولُ: ما دَامَ لَهُ وَجْهٌ ولَوْ كَانَ ضِعِيفًا فَيدْرَأُ، كَهَا لو قَالَ إِنسانٌ: قَامَ الرَّجُلَانِ فَيَعُولُنِ فَيْهِ لَنُهُ بِلْزُومِ المُثَنَّى الأَلِفَ مُطْلَقًا. مُطْلَقًا.

وقول المصنف: «فإنَّ عَدَمَ اللَّحْنِ جَلَالةٌ، وصَفَاءُ ذوقٍ، ووُقُوفٌ على مِلاحِ المَعَاني لسَلَامَةِ المَبَانِي»، معناه: كُلَّمَا سَلِمَ المَبْنَى اتَّضَحَ المَعْنَى.

وقوله: «فعَنْ عُمَرَ -رضي الله عنه- أنَّهُ قال: «تَعَلَّمُوا العَرَبِيَّةَ؛ فإنَّهَا تَزِيدُ في اللَّرُوءَةِ». قَوْلُ عُمَرَ -رضي الله عنه- في عَهْدِهِ يَأْمُرُ بِتَعَلَّمِ الْعَرَبِيَّةِ، خَوْفًا مِنْ أَنْ تُغَيَّرَ بِلِسَانِ الْأَعَاجِمِ بعدَ الفُتُوحَاتِ. تُغَيَّرَ بِلِسَانِ الْأَعَاجِمِ بعدَ الفُتُوحَاتِ.

لكِنْنَا -مع الأسف- في هَذَا الزَّمَنِ الذِي فُقِدَتْ فِيهِ شَخْصِيَّةُ البَعْضِ، وصَارَ عِنْدَ البَعْضِ تَبَعِيَّةٌ للغَيْرِ وَجَدْنَا مَنْ يَرَى أَنَّ الذِي يَتَكَلَّمُ بالإِنْجِلِيزِيَّةِ، أو الفَرْنَسْيَّةِ هو ذُو المَرُوءَةِ، ويَفْخَرُ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ الإِنجليزية أو الفرنسية. فَبَعْضُ الصِّبْيَانِ إِذَا قُلْتَ لَهُ: مع السَّلَامَةِ قال: «بَاى بَاى». فعَدَلَ عن اللَّغَةِ العَرَبَيِّةِ إلى لغَةٍ أُخْرَى.

فعمر -رضي الله عنه- يقول: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ؛ فإنَّمَا تَزِيدُ في الْمَرُوءَةِ»؛ وبناءً عَلَى ذَلِكَ كُلَّمَا كَانَ الإنسانُ أَعْلَمَ بالعَرَبِيَّةِ صَارَ أَكْبَرَ مَرُوءَةَ وأَكْثَرَ.

وقوله: «وقَدْ وَرَدَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَضْرِبُونَ أَوْلَادَهُمْ عَلَى اللَّحْنِ»؛ وهَذَا في السَّلَفِ واللَّحْنُ قَلِيلٌ، ومَعَ ذَلِثَ يَضْرِبُونَهُمْ عَلَيْهِ.

أما في وَقْتِنَا فَلَا يَضْرِبُ أَحَدٌ على اللَّحْنِ لا أَوْلَادَهُ ولا تَلَامِيلَهُ ولا غَيْرَهُمْ. أما بالنِّسْبَةِ للنَّلَامِيذِ فإذَا أَخْطاً الطَّالِبُ في العَرَبِيَّةِ، فسَيَرُدَّ عَسَيْهِ المُعَلِّمُ حتى لا يَظُنَّ أنَّ سُكُوتَكَ يَدُلُّ على صِحَّةِ مَا نَطَقَ بِهِ.

قوله: ﴿وأَسْنَدَ الْخَطِيبُ عَنِ الرَّحَبِي قال: ﴿سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ: إِذَا كَتَبَ خَلِيثًا ﴿ وَكَتَبَ اللحَّانُ عَن لَحَّانٍ آخَرَ صَارَ الحَدِيثُ كَتَبَ اللحَّانُ عَن لَحَّانٍ آخَرَ صَارَ الحَدِيثُ بِالْفَارِسِيَّةِ ﴾ لأنَّهُ صَارَ لحَّانٌ وراءَ لحَّانٍ، فيَكُونُ الحَدِيثُ سواء كَانَ حَدِيثَ الرَّسُولِ الفَارِسِيَّةِ » لأنَّهُ صَارَ لحَالًا م الو حَدِيثَ النَّاسِ صَارَ بالفَارِسِيَّةِ .

وقوله: «أَنْشَدَ الْمُرَّدُ:

النَّحْوُ يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ والمَـرءُ تُكْرِمُـه إِذَا لَمُ يَلْحَـنِ فَالنَّهُ مَنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ فَاجلُها مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ فَإِذَا أَرَدْتَ مِنَ العُلُومِ أَجلَها فَأَجلُها مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ

وهو: النَّحْوُ والصَّرْفُ، والمَعْنَى: أنَّ النَّحْو يَبْسُطُ من لِسَانِ الأَلْكَنِ حَتَّى يَتَكَلَمَ بِاللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ الفُصْحَى، والمَرْءُ تُكْرِمُهُ إذَا لم يَلْحَنْ، وإذَا لحَنَ لا تُكْرِمْهُ.

وقوله: «وعليه؛ فلا تَخْفَلْ بقولِ القَاسِم بِنْ مُخَيْمِرَةَ -رحمه الله-: «تَعَلَّمُ النَّحْوِ: أَوَّلُه شُغْلُ، وآخرهُ بَغْيٌ»؛ المعنى: أنَّ النَّحْوَ يَحْتَاجُ إلى تَعَبِ، ودِرَاسَةٍ، ومِرَانٍ، وثُمَارَسَةٍ، لكِنَّهُ كما قِيلَ: أَبْوَابُهُ مِنْ حَدِيدٍ، ودَاخِلُهُ مِنْ فَصَب.

يعني: إذا عَرَفْتَ القَوَاعِد، سَهْلَ عَلَيْكَ البَّاقِي.

واعْلَمْ أَنَّ الله -سبحانه وتعالى- قَدْ يَهَبُ الإنسانَ غَرِيزَةً بِحَيْثُ إِذَا نَطَقَ أَوْ كَتَبَ لم يَلْحَنْ، مَعَ أَنَّهُ في عِلْمِ النَّحْوِ ضَعِيفٌ، وبالعَكْسِ يُوجَدُ بَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ قَوِيًّا في عِلْمِ النَّحْوِ، لكنَّه عِنْدَ الكلام أو الكتابة يَلْحَنُ لحنًا كثيرًا.

وقوله: «ولا بقول بِشْرِ الحَافِي رحمه الله-: «لما قِيلَ لَه: تَعَلَّمِ النَّحْوَ قَالَ: أَضِلُّ». المعنى: إِنْ تَعَلَّمْتُهُ أَكُونُ ضَالًا.

قوله: «قال. قُل ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا. قال بشرٌ: يا أَخِي! لِمَ ضَرَبَه؟». كَيفَ يَضْرِبُهُ؟

قوله: «قال: يا أَبَا نَصْرِ ! مَا ضَرَبَهُ وإنَّها هَذَا أَصْلٌ وُضِعَ. فقَالَ بِشْرُ: هَذَا أَوَّلُهُ كَذِبٌ، لا حَاجَة لي فِيهِ »؛ العُلْمَاءُ الذِينَ كَتَبُوا هَذِه الأَمْثِلَةَ، لم يُرِيدُوا الضَّرْبَ حَقِيقَةً إِنَّهَا أَرَادُوا الْثَالَ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ نَعُدِلَ عَنْ «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمرًا» ومَا أَشْبَه ذَلِث، إلا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وإذَا أَمْكَنَ أَنْ نُمَثَلَ بِكَلِمَاتٍ مُفِيدَةٍ، كقول ابن مالك حرحه الله -: «اللهُ بَرٌ والأَيَادِي شَاهِدَةٍ» أَنْ نُمَثَل بِكَلِمَاتٍ مُفِيدَةٍ، كقول ابن مالك حرحه الله -: «اللهُ بَرٌ والأَيَادِي شَاهِدَةٍ» (١)، هَذَا كَلَامٌ مُفِيدٌ، وكصاحب (قَطْرِ النَّدَى) ابنِ هِشَامٍ، كَانَ لَا يُمَثِّلُ إلا مِنَ القُرْآنِ إلا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، فَهَذَا خَيْرٌ.

<sup>(</sup>١) البيت من الألفية، رقم (١١٨).

اللَّهِمُّ لا تَغْتَرَّ بها قَالَهُ بِشْرٌ -رحمه الله تعالى- بل كَابِدْ واجْتَهِدْ، وأَفْرِغْ ذِهْنَكَ، ووَقْتَكَ حَتَّى تَتَعَلَّمَ النَّحْوَ.

وهنا مسألة: لو قَالَ قائلٌ: عِنْدَ قِرَاءةِ بَعضِ طَلَبَةِ العِلم القُرْآنَ الكَرِيمَ يَرُدُّ عَلَيْهِ بعضُ العَامَّةِ مع أَنَّهُ لم يَتَعَلَّمِ النَّحْوَ، فَهَلْ تَكُونُ سَلِيقَةً عِنْدَ العَامِّي؟

والجواب: العَامِيُّ يَعْرِفُ القُرْآنَ؛ لأَنَّهُ مَشْكُولٌ عِنْدَهُ، وقَدْ حَفِظَهُ على هَذَا الوَجْهِ، فإذَا أَخْطأً أَحَدُ رَدَّ عَلَيْهِ.

وقد ذُكر أن رجلًا كَانَ يَقْرَأُ قَوْلَ الله -تعالى-: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَـعُوَا الله عَلَى الله الله عَلَى الله ا

ولهذا قال -تعالى- في قُطَّاعِ الطَّرِيقِ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبَـٰلِ أَن تَقَدِرُواْ عَلَيْهِمُّ فَأَعْلَمُواْ أَكَ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيكُ ﴾ [المائدة:٣٤]، وقد أَخَذَ العُلْمَاءُ من هَذَا أَنَّ قَاطِعَ الطَّرِيقِ إذَا تَابَ قَبْلَ القُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَ عَنْهُ الحَدُّ.

مسألة: لو قَالَ قَائِلُ: يُوجَدُ في بَعْضِ البِلَادِ من يُبْدِلُ الثَّاءَ سِينًا، ويُبْدِلُ الذَّالَ زَايًا، فها حُكْمُ نُطْقِهِمْ؟

الجواب: الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا لا يَسْتَطِيعُونَ إِلا هَذَا فَلا بَأْسَ؛ حَتَّى في القرآنِ، مَـاذَا يَصْنَعُسُونَ والله –تعالى–يقـول: ﴿فَانَقُوْاَلَلَّهَ مَاٱسْتَطَعْتُمُ ﴾ [التغابن:١٦]؟

## ٣٢ - الإجهاضُ الفِكْرِيُّ:

# احْذَرِ (الإِجْهَاضَ الفِكْرِيُّ)، بإِخْرَاجِ الْفِكْرَةِ قَبْلَ نُضُوجِهَا.[١]

وكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ مَثَلًا: زَلِكَ. بدل: ذَلِكَ. لكن يُقَالُ: يَجِبُ عَلَيْهِمْ خَاصَّةً في القرآنِ أن يَقْرَؤوا بِهَا يَنْطِقُ بِهِ الْعَرَبُ، وتَصِحُّ صَلَاتُهُم؛ لأنَّهُ أَرَادَ اسْم الإشَارَةِ؛ لكنْ إذا أبدل الذال زايًا في الفَاتِحَةِ فلا تصحُّ صَلَاتُهُ؛ لأنَّه أَبْدَلَ حَرْفًا بَدَلَ حَرْفٍ ويَجِبُ أَنْ يُعَلَّمَ.

[١] هذا بِمَعْنَى مَا سَبَقَ، وهو: أَلَّا تَتَعَجَّلَ فِي إِخْرَاجِ شَيْءٍ ثُرِيدُ إِخْرَاجَهُ، لَا سِيَّهَا إذا كان مُخَالِفًا لِقَوْلِ أَكْثَرِ الْعُلَهَاءِ، أو مُخَالِفًا لَمَا تَقْتَضِيهِ الأَدِلَّةُ الأُخْرَى الصَّحِيحَةُ؛ لأنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَمْشِي مَعَ بُنَيَّاتِ الطَّرِيقِ، فَتَجِدُهُ إِذَا مَرَّ بَحَدِيثٍ، وَلَوْ كَانَ ضَعِيفًا شَاذًا، أَخَذَ بِهِ ثُمَّ قَامَ يَتَكَلَّمُ بِهِ فِي النَّاسِ، فيَظُنُّ النَّاسُ لهَذَا أَنَّهُ وَلَوْ كَانَ ضَعِيفًا شَاذًا، أَخَذَ بِهِ ثُمَّ قَامَ يَتَكَلَّمُ بِهِ فِي النَّاسِ، فيَظُنُّ النَّاسُ لهَذَا أَنَّهُ أَذْرَكَ مِنَ العِلْم، مَا لَم يُدُرِكُهُ غَيْرُهُ.

فَنَقُولُ: الذِي بَيْنَكَ ويَينَ الله إِذَا رَآيَّتَ حَدِيثًا يَدُلُّ على حُكْمٍ تُعَارِضُهُ الأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ، التِي هِي عِمَادُ الأُمَّةِ، والتِي تَلَقَّتُهَا الأُمَّةُ بالقَبَولُ؛ فلا تَتَعَجَّلْ.

وكَذَلِكَ إِذَا رَأَيْتَهُ يَدُلُّ عَلَى حُكْم يُخَالِفُ الجُمْهُورَ، فلا تَتَعَجَّلْ.

لكن إذًا تَبَيَّنَ لَكَ الحَقُّ فلا بُدَّ من القَوْلِ بِهِ.

وهذا سَمَّاهُ المَصَنِّفُ «الإِجْهَاضَ الفِكْرِيَّ»؛ يعْنَي: كَأَنَّهَا امْرَأَةٌ وَضَعَتْ حَمْلَهَا قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ. زقن حرالارتائ الاجترئ المستور الاجروك على المستور العروك على

#### ٣٣- الإسرائيليات الجديدة:

احْذَرِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ الجَدِيدة في نَفَئَاتِ المُسْتَشْرِقِينَ، مِنْ يَهُودٍ ونَصَارَى، فَهِي أَشَدُّ نِكَايةً وأَعْظَمُ خَطَرًا من الإِسْرَائِيلِيَّاتِ القَدِيمَةِ، فإنَّ هَذَهِ قَدْ وَضَحَ أَمْرُهَا ببَيَانِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ المَوْقِفَ مِنْهَا، ونَشَرَ العُلهاءُ القَوْلَ فِيهَا، أما الجديدة المُسَرِّبَةُ إلى الفِكْرِ الإِسْلَامِيِّ في أَعْقَابِ الثَّوْرَةِ الحَضَارِيَّةِ واتَّصَالِ العَالِم بَعْضِه المُسَرِّبَةُ إلى الفِكْرِ الإِسْلَامِيِّ، فَهِي شَرُّ عَضْ، وبَلَاءٌ مُتَذَفِّقٌ، وقَدْ أَخَذَتْ بعض ببَعْضٍ، وكبْحِ اللَّه الإسْلَامِيِّ، فَهِي شَرُّ عَضْ، وبَلَاءٌ مُتَذَفِّقٌ، وقَدْ أَخَذَتْ بعض المسلمين عنها سِنةٌ، وخَفَضَ الجناحَ لها آخَرُونَ، فاحذَرْ أَنْ تَقَعَ فِيهَا. وقَى الله المُسلمين مَنها سِنةٌ، وخَفَضَ الجناحَ لها آخَرُونَ، فاحذَرْ أَنْ تَقَعَ فِيهَا. وقَى الله المُسلمين مَنها سِنةً،

[1] يُرِيدُ الأَفْكَارَ الدَّخِيلَةَ، الْنِي دَخَلَتْ عَى الْمُسْلِمِينَ مِن اليَهُودِ والنَّصَارَى، فهِي ليست إِسْرَ ائِيلِيَّاتٍ إِخْبَارِيَّةً، بل هي إِسْر ائِيلِيَّاتٌ فِكْرِيَّةٌ، دَخَلَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الكُتَّابِ الأَدَبِاء وغَيْرِ الأَدباء أَفْكَارٌ دَخِيلَةٌ في الوَاقِع:

منها: ما يَتَعَلَّقُ بِالْمُعَامَلاتِ.

ومنها: ما يَتَعَلَّقُ بالعِبَادَاتِ.

ومنها: ما يَتَعَلَّقَ بِالأَنَّكِحَةِ.

حَتَّى إِنَّ بِعَضْ الْكُتَّبِ يُنْكِرُ تَعَدُّدَ الزَّوْجَاتِ، ويقول: هَذَا كَانَ في زَمَنِ وَلَى وَذَهَبَ، ولم يَدْرِ أَنَّ التَّعَدُّدَ في هَذَا الزَّمَنِ أَشَدُّ إِخْاجًا مِنْهُ فيها سبق، لكَثْرَةِ النِّسَاءِ، وخَهَبَ، ولم يَدْرِ أَنَّ التَّعَدُّدَ في هَذَا الزَّمَنِ أَشَدُ إِخْاجًا مِنْهُ فيها سبق، لكَثْرَةِ النِّسَاءِ، وخَمْرَةِ الفِتَنِ واحتياج النساء إلى من يُحصِّنُ فُرُوجَهُنَّ، وقد ذهب كثير من العلماء إلى أن التعدُّد أفضلُ من الإِفْرَاد.

وكذلِكَ بعضُ الأَفْكَارِ مَا يَتَعَلَّقُ بِحَالِ النَّبِيِّ ﷺ، وتَعَدُّدِ الزوجات في حقه.

### ٦٤ - احدَّر الجَدَلَ البِيرَنْطِي:

أي: الجَدَلَ العَقِيمَ، أو الضَّئِيلَ، فَقَدْ كَانَ البِيزَنْطِيُّونَ يَتَحَاوَرُونَ في جِنْسِ المَلائِكَةِ، والعَدُوُّ على أبوابِ بَلْدَتِهِمْ حتى داهَمَهُم.

وهكذا الجدل الضئيلُ يَصُدُّ عن السَّبِيلِ.

وهَدْيُ السلفِ: الْكَفُّ عن كَثْرَةِ الْخِصَامِ والجِدَالِ، وأَن التَّوَشَّعَ فيه من قِلَّةِ الوَرَعِ، كَمَا قَالَ الْحَسَنُ إِذْ سَمِعَ قَوْمًا يتَجَادَلُونَ: «هَوْلاءِ مَلُوا العبادة، وخَفَّ عليهم القولُ، وقلَّ وَرَعُهُمْ، فَتَكَلَّمُوا». رواه أحمد في (الزهد)، وأبو نُعَيم في (الحلية) (المحلية) (المحلية) في (الحلية)

ومنَ الأَفْكَارِ أَيضًا: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْجِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ، فَأَبُو بَكْرٍ –رضي الله عنه– يُبَايِعُ له دُونَ أَنْ يُسْتَشَارَ النَّاسُ كُلُّهُمْ حَتَّى العَجُوزَ والطِّفْلَ ومَا أَشْبِه ذلك.

فهَذِهِ أَفْكَارٌ جديدة وَارِدَةٌ، اشْتَبَهَتْ على بعضِ الكُتَّابِ المُسْلِمِينَ، فيجِبُ على الإنسانِ الحَنَذَرُ مِنْهَا، وأن يَرْجِعَ إلى الأُصُولِ في هذه الأمور فإنَّهَا خَيْرٌ.

[1] قول المصنف: (الجَدَلَ البِيزَنْطِيَّ أي: الْجَدَلَ العَقِيمَ، أو الضِئيلَ، فَقَدْ كَانَ البِيزَنْطِيُّونَ يَتَحَاوَرُونَ فِي جِنْسِ الْمَلائِكَةِ والْعَدُوُّ على أبوابِ بَلْدَتِهِمْ حتى دَاهَتَهُمَ ؟ الْجَدَلُ الذِي يُؤَدِّي إلى الْفَيْدَةَ مِنْهُ، أو الْجَدَلُ الذِي يُؤَدِّي إلى النَّنَطُّع فِي اللَّسَائِلِ، والتَّعَمُّقِ فيها بِدُونِ أَنْ يُكَلِّفَنَا اللهُ بِذَلِكَ، فَدَع هَذَا الْجَدَلَ واتْرُكُهُ ؟ لأنه لا يَزِيدُكُ إلا قَسْوَةً فِي القَلْبِ، وكَرَاهَةً للْحَقِّ إذا كَانْ مِنْ خَصْمِكَ وَغَلَبُكَ فِيهِ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: فضل عمم السلف، لابن رجب (٥١-٥٢).

أَمَّا الْحَدَلُ الْحَقِيقِيُّ الذِي يُفْصَدُ بِهِ الوُّصُولُ إلى الْحَقِّ، ويكونُ جَدَلًا مَنْ مَا الله الْحَق مَنْنِيًّا على السَّهَاحَةِ وعَدَمِ التَّنَطُّعِ، فَهَذَا أمرٌ مَا مُورٌ بِه، قال الله -تعالى-: ﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةُ وَجَدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل:١٢٥].

وذَكَرَ الْمُصَنِّفُ وفَقَّهُ الله مِثَالًا للجَدَلَ العَقِيم: في جِنْسِ المَلَاثِكَةِ مَا هُمْ؟

فهؤلاءِ الْمَتَكَلِّمُونَ يَتَجَادَلُونَ في جِنْسِ الملائِكَةِ هُمْ مِنْ كَذَا، وجِنْسُهُمْ من كذا، وخِنْسُهُمْ من كذا، وخِنْسُهُمْ من كذا، ونَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ خُلِقُوا من نُورٍ، وأَنَّهُمْ أَجْسَامٌ، وأن لهم أَجنَحَةً، وأنَّهُمْ يَصْعَدُونَ ويَنْزِلُونَ إلى آخِرِ ما ذَكَرَ اللهُ تَعَالى في الْكِتَابِ، أو ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ في السُّنَّة من أَوْصَافِهِمْ (١)، فَلا نَتَعَدَى في أَمُورِ الغَيْبِ غَيْرَ مَا بَلَغَنَا، ولا نَبْحَثُ: كَيْفَ، ولم؟

لأن هذا أمرٌ فَوْقَ العُقُولِ.

وأيضًا سَمِعْنَا قِصَّةً ثَانِيَةً مُمَاثِلَةً، وهي: كَانَ الْعَدُوُّ عَلَى أَبْوَابِ الْمَدِينَةِ وكَانَ النَّاسُ يَتَجَادَلُونَ: أَيُّهَا خُلِقَ أَوَّلًا: الدَّجَاجَةُ أَو البَيْضَةُ؟

فإذا فلنا: الدَّجَاجَةُ هِي الأُولَى، فِمِنْ أَيْنَ تَأْتِي الدَّجَاجَةُ؟ فلا تَأْتِي الدَّجَاجَةُ إلَّا مِنَ بَيْضَةٍ، ومِنْ أَينَ تَأْتِي البَيْضَةُ؟ فَهَذِهِ حَلَقَةٌ مُفْرَغَةٌ، ليس فِيهَا فَائِدَةٌ.

فَمِثْلُ هَذَا الجَدَلِ يَجِبُ عَلَى الإنسانِ أَنْ يَتَرَفَّعَ عَنْهُ؛ لأَنَّ الجَدَلَ كَمَا أَسْلَفْنَا، يُوجِبُ قَسْوَةَ الْقَلْبِ وَالتَّبَاغُضَ، وكَرَاهَةَ الحَقِّ إذا كَانَ مَعَ خَصْمِكَ، وإضَاعَةَ الوَقْتِ بِلا فَائدَةٍ، وشَحْنَ النُّقُوسِ لهَذَا قَالَ الله -تَعَالى-: ﴿وَلَا حِدَالَ فِي ٱلْحَجَ ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ لأنَّ الجِدَالَ سَوْفَ يَصُدُّكُ عَمَّا لهُوَ أَهَمُّ.

 <sup>(</sup>١) انظر مجموع الفتاوى (١/ ٢٨١ و٣/ ١٩٥)، وشرح الواسطية (٥٥) للمصنف – رحمه الله وغفر
 له –.

فالحِدَالُ العَقِيمُ لا خَيْرَ فِيهِ، أَمَّا الذِي لا بُدَّ منه، ويَكُونُ بأُسْلُوبٍ هَادِئ فَحَدِّدُ.

ومن الجَدَلِ العَقِيمِ: مَا ابْتُبِلِي بِهِ أَهْلُ الكَلَامِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ، فَيَتَنَطَّعُونَ ويقولونَ مَثَلًا: كَلَامُ الله: هَلْ هُوَ صِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ أُو ذَاتِيَّةٌ؟ وهَلْ هُوَ حَادِثٌ أَو قَدِيمٌ؟ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِن الْكَلامِ.

وهل نُزُولُهُ إلى السَّهَاءِ الدُّنْيَا حَقِيقَةٌ أو مَجَازٌ؟

وهل أَصَابِعَهُ حَقِيقَةٌ أو مَجَازٌ؟ وكَمْ عَدَد أَصَابِعِهِ؟ وما أَشْبَه ذَلِكَ (١).

والله إنَّ هَذَا البَحْثَ يُقَسِّي الفَلْبَ، وتُنتَزِعُ هَيْبَةَ الله -عز وجل- وتَعْظِيمَهُ وإِجْلَالَهُ من القَلْبِ.

وإذا كَانَ تَكَلَّمَ الإنسانُ عَنْ صِفَاتِ الله، بلا تعظيم والعياذ بالله، وجعل يفصِّل في هَذِهِ الأُمُورِ قَسَا قَلْبُهُ، وزَالَتْ هَيْبَةُ الله مِنْ قَلْبِهِ وعَظَمَتُهُ والعياذ بالله.

فَالْحَنَّرَ الْحَنَّرَ مِن هَذَا؛ فَإِنَّ مَنْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْمُعْمَعَةِ قَسَا قَلْبُهُ، ولم يَخْشَعْ لَعَظَمَةِ الله وجَلَالِهِ، فإن الْعَجَائِزَ فِي قُلُوبِهم تَعْظِيمٌ لله أَعْظَمُ مِن هؤلاء الذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بهذِه الأُمُورِ.

ومنها: البَحْثُ في الصَّفَةِ هل هي: فِعْلِيَّةٌ أُو أُحَادِيَّةٌ أُو مُحُدَثَةٌ؟ وهَذَا مِمَّا أَحْدَثَهُ أَهْلُ الكَلَامِ، وأَضَلُّوا بِهِ النَّاسَ وشَغَلُوهُمْ، وعِلْمُ الكَلَامِ كَلامٌ فَارِغٌ.

<sup>(</sup>۱) انظر هذه المسائل مبسوطة للشارح –رحمه الله وغفر له– في الفتوى (۱/ ۲۰۱)، (۵/ ۲۱۹)، (۱/ ۱۲۸)، (۳/ ۳۱۰)، وشرح الواسطية (۳۵۵–۲۱۶–۳۹۸).

فَهَلْ قَالَ الصَّحَابَةُ -رضي الله عنهم - لمَّا أَخْبَرَهُمُ الرَّسُولُ -عليه الصلاة والسلام - أَنَّ الله -تعالى - إِذَا تَكَلَّمَ بالوَحْي أَخَذَتِ السَّمَواتِ مِنْهُ رَجُفَةٌ (١): يا رسولَ الله، هَلْ كَلَامُ الله آحَادٌ تَخْلُوقَةٌ، هل هُو حَادِثٌ أو غَيرُ حَادِثٍ؟ أَبَدًا إِنَّهَا صَارَ فِي قُلُوبِهِمْ -رضوان الله عليهم - هَيْبَةٌ لِكَلامِ الله -عز وجل-، حَيْثُ إِنَّ السمواتِ تَرْتَجِفُ مِنْهُ على عِظْمِهَا.

ولما أَخْبَرَ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّ الله يَنْزِلُ إلى السهاءِ الدُّنْيَا فيقولُ: مَنْ يَدْعُونِي فأَسْتَجِيبَ لَهُ(").

فَعَلِمُوا –رضي الله عنهم– أنَّ الْمُرَادَ: أنَّهُ يَنْزِلُ يَقْرُبُ مِنْ عِبَادِهِ كَيْفَ شَاءَ تَشْجِيعًا لِمُمْ عَلَ دُعَائِهِ واسْتِغْفَارِهِ وسُؤَالِهِ.

أَمَّا كَيْفَ يَنْزِلُ، وإِذَا مَضَى ثُلُثَيِّ اللَّيْلِ هُنَا، وفي بَلَدٍ آخَرَ ليسَ فِيهِ ثُلُثُ لَيْلٍ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، البَحث في كُلِّ هَذَا عُقِيمٌ.

فَإِذَا ابْتُلِيتَ بِشَخْصٍ يُرِيدُ أَنْ يُلْجِئَكَ إِلَى الْكَلَامِ فِي هَذَا فَلا بُدَّ أَن تَتَكَلَّمَ، لِثَلَّا تَدَعَ المجالَ له، مع أَنَّ هُنَاكَ حُجَّةً قَوِيَّةً وهي أَن تقولَ لَهُ: هَنْ أَنْتَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّحَايَةِ أَم لا؟

ثم قُلْ لَهُ: هَلِ الصَّحَابَةُ -رضي الله عنهم أجمعين- بَحَثُوا هَذَا مع رَسُولِمِمْ -صلى الله عليه وسلم-، وهُمْ أَحْرَصُ مِنْكَ على العِلْمِ، وعِنْدَهُمْ من يُجِيبُهُمْ على ما

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، برقم (١٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في كتاب لتهجد باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، برقم (١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء آحر الليل، برقم (٧٥٨).

سَأَلُوا -رضي الله عنهم- بأَصْوَبِ الجَوَابِ وأَصَحِّهِ، وهو الرسولُ -عليه الصلاة والسلام-؟

> فَكَيْفَ تَسْأَلُ الآنَ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُجِيبَكَ بالصَّوَابِ؟! لكن يقول القائل: إنَّ عُلَماءَ السُّنَّةِ أَلَّفُوا في هَذَا مُؤَلَّفَاتٍ؟

والجواب: لأَنَّهُمْ ابْتُلُوا بِمَنْ يَقُولُ خِلافَ الحَقِّ، وإذا ابْتُلُوا بِهَذَا كانوا يتكلمون بِهَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ. فالحَوْضُ في هَذَا التَّعَمُّقِ ضَرَرُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهِ بِكَثِيرٍ.

فَهَذَا يُشْبِهُ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي عَدَمِ السِجِدَالِ، وأَنْ نَثْرُكَ السِجِدَالَ العَقِيمَ الذي لا فَاتِدَةَ مِنْهُ.

مسألة: لو قَالَ قَائلٌ: يَقُولُ بعضُ النَّاسِ: الله يَعْلَمُ مَصْنُوعَاتِ كُلِّ لَحُظَةٍ، ويَعْلَمُ نِحِلَّهَا فِي أَي مَكَانٍ، وعَدَدَهَا، فَهَلْ يَصَحُّ التَّعْبِيرُ بِذَلِكَ؟

والجواب: هَذَا ابْتِلاءٌ، ولهَذَا كَثِيرٌ مَنْ عُلَمَاءِ الكَلامِ الذِينَ بَلَغُوا غَايَةَ الكَلامِ، كُلُّهُمْ رَجَعُوا، وقَالُوا: نَمُوتُ على دِينِ العَجَائِزِ (')، ولهذا قال بعضُ السَّلَفِ: أَكْثَرُ النَّاسِ شَكَّا عِنْدَ المَوْتِ، أَهْلُ الكَلامِ('')، أَعَاذَنَا الله من ذلك.

فلَيَدَعْ مِثْلَ هَذِه الأُمُورِ، وكُلَّ شَيء لم يَسْبِقْنَا إليه مَنْ هو أَحَقُّ مِنَّا في البَحْثِ فِيهِ يَجِبُ أَن نَدَعَهُ.

<sup>(</sup>١) أحاديث في ذم الكلام وأهله (٥/ ٢٩)، والحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٥).

 <sup>(</sup>۲) قاله أبو حامد الغزالي، وذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨)، ونقض المنطق لابن تيمية (ص:٢٦).

مسألة: لو قال قائل: يُوجَدُ جدلٌ عَقِيمٌ فَرَّقَ الناسَ إلى جَمَاعَاتٍ وأحزابٍ فَهَا النَّصِيحَةُ؟

الجواب: أَهَمُّ شَيءٍ عِنْدَنَا التَّوْحِيدُ، فإياكُمْ أَنْ تُدْخِلُوا التَّنَطُّعَ في هذه المسائل، فإذا كُنْتُمْ تَسْأَلُونَ عن شَخْصِ من النَّاسِ وتَبْحَثُونَ عنه بحثًا دَفِيقًا وعَميقًا أهون من أَن تَبْحَثُوا في شيء لا يُمْكِنُكُمْ إِدْرَاكُهُ، قال -سبحانه وتعالى-: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ أَنْ الْأَمْتُ إِنْ اللَّهُمُ اللَّمْرُ إِلَى اللَّمْرُ إِلَى اللَّمْرُ إِلَى اللَّمْرُ إِلَى اللَّمْرُ إِلَى التَّمْثِيلِ، وإما إلى التَّمْثِيلِ، وإما إلى التَّمْثِيلِ، وإما إلى التَّمْشِيلِ، وإما إلى التَّمْشِيلِ.

فإذا قَالَ الله عن نَفْسِهِ: كذا، فىحن نَقُولُ كَما قال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكَالِمًا ﴾ [الساء:١٦٤]، ولا نَبْحَثُ ما هَذَا الكَلامُ، هَلْ هُو حَادِثٌ أم ليس بحادثٍ؟ وهَلْ هو الكلام النَّفْسِيُّ أو اللَّفْظِيُّ؟ وما أشبه ذلك.

وقد قال الإمامُ أحمد: «منْ قَالَ: لَفْظِي بالقُرْآنِ نَخْلُوقٌ. فَهُو جَهْمِيُّ، ومن قَالَ: غَبرُ خَلُوقٍ. فَهُو مُبْتَدِعٌ»<sup>(۱)</sup>، وهَذَا معناه: لا تَتَكَلَّمُوا بِهَذَا؛ لأنَّكَ لا تَخْرُجُ عن مَفْسَدَةٍ إمَّا جَهْمِيُّ، وإمَّا مُبْتَدِعٌ.

#### وهذا فيه تَفْصِيلٌ:

فمن قال: لَفُظِي بِالقُرْآنِ نَخُلُونٌ. يُرِيدُ: القُرْآنَ المَلْفُوظَ بِهِ، فَهُو جَهْمِيٌّ. ومن أراد: لَفُظِي بِالقُرْآنِ. أي: تَلَفُّظِي بِالقُرْآنِ نَحْلُوقٌ، فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لأنَّ الإنسانَ بِحَرَكَاتِهِ وسَكَنَاتِهِ وصَوْنِهِ وجَهْرِهِ وسِرِّهِ تَحْلُوقٌ لله -عز وجل-. لُكِنْ مع

<sup>(</sup>١) اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٥٥).

ذَلِكَ مَا لَنَا وَلِلْبَحْثِ فِي هذا، فَنَقُولُ: القرآنُ كَلامُ الله غَيْرُ خَمُّلُوقٍ.

وأقول: أَنَا وصِفَاتِي ونُطْقِي وحَرَكَاتِي كُلُّها خَالُوقَةٌ (١).

مسألة: لو قَالَ قائلٌ: بعضُ الْكُتُبِ تَنَعَرَّضُ لِمُلْ هَذِه الْمَسَائلِ فَهَا مَوْقِفُ طَالِبِ العِلْمِ الْمُبْتَدِيِّ من الدِّرَاسَةِ في بَعْضِ مَبَاحِثِ (التَّدْمُرِيَّةِ)، أو الفِرَاءةِ في (دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْل)؟

والجواب: إنَّ شَيْخَ الإسلامِ وغَيْرَهُ من العُلماءِ -رحمهم الله- أُلجِنوا إلى هَذَا، لَكِنِ انْظُرْ إلى الصَّحَابَةِ - رضوان الله عليهم- اليستِ الآياتُ والأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ لَكِنِ انْظُرْ إلى الصَّحَابَةِ - رضوان الله عليهم- اليستِ الآياتُ والأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ فِي الصَّفَاتِ قَدْ مَرَّتْ على الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم- فَهَلْ نَاقَشُوهَا كما نَاقَشَهَا هُؤلاءِ؟ لكنهم لَمَّا أُلجِئوا تَكَلَّمُوا.

مسألة: إذَا لم يُوجَدُ المُعْتَرِضُ على شَيْخِ الإسلامِ في هَذِهِ المَبَاحِثِ، فهل تُكَرَّرُ هَذِه المَبَاحِثُ في وَقْتِ النَّاسُ لا يقولون بمثل هذه الأَقْوَالِ؟

والجواب: الذي نَرَاهُ أَن يَقْرَأُ الإنسانُ القرآنَ والحَدِيثَ، ولَا يَتَجَاوزُهما، ولا يُورِدُ شَيْثَ إِلَّا إِذَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ لذلك، وإذَا خَاصَمَكَ أحدٌ أو جَادَلُك، ولا يُورِدُ شَيْثً إِلَّا إذا دَعَتِ الضَّرُورَةُ لذلك، وإذا خَاصَمَكَ أحدٌ أو جَادَلُك، ولا يُورِدُ شَيْثً إِنَّا إذا عَنهم وهي: «سَبَقَكَ الصَحَابَةُ -رضي الله عنهم ومَا سَأَلُوا الرَّسُولِ عَلَيْهِ، وهُمْ أَحْرَصُ مِنَّا وأَشَدُّ حُبًّا لله -سُبْحَانه - ولِرَسُولِهِ عَلَيْهِ، ومَا سَأَلُوا الرَّسُولِ عَلَيْهِ، وهُمْ أَحْرَصُ مِنَّا وأَشَدُّ حُبًّا لله -سُبْحَانه - ولِرَسُولِهِ عَلَيْهِ، فَمَا كَانُوا يَنْهُمُ النَّسُلِيمُ فَا كَانُوا يُنَاقِشُونَ الرسولَ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الأَشياءِ، بل كانَ مِنْهُمُ التَسْلِيمُ والنَّصِديقُ».

<sup>(</sup>١) انظر مجموع الفتاوي، للشارح -غفر الله له- (١/ ٣٠٣، ٤/ ٦٥).

فمثلًا: عَذَابُ القَبْرِ، قَدَ ثَبَتَ عن الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ المَلَكَيْنِ يُحجُلِسَانِهِ وَيَسْأَلَانِهِ فَيَأْتِي مَنْ يَقُولُ: أَلَيْسَ اللَّبِنُ عَلَى رَأْسِهِ، كَيْفَ يَحجُلِسُ؟ هَلْ قَالَ الصَّحَابَةُ - رضي الله عنهم - هَذَا للرَّسُولِ ﷺ وهُمْ يَعْرِفُونَ - رضوان الله عليهم - أَنَّهُ يُوضَعُ اللَّبِنُ إِذَا مَاتَ؟ فَلَمْ يَقُولُوا هَذَا للرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم -.

مسألة: لو قَالَ قَائلٌ: في بَعْضِ البِلَادِ يَدَرُسُ الطُّلَّابُ الْمُبْتَدِنُونَ في الأَسْهَاءِ والصَّفَاتِ لله -سبحانه وتعالى- مَنْهَجَ الأَشَاءِرَةِ، مما يَضْطَرُّ الطَّالِبَ المُبْتَدِئَ أَنْ يَتَعَلَّمَ مبادئ التَّعِلِيمِ العَامِ، لَكِنْ يُوَاجَهُ بِمِثْلِ هَذِه الأُمُورِ العَقَدَيَّةِ المُخَالِفَةِ، فها الواجبُ عَلَيْهِمْ؟

والجواب: الوَاجِبُ عَلَى مَنْ يُقَرِّرُ الكُتُب، ويَضَعُ المَناهِج، أَن يَتَحَاشَى هَذِهِ الأُمُّورَ، فإذا ايْتُلِينَا وَوُضِعَ أَمَامَنَا، فلا بُدَّ أَن نَقُولَ: يا طالبَ العِلمِ قال الله العُلمِ - تعالى -: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاتُ ﴾ [المائدة: ٦٤]. مَاذَا تَفْهَمُ مِنْ هَذَا؟ الإنسانُ العَرِبِيُّ يَعْرِفُ المَعْنَى، سَيَرِدُ على قَلْبِ الإنسانِ المُبْتَدِئِ، مَسْأَلَةٌ واحِدَةً خَطِيرَةٌ وهِي: التَّمْثِيلُ.

فنقول: اعْلَمْ أَنَّ يَدَ الله -عز وجل- لَيْسَت مِثْلَ أَيْدِي اللَّهْ لُوقِينَ؛ لأن الله يقول: ﴿ لَيْسَ كِمُنْ لِهِ مَنْ مُ أَنَّ مَا لَهُ شَيْءٌ مَا لُوقِينَ؛ لأن الله يقول: ﴿ لَيْسَ كَمِنْ لِهِ مَنْ مُ أَنْ فَهُول لَهُ شَيْءٌ مَا لُوسٌ: أَنْتَ لَكَ يَدُ، والجَمَلُ لَهُ يَدُ فَهَلْ يَدُكَ مِثْلُهُ؟ وهَذِهِ أَشْياءُ مَحْسُوسَةٌ يَقْتَنِعُ بها مُبَاشَرَةً، فَتَقول: إذا كَانَتْ يَدُكَ لا تُمَاثِلُ يَدَ الجَمَلِ، فالرَّبُّ -عز وجل- أَعْظَمُ وأَعْظَمُ.

ولو قال أحدٌ لِعَوَامٌ الناس: إنَّ يَدَ الله مَلاَّى مَبْسُوطَةٌ، يُنْفِنُ كيفَ يَشَاءُ، وفَضْلُهُ لا يَنْفَدُ، وعَطَاؤُهُ لا مُنْتَهَى لَهُ، فسيعظمون الله تعالى في قُلُوبِهِم، لكنْ لَو

قُلْتَ: وليسَ الْمُرَادُ باليدِ النَّعْمَةَ. خِلافًا لمن قَالَ ذَلِكَ، واستدل بقول المُتَنَبِّي: وكَمْ لِظَلَام اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدِ (١)

وما أشبه ذلك، فلن يَفْهَمَهُ العَوَامُّ.

مسألة: مَا الضَّابِطُ بِينَ الجِدَالِ العَقِيمِ والجِدَالِ المَطْلُوبِ، وهل جِدَالُ الأَشَاعِرَةِ والرَّافِضَةِ مَطْلُوبٌ أَو عَقِيمٌ؟

والجواب: جِدَالهُم مَطْلُوبٌ، فالأَشَاعِرَةُ والرَّافِضَةُ لا بُدَّ أَن نُجَادِلهَم، ولهَذَا قال الرَّسُولُ -عليه الصلاة والسلام- لُعَاذِ بنِ جَبَلٍ حينَ بَعَثَهُ لِلْيَمَنِ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ...»(٢).

مسألة: لَوْ قَالَ فَائِلٌ: يَخْصُلُ نِقَاشٌ بينَ بعضِ أَهْلِ السُّنَّةِ فَفَرِيقٌ مُؤَيِّدٌ، وَفَرِيقٌ مُعَارِضٌ، فَهَلْ هَذَا جِدَالٌ عَقِيمٌ؟

والجواب: إذا كَانَ المَقْصُودُ الْمَارَاةَ والمُغَالَبَةَ فَهُو عَقِيمٌ لا شَكَ، ولِهِذَا تَجِدُ الوَاحِدَ مِنْهُمْ يَكُونُ فِي قَلْبِهِ شَيء تِحَاه أخِيهِ، فَيُجَادِلُهُ، والإنْسَانُ الذِي يُرِيدُ الوَاحِدَ مِنْهُمْ يَكُونُ فِي قَلْبِهِ شَيء تِحَاه أخِيهِ، فَيُجَادِلُهُ، والإنْسَانُ الذِي يُرِيدُ الحَمْدُ لله الحَقَّ إذَا بَيَّنَ لَهُ أَخُوهُ الحَقَّ، ولو كانَ على خِلَافِ قَوْلِهِ يَقْرَحُ، ويَقُولُ: الحَمْدُ لله الذِي هَذَانِي على يَدِهِ.

<sup>(</sup>١) البيت للمتنبي في ديوانه (١/ ٣٠٢).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (١٣٣١)، ومسلم في كتاب الإيهان، باب الدعاء إلى الشهادتين، برقم (١٣٩٥).

### ٦٥ - لا طَائِفِيَّةٌ ولا حِزْبِيَّةُ يُعْقَدُ الوَلاءُ والبَرَاءُ عَلَيها:

أَهْلُ الإسلام ليسَ لَهُم سِمَةٌ سِوَى الإسلام والسَّلَام:

فيا طَالِبَ العِلْمِ! بَارَكَ اللهُ فِيكَ وفي عِلْمِكَ، اطلُبِ العِلْمَ، واطْلُبِ العَمَلَ، وادعُ إلى الله –تعالى– على طَرِيقَةِ السَّلَفِ.

ولا تَكُنْ حَرَّاجًا ولَّاجًا فِي الجَّهَاعَاتِ، فَتَخْرُجَ مِنَ السَّعَةِ إِلَى القَوَالِبِ الضَيِّقَةِ، فالإِسْلَامُ كُلُّه لَكَ جَادَّةً ومَنْهَجًا، والْمُسْلِمُونَ بَجِيعُهُم هُمُّ الجَهَاعةُ، وإِنَّ بدَ الله مع الجهاعةِ، فلا طَائِفِيَّةٌ ولا حِزْبِيَّةٌ فِي الإسلام.

وأعيذُك بالله أن تَتَصَدَّع، فَتَكُونَ نَهَّابًا بين الفِرَقِ والطوائفِ والمذاهبِ الباطلةِ والأحزابِ الغاليةِ، تعقدُ سُلطانَ الوَلاءِ والبراءِ عليها.

فَكُن طالبَ علم على الجَادَّةِ، تَقْفُو الأَثْرَ، وتَتَّبَعُ السُّنَنَ، تَدْعُو إلى الله على بَصِيرةٍ، عَارِفًا لأهلِ الفَّضْلِ فَصْلَهم وسَابِقَتَهم.

وإنَّ الحِزْبِيَّة ذات المَسَارَاتِ والقَوَالِبِ المُسْتَحْدَثَةِ التِي لِم يَعْهَدُهَا السَّلَفُ من أَعْظَمِ العَوَائِقِ عن العِلْمِ، والتَّفْرِيقِ عن الجَهَاعَةِ، فَكُمْ أَوْهَنَتْ حَبْلَ الاتِّحَادِ الإسلامي، وغَشِيَت المسلمينَ بِسَبَبِهَا الغَوَاشِي.

فَاحِدْر - حَمَاكَ الله - أَحْزَابًا وطَوَائِفَ طَافَ طَائِفُها، ونَجَمَ بالشرِّ نَاجِمُهَا، فَاحِدُر - حَمَاكَ الله - أَحْزَابًا وطُوَائِفَ طَافَ طَائِفُها، ونَجَمَ بالشرِّ نَاجِمُهَا، فَمار فَهَ هَدَرًا، إلا من رَجِمَه ربُّك، فصار على مِثْرِ ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابُه -رضي الله عنهم -. [1]

<sup>[1]</sup> هذا الفَصْلُ فصلٌ مُهِمُّ، وهو تَخَلِّي طَالِبِ العِلْمِ عن الطَّائِفية والجِزْبِيَّةِ بَحَيْثُ يُعْقَدُ الوَلاءُ والبَرَاءُ على طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أو عَلى حَـزْبٍ مُعَيَّنٍ، فهَذَا خِـلَافُ

مَنْهَجِ السَّلَفِ، فالسَّلَفُ الصَّالِحُ لِيسوا أَحْزَابًا، بل هُمْ حِزْبٌ وَاحِدٌ، كلهم يَنْضَمُّونَ عَنْتَ قول الله -تعالى-: ﴿هُوَ سَمَّنكُمُ ٱلسَّلِمِينَ مِن قَبْلُ ﴾ [الحج:١٧٨]، فَلَا حِزْبِيَة، ولا تَعَدُّدُ، ولا مُوَالَاةٌ، ولا مُعَادَاة إلا على ما جَاءَ في الْكِتَابِ والسُّنَةِ، فَهِنَ النَّسِ مثلًا من يَتَحَرَّبُ إلى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، يُقَرِّرُ مَنْهَجَهَا، ويَسْتَدِلُ عَلَيْهِ بالأَدِلَّةِ التِي قد تَكُونُ دَلِيلًا عَلَيْهِ ويُحَامِي دُونَهَا، ويُضَلِّلُ من سِوَاهُ، حَتَّى وإن كَانُوا أَثْرَبَ اللهِ الحَقِّ مِنْهَا، ويَأْخُذُ بَهَبْدَأَ: مَنْ لِيسَ مَعِي فَهُو عَلَيْ. وهذا مَبْدَأُ خَبِيثٌ، لأن هُنَاكَ إلى الحَقِيقَةِ مَعَكَ؛ وَسَطًا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَكَ أُو عَلَيْكَ، إذَا كَانَ عَلَيْكَ بالحَقِّ، فَهُو في الحَقِيقَةِ مَعَكَ؛ لأنَ النَّبِيَ عَلَيْهُ قال: «انْصُرُ أَخَاكَ ظَالِهَا أَو مَظْلُومًا» (اللهُ اللهُ الطَّلِمِ أَنْ مَنْكُ الظَّلْمِ أَنْ مَنْكُ الطَّلْمِ مَن الظَّلْمِ.

عندما ظَهَرَتِ الأَحْزَابُ فِي الْمُسْلِمِينَ، وتَنَوَّعَتِ الطُّرُقُ وتَفَرَّقَتِ الأُمَّةُ، وصَارَ بَعْضُهُمْ يُضَلِّلُ بَعْضًا، ويَأْكُلُ لـحمَ أَخِيهِ مَيْتًا، لـجِقَهُمُ الفَشَلُ، كما قال -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَا تَنَذَرَعُواْ فَنَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِئِحُكُمْ ﴾ [الأنفال:٤١].

لِذَلِكَ نَجِدُ بعضَ طُلَّابِ العِلْمِ عِنْدَ شَيْخِ من المَشَايِخِ، يَنْتَصِرُ لهذا الشَّيْخِ بالحَقِّ والبَاطِلِ، ويُعَادِي مَنْ سِوَاهُ، ويُضَلِّلُهُ ويُبَدَّعُهُ، ويَرَى أَنَّ شَيْخَهُ هُو بالحَقِّ والبَاطِلِ، ويُعَادِي مَنْ سِوَاهُ، ويُضَلِّلُهُ ويُبَدَّعُهُ، ويَرَى أَنَّ شَيْخَهُ هُو العَالِمُ المُصْلِحُ، ومَنْ سَوَاهُ إما جَاهِلُ وإما مُفْسِدٌ، وهذا غَلَطٌ كَبِيرٌ، والوَاجِبُ الْعَالُمُ المُصْلِحُ، ومَنْ سَوَاهُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ وقَوْلَ أَصْحَابِ رَسُولِ الله -صلى الله أَخْذُ قَوْلِ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ وقَوْلَ أَصْحَابِ رَسُولِ الله -صلى الله عليه وسلم-.

 <sup>(</sup>١) أحرجه البخاري: كتاب لمظالم، باب أعن أخاك ظالمًا أو مظلومًا، رقم (٢٣١١)، ومسلم: كتاب البر و لصلة، باب نصر الأخ ظالمًا أو مظلومًا، رقم (٢٥٥٤).

يقول المؤلف: «أَهْلُ الإسلامِ ليسَ فَم سِمَةٌ سِوَى الإسلامُ والسَّلَامُ». ﴿هُوَ سَمَّنَكُمُ ٱلْسُلِمِينَ مِن قَبَّلُ ﴾ [الحج: ٧٨]، كُلُّنَا مُسْلِمُونَ فَهَذِه سِمَةُ المُسْلِمِ، وعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا لله، مُسْتَسْلِمًا لَهُ قَائِمًا بأَمْرِهِ، تَابِعًا لرَسُولِهِ -صلى الله عليه وسلم-.

فيا طَالِبَ العِلْمِ اطلب العلم ولا تَكُنْ مِثْلَ بعضِ النَّاسِ ليسَ إلا كُتُبًا جَمْهُوعَةً، يَحْفَظُ كَثِيرًا، ويَفْهَمُ كَثِيرًا، لكنَّه يَعْمَلُ قَلِيلًا.

فَكُنْ طَالِبًا للعِلْم، عَامِلًا به، دَاعِيًا إلى الحَقِّ، فَهِي تَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

أولًا: صِدْقُ الطَّلَبِ.

وثانيًا: العَمَلُ بِهِ.

وثالثًا: الدَّعْوَةُ إليه.

ولا بُدَّ من هَذَا، أمَّا مُجُرَّدُ أَنْ تَـحْشُوَ العُلُومَ ولا يَنْتَفِعُ النَّاسُ بِعْلِمِكَ فَهَذَا نَقْصٌ كَبِيرٌ.

ثم قال المؤلف: "وادعُ إلى الله -تعالى- على طَرِيقَةِ السَّلَفِ»، وطَرِيفَةُ السَّلَفِ»، وطَرِيفَةُ السَّلَفِ في الدَّعْوَةِ إلى الله هِيَ التِي أَرْشَدَهُم الله إليهَا في قوله: ﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَيِكَ السَّلَفِ فِي الدَّعْوَةِ إلى الله هِيَ التِي أَرْشَدَهُم الله إليهَا في قوله: ﴿ آدَعُ إِلَى سَبِيلِ رَيِكَ بِاللَّهِ عَلَى اللهُ الله

والواجِبُ على الأُمَّةِ الإِسِلْامِيَّةِ، أَنْ تَكُونَ أَمَّةً وَاحِدَةً، وإِنْ اخْتَلَفَتْ آرَاؤُهَا، واخْتَلَفَ عِلْمُهَا، فإنَّهُ يَجِبُ أَنْ لا تَخْتَلِفَ القُلُوبُ، والحِزِبْيَّةُ تَفْرِيقٌ للأُمَّةِ وتَمْزِيقٌ لـهَا. ولِذَلكَ لَمَا تَحَزَّبَتِ الأُمَّةُ، اشْتَغَلَتْ بِقَتْلِ بِعْضِهَا بَعْضًا، وصَارُوا يُقَاتِلُونَ المُسْلِمِينَ ولا يُقَاتِلُونَ الكُفَّارَ.

وقد يَرِدُ إِشْكَالٌ وهو: هَلْ يَعْنِي هَذَا أَنْ نَدَعَ التَّحَزُّبَ حتَّى ضِدَّ الْكُفَّارِ؟

والجواب: لا، الكُفَّارُ ليسُوا من حِزْبِنَا، بل الْكُفَّارُ في حِزْبِ الشَّيْطَانِ، قال --سبحانه وتعالى-: ﴿أُوْلَئِكَ حِزْبُ ٱلشَّبَطَانِيُ أَلَا إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّبَطَانِ ثُمُ ٱلْمَنْمِرُونَ﴾ [المجادلة:٢٢]. والمؤمنون حِزْبُ الله.

فلا بُدَّ أَنْ نَتَحَزَّبَ أَمَامَ الكُفَّارِ، وأن يكونَ لنَا حِزِبٌ قَائِمٌ، وهو حِزْبُ الإسلامِ، ولا بُدَّ من هَذَا؛ وإلا لانْدَمَجَ الكُفَّارُ مع المسلمينِ، وصَوَرَ لا فَرْقَ بينَ مُسْلِم وَكَافِرٍ، ولا فَضْلَ لمُسْلِم على كَافِرٍ، وهَذَا خَطِيرٌ جدًّا.

فالْكُفَّارُ أَعْدَاؤِنَا مَهَمَا طَالَ الزَّمَنُ، وأُنَّهُمْ لا يُرِيدُونَ إلا كَبْتَ الإسلامِ، وإذْلَالَ الْمُسْلِمِينَ، وهذا مَعْلُومٌ بِتَتَبُّعِ التَّارِيخِ، مُنْذُ بَزَغَ نَجْمُ الإسلامِ وأَعْدَاؤه يَكِيدُونَ لَهُ الْمُكَائِدَ العَظِيمَةَ إلى يَوْمِنَا هَذَا، وما قِصَّةُ الحُرُوبِ التِي نسمع بِها في البَلَادِ الإسلامِيَّةِ النَّائِيَةِ إلَّا أَكْبَرُ شَاهِدٍ على ذلك.

ثم «ولا تَكُنْ خرَّاجًا ولَّاجًا في الجَهَاعَاتِ. فَتَخْرُجْ منَ السَّعَةِ إلى القَوَالِبِ الضَيِّقَةِ، فالإِسْلَامُ كُلُّه لَكَ جَادَّةً ومَنْهَجًا»، يَعْنِي: حَالَ كَوْنِهِ جَادَّةً، ومَنْهَجًا، فَعْنِي: حَالَ كَوْنِهِ جَادَّةً، ومَنْهَجًا، فَعْنِي خَالَ كَوْنِهِ جَادَّةً، ومَنْهَجًا، فَعْنُ اللهِ فَنْهُ اليوم خَارِجَا منها غدا، ولَعْنُ لنَّاسٍ يَكُونُ وَلَّاجًا مَضْيَعَةٌ لِلْوَقْتِ، ودليلٌ على الحَيْرَةِ.

ومثلُ ذَلِكَ في طَلَبِ العلم: لَا تَكُنْ وَلَاجًا خَرَّاجًا، تُطَالِعُ مَرَّةً في كُتُبِ الفِقْهِ، ومَرَّةً في النَّحْو دُون سَبَبٍ.

فَإِنْ بِعَضَ النَّاسِ إِذَا طَالَعَ قَلِيلًا فِي فَنِّ مِنَ الفُنُونِ مَلَّ، ثُمَّ ذَهَبَ يُطَالِعُ شَيْئًا آخَرَ فَتَنْقَطِعُ أَوْقَاتُهُ، ولا يَسْتِفَيدُ من عُمُرِهِ شَيْئًا.

ثم قال المؤلف: "والمُسْلِمُونَ بَجِيعُهُم هُمُ الجَهَاعَةُ، وإنَّ يدَ الله مع الجهاعةِ، فلا طَائِفِيَّةٌ ولا حِزْبِيَّة في الإسلامِ»، يَجِبُ أَنْ نَكُونَ أَمَّةً وَاحِدَةً، وإنْ اخْتَلَفْنَا في الرَاي، أَمَا أَنْ نَكُونَ أَمَّةً وَاحِدَةً، وإنْ اخْتَلَفْنَا في الرَاي، أَمَا أَنْ نَكُونَ أَحْزَابًا، هَذَا إِخْوَانِيٌّ من الإِخِوْانِ المُسْلِمِينَ، وهَذَا تَبْلِيغِيُّ، وهَذَا تَبُلِيغِيُّ، وهَذَا إِطْلَاقًا، الوَاجِبُ أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الأَسْمَاءِ تَزُولُ ونَكُونُ أُمَّةً واحِدةً، وحِزْبًا واحِدًا على أعدائنا.

ثم قال المؤلف: «وأعيذُك بالله أن تَتَصَدَّع، فَتَكُونَ نَهَّابًا بين الفِرَقِ والطوائفِ والمذاهبِ الباطِلَةِ والأحزابِ الغالمية، تعقدُ شلطانَ الوَلاءِ والبراءِ عليها»، هَذِه طَرِيقٌ سَيِئَةٌ، أَنْ يَكُونَ الإنسانُ نَهَّابًا بينَ الفِرَقِ والطَّوَائفِ، يَأْخُذُ من هَذَا ومِن هَذَا ومِنْ هَذَا ومِنْ هَذَا ومِنْ هَذَا

فالوَاجِبُ على الإنسانِ أَنْ يَكُونَ مُخْتَارًا لمَا هُوَ أَنْسَبُ فِي العِلْمِ والدِّينِ ويَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ.

وقد رُوِي عَنْ أَمِيرِ الْمُؤمِنين عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ -رضي الله عنه- أنه قال: «مَنْ بُورِكَ لَهُ فِي شِيْءٍ فَلْيَلْزَمْهُ»<sup>(۱)</sup>، وهَذِهِ لقَاعِدَةُ مِنْهَاجٌ لِلْمُسْلِم يَنْبَغِي أَنْ يَسِيرَ عَلَيهِ.

ثم قال المؤلف: «فَكُن طالبَ عِلْمٍ على الجَادَّةِ، تَقْفُو الأَثْرَ، وتَتَّبِعُ السُّنَنَ، تَدْعُو إلى الله على بَصِيرةٍ، عَارِفًا لأهلِ الفَضْلِ فَضْلَهِم وسَابِقَتَهم، هذه وَصِيَّةٌ

<sup>(</sup>١) التذكرة في الأحاديث المشتهرة (١/ ٧٧).

نَافِعَةً، فينبغي للمُسْلِمِ أَنْ يَتَّبِعَ الأَثَرَ، وأَنْ يَدَعَ الأَهْوَاءَ والأَفْكَارَ الوافدة المخالفة للإسلام، وهِي دَخِيلَةٌ على الإسلام وبَعِيدَةٌ مِنْ رُوحِهِ.

قال المؤلف: «وإنَّ السجِزْبِيَّة ذاتَ المَسَارَاتِ والقَوَالِبِ السَّمُسْتَحُدَثَةِ التِي لَمُ يَعْهَدُهَا السَّلَفُ مِن أَعْظَمِ الْعَوَائِقِ عِن الْعِلْمِ، والتَّفْرِيقِ عِن الجَمَاعَةِ، فَكَمْ أَوْهَنَتْ كَبْلُ الاتِّحَادِ الإسلامي، وغَشِيَت المسلمين بسببها الغَوَاشِي، الغَوَاشِي: هي الفَاعِلُ، ثُمَّ نَقَلَ كَلامًا لابنِ القَيِّمِ -رحمه الله تعالى- كَلامًا جَيِّدًا حول هذا الموضوع.

مسألة: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: نَرُدُّ كُلَّ حِزْبٍ وجَمَاعَةٍ إِلَى أُصُوهِمَا من كُتُبِ وأَقْوَالِ كِبَارِهَا، وبه نَحْكُمُ على أَتْبَاعِ هَذِهِ الجَهَاعَةِ، فيُنْسَبُ الأَتْبَاعُ إِلَى فِكْرِ مُؤْسِسِيهَا وكِبَارِهَا، فها صحة هذا لتوجيه؟

والجواب: قال الله -تعالى-: ﴿ إِنَّ هَاذِهِ الْمَتُكُمُّ الْمَنَّ وَحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمُ الْمَا وَالْمَانِ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالللّهُ وَاللّهُ وَلّا الللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

مسألة: لو قَالَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى الجِزْبِيَّةِ، وهَلْ الجَمعيات الخَيْرِيَّةُ مِنْهَا؟

الجواب: الحِزْبِيَّةُ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ تَجِدُ أَهْلَ التَّحَزُّبِ لا يُرِيدُونَ إلا أَنْ يَكُونَ الإِنسانُ مُطَابِقًا لَـهَا هُــمْ عَلَيْه مِئة بالمئة، فإذا دَخَلَ مَعَهُمْ أَحَـدٌ، وشَارَكَهُمْ في عَمَلٍ

قَالَ ابْنُ القَيِّمِ -رحمه الله-: عِنْدَ عَلَامَةِ أَهْلِ العُبُودِيَّةِ (١):

«الْعَلَامَةُ الثانيةُ: قَوْلُهُ: (ولم يُنْسَبُوا إلى اسْمٍ)، أي: لم يَشْتَهِرُوا باسمٍ يُعْرَفُونَ به عِنْدَ النَّاسِ من الأسهاءِ التِي صَارَتْ أَعْلَامًا لأهلِ الطريقِ.

وأيضًا، فإنَّهُمْ لم يَتَقَيَّدُوا بعملٍ وَاحِدٍ بَجْرِي عَلَيْهِمْ اسْمُهُ، فيُعْرَفُونَ به دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الأَعْهَالِ، فإنَّ هذَا آفةٌ في العُبُودِيَّةِ، وهِي عُبُودِيَّةٌ مُقَيَّدةٌ.

وأما العُبوديَّةُ المُطْلَقَةُ، فلا يُعْرَفُ صَاحِبُها باسمٍ مُعَيَّنِ من مَعَاني أَسْهَائِهَا، فإنه يُجِيبٌ لِدَاعِيها على اخْتِلافِ أَنْوَاعِهَا، فَلَهُ مع كُلِّ أَهْلِ عُبُودِيَّةٍ نَصِيبٌ فإنه يُجِيبٌ لِدَاعِيها على اخْتِلافِ أَنْوَاعِهَا، فَلَهُ مع كُلِّ أَهْلِ عُبُودِيَّةٍ نَصِيبٌ يَضْرِبُ معهم بسهم، فلا يَتَقَيَّدُ برسْمٍ ولا إشارةٍ، ولا اسم ولا بِزِيِّ، ولا طريق وَضْعِيًّ اصْطِلَاحِيٍّ، بن إن سُئِلَ عنْ شَيْخِهِ؟ قال: الرَّسُولُ، وعن طريقه؟ قال: الاتِّباغُ. وعن خِرْقَتِهِ؟ قال: لباسُ التَّقْوَى. وعن مذهبهِ؟ قال: خَعْكِيمُ السُّنَة. وعن مقصدهِ ومطلبه؟ قال: ﴿ يُرِيدُونَ وَجَهَهُ ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وعن رِبَاطِهِ وعن خَانْكَاهُ؟ قال: ﴿ فِي بُيُوتِ أَذِنَ اللّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذِكَرَ فِيهَا آسَمُهُ. يُسَيِّحُ لَهُ. فِيهَا بِٱلْفُدُو وَٱلْاَصَالِ ۞ رِجَالُ لَا لُلْهِيهِمْ يَجَارَةٌ ۖ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللّهِ وَإِنَّامِ ٱلصَّلَوْةِ وَإِينَاتِهِ ٱلزَّكُوةِ ﴾ [النور:٣٦-٣٧].

مِنَ الأعمالِ وهو خِلَافُ اتَّجَاهِهم، نَبَدُّوهُ.

أما الجَمْعِيَّاتُ الخَيْرِيَّةُ فَلا بَأْسَ بِهَا، ولا تُعَدُّ حِزْبِيَّةً فِكْرِيَّةً، فَلا تَدْخُلُ في مَوْضُوعِنَا هذا، لكنَّ مَوْضُوعَنَا التَّحَزُّبُ الفِكْرِيُّ.

<sup>(</sup>١) قال المؤلف في الحاشية: مدراج السالكين (٣/ ١٧٢).

#### 

[1] هَذَا هُو الصَّحِيحُ، فالعُبُودِيَّةُ المُطْلَقَةُ: أَنْ يَعْبُدَ الإنسانُ رَبَّهُ على حَسَبٍ ما تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ، فَمَرَّةً من المُصَلِّينَ، ومَرَّةً مِنَ الصَّائِمِينَ، ومَرَّةً من المُجَاهِدِينَ، ومَرَّةً مِنَ المُتَصَدِّقِين.

ولهَٰذَا تَجِدُ هَذَا هُوَ حَالُ النَّبِيِّ ﷺ، لا تَكَادُ تَرَاهُ صَائبًا إلا وَجَدْتَهُ صَائبًا، ولا مُفْطِرًا إلا وَجَدْتَهُ قَائِبًا إلا وَجَدْتَهُ قَائِبًا، ولا نَائِبًا إلا وَجَدْتَهُ قَائِبًا، ولا نَائِبًا إلا وَجَدْتَهُ قَائِبًا، ولا نَائِبًا إلا وجدتَهُ نائبًا.

وأَحْيَانًا يَثْرُكُ الأَشْيَاءَ الَّتِي يُحِبُّهَا مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةِ النَّاسِ.

فإيَّكَ أَنْ تَكُونَ قَاصِرًا على عِبَادَةٍ مُعَيَّنَةٍ؛ بِحَيْثُ لا تَتَزَحْزَحُ عَنْهَا، ولو كانَ غَيْرُهَا أفضلَ مِنْهَا.

قَبَعْضُ الْعُبَّادِ يَلْزَمُ الْمَسَاجِدَ، ونِعْمَ البُيُوتُ مَسَاجِد الله -عز وجر-، لَكِنَّهُ لا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ يومًا من الأيام بِطَلَبِ العلم.

وطَالِبُ العِلْمِ يَأْخُذُ بالعِلْمِ، ويَحْرِصُ عَلَيْهِ، ويُذَاكِرُ ويَبْحَثُ؛ لكن لا تَكَادُ تَجِدْهُ يْصَلِّي فِي اللَّيْلِ، ولا يُصَلِّي الضُّحَى، ولا يَنَعَبَّدُ بالتَّسْبِيحِ، أو التَّهْلِيلِ أو التَّكْبِيرِ.

والعَابِدُ هو الذِي تَنْتَقِلُ بِهِ العِبَادَةُ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ المَصْلَحَةُ، وحَسَبَ مَا يَثْتَضِيهِ المَصْلَحَةُ، وحَسَبَ مَا يَكُونُ أَخْشَعَ لله – تعالى –، وأذَلَّ لَهُ وأعْبَدَ لَهُ، ولهذا سَيَّاهَا ابنُ القَيِّمِ –رحمه الله – العِبَادَةَ المُطْلَقَةَ.

 <sup>(</sup>١) البيت منسوبا لسلمان الفارسي -رضي الله عنه- مدارج السالكين لابن القيم (٣/ ١٨٢) ١٨٣)
 طبعة دار الحديث.

وعَنْ مَأْكَلِهِ ومَشْرَبِهِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وهَا، مَعَهَا حَذِاؤُهَا وسِقَاؤُها، تَرِدُ الماءَ، وتَرْعَى الشَّجرَ، حَتَّى تَلْقَى رَبَّهَا».[١]

وَاحَسْرَتَاه تَقَضَّى العمرُ وانْصَرَمَتْ ساعاتُه بَيْنَ ذُلِّ الْعَجْيزِ والْكَسَلِ والْعَسْمِ وَالقومُ قَدْ أَخَذُوا دَرْبَ النَّجَاةِ وقد ساروا إلى المطلبِ الْأَعْلَى عَلَى مَهَلِ

ثم قال: "قوله: "أولئك ذَخَائرُ الله حيثُ كَانُوا" (١)؛ ذَخَائرُ المَلِكِ: مَا يُخَبَّرُ عنده، ويذْخرُه لَمُهِمَّاتِهِ، ولا يَبْذُلُهُ لكلِّ أَحَدٍ، وكَذِلَكَ ذَخِيرةُ الرَّجُلِ: مَا يَذْخَرُه خَوَائجِهِ ومُهِمَّاتِهِ. وهؤلاء، لما كانوا مَسْتُورِينَ عن الناسِ بأسْبَابِهِم، غيرَ مُشَارِ إليهم، ولا مُتَمَيِّزِينَ بِرْسَمٍ دُونَ النَّاسِ، ولا مُنْتَسِبِينَ إلى اسمِ طريقٍ، أو مذهبٍ، أو شبخ، أو زِيِّ، كانوا بمَنْزِلَةِ الذَّحَاثِرِ المَخْبُوءةِ.

[1] هذا حديثُ النَّبِيِّ -عليه الصلاة والسلام- في ضَالَّةِ الإِبِلِ لَمَّا شُئِلَ عن الَّتِقَاطِهَا، غَضِبَ -عليه الصلاة والسلام- وقال: «ومَا لَكَ ولَهَا، دَعْهَا، فَإِنَّ مَعَهَا الْتِقَاطِهَا، غَضِبَ -عليه الصلاة والسلام- وقال: «ومَا لَكَ ولَهَا، دَعْهَا، فَإِنَّ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجُهَا»<sup>(٢)</sup>.

وابنُ القَيِّمِ -رحمه الله تعالى- نَقَلَهَا إلى هَذَا المَعْنَى الجَلِيلِ، يعني: أنَّ هَوْلَاءِ العُبَّادَ الذِينَ تَفَنَّنُوا بالعِبَادَةِ، وأَخَذُوا مِنْ كُلِّ نَوْعِ مِنْهَا بِنَصِيبٍ، لو سُئِلَ: من أينَ يَجْرِي عَلَيْكَ الرِّزْفُ؟ يجيب بهذه الإجابة: مَا لَكَ وهَا، دَعْنِي يَرْزُقُنِي الله -عز وجل-.

<sup>(</sup>١) مدارج السالكين (٣/ ١٧٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب لمسقاة، بأب شرب الناس وسقي الدواب، رقم (٢٣٧٢)، ومسلم: كتاب اللقطة، (١٧٢٢).

وهؤلاء أبعدُ الحَلْقِ عنِ الآفَاتِ، فإنَّ الآفَاتِ كُلَّهَا تحتَ الرُّسُومِ والتَقَيُّدِ بها، ولُزوم الطُّرُقِ الاصطلاحيَّةِ، والأوضاعِ المتداوَلَةِ الحادثة.

هَذِهِ هِي الَّتِي قَطَعَتْ أَكْثَرَ الْخَلْقِ عن الله، وهُمْ لا يَشْعُرُونَ.[1]

والعَجَبُ أَنَّ أَهْلَهَا هُمُ المَعْرُوفُونَ بِالطَّلَبِ والإِرَادَةِ، والسَّبْرِ إلى الله، وهُمْ -إلَّا الوَاحِدَ بَعْدَ الوَاحِدِ- المَقْطُوعُونَ عَنْ الله بِتِلْكَ الرُّسُومِ والقُبُودِ.[<sup>٧]</sup>

فَابِنُ الْقَيِّمِ -رحمه الله- يُرِيدُ بِهَذَا أَنَّ الْعَابِدَ الذِي تَتَنَوَّعُ عِبَادَاتُهُ حَسْبَهَا يَكُونُ أَرْضَى لله - عز وجل-، فتكون هذه حَالُهُ حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ -عز وجل-.

[1] لا شَكَّ -كما قال ابن القيم -رحمه الله- أنَّ هَؤْلاءِ الذِينَ لِهُمْ مَرَاسِمُ وأَشْكَالُ وطُقُوسٌ مُعَيَّنَةٌ، يَنْقَطِعُونَ عن الله -عز وجل-، بِحَسَبِ مَا مَعَهُمْ مِنْ هَذِهِ الرُّسُومَاتِ الاصْطِلَاحِيَّةِ، ومَا أَشْبَهَهَا.

فَتَجِدُ الوَاحِدَ مِنْهُمْ، إذَا رَأَيْتَهُ قُلْتَ: مَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟ مَنْ هَذَا العَالمُ؟ لَكِنَّهُ عَالمٌ بالزِّي والشَّكْلِ فقط، وليسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ رَاسِخٌ، بِلْ ربها إِيهَانُهُ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وإلا لكان يَعْتَمِدُ على مَا عِنْدَهُ مِن العِلْمِ والإيهاذِ والدَّعُوةِ والإِصْلَاحِ.

[٢] يَسْتَغْرِبُ الإنسانُ أَنْ يَكُونَ هَوْلاءِ الذِينَ أَخَذُوا العِلْمَ بالرُّسُومِ والاصْطِلَاحَاتِ الْحَادِثَةِ، هُمُ المَعْرُوفُونَ بالطَّلَبِ والإرَادَةِ، لأَنَّهُمْ يُغْرُونَ النَّاسَ بِلِبَاسِهِمْ، وهَيْئاتِهِمْ، ونَبَرَاتِ كَلَامِهِمْ، وغَيْرِ ذَلِكَ، ولَكِنَّهُمْ كَمَا قال ابن القيم بِلِبَاسِهِمْ، وهَيْئاتِهِمْ، ونَبَرَاتِ كَلَامِهِمْ، وغَيْرِ ذَلِكَ، ولَكِنَّهُمْ كَمَا قال ابن القيم ورحمه الله -: "وهُمْ -إلَّا الْوَاحِدَ بَعْدَ الوَاحِدِ - المَقْطُوعُونَ عَنْ الله بِتِلْكَ الرُّسُومِ والقُيُودِ». ومَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ بَلِيَّةٌ عَظِيمَةٌ أَنْ يُقْطَعَ الإنسانُ عنِ الرَّبِ -عز وجل-، ويَكُونَ بِينَ النَّاسِ مَغْرُورًا، ومُغْثَرًّا به.

وقَدْ سُئلَ بعضُ الأئمةِ عن السُّنَّةِ؟ فقال: ما لا اسم لَهُ سِوى «السُّنَّةِ». يَعْنِي: أَنَّ أَهلَ السُّنَّةِ ليس لهم اسمٌ يُنْسَبُونَ إليه سِوَاهَا.

فَمنَ النَّاسِ من يَتَقَيَّدُ بلباسِ غَيْرِهِ، أو بالـجُلوسِ في مكانٍ لا يجلسُ في غَيْرِهِ، أو بالـجُلوسِ في مكانٍ لا يجلسُ في غَيْرِهِ، أو مِشْيَةٍ لا يَغْرُجُ عَنْهُمَا، أو عِبَادةٍ مُعَيَّنَةٍ لا يَغْرُجُ عَنْهُمَا، أو عِبَادةٍ مُعَيَّنَةٍ لا يَغْرُجُ عَنْهُمَا، أو عِبَادةٍ مُعَيَّنَةٍ لا يَغْرُهَا وإن كَانَتُ أَعْلَى مِنْهَا، أو شيخٍ مُعَيَّنٍ لا يَلْتَفِتُ إلى غيرهِ، وإنْ كَانَ أَقْرَبَ إلى الله ورَسُولِهِ مِنْهُ. [1]

فَهَوْلا عِكُلُّهُمْ تَحْجُوبُونَ عن الظَّفَرِ بِالطَّلُوبِ الأَعْلَى، مَصْدُودُونَ عَنْه، قَدْ قَيْدَنْهم الْعَوَائِدُ، والرُّسُومُ، والأَوْضَاعُ، والاصْطِلَاحَاتُ عنْ تَجْرِيدِ الْمَتَابَعَةِ، وَالْاصْطِلَاحَاتُ عنْ تَجْرِيدِ الْمَتَابَعَةِ، وَالْاصْطِلَاحَاتُ عنْ تَجْرِيدِ الْمَتَابَعَةِ، فَأَضْحَوْا عنها بِمَعْزِلِ، ومَنْزِلَتُهُمْ مِنْهَا أَبْعِدُ مَنْزِلٍ، فترى أَحدَهُم يَتَعَبَّدُ بِالرِّيَاضَةِ، وَالْخَلُوةِ، وتَقْرِيغِ القلبِ، ويَعُدُّ الْعِلْمَ قاطِعًا لَهُ عن الطَّرِيقِ، فإذا ذُكِرَ لَهُ المُوالَاةُ وَالنَّاقُ اللَّوَالَاةُ اللَّوالَاةُ اللَّهُ عن الطَّرِيقِ، فإذا ذُكِرَ لَهُ المُوالَاةُ اللَّهُ عن الطَّرِيقِ، فإذا ذُكِرَ لَهُ المُوالَاةُ اللَّهُ عن الطَّرِيقِ، فإذا ذُكِرَ لَهُ المُوالَاةُ اللهِ اللَّهُ عن الطَّرِيقِ، فإذا ذُكِرَ لَهُ المُوالَاقَ

وأَهَمُّ شَيءٍ للإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ وَجِيهًا عِنْدَ الله –عز وجل- ، فإذَا كُنْتَ وَجِيهًا عِنْدَ الله فَسَتَكُونُ وَجِيهًا عِنْدَ الخَلْقِ، فأَصْلِحْ مَا بَيْنَكَ وبَيْنَ الله يُصْلِحِ اللهُ ما بَيْنَك وبينَ الخَلْقِ.

أمَّا مُرَاعَاةُ النَّاسِ ورِيَاءُ النَّاسِ فَهَذَا غَلَطٌ، فَعَلَيْكَ بِإِخْلَاصِ النَّيَةِ، وإِن جِئْتَ على غَيْرِ الأَشْكَالِ التِي يَأْتِي بِهَا بعضُ النَّاسِ، فتَجِدُ في غَيْرِ هَذِهِ البِلَادِ أَنَّ العُلَهَاءَ لَمْمُ لِبَاسٌ خَاصٌ، وأنَّ العُبَّادَ أيضًا للمُ حِلْيَةٌ مُعَيَّنَةٌ، كل هذا بسبب الاغْتِرَارِ العُلَهَاءَ لَمْمُ لِبَاسٌ خَاصٌ، وأنَّ العُبَّادَ أيضًا للمُ حِلْيَةٌ مُعَيَّنَةٌ، كل هذا بسبب الاغْتِرَارِ العُلَهُ وَلَا مَنْ شَاءَ الله، إلَّا الوَاحِدَ بعدَ الوَاحِدِ، فعَلَيْكَ أَنْ ثُجُمِّلَ بَاطِنَكَ بِتَقُوى أَلِهُ النَّهُ عَيْرٌ.

[١] هذا مَعْنَى ما ذَكَرْنَا سابقًا، من أنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَتَقَيَّدُ، وهَذَا غَلَطُ، فالوَاجِبُ أن يكونَ المُسْلِمُ مَعَ الخَبْرِ حَيْثُها كَانَ.

في الله، والمُعَاداةُ فيه، والأمرُ بالمعروفِ، والنهيُ عن المنكر، عَدَّ ذلك فُضُولًا وشَرَّا، وإذا رَأَوًا بينَهم من يقومُ بذلك، أَخْرَجُوه مِنْ بينِهِمْ، وعَدُّوه غَبْرًا عَلَيْهِمْ، فهؤلاء أَبْعدُ الناسِ عن الله، وإن كانوا أَكثرَ إشارةٍ. والله أعلم» اهـ.[1]

#### ٦٦ – نُوَاقِصُ هَذِهِ الحِنْيَةِ .

يا أخي! -وَقَانَا اللهُ وإِيَّاكُمْ العَثْرَاتِ- إِن كُنْتَ قَرَأْتَ مُثُلًّا مِن (حِلْيَةِ طَالِبِ العِلْمِ) وآدَابِهِ، وعَلِمْتَ بَعْضًا مِن نَوَاقِضِهَا، فاعلم أنَّ مِنْ أَعْظَمِ خَوَارِمِهَا المُفْسِدَةِ لنِظَامِ عِقْدِهَا:

١ - إفْشَاءُ السِّرِّ.

# ٢ - ونَقُلُ الكَلامِ من قَوْمٍ إلى آخِرِينَ. [٢]

[1] قوله: «يَتَعَبَّدُ بِالرَّيَاضَةِ»؛ ليسَ الْمُرَادُ بِالرِّيَاضَةِ، الرياضةَ البَدَنِيَّةَ، بِلَ الرِّيَاضَةُ الْقَلْبِيَّةُ على زَعْمِهِمْ، فَتَجِدُهُمْ مُنْعَزِلِينَ عن الناسِ، بَعِيدِينَ عن النَّاسِ، لا يَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ ولا يَنْهَوْنَ عن المُنْكَرِ، ولا يَتَعَلَّمُونَ؛ ظَنَّا مِنْهُمْ أَنَّ هَذَا هُو الحَيْرُ، لَكِنَّهُمْ في الوَاقِع ضَلُّوا.

والحَيْرُ أَن تَتَبْعَ الحَيْرَ حَيْثُهَا كَانَ، فَتَارَةً في عَجَالِسِ العِلْمِ، وَتَارَةً في مَصَافً الجِهَادِ، وَتَارَةً في الطَّلَاةِ، وَتَارَةً في الطُّرْآنِ، حَسَبَ مَا تَرَاهُ أَنْفَعُ الجِهَادِ، وَتَارَةً في الطُّرْآنِ، حَسَبَ مَا تَرَاهُ أَنْفَعُ لِعَبَادِ الله، وأَخْشَعُ لِقَلْبِكَ، لكن من النَّاسِ مَنْ لا يَحْتَمِلُ فَتَجِدُهُ يَرْكُنُ إلى شَيءٍ لمُعَيَّزٍ منَ العِبَادَةِ يَدَّعِي أَنَّ بِهِ صَلَاحَ قَلْبِهِ ويَسْتَمِرُ عَلَيْهِ.

[٢] قوله: «إِفْشَاءُ»؛ بالضَّمِّ، والظَّاهِرُ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ أَرَادَ الاَبْتِدَاءَ، وعلى هذا يَكُونُ اسمُ إِنَّ مَـحْذُوفًا، فتكـونُ العِبَارَةُ: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ خَـوَارِمِهَا الْمُفْسِدَةِ ليظامِ

عِقْدِهَا أُمُورًا يَكُونُ مِنْهَا: إفشاءُ السَّرِّ». وتَكُونُ ﴿إِفْشَاءُ السَّرِّ»، خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأَ المحْذُوفِ، وإلَّا نَجْعَلُ ﴿إفشاءَ السِّرِّ»، بالنَّصْبِ اسْمَ إنَّ مُؤَخَّرًا.

هَذِهِ النَّوَاقِضُ التِي ذَكَرَهَا المُصَنِّفُ هِي فِي الحَقِيقَةِ خَدْشٌ عَظِيمٌ لِطَالِبِ العِلْمِ بَلْ والعَمَّةِ أَيْضًا.

فإفْشِاءُ السِّرِّ مُحَرَّمٌ؛ لآنَهُ خِبَانَةٌ لِلْأَمَانَةِ، فإذَا اسَتَكْتَمَكَ الإِنْسَانُ حَدِيثًا فإنَّهُ لا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تُفْشِيَهُ لأيِّ أَحَدِ كَانَ.

واحْذَرْ أَنْ يَخْدَعَكَ أَحَدٌ؛ لأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّهُ أَفْشِيَ إِلَيْكَ بِحَدِيثٍ، ثُمَّ يَأْتِي إليكَ وكأَنَّ الأَمْرَ مُسَلَّم أَنَّهُ عَلِمَ بذلك، فيقول مثلًا: ما شاءَ الله مَا الذِي أَدْرَاكَ عَنْ كذا وكذا؟ فينهقتُ الآخرُ فيَظُنُّ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ، ثم يُفْضِي إِلَيْهِ السِّر، وهَذِهِ طَرِيقَةُ تَجَسُّسٍ منْ بَعْضِ النَّاسِ إِذَا اتَّهُمَ شَخْصًا بِشَيءٍ جاءَ إليهِ، وقال: ما شاء الله، ما الذِي أَدْرَاكَ عن فلان؟ قلت: فيهِ كذا وكذا. والحقيقة أنه لم يَعْلَمُ أَحَدٌ، وهذا أيضًا ليس عِنْدَهُ عِلْمٌ، لكنْ يُرِيدُ أَنْ يُحقِّقَ التَّهْمَةَ فاحْذَرْ هذا، فها دُمْتَ قد اسْتَكْتَمْتَ صَاحِبَكَ، فإذَا جَاءً أَحَدٌ يَبْعَتُكَ بمثل هذا الأسلوب، فلا تخف.

وقل: لم يَخْدُثْ هذا، ونَبْرَأُ إلى الله مِنْهُ. وتَقْصِدُ بـ «مِنْه» أي: من الكَلَامِ الذِي قلت؛ لأنَّهُ تَجَسُّسٌ.

قال العلماء: «إِذَا حَدَّثَكَ الإِنْسَانُ بِحَدِيثٍ والْتَفَتَ، فَقَدِ اسْتَأْمَنَكَ»<sup>(۱)</sup>؛ فَهُو أَمَانَةٌ وسِرٌّ. فَلا يَـجُوزُ أَنْ تُفْشِيَهُ حَتَّى وإِنْ لم يَقُلْ: لا ثَخْبِرْ أحدًا. لأنَّ الْتِفَاتَهُ يعْنِي:

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، رقم (١٠٦).

### ٣- والصَلفُ واللَّسَانَةُ.[1]

أنَّه لَا يُرِيدُ أن يسمعه أحدُّ، فإذَا أَفْشَيْتَهُ فَهَذَا مِنْ إِفْشِاءِ السِّرِّ.

وإذا قال: أريد أن أُخْبِرَكَ بَيْنِي وبَيْنِكَ. فَهَذَا سِرٌّ وائتِيَانٌ. وكَذَلِكَ إذا قَال: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خَاصَّةٌ. فَهُو سَرٌّ.

الثاني: يقول المصنف: «نَقُلُ الكَلَامِ مِنْ قَوْمٍ إِلَى آخِرِينَ»؛ وهذه هِي النَّمِيمَةُ وَقَدْ قَال النَبِيُّ ﷺ بَقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، وَقَدْ قَال النَبِيُّ ﷺ بَقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، وَذَكَر أَنَّ أَحَدَ مُمَا كَانْ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ (").

فَهِي من كَبَرِر الذُّنُوبِ يأتِي الشَّخْصُ إلى آخَرَ يَقُولُ: قَالَ فَلَانٌ فِيكَ كَذَا وكَذَا.

لكن إذا كَانَ المَقْصُودُ بِذَلِكَ النَّصِيحَةَ، يَغْنِي: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُغْتَرُّ بِالشَّخْصِ، ويُقْضِي إلِيهِ أَسْرَارَهُ، ويَسْتَشِيرُهُ فِي أُمُورِهِ، فجَاءَ إنسانٌ وقَالَ: يا فلان أنا رأيتُكَ تُقْضِي سِرَّكَ إلى فُلَانٍ، وتَثِقُ بِهِ والرَّجُلُ ليسَ بِأَمِينٍ والرَّجُلُ يُفْشِي كُلَّ ما تَقُولُ، فهذه نَصِيحَةٌ، وكَثِيرًا ما يَكُونُ بعضُ النَّاسِ سِلَيمَ القَلْبِ، يَثِقُ بِكُلِّ أَحَدٍ فَإِذَا بَأْسَرَارِهِ وأَحْوَالِهِ مَعْلَومَةً عِنْدَ النَّاسِ، لأنه يئق في الناس.

[١] الثالث «الصَّلَفُ واللَّسَانَةُ»؛ الصَّلَفُ يَعْنِي: التَّشَدُّد في الشَّيءِ وعدم اللَّينِ، لا بِمَفَالِهِ، ولا بِحَالِهِ، بل هو صَلفٌ.

واللَّسِنُ يَعْنِي: أَنَّ عِنْدَهُ بَيَانًا يُبْدِي بِهِ البَّاطِلَ، ويُخْفِي بِه الحَقُّ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٢٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم النميمة، رقم (١٠٥).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب النميمة من الكبائر، رقم (٦٠٥٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول، رقم (٢٩٢).

# ٤ - وكثرةُ الْمِزَاحِ.[١]

وأمّا قُوّةُ الصَّوْتِ وارْتِفَاعُه فإنّهُ مِنْ خِلْقَةِ الله -عز وجل-، ولمّا أَنْزَلَ الله -تعالى-: ﴿ يَكَأَيُّهُا اللَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُواْ اَصَّوْتَكُمْ هَوْقَ صَوْتِ النَّيِينِ وَلا بَجَهَرُواْ لَهُ بِالْقَوْلِ كَمَّهُمْ بِمَضِكُمْ لِبَعْضِ أَن تَحْبَطَ أَعْمَلُكُمْ وَأَمَّدُ لاَ تَشْعُرُونَ ﴾ [الحجرات:٢١؛ كَانَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ -رضي الله عنه- وهُو مِنْ أَحَدِّ الشَّعْرَاءِ، ومِنْ أَحَدِّ الخُطَبَاءِ أيضًا، وكان جَهُورِيَّ الصَّوْتِ فَلِزَمَ بَيْتَهُ يَبْكِي، ولم يَكُنْ يَخُرُجُ إلى الناس، فَفَقَدَهُ النَّبِيُّ يَعْلَقُهُ فَأَرْسَلَ إليه رسُولًا، فقَالَ: إنَّ الله أَنْزَلَ هَذِه الآيةَ، وإنِّي خِفْتُ أَنْ بَعْبَطَ عَمَلِي، وأَنَا لا أَشْعُرُ. انْظُر إلى الخَوْفِ مِنَ الله -عز وجل-، فَأَرْسَلَ إلَيْهِ النَّبِيُّ -صلى الله وأنا لا أَشْعُرُ. انْظُر إلى الخَوْفِ مِنَ الله -عز وجل-، فَأَرْسَلَ إلَيْهِ النَبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ لَهُ: ﴿ إِنَّهُ يُحِيًّا سَعِيدًا، ويُقْتَلْ شَهِيدًا، ويَدْخُلُ الجَنَّةَ النَّرِيُ عَلَيْكَ عَلَيْ اللهِ عَنْهُ النَّبِي عَلَيْكَ اللهُ عَنْهُ النَّالَةِ عَلَى الله عنه - عَنْ نَشْهَدُ اللّهُ عَنْ الله عنه - عَنْ نَشْهَدُ الْجَنَّةُ، مِنْ أَهْلِ الجَنَّةُ، ولَنْ ثَالِتُ بَنُ قَيْسِ بنِ شِهَاسٍ -رضي الله عنه - عَنْ نَشْهَدُ ويَلْ الجَنَّةِ، مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ.

فَالْلَّسَانَةُ مَعْنَاهَا: التَّطَاولُ بِاللِّسَانِ على بَنِي الإنْسَانِ.

وليس مَعْنَاهُ: رَفِيعَ الصَّوْتِ.

[1] رابعًا: «كَثْرَةُ المِزَاحِ»؛ لم يَقُلْ: المِزَاحَ؛ لأنَّ المِزَاحَ في الكَلَام، كالمِلْحِ في الطَّعَامِ، إنْ أَكْثَرْتَ مِنْهُ فَسَدَ الطَّعَامُ، وإن لم تَجْعَلْ فِيهِ المِلْحَ لم يُشْتَهَ الطَّعَامُ، فكثرة المِزَاحِ تُذْهِبُ الهَيْبَةَ، وتُنْزِلُ مَرْتَبَةَ طَالِبِ العِلْمِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب تفسير قوله تعالى: ﴿لَا نَرْفَعُواْ أَصَّوَتُكُمْ فَوْقَ صَّوْتِ النَّهِ ﴾ بلفظ: ﴿إِنْكَ لَسَتَ مَنَ أَهُلَ النَّارِ وَلَكُنْكُ مِن أَهُلَ الْجَنَّةِ»، وعند ابن حبان في صحيحه (١٢٦/١٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ٦٨)، بلفظ: «أَمَا نَرَى أَنْ تَعَيْشُ حَبِدًا وتقتلُ شَهِيدًا وتدخل الجنّة».

### ٥- والدُّخُولُ في حَدِيثٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ. [١٦]

أما المِزَاحُ القَلِيلُ الذِي يُقْصَدُ بِهِ إِذْخَالُ السُّرُورِ على صَاحِبِكَ، فَهَذَا خَيْرٌ، وهو من السُّنَّةِ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْزَحُ، ولا يَقُولُ إلا حَقَّا -عليه الصلاة والسلام-، جَاءَهُ رَجُلٌ مَرَّةً يُرِيدُ أَنْ يَخْمِلَهُ على بَعِيرٍ يُجَاهِدُ عَلَيْهَا في سَبِيلِ الله، فقال النَّبِيُ ﷺ: ﴿إِنَّا حَامِلُوكَ عَلَى وَلَدِ النَّاقَةِ، الرَّجُلُ قَالَ فِي نَفْسِهِ: كَيْفَ يحمِلُونهُ على وَلَدِ النَّاقَةِ، الرَّجُلُ قَالَ فِي نَفْسِهِ: كَيْفَ يحمِلُونهُ على وَلَدِ النَّاقَةِ؟! ولَدُ النَّاقَةِ يَعْنِي الصَّغِيرَ، فقال النبي ﷺ: ﴿وهَلْ تَلِدُ الإِبِلُ عَلَى وَلَدِ النَّوَقَ الرَّبُ وَلَكِنَا النَّبِي اللهِ يَشَالُونَ النَّبِي اللهِ يَشَالُونَ عَنِ الرَّجُلِ، هَذَا مِزَاحٌ وَلَكِنَه حَقٌ، وكَانَ النَّبِي ﷺ يَمْزَحُ ولا يَقُولُ إلا حَقًّا، ومع ذلك كَانَ مِزَاحُهُ قَلِيلًا.

وقال ﷺ لأبِي عُمَيْرٍ، غُلَامٍ صَغِيرٍ، مَعَه طَيْرٌ يَلْعَبُ بِهِ، فَهَاتَ الطَّيْرُ، فَحَزِنَ الطِفْلُ حُزْنًا عظيمًا، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يومٍ، وقال له: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ» (٢)؛ أي: يُهَازِحُهُ، فَمِثْلُ هَذَا الْجَزَاحِ، لا بأسَ بِهِ؛ لأنه قَلِيلٌ وحَتَّ.

أما أن تكون كُلُّ كَلِمَةٍ مِزَاحًا، فهذا لَا يَلِيقُ بالرَّجُلِ العَاقِلِ، فَضْلًا عَنْ طَالِبِ العِدْمِ، فمن يَجْعَلُ كُلَّ كَلَامِهِ مِزَاحًا، حَتَّى يَقُولَ الْمُخَاطِبِونَ لَهُ: أَنْتَ صَادِقٌ أو تَمْزَحُ؟ لأَنَّه يُكْثِرُ الْمِزَاحَ.

[1] قول المصنف: «اللَّنُحُولُ في حَدِيثٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ»؛ فإنَّ بَعْضَ النَّاسِ إذَا رَأَى اثنَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ دَخَل بَيْنَهُمَا، وهذا كالمُتَسَلِّقِ لِلْجِدَارِ، لم يأتِ لبُيُوتَ مِنْ أَبُوابِهَا.

ولهَذَا كَانَ من آدَابِ من يَحْضُرُ صَلَاةَ الجَمَعَةِ أَلَّا يُفَرِّقَ بينَ اثْنَيْنِ، كَمَا جاءت

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد (٣/٢٦٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري؛ كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، رقم (٦١٩٠).

٦- والحِقْدُ.<sup>[1]</sup> ٧- والحَسَدُ.<sup>[1]</sup>

بِهِ السُّنَّةُ (١)، فالتَّفْرِيقُ بينَ اثنَيْنِ في مَكَانٍ أو في الحَدِيثِ من خَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ.

ومنه: إِذَا رَأَيْتَ اثْنَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ فَلَا تَقْتَرِبْ مِنْهُمَا، بَلْ مِنَ الأَدَبِ والمروءة أن تَبْتَعِدَ؛ لأنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا حَدِيثُ سِرٌّ، ويَخْجَلَانِ أَنْ يَقُولَا لَكَ ابتعد.

[1] «والجِقْدُ» نَشَأَلُ اللهَ العَافِيةَ، الجِقْدُ يَعْنِي: الكَرَاهِيةَ والبَعْضَاءَ، فإنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا رَأَى أَنَّ اللهَ أَنْعَمَ عَلَى غَيْرِهِ نِعْمَةً حَقَدَ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّ هَذَا الذي أُنْعِمَ عَلَيْهِ لَمْ يَتَعَرَّضُ لَهُ بِسُوءٍ، لكِنَّهُ حَاقِدٌ عليه، وما فصة ابْنَيْ آدَمَ بِغَرِيبَةٍ عَلَينَا، قَرَبَا قُرْبَانَا فَتُقُبِّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا ولم يُتَقَبَّلُ مِنَ الآخِرِ، فَقَالَ الذِي لم يُتَقَبَّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا ولم يُتَقَبَّلُ مِنَ الآخِرِ، فَقَالَ الذِي لم يُتَقَبَّلُ مِنْهُ للذِي تُقَبِّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا ولم يُتَقَبَّلُ مِنَ الآخِرِ، فَقَالَ الذِي لم يُتَقَبَّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا ولم يُتَقَبَّلُ مِنَ الآخِرِ، فَقَالَ الذِي لم يُتَقَبَّلُ مِنْهُ للذِي تُقَبِّلُ مِنْ أَوْدَى مِنْهُ وَحَقَدَ عَلَيه فَأَدَّى بِهِ حِقْدُهُ لِلهِ أَنْ أَوْدَى مِنْهُ وَحَقَدَ عَلَيه فَأَدَّى بِهِ حِقْدُهُ لَى أَنْ أَوْدَى مِنْهُ وَحَقَدَ عَلَيه فَأَدَّى بِهِ حِقْدُهُ لِلهِ أَنْ أَوْدَى بِحَيَاتِهِ، فَقَالَ لَهُ: ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبِّلُ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهِ فَيُقْبَلُ مِنْهُ وَلَهُ عَلَيه وَحَقَدَ عَلَيه قَالَ لَهُ: انَقِ الله فَيُقْبَلُ مِنْكَ، وليست تَزْكِيةُ لِنَفْسِهِ، أَو ثَنَاءً عَلَيها، ولكِنْ طَوَّعَتْ لَهُ أَنْ أَنْهُ فَنْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ.

فلا يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يَحْقِدَ على أَخِيهِ المسلمِ، ولا سِيَّا إذا كان سَبَبُ الجِقْدِ ما مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ النِّعْمَةِ سواء كانت دِينِيَّةً أو دُنْيَوِيَّةً.

[٧] الحَسَدُ مِنْ أَخْلَاقِ اليَهُودِ، ويِشْسَ الْخُلُقُ خُلقُ الْحَسَدِ.

والحَسَدُ: هو أَنْ يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَةِ الله عَلَى غَيْرِهِ.

فَيْتَمَنَّى فَقْرَهُ إِذَا أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ بِهَالٍ، ونِشْيَانَهُ وَجَهْدَهُ إِذَا أَنْعَمَ اللهُ بِعِلْمٍ، وفَقْدَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب لا تفرق بين اثنين يوم لجمعة، رقم (٩١٠).

أَوْلَادِهِ وعَقْرَ زَوْ جَتِهِ إِذَا كَانَ مَنَّ اللهُ عَلَيْه بِأَوْلَادٍ ومَا أَشْبَه ذَلِكَ.

وقال شَيْخُ الإسلامِ رحمه الله-: «الحَسَدُ كَرَاهَةُ نِعْمَةِ الله عَلَى غَيْرِهِ» (١٠)؛ يَعْنِي: لَا يَتَمَنَّى زَوَالهَا، لكِنْ يَكْرَهُ مِنَّةَ الله على هَذَا الإنسانِ بهَذِهِ النِّعْمَةِ.

وأما لو تَمَنَّى أن يَرْزُقَهُ الله مِثْلَهَا فليسَ هذا من الحَسَدِ، بل هذا من الغِبْطَةِ التِي أَشْارَ إليهَا النَّبِيُّ ﷺ بقوله: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ» (٢).

والحَسَدُ مَضَارُّهُ كَثِيرَةٌ، تَصِلُ إلى ثَلاثَ عَشَرَةَ مَضَرَّةً:

الأول: أنَّه مِنْ كَبَاتِرِ الذُّنُوبِ التِي لا تُكَفِّرُهَا الصَّلاةُ، ولا الصيامُ ولا الصَّدَقَةُ ولا غَيْرُها، بل لا بُدَّ فِيهَا من تَوْبَةٍ.

الثاني: فِيهِ العُقُوبَةُ العَظِيمَةُ، يُرُوَى عن النَّبِي عليه الصلاة والسلام-والحَدِيثُ ضَعِيفٌ-: «إِنَّهُ يَأْكُلُ الحَسَنَاتِ؛ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ»(٢).

الثالث: مِنْ أَخْلَافِ الْيَهُودِ، ومَنْ يَرْضَى أَنْ يَتَّصِفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْيَهُودِ؟! الرابع: يُنَافِي الأُخُوَّةَ الإِيمَانِيَّةَ؛ لأنه يَتَمَنَّى أَنْ تَزُولَ نِعْمَةُ الله على هَذَا العَبْدِ، والْمُؤْمِنُ يُحِبُّ لأَخِيهِ ما يُحِبُّهُ لنَفْسِهِ.

الحنامس: فيهِ عَدَمُ الرِّضَ بِقَضاءِ الله وقَدَرِه؛ لأَنَّهُ لَوْ رَضِي بِذَلِكَ لقال: هَذَا قَضَاءُ الله، وهُو خَيْرٌ.

<sup>(</sup>١) أمراض القلب وشفاؤها (ص:١٧)، والاستقامة (٢/ ٢٤٥)، ومجموع لفتاوي (١٠/ ١١١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب الحسد، رقم (٤٩٠٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأدب، باب الحسك، برقم (١٠).

السادس: الحَاسِدُ -والْعِيَاذُ بالله- كُلَّمَا رَأَى نِعْمَةً مَنَّ الله بِهَا عَلَى أَحَدِ، ازْ دَادَ عَمَّا واحْتِرَاقًا، فالحَسَدُ نَارٌ تَحْرِقُ صَاحِبَهَا.

السابع: الحَاسِدُ مُتَبِعٌ لِخُطُواتِ الشَّيْطَانِ، وقد قالَ اللهُ -تعالى-: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُواْ لَا تَنَبِعُواْ خُطُوَتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [النور:٢١].

الثامن: أنَّهُ يُورِثُ العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ بينَ الناسِ.

التاسع: قَدْ يُؤَدِّي إلى العُدْوَانِ عَلَى الغَيْرِ، فابنُ آدَمَ قَتَلَ أَخَاهُ حَسَدًا فاعْتَدَى عليه.

العاشر: فِيهِ ازْدِرَاءٌ لِنِعْمَةِ الله على الحَاسِدِ؛ فلَا يَرَى لله نِعْمَةً عَلَيْهِ؛ ولهَذَا تَجِدُ الفُضَلاءَ الذِينَ منَّ الله عليهم بِنِعَمِ ليستْ عِنْدَ كَثِيرٍ من النَّاس ليسَ عِنْدَهُم داءً الحَسَدِ، فلا يكونُ الحسدُ إلا لإنساذٍ لم يَرَ لله نِعْمَةً عليه، وإلا لما حَسَدَ غَيْرَهُ.

الحادي عشر: يُنْقِصُ الإيهانَ.

الثاني عشر: أنَّهُ يَشْغَلُ القَلْبَ عَنِ الله ويُوجِبُ فَسْوَةَ القَلْبِ، لأَنَّ الْحَاسِدَ يَتَتَبَّعُ نِعَمَ الله، وكليًّا ذُكِرَتْ لَهُ نِعْمَةً، كأنَّه ضُرِبَ على وَجْهِهِ، فيَنْشَغِلُ بِذَلكَ عَن ذِكْرِ الله -تعالى- وعَنْ عِبَادَتِه.

الثالث عشر: فِيهِ إِخْفَاءُ نِعْمَةِ الله على الغَيْرِ وسَثْرِ مَحَاسِنِهِ؛ لأنَّ الحَسَدَةَ يَفْعَلُونَ ذلك، فتَجِدُ أَحَدُهَمْ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ المَحْسُودُ بِخَيْرِ قال: هَذَا صَحِيحٌ، هَذَا طَيِّبٌ، مَا شَاءَ اللهُ نَفْعَ النَّاسَ. ولَكِنْ يَذْكُرُ بعدَ ذلك بَعْضَ المَعَايبِ، ليُصْفِي عَلَيهَا هذا الظَّلَ، حتَّى يَكُونَ نُكْتَةً سوداءً.

### ٨- وشُوءُ الظَّنِّ. [١]

ووُقُوعُ الْحَسَدِ بِينَ أَصْحَابِ اللَّنْيَا قَدْ يُعْذَرُ، لكن لا يُعْذَرُ الْحَسَدُ الوَاقِعُ بِينَ طَلَبَةِ العِلْمِ، بل نَقُولُ كَمَا وَجَههُ الله -عز وجل-: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا مَا تَنْهُمُ طَلَبَةِ العِلْمِ، بل نَقُولُ كَمَا وَجَههُ الله -عز وجل-: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا مَا تَنْهُمُ اللهُ مِن فَضَلِةٍ مَن فَضَلِةٍ وَالنَّهُ عَلَى بَعْضَ كُمْ عَلَى بَعْضَ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ يَمَا اللهَ مِنْ فَضَلِهِ وَإِللَّسَاءَ عَلَى اللهُ مِنْ فَضَلِهِ وَإِذَا نَصِيبُ مِمَّا اللهَ مِنْ فَضَلِهِ وَإِذَا نَصِيبُ مِمَّا اللهَ مِنْ فَضَلِهِ ، وإذا كَانَ خَيْرًا فَسَائِقُ فِيهِ حَتَّى تَتَقَدَّمَ غَيْرَكَ .

[1] سُوءُ الظَّنِّ مَعْنَاهُ: أَنْ يَظُنَّ بِغَيْرِهِ ظَنَّا سَيِّنًا مثل أَنْ يقولَ: لم يَتَصَدَّقْ هذا إلَّا رِيَاءً، لم يُلْنِ هذا الطَّالِبُ السُّوالَ إلَّا رِياءً لِيُعْرَفَ أَنَّهُ طَالبٌ فَاهِمٌ.

وكَانَ الْمُنَافِقُونَ إِذَا أَتَى الْمَتَصَدِّقُ مِنَ الْمُؤمِنِينَ بِالصَّدَقَةِ، إِن كَانَتْ كَثِيرَةً
قالوا: مُرَاءٍ، وإِن كَانِت قَلِيلَةً قالوا: إِنَّ الله غَنِيٌّ عن صَدَقَةِ هَذَا، كها قال الله عنهم:
﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ المُطَوِعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ
إِلَا جُهْدَهُمْ فَيَسَخُرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ ﴾ [التوبة: ٢٩]. فإيّاكَ وسُوءَ الظّنَّ بمن ظَهِرُهُ العَدَالَةُ.

ولا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ أَنْ تَظُنَّ ظَنَّا سَيْتًا بِمُعَلِّمِكَ أَو بِزَمِيلِكَ، فإنَّ الوَاجِبَ إحْسَانُ الظَّنِّ بِمَنْ ظَاهِرُهُ العَدَالَةُ.

أما مَنْ ظَاهِرُهُ غَيْرُ الْعَدَالَةِ فَلَا حَرَجَ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِكَ سُوءُ ظَنِّ بِهِ، لكن مَعَ ذلكَ عَلَيْكَ أَن تَتَحَقَّقَ حَتَّى يَزُولَ ما فِي نَفْسِكَ من هذا الظَّنِّ؛ لأنَّ النَّاسَ قد يُسِيءُ الظَّنَّ بشخصٍ مَا؛ بِنَاءً عَلَى وَهُم كَاذِبِ لا حَقِيقَةَ لَهُ.

### ٩- ومُجَالَسَةُ الْمُبْتَدِعَةِ. [1]

وأمَّا إِذَا كَانَ لَهُ مُسْتَنَدُّ فلا بَأْسَ أن تَظُنَّ الظَّنَّ الطَّنَّ السَّيِّئ بِحَسَبِ القَرَائِنِ والأَدِلَّةِ.

فإِذَا سَمِعْتَ مِنْ أَخِيكَ شَيْئًا يَتَحَدَّثُ فِيهِ عَنْكَ، أو عَنْ غَيْرِكَ، وهُوَ يَخْنَمِلُ السُّوءَ والحُسْنَ، فتَحْمِلُهُ على الحُسْنِ مَتَى وَجَدْتَ لِكَلِمَةِ أَخِيكَ مَحْمَّلًا حَسَنًا فاحِلْهَا عَلَيْه، وأَمَّا إِذَا لم تَجِدْ فالإنسانُ لا يُكَلِّفُ إلا مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

[١] لَيْتَ الْمَصَنَّفَ عَمَّمَ فَقَالَ: «نَجَالَسَةُ كُلِّ مَنْ ثُخْرِمُ مُجَالَسَتُهُمُ الْمُروءَةَ»؛ سواءٌ كان ذلك لابْتِدَاعٍ، أو سُوءِ أَخْلاقٍ، أو انْحَطَاطِ رُثْبَةٍ عندَ المُجْتَمَعِ، أو ما أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَيَنْبَغِي لَطَالِبِ العِلْمِ: أَنْ يَكُونَ مُثَرَفِّعًا عَن مُجَالَسَةِ مَن تَخْرِمُ مُجَالَسَتُهُمْ الْمُرُوءَةَ أَو تَخْدِشُ الدِّينَ.

وكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ خَصَّ ذلكَ بالْمُبْتَدِعَةِ؛ لأنَّ الْقَامَ مقامُ تَعْلِيمٍ، فإذَا وَجَدْنَا مُبْتَدِعًا عِنْدَهُ طَلَاقَةٌ فِي اللِّسَانِ، وسِحْرٌ فِي البَيانِ، فإنه لا يجوزُ أَنْ نَجْلِسَ إليه لأنه مُبْتَدِعً للأَسْبَابِ التَّالِيَةِ:

أولًا: لأنَّنَا نَخْشَى مِنْ شَرِّهِ. فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»(١)؛ فقد يَسْحَرُ العَقْلَ حَتَّى يوافقَ على بِدْعَتِهِ.

ثانيًا: أن فيه تَشْجِيعًا لهَذَا الْمُبْتَدِعِ أَنْ يَكُثُرَ النَّاسُ حَوْلَهُ، أَو أَنْ يَجْلِسَ إليه فُلَانٌ وفُلانٌ من الأَشْرَافِ والوُّجَهَاءِ والأَعْيَانِ، فَهَذَا يَزِيدُهُ رِفْعَةً واغْتِرَارًا بها عنده من البِدْعَةِ، وغُرورًا في نفسه.

ثالثًا: إَسَاءَةُ الظَّنِّ بهذا الذي اجْتَمَعَ إلى صَاحِبِ البِدْعَةِ، وقد لا يَتَبَيَّنُ هذا إلا بَعْدَ حِينٍ، فإنَّ الناسَ إذا رَأَوْكَ تَذْهَبُ إلى صاحبِ البِدْعَةِ، سوفَ يَتَّهِمُونَكَ، وإذ لم يُتَبَيَّنُ إلا بَعْدَ حِينٍ.

ولمهذا يَنْبَغِي لطَالِبِ العِلْمِ، بَلْ يَحِبُ عَلَيْهِ، أَن يَتَجَنَّبَ السجُلُوسَ إلى أهل البِدَعِ.

فإن قال قائل: إذا كُنْتُ أَجْلِسُ إِلَيْهِمْ آتَلَقَّى عِنْدَهُمْ عِلْمًا لَا عِلَاقَةَ لَه بِالبِدْعَةِ كعِلْمِ النَّحْوِ مَثَلًا وعِلْمِ البَلَاغَةِ؟

وَكُمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُحَدِّدُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْدِبُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الخطبة، رقم (٤٨٥١).

# ١٠ - ونَقْلُ الْخَطَى إِلَى الْمَحَارِمِ. [١]

والمَانَوِيَّةُ هِي طَائِفَةٌ من المَجُوسِ يقولونَ: إنَّ الظُّلْمَةَ لا يَأْتِي فِيهَا خَيْرٌ أَبَدًا، الظُّلْمَةُ كُلُّهَا شَرُّ، ولا تَخْلِقُ إلا شَرًّا.

فيقول: إنَّكَ أَنْتَ تُسْدِي إِلَيْنَا الهَدَايَا، والمَعْرُوفُ في الليالي مما يَدُلُّ على كَذِبِ المَانَوِيَّةِ.

وهذا المثال مَوْجُودٌ في البَلَاغَةِ وكَذَلِكَ في النَّحْوِ.

فيقولون في النَّحْوِ: يَجُوزُ حَذْفُ المُضَافِ وإِقَامَةُ المُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، ويُطْنِبُ في هذا المعنى، ثم يقول: ومثاله في القرآن: ﴿ رَجَاءَ رَبُكَ وَٱلْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا ﴾ [الفجر:٢٢]. أي: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ. وفي الشَّنَةِ: «يَنْزِلُ رَبُنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَذْعُونِي فَاسْتَجِيبَ لَهُ » أي: يَنْزِلُ أَمْرُهُ (٢)، فيُلِبِّسُ عَلَى النَّاسِ وهُوَ يُدَرَّسُ عِلْمَ النَّحْوِ.

فصَاحِبُ العَقِيدَةِ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ لِمَا مَكَانًا فِي العُلُومِ مَهْمَا كان، لذلك احْذَرُ أَنْ تَجْلِسَ إِلَى صَاحِبِ بِدْعَةِ، ولو في الفُنُونِ التِي لا علَاقَةَ لها بِيِدْعَتِهِ؛ لأَنَّهُ لا بُدَّ أن يَدُسَّ السُّمَّ فِي العَسَل.

[1] أي: ممَّا يَغْرِمُ هَذِه الجِلْيَةَ نَقْلُ الخَطَى إلى المَحَارِمِ.

يعني: أَنْ يَمْشِيَ الإنسانُ إلى الْحَرَّمَاتِ، فإنَّ هَذَا مِنْ خَوَارِمِ هَذِه الجِلْيَةِ، فينُبَغِي لطَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَجْتَنِبَ هَذَا، بل إنَّ بعضَ العُلَيَاءِ يقول: يَتَجَنَّبُ الحَطَى إلى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب لتهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر اللبل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء آخر الليل، رقم (٧٥٨).

 <sup>(</sup>۲) انظر توضیح هذه الأمور والرد علیها للشارح -رحمه الله- فی مجموع الفتاوی (۱/۱۲۸ (۲۰۱)، (۳/ ۳۱۰)، (٥/ ۲۱۹)، وشرح الواسطیة (۵۵۵، ٤۱٦، ٤٩٨).

فَاحْذَرُ هَذِهِ الآثَامَ وأَخَواتِهَا، واقْصُر خُطَاكَ عن جَمِيعِ المُحَرَّماتِ والمَحَارِمِ، فإنْ فَعَلَتَ، وإلَّا فاعْلَمْ أَنَّكَ رَقِيقُ الدِّيَانَةِ، خَفِيفٌ، لَعَّابٌ، مُغْتَابٌ، نَيَّامٌ، فأنَّى لَكَ أَن تَكُونَ طَالِبَ علمٍ، بُشارُ إِلَيْكَ بالْبَنانِ، مُنَعَّا بالعلمِ والعملِ.[1]

أَمْرِ يَنْتَقِدُهُ النَّاسُ فِيهِ، كَمَا لَوْ ذَهَبَ طَالِبُ العِلْمِ إلى أَسُواقِ النِّسَاءِ، فهذا مما يُذَمُّ عَلَيْهِ.

ويُقَالُ: فَلَان طَالِبُ العِلْمِ يَذْهَبُ إِلَى أَسْوَاقِ النِّسَاءِ، حَنَّى لُو قال: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَذْهَبَ إِلَى أَسْوَاقِ النِّسَاءِ، لَأَشْتَرِيَ لأَهْلِي من هَذِهِ الأَثْوَابِ. قُلْنَا: وكُلْ مَنْ يَشْتُرِي عَنْكَ، أَمَّا أَنْتَ فَطَالِبُ عِلْمٍ، يُتْتَقَدُ عَلَيْكَ هَذَا الفِعْلُ، ويَقْتَدِي بِكَ مَنْ نِيَّتُهُ سَيِّئَةٌ، فَرُبَّمَا يَأْتِي إِلَى هَذِهِ الأَسْوَاقِ مِنْ نَيَّتُهُ سِيِّئَةٌ، ثُمَّ إِذَا قِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، قال: رَأَيْتُ طَالِبُ العِلْمِ فِي هَذِه الأَسْوَاقِ.

فَنَقُلُ الخُطَى إِلَى المَحَارِمِ مِمَّا يَخْرِمُ حِلْيَةَ طَالِبِ الْعِلْمِ، وإذا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله واليومِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَبْرًا أُو لِيَصَمُتُ»(١). كَذَلِكَ نَقُولُ: فَلْيَفْعَلْ خَيْرًا أُو لِيَنْرُكَ؛ لأنَّ المَعْنَى وَاحِدٌ.

[1] يَنْبَغِي للإنْسَانِ أَن يُنَزِّلَ نَفْسَهُ مَنْزَلِتَهَا، وألَّا يُدَنِّسَهَا بالأَقْذَارِ، لأن طَالبَ العِلْمِ شَرَّفَةُ الله -تَعَالى- رَدَّ أَمُورَ العِلْمِ شَرَّفَةُ الله -تَعَالى- رَدَّ أَمُورَ العَلْمِ شَرَّفَةُ الله عِنْدَ الإِشْكِالِ إلى العُلْمَاءِ، فقال: ﴿فَشَتَلُوّا أَهْلَ الذِّكَةُ وَلَا كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ النّاسِ عِنْدَ الإِشْكِالِ إلى العُلْمَاءِ، فقال: ﴿فَشَتَلُوّا أَهْلَ الذِّكَةُ وَلِو كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ النّاسِ عِنْدَ الإِشْكِالِ إلى العُلْمَاءِ، فقال: ﴿فَشَتُلُوا أَهْلَ الذِّكَةُ وَفِي الْمَوْلِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ الانبياء:٧]. وقال -تعالى-: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرُ مِنْ الْأَمْنِ أَو الْمُخْوفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْرَدُوهُ إِلَى السَّامِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري كتاب الرقائق، باب حفظ اللسان، رقم (٦٤٧٥)، ومسلم: كتاب الإيهان،
 باب الحث على إكرام الجارية، رقم (٧٤).

سدّد اللهُ الْحُطَى، ومَنَحَ الجَمِيعَ التَّقْوَى، وحُسْنَ العَاقِبَةِ في الآخِرَةِ والأُولَى. وصلّى اللهُ على نبيّنا محمدِ، وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّمَ.<sup>[1]</sup>

فالحاصل: أنَّكَ يا طَالِبَ العِلْمِ مُحُنَّرَمٌ، فلا تَنْزِلْ بِنَفْسِكَ إِلَى سَاحَةِ الذُّلِّ والضِّعَةِ، بل كُنْ كَمَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ.

[1] آمين جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا، لا شَكَ أن هَذِه الجِلْيَةَ مُفِيدَةٌ ونَافِعَةٌ لطَالِبِ العِلْمِ، ويَنْبَغِي للإِنْسَانِ أَنْ يَغْرِصَ عَلَيْهَا ويَتَنَبَّعَهَا، ولَكِنْ لا يَعْنِي ذَلِكَ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَيْهَا، ولكِنْ لا يَعْنِي ذَلِكَ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَيْهَا، بل هُنَاكَ أيضًا كُتُبٌ أُخْرَى صُنَّفَتْ في آدَابِ طَالِبِ العِلْمِ، مَا بَيْنَ قَلِيلٍ وكَثِيرٍ بل هُنَاكَ أيضًا كُتُبٌ أُخْرَى صُنَّفَتْ في آدَابِ طَالِبِ العِلْمِ، مَا بَيْنَ قَلِيلٍ وكَثِيرٍ ومُتَوسِّطِ.

وَأَهَمُّ شَيءٍ أَنْ يَتَرَسَّمَ الْمُسْدِمُ خُطَى النَّبِيِّ ﷺ، ويَمْشِي عَلَيْهَا؛ فَهِي الجِلْيَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، النِي يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يَتَحَلَّى بِهَا، كَمَا قال الله -تعالى-: ﴿ لَّقَدْكَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللهِ أَلْسَوَةً حَسَنَةً لِمَنَكَانَ يَرْجُواْ اللّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرُ وَذَكَرَالُهُ كَذِيرًا ﴾ [ لاحزاب:٢١].

نسألُ اللهَ -تعالى- أَنْ يَخْتِمَ لَنَا ولَكُمْ بِصَالِحِ الأَعْمَالِ، وأَنْ يُوَفِّقَنَا للعَمَلِ بِمَا يُرْضِيهِ.

إلى هُنَا انْتَهَى-بفضلِ الله تعالى- تَعْلِيقُنَا عَى (حِلْيَةُ طَالِبِ العِلْمِ)، والحَمْدُ لله الذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالحَاتُ، وصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ وبَارَكَ عَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وعَلَى آلِهِ وأَصْحَابِهِ، ومَنْ تَبِعَهُمْ بإِحْسَانٍ إلى يَوْمِ الدِّينِ. رَفْخُ مجس لانزَّعِی کالفِجُدِّي لیسکت لانزُرُ لالِنزدوکریسی www.moswarat.com





### فهرس الآيات



الصفحة	الأية
٧	﴿ وَلَقَدَ وَضَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِئنَبَ مِن فَبَلِحِكُمْ وَإِيَّاكُمْ آنِ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾
11	﴿ وَلَقَدْ أَخَكَذَ ٱللَّهُ مِيثَنَقَ بَهِ إِسْرَتِهِ بِلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُ مُ ٱثْنَىٰ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾
	﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّي فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَآلِهَ ۗ
10	لِيَ نَفَقَهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ فَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْذَرُونَ ﴾
17	﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا أَلَهُ تَعْلِصِينَ لَهُ ٱلذِينَ حَنَفَاءَ ﴾
17	﴿ فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِلَّا أَيْهِ كَا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِلْأَنْجِلَكَ ﴾
44	﴿ فَلَا تُرَكُّواْ أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّفَىٰ ﴾
۲۲۳	﴿ قُلَّ إِن كُنتُمْ تُتَّوِبُونَ ٱللَّهَ فَأَنَّبِعُونِي يُحْبِينَكُمُ آللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْرٌ دُنُونِيكُون ﴾
37,01	
44	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُواْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَلُهُمْ ﴾
37507	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن تَنَّقُواْ اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾
	﴿ إِنَّا ۚ أَنَرُلْنَاۚ إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ بِٱلْحَقِّ لِتَخْكُمُ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَا أَرَنكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن
40	لِلْخَآبِنِينَ خَوِـيمًا ﴾
۳١	﴿ وَلَا تَلْيَعُوا ٱلسُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾
*1	﴿إِنَّمَا يَغْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَتُواْ﴾

الصفحة	الآية
۳۲	﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّوْمِنِينَ ﴾
	﴿ فَيَمَا نَقْضِهِم مِّيثَنَقَهُمْ لَعَنَّهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ
٣٣	ٱلْكَابِرَعَن مَّوَاضِعِانِهِ وَنَسُواْ حَظًّا مِمَّاذُكِّرُواْ بِهِ عَلَى اللَّهِ عَن مَّوَاضِعِانِي وَنَسُواْ حَظًّا مِمَّاذُكِّرُواْ بِهِ عَلَى اللَّهِ عَن مَّوَاضِعِانِي وَنَسُواْ حَظًّا مِمَّاذُكِّرُواْ بِهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَمُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّهُ عَلَّا عَلَّا
۳۳	﴿ وَٱلَّذِينَ ٱلْمُنَدُولًا زَادَهُمْ مُدًى ﴾
37	﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَإِذَا قُمْتُ ﴿ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وَجُوهَكُمْ ﴾
44	﴿ وَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيبًا ﴾
44	﴿ هَنَذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَى ﴾
44	﴿ فَالَ أَمَا خَيْرٌ مِنِيَّةً خَلَقَتْنِي مِن نَادٍ وَخَلَقْنَهُ مِن طِينٍ ﴾
	﴿إِنِّ جَاءِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ
44	ٱلدِّمَآءَ وَغَنْ نُسَيِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾
٤١	﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِ آَسْتَجِبٌ لَّكُنَّ
01	﴿ وَكَنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلتَّفْسِ ﴾
	﴿ إِنَّمَا جَزَ ۚ وَا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُفَتَّلُوا
	أَوْ يُصَكَلِّبُوٓا أَوْ تُفَـطَّعَ آيَـدِيهِـ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوّا مِنَ
۵۲	اَلْأَرْضِن ﴾
	﴿ حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظُنُّوا أَن لَا
٥٤	مَلَّجَا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾
٥٤	﴿ وَإِذَا حُبِيَنُم بِنَحِيَّة ِفَحَيُّواْ إِلَّحْسَنَ مِنْهَا آَوْ رُدُّوهَا ﴾

الصفحة	الأية
	﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِنْبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ مَايَنتِ ٱللَّهِ يُكَفِّرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا
77	نَقَعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَلِيثٍ غَبْرِهِ ۚ إِنَّكُمُ إِذَا مِثْلُهُمْ ﴾
٧٠	﴿ فَأَجْلِدُوا كُلُّ وَمَعِدِ مِنْهُمَا مِأْنَةَ جَلَّدُو وَلَا تَأْخُذُكُو بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ ﴾
٧١	﴿ فَقُولًا لَهُ فَوَلًا لَّيْنَا لَّمَلَّهُ يَنَذَّكُمُ أَوْ يَغْشَى ﴾
۸۰،۷۷	﴿ وَقُرَّهَ اَنَّا فَرَقَنْنَهُ لِلْقَرْآَةُ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثِ وَنَزَّلْنَهُ لَنزِيلًا ﴾
	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَا نُزِلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمُلَةً وَنِجِدَةً ۚ كَذَلِكَ لِنُقَيِّتَ بِهِ فَوَادَكَ
A+ 4VV	وَرَقَلْنَهُ تَرْتِيلًا ﴾
٧٨	﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُرُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾
د۸۱ ۱۷۷	﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِنَبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِيهِ أَوْلَتِهِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ؞ ۗ وَمَن يَكْفُر بِهِ ۚ فَأُولَتِهِكَ ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِنَبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِيهِ أَوْلَتِهِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ؞ ۗ وَمَن يَكْفُر بِهِ ۚ فَأُولَتِهِكَ
107:707	عُمُّ الْحَيْسِرُونَ ﴾
۸۳	﴿ قَلَ عِفْرِيتُ مِّنَ ٱلْجِينَ ٱنا عَالِيكَ بِهِ ، فَبَلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنْ عَلَيْهِ لَقُوعً أَمِنَ ﴾
۹۷، ۳۸	﴿ يَتَأْبَتِ ٱسْتَعْجِرَةً إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَعْجَرَتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾
٨٣	﴿ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلْعَرَيْنِ مَكِينِ ١ مُعَلَاعٍ ثُمَّ أَمِينٍ ﴾
	﴿وَاَلْمَصْرِ ۞ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَبِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ
4.	وَيَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَنَوَاصَوْاْ بِٱلصَّهْرِ ﴾
1.5	﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقِ عَظِيمٍ ﴾
3 • 1 , 7   7	﴿ فَأَنْقُوا اللَّهُ مَا ٱسْتَطَعَتْمَ ﴾
441:1.4	﴿ وَكُلُّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾

الصفحة	الأية
	﴿ وَإِذَا أَهُ مُوْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنِّبِيُّ أَن يَسْتَنَكِحَهَا خَالِصَكَةً لَكَ مِن
114	دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾
114	﴿ وَأَحِلَ لَكُمْ مَّا وَرَآهَ ذَالِكُمْ أَن تَبْ تَغُولِأَ مُولِكُمْ مُخْصِنِينَ غَيْرَ مُسَنفِحِينَ ﴾
171	﴿ لَا يَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَلَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾
	﴿ كُسُرَابٍ بِقِيعَةٍ بَعْسَبُهُ ٱلظَّمْعَانُ مَا أَهُ حَتَّىٰ إِنَا جَمَاءً مُ لَرْ يَجِدُهُ شَيْعًا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندُهُ
175.111	فُوفَ لَهُ حِسَابِهُ ﴾
140	﴿أَنْكُرِيمْقِلُونَ ﴾
۱۳۵	﴿ أَفَلَا تُعْقِلُونَ ﴾
140	﴿ لِفَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾
127.189	﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِنَّمَ عَلَيْهِ ﴾
121	﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدِ مِنْهُم مَّاتَ أَبِّدًا ﴾
	﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ وَعَسِمُواْ ٱلصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا إِذَا مَا ٱتَّفُواْ وَمَامَنُواْ
121	وَعَـهِدُواْ ٱلصَّلِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَواْ وَمَامَنُواْ ثُمَّ انَّقُواْ وَآحَسَنُوا ﴾
	﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَـةَ ٱللَّهِ ٱلَّذِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَٱلطَّيِّبَئتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي
111	ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنَّيَاخَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَمَةِ ﴾
124	﴿ فَمَنِ أَضَطُلُ فِي مَخْصَلَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْمِ ۚ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ زَّحِيمٌ ﴾
121,121	﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ بَخُوضُونَ فِي مَايَنِينَا فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ حَقَّ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِمِ ﴾
127	﴿ وَ حَدِدِ لَهُ م يَا لَتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾

الصفحة	וּצֹיַב
129	﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَمَامٌ فَيَعَدُذِ رُونَ ﴾
164	﴿ وَلَا يَكُنُّمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾
129	﴿ وَٱلْقَــَعَرَ فَذَرْكَهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَكَالْهُ يَجُونِ ٱلْفَدِيمِ ﴾
170	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
170	﴿ يَرْفِعَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْمِ عَكُمْ وَٱلَّذِينَ أُونُواْ ٱلْفِلْرَدَرَ يَحَنَّتِ ﴾
177.8	﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيثٌ ﴾
134	﴿ وَمَا ٓ أُوتِيتُ مِينَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيـ لَا ﴾
141	﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ ﴾
144	﴿ وُجُرُهُ يَوْمَهُ بِزِيَّا خِرَةً ﴾
144	﴿ فَوْقَنَاهُمُ ٱللَّهُ شُرَّدَالِكَ ٱلْبَوْدِ وَلَقَنَاهُمْ نَضَرَةً وَسُرُازًا﴾
14.	﴿وَ حَمْلُهُ، وَيِفْصَنَالُهُ, ثَلَنْتُونَ شَهْرًا ﴾
19.	﴿ وَفِصَ لُهُ إِنْ عَامَةِنِ ﴾
191	﴿ كَذَالِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ مَايَنتِهِ ، لَعَلَّكُمْ نَعْقِلُونَ ﴾
141	﴿ قُلَّ هَلْ يَسَتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْمَصِيرُ أَفَلَا تَنَفَّكُّرُونَ ﴾
141	﴿ فَمَالِ هَنَوُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾
141	﴿ وَلَهِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيَّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾
199	﴿ وَلَا نَقَتُلُواۤ أَنفُسَكُمْ ﴾

الأية
﴿ وَإِن كُنتُم مِّرْضَيْ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدُ مِنكُم مِنَ ٱلْفَآيِطِ أَوْ لَكَمْسَتُمُ ٱلنِسَآءَ فَلَمْ
عَجِدُواْ مَانَهُ فَتَيَمُّمُواْ ﴾
﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾
﴿ رُبِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ ﴾
﴿ فَأَذْ كُرُواْ ٱللَّهَ كُمَا عَلْمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾
﴿رَبِّنَا فَأَغْفِرُ لَنَا ذُنُوبِنَا ﴾
﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا آَنْزَلْتَ إِلَى مِنْ خَيْرِ فَقِيدٌ ﴾
﴿ الَّذِينَ هُمَّ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾
﴿ يَخْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوا عَنْهُمْ فَإِن تَرْضَوا عَنْهُمْ فَإِنْ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْفَوْمِ
الْفَنسِفِين﴾
﴿ وَأَنَّ هَلَذَاصِرَ طِي مُسْتَقِيمًا فَأَتَّبِعُوهٌ وَلَا تَنَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ .
﴿ بَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱثَّبَعَ رِضْوَانَكُ سُبُلَ ٱلسَّكَ ﴾
﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾
﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي ٱلْفُوكِيشَ مَا ظَهُرَ مِنْهَا وَمَا بَطَلَنَ وَٱلَّإِثْمَ وَٱلْبَغَى بِغَيْرِ ٱلْحَقِّي وَآن تُشْرِكُواْ
بِأُنلَّهِ مَا لَرٌ يُنَزِّلْ بِهِ مُسَلِّطَكَ ازَّان تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾
﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِن ضَعْفِ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّقٍ
ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَغَلَّقُ مَا يُشَاءً وَهُو ٱلْعَلِيهُ ٱلْقَلِيرُ ﴾
﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَكِيْبًا ﴾

الصفحة	الأية
4373	﴿ أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۚ وَيَحَدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ
***	آخسن ﴾
	﴿ وَنُقَلِّبُ أَفِيدَتُهُمْ وَأَبْصَدَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ = أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَنِيهِمْ
7 £ £	يَعْمَهُونَ﴾
337	﴿ فَإِن تَوَلَّوا فَأَعْلَمُ أَنَّهَ أَنَّهُ أَنْ يُصِيبَهُم بِبَغْضِ ذُنُّو بِهِمْ ﴾
757	﴿ فَإِن جَا آَمُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضَ عَنْهُمْ ﴾
Y0+	﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٍ ﴾
407	﴿ أَجْعَلَنِي عَلَىٰ خَزَآمِينِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾
Y74	﴿ وَٱلْحَدَةِ فِلْمُونَ لِلْدُ وَدِ ٱللَّهِ ﴾
779	﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَّتِهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ ﴾
777	﴿ وَدُّواْ لَوْتُدَّهِنُ فَيُدِّهِنُونَ ﴾
***	﴿ ذَالِكُمْ عُكُمُ اللَّهِ يَعَكُمُ يَنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَكِيمٌ ﴾
YAA	﴿ أَفَرَهُ يَتُمُ ٱللَّتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾
4.4	﴿ وَجَدُنَا عَلَيْهَا ٓ مَا إِنَّا مَا وَاللَّهُ أَمْرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُنُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾
	﴿ يَمَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا كُونُواْ فَوَّمِينَ لِتَعِرْشُهَدَاءَ وِٱلْمِنْسِطِّ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ
4.4	شَنَكَانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّاتُمْ يِلُواْ أَعْدِلُواْ هُوَأَقْرَبُ لِلنَّقْوَىٰ ﴾
414	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْعَلَ مُوَا أَيْدِينَهُ مَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَلَّا مِنَ ٱللَّهِ ﴾
414	﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن فَبِيلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُواْ أَنْ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾.

الصفحة	الآية
414	﴿ وَلَا حِدَالَ فِي ٱلْمَعَ ﴾
441	﴿ لَا تُدْرِكُ مُالاً بَصَنَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلاَّبْصَنَرُ ﴾
**	﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاهُ ﴾
**	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَىٰ تُأْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْمَصِيرُ ﴾
777° VYY	﴿هُوَ سَمَّنَكُمُ ٱلْسَلِمِينَ مِن فَهَلُ ﴾
***	﴿ وَلَا تَنَازَعُواْ مَنَا مُواْ وَيَذَهَبَ رِيحَكُم ﴾
<b>44</b> 4	﴿ أُوْلَيْكَ حِرْبُ ٱلشَّيْطَانِ أَلاَّ إِنَّ حِرْبَ ٱلشَّيْطَانِ هُمُ ٱلْمُنْكِرُونَ ﴾
441	﴿ وَيُوافِدُ وَجَهَا مُ ﴾
	﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذِّكَ رَفِيهَا ٱسْمُهُ. يُسَيِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْفُدُّدِ وَٱلْأَصَالِ
**1	اللهِ يَمَالُ لَا نُلْهِ بِهِمْ يَحْدَرُهُ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ رَإِقَامِ ٱلصَّلَوْةِ وَإِينَآهِ ٱلزَّكَوْةِ ﴾
۳۳.	﴿ إِنَّ هَنذِهِ وَأُمَّنَّكُمْ أُمَّةً وَجِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَأَعْبُدُونِ ﴾
4.4. •	﴿ فَإِن لَنَازَعَنُمْ فِي ثَنَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾
	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَرَفَعُوا أَصَوَتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَعْهَرُواْ لَهُ بِٱلْقَوْلِ كَجَهِّرِ
774	يَعْضِ كُمَّ لِيَعْضِ أَن تَحْبَطَ أَعْمَلُكُمْ وَأَنتُمْ لَانتُمْ لَانَشْعُرُونَ ﴾
454	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَنَّبِعُواْ خُطُورَتِ ٱلشَّيْطَانِ ﴾
	﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَى مَا مَا تَنهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضَلِهِ ۚ فَقَدْ مَا تَيْنَا ۚ وَالَ إِبْرَهِيمَ ٱلْكِنَابَ
725	وَالْكِكُمَةُ ﴾

الصفحة	الأية
	﴿ وَلَا تَنَمَنَّوا مَا فَضَلَ ٱللَّهُ بِهِ. بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِّمَا
455	آحَىٰ نَسَبُوا ۚ وَلِلنِسَاءِ نَصِيبُ مِمَّا ٱكْلَسَانَ وَسُئْلُوا ٱللَّهَ مِن فَضْ لِهِ ۗ ﴾
	﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَاتِ وَٱلَّذِينَ
725	لَا يَجِدُ وَنَ إِلَّاجُهُدَهُمْ فَيَسَخَرُونَ مِنْهُمْ سَيِخَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَلَابُ ٱلِيمُ ﴾
410	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ اجْمَيْمُواْ كَثِيرًا مِنَ ٱلظَّلِّي ﴾
	﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغَلُولَةً غُلَّتَ ٱلَّذِيهِمْ وَلُونُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مُبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ
757	
<b>4.5</b> A	﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَٱلْعَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾
<b>MEX</b>	﴿ فَسَتَلُواْ أَهَلَ ٱلذِّحْرِ إِن كُنتُمْ لَاتَمْ لَكُونَ ﴾
	﴿ وَإِدَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِمْ وَلَوْرَدُّرُهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَى
<b>4.54</b>	أُولِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْجِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾
111	﴿ لَقَدَكَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً لِمَنَ كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَّرَ ٱللَّهَ
0112 P37	گِيرًا ﴾

رَقِحُ معبر (لرَّحُجُجُ (الْجَجِّرِيَّ (لَسِلُتَنَ (الْإِمْ وَكُسِسَ (سِلُتَنَ (الْإِمْ وَكُسِسَ (www.moswarat.com





# فهرس الأحاديث والأثار



الصفحة	الحديث/ الأثر
737	اابْدَأَ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ»
۸۶۲	«احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ ثَجَاهَكَ»
10.	«أَخْيِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي»
٧٨	﴿إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »
	﴿ إِذَا أَنْفَقَتِ اللَّرْأَةُ مِنْ طَعَام بَيْتِهَا غَبْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجُرُهَا بِهَا أَنْفَقَتْ،
	ا إِذَا أَنْفَقَتِ اللَّرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَبْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجُرُهَا بِهَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِهَا كَسَبَ، وَلِلْحَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لاَ يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ
777	بَعْضٍ شَيْئًا»
	«إذا مَاتَ الإنسانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ؛ إلا من ثلاث: صَدَقَةٍ جَارِيةٍ، أو عِلْمٍ
۸۵۲، ۲۲	يُنْتَفَعُ به، أو ولدٍ صالح يَدْعُو له»
	«أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلَّا الله، خَالِصًا مِنْ
Y 1	قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ» قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ»
4 + 5	«أَلَا أُخْرِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ»
١٨	«أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكِ حِمَّى، أَلَا وَإِنَّ جِمَى الله نَحَارِمُهُ،
737	«الحسديَأْكُلُ الحَسَنَاتِ؛ كُمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ»
۹۳، ۷٥	«الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ»
Y • 9	االلَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ "

الصفحة	الحديث/ الأثر
177	«اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَ»
	«أنَّ الأنبياءَ -عليهم الصلاة والسلام- لم يُوَرِّثُوا دِرْهَمَا ولا دِينارًا، وإنَّهَا
177	وَرَّنُوا العِلْمَ، فَمْنَ أَخَذَهُ فَقَدُ أَخَذَ بِحَطَّ وَافِرٍ »
Y	ِ إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌّ إِلَّا غَلَبَهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ ال
	«أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَيْذٍ
777	يَسْجُدُ لَمَا الْكُفَّارُ»
	«إِنَّ الصَّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ
717,717	
170	* إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاء »
٧٠	* إِنَّ الله رَفِيقٌ يُجِبُّ الرَّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ»
140	﴿إِنَّ الله يَخْلُقُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْ سُورَةِ (الصَّمَدِ) أَلْفَ طَائرٍ، ولِكُلِّ طَائِرٍ أَلْفَ لِسَانٍ، كُلُّهَا تَدْعُو أَو تُسَبِّحُ لهذا الذي قَرَأَهَا»
104	«إن المرءَ على دِينِ خَلِيلِهِ»«إن المرءَ على دِينِ خَلِيلِهِ»
	«إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمُ: السَّامُ عَلَيْكُمْ. فَقُلْ:
٥٥	وَعَلَيْكُم»
	«إِنَّ لِرَبُّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا،
777	وَلِّزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا -يعني الزائر-، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَنُّ حَقَّهُ،
	«إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ، عَنْدَ الله مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجْلَ يُفْضِي إِلَى امْرَ أَتِهِ
٤٦	وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا»

الصفحة	الحديث/الأثر
4.51	« إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا »
	«إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ، فَحَدَّثُونِي مَا
19	هِيَ؟»
24.21	«إِنْ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدَّقُونَ فَعُمَرُ»
78.	«إِنَّا حَامِلُوكَ عَلَى وَلَدِ النَّاقَةِ»
450	«أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ لِيَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا اللَّمِ
707	"إِنَّا وَالله لَا نُوَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ»
Yov	«أَنْتَ إِمَامُهُمْ)
441	«انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِيًا أو مَظْلُومًا»
****	«إِنَّا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ»
7 + 1	«إِنَّمَا بُعِيثُتُمْ مُيَسِّرِينَ، وَلَمْ نُبْعَنُوا مُعَسِّرِينَ»
104	"إِنَّهَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ، وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ، وَنَافِخِ الْكِيرِ»
	«إِنَّ مَثَلُ صَاحِبِ القرآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الإِبِلِ المُعَقَّلَةِ، إِنْ عَاهَدَ
١٨٦	عَلَيْهَا؛ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا؛ ذَهَبَتْ»
	﴿ إِنَّهُ مَنْ تَشَبَّعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ تَتَبَّعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَّعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ
r*1	بَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ »
٣٣٩	﴿إِنَّهُ يَخْيَا سَعِيدًا، ويُقْتَلُّ شَهِيدًا، ويَدْخُلُ الْجَنَّةَ»
٥٧	(إِنَّهَا صَفِيَّةُ»

الصفحة	الحديث/الأثر
Y • •	«أُولَتِكَ العُصَاةُ، أُولَتِكَ العُصَاةُ»
177	«أَيْنَ نُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟»
101	«أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لِي»
	«تَعَاهَدُوا هَذَا الْقُرْآنَ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ نَفَلُّتًا مِنَ الْإِبِلِ
141	فِي غُقُلِهَا»
7 • 7	«جُعِلَتْ قُرَّةً عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»
	«حَسْبُ ابْنُ آدَمَ لُقَيْماتٍ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا تَحَالَةَ: فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ
197	وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ»
1 • ٣	«خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»
141	«رُبَّ مُبلَّغ أَوْعَى مِنْ سَامِع»
	«رَخَّصَ الْنَبِيُّ ﷺ مِنَ الْكَلْدِبِ فِي ثَلَاثٍ: فِي الخَرْبِ، وَفِي الْإِصْلَاحِ بَيْنَ
410	النَّاسِ، وَقَوْلِ الرَّجُلِ لِامْرَآتِهِ»
٣٠٢	«صَدَقَكَ وَهُوَ كَلُوبٌ»
٧٨	«صَلِّ قَائِيًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»
177	"عَلَّمَنِي رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- التَّشهُّدَ، كَفِّي بَيْنَ كَفَّيْهِ»
٦٧	«فإنْ لم يَسْتَطِعْ فَيِقَلْبِهِ»
184	﴿ قُولُوا: اللهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ ﴾
٦.	«كان ﷺ يَنْهَى عن كَثْرَةِ الإِرْفَاهِ، ويَأْمُرُ بالاحْتِفَاءِ أحيانًا»

الصفحة	الحديث/الأثر
481	«كَانَ آخِرُ الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ تَرْكَ الوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»
148	«كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوْلِ الصَّحْفَةِ»
121	«كَانَّ رَسُولُ الله ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ نَخَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا»
YAY	«كَانَ يَغْلُو بِغَادِ حِرَاءٍ، فَيَتَحَنَّتُ فِيهِ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ»
٥٤	* لاَ تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَلاَ النَّصَارَى بِالسَّلاَمِ *
737	«لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ»
	الاَ يَجِلُّ لِمُسْلِم أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثٍ، يَلْتَقِيَانِ: فَيَصُدُّ هَذَا وَيَصُدُّ
0 Y	هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلاَمِ»
۳۳۸	«لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ»
٣٥	﴿ لَا يَمُونَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِالله –عَزَّ وَجَلَّ–﴾
	«لَقَدْ كَانَ فِيهَا قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّنِي أَحَدٌ، فَإِنَّهُ
Y 2	غَمَّوُ السَّنِينَ السَّانِينَ السَّنِينَ السَاسِلِينَ السَاسِلِينَ السَّنِينَ السَّنِينَ السَّنِينَ السَّنِينَ السَّنِينَ السَّنِينَ السَّاسِ السَّ
199	«لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»
	الَيْسَ مِنَ اللَّهْوِ إِلَّا ثَلَاثٌ: تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ، وَرَمْيُهُ
٤٥	بِقَوْسِهِ وَنَبْلِهِ»فيقوْسِهِ وَنَبْلِهِ»
	امَا جَاءَكَ مِنْ هَلَا الْمَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ، وَلَا سَائِلٍ فَخُلْهُ، وَمَا لَا فَلَا
* 73 77	تُتَبِعُهُ نَفْسَكُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلْمِ
٧٠	«مَا كَانَ الرِّفْقُ فِي شَيءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا نُزِعَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»

الصفحة	الحديث/ الأثر
	* مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبَّنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا، وَهُمْ
٧١	أَبْنَاهُ عَشْرٍ، وَفَرَّ قُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمُضَاجِعِ،
7.7	«مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْمٍ فَهُو مِنْهُمْ»
	«مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِنْ أَيْنَغَى بِهِ وَجْهُ الله، لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ
14	الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ "
۰۸۱، ۳۲۲	ا من تَعَلَّمَ عليًا يُبُنَّغَى به وَجْهَ الله –عز وجل–»
45	امَنْ تَوَضَّاً نَحْوَ وُضُوثِي هَذَا اللهِ اللهِ عَلَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَا اللهِ عَلَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى ال
**	«مَنْ جَرَّ تَوْيَةُ خُيَلاَءَ، لَمَ يَنْظُرِ الله إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»
47	«مِنْ حُسْنِ إِسْلَام المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيه»
	المَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ
777.181	يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ الْتَّاسِ إِلَيْهِ أَدُّخَلَهُ الله التَّارَ»
77,78	« هَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ »
377	«مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ مُنَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّ أَمَقْعَدَهُ مِنَ النَّادِ»
198617	امَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَبْرًا يُفَقَّهُمُ فِي اللَّينِ» ١٥، ٥
	انضَّرَ اللهُ المْرَأُ سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا، ووَعَاهَا، فأَدَّاهَا كُمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ
۱۸۸	حَامِلٍ فِقْدِ لِيسَ بِفَقِيدٍ، ورُبُّ حَامِلِ فِقْدٍ إلى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ »
1.4	(نَعَمْ، إِذَا هِيَّ رَأْتِ المَاءَ،
75.	(هَذَا جِبْرِيلُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ - جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ "

الصفحة	حديث/ الأثر	41
707	َ الْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»	۩ۅؘۘ
7 + 7	رْضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيٌّ ۗ	و او
177	لْيَقُلْ سَيِّدِي وَمَوْ لَايَ ٩ليَقُلْ سَيِّدِي وَمَوْ لَايَ ٩	(وَ
	ِمَا لَكَ ولَـهَا، دَعْهَا، فَإِنَّ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الماءَ وتَأْكُلُ	( و
444	شَجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا»	
45+619	ا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؛	«يَا
	ا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ، وَلَـمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قَلْبَهُ، لَا تَغْتَابُوا الْمُشْلِمِينَ،	«يَا
	﴿ تَتَّبِعُوا عَوْرَامِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنِ اتَّبَعَ عَوْرَاتِهِمْ يَتَّبِعُ الله عَوْرَتَهُ، وَمَنْ يَتَّبِعِ الله	وَ لَا
100	رْتَهُ يَفْضَحُهُ فِي بَيْتِهِ ،	عَوْ
7 + 7	شِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا، وَلاَ تُنَفِّرُوا؛	ايَد
1 •	مْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، كُمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»	(يَدُ
454	ُزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّيَاءِ اللَّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَحِيبَ لَهُ»	

رَفِّحُ معِي لالرَّبِحِيُّ لِالْجُثَّرِيُّ (سِكْتِي لافِئِزُ لافِئِرُ لافِؤُو (سِكْتِي لافِئِزُ لافِئِرَ لافِئِرِ www.moswarat.com





## الفهرس التفصيلي



## الصفحة

#### الموضوع

#### العقيدة

٩	عمل الخوارج وعواقبه
77, 77, 77	التحذير من علم الكلام
14242	الْفَرْق بين الخوف والخشية
127.179	هل يُطْرَد أهل البدع من المجالس
144-144	الدراسة على معلِّم مبتدِع وكيفيةُ التعامل معه
101.10.	القدرية هم نفاة القدر
۲۲، ۲۳	اتباع آثار الرسول صلى الله عليه وسلم
7813381	
Y+4 cY+A	التوشُّل أنواعه، وأحكامه
٣٠	طريقة السلف أعلم وأحكم
۳.	الردُّ على من يقول: طريقُ الخلف أعلم وأحكم
	حال الصحابة -رضي الله عنهم- من التسليم العام لما يخبر
77,777	به النبي -صلى الله عليه وسلم
7175 + 77	التعمُّق في مسائل الصفات وحال المتكلمين
77	وصية نافعة بعدم الجدال والخوض في مسائل الصفات

الصفحة	الموضوع
479	الوصية باتباع الأثر وترك الأهواء
457	خطورة الجلوس مع المبتدعة
727	الجلوس مع أهل البدع تكثِيرٌ للناس حولهم وتشجيع لهم
737	إساءة الظن بمن مجالس المبتدعة
<b>* £ V</b>	المبتدعة لا يؤخذ العلم عندهم؛ لأنهم لا بدأن يدسوا السم في العسل
	العسدين السبب في عدم كثرة رواية أبي بكر، وكثرة رواية أبي هريرة
٤٩	رضي الله عنهما
0 4	المروءة، حدُّها وتعريفها
271 (134	حال الشباب الذي يتسرع في علم الحديث
191	أهمية النظر في الحديث سندًا دقيقًا
197	الحديث الشاذ
AF73 PF7	قوله: «احفظ الله يجفظك»، وما فيه من المعاني والعبر
	قوله: «تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة»، ومعنى
	«يعرفك» فلا يُظن أن الله تعالى لا يعرف الإنسان إذا لم يتعرف
779	اليه
	التقسير
**	تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلُ إِن كُنتُرْ تُجِبُّونَ أَللَّهَ ﴾ وما فيها من عبرة

الصفحة	الموضوع
194	تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾
	سبيل الإسلام واحدٌ وسبل الضلالة متعددة، وقوله تعالى
	﴿ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱلَّذِيعَ رِضُوَانِكُ شُبُلَ ٱلسَّكَدِ ﴾،
	تعليق الجمع المقصود بالجمع هنا تنوع شرائع الإسلام من
Y \ A	صلاة وزكاة وصيام وحج وبر وصلة ورحمة
	تفسير قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيَّءٌ ﴾ وما فيه من
	الفوائد أن النبي ﷺ ليس له من الأمر الكوني ولا الشرعي
101,101	شيء إلا بأمر الله الله الله الله الله الله الل
101.101	تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ مَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِنَابَ ﴾ معنى التلاوة
450	تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّـٰنِ إِنْهُ ﴾ ولم يقل: كل الظن
	الفقسه
17	هل تَرْكُ كُلِّ مسنون يكون مكروهًا؟
193 397	عقوبة القتل
10,70	حكم قتلِ الغيلة
01	سهاحة الشريعة الإسلامية في أحكام القتل
11157117	النكاح يدون مهر
121-179	حكم الصلاة على أموات أهل البدع
121-149	حكم الصلاة خلف المبتدعة
127-149	حكم أكل الميتة

الصقحة	الموضوع
144	كلمة «ينبغي» ومقصود لعلماء بها
۱۸۸	الفقه هو: إدراك أسرار الشريعة
197.190	الفرق بين (القاعدة) و(الضابط)
197	عدم النظر في الأصول والقواعد يوقع في أخطاء شاذة
199-194	المصالح المرسلة لا تعتبر من أدلة الشريعة
191	بطلان المصالح المرسلة
194601	أهمية مراعاة القواعد والمصالح العامة
7-1-707	معنى الْيُسر في الإسلامم
Y + 1	فعل العبادة على وجه اليسر أو المشقة
	من قال: صلاة الفجر بالسورة الطويلة فيه مشقة، والدين
7 . 7	يُسر، فنصلي بالسورة القصير، فنقول: الأيسر ما وافق الشرع
7 + 2 , 3 + 7	الحيل معناها
401	من الممكن تعلم الفقه بدون أصول الفقه
777	متى تبطل الصلاة بمرور سيارة
YVV	رمي الجمرات، وحكمة السمع والطاعة لله عز وجل
	النفة المربية
11	الانتقال من أسلوب الغيبة إلى الخطاب وفائدته
71	الفرق بين الجمل التحذيرية والجمل الإغرائية
71	كلمة «أيّا» يقصد جا التحذير

الصفحة	الموضوع
۸١	الفرق بين انْزِّل» و ﴿أُنْزِل»ا
۲۸، ۷۸، ۷۶	تعلم اللغة العربية
۹.	الفرق بين «الأُمَّات» و «الأُمَّهَات،
47.44	أهمية تعلم النحو
٧٠٢،٨٠٣	حال الطلاب مع اللحن في الكلام
۲۰۸	«الكاف) في دعاء التشهد «كما صليت على آل إبراهيم» للتعليل.
٣١٠	كراهة الشيخ- رحمه الله- لسماع كلام فيه لحن
	ابن هشام في (قطر الندى) أكثر من الأمثلة النحوية من
PN3 717	القرآن الكريم
	قوائد عامة لطالب العلم
0 Y . V	<b>قوائد عامة لطالب العلم</b> أهميةُ الأخلاق لطالب العلم
۸ ۲ ۵	
	أهميةُ الأخلاق لطالب العلم
٧	أهميةُ الأخلاق لطالب العلم
Y A	أهميةُ الأخلاق لطالب العلم
Y A 4	أهمية الأخلاق لطالب العلم
Y A Q	أهمية الأخلاق لطالب العلم
Y A Q N•	أهمية الأخلاق لطالب العلم

الصفحة	الموضوع
1.4	هل حب الظهور وحب نفع الناس متلازمان
14	هل المنافسة في العلم تُخِلُّ بالنية
19	خطر المسائل الغريبة التي يقصد بها الشهرة
۲+	تحذير السلف من عطايا السلطان
۲.	حكم عطايا السلطان
13	بها يكون الإخلاص في طلب العلم
	واقع بعض طلبة العلم عند الشيخ عبد الرحمن السعدي،
74	وتقليدهم لشكل خطه رحمه الله
Yo	وسائل الفرقان بين الحق والباطل
77, Y7, Y31	خطر الجدال والمراء
	يتعين للمفتي أن يستفسر قبل الجواب؛ أخذًا من قوله تعالى:
70	﴿ وَلَا تَكُن لِلَّهُ فَآيِنِينَ خَصِيمًا ﴾
**	كتاب (الرد على المنطقيين)
**	كتاب (نقض المنطق)
	كتاب (المنجد في اللغة) مؤلفه نصراني، له معرفة واسعة
77	باللغة، وفيه غلطات كثيرة
**	من هو العالم الرباني
24	تعريف الزهد والوَرَع والفرق بينهما
73,33	حال الشيخ الشنقيطي وزهده في الدنيا

المشحة	الموضوع
F3. V3	حكم لعب كرة القدم
٤٧	هل إدخال لعب الكرة من وسائل الدعوة
	عمر رضي الله عنه محدَّث ملْهَمٌّ، فهل يقتضي هذا أنه أفضل
<b>29.681.8</b> V	الصبحبةا
07.0.	طلاقة الوجه وحال الناس معها
101.04	متى يكون الهجر وأسبابه
107 101	إفشاء السلام بين طلبة العلم وأهميته
171,000,02	
۲۲۳،	خطر التحزب والتفرق
۸۲۳۰ ،۳۲۸	
09,00	أقسام البذل
7 +	حال طالب العلم مع التنعم والرفاهية
٦.	الاحتفاء وحال النبي ﷺ
71	الفرق بين البدادة والبذاءة
71	أقسام التنعُّم وحكم كل قسم
71	ما المقصود بأُمَّة العجم
7.4	حال البلاد مع التنعُم
171,07	أهمية لباس طالب العلم
77' 77	

الصفحة	الموضوع
70	لبس العقال وقول بعضهم أنه العمامة العصرية
<b>ጎጎ ،</b> ጎ ጀ	حكم لبس ملابس الإفرنج
٦٧	أنواع مجالس للغو
۷۲،۳۳۱	كيفية إنكار المنكر في المجالس وحكم القعود
	بعض الناس يقول: أنكر المنكر في المجلس، ويكفي عن
٦٧	الخروج، بدليل حديث: «فإن لم تستطع فبقلبك»
٨٢	دخول الأسواق لطالب العلم
٧.	أهمية الرفق من غير ضعف
٧١	مثلٌ عامِّيٌّ «الكلام اللين يغلب الحقَّ البين» هل تصح
۲۰٬۷۳	أهمية التأني والتثبت عند الكلام
۲۷۱	خطورة التعجّل والتسرُّع
192,40.	
۷۰،۷۳	كيفية ضبط الكلام
٧٣	معنى التعنت
۱۷٬۳۷	معنى التحذُلُق
٧٢	أهمية جواب المفتي المفصل
۷۵،۷۳	أهمية التثبت
3 V, 0 V	طرف التثبت في الأخبار المنقولة
٧٣	أهمية الثبات في طلب العلم

الصفحة	الموضوع
۲۷، ۲۷	طُرق الثبات في طلب العلم
	حال بعض طلبة العلم في عدم الثبات والتنقل بين العلوم
٧٤	والمشائخ
VV	من لم يتقن الأصول حُرِم الوصول
٧٨،٧٧	من رام العلم جملةً ذهب عنه جملة
۷۷، ۵۷۸ ،۷۷	العلم يحتاج إلى مرونة وصبر وثبات وتدرج
۷۸، ۹۸، ۳۷۲	
۷۹،۷۷	مقولة: «ازدحام العلم في السمع مضلة الفهم»
۹۷، ۹۸، ۱۸	أهمية الطلب على المشائخ ذوي الإتقان والأمانة
٧٧ ، ٧٧	تحصيل العلم بدون درامة على المشائخ
1+7.49	مقولة: "من دليلُه كتابه فخطَؤُه أكثر من صوابه"
1 + 9 = 1 + V	فوائد أخذ العلم عن المشائخ
٨٢	من الأمور المهمة لطالب العلم حفظ المتون
٨٢	أحسن المتون في الفقه والحديث والتوحيد والنحو
91	لابد من ضبط وسياع شرح المتون على المشائخ
۱۸، ۳۸	اشتغال طالب العلم بالمطوَّلات وضوابط ذلك
	من الأمور المضيِّعة لطالب العلم في تلقيه العلم الانتقال من
۲۸، ۶۸	مختصر إلى آخو
۸۵	فائدة مهمة لطالب العلم من الضوابط

الصفحة	। र्यक्कं व
۸٥	رأي الشيخ بجمع الضوابط من الرَّوْض المربع
7.	ضوابط جمع الطالب بين عِلْمَين في التعلم
٨٧	طريقة في تدريس الفقه وتقسيم الطلبة في تلقي كتب الفقه
	كتاب عمدة الفقه كتاب مختصر، أقل بكثير من زاد المستقنع
٨٧	من جهة المسائل، لكن فيه بعض الدلائل
	حال الشيخ رحمه الله في طريقة تدريسه في الجَمْع بين الطلاب
۸٩	المتقدمين والمبتدئين
	عرض من الشيخ رحمه الله لكتب مختارة لطالب العلم في
90.98	العقيدة والفقه والحديث والفرائض والتفسير والنحو
	ما امتازت به رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية (العقيدة
۹.	الواسطية)
347 748	وصية الشيخ لطالب العلم عند دراسة النحو بكتاب (متن
91689	الأجرومية)ا
145,44,344	الأمهات الستة في الحديث
98.94	ترتيب ابن قدامة لكتبه الفقهية حسب الطلاب
	في علم الفرائض متن (البرهانية) أحسن من متن (الرَّحبية)
90	والسبب في ذلكوالسبب في ذلك
97	تفسير الزمخشري ما له وما عليه
97	لماذا سُمّيت المعلقات العشر بهذا الاسم
4.4	أهمية كتب ابن تيمية وابن القيم

الصفحة	الموضوع
99	أهمية الاعتماد على الكتب لا على المذكِّرات
44	أهمية الحفظ لطالب العلم
1 * *	ما وقع للشيخ رحمه الله في الحفظ
1 * *	أهمية الحرص على المعلُّم والثقة به
1 • 1	الذكاء لطالب العلم
	قصة عن رجل حافِظٍ وليس بذكي وقد حفظ الفروع لابن
1 - 7	مقلح
1 • ٢	تعريف الزكي
1 • ٢	تعريف التقي
	قول: «أعطِ العلمَ كلُّتُ تدركُ بعضُه، وأعطه بعضك يفتك
3 • 6	Kals
1.7	التصحيفُ في الكتب وأمثلته
1 * Y	مساوئ طلب العلم من الكتب فقط
1 • ٧	قول: الا تأخذِ الْعِلمَ من صُحُفِيُّ ولا من مُصْحَفِيٌّ»
110	أهمية الأدب مع العلماء
77, 1,	حال الطلاب مع شيخهم عبد الرحن السعدي
37133P7	
۱۱۸	خطورة التطاول على العلماء
114	الأدب مع العلماء في الكلام والمشي

الصفحة	الموضوع
119	الأدب مع العلماء في إلقاء الأسئلة
119	الطريقة الصحيحة في مناداة العلماء
175	الطريقة الصحيحة في تبين العالم على الخطأ والوهم
	من آداب طالب العلم أن لا ينتقل من عند شيخه إلى شيخ
178	آخر إلا بعد الاستئذان
177	حركات الشيخ مع ألفاظ كلامه وهل تؤثر على التلاميذ
	قصةٌ ذَكرها الشيخ رحمه الله عن معلِّم له بمعهد الرياض
179	العلمي في النحو يتحرك في كلامه ويشُدُّ أذهانَ الطلاب له
1700	اختيار الوقت المناسب للتعلم
188	الكتابة عن الشيخ حالَ الدروس وضوابط ذلك
144	نعمة جهاز التسجيل الصوي
177	الفرق بين كتابة التقرير وكتابة الإملاء
1704	رأي الشيخ رحمه الله في كتابة التلاميذ عنه في درسه
188	خطر الدراسة على المبتدعة
۱۳۸	الدراسة على مبتدع في عِلْم لا يتعلق ببدعته وما فيه من المفاسد.
188	الدراسة مع الاختلاط بالنساء والتفصيل فيها
	عمل الشيخ محمد الخلوتي في حاشيته على المنتهى وما لقبه به
189	بعض طلبة العلم بالشكاك
104	اختيار الصديق الصالحا

الصفحة	الموضوع
1096101	أقسام الصديق
177	التحذير من الآمال على طالب العلم
174	معنى كِبَر الهمة
١٦٣	معنى كِبَرَ النفس
175	نصيحة طالب العلم بأن لا يكون متشوِّفًا لما في أيدي الناس.
170	عا يُحُطُّ قدرَ طالب العلم الطلبُ من الناس
	مقولة: «ما ترك الأولُ للآخر» وبيان ما فيها من الخطورة
177	على طالب العلم
	ميراث النبي ﷺ إما أن يكونَ بالقرآنِ أو السنن النبوية
771	وتفصيل ذلك
۱۷۳	أهميةً الكتابة وحفظ المسائل النادرة قبل نسيانها
	الطريقة الصحيحة لكتابة التعليقات من المشائخ والفوائد
178	على الكتب
	ما ذكره الشيئُّ رحمه الله عن حال طلبة الشيخ عبد الرحمن
	السعدي رحمه الله في كونهم يحملون مذكراتٍ صغيرةً في
178	الجيب لكتابة المسائل المهمة
	ثناء الشيخ -رحمه الله- على كتاب (بدائع الفوائد) للعلَّامة
178	ابن القيم
771	أهمية حفظ الفوائد في مذكرة

الصفحة	الموضوع
144	الطريقة المثلى في ترتيب الفوائد
177	أهمية حفظ الفوائد في الصدر
	رأي الشيخ غفر الله له في أجهزة حفظ العلم من الحاسب
177	الآلي والأجهزة الحديثة
	رأي الشيخ في الحالات التي يُستخدم فيها الحاسب الآلي في
	العلم
١٧٨	أيها أفضل الكتابة أم الحفظ
179	التحدير من طلب العلم للدنيا
<b>\</b> A+	هل تختلف النية بين العلم الشرعي والعلم الدنيوي
	من نوى تعلُّمَ الهندسة ونيته ليكونَ صاحب منصب وراتبٍ
۱۸۰	كبير فلا حرج عليه في نيته
	طلبة العلم في ضبط العلم منهم حافظٌ، ومنهم حافظٌ فاهم،
141	ومنهم فاهِم مناهم مناهم مناهم المستعدد
۱۸٤	منافعَ أكل (اللَّبَّاء) القرع
7.87	أهميةُ تعاهد مراجعة العلم
	شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لهما من استنباط
19.	الأحكام والفوائد والفهم العجيب ومثاله
	ما ذَكَره الشيخ رحمه الله عن شيخه ابن سعدي من دقة فهمه
19 .	في استخراج الأحكام من الآيات

الصفحة	الموضوع
	طريقةُ استنباط الأحكام من الآيات هـو طريقة الصحابة
191	رضوان الله عليهم
197	أنواع الدلالة: مطابقة وتضمُّن والتزام ومثالٌ لكل واحد منها
	قصة الإمام الشافعي مع الإمام أحمد رحمهما الله واستنباط
197	فوائد من حديث: «يا أبا عُمَيْر ما فعل النُّغَير»
198	فقه الواقع وما فيه من المحاذير وضوابط معرفة هذا الفقه
190	الفرق بين القاعدة والضابط
	أهم صفات طالب العلم الأمانة في النقل والوصف، ومثال
Y1 •	ذلك
۲۱.	الصدق في طلب العلم، وفي أخلاق طالب العلم
317	قصَّةٌ ذَكَرها الشيخ عن رجل اشتهر بالصدق
Y10	الكذب المباح: أنواعُه، وأمثلة عليه
410	الكذب المباح ليس كذبًا صريحًا، بل على سبيل التورية
	قول العامَّة: «إن الكذب الحرام ما كان سعيًا لأكل المال
717	بالباطن، وما سواه فهو كذب أبيض»
717	تقسيم الكذب إلى أبيض وأسود وبيان خطأ ذلك
	قول: ﴿لَا أَعِدُمُ نَصِفُ الْعَلَمِ»، ورأي الشَّيخ -رحمه الله – أنها
***	هي العلم كله
***	خطورة التصدر والإجابة على كل المسائل حتى مع عدم العلم .

الصفحة	الموضوع
	الحامل لبعض المتعلمين على التصدُّر للإجابة والإفتاء في جميع
	المسائل مع عدم علمه بها هو الشهرة والتفوق على الأقران،
777	وهذا من مكائد الشيطان
377	خطر الكذب على العلماء
	حال البعض من فعل شيءٍ ثم إذا احتج عليه أحدٌّ أخذ يبرر
377	لفعله بأن هذه فتوى العالم وخطورة ذلك
	قصَّةٌ للشيخ رحمه الله حينها خطب الجمعة عن ليلة النصف
377	من شعبان وما حصل من فَهِم خاطئ
440	متى تُستخدم المعاريض وضوابطها
777	ما ذَكَره الشيخ رحمه الله من حال كثرة الفتاوي في أيام الحج.
	قصَّةٌ ذكرها الشيخ رحمه الله عن أحد الذين يُفتون الفتاوي
	الخاطئة أيام الحج وذكر أن الذي يطوف في سطح الحرام
<b>777</b>	يكفيه عن ٧ أشواط ٣ أشواط
777	أهمية الجِدّ والصبر على الطلب أيام الشباب
741	قول: «أليس لنفسك عليك حقٌّ» مع طالب علم مثابر
777	أهمية إعطاء النفس شيئًا من الراحة ليحصل النشاط بعدها.
<b>የ</b> ቸ ٤	حال العلماء مع العطل الأسبوعية وطريقة ترتيبها
	الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله كان يضع يوم الجمعة
44.5	والثلاثاء عطلة أسبوعية

الصفحة	الموضوع
377	أهمية ضبط العلم على شيخ متقِن
747	جرد المطوَّلات للطالب المبتدئ في العلم خلاف المصلحة
744	جرد المطوَّلات لمن تعلم وأدرك علمًا كثيرًا
	ما ذَكَره الشيخ رحمه الله أن الشيخ أبا بطين رحمه الله لم يتجاوز
	الرَّوض المرْبع في الفقه ومع ذلك حصَّل عليًا كثيرًا وأصبح
777	مقتيًا
	توجيه طلب العلم في قراءة الكتب إلى كتابة عبارة «بلغ» عند
۲۳۷	توقُّف القراءة وما فيه من الفوائد
	عرض الأسئلة على العلماء لها ثلاثة آداب: حسن السؤال،
<b>7</b> 77	وحسن الاستماع، وصحة الفهم؛ وشرح ذلك
737	الحفظ نوعان: غريزي وكسبي
Y 27	المجادلة نوعان: مماراة، ومجادلة لإثبات الحق
Y & 0	قراءة كتاب المحلَّى لابن حزم لطالب العلم المبتدئ
	الشيخ ابن سعدي رحمه الله كان يُمَرِّن الطلبةَ على المناقشة
737	والبحث في العلم
	أَلُّف ابن سعدي كتابَ مناظرة بين المستعين بالله والمتوكل
737	على الله
7 2 7	مذاكرة العلم نوعان: مع النفس ومع الغير
Y 2 V	الطريقة الصحيحة للاستفادة من المذاكرة مع الغير

الصفحة	الموضوع
	شيخ الإسلام إذا قال قولًا لا يعلم به قائلًا يقول: «أنا أقول
789	به إن كان قد قبل به» و لا يأخذ برأيه
	عند مجادلة أهل البدع هن الأفضل أن يشعر أنك دونه أو
700	تشعر أنك فوقه
	الأصل إحسان الظن بالناس إلا إذا عُلِم عن شخص أنه
707	حمل الإساءة بالظن فلا حرج من الإساءة به احترازًا منه
YOV	إذا منع العالم من التسجيل عنه في الأشرطة فله الحق في ذلك
	ما حصل من البعض من اشتراط حفظ القرآن لخادم المسجد
YOV	حتى يتعيَّن
404	الأفضل للعالم ألا يمنع التسجيل عنه في الأشرطة نشرًا للعلم
	زكاة العلم تكون بأمور أربعة: تنزه، والعمل به، والصدع
YOX	بالحق، والأُمر بالمعروف والنهي عن المنكر
404	أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لطالب العلم
478	ذهاب العالم إلى عامة الناس فيه تفصيل:
475	– إن كانوا ينتفعون به فهذا خير
	و إن كانوا يستحيون منه ويملون منه فلا ينبغي له الحضور
377	عندهمعندهم
*77	الحذر من إهانة العلم والمداهنة
AFY	قول الحق وضوابطه

الصفحة	الموضوع
YY1	التقاعد بعد العمل والتفرغ
177	العزل عن المناصب نوعان: عزل محمدة، وعزل مذمة
***	الفرق بين المدارة والمداهنة
***	جمع طالب العلم للكتب
777	الحرص على الكتب الأمهات الأصول دون المؤلفات حديثًا.
777	بعض المؤلفين حديثًا ليس عنده علم راسخ
	على طالب العلم الحرص على كتب السلف فهي خير وأبرك
777	بكثير من كتب الخلف
YVA	أهمية كتب ابن تيمية وابن القيم
444	أهمية كتاب (التمهيد) لابن عبد البر
	ما يرجوه الشيخ رحمه الله من قيام بعض طلبة العلم بترتيب
449	التمهيد ووضع فهارس للفوائد فيه
۲۸۰	من أحسن كتب ابن رجب (القواعد الفقهية)
	قول بعض العلماء: «إن القواعد الفقهية ليست لابن رجب
<b>YA</b> *	لأنه أكبر من مستواه» والرد على ذلك
7.4.1	أهمية كتاب (الدرر السنية في الأجوبة النجدية)
7.1.1	تفسير العلامة (صديق خان) من أجمع التفاسير وهو مفيد جدًا.
	الكتب الكبار تُـجعل للمراجعة، وحفظ المتون لا بد منه،
YAY	ولا ينبغي إلا الحفظ لطالب العلم

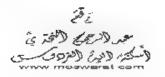
الصفحة	الموضوع
7.47	من النعامل مع الكتاب معرفة موضوعه حتى يستفاد منه
YAY	معرفة مصطلحات المؤلفين مهم جدًا لطالب العلم
<b>ፕ</b> ለ۳	معرفة أسلوب المؤلف وعبارته
	مما يجب على طالب العلم أن يعتمد التعليق على الحواشي
۲۸۳	والحواشي بالمسائل المهمة والأدلة
414	تلخيص الكتب إذا دعت الحاجة لذلك
	بعض المختصرات تسبب هجرَ الناس عن الأصل ويجذف
3.47	فيها مسائل مهمة
	أهمية النظر والمرورعلي الكتاب الجديد والاطلاع على الفهرس
440	قبل إدخاله مكتبتك
791	خطورة التصدر للإفتاء والتعليم قبل أن يكون أهلًا
797	معنى قول عمر رضي الله عنه: «تفقُّهوا قبل أن تسودوا»
494	من تصدَّر قبل أوانه فقد تصدى لهوانه
448	هل من التصدر إلقاء الكلمات الوعظية والإرشاد بدون توسع.
	ما ذكر الشيخ عن شيخه ابن سعدي رحمهما الله من أنه في
	بداية تدريسه كان يُدرِّس في زاوية من المسجد بعيدًا عن
	النظر، وكان يأمر الطلاب بالجلوس حوله كأنهم يتبادلون
498	أطراف الحديث

الصفحة	मिठ्यंहर्
	خطورة ما يفعله البعض من فهم مسألة وأدلتها وكلام
	العلماء فيها ثم يطرح سؤالًا على أحد العلماء في مجلس الإفتاء
Y90	ثم يناقشه أمام الناس
797	تأليف العلماء الكبار وما فيه من الفوائد
	من أحسن كتب المناسك كتاب (التحقيق والإيضاح) للشيخ
Y9Y	ابن باز –رحمه الله –
<b>797</b>	السرقة في المؤلفات
	هل يبدأ طالب العلم بالتأليف والتوجه الصحيح لشرح
APY	الكتب الموجودة لمن عنده علم وقدرة فنفعها للناس مهم
799	الموقف الصحيح من أخطاء العلم
۳	تتبع زلات العلماء وخطره
	من تتبع زلات العلماء متعدٌّ على العالم نفسه وعلى ما عنده
۳.,	من العلم الصحيح
	ما ذكره الشيخ عن حال بعض المتعالمين من قولهم بإحراق
4.4	فتح الباري وشرح مسلم وخطورة هذا الكلام
	الحضور عند رجل عالم في بعض الدروس لكن عنده خلل
4.4	في العقيدة فيه تفصيل وتنبيه مهم
۲ - ٤	محاذير حضور دروس المبتدعة
4.0	خطر إيراد الشبهات والاحتمالات

الصفحة	الموضوع
	حال الصحابة -رضي الله عنهم- من التسليم العام لما يخبر
4.0	به النبي -صلى الله عليه وسلم
Y • V	الحذر من إيرادات الشيطان
٣•٨	تفسير الرازي فيه كثير من الإيرادات وعلم الكلام
	التحذير من الخروج بأقوال غريبة مخالفة لقول العلماء وعدم
418	التسرع في إصدار الأحكام
710	الحذر من الأفكار الدخيلة
7"17	خطر الجدال على الأمة
	ذكر الشيخ لقصة مجادلة هل الدجاجة خُلِقت أولًا أو البيضة
211	والعدو محيط بهم
440	الحذر من الحزبية والانتهاء للجهاعات
	حال من وقع في الحزبية أنه اشتغل بعداوة إخوانه وترك
<b>**</b> 7	الأعداء
	خطورة تفرق المسلمين إلى جماعات: إخوان مسلمين-
444	تبليغ- سلفي
***	معنى الحزيبة
۲۳۱	الجمعيات الخيرية لا علاقة لها بالحزبية
<b>ም</b> ۳۸	خطر النميمة وتعريفها
444	ضوابط المزاح

الصفحة	الموضوع
444	أمثلة للمزاح المباح
	العامة يسمون من يدخل بين اثنين في حديثهم (ملقوف)
48.	والحقيقة أنه لاقف
134	خطر الحقد
134	الحسد هو كراهة ما أنعم الله به على الغير
737	الحاميد يقع في محاذير خطيرة
	الحسد بين طلبة العلم لا يعذر أما بين أصحاب الدنيا فقد
337	يعذر ديينسسيديه شيهسي سيبيب بالمستبين بالمستبين
337	تحذير طلبة العلم من سوء الظن
488	الواجب إحسان الظن عمن ظاهره العدالة
	من ظاهره غير العدالة فلا حرج أن يكون في النفس سوء
337	ظن به
	الواجب قبل سـوء الظـن النظر: هـل هناك قرائن واضحة
450	تسوغ سوء الظن؟
	يجب على طالب العلم أن يترفع عن مجالسة من تمخرم
T & P	مجالستُهم المروءةَ وتخدش الدِّين
	على طالب العلم الحذر من الذهاب إلى أماكن تسيء له
451	وتخل بمروءته

رَفَحُ معبن (الرَّعِمُ الْمُجَنِّرِيُّ (سِيكِتِر) (الِعَرْدُوكِ الْمِيْرِيُّ (سِيكِتِر) (الِعَرْدُوكِ الْمِيْرِيُّ (سِيكِتِر) (الِعَرْدُوكِ الْمِيْرِيُّ





### الفهرس العام



الصفحة	الموضوع
	تقديم
٧	مقدمة الشارح
4	مقدمة المؤلف
10	الفصل الأول: آداب الطالب في نفسه
١٥	العلم عبادة
۲٦	كُن سلفيًّا
٣١	ملازمة خشية الله تعالى
۳٤	دوام المراقبة
باء دان	خفض الجئاح ونبذ الخيلاء والكبر
٤١	القناعة والزهادة
ξξ	التحلِّي برونق العلم
Ø *	تحلُّ بالمروءة
٥٨	التمتُّع بخصال الرجولة
٠	هجر الترقُّه
w	الإعراضُ عن مجالِس اللَّغُو

الإعراض عن الهيشات
التحلِّي بالرفق ٢٠
التأمُّلالتأمُّل التأمُّل التأمُل التأمُّل التأمُل التأمُّل التأمُل التأمُّل التأمُلُل التأمُلُل التأمُل التأمُلُل التأمُلُل التأمُل التأمُلُل التأمُل التأمُلُل التأمُل التأمُل التأمُلُل التأمُلُلُل التأمُلُلُمُلُلُلُمُلُلُلُمُلُلُلُلُمُلُلُلُلُلُلُلُمُلُلُلُلُمُلُلُلُلُمُلُلُلُمُلُلُلُمُلُلُلُلُمُلُلُلُمُلُلُلُمُلُلُلُلُمُلُلُلُمُلُلُلُلُلُمُلُلُلُلُلُلُمُل
الثبات والتثبت ٢٧
الفصل الثاني: كيفية الطلب والتلقي
كيفيةُ الطلب ومرَاتِبُه٧٧
طلب العلم على شيخ مثقِن
حفظ المتون ٨٣
ضبط المتون على العلماء
عدم الاشتغال بالمطوَّلات
تلقّي العلم عن الأشياخ
الفصل الثالث: أدب الطالب مع شيخه
رعاية خُرمة الشيخ ١١٥
رأسُ مالك أيها الطالب من شيخك
نشاط الشيخ في درسه١٣٠
الكتابةُ عن الشيخ حال الدرس والمذاكرة
التلقّي عن المبتدع ١٣٣
الفصل الرابع: أدبُ الزَّمالة١٥٧
احذر قرر السوء

171	الفصل الخامس: أدب الطالب في حياته العلمية
171	كِبَرَ الْهُمَّة في العلم
170	النَّهمَة في الطلب
179	الرحلة للطلب
177	حفظ العلم كتابة
174	حفظ الرعاية
177	تعاهد المحفوظات
١٨٨	التفقُّه بتخريج الفروع على الأصول
٢٠٢	اللجوء إلى الله في الطُّلب والتحصيل
Y1+	الأمانةُ العلمية
Y1Y	الصِّدْقُ
770	جُنَّة طالب العلم
	المحافظةُ على رأس مالك (ساعات العمر)
۲۳۱	إجمامُ النفس
۲۳٤ <b>٤</b> ٣٢	قراءةُ التَّصحيح والضبط
777	جرد المطوَّلات
YY'A	حُسن السؤال
Y & T	المناظرَةُ بلا مماراة
Y & V	مُذاكرة العلممُذاكرة العلم

طالب العلم يعيش بين الكتاب والسنة وعلومها ٢٤٩	
استكمالُ أدوات كل فنِّ	
لفصلُ السادس: التحلي بالعمل	1
من علامات العلم النافع	
زكاة العلم	
عِزَّة العلماء	
صيانة العلم	
المُداراة لا المداهنة	
الغرام بالكتب	
قِوام مكتبتك ٥٧٦	
التعامل مع الكتاب	
المرور على الكتاب قبل وضعه في المكتبة	
إعجام الكتابة	
نفصل السابع: المحاذير	1
حلم اليقظة	
احذر أن تكون أبا شبرٍ	
التصدُّر قبل التأهل	
الْتَنَمُّرُ بِالْعِلْمِ ٢٩٥	
تحسر الكاغد	

موقفك مِن وَهْم مَن سبقك ٢٩٨
ادفع الشبهات
احذر اللحن
الإجهاض الفكريا
الإسرائيليات الجديدة ١٥٠
احذر الجدل البيزنطي ٢١٦
لا طائفية ولا حزبية يُعقد الولاء والبراء عليها ٣٢٥
نواقض هذه الحلية به ١٠٠٠ الحلية
فهرس الآيات ١٥٦
فهرس الأحاديث والآثار
الفهرس التفصيلي المناهرس التفصيلي المناهرس التفصيلي المناهرس التفصيلي المناهرس التفصيلي المناهر
الفهرس العام العام العام المسام العام ال